

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي



جامعة فرحات عباس سطيف-1

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث

الشعبة: العلوم الاقتصادية التخصص: إدارة الأعمال والتنمية المستدامة

تحت عنوان:

السياحة البيئية ودورها في تعزيز التنمية المحلية - دراسة لبعض ولايات الشرق الجزائري-

إشراف الأستاذ الدكتور:

عماري عمار

إعداد الطالبة:

جيلاني كوثر

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
أ.د. بن فرحات ساعد	أستاذ	سطيف -1	رئيسا
أ.د. عماري عمار	أستاذ	سطيف -1	مشرفا ومقررا
أ.د. ماضي بلقاسم	أستاذ	عنابة	مناقشا
أ.د. شبيرة بوعلام عمار	أستاذ	عنابة	مناقشا
د. مسالمة سفيان	أستاذ محاضر أ	سطيف -1	مناقشا
د. عصماني سفيان	أستاذ محاضر ب	سطيف -1	مدعو

السنة الجامعية: 2019 - 2020

حكمة

"إني رأيت أنه لا يكتب أحد كتابا في يومه إلا قال في غده: لو غير هذا لكان أحسن، ولو زيد هذا لكان يستحسن، ولو قدم هذا لكان أفضل، ولو ترك هذا لكان أجمل. وهذا من أعظم العبر، وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر."

أبو الفرج الأصفهاني

شكر وعرفان

الحمد لله رب العالمين، رزقنا الإيمان بفضله العظيم وجعلنا من زمر المتعلمين، له الفضل كله
نشكره وبه نستعين.

أتوجه بأسمى معاني الشكر والامتنان إلى الأستاذ الدكتور المحترم عماد عمار لتفضله
بقبول الإشراف على عملي هذا، ولما بذله من جهد وتوجيه في سبيل إنجاز هذا البحث
العلمي.

كما لا يفوتني أن أشكر جميع أعضاء اللجنة الموقرة على قراءتهم لهذا
العمل والموافقة على مناقشته.

كما لا أنسى أن أشكر جميع الباحثين إطارات مديريات السياحة ومديريات البيئة في
الولايات المبحوثة على تعاونهم ومساهماتهم في الحصول على نتائج الدراسة الميدانية.

الإهداء

أتوجه بالشكر الجزيل لأبي وأمي - حفظهما الله -
على الدعم المعنوي والمادي الذي حظيت به طيلة مسيرتي الدراسية وحتى انتهائي من
إعداد هذه الأطروحة.

وإلى سندي في الحياة أخواتي الحبيبات
إلى كل من يحمل لي ذرة ود ومحبة في قلبه
إلى كل هؤلاء أهدي عملي هذا.

جيلاني كوتير

ملخص الدراسة

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة وتشخيص الدور الذي تلعبه السياحة البيئية في تعزيز التنمية المحلية في ولايات الشرق الجزائري، وعليه فقد شملت هذه الدراسة استطلاع آراء عينة غير عشوائية مكونة من (130) إطارا بمديريات السياحة والبيئية في الولايات المبحوثة، حيث استخدمت أداة الاستبيان في الدراسة الميدانية، والتي صممت وفق مقياس ليكرت (Likert) الخماسي في اختيار الإجابة الأنسب، كما تم استخدام أساليب إحصائية متنوعة لتحليل بيانات الدراسة.

وقد توصلت هذه الدراسة في الأخير إلى ضعف مساهمة الأنشطة السياحية بمنطقة الشرق الجزائري في التنمية المحلية، وذلك بالرغم ما تتميز به المنطقة من إمكانيات سياحية طبيعية وثقافية ذات أهمية عالمية. فالسياحة البيئية في الشرق الجزائري لا تساهم في تحقيق الجانب الاقتصادي للتنمية المحلية، وذلك بسبب التراجع الكبير في التدفقات السياحية؛ أما فيما يخص الجانب الاجتماعي، فتسجل فيه الأنشطة السياحية تأثيرا إيجابيا باعتبارها من أهم الأنشطة التي تنمي المنطقة اجتماعيا، وهو الحال أيضا بالنسبة للجانب البيئي إذ يؤثر النشاط السياحي بشكل إيجابي على التنوع البيولوجي في المنطقة، حيث تسعى السلطات المعنية جاهدة لحماية المناطق الطبيعية والحفاظ عليها.

الكلمات المفتاحية: السياحة، البيئة، السياحة البيئية، التنمية المحلية، الشرق الجزائري.

Résumé:

Cette étude vise à identifier et à diagnostiquer le rôle joué par l'écotourisme dans la promotion du développement local dans les wilaya du l'est algérien, cette étude comprenait une enquête sur un échantillon non aléatoire constitué de (130) cadres de directions du tourisme et de l'environnement dans les wilya faisant l'objet de la recherche. En utilisant L'outil du questionnaire dans l'étude pratique, conçu selon le l'échelle de Likert (Likert) , En sélectionnant la réponse la plus appropriée. une variété de méthodes statistiques ont également été utilisées pour l'analyse des données de l'étude.

Cette étude a révélé une faible contribution des activités touristiques de la région du l'est algérien au développement local, malgré que les potentiels du tourisme naturel et culturel de la région a une importance mondiale. Alors que L'écotourisme au niveau du l'est algérien ne contribue pas à l'aspect économique du développement local En raison de la forte baisse des flux touristiques, En ce qui concerne l'aspect social, les activités touristiques ont un impact positif dans cette zone, être considéré l'une des activités les plus importantes qui contribuer au développement de la région. c'est le cas pour l'aspect environnemental, qui a un impact positif sur la biodiversité, alors que les autorités concernées s'efforcent de protéger et de préserver les zones naturelles.

Mots-clés: tourisme, environnement, écotourisme, développement local, la région de l'est algérien.

Abstract:

This study aims to identify and diagnose the role played by ecotourism in promoting local development in the states of eastern Algeria, this study included an investigation into a non-random sample is a (130) framework of tourism and environmental mangement. in the willaya that is the subject of the research using the questionnaire tool in the practical study, designed by Likert (Likert) scale, selecting the most appropriate response. a variety of static methods were also used for the analysis of the study data.

This study revealed a low contribution of tourism activities from the eastern Algeria regional local development , despite the potential of natural and cultural tourism in the region is global importance , while ecotourism at the algario level is not contributing to the economic aspect of local development because of the sharp decline in tourisme flows, as far as social aspect, tourism activities have a positive impact in this area, will be considered one of the most important activities that contribute to the development of the region. This is the case for the environmental aspect, on biodiversity, while the authorities concerned strive to protect and preserve natural areas.

Keywords: tourism, environment, ecotourism, local development, Algerian East.

قائمة الأشكال، الجداول، الخرائط، الصور والملحق

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
01	متغيرات الدراسة	ث
02	إيرادات السياحة الدولية حسب كل منطقة خلال فترة 2009-2014	20
03	توجهات وتوقعات السياحة العالمية خلال فترة 1950-2030	21
04	شجرة أهداف السياحة البيئية	46
05	علاقة السياحة البيئية بأشكال أخرى من السياحة	47
06	تطور الطاقة الفندقية في الجزائر خلال فترة 2015-2017	138
07	توزيع الطاقة الاستيعابية حسب نوع المنتج السياحي 2015-2017	139
08	مجموع تدفقات السياح الدوليين إلى كوستاريكا خلال فترة (1993-2002)	193
09	الهيكل التنظيمي لمديريات السياحة والصناعة التقليدية	278
10	المخطط التنظيمي للمديريات البيئية	283
11	شرح نموذج الدراسة الميدانية	285

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
01	التوزيع الجغرافي للسياحة الدولية حسب القارات خلال الفترة (2009-2017)	18
02	تطور الإنفاق السياحي خلال فترة (1950-2020)	19
03	الاتفاقيات الدولية لحماية البيئة	25
04	مكونات السياحة البيئية	42
05	الفرق بين النمو والتنمية	68
06	ملخص النظريات التنموية الاقتصادية	78
07	الفاعلون في التنمية	79
08	المصادر الحموية في الجزائر	135
09	مناطق التوسع السياحي في الجزائر	141
10	تطور عدد السياح الوافدين للجزائر خلال فترة (2007-2017)	143
11	توزيع المشاريع حسب قطاع النشاط خلال الفترة (2002-2014)	144

147	نقاط القوة والضعف والتحديات لطاقت الاستثمار في الجزائر	12
172	مضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي	13
174	مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو	14
175	التوزيع القطاعي لبرنامج توطيد النمو (2010-2014)	15
194	بعض الخصائص المناخية في مدينة العقبة (الأردن)	16
196	المساهمة السياحية في الإيرادات الجزائرية	17
197	مساهمة السياحة في التوظيف الجزائري	18
198	مساهمة السياحة في الناتج المحلي الخام الجزائري	19
207	المشاريع المستقبلية السياحية في الشرق الجزائري	20
210	الشواطئ المسموحة للسباحة في ولاية الطارف	21
212	السياحة الحموية في الطارف	22
213	المؤسسات الفندقية (هياكل الإيواء) في ولاية الطارف.	23
214	العمالة في المؤسسات الفندقية بولاية الطارف	24
217	العدد الإجمالي للأرضيات المحصنة للمخيمات البيئية على مستوى البلديات الساحلية	25
221	قائمة المعالم التاريخية المصنفة بولاية عنابة	26
224	توزيع الفنادق المصنفة بولاية عنابة	27
224	الإحصائيات الخاصة بالنشاطات الفندقية بولاية عنابة خلال فترة (2010-2018)	28
225	تطور عدد المصطافين بولاية عنابة خلال (2010-2018)	29
225	الإحصائيات الخاصة بنشاطات وكالات السياحة والأسفار بولاية عنابة	30
226	قائمة المطاعم المصنفة في ولاية عنابة.	31
227	المؤشرات الاقتصادية الخاصة بالنشاطات الفندقية وبالوكالات السياحية والأسفار في ولاية عنابة خلال (2003-2018)	32
227	المؤشرات الاجتماعية الخاصة بالتشغيل في المؤسسات السياحية في ولاية عنابة خلال (2003-2018)	33
229	عدد الحرفيين في ولاية عنابة	34
231	مشاريع التهيئة المقترحة في منطقة التوسع السياحي سيدي سالم.	35
231	مشاريع التهيئة المبرجة في منطقة التوسع السياحي واد بقرات 1	36
234	خصائص الشواطئ المسموحة للسباحة بولاية جيجل	37
239	توافد السياح إلى الفنادق الليالي في ولاية جيجل خلال الفترة 2010-2017	38
239	عدد المقيمين في مختلف مرافق الإيواء سنة 2017	39

240	هياكل الاستقبال بولاية جيجل	40
241	وكالات السياحة والأسفار	41
241	قائمة الدواوين والجمعيات السياحية	42
249	المنابع الحموية في الولاية سوق أهراس	43
251	الصناعات التقليدية بولاية سوق أهراس	44
252	أهم التظاهرات الثقافية بولاية سوق أهراس	45
252	أهم خصائص الحضيرة الفندقية لولاية سوق أهراس	46
252	هياكل الإيواء المتوفرة على مستوى ولاية سوق أهراس	47
253	الجمعيات السياحية في سوق أهراس	48
254	وكالات السياحة والأسفار المتعمدة بولاية سوق أهراس	49
254	مناطق التوسع السياحي في ولاية سوق أهراس	50
256	طلبات الاستثمار في إطار اللجنة الولائية لتعيين وترقية الاستثمار	51
257	المناطق الرطبة بولاية سوق أهراس	52
264	عدد الوافدين للفنادق والليالي على مستوى الفنادق 2000-2017	53
265	عدد الوافدين للفنادق لولاية سطيف لسنة 2018	54
266	تطور عدد المستحمين على مستوى المؤسسات الحموية خلال 2005-2017	55
266	المحطات المعدنية المستغلة	56
267	عدد الوكالات السياحية في ولاية سطيف	57
267	معلومات حول الجمعيات والدواوين ذات النشاط السياحي	58
285	مقاييس الطلب السياحي في الولايات المبحوثة	59
284	توزيع الاستثمارات على الأفراد المبحوثين في مديريات المبحوثة	60
285	مقاييس الطلب السياحي في الولايات المبحوثة	61
286	مقاييس مقومات السياحة البيئية	62
286	مقاييس مؤشرات التنمية المحلية	63
286	درجة مقياس ليكرت الخماسي	64
287	مقياس ليكرت الخماسي	65
288	معامل الارتباط Pearson مقومات السياحة البيئية	66
289	معامل الارتباط Pearson لعبارات بعد الأداء الاقتصادي	67
290	معامل الارتباط Pearson لعبارات بعد الأداء الاجتماعي	68
291	معامل الارتباط Pearson لعبارات بعد الأداء البيئي	69
292	اختبار ثبات الدراسة نموذج الدراسة باستخدام (Cronbach Alpha)	70

293	توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس	71
293	توزيع أفراد العينة حسب متغير السن	72
293	توزيع أفراد العينة حسب المنصب	73
294	توزيع الأفراد حسب متغير الخبرة	74
294	توزيع الأفراد حسب متغير المستوى التعليمي	75
300	وصف وتشخيص مقومات السياحة البيئية من وجهة نظر عينة إطارات مديريات السياحة والبيئية في الولايات المبحوثة	76
302	وصف وتشخيص بعد الأداء الاقتصادي من وجهة نظر عينة إطارات مديريات السياحة والبيئية في الولايات المبحوثة	77
304	وصف وتشخيص بعد الأداء الاجتماعي من وجهة نظر عينة إطارات مديريات السياحة والبيئية في الولايات المبحوثة	78
305	وصف وتشخيص بعد الأداء البيئي من وجهة نظر عينة إطارات مديريات السياحة والبيئية في الولايات المبحوثة	79
308	علاقة الارتباط بين السياحة البيئية والبعد الاقتصادي	80
308	علاقة الارتباط بين السياحة البيئية والبعد الاجتماعي	81
309	علاقة الارتباط بين السياحة البيئية والبعد البيئي	82
310	نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط لتأثير السياحة البيئية على التنمية المحلية	83
310	نتائج تحليل اختبار الانحدار المتعدد	84
311	نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط لتأثير السياحة البيئية على المؤشر الاقتصادي	85
312	نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط لتأثير السياحة البيئية على المؤشر الاجتماعي	86
313	نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط لتأثير السياحة البيئية على المؤشر البيئي	87

قائمة الخرائط

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
01	تنوع المخزون الطبيعي في الجزائر	134
03	تطور السياحة البيئية في كوستاريكا	192
04	ولايات الشرق الجزائري	203
05	حدود ولاية الطارف	208
06	المواقع الأثرية لولاية جيجل	238

قائمة الصور

رقم الصورة	عنوان الصورة	رقم الصفحة
01	نصب ما قبل التاريخ بعين الكبير (بوقوس)	209
02	أثار أضرحة تاريخية الطارف	209
03	معاصر الزيتون الطارف	209
04	غابة مناخية الغرة الطارف	209
05	الغرة بوقوس الطارف	209
06	الكيفان بوقوس الطارف	209
07	منظر عام لبحيرة اوبيرا الطارف	210
08	منظر عام لبحيرة طنقة الطارف	210
09	شاطئ شطايبى عنابة	222
10	شاطئ جنان باي سرايدي عنابة	222
11	المسرح الروماني عنابة	223
12	كنيسة القديس أوغستان عنابة	223
13	مسجد صالح باي عنابة	223
14	مسجد أبو مروان	223
15	محمية تازة بجيجل	233
16	الكهوف العجيبة جيجل	235

248	غابة المشروحة سوق أهراس	17
260	شلالات واد البارد سطيف	18
263	حديقة التسلية سطيف	19
263	المركز التجاري بارك مول	20

قائمة الملاحق

رقم الصفحة	عنوان الصورة	رقم
343	الاستمارة	01
350	قائمة الأساتذة المحكمين	02

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

رقم الصفحة	المكونات
-	حكمة
-	شكر وعرهان
-	إهداء
I	الملخص
V	قائمة الأشكال
V	قائمة الجداول
IX	قائمة الخرائط
IX	قائمة الصور
X	قائمة الملاحق
XI	فهرس المحتويات
أ - س	مقدمة
01	الفصل الأول: الإطار النظري للسياحة البيئية
02	تمهيد
03	المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للسياحة
03	المطلب الأول: ماهية السياحة وخصائصها الوظيفية
03	I. نشأة السياحة وتطورها
07	II. تعريف السياحة وشروط الواجب توفرها
11	III. مكونات وأنواع السياحة
15	IV. أسس السياحة
18	المطلب الثاني: بعض مؤشرات السياحة في العالم
18	I. تطور عدد السياح في العالم
19	II. تطور الإنفاق السياحة في العالم
20	III. عائدات السياحة العالمية
21	IV. واقع ومستقبل حركة السياحة العالمية 2030
22	المبحث الثاني: مدخل إلى مفاهيم البيئة
22	المطلب الأول: مفاهيم أساسية للبيئة
22	I. تعريف البيئية، خصائصها ومكوناتها

25	.II الاتفاقيات الدولية لحماية البيئة
27	.III توقعات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للبيئة لسنة 2050
29	.IV العلاقة بين السياحة والبيئة
30	المطلب الثاني: المحميات الطبيعية
30	.I مفهوم المحمية الطبيعية، وأسس اختيارها
31	.II أنواع المحمية الطبيعية
32	.III أهداف تطوير وحماية المحمية الطبيعية
33	.IV مبادئ المحمية الطبيعية
34	المبحث الثالث: الإطار المفاهيمي للسياحة البيئية
34	المطلب الأول: مفهوم السياحة البيئية
34	.I نشأة السياحة البيئية وتطورها
36	.II تعريف السياحة البيئية، خصائصها
40	.III ضرورة السياحة البيئية ومكوناتها
42	.IV أنواع السياحة البيئية وقواعدها
45	المطلب الثاني: أسس السياحة البيئية
45	.I أهمية السياحة البيئية
47	.II علاقة السياحة البيئية بالأشكال الأخرى من السياحة
49	.III الفاعلون في السياحة البيئية
52	.IV خصائص برامج السياحة البيئية
54	خلاصة الفصل
55	الفصل الثاني: الإطار النظري للتنمية المحلية
56	تمهيد
57	المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتنمية
57	المطلب الأول: عموميات النمو والتنمية
57	.I التطور التاريخي للنمو والتنمية
60	.II مفهوم النمو الاقتصادي، خصائصه، ومؤشرات قياسه
65	.III التنمية الاقتصادية: المفهوم، العناصر والقياس
73	.IV النظريات المفسرة للتنمية الاقتصادية
78	المطلب الثاني: أساسيات حول التنمية الاقتصادية
78	.I الأطراف الفاعلة في التنمية الاقتصادية

79	.II أهداف التنمية الاقتصادية
80	.III مصادر تمويل التنمية الاقتصادية
84	.IV عقبات التنمية الاقتصادية
86	المبحث الثاني: التنمية المحلية ومقوماتها
86	المطلب الأول: ماهية التنمية المحلية
86	.I الجذور التاريخية للتنمية المحلية
88	.II تعريف وخصائص التنمية المحلية
94	.III أهمية التنمية المحلية في التنمية الوطنية وركائزها
97	.IV مبادئ ونظريات التنمية المحلية
100	المطلب الثاني: مقومات التنمية المحلية
101	.I أهداف التنمية المحلية
103	.II مداخل التنمية المحلية والأطراف الفاعلة فيها
107	.III مراحل التخطيط الاستراتيجي للتنمية الاقتصادية المحلية
111	.IV نماذج واستراتيجيات التنمية المحلية
113	المبحث الثالث: الإطار المفاهيمي للتنمية المحلية المستدامة
113	المطلب الأول: ماهية التنمية المحلية المستدامة
113	.I ظهور مفهوم التنمية المحلية المستدامة
114	.II تعريف التنمية المحلية المستدامة
115	.III أبعاد التنمية المحلية المستدامة
118	.IV أهداف التنمية المحلية المستدامة
119	المطلب الثاني: المحاور الأساسية للتنمية المحلية المستدامة
119	.I إستراتيجية التنمية المحلية المستدامة
119	.II مبادئ التنمية المحلية المستدامة
122	.III البرنامج المحلي للقرن 21 (الأجندة المحلية) كأداة لتفعيل التنمية المحلية المستدامة
125	.IV معوقات تجسيد التنمية المحلية المستدامة
127	خلاصة الفصل
129	الفصل الثالث: السياحة البيئية كآلية لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر
130	تمهيد

131	المبحث الأول: السياحة البيئية في الجزائر
131	المطلب الأول: تحليل الواقع السياحي في الجزائر
131	I. العرض السياحي في الجزائر
142	II. الطلب السياحي في الجزائر
143	III. واقع الاستثمار السياحي في الجزائر
148	المطلب الثاني: السياحة في الاقتصاد الوطني الجزائري: الإستراتيجية والآثار
148	I. السياسات والإجراءات الحكومية المنتهجة لتطوير القطاع السياحي في الجزائر
157	II. المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق SDAT 2030
159	III. تحديات ومعوقات القطاع السياحي في الجزائر
164	المبحث الثاني: التجربة الجزائرية في التنمية المحلية
164	المطلب الأول: سياسة ومضمون التنمية المحلية في الجزائر
164	I. مبادئ سياسة التنمية في الجزائر
167	II. أشكال السياسة التنموية في الجزائر
170	III. مخططات التنمية المحلية في الجزائر
178	المطلب الثاني: واقع وتحديات التنمية المحلية في الجزائر
178	I. فواعل التنمية المحلية في الجزائر
181	II. صعوبات التنمية المحلية في الجزائر
183	III. تحديات التنمية المحلية في الجزائر
188	المبحث الثالث: أثر السياحة البيئية على التنمية المحلية
189	المطلب الأول: أمثلة تجارب السياحة البيئية
189	I. منتجع ميناء كينغ فيشر - جزر فريزر - استراليا
191	II. السياحة البيئية في كوستاريكا
193	III. السياحة البيئية في -عقبة- الأردن
196	المطلب الثاني: مساهمة السياحة البيئية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر
196	I. المساهمة السياحية في الإيرادات
197	II. مساهمة السياحة في التوظيف
197	III. مساهمة السياحة في الناتج المحلي الخام
198	خلاصة الفصل
200	الفصل الرابع: الخصائص وواقع النشاط السياحي في بعض ولايات الشرق الجزائري

201	تمهيد
202	المبحث الأول: مقومات وخصائص السياحة في الشرق الجزائري
202	المطلب الأول: إمكانيات ووضعيات النشاط السياحي والقوانين الخاصة بالبيئة في الشرق الجزائري
202	I. مميزات النشاط السياحي في الشرق الجزائري
203	II. أنواع السياحة في الشرق الجزائري
204	III. أهداف التنمية السياحية في الشرق الجزائري
204	IV. النصوص القانونية والتنظيمية الخاصة بالبيئة وتطبيقها في الشرق الجزائري
205	المطلب الثاني: الوضعية المستقبلية للسياحة في الشرق الجزائري
205	I. المشاريع القائمة والجارية في الشرق الجزائر
206	II. التحديات التي تواجه الشرق الجزائري في الجانب السياحي
206	III. الحلول والمحاولات لمواجهة التحديات التي تواجه الشرق الجزائري
207	IV. المشاريع المستقبلية السياحية في الشرق الجزائري
208	المبحث الثاني: واقع السياحة البيئية في بعض الولايات الساحلية من الشرق الجزائري
208	المطلب الأول: السياحة البيئية في ولاية الطارف
208	I. المقومات الطبيعية والتاريخية والمعالم الأثرية في ولاية الطارف
210	II. أنواع السياحة في ولاية الطارف
212	III. وضعية النشاط السياحي بولاية الطارف
217	IV. المجالات المحمية بولاية الطارف وسيلة للتنمية السياحة البيئية
220	المطلب الثاني: السياحة البيئية في ولاية عنابة
220	I. المقومات الطبيعية والتاريخية والمعالم الأثرية في ولاية عنابة
222	II. أنواع السياحة في ولاية عنابة
224	III. وضعية النشاط السياحي بولاية عنابة
230	IV. المجالات المحمية بولاية عنابة وسيلة للتنمية السياحة البيئية
232	المطلب الثالث: السياحة البيئية في ولاية جيجل
232	I. المقومات الطبيعية والتاريخية والمعالم الأثرية في ولاية جيجل
238	II. وضعية النشاط السياحي بولاية جيجل
242	III. المجالات المحمية بولاية جيجل وسيلة للتنمية السياحة البيئية
246	المبحث الثاني: السياحة البيئية في بعض المدن الداخلية من الشرق الجزائر
246	المطلب الأول: السياحة البيئية في ولاية سوق أهراس
246	I. المقومات الطبيعية والتاريخية والمعالم الأثرية في ولاية سوق أهراس
248	II. أنواع السياحة في ولاية سوق أهراس

249	.III وضعية النشاط السياحي بولاية سوق أهراس
254	.IV المجالات المحمية بولاية سوق أهراس وسيلة للتنمية السياحة البيئية
259	المطلب الثاني: السياحة البيئية في ولاية سطيف
259	.I المقومات الطبيعية والتاريخية والمعالم الأثرية في ولاية سطيف
260	.II أنواع السياحة في ولاية سطيف
264	.III وضعية النشاط السياحي بولاية سطيف
268	.IV المجالات المحمية بولاية سطيف وسيلة للتنمية السياحة البيئية
270	خلاصة الفصل
271	الفصل الخامس: التنمية المحلية وتوجه السياحة البيئية في الشرق الجزائري
272	تمهيد
273	المبحث الأول: منهجية وإجراءات الدراسة الميدانية
273	المطلب الأول: إجراءات، أدوات، أساليب، مجتمع وعينة الدراسة الميدانية
273	.I إجراءات الدراسة الميدانية
274	.II أدوات ومصادر جمع بيانات ومعلومات الدراسة الميدانية
276	.III الأساليب الإحصائية المستخدمة
276	المطلب الثاني: نموذج الدراسة الميدانية
276	.I مجتمع وعينة الدراسة الميدانية
284	.II وصف أداة النموذج (الاستبيان)
287	.III قياس صدق وثبات نموذج الدراسة
292	المبحث الثاني: وصف وتشخيص متغيرات الدراسة الميدانية
292	المطلب الأول: وصف وتحليل خصائص عينة الدراسة
292	.I وصف خصائص عينة الدراسة
295	.II وصف وتحليل خصائص الطلب السياحي
299	.III وصف وتشخيص مقومات السياحة البيئية
301	المطلب الثاني: وصف وتشخيص أبعاد تحقيق التنمية المحلية في بعض ولايات الشرق الجزائري
301	.I وصف وتشخيص أبعاد تحقيق مؤشر الأداء الاقتصادي من وجهة نظر إطارات
303	.II تشخيص أبعاد تحقيق مؤشر الأداء الاجتماعي من وجهة نظر إطارات
305	.III وصف وتشخيص أبعاد تحقيق مؤشر الأداء البيئي من وجهة نظر إطارات
307	المبحث الثالث: اختبار فرضيات الدراسة
307	المطلب الأول: التحليل الإحصائي لعلاقات الارتباط في تبني متغيرات الدراسة
307	.I التحليل الإحصائي لعلاقة الارتباط بين متغيرات الدراسة والمؤشر الاقتصادي

308	.II التحليل الإحصائي لعلاقة الارتباط بين متغيرات الدراسة والمؤشر الاجتماعي
309	.III التحليل الإحصائي لعلاقة الارتباط بين متغيرات الدراسة والمؤشر البيئي
310	المطلب الثاني: التحليل الإحصائي لعلاقات التأثير بين متغيرات الدراسة
311	.I التحليل الإحصائي لعلاقة التأثير بين متغيرات الدراسة والمؤشر الاقتصادي
312	.II التحليل الإحصائي لعلاقة التأثير بين متغيرات الدراسة والمؤشر الاجتماعي
312	.III التحليل الإحصائي لعلاقة التأثير بين متغيرات الدراسة والمؤشر البيئي
314	خلاصة الفصل
315	الخاتمة
324	المراجع
343	الملاحق

مقدمة

مقدمة:

لقد أصبحت السياحة في العصر الحالي من القطاعات الإستراتيجية للكثير من الدول، إذ حظيت بالكثير من الاهتمام من خلال إعداد السياسات والاستراتيجيات لتطويرها وتنميتها باعتبارها أحد أهم مداخل التنوع الاقتصادي واستدامة التنمية، ولذلك فإن حجم صناعة السياحة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ما فتئت تنمو وتتطور بوتيرة موجبة، مما جعل منها واحدة من الصناعات المتكاملة القادرة على خلق الثروة كنشاط تصديري استراتيجي وخاصة فيما يتعلق بدعم الميزان التجاري وزيادة الدخل الوطني وتنويعه إضافة لمساهمتها في خلق مناصب العمل وبالتالي الرفع من مستوى معيشة طبقة عريضة من المجتمع والتخفيف من معدلات البطالة، إضافة لدورها في إبراز التراث الحضاري التاريخي والمحافظة على المعالم الطبيعية والترويج للبلد اقتصاديا وثقافيا وحتى سياسيا.

إن ما تتمتع به الجزائر من إمكانيات طبيعية ومناخية ورصيد تاريخي حضاري وقدرات مالية وبشرية وبيئية يؤهلها لأن تكون بلدا سياحيا من الدرجة الأولى، إلا أن عدم فعالية السياسات والاستراتيجيات المرسومة لتطوير وتنمية هذا القطاع جعل منه قطاعا هامشيا اقتصاديا واجتماعيا ولا يؤدي ذلك الدور المأمول منه. وما غدى هذا التغيب لقطاع السياحة في الجزائر هو الطابع الربيعي للاقتصاد الوطني المعتمد على قطاع المحروقات كمصدر أساسي للدخل وكمورد أوجد في تمويل التنمية منذ الاستقلال وحتى الوقت الحاضر.

لقد سعت الجزائر في السنوات الأخيرة إلى ترقية القطاع السياحي وتنميته، وفي هذا السياق تطمح السياسة الجديدة في إطار المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2030 إلى تحسين وتثمين وجهة الجزائر السياحية وجعلها منطقة سياحية بامتياز، ذات علاقة سياحية تنافسية قادرة على جذب السياح والاستجابة للطلب الداخلي والخارجي على المنتجات السياحية الكثيرة والمتنوعة التي تزخر بها الجزائر.

إن السياحة البيئية ظاهرة جديدة تهدف إلى البحث والدراسة والتأمل في الطبيعة والنباتات والحيوانات وتوفير الراحة للإنسان، فالميزة التي تتيحها السياحة البيئية هي ربط الاستثمار والمشاريع الإنتاجية للمجتمع المحلي مع حماية البيئة والتنوع الحيوي والثقافي للمناطق السياحية، وفق معادلة تنموية واحدة، وذلك عن طريق إعداد برامج سياحية تعتمد على توجيه السياحة نحو المواقع المميزة بيئيا، مع التأكيد على ممارسات سلوكية سياحية إبداعية، دون المساس بنوعية البيئة أو التأثير عليها.

فالغاية من الاستثمار في السياحة البيئية تهدف للرفع بالتنمية المحلية اعتمادا على مواردها المحلية المختلفة التي يمكن استغلالها والاستفادة منها كمورد اقتصادي، على أن لا يكون هذا على حساب إهمال الجوانب الأخرى، فلا بد أن تسير التنمية في كافة القطاعات بالتوازي مما يزيد من الإمكانيات اللازمة لخدمة المجتمعات، وبالتالي فإن العوائد التي سيتم توفيرها يمكن استخدامها جزء منها في عمليات الحفاظ وتطوير مكونات التراث الثقافي والطبيعي كونها شكل من أشكال السياحة المسؤولة، التي تحترم البيئة والمجتمعات المحلية، ولديها القدرة على خلق فرص اقتصادية تنموية ذات قيمة حقيقية.

وبالنسبة للشرق الجزائري فمن غير الممكن الاختلاف على حجم الإمكانيات والمقومات التاريخية والطبيعية التي يزخر بها، وهو ما جعل بعض المناطق به تصنف ضمن أحسن المقاصد السياحية في العالم، انطلاقا من الموقع الجغرافي والتنوع الطبيعي الكبير فهي تمتلك شريط ساحلي به أحسن الشواطئ وأجملها، من حيث الجبال وطبيعة المناخ السائد والحمامات المعدنية، الآثار التاريخية والحضارية، والتي تؤهلها لتكون وجهة استقطاب سياحي على المستويين الإقليمي والدولي.

أولا: تحديد إشكالية الدراسة

انطلاقا من كون الشرق الجزائري واحد من أهم فضاءات التنوع البيولوجي في الجزائر، واحتوائه على ثروات طبيعية وثقافية هامة، إضافة للأهمية الكبيرة التي يكتسبها النشاط السياحي بالنسبة للسكان المحليين؛ تطرح إشكالية تطوير الأنشطة السياحية بالمنطقة بما يعود بالنفع على المجتمع المحلي، دون التأثير على المقومات الطبيعية والثقافية الحساسة، وهذا ما تسعى إليه الجزائر من خلال إعداد خطط وبرامج وطنية تهدف إلى ترقية السياحة البيئية سعيا لدفع عجلة التنمية المحلية، في ظل هذا الطرح فإن إشكالية الدراسة تتمحور حول:

ما مدى مساهمة السياحة البيئية بولايات الشرق الجزائري في تحقيق التنمية المحلية؟

إن الإشكالية المطروحة بالصيغة أعلاه، تفرض الإجابة عن الأسئلة التالية:

1. ما هو واقع السياحة البيئية في ولايات الشرق الجزائري؟
2. ما هي العوامل التي تدفع إلى الاهتمام بالسياحة البيئية في ولايات الشرق الجزائري؟
3. هل السياسات والبرامج المتبعة في الجزائر استجابت لتطوير السياحة البيئية من قبل السلطات المعنية؟
4. ما هي آفاق تطوير السياحة البيئية في ولايات الشرق الجزائري؟
5. ما هي السبل الكفيلة بتفعيل دور السياحة البيئية في الشرق الجزائري لأجل تحقيق التنمية المحلية؟

ثانيا: تقديم فرضيات الدراسة

بناء على ما سبق ولمعالجة إشكالية البحث تم صياغة مجموعة من الفرضيات كالاتي:

الفرضية الرئيسية الأولى: لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين السياحة البيئية والتنمية المحلية في الولايات المبحوثة.

وتنبثق عن هذه الفرضية الرئيسية ثلاثة فرضيات فرعية:

- 1- لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين السياحة البيئية وبعدها الاقتصادي؛
- 2- لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين السياحة البيئية وبعدها الاجتماعي؛
- 3- لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين السياحة البيئية وبعدها البيئي.

مقدمة

الفرضية الرئيسية الثانية: لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين السياحة البيئية والتنمية المحلية في الولايات المبحوثة.

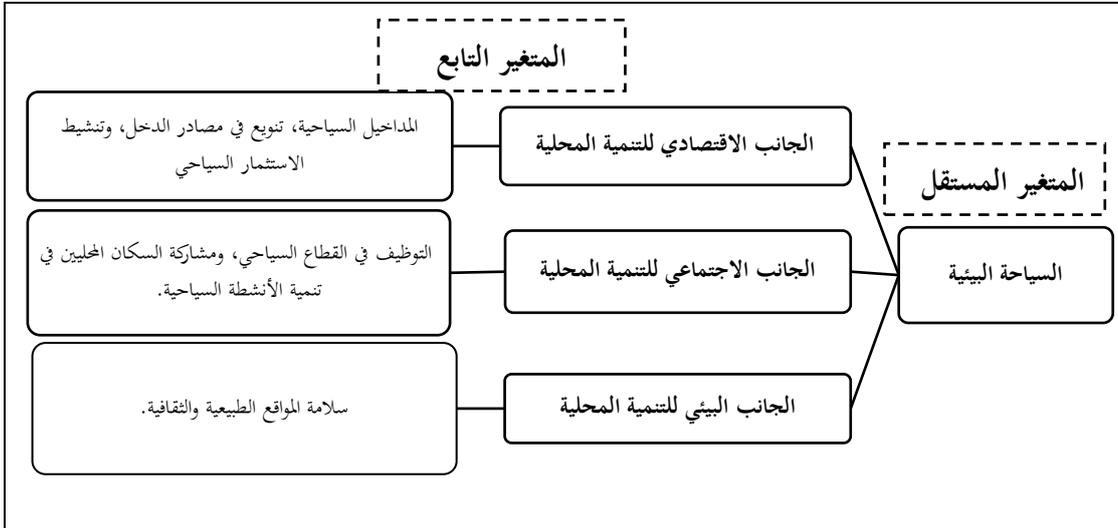
وتنبثق عن هذه الفرضية الرئيسية ثلاثة فرضيات فرعية:

- 1- لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين السياحة البيئية وبعدها الاقتصادي؛
- 2- لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين السياحة البيئية وبعدها الاجتماعي؛
- 3- لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين السياحة البيئية وبعدها البيئي.

ثالثا: متغيرات الدراسة

للتعرف على دور السياحة البيئية (بصفتها المتغير المستقل) في تحقيق التنمية المحلية (بصفتها المتغير التابع) بمختلف جوانبها الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية، يمكن إيراد الشكل الموالي:

شكل رقم (01): متغيرات الدراسة



المصدر: من إعداد الباحثة

رابعا: أهداف الدراسة

إن هذه الدراسة تسعى إلى بلوغ جملة من الأهداف لعل أهمها:

- الإحاطة بالإطار الفكري والمفاهيمي للسياحة البيئية والتنمية المحلية؛
- إبراز مكانة السياحة البيئية ضمن المنظور الجديد للاقتصاد العالمي، وتشخيص واقع السياحة البيئية في ولايات الشرق الجزائري؛
- محاولة دراسة وتقييم دور السياحة البيئية في تحقيق التنمية المحلية، وتسليط الضوء على مدى استفادة ولايات الشرق الجزائري من هذه الإستراتيجية؛

- الكشف عن أهم المعوقات والصعوبات، التي تعترض تطوير السياحة البيئية في منطقة الشرق الجزائري ومشاركتها في التنمية المحلية وهذا بغرض توجيه أنظار السلطات المعنية للعمل على تفاديها في المستقبل، بما يعود بالفائدة على الصالح العام للمجتمع الجزائري.

خامسا: أهمية الدراسة

تتبع أهمية هذه الدراسة من الاعتبارات التالية :

- قدرات السياحة البيئية التي تتمتع بها الجزائر، والتي يمكن أن تساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئة؛
- الاهتمام الكبير الذي أولته الجزائر للسياحة والإصلاحات الكبيرة التي سخرتها لتأهيل هذا القطاع في مختلف جوانبه وعلى جميع الأصعدة؛
- يكتسي موضوع التنمية بشكل عام والتنمية المحلية بشكل خاص، أهمية كبيرة في الأوساط العلمية، حيث مازال يشكل مادة أساسية للنقاش لدى العلماء والباحثين، كما أن التنمية تبقى المطلب الأساسي وغاية كبرى لكل الشعوب والحكومات في العالم.

سادسا: أسباب اختيار الموضوع

تعود أسباب اختيار موضوع السياحة نظرا لدورها الاقتصادي والاجتماعي المهمين، وكذلك لما لها من تأثير بالغ على العناصر المختلفة كالبيئة المحيطة بنا.

1- بالنسبة للدور الاقتصادي، تعتبر السياحة وسيلة فعالة لجلب العملة الصعبة والتنويع في مصادر الدخل والزيادة في الناتج المحلي الإجمالي، مما جعل الكثير من الدول تولي اهتماما خاصا لهذا القطاع حيث عمدت إلى تخصيص رؤوس أموال هائلة للاستثمار فيه فأصبحت السياحة في الآونة الأخيرة مجال تنافس شديد بين الدول.

2- بالنسبة للدور الاجتماعي، فهي أحد المجالات التي تستقطب عددا معتبرا من اليد العاملة فبواسطتها يتم خلق مناصب شغل، وامتصاص البطالة لأنها نشاط يعتمد بالدرجة الأولى على اليد العاملة.

3- أما عن علاقتها بالبيئة، فالسياحة هي أحد الصناعات الأشد تأثيرا وتأثرا بالبيئة، فالبيئة السليمة هي المناخ الملائم لتحقيق سياحة مستدامة، كما أن السياحة المستدامة تركز على وجود تخطيط بيئي سليم.

سابعا: حدود الدراسة

مما ولا شك فيه فإن لمعظم الدراسات الميدانية حدود مكانية، زمنية، وبشرية، وعليه فقد حددت هذه الدراسة بالحدود التالية:

1- الحدود المكانية: إن الحدود المكانية لهذه الدراسة اقتصرت على مديرية السياحة والصناعة التقليدية، ومديرية البيئة، في خمسة ولايات متواجدة فالشرق الجزائري، وهي:

- مديرية السياحة والصناعة التقليدية، ومديرية البيئة لولاية الطارف؛
- مديرية السياحة والصناعة التقليدية، ومديرية البيئة لولاية عنابة؛
- مديرية السياحة والصناعة التقليدية، ومديرية البيئة لولاية جيجل؛
- مديرية السياحة والصناعة التقليدية، ومديرية البيئة لولاية سطيف؛
- مديرية السياحة والصناعة التقليدية، ومديرية البيئة لولاية سوق أهراس.

2- **الحدود الزمنية:** تمثل الحدود الزمنية لهذه الدراسة في الفترة التي تم بها إجراء المقابلات مع أفراد المجتمع المبحوث وتوزيع الاستثمارات عليهم إلى غاية فترة جمعها، وهي الفترة الممتدة من تاريخ (2017/06/13 إلى غاية تاريخ 2019/04 /15).

3- **الحدود البشرية:** تتمثل الحدود البشرية في عينة الدراسة والتي تتكون من مجموع الإطارات بمديريات السياحة والصناعات التقليدية، ومديريات البيئة، في خمسة ولايات متواجدة في الشرق الجزائري.

ثامنا: المنهج المعتمد

تماشياً مع طبيعة الموضوع، ومن أجل الوقوف على جميع جوانبه وبكل خصائصه وأبعاده في إطار معين وتحليله، تم الاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، لتناسبهما مع موضوع البحث من جهة واستجابة لما يتطلبه وصف المعطيات ومحاولة تحليلها وتقييمها ثم الوصول إلى نتائج وإعطاء اقتراحات من جهة أخرى، وبهدف الإحاطة بجوانب البحث النظرية والتطبيقية.

كما تم الاعتماد ضمن الدراسة الميدانية على الأدوات الإحصائية حيث تم تفرغ استثمارات الدراسة الميدانية بالاعتماد على بعض الأساليب الإحصائية المعروفة كالتكرارات والنسب المئوية، الأوساط الحسابية الانحرافات المعيارية، ومعاملات الارتباط، ومعاملات الانحدار، وغيرها...، كما تم استعمال المنهج التحليلي في تحليل جوانب ومضمون مختلف هذه النتائج الإحصائية وربطها بمتغيرات الظاهرة المدروسة، حيث تم الاعتماد على مصدرين لجمع المعلومات.

1- **الجانب النظري:** تم الاستناد على المصادر المكتبية بمختلف اللغات منها الكتب العلمية والمقالات العلمية المنشورة المحكمة والمداخلات في الملتقيات العلمية الدولية ذات الاختصاص وعلى المصادر الإلكترونية من مواقع موثوقة.

2- **الجانب التطبيقي:** تم جمع البيانات والمعلومات من مصادرها الأولى في الميدان العملي لمديرية السياحة ومديرية البيئة، وذلك من خلال تصميم الاستمارة، كما يمكن أن تتضمن الجوانب الرئيسية للبحث المقابلات الشخصية مع بعض المسؤولين، ومن خلال تفرغ استثمارات الدراسة الميدانية.

تاسعا: الدراسات السابقة

لقد أجريت عدة دراسات ذات الصلة بالموضوع خاصة في الدول المتقدمة، أما الدراسات في الدول العربية فهي قليلة ونادرة، ولكن ما يعاب عليها هو أنها حاولت البحث في موضوع السياحة البيئية دون ربطه بأي جانب من جوانب التنمية المستدامة اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا.

- الدراسات باللغة العربية:

1- أطروحة دكتوراه بعنوان: الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة "حالة الجزائر"، من إعداد الطالب عامر عيساني، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير تخصص تسيير المؤسسات، جامعة الحاج لخضر، باتنة 2010/2009، حيث قام الباحث بتحديد مفهوم ومكونات السياحة المستدامة، وما موقعها من برامج تنمية السياحة في الجزائر، وعرض المحاور الإستراتيجية التي اختارتها كل من تونس ومصر لتطوير قطاعها السياحي، كما رصد الآثار الاقتصادية قطاع السياحة ومحاولة تقييم التجارب، ثم قام بتحديد دور القطاع في الجزائر من ناحية، وتونس ومصر من ناحية ثانية من حيث المساهمة في تحسين المؤشرات الاقتصادية.

توصل إلى مجموعة من النتائج أهمها: اهتمام متأخر وغير مضمون في مجال صناعة السياحة بالجزائر، وهذا ما تم لمسه من خلال مستوى الالتزام في تنفيذ الخطة، ويشير إليه الخلل في العرض السياحي، التنفيذ وتوزيع الاستثمارات السياحية لم يحض قطاع السياحة في الجزائر بالأهمية التي تجعل منه قطاعا يساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وعكس ذلك سجل الأهمية البالغة للقطاع، وإدراجه ضمن الأولويات الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية في كل من تونس ومصر، ضعف طاقات الإيواء السياحي، ركود وتراجع للاستثمارات السياحية من قبل القطاع الخاص المحلي والأجنبي، غياب إستراتيجية ترقية حقيقية، انعدام مصادر وآليات التمويل في المجال السياحي، مشاكل إدارية وتقنية.

2- أطروحة دكتوراه بعنوان: استراتيجيات تنمية السياحة البيئية في الجزائر من منظور الاستدامة حظيرة الطاسيلي بولاية إليزي - أنموذجا-، من إعداد الطالب: عبد الله عياشي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016 / 2015.

قام الباحث بتحديد الإطار النظري لماهية السياحة البيئية والتنمية السياحية المستدامة، وتحديد العلاقة التكاملية بين السياحة والبيئة، ووضح الواقع وصورة القطاع السياحي في الجزائر من خلال عرض أبرز المقومات والإمكانات السياحية التي تمتلكها الجزائر وقام بالتركيز على نموذج السياحة البيئية في الجزائر، والاستراتيجيات التنموية التي اعتمدها الحكومة لتنمية وتطوير هذا النوع من السياحة، وقام بتحليل وتقييم محتوى الإستراتيجية السياحية في الجزائر المتمثلة في المخطط التوجيهي SDAT للتهيئة السياحية 2025، كما حاول التعريف بنموذج السياحة البيئية في حظيرة الطاسيلي بالجنوب الجزائري كنموذج يهدف إلى الحفاظ على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة.

ومن النتائج التي توصل إليها الباحث الاهتمام بالقطاع السياحي بشكل عام، وإيلاء الأهمية لنموذج السياحة البيئية بشكل خاص، ولقد حاولت الحكومة تدارك هذا الأمر من خلال اعتماد مخطط توجيهي للتهيئة السياحية في

حدود 2025 ، على المديين المتوسط والبعيد من أجل تحقيق الاستدامة في قطاع السياحة، وقد توصل إلى أن حظيرة الطاسيلي تمثل نموذجا بيئيا حقيقيا يسعى إلى إظهار الصورة الجمالية والبيئية للسياحة في الجزائر وتحقيق التنمية السياحية المستدامة.

3- عنوان الدراسة: **السياحة البيئية وأثرها على الاستثمار - الأهقار نموذجا-** ، للباحث: أحمد نفيس

مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 07 العدد 05، 2018.

قام الباحث بمعالجة الموضوع كما يلي: استهل الحديث بمقدمة ثم عرض ماهية السياحة البيئية متطرقا إلى مفهوم البيئة السياحية، وكذا واقع السياحة البيئية بمنطقة الأهقار، إذ خصص العنصر الأخير لدور وآثار السياحة البيئية على منطقة الأهقار بالخصوص والدولة بصفة عامة، وفي الأخير عرض النتائج المتوصل إليها مدعمة بالتوصيات. توصل إلى مجموعة من النتائج: عدم وجود وعي ثقافي لدى المجتمع المحلي، وجهل المحليين بالسياحة، اعتقاد الكثير من المحليين أن العمل مع السياح مذلة، عدم دراية القائمين على العمل السياحي بأهمية عوامل الجذب بالولاية، النمو الصناعي وما يصاحبه من تلوث، وخاصة مخلفات البناء، تهافت بعض السكان على الأراضي دون احتساب أو تولي أي اعتبار للبيئة، قلة المساحات الخضراء وخاصة في مقر الولاية، تهميش خريجي مراكز المعهد والتكوين، اقتصر التكوين على تخصص الفندقية والمطابخ، جل الوكالات السياحية تعتمد في ممارسة السياحة على الدولة، سواء السكان المحليين أو الزوار أو السياح لا يولون اعتبارا للمحمية، أغلب الزوار والسياح والأهالي يجهلون القوانين المتعلقة بالسياحة وبالبيئة.

4- عنوان الدراسة: **السياحة البيئية في المجالات المحمية ودورها في تنمية السياحة المستدامة حالة**

الحظائر الوطنية في الجزائر، للباحث: نور الدين شارف، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية المجلد 13 ، العدد 01 2019.

قام الباحث بتسليط الضوء على السياحة البيئية كشكل حديث من أشكال السياحة الذي يستقطب عددا متزيدا من السياح، كما هدف إلى تبيان الدور الكبير الذي يمكن أن تلعبه السياحة البيئية داخل المجالات الطبيعية المحمية عموما والحظائر الوطنية على وجه الخصوص في ترقية السياحة المستدامة، وفي الأخير قام بعرض واقع استغلال الحظائر الوطنية الجزائرية في السياحة البيئية، وأهم متطلبات النهوض بهذا النوع من السياحة في الجزائر بغية تحقيق سياحة مستدامة تحافظ على هذه الموارد الطبيعية الهامة. ومن أبرز النتائج المتوصل إليها هو الضعف الكبير في استغلال الحظائر الوطنية الجزائرية لترقية السياحة البيئية والسياحة المستدامة، رغم كبرها وتنوعها واثرائها، وهذا نتيجة العديد من الأسباب والعوامل التي تم عرضها في هذه الدراسة.

الدراسات باللغات الأجنبية:

1- دراسة: seven wunder ، « ecotourism and economic incentives : an empirical approach »

العنوان: **السياحة البيئية والحافز الاقتصادي: منهج تجريبي**

وهي عبارة عن بحث نشر سنة 2000، وقد حاولت الدراسة إثبات الحوافز الاقتصادية للسياحة البيئية وانطلقت من فرضيتين أساسيتين وهما:

- تطبيق عمليات سياحية يؤدي إلى دخل محلي أكبر من نماذج التبعية نحو الوكالات السياحية الخارجية.
- يوفر الدخل السياحي المحلي حافز قوي من خلال جعل الإدارة التقليدية للموارد الأكثر استدامة، عن طريق استبدال الأنشطة المضرة، وزيادة قدرة الحماية المحلية ضد التهديدات الخارجية.

توصل البحث لمجموعة من النتائج: يتلقى السكان الأصليون فوائد هامة من مصادر دخل أخرى خارج المنافسة، كما أن التفاوت في الدخل بين القرى ناتج عن التخصص السياحي الأكثر استقلالية عن الوكالات السياحية، كما ساعدت تدفقات الدخل على زيادة الوعي البيئي، وقد قدمت حوافز لعقلانية جديدة في استخدام الموارد التقليدية في القرى المتخصصة في السياحة، يمكن أن يساعد الدخل السياحي على توحيد الجهات الفاعلة ويعزز سبب وجود المنطقة المحمية المهتدة من طرف الاستخدامات المنافسة للأراضي.

2- دراسة: jonathan tardif , «écotourisme et développement durable»

بعنوان: السياحة البيئية والتنمية المستدامة

وهي عبارة عن بحث نشر في 2003، وقد تناولت هذه الدراسة مختلف المفاهيم المرتبطة بالسياحة البيئية وعلاقتها بأنواع أخرى من السياحة وصولاً إلى الآثار البيئية الإيجابية والسلبية، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية: السياحة البيئية هي ظاهرة جديدة نسبياً، السياحة البيئية كأداة لتحقيق التنمية المستدامة في الأوساط الطبيعية وفي المناطق المعزولة ومن الصعب إيجاد سياحة بيئية حقيقية، أصبحت السياحة البيئية وسيلة تسويق شديدة القوة.

3- دراسة: berrerdo duha , «ecotourisme and sustainble developpement in costa rica»

العنوان: السياحة البيئية والتنمية المستدامة في كوستاريكا

وهي عبارة عن ورقة بحث نشر سنة 2004 ، وقد كان الهدف من هذه الورقة هو تقديم موجز للواقع الذي تواجهه السياحة البيئية في كوستاريكا، الفحص النقدي لآثار وتحديات السياحة البيئية، تحليل إمكانية السياحة البيئية كإستراتيجية للتنمية المستدامة، البحث عن طرق يمكن من خلالها تقييم السياحة البيئية والتنمية المستدامة؛ اقتراح طرق لتحسين ممارسات وسياسات السياحة البيئية الحالية لكوستاريكا، وقد تناولت الدراسة بعض الأسئلة: ما هي آثار وتحديات السياحة البيئية؟ ما هي الفوائد التي يمكن أن تجلبها؟ هل السياحة البيئية في كوستاريكا مستدامة؟

ومن النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة، إخفاقات السياحة البيئية في كوستاريكا هي بمثابة تذكير صارخ لآثار وتحديات السياحة البيئية في ظل الوعود والإمكانيات، وعلى العموم فقد أظهرت كوستاريكا دلائل على أن السياحة البيئية ليست مظهراً كاذباً كما أنها ليست حلاً سحرياً، كما يمكن للسياحة البيئية أن تعمل بإستراتيجية تنموية فعالة، كما يمكن أن تؤدي إلى نتائج سلبية، كما أن الاستدامة طويلة الأجل للسياحة البيئية في كوستاريكا

سوف تعتمد على ما إذا كانت السياحة البيئية تستفيد من أخطائها وتبدأ في إتباع نهج أكثر حزما في التخطيط السياحي البيئي.

4- دراسة: Anypak prapannetivuth

« Ecotourism : a study on responsible environmental behavior to popular notional parks in thailand »

بعنوان: السياحة البيئية: دراسة السلوك البيئي المسؤول في المنتزهات الوطنية الشعبية في تايلندا.

وهي عبارة عن أطروحة دكتوراه نشرت سنة 2008، وقد فحصت الدراسة العوامل المتصلة بالسلوك البيئي المسؤول للزوار إلى الحدائق الوطنية الشعبية التايلندية، وهم أشخاص تتراوح أعمارهم بين 35-49 سنة لديهم مستوى تعليم الجامعي موظفين في القطاع الخاص، ويحصلون على دخل كبير، أكبر مجموعتين للزوار هم التايلنديين والقوميات الأوروبية.

أستنتج من خلال هذه الدراسة أنه ليس هنالك علاقة بين الموقف البيئي والمقصد السلوكي، كما لا توجد هنالك علاقات بين المقصد السلوكي والسلوك البيئي المسؤول، كما أن هنالك علاقة قوية إلى حد ما بين الموقف البيئي والسلوك البيئي، وأن كل من المسؤولية الشخصية وموقف السيطرة لها علاقة قوية على حد ما مع السلوك البيئي المسؤول، حيث أكدت أجوبة الأشخاص المستجوبين عن سؤال مفتوح أن هنالك قلق شديد حول المسؤولية البيئية، وقد أكد الكثير منهم على ضرورة الحفاظ على البيئة الطبيعية في الحدائق العامة، كما كان هناك أيضا قلق حول المحافظة على الحيوانات والنباتات في الحدائق العامة، وذلك من أجل الأجيال القادمة.

5- دراسة: enrique calfucura , jessica coria

Ecotourism and the development of indigenons communities : the good, the bad, and the ugly.

بعنوان: السياحة البيئية وتنمية المجتمعات الأصلية: الايجابيات والسلبيات

وهي عبارة عن بحث نشر سنة 2011، وقد تمثل هدف هذه الدراسة في التطرق إلى مختلف الآثار الايجابية والسلبية للسياحة البيئية على المجتمعات المحلية، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن للسياحة البيئية آثار إيجابية على تنمية الأفراد تتمثل في تحقيق الرفاهية للسكان المحليين، وتنويع العائد الاقتصادي، وتوفير فرص العمل، أما من الناحية السلبية فتواجه السياحة البيئية مشكلة التوزيع العادل لعوائدها بين السكان المحليين وأصحاب المصلحة الخارجين.

عاشرا: هيكل الدراسة

من أجل الإلمام بمختلف جوانب الموضوع، جاءت الدراسة في خمسة فصول، كالآتي:

الفصل الأول يستعرض الإطار النظري للسياحة البيئية، الأطر النظرية للسياحة، وكذا دراسة حركة وتوجهات السياحة في العالم (تطور عدد السياح في العالم، تطور الإنفاق وعوائد السياحة في العالم وواقع ومستقبل حركة السياحة العالمية)، إضافة للوقوف على أهم التعاريف التي تناولت مفهوم البيئة والاتفاقيات الدولية الموجهة لحماية البيئة، ثم توقعات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للبيئة لسنة 2050، والعلاقة بين السياحة والبيئة، كما تم التطرق

إلى الإطار المفاهيمي للمحميات الطبيعية، كما سيتعرض في الأخير الإطار المفاهيمي للسياحة البيئية وأسس السياحة البيئية ويشتمل على: أهمية السياحة البيئية، علاقة السياحة البيئية بالأشكال الأخرى من السياحة الفاعلون في السياحة البيئية، خصائص برامج السياحة البيئية.

أما **الفصل الثاني** فقد تناول الإطار النظري للتنمية المحلية فقد جاء في ثلاث مباحث، حيث يستعرض أولا عموميات حول النمو والتنمية، التطور التاريخي للنمو والتنمية مفهوم النمو الاقتصادي، خصائصه، ومؤشرات قياسه، التنمية الاقتصادية: المفهوم، العناصر والقياس النظريات المفسرة لها، الأطراف الفاعلة فيها، أهدافها، تمويل التنمية الاقتصادية عقبات التنمية الاقتصادية، ثم تناول التنمية المحلية ومقوماتها، وجاء فيه الجذور التاريخية للتنمية المحلية، تعريفها وخصائصها، أهمية التنمية المحلية في التنمية الوطنية وركائزها، مبادئها ونظرياتها، أهدافها، أهم مداخلها والأطراف الفاعلة فيها، مراحل التخطيط الاستراتيجي للتنمية الاقتصادية المحلية، نماذج واستراتيجيات التنمية المحلية، وأخيرا تعرض للإطار المفاهيمي للتنمية المحلية المستدامة، تطور مفهوم التنمية المحلية المستدامة، تعريفها، أبعادها، أهدافها إستراتيجيتها، ومبادئ التنمية المحلية المستدامة، البرنامج المحلي للقرن 21 (الأجندة المحلية) كأداة لتفعيل التنمية المحلية المستدامة، ومعوقات تجسيدها.

في **الفصل الثالث**، فقد تناول موضوع السياحة البيئية كآلية لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر، حيث تطرق للسياحة البيئية في الجزائر وكذا عرض الواقع السياحي في الجزائر من خلال تحليل العرض السياحي والطلب السياحي في الجزائر من جهة، ومن جهة أخرى الوقوف على واقع الاستثمار السياحي في الجزائر، كما تم عرض واقع السياحة في الاقتصاد الوطني الجزائري: الإستراتيجية والآثار من خلال عرض المخططات الوطنية، المخطط التوجيهي لآفاق 2030، تحديات ومعوقات القطاع السياحي في الجزائر.

كما تم الوقوف على التجربة الجزائرية في التنمية المحلية في المبحث الثاني، حيث يتناول مبادئ وأهداف سياسة التنمية في الجزائر، ركائز ومخططات التنمية المحلية في الجزائر، بالإضافة إلى واقع وتحديات التنمية المحلية في الجزائر والفاعلون فيها. وفي الأخير تم التطرق لآثار السياحة البيئية على التنمية المحلية. وفي المبحث الثالث محاولة تقديم أمثلة تجارب السياحة البيئية وآثارها على التنمية المحلية، بالإضافة إلى مساهمة السياحة البيئية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر.

أما **الفصل الرابع** فيقف على خصائص وواقع النشاط السياحي في بعض ولايات الشرق الجزائري، انطلاقا من عرض إمكانيات ووضعية النشاط السياحي في الشرق الجزائري، والقوانين الخاصة بالبيئة والوضعية المستقبلية للسياحة في الشرق الجزائري، أما المبحث الثاني يتناول واقع السياحة البيئية في بعض الولايات الساحلية من الشرق الجزائري الطارف، عنابة وجيجل، وأخيرا خصص المبحث الثالث للسياحة البيئية في بعض المدن الداخلية من الشرق الجزائري سطيف وسوق أهراس.

في حين الفصل الخامس فيعالج ويدرس واقع التنمية المحلية وتوجه السياحة البيئية في الشرق الجزائري، حيث يتناول المبحث الأول منهجية وإجراءات الدراسة الميدانية، نموذج الدراسة الميدانية، ويتناول المبحث الثاني وصف وتشخيص متغيرات الدراسة الميدانية، وصف فيه خصائص عينة الدراسة ووصف وتشخيص أبعاد تحقيق التنمية المحلية في بعض ولايات الشرق الجزائري، خصص المبحث الثالث منه لاختبار فرضيات الدراسة التحليل الإحصائي لعلاقات الارتباط في تبني متغيرات الدراسة، التحليل الإحصائي لعلاقات تأثير في تبني متغيرات الدراسة.

إحدى عشر: صعوبة الدراسة

يمكن تلخيص صعوبات الدراسة فيما يلي:

- قلة المراجع خاصة في ما يتعلق بالسياحة البيئية.
- قلة الإحصائيات المتعلقة ببعض المؤشرات السياحية، إضافة إلى عدم دقتها وتضاربها في بعض الأحيان؛
- بذل جهد كبير في إقناع إطارات مديريات السياحة والصناعات التقليدية ومديريات البيئة في الولايات المبحوثة بتعبئة الاستثمارات متحججين بانشغالهم ومسؤولياتهم، وهذا ما أدى إلى ضرورة ملازمة الفرد المبحوث، وتقديم توضيح له حول مختلف أسئلة الاستثمار حتى يتم الحصول على استبيانات صالحة للتحليل الإحصائي؛
- صعوبة بناء نموذج إحصائي يقيس أثر وتأثر السياحة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية وحتى البيئية لعوائق تتعلق بنوعية المؤشرات التي يجب قياسها؛
- عدم تعاون بعض الجهات في توضيح واقع المنطقة السياحية خاصة البيئية.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياحة البيئية

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للسياحة

المبحث الثاني: مدخل إلى مفاهيم البيئة

المبحث الثالث: الإطار المفاهيمي للسياحة البيئية

تمهيد:

تعتبر السياحة من أكثر الصناعات نمواً في العالم، حيث حظيت بأهمية واعتبار كبيرين، نجم عن النشاطات السياحية الكثيفة آثار اقتصادية واجتماعية وثقافية وبيئية وعمرانية كان لها أثر عظيم وواضح في حياة المجتمعات والشعوب في عصرنا الحاضر، حيث زاد عدد السياح على المستوى الدولي ثلاثة أضعاف في العقدين الماضيين فقد أصبحت في الوقت الراهن من أهم القطاعات في العالم، فمن منظور اقتصادي هي قطاع إنتاجي يلعب دوراً مهماً في زيادة الدخل القومي، ومصدراً مهماً للعمالات الصعبة وتشغيل الأيدي العاملة فضلاً عن مساهمتها في تحسين وضعية ميزان المدفوعات للدول.

رغم إيجابيات السياحة على مختلف اقتصاديات الدول، إلا أنها لا تخلو من بعض السلبيات، وهذا ما فسح المجال لظهور أشكال جديدة للسياحة أكثر احتراماً للبيئة، حيث شهدت نهاية الثمانينات من القرن الماضي ظهور تيار متخصص في الأدبيات السياحية يتبنى رؤية جديدة للفكر السياحي، وذلك للحد من الآثار السلبية التي ظهرت وبشكل يندر بالقضاء على صناعة السياحة، وتعتبر السياحة البيئية أحد أهم هذه التيارات حيث تحافظ على الموروث الطبيعي والثقافي موجه للسياحة.

يتناول هذا الفصل عرضاً لمختلف المصطلحات السياحة والبيئة والسياحة البيئية، ومكونات والتطور التاريخي لكل منهما ومجموعة من العناصر التي تم تقديمها بالتفصيل، كما سيتم تحليل تطور الإيرادات والإنفاق السياحي العالمي وما طرأ من تغيرات خلال نفس الفترة والعوامل التي أدت إلى هذا التطور والنمو في حركة السياحة العالمية، وكذا دراسة الاتجاهات والتوقعات للسياحة العالمية للآفاق 2030، كل هذا يعرض من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول (الإطار المفاهيمي للسياحة): تم التطرق لأهم الأطر النظرية للسياحة، وكذا دراسة حركة وتوجهات السياحة في العالم (تطور عدد السياح في العالم، تطور الإنفاق وعوائد السياحة في العالم وواقع ومستقبل حركة السياحة العالمية).

المبحث الثاني (مدخل إلى مفاهيم البيئة): نتقل فيه للوقوف على أهم التعاريف التي تناولت مفهوم البيئة والاتفاقيات الدولية الموجهة لحماية البيئة، ثم توقعات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للبيئة لسنة 2050، والعلاقة بين السياحة والبيئة، كما تم التطرق إلى الإطار المفاهيمي للمحميات الطبيعية.

المبحث الثالث (الإطار المفاهيمي للسياحة البيئية): يحتوي هذا المبحث، الإطار المفاهيمي للسياحة البيئية وأسس السياحة البيئية ويشتمل على: أهمية السياحة البيئية، علاقة السياحة البيئية بالأشكال الأخرى من السياحة الفاعلون في السياحة البيئية، خصائص برامج السياحة البيئية.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للسياحة

تعتبر السياحة المحرك الاقتصادي الجديد والصناعة الأكثر نمواً وتطوراً في معظم دول العالم في الوقت الحاضر حيث تلعب دوراً إيجابياً في تنمية الاقتصادات والرفع من مؤشراتهما، خاصة في ظل الأزمات المتكررة التي يتعرض لها في الوقت الراهن، في هذا المبحث سيتم تسليط الضوء على الإطار المفاهيمي للسياحة من جهة، وكذا التعرف على ماهية السياحة وسماتها الوظيفية من جهة ثانية، وأخيراً الوقوف على بعض مؤشرات السياحة في العالم.

المطلب الأول: ماهية السياحة وسماتها الوظيفية

تعد السياحة مرتكزا للحفاظ على الموروث الثقافي، لأي مجتمع، وتعمل على تعزيز الترابط الإنساني والثقافي، وتحقيق الانفتاح المرغوب فيه على الآخر، وعلى الحضارة الإنسانية، فمن خلال هذا المطلب سيتم التعرف على ماهية السياحة وسماتها الوظيفية.

I. نشأة السياحة وتطورها

عاش الإنسان منذ القدم على سطح الأرض، فاتخذ له مقرا ومستوطناً وبيئة خاصة، يتعايش معها ويسخر مصادرها لمنفعته عبر العصور المختلفة، لذا تعتبر السياحة ظاهرة إنسانية نشأت منذ القدم، مرت بمجموعة من المراحل المختلفة، وقد تم تشخيص مختلف المراحل وإبراز مميزات كل مرحلة.

1- مرحلة الحضارات القديمة: لفظ السياحة بمفهومه الحالي هو لفظ حديث ولم يكن معروف في العصور القديمة ولكن إذا تتبعنا هذا النشاط في العصور القديمة، سنجد أن الإنسان قديماً كان غير مستقر في مكان ثابت، وهذا لحاجاته في البحث عن مصادر الرزق،¹ إن غريزة التنقل والترحال من مكان لآخر كانت موجودة عند الإنسان منذ نشأته الأولى سعياً للحياة أفضل حيث لم تكن هنالك منظمات أو جهات رسمية توفر له احتياجاته الضرورية، فكان عليه أن يسعى إلى توفيرها بنفسه،² وقد بدأت هذه المرحلة مع نشأة حضارة بلاد الرافدين والفرعنة في الألف الخامس قبل الميلاد وتنتهي بسقوط الدولة الرومانية في نهاية القرن الرابع ومن خصائص هذه المرحلة:

- ظهور الدول مثل الحضارة الفرعونية في مصر والحضارة الرومانية؛
- ظهور العلوم وتطور وسائل النقل والمواصلات وخاصة السفن الشراعية.

¹ عبد القادر عوينان، السياحة في الجزائر الإمكانات والمعوقات (2000-2025) في ظل الإستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2025، أطروحة دكتوراه علوم: تخصص نقد ومالية قسم الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، -جامعة الجزائر 03-، السنة الجامعية 2012/2013، ص 4.

² ماهر عبد العزيز توفيق، صناعة السياحة، الطبعة الأولى، دار زهران، الأردن، 2008، ص 14.

أما عن أنواع الرحلات التي قام بها الإنسان في عصور ما قبل الميلاد فكانت تركز على ما يلي: بدافع ديني حب الاستطلاع، ودافع الفائدة.¹

❖ الدافع الديني:

لقد تبلورت بعض المعتقدات الدينية في ذهن الإنسان، ثم تطورت نتيجة ظهور الأديان وظهور الأنبياء وتم بناء المعابد والعبادات المقدسة حيث ظهر دافع لدى الناس للقيام برحلات مهما كانت بعيدة لزيارة العتبات المقدسة وخاصة في أثناء المناسبات الدينية لأداء الطقوس والشعائر الدينية، مما أدى إلى تطور حركة الأسفار بين الناس.²

هذا الشعور دفع الناس إلى القيام برحلات بعيدة لغرض زيارة الأماكن المقدسة مثل الصينين الذين يقدسون "البوذا" يقطعون آلاف الكيلومترات، كما كان يقوم العرب بزيارة مكة لغرض العبادة والتجارة،³ وكان اليونانيون والرومان يسافرون إلى المعابد اليونانية لسماع تنبؤات الكهنة في المستقبل،⁴ وهو ما يطلق عليها السياحة الدينية.⁵

❖ دافع حب الاستطلاع:

أدى الدافع لمعرفة عادات وتقاليد الشعوب إلى القيام برحلات طويلة لغرض التعرف عليها وأهم الرحالة (هيروdot المؤلف الإغريقي) من أوائل الرواد في العصور القديمة.⁶ وعلى مدى عصور التاريخ ظل عدد هؤلاء الرحالات محدودا لأن ظروف السفر لم تكن في الغالب ظروفًا ملائمة وبإمكان المرء تقدير ما صدفه هؤلاء من مخاطر، بوسائل نقل بدائية، والطرق الوعرة الشاقة، والوقت الطويل للرحلة، والعوامل المناخية الصعبة، والوصول إلى بلاد غريبة.⁷

❖ دافع الفائدة:

ونعني بها خلق علاقات متبادلة بين القبائل المختلفة والتي تكون أحيانا متجاوزة وقد تكون بعيدة ولقد أنشأ اليونانيون في العصور القديمة مستعمرات على شاطئ البحر الأبيض المتوسط حيث كانت تجارتهم مع الشعوب المجاورة، كما كانت هنا رحلات يقوم بها أهل قریش قبل الإسلام بقصد التجارة بين بلدهم و بلاد الشام

¹ نعيم الطاهر، سراب إلياس، مبادئ السياحة، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2007، ص14.

² المرجع نفسه، ص 14.

³ ماهر عبد العزيز توفيق، مرجع سبق ذكره، ص15.

⁴ نعيم الطاهر، سراب إلياس، مرجع سبق ذكره، ص 14.

⁵ عبد السلام محصول، دور السياحة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية علوم الاقتصاد وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف1، 2013/2014، ص5.

⁶ المرجع نفسه، ص14.

⁷ نعيم الطاهر، مرجع سبق ذكره، ص5.

واليمن كما ورد في القرآن الكريم" إيلافي قريش إيلافهم رحلة الشتاء والصيف"، والكتب الدينية غنية بمثل هذه الرحلات، ومن عوامل تطور السفر بهدف الفائدة:

- إنشاء طرق صالحة لسير العرية؛
- عامل الأمن بسبب انتشار الجيش؛
- توافر خدمات الإيواء والطعام وخدمة الخيول.

2- مرحلة العصور الوسطى:

شهدت هذه المرحلة في الفترة الممتدة بين حوالي القرن الخامس ونهاية القرن 15 عشر الميلادي،¹ كما أن السفر والانتقال بقي بدائيا كما كان في العصور الأولى، في هذه الحقبة التاريخية كانت الحضارة الإسلامية في أوج ازدهارها، فاهتمت بالعلوم والفنون والآداب والعمارة وزادت حركة الناس في مختلف أنحاء البلاد الإسلامية وقد ساهمت الحضارة الإسلامية في إنشاء عدد من المدن أصبحت قبلة للسياح من كل أصقاع العالم كبيغداد وقرطبة كما تميزت هذه المرحلة بتطور بعض الجامعات العريقة بأوروبا مثل جامعة السربون بفرنسا وجامعة أكسفورد بإنجلترا، مما جعل البلدين قبلة لعدد من طلاب العلم، غير أنه خلال هذه الفترة لم تكن هناك قوانين منظمة للانتقال ولا وسائل نقل متطورة.²

وكان من أهم دوافع السفر في هذا العصر:

- دافع التجارة؛
- الدافع الديني؛
- بدافع الترحال والاستكشاف؛
- دافع طلب العلم،
- دافع توطيد العلاقات؛
- دافع الاستشفاء.³

3 - مرحلة العصر الحديث:

تبدأ هذه المرحلة من عصر النهضة الأوروبية وحدث الثورة الصناعية وهي مرحلة عصر الآلة والتطور في شتى الميادين خاصة الميدان الاقتصادي والاجتماعي، أين ارتفع المستوى المعيشي للأفراد وتطورت وسائل النقل نتيجة لاختراع القطار⁴ والسيارة والسفن، حيث تطورت سعة وسرعة هذه المركبات وأدت إلى ارتفاع عدد

¹ محمد خميسي الزوكة، صياغة السياحة من المنظور الجغرافي، الطبعة الأولى، دار المعرفة الجامعية، 1996، ص22 .

² عبد الرزاق براهيمي، عبد الحفيظ مسكين، أثر ممارسة الأنشطة التسويقية في دعم و تنمية القطاع السياحي في الجزائر، الملتقى الوطني حول السياحة في الجزائر الواقع و الآفاق، معهد العلوم الاقتصادية ، المركز الجامعي - البويرة، 11/12 ماي 2010، ص 04 .

³ نعيم الطاهر، سراب إلياس، مرجع سبق ذكره، ص12.

⁴ ماهر عبد العزيز توفيق، مرجع سبق ذكره، ص 19.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياحة البيئية

الرحلات وظهرت الرحلة الجماعية التي كانت تميز السياحة في هذه المرحلة، حيث سمحت لمختلف الطبقات الاجتماعية خاصة الدنيا منها القيام بالرحلات السياحية فازدادت أعدادها بشكل متصاعد الأمر الذي ساهم في مضاعفة عامل الطلب السياحي، أول من نظم هذه الرحلات الجماعية Thomas Cook كان عام 1841 في بريطانيا،¹ تنظيم لرحلة سياحية من خلال بنقل مجموعة من الأشخاص من الطبقات الشعبية بواسطة القطار لزيارة البحر لمدة يوم واحد، كما قام أيضا بنشر مجلة في السفر لتعريف الناس بالجوانب المختلفة والاحتياجات الضرورية خلال الترحال.

مميزات السياحة في هذا العصر:

- التطورات التكنولوجية التي أدت إلى تحسين ووسائل الإنتاج مما أدى إلى توفير الجهد الإنساني وتحسين ظروف العمل وزيادة أوقات الفراغ و الإجازات الممنوحة؛

-سهولة تبادل الخبرات وانتشار المعرفة؛

-ارتفاع معدلات الدخول والثروات والنظرة للسياحة كضرورة حتمية؛

-اهتمام المنظمات والهيئات الدولية والمجتمع الدولي بالسياحة وأهميتها اقتصاديا اجتماعيا وسياسيا؛²

- تطور كبير في وسائل النقل والاتصالات وخاصة النقل الجوي، وتطور صناعة السيارات والقطارات السريعة. ولعل من أهم دوافع السياحة في هذا العصر، هو تطور دوافع السفر ذاتها وتنوعها، حيث أصبحت دوافع السياحة تشكل أنواع السياحة الترفيهية والإستجمامية الاصطياف.³

4- **المرحلة المعاصرة:** تبدأ هذه المرحلة مع بداية القرن (20) عشرين الذي تطورت خلاله السياحة بصورة لم تشهدها في أية فترة زمنية سابقة خاصة بعد الحرب العالمية الثانية،⁴ بسبب زيادة أوقات الفراغ وارتفاع مستويات المعيشة والتعليم والتوسع في وسائل النقل والمواصلات السريعة،⁵ إذ يعتبر القرن العشرين "قرن السياحة" حيث شهد تطور هائل في النشاط السياحي أو ما يعرف بالاقتصاد السياحي، وبالتالي حدث تطور في المنشآت السياحية والفنادق العملاقة وظهور كذلك المنظمات السياحية وأهمها المنظمة العالمية للسياحة، وأهم ما ميز السياحة في هذه المرحلة ما يلي:⁶

- تطور حركة السياحة العالمية؛

- ارتفاع مستوى دخل الأفراد خاصة في أوروبا وأمريكا الشمالية؛

¹ Pierre py ، le tourisme un phénomène économique, édition les études de la documentation française Paris,1996,p6.

² هالة عبد الرحمان الرفاعي، التأثيرات الاجتماعية والثقافية للسياحة، الملتقى المصري للإبداع و التنمية، مصر، 1998، ص29.

³ عوينان عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 6.

⁴ نبيل بوفليج ، محمد قرورت ، دراسة مقارنة لواقع قطاع السياحة في دول شمال إفريقيا ، حالة الجزائر، تونس ، المغرب؛ الملتقى الوطني الأول حول السياحة في الجزائر - الواقع و الآفاق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة ، 11-12 ماي، الجزائر، 2010، ص3.

⁵ Chucky Gee Dean, Eduardo fayos-sola, Internaiona Tourism : a global perspective, world tourism organization , Madrid, 1997, p 12.

⁶ نبيل بوفليج ، محمد قرورت ، مرجع سبق ذكره، ص3.

- تزايد حجم السكان؛
- تطور العلاقات بين البلدان؛
- تطور كبير في وسائل النقل والاتصالات خاصة النقل الجوي، وتطور صناعة السيارات.¹

II. تعريف السياحة وشروط الواجب توفرها

هناك اختلاف في وضع تعريف واضح ومحدد للسياحة، ويعود اختلاف تعريف السياحة حسب الزاوية التي ينظر منها الباحثون والهيئات والمنظمات الدولية، نظرا لتطور مفهوم السياحة من فترة لأخرى والمستجدات التي طرأت على ظاهرة السياحة نفسها، ولكنها في النهاية تتكامل لتعطي تعريفا واسعا وشاملا للسياحة، وعليه سيتم سرد بعضها .

1- تعريف السياحة:

تعددت تعريفات السياحة وتنوعت وفيما يلي عرض لتعاريف المتخصصين والباحثين، وكذا الهيئات والمؤسسات الدولية.

أ- تعريف المختصين والباحثين

ورد أول تعريف للسياحة سنة 1905 للألماني Guyer Freuller "السياحة ظاهرة من ظواهر العصر التي تنبثق من الحاجة المتزايدة للحصول على الراحة والاستحمام والإحساس بجمال الطبيعة، والشعور بالبهجة والمتعة من الإقامة في مناطق ذات طبيعة خاصة."²

من خلال ما تم عرضه في التعريف يبرز الكاتب اهتمامه بالجوانب النفسية والمعنوية للسائح وحاجته إلى الراحة والمتعة، أي أنه اهتم بجانب واحد فقط وأهمل الجوانب الأخرى، حيث ركز على الجانب الاجتماعي للسياحة وأغفل الجانب الاقتصادي والبيئي.

تعريف الاقتصادي النمساوي Herman Von Scholleron في عام 1910 "السياحة" هي كل العمليات المتداخلة وخصوصا العمليات الاقتصادية المتعلقة بدخول الأجانب وإقامتهم المؤقتة وانتشارهم داخل وخارج منطقة أو ولاية أو دولة معينة."³

ركز الاقتصادي في تعريفه للسياحة على الجوانب الاقتصادية، لكنه أهمل الجانب النفسي والثقافي للسياحة فضلا عن إشارته إلى السياحة الداخلية والخارجية.

¹ خالد كراوش، السياحة مفهومها، أركانها، أنواعها، الطبعة الأولى، دار التنوير، الجزائر، 2007، ص 16.

² Graham Dann, *The Sociology of Tourism: European Origins and Development*, (London: Emerald Group Publishing, 2009, p. 89.

³زايد مراد، السياحة كصناعة في الاقتصاد الوطني، حالة الجزائر، الملتقى الدولي حول اقتصاديات السياحة و دورها في التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 9 / 10مارس، الجزائر، 2010، ص 3.

تعريف COLDEN سنة 1939: "يقصد بالسياحة أي نوع من الحركة التي بمقتضاها يقيمون - الأفراد - لأي غرض في مكان خارج بلادهم بشرط عدم اعتبار هذه الإقامة لأغراض الكسب الدائم أو المؤقت".¹ من خلال التعريف يمكن الاستنتاج أن السياحة تعني تغيير مكان الإقامة الأصلي والتوجه إلى أماكن أخرى بشكل مؤقت، بعيدا عن أي نشاط غرضه الكسب المادي.

تعريف Wilter Huinwiker رئيس الجمعية الدولية لخبراء السياحة بسويسرا: "السياحة هي مجموع العلاقات والظواهر التي تترتب على سفر مؤقت لشخص أجنبي في مكان ما، حيث لا تتحول إلى إقامة دائمة أو لم ترتبط هذه الإقامة بنشاط يغلب ربحا لهذا الأجنبي".²

قام Huinwiker على التمييز بين السائح والمهاجر، فالسائح هو الشخص الذي ينتقل لمكان ما لفترة مؤقتة وقصيرة الأجل، بينما المهجرة تتمثل في إقامة الأشخاص لفترة طويلة وقد تأخذ شكل الإقامة والعمل. عرفها Robert Lanquar على أنها: "عبارة عن مجموعة الأنشطة المترابطة والمتعلقة بالسفر ووقت الفراغ، وهي صناعة هدفها إشباع حاجات السائح من خلال استغلال الموارد السياحية وتحويل الموارد البشرية والمادية والمالية إلى خدمة".³

خلال التعريف يتضح أن السياحة هي نشاط اجتماعي يقوم به الأفراد جراء الانتقال من مكان لآخر حيث اهتم بالجانب النفسي للسائح وأهل الجانب الثقافي والاقتصادي والبيئي للمقصد السياحي. حيث يعتبر Leiper السياحة "بأنها نظام مفتوح يتألف من عناصر تتفاعل مع بعضها بعلاقات متبادلة التأثير وهي: العنصر البشري، العناصر الجغرافية، والعنصر الاقتصادي".⁴

حيث اعتبر Leiper السياحة أنها نظام مفتوح من الظواهر والعلاقات التي تتفاعل مع بعضها البعض تقدم لنا علاقات متبادلة بين: الإنسان، البيئة والجانب المادي، مما يعتبر التعريف الذي قدمه أكثر دقة وشمول من التعاريف السابقة، أي اهتم بالجوانب الثلاث الجانب الاجتماعي والبيئي والاقتصادي، لكنه أغفل الجانب الثقافي للسياحة.

ب- تعريف الهيئات الدولية

لقد قامت الهيئات الدولية بتعريف السياحة وذلك من خلال السائح الذي هو الشخص المعني الرئيسي من السياحة، ومن الهيئات نستعرض ما يلي:

لجنة الخبراء الإحصائيين التابعة لعصبة الأمم المتحدة عام 1937: "السائح هو أي شخص يسافر لفترة من 24 ساعة أو أكثر إلى دولة أخرى غير تلك التي يقيم فيها بصفة دائمة".⁵

¹ محمد عمر مؤمن، التخطيط السياحي، الطبعة الأولى، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2009، ص 74.

²Lozato Giotart Jean Pierre, **Géographie du tourisme**, Pearson éducation, France, 2003, p21.

³ Lanquar Robert, **L'économie du tourisme, série que sais-je?** Puf, paris, france, 1994, p 11.

⁴ Wiley and sons, **Tourism : principles, practice and philosophies**, New York, osh R and others Mc Int 1994.

⁵ محمد عمر مؤمن، التخطيط السياحي، الطبعة الأولى، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2009، ص 74.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياحة البيئية

شمل هذا التعريف على تحديد فترة انتقال الأفراد من مكان لآخر فقط، وغفل الجوانب التي تبرز السياحة كمنشأ حيوي.

الحلف الدولي للصحافيين والكتاب السياحيين بفرنسا: السائح هو من ينتقل لغرض ما خارج الأفق الذي اعتاد الإقامة فيه، ويتنفع بوقت فراغه لإشباع رغبته في الاستطلاع تحت أي شكل من أشكال هذه الرغبة، ولسد حاجاته من الاستحمام والمتعة.¹

اهتم هذا التعريف بالجانب النفسي للسائح، وتحديد مدة إقامة الأفراد في أماكن غير أماكن إقامتهم الدائمة، والتي قد يكون لمدة قصيرة ومؤقتة، مما أهمل الجوانب الأخرى للسياحة.

المنظمة العالمية للسياحة: وضعت المنظمة سنة 1963 التعاريف التالية حول مصطلح "الزائر" الزائر: هو كل شخص يتوجه إلى بلد لا يقيم فيه عادة، لأغراض مختلفة وليس لممارسة مهنة مقابل أجر داخل الدولة التي يزورها.² هذا المصطلح يخص فئتين من الزوار:

❖ **السياح:** هم زوار مؤقتين يمكثون على الأقل 24 ساعة في البلد الذي يزورونه وتلخص دوافع زيارتهم في الترفيه والراحة، الصحة والرياضة، حضور المؤتمرات والندوات الثقافية والعلمية.³

❖ **المتنزهون:** هم زوار لا تتعدى إقامتهم في بلد 24 ساعة، وعليه يتم اعتبار الشخص سائحا إذا قام بالرحلة:⁴

- للمتعة، زيارة الأهل والعائلة، أو لأسباب صحية؛
- لحضور اجتماعات أو مؤتمرات؛
- على متن السفن (رحلة بحرية) و لو أقام لمدة تقل عن 24 ساعة.
- ويستثنى من فئة السياح كل من:
- الأشخاص الذين يصلون إلى البلد بعقد عمل، أو الذين يبحثون عن العمل؛
- الواصلون للإقامة الدائمة في هذا البلد؛
- الطلبة والدارسين.⁵

¹Marc Boyer et philippe, viallon : la communication touristique, que sais-je? ,presses universitaire de France,1994,p 21.

² Laurice Alexandre-Leclair, Zeting Liu, **Innovation et Entrepreneuriat, le cas du secteur du Tourisme a paris intramuros**, Innovations, n° 44, 2014, paris, P 169.

³ نوال هاني ، تنافسية القطاع السياحي في الدول العربية، مجلة الباحث، العدد 13، ورقة، 2013، ص73.

⁴ ماهر عبد العزيز توفيق، مرجع سبق ذكره، ص27.

⁵Maria Gorettida Costa Tavares, **Tourisme, Développement Durable et Environnement: interfaces théoriques et méthodologiques entre la Géographie brésilienne et française**, rapport de stage sur le Tourisme Développement Durable et Environnement , PARIS1, 2006, p 04.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياحة البيئية

اقتصر هذا التعريف على التمييز بين السائح والمتنزه وتحديد مدة تنقل الأشخاص وإقامتهم في أماكن غير أماكن إقامتهم الدائمة، فالسائح يمكث على الأقل 24 ساعة في البلد الذي يزوره بإضافة لزيارة لا تكون لأغراض الكسب المادي، أما المتنزه الزيارة لا تتعدى إقامته في بلد 24 ساعة.

تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للسياحة والسفر الدولي المنعقد في روما 1962 أقر أن السياحة " ظاهرة اجتماعية وإنسانية تقوم على انتقال الفرد من مكان إقامته الدائمة إلى مكان آخر لفترة مؤقتة لا تقل عن أربعة وعشرين ساعة،¹ ولا تزيد عن اثني عشر شهرا بهدف السياحة الترفيهية، العلاجية أو التاريخية والسياحة كالتأثر لها جناحان هما السياحة الخارجية والسياحة الداخلية."²

وعرفها أيضا على أنها: "عملية انتقال من مكان إلى آخر لفترة زمنية بطريقة مشروعة تحقق متعة نفسية أو هي ظاهرة من ظواهر العصر التي تنبثق من الحاجة المتزايدة للحصول على الراحة والاستجمام وتغيير الروتين والإحساس بجمال المناظر الطبيعية والشعور بالبهجة والمتعة في الإقامة."³

شملا التعريفين عدة جوانب، حيث نظرا إلى السياحة على أنها ظاهرة اجتماعية وإنسانية كما تم تحديد مدة التنقل وميز بين السياحة الداخلية والخارجية، في حين أغفل عن الجانب الاقتصادي للسياحة.

عرف مؤتمر (أوتاوا) بكندا سنة 1991 السياحة بأنها " الأنشطة التي يقوم بها الشخص المسافر إلى مكان خارج بيئته المعتادة لفترة معينة من الزمن، وأن لا يكون غرضه من السفر ممارسة نشاط يكتسب منه دخلا في المكان الذي يسافر إليه." ⁴

من خلال التعريف الذي قدمه مؤتمر الأمم المتحدة للسياحة والسفر الدولي ومؤتمر(أوتاوا) بكندا سنة 1991 نستنتج خاصتين أساسيتين:

- السياحة هي عملية الانتقال الأشخاص من مكان إلى مكان آخر خلال مدة معينة لها حد أقصى وحد أدنى؛
- الغرض من السياحة لا يكون الكسب المادي، كما قد تكون سياحة داخلية أو خارجية.

التعريف الإجرائي للسياحة: " السياحة هي نشاط يتألف من مجموعة من العلاقات المادية وغير المادية تتفاعل مع بعضها البعض محافظة على التواصل الثقافي والحضاري، والوعي البيئي."

¹ محي محمد مسعد، الإطار القانوني للنشاط السياحي و الفندق، المكتب العربي الحديث، مصر، 2008، ص 6.

²The United Nations, Conference on International Travel and Tourism, **the concept of international visitor**, Rome, 1963.

³ زيد منير سلمان، الاقتصاد السياحي، الطبعة الأولى، دار الراجحة للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 12.

⁴ عبد الجليل هويدي، العلاقات التفاعلية بين السياحة البيئية والتنمية المستدامة، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، العدد 9 ديسمبر 2014، ص 213.

2- شروط ظاهرة السياحة:

- السياحة نشاط مركب من عدة ظواهر وعلاقات (اقتصادية، اجتماعية وثقافية).
- للسياحة عنصرين أحدهما ديناميكي يتمثل في الرحلة، والآخر ثابت يتمثل في الإقامة المؤقتة، أي أن السياحة محدودة زمنياً فأدائها أربعة وعشرون ساعة (24) ومداهما الأعلى سنة.
- تعتبر رحلة سياحية إذا ارتبطت بعنصر وقت الفراغ والعطل.
- أن لا يكون من وراء السفر البحث عن عمل مأجور، كما يجب أن لا تكون الأماكن السياحية المقصودة من طرف السائح موجودة في نفس المكان الذي يقيم فيه.
- دمج سكان المجتمع المحلي وتوعيتهم و تثقيفهم بيئياً وسياحياً، كما يجب إدارة سليمة للموارد الطبيعية والتنوع الحيوي بطرق مستدامة بيئياً، التعاون بين مختلف الفاعلين في قطاع السياحة لأجل إنجاح السياحة البيئية¹.

III. مكونات، وأنواع السياحة: تتداخل نشاطات السياحة مع العديد من المجالات، وفي ما يلي عرض

لمكونات السياحة وأنواعها التي يجب أن تأخذ بعين الاعتبار في مجال التخطيط.

1- مكونات السياحة: تتلخص مكونات السياحة في النقاط التالية:

- أ- **عوامل وعناصر جذب الزوار:** تتضمن العناصر الطبيعية في المناخ والتضاريس والشواطئ والبحار والأنهار والحميات، والدوافع البشرية، والمواقع التاريخية والحضارية والأثرية والدينية والمدن الملاهي والألعاب؛
- ب- **خدمات مختلفة:** مراكز المعلومات السياحية ووكالات السياحة والسفر، ومراكز الصناعة وبيع الحرف اليدوية، والبنوك والمراكز الطبية والبريد والشرطة والدليل السياحي²؛
- ت- **خدمات النقل:** تشمل وسائل النقل على اختلاف أنواعها إلى المنطقة السياحية؛
- ث- **خدمات البنية التحتية:** تشمل توفير المياه الصالحة للشرب والطاقة الكهربائية والتخلص من المياه العادمة والفضلات الصلبة، وتوفير شبكة الطرق والاتصالات³؛
- ج- **مرافق وخدمات الإيواء والضيافة:** مثل الفنادق والنزل وبيوت الضيافة والمطاعم والاستراحات؛
- ح- **عناصر مؤسسية:** تتضمن خطط التسويق وبرامج الترويج للسياحة، مثل سن التشريعات والقوانين والهياكل التنظيمية العامة، ودوافع جذب الاستثمار في القطاع السياحي، وبرامج تعليم وتدريب الموظفين في القطاع السياحي⁴.

¹ المنجي الرجباني، السياحة والبيئة، مجلة البيئة، الهيئة العامة للبيئة، العدد 07، ليبيا، 2002، ص 80 (بتصرف).

² أحلام خان، صورية زاوي، السياحة البيئية وأثرها على التنمية في المناطق الريفية، أبحاث الاقتصادية الإدارية، العدد السابع جوان 2010، ص 227.

³ أحلام خان، صورية زاوي، المرجع نفسه، ص 227.

⁴ محي محمد سعد، مرجع سبق ذكره، ص 13.

2- أنواع السياحة:

تتعد أنواع السياحة تبعا للدوافع والرغبات والاحتياجات المختلفة للإنسان، وقد صنفت أنواع السياحة وفقا للغرض، وفقا للموقع أو الحدود، أو لفترة الإقامة... الخ، والتي ساعدت على انتشار التطور العلمي والاقتصادي والاجتماعي وما صاحبها من تطلعات ومتطلبات لم تكن معروفة من قبل مثل سياحة المؤتمرات وسياحة المعارض.

أ- وفقا للغرض:

- **السياحة الدينية:** هي السياحة المرتبطة بزيارة الأماكن الدينية المقدسة عند جميع الديانات، والتي تشكل جزءا من عقيدتها،¹ ومن أبرز الدول التي تشتهر بهذا النوع من السياحة المملكة العربية السعودية للحج والعمرة، وفلسطين لزيارة كنيسة المهد والقيامة والقدس الشريف، والهند لزيارة تاج محل الذي يزوره آلاف السياح الهنود كل عام، والفاتيكان بإيطاليا حيث مقر البابا.²
- **السياحة العلاجية:** ويقصد بها التوجه إلى الأماكن السياحية التي توفر العلاج لبعض الأمراض المتعلقة بصحة الإنسان، وقد ظهرت هذه السياحة مند بعيد، ومكان الجذب لها المياه المعدنية بأنواعها من العيون والحمامات، والمياه الكبريتية، والطين والرمل.³
- **السياحة الرياضية:** يقصد بالسياحة الرياضية الانتقال من مكان الإقامة إلى مكان آخر في دولة أخرى لفترة مؤقتة بهدف ممارسة الأنشطة الرياضية المختلفة أو الاستمتاع بمشاهدتها مثل المشاركة في دورات الألعاب الأولمبية وبطولات العالم،⁴ وقد تزايدت أهميتها نتيجة زيادة اهتمام المجتمعات البشرية بهذا النوع من النشاط.⁵
- **السياحة الثقافية:** يمثل هذا النوع من السياحة إشباع المعرفة وتوسيع دائرة المعلومات الحضارية والتاريخية لدى السائح، يعتمد هذا النوع على إقامة الندوات الثقافية والمعارض المسابقات الثقافية مثل: مسابقات الشعر، المسرح والموسيقى... الخ، فقد عرف Smith السياحة الثقافية بأنها: "امتصاص السائح لمظاهر الحياة الماضية لمجتمعات قديمة" ونلاحظ من خلال ذلك الظواهر مثل: أساليب المنازل والحرف ومعدلات الزراعة والري.⁶

¹ محمد عبيدات، التسويق السياحي، الطبعة الأولى، الدار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص1.

² حميد عبد النبي الطائي، أصول صناعة السياحة، الطبعة الثانية، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص2.

³ محمد الصيرفي، التخطيط السياحي، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، مصر، 2007، ص48.

⁴ خالد كواش، مرجع سبق ذكره، ص93.

⁵ حسن كفاي، رؤية عصرية للتنمية السياحية، الطبعة الأولى، المؤسسة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1991، ص131.

⁶ يسرى دعيبس، السلوك الاستهلاكي للسائح في ضوء واقع الدول المتقدمة و النامية، الطبعة الأولى، البيطاش للنشر و التوزيع مصر، 2002 ص14.

- **السياحة الترفيهية:** يتمثل الدافع الأساسي وراءها في رغبة الشخص في الاستمتاع والترفيه عن النفس،¹ يعتبر هذا النوع من أقدم الأنماط السياحية التي عرفها العالم حيث تشير بعض الدراسات إلى أن السياحة الترفيهية، والهدف من هذه الرحلة هو قضاء وقت الفراغ والعطلات لاستعادة النشاط والحيوية ولا تقتصر السياحة الترفيهية على التنوع الطبيعي وإنما تشمل أيضا المؤسسات الترفيهية التي هي من صنع الإنسان،² وقد عرف المجلس الدولي للآثار والمواقع ICOMS السياحة الثقافية كما يلي: هي التي تهدف إلى اكتشاف المواقع الأثرية وتماز عليها أثر إيجابي معتبر لدرجة أنها تساهم في استمرار وجودها وحمايتها، يتطلب هذا النوع من السياحة المحافظة وحماية المجتمع الإنساني لما له من فوائد اقتصادية واجتماعية وثقافية على المجتمعات المحلية.³
 - **سياحة المؤتمرات:** يعتبر هذا النوع من أنماط السياحة الحديثة التي ظهرت في أواخر القرن العشرين حيث ارتبطت ارتباطا كبيرا بالنمو الحضاري الكبير الذي شهده العالم في السنوات العشرين الأخيرة وما تبع هذا من تطور الكبير في العلاقات الاقتصادية، السياسية، الثقافية واجتماعية بين معظم دول العالم.⁴
 - **السياحة البيئية:** وهي السفر والانتقال من مكان لآخر بغرض الاستمتاع والدراسة والتقدير بروح المسؤولية للمناطق الطبيعية وما يصاحبها من مظاهر ثقافية تقليدية، وتعبير آخر هي السفر من أجل زيارة المحميات الطبيعية، والتي تهدف جميعها إلى المحافظة على الموروثات السياحية الحضارية والأثرية والبيئية.⁵
- ب- وفقا للموقع أو الحدود:**
- **السياحة الداخلية:** وهي التي يمارسها السكان داخل حدود الدولة التي يعيشون فيها حيث يمارس سكانها السياحة في المناطق الريفية أو المدن والمناطق السياحية أو الأتھار،⁶ والهدف من هذا النوع أنه مصدر لا ينضب للدخل القومي حيث يساعد ذلك في بريق التوازن الاقتصادي بين الأقاليم المختلفة داخل الدولة و ذلك من خلال التوزيع الأمثل للدخل القومي بالإضافة إلى تنمية القطاعات الإنتاجية المختلفة داخل البلاد.⁷

¹ محيا زيتون، السياحة ومستقبل مصر بين إمكانيات التنمية و مخاطر الهدر، الطبعة الأولى، دار الشروق، القاهرة، 2002، ص17.

² عبد القادر حماد، ناصر عيد، مدخل إلى الجغرافيا السياحية، الطبعة الأولى، دار البازجي للطباعة والنشر والتوزيع، 2007 ص86.

³ Bernard Schéou, **Du tourisme durable au équitable : quelle éthique pour le tourisme de demain ?**, first édition, édition de boeck université, Bruxelles, 2009, p163.

⁴ محمد الصيرفي، مرجع سبق ذكره، ص 34.

⁵ عوينان عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 21.

⁶ وفاء زكي إبراهيم، دور السياحة في التنمية الاجتماعية دراسة تفويمية للقرى السياحية، مصر، 2006، ص23.

⁷ Alain Mespeler et pierre bloc duraffour, **le tourisme dans le monde**, 4ème édition, breal, France 2000, p70.

- **السياحة الخارجية (الدولية):** يطلق هذا التعبير على السياح الذين يقصدون أماكن سياحية خارج وطنهم الأم ويطلق عليها أيضا اسم السياحة الدولية والتي تمثل مصدرا مهما في النواحي الاقتصادية والاجتماعية للعديد من دول العالم.¹

ت- وفقا لمدة الإقامة : وتنقسم السياحة حسب المعايير كما يلي:

- **سياحة موسمية:** ويقصد بها اتجاه السائحين في مواسم معينة صوب مناطق معينة دون أخرى كما هو الحال في اتجاه السائحين إلى الشواطئ والجزر البحرية في فصل الصيف للاستحمام و الاستمتاع باعتدال المناخ وبممارسة الرياضة المائية والغوص والصيد...الخ.²
- **السياحة العابرة:** تكون عندما يقوم السائح فجأة ودون تخطيط مسبق بشكل عابر مثل: ركاب العبور Transit عندما يقومون برحلة سياحية أثناء عبورهم لدولة ما أو مكان ما. تتكون السياحة العابرة من:

- ✓ **سياحة عابرة تكون أثناء انتقال السياح بالطرق البرية عن طريق الحافلات السياحية حيث أثناء توجهها إلى بلد ما يمر ببلد معين و يبقى فيها لمدة يوم أو يومين؛³**
- ✓ **سياحة عابرة تحصل أثناء الانتقال بالطائرات كأن يكون تعطل طائرة أو وجود إضرابات، فتقوم بعض الشركات السياحية بتنظيم رحلات لزيارة أماكن أثرية و يكون هذا النوع من السياحة بدون تخطيط مسبق أو تنظيم ويتم تنفيذ برامجه بسرعة كما تعتمد على المرونة المتوفرة في الشركات السياحية.⁴**

ت- وفقا للعدد

- **السياحة الفردية:** هذا النوع من السياحة غير منظمة يقوم بها الشخص أو مجموعة أشخاص لزيارة بلد أو مكان ما وتتراوح مدة إقامة حسب تمتعهم بالمكان أو حسب وقت الفراغ المتوفر لديهم وكل سائح من هذه المجموعة له دوافعه الخاصة؛⁵
- **السياحة الجماعية:** وتكون عندما يسافر السياح مع بعضهم جماعيا وضمن برنامج يشمل الأماكن المنوي زيارتها ومكان المنام والطعام وغيرها وتنضم عن طريق وكالات السياحة والسفر وتنقسم إلى قسمين:

¹ محمد الصيرفي، مرجع سبق ذكره، ص 36.

² محيا زيتون، مرجع سبق ذكره، ص 18.

³ عوينان عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 22.

⁴ محيا زيتون، مرجع سبق ذكره، ص 3.

⁵ حميد عبد النبي الطائي، مرجع سبق ذكره، ص 3.

- ✓ **سياحة غير منظمة:** تنظم برنامج الرحلة لوحدها من حيث مدة الإقامة في المناطق السياحية والإقليمية المنوي استخدامها أي بدون تخطيط مسبق؛¹
- ✓ **سياحة جماعية منظمة:** يكون برنامج الرحلة معد مسبقا من قبل شركات السياحة أو وكالات السياحة والسفر ومحددة ظروف الطعام والمبيت والأماكن المنوي زيارتها.²

IV. أسس السياحة:

السياحة كغيرها من العلوم الأخرى تركز على أسس تتكامل فيما بينها لقيام هذا النشاط، وجعله أكثر فعالية، يمكن عرضها في النقاط التالية:

1- الطلب السياحي:

يعتبر الطلب السياحي كـرغبة لدى الشخص ذات أهداف متعددة قد تكون مادية أو معنوية، ثم تتحول هذه الرغبة إلى تصرف مادي في شكل انتقال وسفر الشخص من مكان إقامته المعتادة إلى جهة التي يقصدها لإشباع تلك الرغبة.³

يعرف الطلب السياحي على أنه المجموع الإجمالي لأعداد السياح الوافدين إلى المنطقة السياحية سواء منهم مواطنين أو أجانب إذا الطلب السياحي ينشأ نتيجة دوافع نفسية وروحية لدى الشخص اتجاه منطقة معينة وهو يتأثر بعدد من العوامل، منها ارتفاع مستويات المعيشة، تحسن ظروف العمل العالمي، وما نتج عنها من استفادة القوة العاملة بالعدل وأوقات الفراغ، التطورات التكنولوجية في وسائل النقل والاتصال، ويلاحظ أن الطلب السياحي يختلف عن طلب السلع والمنتجات إذ لا يمثل مجموعة متجانسة من الأفراد بل يشمل العالم الواسع بامتداده الجغرافي وشعوبه الكثيرة بمختلف ألوانها وفئاتها وطباعتها ومعتقداتها ومستوياتها الاقتصادية، ويظفي على الطلب مجموعة من الخصائص:⁴

- **المرونة:** يقصد بالمرونة درجة استجابة الطلب السياحي للتغيرات في المحددات الرئيسية له وهي الأسعار والدخول؛⁵

- **الحساسية:** يعتبر الطلب السياحي عالي الحساسية اتجاه التغيرات الاجتماعية والسياسية والأمنية للمناطق المستقبلية للسياح؛

¹ عوينان عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 23.

² محيا زيتون، مرجع سبق ذكره، ص 3.

³ عشي صليحة، الأداء والأثر الاقتصادي والاجتماعي للسياحة في الجزائر وتونس والمغرب، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، السنة الجامعية 2010/2011، ص 30.

⁴ صليحة عشي، مرجع نفسه، ص 30.

⁵ عامر عيسان، الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في علوم التسيير، تخصص: تسيير المؤسسات، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، السنة الجامعية 2010/2009، ص 36.

- **التوسع:** يشهد الطلب السياحي عادة تزايداً من سنة لأخرى، نظراً لمساهمة عوامل سواء في الدول المرسلّة أو المستقبلّة، وتتمثل في: أوقات الفراغ وعطل مدفوعة الأجر، ارتفاع الدخل الفردي من العوامل الأساسية لزيادة الطلب السياحي... الخ¹
- **عدم التكرار:** لا يتصف الطلب السياحي عادة بصفة التكرار، أي أن تحقيق درجة عالية من الإشباع والرضا لدى السياح لا يعني تكرار الرحلة إلى نفس المنطقة، كما أن إشباع رغبات السياح لا تكون بنفس المستويات السابقة، فقد تكون أكثر أو أقل للوضعية الاقتصادية والاجتماعية والنفسية للسائح والبلد المقصد؛
- **الموسمية:** إذ تتشدد الحركة السياحية بمواسم معينة من السنة وتقل في مواسم معينة نظراً لعدة عوامل كالعطل والإجازات السنوية، والمناسبات الدينية والوطنية، والظروف الطبيعية والأمنية.²

2- العرض السياحي:

- ينظر إلى العرض السياحي أنه كل المستلزمات التي يجب أن تتوفر في المواقع السياحية من خدمات و سلع لجذب السياح المحتمل استقبالهم في هذه المواقع في فترات زمنية معينة. وفي هذا السياق صنف Robert Lanquer المنتج السياحي إلى ثلاث عناصر تتمثل في:
- التراث المتكون من الموارد الطبيعية، ثقافية، الصناعية والتاريخية التي تجذب السائح؛
 - مجموعة من التجهيزات تعتبر عاملاً أساسياً في جذب السائح، مثل: وسائل النقل، الإيواء والإطعام، وتجهيزات الثقافة والرياضية؛
 - مجموعة الإجراءات الإدارية المتعلقة بتسهيلات الدخول والخروج ذات علاقة بوسائل النقل التي يستخدمها السائح للوصول إلى المقصد السياحي.³

3- التسويق السياحي:

- مع زيادة الحاجة إلى السياحة تزداد ضرورة تنظيم وإدارة النشاط السياحي على أسس علمية ومفاهيم إدارية وتسويقية، على اعتبار أن تطبيق علم التسويق في السياحة يعتبر كنشاط تجاري له أهمية قصوى في هذا القطاع ضمن مفهوم الترويج.⁴

يعد التسويق مجالاً هاماً لتكامل فيما بين الدول، المقاصد السياحية ومدنها وأقاليمها، وهذا يمكن التعاون في دراسة مختلف الأسواق وإيجاد منتجات سياحية مشتركة وعقد تحالفات فيما بين الشركات ووكالات

¹ صليحة عشي، مرجع سبق ذكره، ص 50 (بتصرف).

² صليحة عشي، مرجع سبق ذكره، ص 51.

³ Robert Lanquer, et Robert Hollier, **le marketing touristique**, série que je sais ?, paris, 1993, p12.

⁴ أديب برهوم، **تقويم كفاءة التسويق السياحي في سورية**، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 29، العدد 2، سوريا، 2007، ص 106.

السياحة وبين شركات الطيران والملاحة وغيرها، أو اندماج عدد الشركات لإيجاد كيانات كبيرة قادرة على الاستمرار في الصناعة، سيما في ظل أجواء المنافسة القوية الناتجة عن تحرير الخدمات على المستوى الدولي.¹

4- الإنفاق السياحي:

أنه كلما زاد تدفق حجم الحركة السياحية، زاد حجم الإنفاق العام على السلع والخدمات السياحية، وبالتالي ارتفاع في معدلات الادخار مما ينشط الصناعات والخدمات المرتبطة بصناعة السياحة، الأمر الذي يتولد عنه اتساع نطاق هذه الصناعات والخدمات لأن كل استثمار جديد يعني إنفاق جديد والذي ينشأ عنه دخولا جديدة.²

5- الإيرادات السياحية:

تمثل الإيرادات السياحية مصدرا للعمالات الأجنبية لكثير من الدول المتقدمة والنامية التي أولت أهمية لقطاعها السياحي، وتعرف الإيرادات السياحية على أنها: كل ما تحصل عليه الدولة من الإيرادات المتأتية من السائحين³، والملاحظ أن الإيرادات السياحية تتأثر بالعديد من المتغيرات، هي:

- ✓ قوة المنتج السياحي لمنطقة معينة على الإغراء وجذب السياح؛
- ✓ مستوى الخدمات السياحية المختلفة المقدمة للسياح؛
- ✓ أسعار السلع والخدمات السياحية؛
- ✓ مدى الوعي السياحي لدى المواطنين والعاملين في حقل السياحة؛
- ✓ قدرة السائح على الإنفاق؛
- ✓ العلاقات السياسية بين الدول المستقطبة للسياح والدول المصدرة لهم.⁴

6- الاستثمار السياحي:

الاستثمار هو المجال الذي يسمح بخلق ثروة جديدة وتجديد الثروات القائمة، وهو أحد المراحل الرئيسية في الدورة الاقتصادية التي تتمثل في الإنتاج، الاستهلاك، الادخار، والاستثمار، وتؤكد الدراسات الاقتصادية بأن ارتفاع معدل الادخار تساعد على ارتفاع معدلات الاستثمار، والذي يؤدي إلى معدل نمو أكبر والعكس بالعكس.⁵

¹ صليحة عشي، مرجع سبق ذكره، ص 5.

² صليحة عشي، مرجع نفسه، ص 54.

³ عبد الرحمان أبو رياح، دراسة أولية إستراتيجية العمل السياحي العربي المشترك، الاتحاد العربي للسياحة، القاهرة، 1989، ص 121.

⁴ عامر عيساني، مرجع سبق ذكره، ص 37.

⁵ عبد الوهاب رزيق، منتدى الاستثمار في شمال أفريقيا، المركز الإنمائي لشمال افريقيا، نشرة التتمية، العدد 8، اليونسكو، 2002 ص1.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياحة البيئية

وقد تعددت المفاهيم الواردة في تحديد ماهية الواردة في تحديد ماهية الاستثمار تبعا لتعدد أهدافه وأنواعه، يمكن النظر إليه على أنه إجمالي تكوين الرأسمال الثابت والتغير في المخزون. ويمثل الاستثمار حسب هذا المفهوم إجمالي ما أنفق في سبيل اقتناء رأس مال ثابت وما ينفق من أموال لتجديد الاستثمارات القائمة.¹

المطلب الثاني: بعض مؤشرات السياحة في العالم

يعتبر عدد السياح الوافدين والإنفاق السياحي والعوائد السياحية من أهم المؤشرات لمعرفة اتجاهات وحركة السياحة العالمية، فرغم الأزمات التي تهدد الاقتصاد العالمي إلا أن الانفتاح على السياحة والاستثمار في هذا القطاع الذي أصبح منطلقا أساسيا للتقدم الاجتماعي والاقتصادي، وذلك من خلال خلق فرص العمل والأعمال التجارية والعائدات، وتطوير البنية التحتية.

I. تطور عدد السياح في العالم:

التوزيع الجغرافي للسياحة الدولية حسب القارات خلال الفترة (2009-2017) الموضح في الشكل التالي:

الجدول رقم (01) : التوزيع الجغرافي للسياحة الدولية حسب القارات خلال الفترة (2009-2017)

عدد السياح بالمليون

المنطقة	السنة	2009	2010	2011	2013	2015	2016	2017
إفريقيا		45.9	49.5	50	56	53	49,4	52,4
الأمريكتان		140	150.1	156	169	191	156,2	163,1
آسيا والمحيط الهادئ		180.9	205.4	217	248	278	218,2	233,6
أوروبا		460	488.9	504	563	609	516,4	534,2
الشرق الأوسط		52.9	54.7	55	52	54	54,9	52,0
إجمالي العالم		879.7	948.6	982	1088	1185	995.1	1035.3

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على:

- Organisation Mondiale du Tourisme,Faits Saillants du Tourisme,Édition 2010,p08.
- World Tourism Organization ,Tourism Highlights 2011,p07.
- World Tourism Organization ,Tourism Highlights 2012,p07.
- World Tourism Organization ,Tourism Highlights 2015,p11.
- World Tourism Organization ,Tourism Highlights 2017,p11.
- World Tourism Organization ,Tourism Highlights 2018,p15.

يتضح من جدول رقم (01) أن التدفقات السياح، شهدت تطورات سريعة حيث نمت السياحة الدولية خلال 2009-2017 من 879.7 مليون سائح إلى 1035.3 مليون سائح خلال هذه الفترة، وتوزع النمو بين قارات العالم بنسب متفاوتة حيث نجد في المرتبة الأولى الحصة الأسد لقارة أوروبا وثانيا قارة آسيا والمحيط الهادئ أما المرتبة الثالثة من نصيب قارة الأمريكتان أما المرتبة الأخيرة فكانت لكلا من القارة إفريقيا وقارة الشرق

¹ World Travel & Tourism Council, **Navigating The Path Ahead**, The 2007 Travel & Tourism, Economic Research, p 25. www.wttc.org/bin/pdf/original_pdf_file/world.pdf.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياحة البيئية

الأوسط، مع تسجيل تراجع في عدد السياح في فترات مختلفة، نظرا للظروف السائدة في تلك الفترة، ففي سنة 2001، تم تسجيل انخفاض في عدد السياح الدوليين، وهذا راجع لأحداث 11 سبتمبر، حيث كانت الأكثر تأثرا، أما تراجع عدد السياح 2003 سببه الحرب على العراق، وانتشار فيروس الالتهاب التنفسي الحاد (سارس) في آسيا، حيث سجل القطاع السياحي على المستوى الدولي أسوأ تراجع له سنة 2009، وهذا راجع بصفة أساسية إلى الأزمة المالية العالمية التي سادت في الولايات المتحدة الأمريكية، ثم انتشارها في باقي دول العالم، بالإضافة إلى ذلك ساد في نفس الفترة انتشار فيروس أنفلونزا الخنازير، السياحة العالمية تجاوزت مرة أخرى توقعات المنظمة العالمية للسياحة رغم التحديات العالمية التي واجهت العالم سنة 2014، رغم انتعاش الاقتصاد العالمي بوثيرة بطيئة ومع الزيادة 4.4% تجاوزت توقعات لسنة 2020 التي تعكس أداء القوي لقطاع السياحة والثبات رغم الصراعات الجيوسياسية في العالم وذعر في غرب افريقيا.¹

II. تطور الإنفاق السياحي في العالم:

الارتفاع المتزايد لعدد السياح في العالم كان له أثر إيجابي على زيادة معدل الإنفاق السياحي، إذ تشير الإحصائيات على أن الإنفاق السياحي زاد بوثيرة متسارعة من السنوات الماضية. والجدول الموالي يوضح تطور الإنفاق السياحي العالمي وتوقعاته حتى سنة 2020.

جدول رقم (02): تطور الإنفاق السياحي الدولي خلال الفترة 1950-2020

السنة	الإنفاق الكلي (مليار دولار)
1950	02
1960	07
1970	18
1980	105
1990	267
1995	380
1998	445
2005	560
2008	750
2010	1550
2020	2000

من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

Source: World Tourism Organization, le site: www.flickr.com/photos/unwto, consulté le (21/12/2015, 10:00).

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ الارتفاع المستمر والمتزايد للإنفاق السياحي الكلي، حيث ارتفع من 02 مليار دولار سنة 1950 إلى 07 مليار دولار سنة 1960، ويتواصل مستوى الإنفاق إلى أن وصل سنة 1998 إلى 445 مليار دولار، خلال الفترة 1995-2000، حيث تزايد عدد السياح الدوليين، وذلك بمتوسط سنوي بلغ 6.4%، كما قدر متوسط النمو السنوي لعوائد السياحة الدولية، خلال الفترة ذاتها نحو 11%، كما

¹ Organisation mondiale du tourisme (OMT-UNWTO), rapport 2014, p11

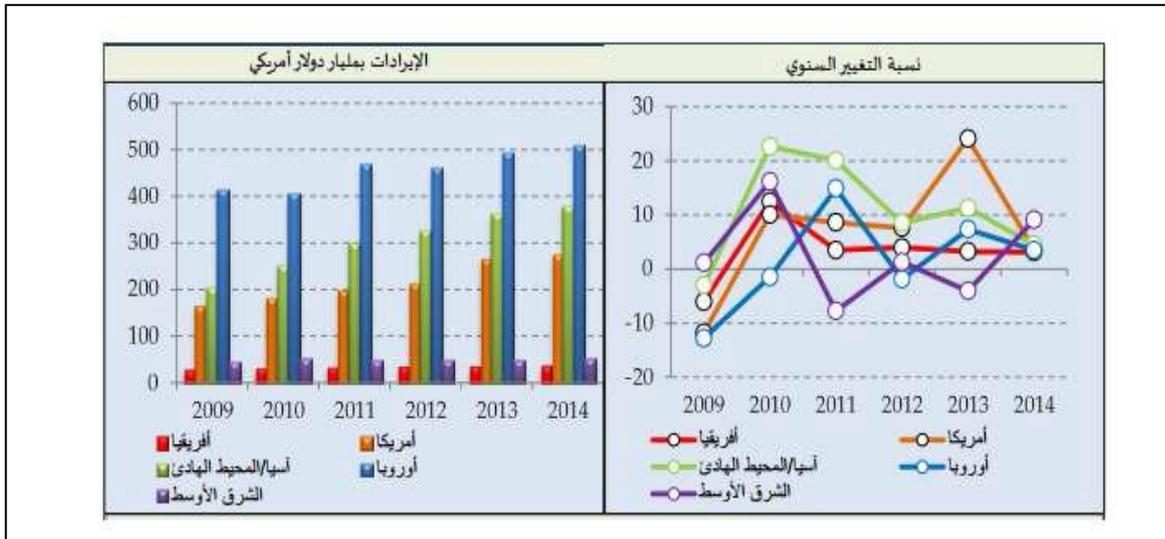
الفصل الأول: الإطار النظري للسياحة البيئية

وفر قطاع السياحة خلال عام 2006، نحو 230 مليون منصب عمل، أي ما نسبته 8 % من التشغيل العالمي، وذلك بما يعادل منصب عمل واحد من 12 يتأتى من السياحة. كما سجلت خلال العام ذاته، نحو 5% نسبة النمو للسياحة العالمية سنويا، بما يفوق 1.3 من النمو العام للاقتصاد العالمي. أما في عام 2007، وتحديدا خلال السداسي الأول منه، فقد سجلت السياحة العالمية نحو 250 مليون سائح، وهو ما يمثل معدل زيادة قدره 6 %، مقارنة بالفصل الأول من سنة 2006. هذا الارتفاع المتزايد في حجم الإنفاق السياحي الدولي سيصل عام 2020 إلى حوالي 2000 مليار دولار، إن هذا الارتفاع المتزايد في الحجم الإنفاق السياحي انطلاقا من سنة 1950 إلى غاية 2010 راجع بالأساس إلى زيادة الطلب العالمي على الخدمات السياحية، وهذا بدوره راجع أيضا إلى عودة الاستقرار الأمني العالمي وانتشار الثقافة السياحية، تشير هنا بأن منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط تعتبر الوجهة العالمية الأولى للسياح، بحيث تشير التوقعات إلى إمكانية استقبال نحو 400 مليون سائح في غضون سنة 2020.¹

III. عائدات السياحة العالمية:

لقد نمت عائدات السياحة العالمية حسب إحصائيات منظمة السياحة العالمية خلال السنوات الأخيرة بشكل ملحوظ، وفي ما يلي الشكل يوضح إيرادات السياحة الدولية حسب كل منطقة خلال الفترة 2009-2014.

شكل رقم (02): إيرادات السياحة الدولية حسب كل منطقة خلال الفترة 2009-2014



المصدر: السياحة الدولية في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي-الآفاق والتحديات-، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية ، 2015 ، ص 07 .

¹ Ibid.

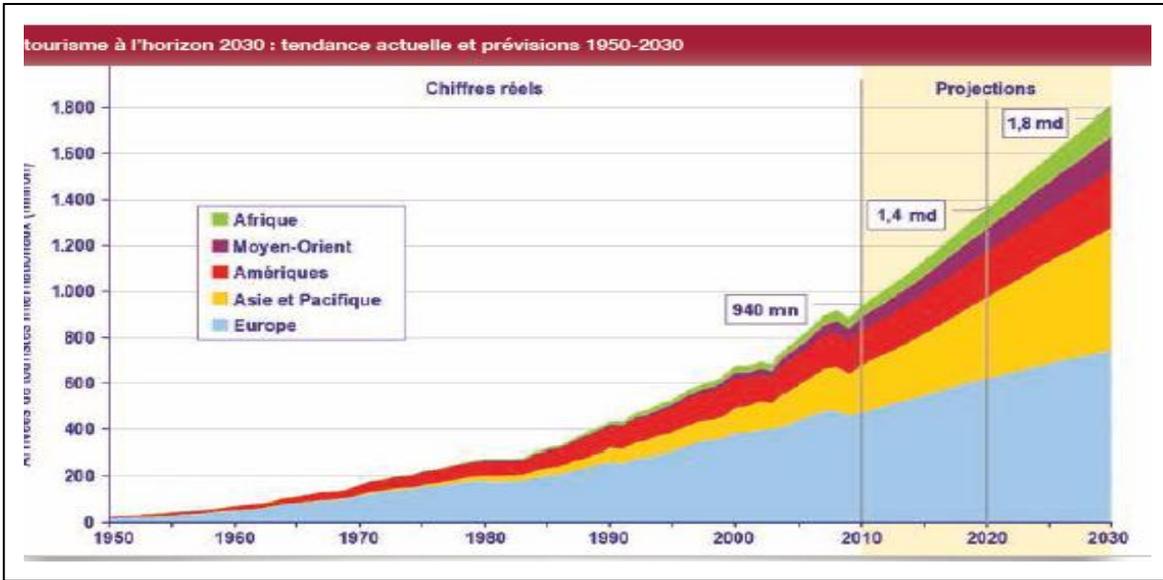
الفصل الأول: الإطار النظري للسياحة البيئية

يتضح من الشكل رقم (02) ، أن بمجرد ما بدأت البلدان بتسجيل المعدلات الطبيعية في نموها الاقتصادي العالمي بعد الأزمة المالية العالمية، دخل عدد السياح الوافدين في منحنى أكثر استقرار بل وأكثر إيجابية بين عامي 2010 و 2014 ، وكنتيجة طبيعية أظهرت عائدات السياحة في جميع أنحاء العالم زيادة وارتفاع ملحوظ، وعلى مدار هذه الفترة نلاحظ أن أكبر إيرادات حصدا قارة أوروبا ثم تليها قارة آسيا والمحيط الهادئ و المرتبة الثالثة قارة الأمريكتان أما المرتبة الرابعة من نصيب الشرق الأوسط وأخيرا قارة إفريقيا.¹

IV. واقع ومستقبل حركة السياحة العالمية 2030 :

الشكل الموالي يوضح توجهات وتوقعات السياحة العالمية خلال فترة 1950-2030

شكل رقم (03): توجهات وتوقعات السياحة العالمية خلال فترة 1950-2030



Source: Organisation mondiale du tourisme (OMT-UNWTO), rapport 2014, p 14.

يتضح من خلال الشكل أعلاه، وحسب تقديرات المنظمة العالمية للسياحة استمرار ارتفاع عدد السياح الدوليين إلى غاية سنة 2020 و 2030 بمعدلات متزايدة، ليصل عدد السياح سنة 2020 إلى أزيد من 1.4 مليار سائح، أما في سنة 2030 يتوقع أن يصل إلى أزيد من 1.8 مليار سائح، وحسب هذه التقديرات فإن قطاع السياحي على المستوى الدولي سيعرف انتعاشا كبيرا خلال السنوات القادمة، طبعاً هذا في الظروف الدولية العادية وإن لم تعرف الأوضاع الدولية أزمات مختلفة خلال هذه الفترة، سواء كانت هذه الأزمات اقتصادية أو أمنية، أو انتشار بعض الأوبئة التي تهدد السياحة الدولية من سنة لأخرى كل هذا ينعكس بالسلب على تطور توافد السواح.

¹ Ibid , p11.

من خلال ما تم طرحه في المبحث الأول نستخلص أن السياحة تحتل مكانة خاصة فيما يتعلق بالمساهمة في التنمية والتحديات التي تواجهها، وذلك لأنها من جهة نشاط ديناميكي ومتنامي يساهم بصفة رئيسية في اقتصاد العديد من الدول والوجهات المحلية، ومن جهة أنها نشاط يخلق علاقة خاصة بين الزوار المتعاملين التجاريين، البيئة والمجتمعات المحلية.

المبحث الثاني: مدخل حول مفاهيم البيئة

مع تطور المجتمع في مختلف مناطق العالم، وزيادة التطور العمراني والاقتصادي، تغيرت الكثير من ملامح البيئة، هذا التطور ولقد نتج عنه نتائج إيجابية من دون شك، وزيادة استخدام موارد الأرض والاستفادة منها، كما كان لهذا التطور جانب سلبي، ذا أثر كبير في سلامة الكرة الأرضية وزيادة الكوارث الطبيعية فيها حيث أن بعض السلوكيات الخاطئة والنشاطات غير المدروسة تؤثر في البيئة التي تعيش فيها الكائنات الحية وتؤدي إلى اختلالها وتغير بعض المعالم فيها.

تمثل قضايا البيئة محورا هاما في المحافل الدولية بأنواعها ولا بد من تحقيق تنمية متوازنة تفي بالاحتياجات الاجتماعية والبيئية للأجيال الحالية والمستقبلية فيما يتطلب إرساء نظام للاستفادة المتوازنة من الموارد مع الحفاظ على البيئة والتراث الثقافي. في هذا المبحث سيتم التطرق:

- مفاهيم أساسية للبيئة؛

- المحميات الطبيعية.

المطلب الأول: مفاهيم أساسية للبيئة

تعتبر البيئة من القضايا التي أصبحت محل اهتمام المتخصصين والعاملين في الحقل البيئي، فمن خلال هذا المطلب يتم التأكيد على ازدياد الوعي بأهمية البيئة.

I. تعريف البيئة، خصائصها ومكوناتها

في هذا العنصر سوف نخوض بنوع من التفصيل في التعريف بالبيئة، خصائصها ومكوناتها.

1- تعريف البيئة:

فيما يخص علم البيئة فهو مصطلح إغريقي مركب من كلمتين؛ "oikos" بمعنى منزل و"logos" بمعنى العلم، فعلم البيئة هو العلم الذي يهتم بدراسة الكائن في منزله حيث يتأثر الكائن الحي بمجموعة من العوامل الحية والبيولوجية وغير الحية الكيميائية و الفيزيائية.¹

كان العالم البيولوجي الألماني E.Haekel أول من أدخل كلمة Echology على لغة علماء الطبيعة ليدل على تكيف الكائنات الحية بالنسبة إلى محيطها. والكلمة يونانية وقد ترجمت إلى العربية بعبارة علم البيئة، وكلمة Environnement باللغتين الفرنسية والإنكليزية للدلالة على مجموع الظروف الخارجية المحيطة والمؤثرة في نمو

¹ Prieur Michel , Droit de l'environnement, Presse Dalloz, 2eme édition, paris, 1991, p2.

حياة الكائنات الحية وتنميتها، كما تستخدم للدلالة على الوسط أو المحيط الذي يعيش فيه الكائن الحي ويترك أثرا في حياته.¹

المفهوم الإيكولوجي: هو مجموعة العلاقات البيئية في المجال الإيكولوجي بمعنى الصفات البيئية البيولوجية (الحيوية)، السمات البيئية الكيميائية، والملامح البيئية المناخية.

عرف مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية الذي انعقد في ستوكهولم العام 1972، البيئة بأنها: "رصيد الموارد المادية والاجتماعية المتاحة في وقت ما وفي مكان ما لإشباع حاجات الإنسان وتطلعاته."

من خلال هذا التعريف نستنتج أن البيئة ليست مجرد موارد يتجه إليها الإنسان ليستمد منها مقومات حياته، وإنما تشمل، علاقة الإنسان بالإنسان التي تنظمها المؤسسات الاجتماعية والعادات والقيم والأديان. وحاليا أصبح هناك علوم بيئية تشمل مجالات العلوم الطبيعية والإنسانية والاقتصادية المرتبطة في بيئة الإنسان.

ويرى Cooper أن الإطار البيئي يتكون من ثلاثة عناصر متداخلة مع بعضها هي: "البيئة كمصدر للترفيه والتمتع بالمناظر الطبيعية، والبيئة كمستودع لاستيعاب المخلفات."²

من خلال التعريف يتضح بأن البيئة تعتبر مكان للاستحمام والتمتع بجمالها، كما أنها مكان الذي يستقبل النفايات.

كما عرفها Ricardo مؤسس جمعية أصدقاء الطبيعة البيئية على أنها: "مجموعة من العوامل الطبيعية التي تؤثر على الكائن الحي، أو التي تحدد نظام حياة مجموعة من الكائنات الحية المتواجدة في مكان وتؤلف وحدة ايكولوجية مترابطة."³

يتضح من خلال التعريف، بأن البيئة هي عبارة عن مجموعة من العوامل الطبيعية التي تتفاعل مع بعضها البعض وتشكل وحدة ايكولوجية مترابطة، فهي تؤثر على الإنسان، حيث يستمد مقومات حياته كما تتأثر بتطور هذه الحياة.

التعريف القانوني: بالرجوع إلى القانون رقم 03/10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، نجد أن المشرع الجزائري لم يعط تعريفا دقيقا للبيئة، حيث نجد المادة 2 منه تنص على أهداف حماية البيئة فيما تضمنت المادة 3 منه مكونات البيئة. والمشرع الجزائري لم يفرد للبيئة تعريفا خاصا، إلا أنه وبالرجوع إلى القانون رقم 03/10 السالف الذكر، يشير إلى أنه يمكن اعتبار البيئة ذلك المحيط الذي يعيش فيه الإنسان بما

¹ خالد كواش، السياحة والأبعاد البيئية، جديد الاقتصاد، العدد2، الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين، الجزائر، 2007، ص123.

² كمال رزوق، الجباية كأداة لحماية البيئة- حالة الجزائر-، الملتقى الوطني الأول حول إقتصاد البيئة والتنمية المستدامة، المركزالجامع لمدينة، 7/6 جوان 2006، ص 23.

³ كمال رزوق، مرجع نفسه، ص 23.

يشمله من ماء هواء، تربة، كائنات حية وغير حية ومنشآت مختلفة، وبذلك فالبيئة تضم كلاً من البيئة الطبيعية و الاصطناعية.¹

- التعريف الإجرائي للبيئة:

البيئة هي مجموعة من العوامل الخارجية التي تؤثر على حياة الكائنات الحية في نموها وبقائها، كما تعتمد البيئة الطبيعية على ثلاث عناصر، هي الهواء والماء والأرض، وتعتبر من أساسيات الحياة وأي نقص سيحدث خلل في النظام البيئي.

2- خصائص البيئة:

للبيئة مجموعة من الخصائص أو السمات تتمثل فيما يلي:

- تفاعل مكونات البيئة الطبيعية: تتكون البيئة الطبيعية من ظواهر وأشياء طبيعية كالطقس والضغط

الجوي والهواء والماء، وظواهر وأشياء عضوية كالنبات والحيوان وهذه الظواهر تتم بصورة عامة بالتفاعل الديناميكي بينهما، المواد بين الأجزاء الحية وغير الحية ويمثل الموطن البيئي وحده النظام البيئي، حيث يمثل الملجأ أو المسكن للكائن الحي ليشمل جميع معالم البيئة من المعالم فيزيائية وكميائية وحيوية؛²

- التوازن: أهم سمات التي تميز البيئة الطبيعية هو ذلك التوازن القائم بين عناصر مختلفة، وهذا التوازن

الدقيق للغاية يدل على عظمة الخالق سبحانه وتعالى فمثلا إن حدث اختلال في جزء من الطبيعة تحدث ظروف أخرى من شأنها ترميم ما حدث من دمار وللتوضيح أكثر عندما يحدث حريق في جزء من الغابة فإنه بعد مدة تعود هذه الأرض إلى طبيعتها الأولى فتنمو بها الحشائش وسرعان ما تكتسي بالأشجار مرة أخرى؛

- تعقد البيئة الطبيعية: يقوم توازن النظام البيئي على مدى تعقده، هذا النظام الذي ازداد ثباتا

واستقرارا ويعني تعقد النظام البيئي كثرة الأنواع النباتية والحيوانية فكلما ازدادت أنواع الكائنات والنباتات تعقدت العلاقات بين أنواع المكونة للنظام البيئي من ناحية وبين الكائنات الحية والغير حية من ناحية أخرى وكلما زاد تدمير الإنسان لهذا النظام انخفضت هذه الكائنات وتبسط النظام البيئي وبالتالي يصبح أكثر عرضة للدمار؛

- الاستمرارية: وتعني الحماية الذاتية والمحافظة على استمرارها من خلال مدى مقاومتها وامتناسها

للتلوث.³

¹ سامي زعباط، عبد الحميد مرغيت، آليات حماية البيئة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، الملتقى الدولي الأول حول: علاقة البيئة بالتنمية: الواقع والتحديات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى-جيجل يومي 28/29 أبريل، الجزائر، 2015، ص3.

²Richard T. Wright, *Environmental Science, Toward a sustainable future*, Ninth Edition printed in the United State of America, by pearson Education, INC, 2005, p 130.

³ حمزة عبد الحليم درادكه وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 20.

3- مكونات البيئة

من خلال المفهوم الذي تم تقديمه في مؤتمر ستوكهولم سنة 1972، تم تقسيم البيئة إلى:

- **العنصر الطبيعي:** ويسمى بالبيئة الطبيعية ويقصد بها كل ما يحيط بالإنسان من عناصر طبيعية وليس للإنسان دخل في وجودها مثل الماء والهواء والتربة كما يقصد بها كل ما يحيط بالإنسان من ظواهر حية وغير حية وليس للإنسان أثر في وجودها، وتمثل هذه الظواهر والمعطيات البيئية في البيئة والتضاريس والمناخ والتربة والنباتات والحيوانات ولا شك أن البيئة الطبيعية هذه تختلف من منطقة إلى أخرى تبعاً لنوعية المعطيات المكونة لها؛

- **العنصر البشري:** ويقصد بها الإنسان وأنجازاته التي أوجدها داخل بيئته الطبيعية، فالإنسان كظاهرة بشرية يتفاوت من بيئة لأخرى، في درجة تفوقه العلمي...، مما يؤدي إلى التباين البيئات البشرية. وقد قسم Wallace و Snadgross الإطار البيئي إلى جزأين:

أ- **جزء طبيعي:** كالأرض والماء والطاقة الشمسية والمعادن والنباتات؛

ب- **جزء تنظيمي:** يتمثل في التشريعات والتنظيمات التي يضعها الإنسان بغرض تنظيم استخدام البيئة الطبيعية في إنتاج السلع والخدمات التي تلي متطلبات المجتمع وحاجاته.¹

II. الاتفاقيات الدولية لحماية البيئة:

لقد أبرمت مجموعة من الاتفاقيات بشأن حماية البيئة سواء على المستوى العالمي، أو الإقليمي أو الثنائي، وفيما يلي المحطات الرئيسية لهذه الاتفاقيات، والجدول الموالي يوضح ذلك.

جدول رقم(03): الاتفاقيات الدولية لحماية البيئة

على المستوى العالمي
تعددت وتنوعت الاتفاقيات التي تم إبرامها على المستوى العالمي بشأن معالجة قضية البيئة أهمها:
✓ اتفاقية لندن 1954 والخاصة بمنع تلوث البحار بالنفط ؛
✓ اتفاقية باريس 1960 بشأن التجارب للذرية ؛
✓ اتفاقية 1969 بشأن التدخل في أعالي البحار في حالات الكوارث الناجمة عن التلوث وقد عاجلت هذه الاتفاقية القواعد المنظمة للإجراءات الضرورية لحماية الشواطئ في حالات وقوع أضرار ناشئة عن كوارث نفطية في أعالي البحار ؛
✓ اتفاقية بروكسل 1970 بشأن صيد وحماية الطيور؛
✓ اتفاقية باريس سنة 1972 المبرمة في إطار منظمة (اليونسكو) بشأن حماية التراث الطبيعي والثقافي؛
✓ اتفاقية اسلو 1972 بشأن منع التلوث البحري من خلال إلقاء النفايات من الطائرات والسفن ؛
✓ مجموعة المبادئ الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية عام 1972 ؛
✓ الإعلان العالمي للبيئة في ستوكهولم سنة 1972 ويعتبر بمثابة اللبنة الأولى في صرح القانون الدولي للبيئة ؛
✓ اتفاقية واشنطن 1977 في إطار منظمة العمل الدولية، بشأن حماية العمال من الأخطار المهنية الناجمة في بيئة العمل عن تلوث الهواء وعن الضوضاء والاهتزازات؛

¹ البيئة مفهومها وعلاقتها بالإنسان، فلسطين، 2011، وثيقة متوفرة على الرابط: <http://www.wildlife-pal.org> تم الإطلاع: (2016/02/03).

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة البيئية

<ul style="list-style-type: none"> ✓ الميثاق العالمي للطبيعة سنة 1980 ؛ ✓ اتفاقيات الأمم المتحدة لقانون البحار عام 1982 ؛ ✓ اتفاقية فيينا 1982 بشأن حماية طبقة الأوزون وقد قررت أن على الدول الأطراف أن تتعاون معا في ترقية التنمية ونقل التكنولوجيا والمعرفة ذلك بما يتفق مع قوانينها ولوائحها وممارساتها العلمية وأخذا في الحسبان حاجات الدول النامية ؛ ✓ الاتفاقية الدولية المبرمة سنة 1986 بشأن المساعدة المتبادلة في حالة وقوع حادث نووي؛ <p>كما صدر في هذا السياق مجموعة من الإعلانات والمواثيق الدولية التي احتوت بدورها على العديد من المبادئ المتعلقة بالبيئة منها على الخصوص :</p> <ul style="list-style-type: none"> ✓ الإعلان الصادر عن قمة الأرض بريتو 1992؛ ✓ بروتوكول كيوتو 16 مارس 1998 للذي يلزم الدول المتقدمة بالحد من الأنشطة الاقتصادية.
<h3>على المستوى الإقليمي</h3>
<ul style="list-style-type: none"> ✓ الاتفاقية الإفريقية لحفظ الموارد الطبيعية 1968 م ؛ ✓ اتفاقية هلسنكي 1974 بشأن حماية البيئة لبحر البلطيق ؛ ✓ مبادئ هلسنكي 1975 الصادرة عن مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي . ✓ اتفاقية برشلونة بشأن حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث 1976م؛ ✓ إعلان مبادئ الصادر في إطار مجلس أوروبا 1978 بشأن مكافحة التلوث الهوائي . ✓ اتفاقية الكويت الإقليمية للتعاون في مجال حماية البيئة البحرية من التلوث عام 1978 م ؛ ✓ اتفاقية حماية البيئة المبرمة 1979 بين الدول الاسكندنافية ؛ ✓ الاتفاقية الأوروبية عام 1979 بشأن حفظ الأحياء البرية والسواحل الطبيعية الأوروبية؛ ✓ الاتفاقية المبرمة 1979 في إطار اللجنة الاقتصادية الأوروبية بشأن مكافحة التلوث البعيد المدى عن الحدود ؛ ✓ اتفاقية جدة 1982، بشأن حماية البيئة البحرية للبحر الأحمر وخليج عدن.
<h3>على المستوى الثنائي</h3>
<p>يمكن القول بأن العمل الدولي على المستوى الثنائي يعتبر محدودا إلى حد كبير بالمقارنة مع المستويين السالفي للذكر، لأن الدول عادة ما تنظم علاقاتها المتبادلة مع بعضها البعض بصورة ثنائية ووفقا للمقتضيات مبدأ السيادة ومن تطبيقات العمل الدولي على هذا المستوى نشير إلى المعاهدات الأربعة التالية :</p> <ul style="list-style-type: none"> ✓ المعاهدة المجرية - النمساوية 1956 بشأن الاستخدامات الاقتصادية للمياه. ✓ المعاهدة الهندية - الباكستانية 1960 بشأن استخدام نهر الهندوس ✓ الاتفاق الروسي - البولندي 1964 بشأن المحافظة على المياه السطحية والجوفية ومكافحة التلوث. ✓ المعاهدة الأمريكية - الكندية 1972 بشأن أحواض المياه في البحيرات العظمى.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

لبنى نعيم، القانون الدولي للبيئة والاتفاقيات المنظمة لحماية البيئة، الرابط:

تم [HTTP://KENANAONLINE.COM/USERS/LOBNAMOHAMED/POSTS/345016](http://KENANAONLINE.COM/USERS/LOBNAMOHAMED/POSTS/345016)

الإطلاع: (2016/01/02).

- في ديسمبر 1997 الإقرار بروتوكول كيوتو الذي يهدف إلى الحد من انبعاث الغازات الدفيئة، والتحكم في كفاءة استخدام الطاقة في القطاعات الاقتصادية المختلفة.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياحة البيئية

- في أبريل 2002 انعقد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جوهنزبورغ بجنوب أفريقيا يهدف التأكيد على التزام الدولي بتحقيق التنمية المستدامة من خلال تقييم التقدم المحقق بعد مؤتمر الأمم المتحدة¹.1992.
 - في مارس 2005 انعقد الدولي للعمل "الماء من أجل الحياة"، وفي 2009 السنة الدولية للألياف الطبيعية.
 - 2010 السنة الدولية للتنوع البيولوجي، والسنة الدولية للغابات سنة 2011.
 - مؤتمر باريس* بشأن المناخ لعام 2015.²
- وقد أدى ظهور بعض التشريعات والقوانين إلى حدوث بعض الخلاف بين حكومات هذه الدول وبعض الشركات الصناعية التي تعمل فيها، حيث ترى بعض هذه الشركات في هذه القوانين قيودا عليها وعبئا على إنتاجها، مما جعلها تضرب بكثير منها عرض الحائط.³

III. توقعات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) للبيئة 2050

حسب توقعات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أنه بحلول عام 2050، سيرتفع عدد سكان العالم من 7 مليارات إلى أكثر من 9 مليارات نسمة، هذه الاحتمالات تهدف لتحسين مستويات المعيشة في العالم ينبغي أن تؤدي إلى تضاعف الناتج المحلي الإجمالي العالمي أربع مرات على ما هو عليه في الوقت الراهن، رغم الركود في السنوات الأخيرة، ووفقا للتوقعات فإن متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ينخفض تدريجيا في كل من الصين والهند على مدى العقود المقبلة ولكن، حتى إذا كان لا يزال من أفقر قارات، فمن المتوقع أن تسجل إفريقيا أعلى معدلات النمو الاقتصادي في العالم بين 2030 و2050. ومن المتوقع أن سكان العالم يعيش لفترة أطول: أكثر من ربع سكانها يعيشون أكثر من 65 عاما ونفس الشيء بالنسبة للصين والهند أيضا، ويتوقع أيضا ازدياد شيخوخة في الصين والحد من قوة العمل بحلول عام 2050. وفي المقابل ازدياد نسبة الشباب في أجزاء أخرى من العالم ولاسيما إفريقيا، ومن المتوقع أن تزداد بسرعة هذه التغيرات الديموغرافية وارتفاع مستويات المعيشة يعني تغييرا في أنماط الحياة والعادات من أذواقهم الغذائية والاستهلاكية، والتي سيكون لها عواقب وخيمة على البيئة وعلى الموارد والخدمات التي يقدمها ومن المرجح أن المدن واستيعاب سكان العالم

¹ حمزة عبد الحليم درادكة، وآخرون، السياحة البيئية، الطبع الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص 97.

* المؤتمر العالمي وقمة دولية جرت في العاصمة الفرنسية باريس بين 30 نوفمبر و11 ديسمبر 2015. ويعتبر هذا المؤتمر النسخة 24 من مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة المبدئية بشأن التغير المناخي، حيث حضي اتفاقا دوليا غير مسبوق للتصدي للاحتباس الحراري ويهدف لتحويل الاقتصاد العالمي من الاعتماد على الوقود الأحفوري خلال عقود، وإبطاء سرعة ارتفاع درجة حرارة الأرض، ويرمي المشروع إلى احتواء ظاهرة الاحتباس "إبقاء ارتفاع حرارة الأرض دون درجتين مئويتين"، ويدعو إلى "مواصلة الجهود لجعل هذا الارتفاع 1,5 درجة مئوية". وهو هدف أكثر طموحا من الدرجتين المئويتين والذي كانت ترغب به الدول الأكثر تأثرا.

² المناخ والبيئة، الرابط: <http://www.diplomatie.gouv.fr/> تم الاطلاع: (2015/12/12، 12:09).

³ حمزة عبد الحليم درادكة، مرجع سبق ذكره، ص 97.

بين عامي (2010 و 2050) حسب الأمم المتحدة ما يقرب من 70% من سكان العالم يعيشون في المناطق الحضرية. ويؤدي هذا إلى تضخم المشاكل مثل تلوث الهواء والازدحام والنقل والنفايات والمياه في الأحياء الفقيرة مع عواقب خطيرة على صحة الإنسان، دون سياسات جديدة، في الاقتصاد العالمي يتضاعف أربع مرات أكبر مما هو عليه اليوم، يمكننا أن نتوقع أي زيادة قدرها حوالي 80% استهلاك الطاقة في عام 2050. بالإضافة إلى ذلك أن مزيج الطاقة في جميع أنحاء العالم لا يكون مختلفا كثيرا عن الوقت الراهن، ومن المتوقع حصة الوقود الأحفوري أن تبقى حوالي 85%، في حين أن الطاقة المتجددة، بما في ذلك الوقود الحيوي، وهو ما يزيد قليلا عن 10%، والباقي الأصله النووي، الاقتصاديات الناشئة مثل البرازيل وروسيا والهند واندونيسيا والصين وجنوب أفريقيا (BRICS) ينبغي أن يصبح كبار المستهلكين للطاقة وزيادة الاعتماد على الوقود الأحفوري، الإطعام عدد متزايد من السكان الذين تغيير تفضيلات الغذاء لديهم، ومن المتوقع مجال الأراضي الزراعية إلى زيادة مستوى العالم خلال العقد المقبل، ولكن بوتيرة أبطأ من أي وقت مضى لتلبية الطلب على الأغذية، تم العثور على التنافس على موارد الأرض محدودة في تفاقم بشكل كبير. هذا المجال ينبغي وتبلغ ذروتها في العام 2030، ثم تنخفض بعد ذلك¹.

في عام 2025، يُتَوَقَّع أن يتضاعف إنتاج النفايات بما يكفي لملء خط من شاحنات القمامة، طوله 5000 كيلومتر يوميا.

وتمثل دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مجتمعة أكبر مولد للنفايات، إذ تنتج حوالي 1.75 مليون طن يوميا. ويُتَوَقَّع أن يزيد هذا المعدل حتى عام 2050، نظراً إلى نمو سكان الحضرة، ثم يُتَوَقَّع أن يتراجع ببطء، حين تدفع تطورات علم وتقنية المواد إلى إنتاج منتجات أصغر وأحف وزناً، وأكفاً استخداماً للموارد.

هناك بلاد تنتج نفايات أكثر من غيرها.. فمتوسط إنتاج الفرد في اليابان من النفايات أقل من نظيره في الولايات المتحدة بمقدار الثلث، رغم تماثل متوسط الناتج المحلي العام (GDP) للفرد في البلدين. ويعود ذلك إلى العيش في كثافة سكانية أعلى، وإلى الأسعار المرتفعة، نتيجة لوجود نسبة أكبر من الواردات، إلى جانب المعايير الثقافية في كلا البلدين. كما تزداد كميات النفايات على مستوى العالم في مواسم سنوية معينة، بنسبة تصل إلى 30%، حيث تزداد نفايات الطعام والبساتين. على سبيل المثال. وتتضاعف نفايات المنازل في الأسبوع التالي لعيد الميلاد (الكريسماس) في كندا.

ويلاحظ أنّ جهود خفض النفايات وتقليل استخدام المواد بدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تقابلها اتجاهات مضادة في آسيا، خاصة في الصين. فإنتاج الصين من النفايات الصلبة يُتَوَقَّع أن يزداد من 520,550 طناً يومياً (مثلما كان في عام 2005) ليصل إلى 1.4 مليون طن يومياً في عام 2025. وشرق آسيا

¹OECD ENVIRONMENTAL OUTLOOK TO 2050: THE CONSEQUENCES OF INACTION, 2012
HTTP://WWW.OECD.ORG/. LE CONSULTÉ (22/01/2016, 12:05).

الآن هو أسرع أقاليم العالم إنتاجًا للنفايات. وهي سمة يُرَجَّح أن تنتقل إلى جنوب آسيا (الهند في الأساس) بحلول عام 2025، ثم إلى جنوب الصحراء في أفريقيا بحلول عام 2050 تقريبًا.¹

IV. العلاقة بين السياحة والبيئة

يمكن تعريف البيئة بأنها كل الشروط والظروف والمؤثرات المحيطة بها، والتي تؤثر على تطور الكائن الحي أو مجموعة من الكائنات الحية. في هذا التعريف يتم تضمين كل العوامل الفيزيائية الحيوية والاجتماعية والاقتصادية على المدى الطويل.

تعتمد السياحة بدرجة كبيرة على نوعية البيئة في الواقع أو ميزة معينة، في كثير من الأحيان هي العامل الجاذب الرئيسي للسياح، مما جعل السياحة أكثر حساسية نظرا لظروف التلوث وتدهور البيئي في المقاصد السياحية المختلفة، وهكذا يحدث في بعض المناطق التي كانت السياحة رائجة جدا، وبعدها انخفضت بسبب المشاكل البيئية.²

تتمثل العلاقة بين السياحة والبيئة في علاقة توازن دقيقة بين التنمية وحماية البيئة، ويؤكد على ذلك إعلان مانيلا 1980، فالبيئة النظيفة تعد ضمان لسياحة جديدة، إذ أن تنمية الموارد البيئية تؤدي إلى استمرار ونمو النشاط السياحي فضلاً عن أنها تعد أحد أهم العوامل المؤثرة على الاستثمار السياحي في المستقبل، فقد وقع برنامج الأمم المتحدة للبيئة التابع لمنظمة إعلان مشترك للتوافق بين السياحة والبيئة سنة 1982 تشكلت لجنة دائمة للأمم المتحدة مع منظمة السياحة العالمية لجنة السياحة والبيئة، الهدف من تشكيلها هو نشر الوعي البيئي بين شعوب دول العالم كما إن منظمة السياحة العالمية عقدت مؤتمرها سنة 1997 في اسطنبول التركية تحت شعار "السياحة قطاع الرائد في القرن الحادي والعشرين لإيجاد فرص العمل وحماية البيئة"، وفي سنة 2000 احتفل العالم بيوم السياحة العالمي تحت شعار "التكنولوجيا والطبيعة تحديات للسياحة في مطلع القرن" الحادي والعشرين"، في إطار الاعتراف بأهمية التكنولوجيا في النشاط السياحي وكذلك بأهمية المحافظة على الطبيعة والبيئة كأساس لاستمرار التواصل السياحي ولا يمكن تحقيق (التنمية السياحية المستدامة) إلا من خلال الحفاظ على المقومات البيئية.

وكاعتراف دول العالم بسياحة البيئة وأهميتها ، فقد عقدت قمة السياحة البيئية في كيبيك بكندا عام 2002، كذلك احتفل العالم بيوم السياحة العالمي في شهر سبتمبر 2002 تحت شعار السياحة البيئية مفتاح للتنمية المستدامة والسياحة المستدامة طريق المستقبل. وقد اهتم خبراء السياحة بالبيئة الطبيعية للدول السياحية والتفاعلات المختلفة التي تحدث بينها وبين النشاطات السياحية المتعددة في هذه الدول والتأثيرات التي تحدث نتيجة هذا التفاعل.

¹Hoornweg, D & Bhada-Tata, P. What a Waste: A Global Review of Solid Waste Management (World). Bank, 2012).

<http://www.proparco.fr/> le consulté (12/02/2016, 14 :05).

² Tourism and the Environment, le site : <https://portals.iucn.org/library/efiles/html/tourism/section5.html>, le consulté (02/01/2016, 10 :05).

المطلب الثاني: المحميات الطبيعية

ذكرت دراسة أعدها برنامج الأمم المتحدة لحماية البيئة، أن المحميات الطبيعية تعد إحدى الوسائل الهامة للحفاظ على التوازن البيئي وصيانة البيئة، بما تحتويه من نباتات وحيوانات سواء على اليابسة أو في البحار، ومنع استنزاف وتدهور الموارد الطبيعية بما يضمن بقاء وحفظ التنوع البيولوجي اللازم لاستمرار الحياة¹، مما يظهر تطوير السياحة البيئية في المناطق المحمية باعتبارها الاستخدام البديل للتوفيق بين أهداف الحفاظ على البيئة والتنمية الاقتصادية.²

I. مفهوم المحمية الطبيعية وأسس اختيارها:

1- مفهوم المحمية الطبيعية:

مصطلح محمية حيوية من المفاهيم والمصطلحات البيئية الحديثة، حيث طرح برنامج الإنسان والمحيط الحيوي الذي انبثق عن مؤتمر التنوع الحيوي الذي عقد في باريس في سبتمبر سنة 1968 بدعوة من منظمة اليونسكو، وفي مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية الذي عقد في ستوكهولم سنة 1992. وتعرف المحمية الطبيعية بأنها: "وحدة إيكولوجية سواء كانت وحدة يابسة أو مائية، وتتصف بمجموعة من الخصائص منها أن تمثل نموذجاً من الأقاليم الجغرافية الحيوية، وأن تمثل نظاماً إيكولوجياً منتخبا بعناية أي وحدة إيكولوجية منتخبة تميز المحمية عما كان شائعاً من قبل عند اختيار المحميات مثل الغابات المحجوزة، أو الحدائق التي كانت تختار بسبب موقعها المميز، أو قيمتها الجمالية دون مراعاة للمواقع المنتخبة للأقاليم الجغرافية الحيوية.³

وفقاً للاتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة (IUCN): "المناطق المحمية هي مساحة جغرافية محددة بوضوح تحتوي على نظام أو عدد من الأنظمة البيئية، تهدف الحفاظ على الطبيعة وخدمات النظام الإيكولوجي والقيم الثقافية المرتبطة به على المدى الطويل."⁴

وقد اتخذت بعض الدول في هذه المناطق والأقاليم إجراءات لمنع أو حرق أو تجاوزات في الاستغلال لكي تحترم الوحدات الطبيعية (الإيكولوجية والجمالية الجيومورفولوجية)، ولقد زاد عدد المناطق المحمية على المستوى العالمي زيادة كبيرة من نحو 1478 منطقة في سنة 1970 إلى ما يقرب من 10000 منطقة في الوقت الراهن، تغطي ما يقرب من 6% من مساحة الأرض.⁵

¹ المحميات الطبيعية والحفاظ على التوازن البيئي، الرابط: <http://www.arsco.org/detailed/3911a101-b830-45df-bdc6-494fd86261ed>، تم الاطلاع: (2016، 15:53/01/12).

² Marie-Eve Yergeau, **Conservation, écotourisme et bien-être : un regard sur le Népal**, Groupe de Recherche en Économie et Développement International, Cahier de Recherche / Working Paper 14-01, université de Sherbrooke, Canada, 20 février 2014, p1.

³ إبراهيم بظاظو، السياحة البيئية وأسس استدامتها، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق لنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص474.

⁴ Les Zones protégées en matière de débits de boissons, le site : <http://www.entreprises.cci-paris-idf.fr/web/reglementation/activites-reglementees/metiers-de-la-restauration-et-hotellerie/zones-protgees-matiere-debits>, consulté (19/01/2016 , 15 :00).

⁵ إبراهيم بظاظو، مرجع سبق ذكره، ص 467.

2- أسس اختيار المحمية الطبيعية

إن اختيار مناطق الحميات الطبيعية، يتم من خلال عملية تقييم باستخدام معايير اختيار المناطق المحمية Aeos for Criteria Selecting، حيث يتم تطبيق مجموعة من المعايير خلال عملية الاختيار لتقييم مدى جدواها إضافة إلى عمل مراجعة دورية لهذه المعايير لتحديثها ولضمان موائمتها وقابليتها للتطبيق. هناك بعض الشروط التي تجعل من بعض المناطق مؤهلة لأن تكون محمية طبيعية وهي:

- توفير جهة مؤسسية واضحة في لإدارة المحمية؛
- توفير الدعم المالي لإقامة المحمية وإدارتها؛
- إعداد الخطة الإستراتيجية لإدارة المحمية؛
- تقسيم المحمية إلى مناطق جغرافية حسب الاستخدام؛
- دعم البحث العلمي للبرامج التعليمية والتدريبية والإعلامية؛
- دعم برامج إصلاح المناطق المتدهورة وإعادة تأهيلها إلى طبيعتها.¹

II. أنواع المناطق المحمية

يقسم الاتحاد الدولي لصون الطبيعة المناطق المحمية إلى عشرة أنواع رئيسية:

أ- **المحمية البرية:** هي محمية طبيعية محدودة في اليابسة، تتميز بمحافظتها على وضعها الطبيعي بعيدا من تدخلات الإنسان أو تأثيرها بها. وهي تتميز بصفات طبيعية خاصة ومعالم بيئية أو جيولوجية أو جيومورفولوجية أو غيرها من المعالم ذات القيمة العلمية أو التاريخية أو التراثية أو الجيولوجية أو الجمالية؛

ب- **المحمية البحرية (الشاطئية):** وهي جزء من البيئة الشاطئية أو البحرية الوطنية أو كليهما معًا تخضع لقوانين وأنظمة وطنية تؤمن حماية النظم البيئية البحرية والشاطئية ومكوناتها بما في ذلك الملامح التاريخية والتراثية (محمية شاطئ صور ومحمية جزر النخيل)؛

ج- **المحمية الطبيعية العلمية (أبحاث علمية):** هي مساحة أرضية أو مائية أو كلاهما، تتميز بنظم بيئية أو ملامح شكلية أو تضم أحياء متميزة أو متوطنة وتشكيلات جيولوجية، تخصص هذه المساحة للحفاظ على هذه المزايا أو إحداها بعيدًا من كل النشاطات الإنسانية ومؤثراتها، وضمان حماية أنماط من البيئة الطبيعية للقيام بالبحث العلمي ومراقبة التغيرات البيئية الحيوية؛

د- **محمية الكائنات الحية أو المحيط الحيوي:** هي مساحات كبيرة من النظم البيئية الطبيعية، تحمي من أجل الارتقاء بالعلاقة المتوازنة بين الإنسان والطبيعة؛

هـ- **المنتزهات القومية:** هي عبارة عن مساحات واسعة من الأراضي تخصص لحماية الطبيعة والمناطق الطبيعية الخلاصة ذات الأهمية القومية أو العالمية، وتخصص للأغراض العلمية والتعليمية وللترويح عن النفس. يجب أن

¹ ابراهيم بظاظو، مرجع نفسه، ص 468.

تتصف بالديمومة في حالة طبيعية متمثلة في عينات من المناطق الجغرافية والمجموعات الحيوية والمصادر الوراثية والأنواع المهددة لتشكّل بيئة ثابتة ذات أنواع مختلفة؛¹

و- **محمية التراث الطبيعي العالمي**: وهي محمية تحتوي على الأشكال الطبيعية التي تعتبر ذات أهمية عالمية أصلية.

ز- **المحميات الإنسانية**: تخصص هذه المحميات في بعض البلدان، حيث تتم حماية مناطق طبيعية يكون الإنسان جزءًا أساسيًا فيها، وتأثيراته على الحياة النباتية والحيوانية فيها محدودة، لذلك تحتاج هذه الجماعات إلى حماية خاصة لصيانة وجودها.

ج- **المحمية الوقائية**: هو موقع واسع يمكن أن يكون مجرد أو ذا نسبة تغطية نباتية حرجية متدنية ويتعرض لأخطار طبيعية أو بشرية ويتطلب الحماية وإعادة التأهيل وحماية النظم البيئية والعناصر المكوّنة لها من التدهور.

ح- **المحميات ذات الاستعمالات المتعددة**: تدار هذه الموارد لتعطي مردودًا ثابتًا باستمرار، تأمين استمرارية الإنتاج من المياه والأخشاب والحياة البرية والرعي والصيد.

ط- **المحمية الطبيعية ذات الأهمية الخاصة**: مساحة محدودة من الأرض أو المياه أو كليهما معًا تحتوي على نظام بيئي أو أنواع حية فريدة لا توجد في أماكن أخرى على المستويين الوطني والدولي.²

III. أهداف تطوير وحماية المحميات الطبيعية:

تعتبر عملية تطوير وحماية المواقع السياحية والمحافظة عليها، قضيتان متناقضتان،³ وحتى التوازن بينهما يبقى صعب لدى يجب التعامل مع البيئة كإرث طبيعي، فالسياحة عامل مهم يعمل على تطويرها وازدهارها نتاج العمل المشترك بين البيئة والمقصد السياحي. تتمثل أهداف تطوير وحماية المحميات الطبيعية في ما يلي:⁴

- حماية الموائل الطبيعية: غالبًا ما تكون حالة الطوارئ في المحافظة على أماكن التي تواجد فيها الحيوانات والنباتات ذات الأولوية، فالموائل الطبيعية بمثابة الحياة البرية لدعم الحياة، كما لها أهمية على المستوى التراث وظائف النظم الإيكولوجية، وهذا هو القول التفاعلات الحيوية بين البيئة والموائل؛⁵

- المحميات الطبيعية تساهم في تطور السياحة البيئية، تنطوي السياحة على إبراز المعالم الجمالية لأي بيئة في العالم، فكلما كانت نظيفة وصحية كلما ازدهرت السياحة وانتعشت؛

¹ علي زين الدين، دور المحميات الطبيعية في تنمية السياحة البيئية في لبنان، الدفاع الوطني اللبناني، العدد 81، لبنان، 2012.

² ابراهيم بظاظو، مرجع سبق ذكره، ص 483 (بتصرف).

³ ابراهيم بظاظو، مرجع سبق ذكره، ص 475.

⁴ ابراهيم بظاظو، المرجع نفسه، ص 475 (بتصرف).

⁵ Véronique Petit –Uzac, Marc Cheylan, Les objectifs de gestion des espaces protection, Mémento de terrain Gestion des milieux et des espèces, n°83, France, 2006, p2.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياحة البيئية

- المحميات الطبيعية تساعد على الحفاظ على الكائنات الحية المهددة بالانقراض؛
- الحفاظ على توازن البيئة، خلقت البيئة الطبيعية متوازنة فلا يعطى أي عنصر من عناصرها على عنصر آخر وحدوث الخلل يؤدي إلى إحداث عدم التوازن.

IV. مبادئ المحمية الطبيعية

ويمكننا تلخيص مبادئ المحميات الطبيعية في:¹

- الحفاظ على العمليات البيئية (الإيكولوجية) التي ترتبط باستمرارية الحياة وبقاء الإنسان، وذلك من خلال حماية الأنواع النباتية والحيوانية الموجودة وخاصة المهدد منها بالانقراض؛
- المحافظة على التنوع الإحيائي والذي تعتمد عليه أنظمة الإنتاج النباتي والحيواني واستمراريتها؛
- تأكيد استمرارية استغلال الأنظمة التقليدية والتي يعتمد عليها ملايين البشر والكثير من الصناعات الأساسية؛
- صون وحفظ المصادر الوراثية النباتية والحيوانية الوطنية؛
- الاستثمار السياحي البيئي للمحمية بالشكل الذي لا يؤثر سلبًا على مكوناتها الحيوية؛
- التربية وزيادة الوعي الجماهيري بأهمية الأحياء؛
- الحفاظ على التراث الوطني في استثمار الموارد الطبيعية المتجددة والتراث الطبيعي وصيانتها، ولما كانت المحميات الطبيعية تختلف من حيث الأنواع التي تضمها ومن حيث حجمها والبيئة التي تنتمي إليها، لذلك سوف نجد تنوعًا في الأهداف يتناسب مع نوع كل محمية، وإن تقاطعت هذه الأهداف في العديد من تلك المحميات.²

في الأخير يمكن القول بأن البيئة عاملا جاذبا للسياح، من خلال إشباع مختلف رغباتهم المتعلقة بزيارة المقاصد الطبيعية، كما تساهم المحميات في المحافظة على التنوع الإحيائي بشقيه النباتي والحيواني، وهي تعد أهم العناصر التي تساهم في تطوير السياحة البيئية، وحالها حال غيرها من مجالات السياحة الأخرى، وتعد المحميات الطبيعية من المصادر الاقتصادية المهمة لما توفره من عائدات مالية أكثر مما تولده الصادرات الصناعية والمنتجات الزراعية أو الكيماوية بالإضافة إلى دورها الأساسي في الحد من الانقراض.

¹ المحميات الطبيعية، الرابط: <http://www.agr-karbala.com/print79.html> ، تاريخ وساعة الإطلاع: 20/01/2016، 11:06.

² الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، تقرير الاجتماع السادس لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، لاهاي 2002، ص 20-21.

المبحث الثالث : الإطار المفاهيمي للسياحة البيئية

يعبر مصطلح السياحة البيئية عن النشاط السياحي الجديد الصديق للبيئة الذي يمارسه الإنسان محافظاً على الميراث الطبيعي والحضاري للبيئة التي يعيش فيها، أطلق على السياحة البيئية مجموعة من المصطلحات منها السياحة الخضراء، السياحة المسؤولة والسياحة النظيفة، والتقى الجميع على توحيد هذه المصطلحات في مصطلح واحد وهو السياحة البيئية، فمن خلال هذا المبحث سيتم التطرق لنقاط التالية:

- مفهوم السياحة البيئية، وذلك من حيث نشأة السياحة البيئية وتطورها، تعريف السياحة البيئية ومكوناتها، مبادئ السياحة البيئية وضرورتها، أنواع السياحة البيئية وقواعدها؛
- أسس السياحة البيئية من حيث أهمية السياحة البيئية وعلاقتها بالأشكال الأخرى من السياحة، والفاعلون فيها، وأخيراً خصائص برامج السياحة البيئية.

المطلب الأول : مفهوم السياحة البيئية

I. نشأة السياحة البيئية وتطورها:

يعد مفهوم السياحة البيئية حديثاً نسبياً،¹ إلا أن هناك الغموض حول أصل مصطلح السياحة البيئية " Ecotourism"، كما هو واضح في الحجم الهائل من الكتابات في هذا الموضوع. حيث يرى Orams سنة 1995 ، وHvenegaard سنة 1994، أن المصطلح يمكن أن يرجع إلى أواخر الثمانينات، في حين يرى آخرون مثل Higgins سنة 1996، إنه يمكن إرجاع المصطلح إلى أواخر السبعينات²، إلا أن الجذور الأولى لمفهوم السياحة البيئية تعود إلى عالم البيئة المكسيكي Hector Ceballos- Lascurian الذي تحدث عن المصطلح عام 1983،³ ويعد Ceballos- Lascurian الرئيس والمؤسس للمنظمة البيئية غير الحكومية (PRONATURE) والداعية للحفاظ على الأرض الرطبة بغية تأمين وضمان الاستمرارية وإكثار تغذية الطيور في موطنها مثل طائر الفلامنغو الأمريكي، وقد لاحظ أن ثمة أعداد متنامية من السياح خصوصاً من أمريكا الشمالية مهتمين بالدرجة الأولى بمراقبة الطيور، كما آمن أن مثل هؤلاء الناس يمكن أن يلعبوا دوراً هاماً في تعزيز وتشجيع الاقتصاد الريفي المحلي، وخلق فرص عمل جديدة والحفاظ على البيئة في المنطقة، وبدأ استخدام كلمة السياحة البيئية ليصف تلك الظاهرة.⁴ لكن في الآونة الأخيرة فقد أنسب أصل المصطلح إلى Hetzer سنة 1965، والذي استعمله لشرح العلاقة المعقدة بين السياح والبيئات التي يتفاعلون معها، وقد حدد أربعة ركائز أساسية يجب إتباعها للحصول بشكل أكثر مسؤولية للسياحة، وتتمثل في:

¹ زياد عيد الرواضية، السياحة البيئية المفاهيم الأسس والمقومات، الطبعة الأولى، دائرة المكتبة الوطنية، الأردن، 2013، ص14.

² David Fennell, *Ecotourism*, third edition, taylor & francais e-library, Routledge, London, 2008, p17.

³ أكرم عاطف رواشدة، السياحة البيئية في محمية غابات عجلون: "دراسة استطلاعية"، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، المجلد 5، العدد 2 الأردن، 2012، ص 151.

⁴ عبود رزق، أحسن الغايب، آفاق تطوير السياحة البيئية في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي الجزائر، 2014، ص 203.

- الحد الأدنى من الأثر البيئي؛
- أدنى أثر وأقصى احترام للثقافات المضيفة؛
- أقصى فوائد اقتصادية للقاعدة الشعبية في البلد المضيف؛
- أقصى "ترفيه" ارتياح للسياح المشاركين.

وقد تطور مفهوم السياحة البيئية حسب Hetzer، نتيجة لعدم الرضا عن نهج الحكومات والمجتمع في التنمية، خصوصا من الجانب البيئي، فقد تبني Nelson سنة 1994 أيضا هذا الموقف الخاص لتوضيح أن فكرة السياحة البيئية هي في الواقع فكرة قديمة، والتي تجلت أواخر الستينات وبداية السبعينات عندما أصبح الباحثون قلقون جراء الاستخدام غير العقلاني للموارد الطبيعية،¹ ومع مطلع التسعينات من القرن العشرين، خاصة بعد تنظيم الرحلات السياحية إلى المقاصد الطبيعية في كل من جزيرة جالاباغوس وكوستاريكا في أمريكا الجنوبية، ثم كينيا في إفريقيا، وبعدها النيبال في آسيا، وبعد مؤتمر الأرض في ريوديجانيرو سنة 1994 توصل العالم إلى مصطلح التنمية المستدامة بما في ذلك التنمية الزراعية المستدامة أو الصناعية أو الثقافية أو السياحية، بمعنى أن السياحة المستدامة هي جزء من التنمية المستدامة والتي تسعى إلى جعل السياحة أكثر استدامة وحفاظا على مصادر المجتمع الثقافية والطبيعية للأجيال الحالية والقادمة من خلال تطبيق مبادئ السياحة البيئية، مما جعل المجتمعات المضيفة رافضة للسياحة إلى المروجة ومشجعة لها وذلك لجذب المزيد من السياح، التي أخذت تحترم خصوصية المجتمعات المحلية وثقافتهم وعاداتهم وتقاليدهم.²

وتم الإعلان سنة 2002 على أنها سنة السياحة البيئية، وتم الاجتماع في مدينة كيبيك في كندا* حيث تم الإعلان عن "إعلان السياحة البيئية" والذي اتفق فيه المشاركون على دعم السياحة البيئية والحفاظ على استدامتها والعديد من الشروط التي تتطلبها، ومنذ ذلك الحين قام خبراء من منظمات دولية عديدة كالاتحاد العالمي لصيانة الطبيعة ومنظمة السياحة العالمية بتطوير مفهوم السياحة البيئية ووضع شروط لها، وقبل إطلاق المصطلح كانت العديد من النشاطات السياحية قد بدأت تنشأ بين السياح الواعدون والذين بدأ ويدركون الآثار السلبية على المجتمع والبيئة والاقتصاد.³

¹ David A.Fennel, **Ecotourism : an introduction**, second edition, taylor & français e-library, Routledge, London, 2005, p17.

² أكرم عاطف رواشدة، **السياحة البيئية: أسس ومركزات**، الطبعة الأولى، دار البريد للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 48.

* Throughout the discussions on the four themes the focus was on two main crosscutting issues:

· The sustainability of ecotourism from the environmental, economic and sociocultural points of view;
· Involvement and empowerment of local communities and indigenous people in the ecotourism development process, in management and monitoring of ecotourism activities, and in the sharing of benefits resulting from it.

II. تعريف السياحة البيئية وخصائصها

لقد تعددت التعاريف المختلفة لمصطلح السياحة البيئية تبعا لتعدد تخصصات الباحثين والقائمين على هذا النشاط.

1- تعريف السياحة البيئية:

لقد كتب الكثير حول السياحة البيئية، رغم الحداثة النسبية للمصطلح، إلا أنه يلقى اهتماما متزايدا من قبل الباحثين والمنظمات وحتى الحكومات في كل أنحاء العالم، إلا أنه لا يوجد إجماع حول معناه، حيث اتفق خبراء التنمية والسياحة والأكاديميين والمنظمات غير الحكومية على أن السياحة البيئية هي شكل من أشكال السياحة القائمة على الطبيعة، واعتبروها أداة من أدوات التنمية المستدامة. وهناك عدة تعريفات للسياحة البيئية وعليه سيتم سرد بعضها كما يلي:

أ- تعريف المختصين والباحثين:

تعريف Hector Ceballos-Lascurain للسياحة البيئية هي " السفر المسؤول بيئيا إلى المناطق الطبيعية قليلة التلوث نسبيا، من أجل الاستمتاع وتقدير الطبيعة، والذي يشجع المحافظة على البيئة وله تأثير منخفض عليها، ويوفر فوائد اجتماعية واقتصادية للسكان المحليين"¹.

نستنتج من هذا التعريف بأن السياحة البيئية تهدف لمجموعة من العناصر تتمثل في: السفر إلى المناطق الطبيعية قليلة التلوث، الاستمتاع بجمال الطبيعة دون المساس بها أو تعريضها للتلوث، توفير فوائد اقتصادية واجتماعية للسكان المحليين.

تعريف Balfe و Lazato- Giotard: " السياحة البيئية هي شكل من أشكال السياحة المسؤولة في المناطق الطبيعية التي تساهم في حماية البيئة وفي رفاهية السكان المحليين، في حين تلي توقعات الإنسان فيما يتعلق بالترفيه، والاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للفاعلين المحليين في المواقع الطبيعية التي يتم زيارتها"².

من الجوانب الإيجابية لهذا التعريف أنه تم ذكر جميع العناصر البيئية، الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، أما النقائص التي تعترى التعريف هو إهماله للتراث الثقافي للمجتمعات المحلية ودوره في جذب السياح البيئيين إلى هذه المناطق الطبيعية.

تعريف Mcneely و Thorsell و Lascurion: " السياحة البيئية تتعلق بتنفيذ قواعد السياحة المستدامة بشكل عام وحماية البيئة في المقصد بشكل خاص، ولهذا فهي تشمل جميع أنماط السياحة وأشكالها، وذلك

¹ Monica Pérez de la heras, **Manual del turismo sostenible**, ediciones Mundi-prensa libros, spain, 2004, p117.

² Jean-Marie Breton, **Patrimoine, tourisme, environnement et développement durable**, édition Karthala Crejeta, Paris, France, 2010, p 13.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياحة البيئية

لكي يكون المقصد صالحا للزيادة من جهة وما يقضه ذلك من وضع ضوابط وتعليمات سلوكية معتمدة لينفذها ويلتزم بها السائح والزائر في مجال المحافظة على البيئة من جهة أخرى¹. من التعريف نلاحظ أنه تم التركيز على الجانب البيئي، مما يعاب على هذا التعريف أنه أهمل البعد الاجتماعي والاقتصادي، كما أغفل البعد الثقافي للسياحة البيئية والتمثل في الاطلاع على الثقافية والتاريخية للمقاصد السياحية.

تعريف Sinclair و Papatheodorou و Stabler: " السياحة البيئية هي شكل مستدام قائمة على الطبيعة التي تركز في المقام الأول على التعرف على الطبيعة مباشرة وتدار بشكل أخلاقي حتى تكون منخفضة التأثير، غير استهلاكية، وموجهة محليا، وتحدث عادة في المناطق الطبيعية، كما ينبغي أن تسهم في الحفاظ على هذه المناطق"².

يركز هذا التعريف على الجانب الطبيعي للسياحة البيئية والأخلاقي الأمثل في التقليل من الآثار السلبية للبيئة.

تعريف Weaver: " السياحة البيئية هي شكل من أشكال السياحة تشجع تجارب التعلم وتقييم البيئة الطبيعية، أو بعض مكوناتها. ضمن سياقها الثقافي المرتبط بها، ولها مظهر مستدام بيئيًا، اجتماعيًا وثقافياً ويفضل أن يكون على النحو يحسن قاعدة الموارد الطبيعية والثقافية للوجهة ويعزز قابلية العملية للتطبيق"³. تعريف Kimme سنة 1992 السياحة البيئية هي: " عملية تعليم الحياة الطبيعية والتربية على المحافظة عليها"⁴.

ركز التعريفين السابقين على أن السياحة البيئية عبارة عن تعلم أو تربية بيئية لها مظاهر مستدامة.

وقد وصف (Colvin, 1991) السائح البيئي بأنه شخص يتصف بالخصائص التالية:

- وجود رغبة كبيرة للتعرف على الأماكن الطبيعية والحضارية؛
- الحصول على خبرة حقيقية؛
- الحصول على الخبرة الشخصية والاجتماعية؛
- عدم تحيز توافد السياح إلى الأماكن بأعداد كبيرة؛
- تحمل المشقات والصعوبات وقبول التحدي للوصول إلى هدفه؛
- التفاعل مع السكان المحليين والانخراط بثقافتهم وحياتهم الاجتماعية؛

¹ مصطفى كافي وآخرون، السياحة البيئية، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص 50.

² Mike J.stabler, Andreas Papatheodorou and M. thea Sinclair, **The economics of tourism**, second edition, taylor and francis e-library, UK, 2010, p360.

³ David A . Fennell, Ross K.Dowling , **Ecotourism policy and planning**, Cromwell press, trombridge, UK,2003,p3.

⁴ حمزة عبد الحلیم دراركة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 50.

- سهل التكيف حتى بوجود خدمات سياحية بسيطة؛
- تحمل الإزعاج والسير ومواجهة الصعوبات بروح طيبة؛
- إيجابي وغير انفعالي¹؛
- تحييد إنفاق النقود للحصول على الخبرة وليس من أجل الراحة.

ب- تعريف الهيئات الدولية:

الصندوق العالمي للبيئة: تعرف السياحة البيئية حسب الصندوق العالمي للبيئة بأنها: " السفر إلى مناطق طبيعية لم يلحق بها تلوث ولم يتعرض توازنها الطبيعي إلى خلل، وذلك للاستمتاع بمناظرها ونباتاتها وحيواناتها البرية، ويعتبر هذا النوع من السياحة هاما جدا للدول النامية لكونه يمثل مصدرا للدخل، إضافة إلى دوره في الحفاظ على البيئة وترسيخ ثقافة وممارسات التنمية المستدامة"². من خلال التعريف الذي قدمه الصندوق العالمي للبيئة نلاحظ أنه شمل جوانب مختلفة للسياحة البيئية، وقد اهتم بالجانب النفسي للسائح، والجانب الاقتصادي للمجتمع المحلي حيث ركز على الدول النامية وكذا الجانب البيئي والثقافي.

تعريف الجمعية الدولية للسياحة البيئية: وقد عرفت السياحة البيئية لسنة 2003 على أنها: " السفر المسؤول الذي يساهم في المحافظة على البيئة وتحسين نوعية الحياة سكانها المحليين"³. ركز هذا التعريف على أن يكون سفر السائح مسؤولا محافظا على البيئة، وعلى تحقيق الرفاهية للسكان المحليين، لكنه أغفل الجانب النفسي للسائح وهو التمتع بجمال المقصد السياحي.

تعريف المنظمة العالمية للسياحة: "السياحة البيئية تنطوي على السفر إلى مناطق طبيعية لم يلحق بها التلوث، بهدف محدد هو الدراسة، الإعجاب والاستمتاع بالمناظر الطبيعية ونباتاتها وحيواناتها البرية فضلا عن أي تظاهرة ثقافية قائمة في هذه المناطق"⁴.

يركز هذا التعريف على زيارة الأماكن الطبيعية البكر والتمتع بجمالها، وحضور للتظاهرات الثقافية في هذه المناطق، مما أغفل الأبعاد الأخرى للسياحة البيئية كالمحافظة على البيئة ومشاركة الفعالة للسكان المحليين والمساهمة في رفاهيتهم.

¹ سالم حميد سالم، طارق سلمان، الأصالة التفاعلية بين السياحة والسياسة المستدامة، المجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك، مجلد I العدد 2، 2009، ص 90.

² عايد راضي خنفر، إياد عبد الإله خنفر، تسويق السياحة البيئية والتنوع الحيوي، جامعة أسيوط، العدد 9، مصر، 2006، ص 58.

³ Hernando Riveros, Marvin Blanco, **El agrotourismo, una alternativa para revalorizar la agroindustria rural como mecanismo de desarrollo local**, serie de documentos de trabajo prodar n 18, Lima, Peru, 2003, p9.

⁴ Écotourisme et aires protégées, : le site : <http://sdt.unwto.org/fr/content/ecotourisme-et-des-aires-protgees> .consulté (02/01/2016,17:27).

الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة والموارد الطبيعية: "السفر لزيارة المناطق الطبيعية قليلة التلوث نسيا لاستمتاع بالطبيعة وما قد يصاحبها من معالم ثقافية (سواء في الماضي أو الحاضر)، بروح المسؤولية البيئية التي تكفل الحفاظ على تلك الطبيعة، وتقلل من تأثيرها السلبي، وتوفر فرصة المشاركة الاقتصادية والاجتماعية النافعة للسكان المحليين".¹

من خلال التعريف نستنتج أن السياحة البيئية تتمثل في زيارة الأماكن النظيفة والتقليل من الأضرار، كما تم ذكر مختلف الجوانب السياحة البيئية.

الجمعية الدولية للسياحة البيئية تعطي التعريف التالي: "السياحة البيئية هي شكل من أشكال السفر المسؤول إلى المناطق الطبيعية التي تساهم في الحفاظ على البيئة ورفاهية السكان المحليين".² ركز التعريف على الفوائد التي تعود على المجتمع المحلي، والسلوك البيئي المسؤول حيث أغفل الجانب الاجتماعي والثقافي للسياحة البيئية.

إعلان مانايلا: إن العلاقة بين السياحة والبيئة هي علاقة توازن بين التنمية وحماية البيئة ويؤكد إعلان مانايلا 1980 على أن الاحتياجات السياحية لا ينبغي أن تلي بطريقة تلحق الضرر بالمصالح الاجتماعية والاقتصادية لسكان المناطق السياحية أو البيئة أو بالموارد الطبيعية والمواقع التاريخية والثقافية التي تعتبر عوامل جذب رئيسية للسياحة ويشدد الإعلان على أن هذه الموارد جزء من تراث البشرية وأنه ينبغي على المجتمعات المحلية والوطنية والمجتمع الدولي بأكمله القيام بالخطوات اللازمة للحفاظ عليها.³

إعلان مانايلا يبرز العلاقة بين السياحة والبيئة مؤكدا على أنها علاقة توازن بين التنمية الاقتصادية وفي نفس الوقت المحافظة على البيئة، كما أن إعلان مانايلا ذكر مختلف الجوانب للسياحة البيئية.

- التعريف الإجرائي للسياحة البيئية:

هي السفر للمناطق البكر محافظا على الموروث الثقافي والطبيعي كما أنها أداة للتواصل بين الشعوب وتساهم في رفاهية المجتمع المحلي.

¹ What is Ecotourism?,le site : <http://www.nature.org/greenliving/what-is-ecotourism.xml> consulté(30/12/2015 ,21:06).

²Glossaire et définition du tourisme durable, le site : <http://www.ecotourisme-magazine.com/glossaire-tourisme-durable/> ,consulté : (12/01/2016,17:27)

³ نبيل دبور، مشاكل وأفاق التنمية السياحية والمستدامة في البلدان الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، تركيا، 2004، ص22.

2- خصائص السياحة البيئية:

- 1- السياحة البيئية مجموعة من الخصائص لعل أهمها:
 - السياحة البيئية تجمع كل أشكال السياحة التي تعتمد على الطبيعة، وهي الدافع الرئيسي للسائح لمراقبة وتقدير الطبيعة والثقافات التقليدية السائدة في المناطق الطبيعية؛
 - تنطوي على عنصر التعليم والتفسير، أي أنها سياحة مسؤولة، راشدة، سياحة يحكمها الوعي والعقل والحس بالمسؤولية وليس بالغرائر فقط، تحافظ على التنوع وتحمي الكائنات من الانقراض وتعيد للإنسان إنسانيته لحماية الحياة البرية وصيانتها، وزيادة عناصر الجمال الطبيعي فيها؛²
 - صناع القرار عموماً هم الشركات المحلية الصغيرة إلى مجموعات صغيرة من السكان المحليين، وهناك أيضاً شركات أجنبية ذات أحجام مختلفة أن تنظيم وتدير جولات السياحة البيئية في السوق؛
 - للسياحة البيئية تأثير سلبي محدود على البيئة الطبيعية والثقافية.
 - تدعم حماية المناطق الطبيعية من خلال:³
 - توفير منفعة اقتصادية للبلديات المعنية والمنظمات والسلطات التي تدير المناطق الطبيعية للحماية؛
 - خلق فرص عمل ومصادر دخل بديلة للبلديات المحلية؛
 - الوعي من الناس والسياح المحليين في الحفاظ على الثروات الطبيعية والثقافية.

III. ضرورة السياحة البيئية، ومكوناتها

خلال هذا العنصر يتم التعرف على ضرورة السياحة البيئية، وكذا مكوناتها.

1- ضرورة السياحة البيئية:

لازال البعض يرون، أن السياحة البيئية لازالت في طور التعريف بها، حيث تحتاج هذه السياحة إلى إظهار ضرورتها، وقد لا يوافق آخرون، فهي وإن كانت ضمن عائلة النشاط السياحي، إلا أنها تختلف عن النشاط السياحي المعتاد⁴، فالسياحة البيئية كنشاط له اتصالاته بالأنشطة الأخرى حيث يأخذ منها ويعطيها، وهي جسر عابر وناقل يتم من خلاله عبور الاقتصاد الوطني بل العالمي من وضع معين إلى أوضاع أفضل وأرقى وأحسن وتتمثل ضرورة السياحة البيئية فيما يلي:

¹Nadia Benyahia , Karim Zein, L'écotourisme dans une perspective de développement durable, la 2 ème Conférence Internationale Swiss Environmental Solutions for Emerging Countries, Suisse, 28 janvier 2003, p 2.

² نظير صابر حمد المحمدي، صلاح عدنان مجول، السياحة البنية في محافظة الأنبار دراسة تقييمية للإمكانيات الجغرافية وتحديد اتجاهات التنمية المكانية، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية، العدد 3، العراق، 2011، ص 55.

³ Christian Baumgartner, De l'écotourisme au tourisme durable dans les Alpes, Ein Informationsdienst der CIPRA Le service d'information sur les Alpes, alpMedia rapport / décembre 2002, p 3.

⁴ حمزة عبد الحليم دراركة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 61.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياحة البيئية

- التوظيف البشري للعاطلين عن العمل في الدولة؛
- زيادة وتنمية الناتج الوطني الإجمالي للدولة؛
- تحسين وزيادة الدخل الوطني الإجمالي للدولة؛
- تحسين ميزان المدفوعات عن طريق زيادة حصيللة النقد الأجنبي وحصيللة الضرائب المباشرة وغير مباشرة الناتجة عن ممارسة النشاط السياحي البيئي؛
- تطوير هيكل الإنتاج الوطني والمنتجات الوطنية وتأثيرها على توزيع أولويات الإنفاق والاستهلاك والادخار والاستثمار؛
- زيادة العائد والمردود الاقتصادي المتولد عن ممارسة أنشطة السياحة البيئية سواء للمشروعات أو الحكومات أو الأفراد العاملين في المشروعات السياحية؛
- تأثير السياحة البيئية على الثقافة الوطنية والشخصية الوطنية وعلى العلاقات الاجتماعية بين الأفراد والأسر والجماعات؛
- تحسين الأوضاع المستقبلية المحتملة للسياحة البيئية والعمل على جني المكاسب من ممارسة السياحة البيئية كونها نشاط اقتصادي مهم وتأثيرها على تحسين البيئة وسلامتها.

2- مكونات السياحة البيئية:

لقد تعددت مكونات السياحة البيئية منذ البدايات الأولى لظهورها كنشاط قائم بحد ذاته، ولعل أهم مكونات هذا الشكل من السياحة يمكن إيرادها في الجدول الموالي:

الفصل الأول: الإطار النظري للسياحة البيئية

جدول رقم (04): مكونات السياحة البيئية

العوامل الطبيعية الإيكولوجية	تتمثل في سطح الأرض وما عليه من جبال وغابات، أنهار، ومحميات.. الخ أو التي من صنع الإنسان: حدائق ومنتزهات
العوامل المناخية	تتمثل في الفصول المناخية بحيث تتحول إلى مكونات سياحية كبرى، مثل مشاهدة غروب الشمس على شاطئ البحر، أو التزلج على الثلج... الخ
العوامل البيولوجية	مثل الثروات النباتية، ومياه المعدنية، الثروة الحيوانية والسلمكية.
مراقبة الطيور (المقيمة والعابرة)	تعتبر مرفقا سياحيا بيئيا جديدا مهما.
مراقبة النجوم	بعيدا عن المدن حيث تحجب الأنوار الاصطناعية ضوء النجوم.
العوامل الثقافية المادية	المواقع والآثار المصنفة تاريخيا أو الحديثة (المحميات).
العوامل الثقافية غير المادية	تتكون عادات وتقاليد المجتمع المحلي، أنظمة عيشهم، لغتهم، دينهم... الخ.
عوامل الرياضة والتسليّة البيئية أو شبه البيئية	تضم المشي، الركض، السباحة، التسلق، المشي في الليل، التزلج... الخ.
مشاركة المجتمع المحلي في تمط عيشه	لفترة في السكن والطعام، الطقوس... الخ.
الاحتفالات والمناسبات	مهرجانات، أعراس، معارض حرفية... الخ.
المتاحف والمعارض الفنية الدائمة والموسمية	تقدم خبرات ومشاهدات ثقافية وتراثية تكون مدخلا لتعريف بثقافة وبيئة السكان المحليين.
فنادق بيئية أو أماكن ضيافة بيئية أو شبه بيئية متخصصة	تهدف لتمتع بالهدوء والعزلة، لهدف استشفائي، أو لأغراض تربية وفنية، أصبح السكن التقليدي كعامل جذب السياح.
أنشطة علمية بيئية، دائمة أو لفترات محددة	كالتعرف والمشاركة الحية والإنثربولوجية في المختبرات أو في الحقل.
إحياء، إعادة تركيب ممارسات تراثية منقرضة	مثل القرية الفرعونية، خيمة الشعر... الخ.
التصوير	بمختلف أنواعه، ومجاله الأوسع كان دائما على الطبيعة.
التخييم	اختبار العزلة والاستقلالية لفترة ما.

من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

- إبراهيم خليل إبراهيم بظاظو، الإدارة البيئية المثلى في تنمية مواقع السياحة البيئية في الوطن العربي، الطبعة الأولى، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2014، ص 74-75.
- المرجع نفسه، ص 143-144.

IV. أنواع السياحة البيئية، قواعدها:

تتنوع السياحة البيئية وفقا لتنوع مقوماتها، كما أن القواعد التي تركز عليها تتعدد بتعدد مجالاتها.

1- أنواع السياحة البيئية: توجد عدة أنواع من السياحة يمكن استغلالها والاستفادة منها، قد تكون

مرتبطة بالطبيعة أو بالتراث الحضاري فهي سياحة ترتبط بالبيئة في المقام الأول، لذا نجد أن

الأنشطة التي ترتبط بالسياحة البيئية تتمثل في:¹

- الصيد البري للطيور والصيد البحري للأسماك؛
- سياحة المحميات الطبيعية والتي يطلق عليها السياحة الفطرية؛

¹ فرج عبد العزيز عزت، لطيفة عبد العاطي حسن، الاستثمار في السياحة البيئية ودوره في تحقيق التنمية، المؤتمر السنوي الثاني عشر حول: إدارة أزمة الاستثمار في ضوء التكتلات الاقتصادية العالمية، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، القاهرة، 2007، ص 1041.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياحة البيئية

- السياحة الخضراء في السهول والغابات والمنتزهات وحدائق الحيوانات؛
 - الرياضة المائية والغوص تحت الماء ومشاهدة الشعب المرجانية والتنزه على الشواطئ؛
 - تأمل الطبيعة و استكشاف كل ما فيها؛
 - الرحلات في الغابات ومراقبة الطيور والحيوانات؛
 - استكشاف الوديان والجبال؛
 - إقامة المعسكرات صيفية والكشفية والمخيمات؛
 - تسلق الجبال؛
 - السياحة العلاجية في المناطق الخالية من التلوث في الجبال والصحاري، وبالقرب من الينابيع الحارة التي يرتادها السياح والزوار للاستشفاء من بعض الأمراض الجلدية وأمراض المفاصل، العلاج الطبيعي بالرمال والأعشاب الطبية والكهوف والمغارات؛
 - رحلات الأدغال و سياحة الصحاري حيث الهدوء والسكينة ومراقبة الطيور والحشرات والزواحف والتزلج على الرمال وسباقات الصحراء؛
 - الحرف والصناعات اليدوية بما فيها من إبداع؛
 - اللباس التقليدي والعادات والتقاليد والأكلات الشعبية؛
 - الكرنفالات والمهرجانات الثقافية والمناسبات الوطنية؛¹
 - العمارة الهندسية والزخارف والتصاميم والنقوش؛
 - تصوير الطبيعة؛
 - زيارة مواقع التنقيب الأثرية؛²
- تبرز الأنواع السابقة للسياحة البيئية سواء المرتبطة بالطبيعة أو التراث وفق مفهوم تزايد وانتقال الإنسان في إطار محيطه البيئي والطبيعي والتراثي، للاستمتاع وإشباع رغبته لما تحويه هذه السياحة من مقومات طبيعية وثقافية وتراثية، يفخر بها الإنسان عبر الأجيال ويتعلم منها مستقبلاً.³

¹ رياض محمد على عودة المسعودي، السياحة البيئية والأثرية في محافظة كربلاء واستثمارها في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة البحوث الجغرافية، العدد18، العراق، 2013، ص 107-108.

² عبود زريقين، أحسن العايب، مرجع سبقه ذكره، ص 203.

³ ابراهيم بظاظو، مرجع سبق ذكره، ص 157.

2- قواعد السياحة البيئية:

- نظرا لأن السياحة البيئية كانت مجردة فكرة وليس منوها لدى أصحاب المشاريع السياحية أو الحكومات، وإنما علاقات مشتركة ومتراطة كان يروج لها بدون معرفة قواعدها ومنهجها. أن فهم العلاقة المشتركة بين السياحة والبيئة،¹ تتطلب الوقوف على مجموعة القواعد التي تركز عليها السياحة البيئية، ولعل أهمها:²
- تقليل الآثار السلبية الناجمة عن السياحة على المقومات الطبيعية والثقافية والاجتماعية في المناطق السياحية؛
 - نشر الوعي لدى السياح والمجتمعات المحلية بأهمية المحافظة على المناطق الطبيعية ووضع قوانين صارمة وفاعلة في المقاصد السياحية؛
 - التأكيد على أهمية الاستثمار المسؤول الذي يقوم على تحليل وتقييم الأثر البيئي للمشاريع، يركز على التعاون مع السلطات المحلية من أجل تلبية احتياجات السكان المحليين والمحافظة على عاداتهم وتقاليدهم؛
 - تشجيع البحث العلمي في المجالات الاجتماعية والبيئية في المقاصد السياحية بهدف التخلص من الأخطار البيئية، والتركيز على الوقاية أكثر من العلاج بمعنى أن تتزامن التطورات في المجالات كافة لكي لا يشعر المجتمع بتغيير مفاجئ؛
 - التعاون من أجل إنجاح السياحة البيئية وذلك بتعاون مختلف القطاعات المختصة سواء في السياحة أو البيئة؛
 - تجهيز البنية التحتية والفوقية التي تنسجم مع المقومات الطبيعية والحضارية في المقصد السياحي وتقليل استخدام الأشجار في التدفئة والمحافظة على الحياة الفطرية والثقافية؛
 - الإدارة السليمة للموارد الطبيعية والتنوع الحيوي بطرق مستدامة بيئيا؛
 - دمج سكان المجتمع المحلي وتوعيتهم وتثقيفهم بيئيا وسياحيا، وتوفير مشاريع اقتصادية للدخل من خلال تطوير صناعات سياحية وتحسين ظروف معيشتهم؛
 - مراعاة القدرة الاستيعابية وعدم تخطيها، واختيار وسائل نقل غير ملوثة للبيئة؛
 - تشجيع إعادة التدوير وإعادة التصنيع والزراعة العضوية؛
 - تضافر كل الجهود لنجاح السياحة البيئية من خلال التعاون كل الطاقات ذات العلاقة بالسياحة، مثل القطاع الخاص والحكومي والمؤسسات الرسمية والهيئات الغير الحكومية والسكان المحليين.

¹ Andrew, H., Environment And Tourism, Published In The Taylor and Francis E- Library, Second Edition, USA, 2008, p 24.

² فرج عبد العزيز عزت، لطيفة عبد العاطي حسن، مرجع سبق ذكره، ص 1049.

المطلب الثاني: أسس السياحة البيئية

تعتبر السياحة البيئية شكل من أشكال التنمية، والتنمية أو النشاط السياحي الذي يحترم ويحافظ على الموارد الطبيعية على المدى الطويل والثقافية والاجتماعية، وتساهم بطريقة إيجابية وعادلة في التنمية الاقتصادية وتطوير الأفراد الذين يعيشون ويعملون في المقصد السياحي.

I. أهمية السياحة البيئية:

تكتسب السياحة البيئية أهمية خاصة كونها تعمل على تحقيق مجموعة متكاملة من الأهداف، وفي نفس الوقت تستمد أهميتها من ذاتها التي تنبع من طبيعة الممارسة. إن أهمية السياحة البيئية متعددة الجوانب تتمثل في:¹

- ❖ **الأهمية الاقتصادية:** تتمثل الأهمية الاقتصادية للسياحة البيئية في تنويع العائد الاقتصادي ومصادر الدخل للسكان المحليين وتحسين البنية التحتية وزيادة عوائد الحكومية، كما تساهم في توفير فرص جديدة للتشغيل سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة بحسب مقومات المقصد السياحي؛
- ❖ **الأهمية السياسية:** تعد قضية التلوث البيئي من أهم القضايا التي يجب الاهتمام بها وكذا المحافظة على صحة وسلامة البيئة، ومن ثم أصبحت السياحة البيئية بحكم ممارستها ذات طابع سياسي، فالأمن السياسي لأية دولة يتعرض لمخاطر والاضطرابات الناجمة عن عدم رضا الأفراد عن التلوث الذي يحدث في البيئة، ومن ثم فإن تصحيح هذه الممارسات والمحافظة على سلامة البيئة يعتبران من متطلبات الأمن السياسي للدولة، وهو ما تقوم عليه السياحة البيئية، حيث أصبحت البيئة والاهتمام بسلامتها من أهم عناصر البرامج للأحزاب السياسية، وأصبحت من اهتمامات ومحاور المحافظة على سلامة وصحة البيئة القطرية؛
- ❖ **الأهمية الاجتماعية:** تعد السياحة البيئية صديقة للمجتمع، حيث تقوم على الاستفادة مما هو متاح في المجتمع من موارد وأفراد، حيث تعمل على تنمية العلاقات الاجتماعية وتحقيق وتحسين عملية تحديث المجتمع، ونقل المجتمعات المنعزلة إلى المجتمعات المنفتحة، وتعمل على إبقاء المجتمع في حالة عمل، والتقليل من المخاطر الموسمية وما ينشأ عنها من قلق واضطراب اجتماعي.²
- ❖ **الأهمية الثقافية:** فالجوانب الثقافية للسياحة البيئية، جوانب تفاعلية قائمة عن توسيع مجال الإدراك وزيادة الوعي والفهم لقضايا البيئة، ونشر الثقافة المحافظة على البيئة، والمحافظة على الموروث والتراث الثقافي الإنساني، وثقافة الحضارة والمواقع التاريخية، وصناعة الأحداث والمناسبات الثقافية، والعمل على الاستفادة من الثقافة المحلية مثل الفنون الجميلة والآداب وسياحة الندوات واللقاءات الثقافية.

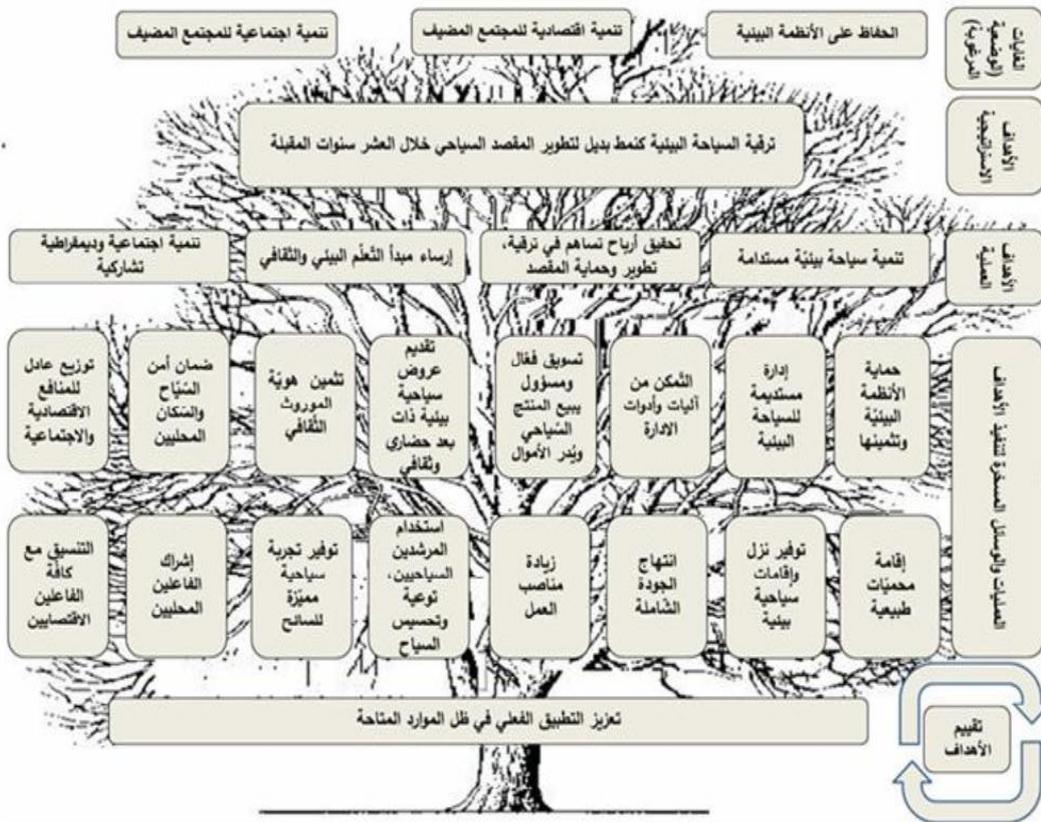
¹ عبود زرقين، أحسن العايب، مرجع سبق ذكره، ص 204.

² Christian Chaboud, Philippe Méral, Djohary Andrianambinimina, *L'écotourisme comme nouveau mode de valorisation de l'environnement : diversité et stratégies des acteurs à Madagascar*, Papier présenté au XIXèmes journées du développement organisées par l'Association Tiers-monde et le Gemdev, Paris le 02-03-04 juin 2003, p5.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياحة البيئية

- ❖ الأهمية البيئية: تتمثل الأهمية البيئية للسياحة البيئية في تحقيق الأمن البيئي بعدم تعرض الدول للاضطرابات بسبب عدم رضا الأفراد عن التلوث، أو الإضرار بالبيئة ويتم تصليح ذلك بالسياحة البيئية.
- ❖ الأهمية الإنسانية: ¹ تعد السياحة البيئية نشاطا إنسانيا تعمل على توفير الراحة والانسجام، والابتعاد عن ضغوط الحياة، استعادة الحيوية والدافعية والتوازن العقلي والعاطفي وشفاء النفس وعلاج لأمراض العصر. وتجدد الإشارة إلى أنه لا يمكن تشابه جملة الأهداف لكل مشاريع السياحة البيئية وهذا باعتبار أن لكل مشروع إستراتيجية خاصة به، ولا يمكن أن نجد خطتين متشابهتين وذلك لاختلاف الرؤى والإمكانات وأقاليم تنفيذ هذه المشاريع، والشكل الموالي يوضح باختصار أهداف السياحة البيئية.

الشكل رقم (04) : شجرة أهداف السياحة البيئية



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على:

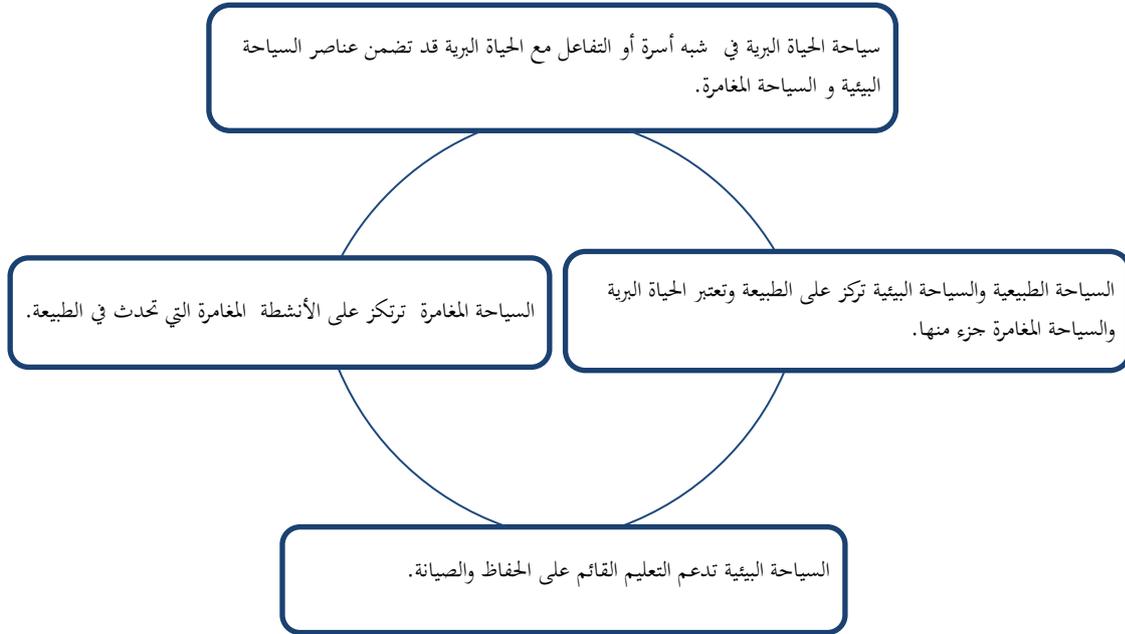
- Planification** - Fédération internationale des Sociétés de la Croix-Rouge et du Croissant-Rouge, **de projet/ programmes « manuel d'orientation »**, Genève 2010, p27.
 - Luc Hincelin, **Réaliser votre arbre**, article publié sur: contact santé, N° 192, 2004, p16.

¹ Ben Sander , **The Importance of Education in Ecotourism Ventures**, Substantial Research Paper American University, May 2010, p23.

II. علاقة السياحة البيئية بالأشكال الأخرى من السياحة

جميع أشكال السياحة تعتمد على الطبيعة، التي تعتبر الدافع الرئيسي للسياح لمراقبة والتمتع بالطبيعة والثقافات التقليدية السائدة في المناطق الطبيعية، فالسياحة البيئية هي شكل من أشكال السياحة البديلة تركز على اكتشاف الطبيعة، عادة تمارس في مجموعات صغيرة أو على نطاق فردي، أنها تفضل الملاحظة والتفسير، والتعليم، ودراسة البيئات الطبيعية. السياحة البيئية لا تعني فقط لاكتشاف المناظر الطبيعية والحيوانات والنباتات في المقصد السياحي، ولكن تهدف السياحة البيئية لتوعية السواح والسكان المحليين بضرورة الحفاظ على البيئة، والحد من الآثار السلبية على البيئة والتعليم البيئي، ورفاهية السكان المحليين ودعم برامج الحفاظ على التنوع البيولوجي¹. والشكل الموالي يوضح علاقة السياحة البيئية بأشكال أخرى من السياحة.

شكل رقم (05): علاقة السياحة البيئية بأشكال أخرى من السياحة



أشكال السياحة البديلة تتميز باستدامة أنشطتها على نطاق ضيق.

من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

Source : Tim Gale, Jennifer Hill, Ecolourism and environmental Sustainability, Singapore journal of tropical geography, Volume 31, Issue 2,singapore,2010,P5.

إن السياحة البيئية ترتبط ارتباطا وثيقا بكل من السياحة الطبيعية والسياحة الثقافية، كما أنها الوجه الأخر للسياحة المستدامة على الرغم من الاستخدام المتبادل للمصطلحين، إلا أنه يوجد اختلاف بينهما فالسياحة المستدامة تمارس دون المساس بالبيئة، كذلك إشراك المجتمع المحلي في التخطيط والتنفيذ، أما السياحة البيئية

¹ Définition de l'écotourisme, site: <http://www.ecotourisme-magazine.com/ecotourisme/>
تاريخ الاطلاع على الموقع 2016/01/13 ساعة الاطلاع 23:58

فهي السياحة التي تكون آثارها السلبية قليلة على البيئة والمجتمع. إذن تعتبر السياحة البيئية هي شكل من أشكال السياحة المستدامة¹، مبادئ الاستدامة تشير إلى التنمية البيئية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للسياحة لضمان الاستدامة على المدى الطويل لهذه الأخيرة، إن تحقيق التوازن الصحيح بين هذه الجوانب الثلاث تتمثل في:

- الاستغلال أمثل للموارد البيئية باعتباره عنصرا أساسيا في التنمية السياحية، والحفاظ على العمليات الإيكولوجية الأساسية والمساعدة في الحفاظ على الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي؛
- احترام أصالة الاجتماعية والثقافية للمجتمعات المضيفة، والحفاظ على أصولها الثقافية وقيمها التقليدية والمساهمة في التفاهم بين الثقافات والتسامح؛
- ضمان النشاط الاقتصادي المستدام على المدى الطويل توفير لجميع أصحاب المصلحة المنافع الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك فرص عمل مستقرة، وفرص الدخل والخدمات الاجتماعية للمجتمعات المضيفة والمساهمة في الحد من فقر.²

لقد اكتسبت السياحة القائمة على الطبيعة موقعا هاما في المساهمة في تحقيق أهداف مزدوجة تتمثل في المحافظة على الطبيعة وتوليد الدخل من البيئة الطبيعية لتكون أكثر فعالية في توفير الخدمات التي تسهل تحقيق هذه الأهداف، التي تحتاج إليها الجهات المعنية لتحديد تفضيلات السياح وكيف أنهم يقدرون الطبيعة والحياة البرية.

السياحة كسلعة لديها القدرة على تأثير السياح، الوعي والإجراءات فيما يتعلق الحياة البرية المحددة التي يواجهونها والبيئة بشكل عام وكذلك يمكن أن تتغير تفضيلات السائح والتقييمات الطبيعة والحياة البرية قد تتغير نتيجة لهذه التجربة (استكشاف وتقييم السلع البيئية من خلال تحليل التغيرات في رغبة المستجيبين لدفع، قبل وبعد التجربة جيدة).³

وحسب Weaver "تحتوي السياحة البيئية على العنصر الثقافي في قاعدة جاذبيتها" يعني أن الجانب الثقافي يندرج تقريبا في كل منتج سياحي، ويرجع ذلك في الغالب إلى حقيقة أنه من الصعب التمييز بين البيئة الثقافية والطبيعية، ففي حين أن بعض المنتجات السياحية البيئية تلي متطلبات منتج السياحة المغامرة، لأن عوامل جذب السياحة المغامرة ليست دائما قائمة على الطبيعة، ولا تفي بمتطلبات الاستدامة كما أن السائح المغامر لا يسعى إلى التجربة للتعلم والخبرة.⁴

¹ Garrett Nagle, **Tourism, leisure and recreation**, Nelson Thorns, Cheltenham, Great Britain, 2011, p127.

² Mbaye Fall Diallo, **Les études Quantitatives sue le tourisme durable: Une analyse des principaux travaux de recherc**, Management Prospective Ed, N° 69, France, 2014, p 207.

³ Tamarasi Kularatn, Clevo Wilson, **Tourists' preferences for nature: do they change after their experience?**, Australia, 2015, p 2.

⁴ Alexis Papathanassis, **The long tail of tourism : holiday niches and thier impact on mainstream tourism**, Germany, 2011, p123.

III. الفاعلون في السياحة البيئية:

تضم السياحة البيئية مجموعة من الفاعلين الذين يتعاونون فيما بينهم من أجل تنمية السياحة البيئية من جهة وتعزيز فكرة المحافظة على المصادر الطبيعية من جهة أخرى، ومن بين هذه الجهات الفاعلة في تنمية السياحة البيئية: الزوار، ومدراء المناطق الطبيعية سواء كانت تابعة إلى المؤسسات الحكومية أو غير الحكومية، إضافة إلى المجتمع المحلي، ومزودو الخدمات السياحية من وكلاء السياحة، والنزل البيئية، والمطاعم، خلال هذا الطرح سنتطرق إلى مختلف الفاعلين الرئيسيين والفاعلين الثانويين في السياحة البيئية.¹

1- صناع القرار الرئيسيون في السياحة البيئية:

يتطلب نجاح السياحة البيئية تدخل مجموعة من الفاعلين الرئيسيين

- **مدراء المناطق المحمية:** غالبا ما يكون مدراء المحمية الطبيعية من المختصين في علوم الأحياء، أو في الزراعة، أو علماء النبات، الذين يكون لهم دراية بطرق حماية الحياة البرية والفطرية والمناطق المهتدة بيئيا إذ تتضمن واجباتهم الرئيسية ترتيب الإجراءات المتعلقة بحماية النباتات والحيوانات المتوفرة في المنطقة، وفتحها أمام حركة السياحة والزوار بالتعاون مع أصحاب المنشآت السياحية.²
- يمكن إيجاز دور مدراء المناطق المحمية في ما يلي:
- التعاون مع السلطات المحلية في الحفاظ على النباتات والحيوانات في المناطق المحمية.
- توفير فرص التعليم البيئي للسكان المحليين والزوار.
- توفير أنظمة للرقابة ووضع عقوبات صارمة بالتعاون مع السلطات المحلية بحق من ينهك حرمة المنطقة المحمية.
- تقدير مدى حساسية المنطقة بيئيا وبالتالي السعي إلى فتحها أمام الحركة السياحية تبعا لمستوى حساسية هذه المنطقة.³
- **السكان المحليين:** يختلف الأفراد القاطنون حول المناطق المحمية في وجهات نظرهم وخبراتهم ومعرفتهم ولكن يمكن وضع بعض التعميمات حول السكان المحليين وعلاقتهم بالسياحة البيئية: ففي البداية بعض المنتجعات الريفية التي تعودت على المعيشة الهادئة يجدون أنفسهم فجأة وسط اتجاهات وحركات سياحية دولية كانت أو محلية يأتون لمشاهدة المناطق الطبيعية الاستمتاع بها، فالبعض لا يريد أية علاقة مع هؤلاء السياح وخاصة الدوليين منهم خوفا من الآثار الاجتماعية والثقافية على نمط حياتهم الذي تعودوا عليه، أما البعض الآخر فقد يصل مستوى إعجابه بالسياحة

¹ محصول عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص 98.

² أكرم عواطف روادنة، مرجع سبق ذكره، ص 110.

³ Andy.D alan M, *Ecotourism development : a manual for conservation planners and managers*, voll Arlington, virginia, USA, 2002, p26.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياحة البيئية

- إلى درجة أنه يتخذ كل الجهود اللازمة لتطويرها خاصة إذا أدرك مدى مساهمة السياحة البيئية في خلق فرص عمل.¹ يلعب السكان المحليين دورا هاما في السياحة البيئية للسببين:
- أن المواطن السياحة البيئية هو موطنه، وبالتالي يتطلب منهم أن يكونوا نشيطين في اتخاذ القرار والتخطيط والإدارة الخاصة بالسياحة البيئية.
 - السكان المحليين هم النشطاء الرئيسيين في الحفاظ على المصادر الطبيعية.
- ولقد اقترح Draker (1991) بالاعتماد على عمل Paul (1987) الفوائد المرتبطة بالمشاركة المحلية في مشاريع السياحة البيئية التالية:²
- زيادة كفاءة المشروع من خلال التشاور مع السكان المحليين وإشراكهم في إدارة تنفيذ المشروع.
 - زيادة فعالية المشروع من خلال مشاركة السكان المحليين وذلك لضمان تحقيق أهداف المشروع.
 - بناء قدرات لدى السكان المحليين لفهم ما هي السياحة البيئية، ذلك لضمان المشاركة الفعالة للمشاركين في أي مرحلة من بناء المشروع.
 - زيادة تمكين المجتمع المحلي من خلاله منحهم قد أكبر من السيطرة على ما لديهم من موارد والقرارات المتعلقة باستخدام هذه الموارد.
 - تقاسم التكاليف مع المستفيدين المحليين.³
 - أصحاب المشاريع السياحية: يرتبط السياح بعدد من الأطراف الفاعلة في النشاط السياحي خلال رحلتهم، ففي الرحلات الدولية فإن السائح يكون اتصاله الأول مع وكيل السياحة والسفر أو منظم الرحلات أو شركات الطيران، ثم يعمل وكيله على إيصاله إلى وكيل الاستقبال في بلد الهدف السياحي الذي يأخذ على عاتقه كافة الترتيبات المتعلقة بالنقل والإقامة والإرشاد والإطعام، هذا إضافة إلى العديد من الأنشطة المحلية كالتجارة ومحلات الصرافة والاستراحات وغيرها من الخدمات التي تدخل أيضا في تشكيل النشاط السياحي.
- كما يشير (Eagles Higgins, 1998) الأسباب التي تدفع هذه الأطراف بالاهتمام بالسياحة هي:⁴
- إدراكهم للاتجاهات السياحية الحديثة ومكانة السياحة البيئية في هذه الاتجاهات؛
 - السياحة البيئية قد تعزز السلوك الجيد للسائح وبالتالي التقليل من الآثار السلبية في المناطق المحمية؛
 - دور صناعة السياحة في تشجيع السياحة البيئية.

¹ أكرم عواطف رواشدة، مرجع سبق ذكره، ص 112.

² Brian Garrod, **Local pratique in the planning and management of ecotourism : a revised model approach**, Faculty of Economics and Social Science, University of the West of Engled, Frenchay Campus, Colodharbour Lane, Bristol, England, 2002,p6 .

³ أكرم عواطف رواشدة، مرجع سبق ذكره ، ص112 (بتصرف).

⁴ Eagles. P, B. Higgins, Ecotourism market and industry structure in ecotourism : a guide for planners and mangers, 1998, p13 .

- **المسؤولين الحكوميون:** يساهم العديد من المسؤولين الحكوميين من مختلف الدوائر والقطاعات في عملية التخطيط والتطوير وإدارة السياحة البيئية، والتي تتمثل في غالبية الأحيان بوزارة السياحة، ومؤسسات المصادر الطبيعية والمناطق المحمية، ومؤسسات الحياة البرية ووزارة المالية والنقل وغيرها، إذ يكون المسؤولون الحكوميون من المستويات المحلية أو الإقليمية أو الوطنية.¹
 - لقد حدد (Preece, 1995) مسؤولية المؤسسات الحكومية في السياحة البيئية في النقاط التالية:
 - تزويد المناطق المحمية بالقيادة والإدارات، على أن يكونوا من أبناء المجتمع المحلي؛
 - المساهمة في وضع أهداف وطنية للسياحة البيئية، وذلك خلق استراتيجيات خاصة بها؛
 - وضع أسس والسياسات العامة للمناطق المحمية مثل أجور دخول الزوار إلى هذه المحميات، وكذلك أنظمة توزيع العائدات المتأتية من السياحة البيئية على المجتمع المحلي؛
 - تحديد دور القطاع الخاص في السياحة البيئية في المناطق المحمية؛
 - توفير البنية التحتية خارج المنطقة المحمية، وكذلك توفير خدمات أخرى هامة مثل العيادات الصحية في المناطق الريفية؛
 - السعي لتشجيع السياحة البيئية من خلال الحملات الوطنية والإعلانات عن المناطق المحمية الجديدة التي تم تطويرها.²
 - **المنظمات غير الحكومية:** تلعب المؤسسات الحكومية دوراً ثميناً وحساساً بيئياً لأنها تعمل كحلقة وصل بين عدد كبير من الأطراف المهتمة بمثل هذا النوع من السياحة، ويمكن تشبيهها بالقوة التي تجر العربة التي تحتوي بدورها على جميع العناصر وأطراف السياحة البيئية، تلعب المنظمات الغير الحكومية أدوار متعددة تتمثل في:
 - الدور المباشر: بحيث يكون أفراد المؤسسات غير الحكومية إما برامج سياحية أو مدراء المناطق المحمية.
 - دور غير مباشر: بحيث يعمل هؤلاء كمديرين أو مستشارين، أو العمل كشركاء مع الشركات السياحية الخاصة أو المجتمعات المحلية، وفي بعض الظروف الاستثنائية العمل كمجهزين للخدمات السياحية.³
- 2- **الأطراف المساندة للسياحة البيئية:** تضم السياحة البيئية مجموعة من الفاعلين الثانويين لهم دوراً فعالاً في نجاح السياحة البيئية ومن بين هذه الأطراف نذكر ما يلي:

¹ أكرم عاطف رواشدة، مرجع سبق ذكره، ص 114.

² أكرم عاطف رواشدة، المرجع نفسه، ص 117.

³ Brian Garrod, Op. Cit, p 14.

- **الممولون:** يمكن للعديد من المجموعات تمويل تطوير السياحة البيئية عن طريق المنح أو القروض: المؤسسات المالية بما في ذلك الشركات الاستثمارية، المستثمرون الخواص، المنظمات الغير الحكومية والبنوك الخاصة. وغالبا ما تكون هذه المساهمات حاسمة للمناطق المحمية وتخصص للسياحة البيئية، وبشكل عام القيام بدراسات بناء المرافق، إنشاء البنى التحتية وتكوين الموظفين من الميزانيات المحدودة للمناطق المحمية.
- **الأكاديميون:** يمثل الأكاديميون مجموعة أخرى تلعب دورا ثانوي ولكن مع ذلك فهو مهم أثناء التخطيط وعلى مستوى الأنشطة اليومية للسياحة البيئية، تساعد هذه المجموعة على تحديد مواضيع السياحة البيئية وطرح الأسئلة الرئيسية من أجل ضمان أن تتحقق السياحة البيئية أهدافها المحددة، ويسهل الباحثون والأكاديميون الفهم من خلال طرح الأسئلة مثل: من المستفيد من السياحة البيئية بضبط؟ كيف يمكن قياس هذه الفوائد؟ ما هي الروابط بين السياحة البيئية والسياحة؟ يمكن للأكاديميين التركيز على فهم الصورة الإجمالية كيف تتفاعل السياحة البيئية مع المفاهيم الأخرى والاتجاهات العالمية.¹
- **الزوار:** يمتلك المسافرون البيئيون مكانا فريدا في السياحة البيئية، فهم المشاركون الأكثر حيوية في صناعة السياحة، وهم الحافز الأساسي لكل النشاطات من وكالات سياحية ومنظمين للرحلات، وأصحاب الفنادق وغيرهم من الفاعلين في النشاط السياحي.²

IV. خصائص برامج السياحة البيئية:

كلما كان البرنامج السياحي مصمما بشكل جيد ويتفق مع المواصفات البيئية السليمة والممارسات السياحية البيئية الصحيحة، كلما كان متميزا من حيث الأنشطة والمجالات التي يغطيها ومناسبا من حيث المدة والوقت الذي يقضيه السائح في الموقع السياحي البيئي.

1- أهم خصائص برامج السياحة البيئية:

- **الأمان:** السياحة كنشاط يتأثر بشدة بمدى إحساس السائح بالأمان وأنه غير مهدد بخطر من الأخطار التي تهدد حياته أو ممتلكاته، وعلى هذا يلاحظ أن الدول والمناطق غير مستقرة سياسيا أو التي تهددها الحروب، أو التوترات الاجتماعية والحروب الأهلية من أفقر الدول والمناطق سياحيا.
- **الوعي السياحي:** لدى أفراد المجتمعات المضيفة في المنطقة التي يزورها السائح، فكلما كان هذا الوعي مرتفعا كلما أحس السائح بالأمان، وبالصدقة، والروح الاجتماعية، وعدم إحساسه بالاغتراب.

¹ Andy Drumm, Alan Moore, Op.Cit., p28.

² Laura Driscoll, Carter Hunt, **The Importance of Ecotourism as a Development and Conservation Tool in the Osa Peninsula, Costa Rica**, center for responsible travel , April 2011, p7.

- **التكلفة:** تعد التكلفة التي يتحملها السائح من أحد أهم محددات العملية السياحية، فكلما كانت التكلفة محدودة كلما كان هذا دافعا على زيارة تعامل السائحين مع مزيج الخدمات السياحية التي تقدمها والعكس صحيح.
- **الانبهار:** يعد الانبهار أعلى مستويات الإعجاب التي يمر بها السائح عند زيارته للمنطقة السياحية ويتولد الانبهار من الفجوة التي تتولد نتيجة الفرق بين الانطباع الذي كان لدى السائح عن المنطقة السياحية قبل زيارته لها والذي استقاه من مجموعة المعارف أو القراءات عنها، وبين الانطباع الايجابي والإعجاب الناجم أثناء وبعد زيارته لها.¹
- **الراحة:** وبمقتضى هذا العامل يتعين توفير سبل الراحة اللازمة للسائح وتقليل الجهد الذي سيبدله في سبيل الحصول على مجموعة المنافع التي ستحققها له الخدمة السياحية التي تعاقد عليها.
- **الإثارة:** ويقوم هذا العامل بدور هام في السياحة البيئية، كتسلق الجبال الشاهقة، أو رياضة التسابق بالسيارات في الصحاري.
- **المتعة:** وهي أهم جانب على الإطلاق من جوانب السياحة البيئية، بل أن البعض يعرف السياحة بها

حيث يرى أن السياحة هي فن المتعة غير المادية أو المتعة المعنوية.

2- الأمور التي تأخذ بعين الاعتبار عند تصميم برامج السياحة البيئية:

- التكاليف البيئية المترتبة على البرنامج السياحي من التلوث، أو هدر البيئي نتيجة الممارسات التي سوف يقوم بها السياح من جانب، أو من العاملين أنفسهم.
- التكاليف المالية والمادية المترتبة على إقامة البنية التحتية والمرافق السياحية والفندقية، وما ترتب على ذلك من آثار على البيئة الطبيعية.
- التغيرات والتعديلات في الموقع السياحي نتيجة استخدام أو تنفيذ البرنامج السياحي.
- تأثير البرنامج على السلوك أفراد المجتمع المحلي، وعلى نسيج العلاقات الاجتماعية في الموقع السياحي.²

في الأخير يمكن القول أن السياحة البيئية قد أضحت تضطلع بدور ريادي في تطبيق ممارسات الاستدامة المتمثلة في الأبعاد البيئية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية في القطاع السياحي، وتشجيع هذا القطاع على الإسهام في المحافظة على الموارد الطبيعية والتراث الحضاري للمجتمعات المحلية، يأتي هذا في ظل

¹ ابراهيم خليل ابراهيم بظاظو، مرجع سبق ذكره، ص 50.

² ابراهيم خليل ابراهيم بظاظو، مرجع نفسه، ص 51.

إقبال متزايد من السائحين على السفر إلى المناطق الطبيعية مع استمرار محدودية مصادر التمويل الموجهة نحو المحافظة على هذه المناطق وحمايتها وإدارتها بشكل مستدام.

خلاصة الفصل:

يمكن الاستخلاص من التحليل النظري للسياحة والسياسة البيئية أن السياحة اليوم أصبحت ضرورة حتمية وأكيدة، كما تعتبر مورداً إضافياً مرتبطاً بالفكر والوعي لدى المجتمع. إن الإيمان بمفهوم السياحة البيئية يعني وجود سياحة نظيفة رفيقة للبيئة وصديقة للمجتمع وعلى غير ما يعتقد الكثير فإن اعتماد مفهوم السياحة البيئية لا يعد مكلفاً من الناحية المالية، فله عائد المعنوي والمادي، ويعود بالبرح والفائدة على المؤسسات السياحية، إن ممارسات السياحة البيئية يعتمد على ثلاثة جوانب مهمة، أولاً، العائد المادي لأصحاب المشاريع السياحية، وثانياً البعد الاجتماعي، على اعتبار أن المؤسسات هي جزء من المجتمع المحلي وعليها الاستفادة من الخبرات والكفاءات المحلية ما أمكن، بالإضافة إلى إشراك المجتمع المحلي والأخذ برأيه. أما البعد الثالث فهو البيئة، حيث تعامل هذه المؤسسات على أنها جزء من البيئة، وبالتالي يجب عليها المحافظة على الموارد الطبيعية من ماء وطاقة ونباتات والأحياء الطبيعية لدرء أي خطر من مشكلات التلوث والتدهور. لقد أصبحت السياحة البيئية من المجالات الأكثر أهمية، سواء في تحسين الأداء التنموي، أو في الوصول إلى التمويل اللازمة لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية المستدامة، أو في اكتشاف فرص الاستثمار، باختلاف مجالاتها وأغراضها.

الفصل الثاني: الإطار النظري للتنمية المحلية

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتنمية

المبحث الثاني: التنمية المحلية ومقوماتها

المبحث الثالث: الإطار المفاهيمي للتنمية المحلية المستدامة

تمهيد:

غدت دراسات التنمية والمسائل المرتبطة بها تحتل اليوم مركز الصدارة في النقاش العالمي والإقليمي والمحلي وهاجسا لكل الدول، إذ يعتبر إدراك وسائل التنمية وسبلها وتوفير ظروف نجاحها من أكثر العوامل المهمة في تحقيقها وبلوغ الأهداف المرجوة في هذا المجال، وقد فرضت قضايا التنمية نفسها على الفكر الاقتصادي العالمي اعتبارا من النصف الثاني من القرن العشرين نتيجة للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المزرية التي سادت العالم عقب الحرب العالمية الثانية وما تبعها من تغيرات جذرية.

في ضوء هذا الواقع حاولت العديد من الدول النامية إيجاد أساليب وطرق وسياسات شاملة تكون نابعة من داخلها وتخدم مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق التنمية، حيث أصبحت المشكلة الرئيسية تتمثل في كيفية تحريك الموارد المحلية واستعمالها بفعالية، من خلال إستراتيجية "التنمية من القاعدة إلى القمة"، ويعتبر أسلوب التنمية القائم على التنمية المحلية أسلوب يراعي خصائص كل منطقة، هدفه تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع في مجمله اعتمادا على أساس المشاركة الايجابية له وبناءا على مبادرته الذاتية وفق حاجاته الأساسية التي يسعى لتلبيتها.

بعد بروز مصطلح الاستدامة وتعدد المنظمات الرسمية والغير الرسمية بضرورة دمج متطلبات الارتقاء بهذا النموذج التنموي الجديد الذي يجسد معنى الاستدامة ضمن جميع مستويات التنمية، حيث يعتبر مصطلح التنمية المحلية المستدامة من المفاهيم الجديدة التي تعتبر بأن إشباع حاجات الحاضر والارتقاء بالرفاهية الاجتماعية لا يمكن أن يكون على حساب قدرة الأجيال القادمة في تلبية احتياجاتها، وذلك بالعمل على حفظ قاعدة الموارد الطبيعية بل زيادتها، كما يدعو إلى ضرورة دمج البعد البيئي في السياسات التنموية الاقتصادية والاجتماعية.

يتناول هذا الفصل مقارنة معرفية للتنمية المحلية، حيث سيتم التطرق لأهم الأطر النظرية للنمو والتنمية مفهوم النمو الاقتصادي، خصائصه، مؤشرات قياسه، والتنمية الاقتصادية من حيث المفهوم، العناصر والقياس، النظريات المفسرة للتنمية الاقتصادية بالإضافة إلى أهداف التنمية الاقتصادية، ودور الأطراف الفاعلة في التنمية، (تمويلها وعقباتها).

كما سيتم الوقوف على الجذور التاريخية للتنمية المحلية، مبادئها ونظرياتها بالإضافة إلى أهداف التنمية المحلية وأهميتها في التنمية الوطنية، أهم مداخل التنمية المحلية والأطراف الفاعلة فيها مراحل التخطيط الاستراتيجي للتنمية الاقتصادية المحلية ونماذج واستراتيجيات التنمية المحلية.

وفي الأخير سيتم التطرق للإطار المفاهيمي للتنمية المحلية المستدامة يحتوي هذا المبحث، ماهية التنمية المحلية المستدامة، وأهم محاور التنمية المحلية المستدامة.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتنمية

أصبح تحقيق مستويات متقدمة من التنمية مطلباً تسعى إلى بلوغه كل دول العالم، وذلك من أجل إحداث التغيير الذي تصبو إليه في المجتمع، وخاصة فيما يتعلق برفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع، وبالتالي فهي تعتبر جزءاً من التنمية الشاملة، حيث تهدف هذه الأخيرة إلى تطوير وتحسين المستوى الاقتصادي والثقافي للمجتمعات. في هذا المبحث سيتم تسليط الضوء على الإطار المفاهيمي للتنمية من جهة وكذا التعرف على أساسيات التنمية الاقتصادية من جهة أخرى.

المطلب الأول: عموميات حول النمو والتنمية

شهدت الفترة بين نهاية القرن التاسع عشر ونهاية القرن العشرين زيادة سكانية كبيرة لم يشهدها العالم من قبل كما سادت وفي تلك الفترة وكذلك الأفكار الاقتصادية التقليدية، الأمر الذي أدى إلى سيطرة النزعة المادية على سلوك الأفراد والشركات والحكومات. وأصبح هناك سباق لزيادة معدلات الريح ومعدلات النمو الاقتصادي من خلال خطط وبرامج ومشاريع،¹ حيث أخذ موضوع التنمية والنمو الاقتصادي حيزاً كبيراً من الأهمية في العقود الأخيرة، سواء على مستوى التنظير الاقتصادي والبحوث العلمية والأكاديمية، أو على مستوى المؤسسات والهيئات الدولية ومراكز البحث وفي مقدمتها البنك وصندوق النقد الدوليين، أو على مستوى السياسات الاقتصادية للدول وتوجهاتها، وتنبع هذه الأهمية من الجوانب المهمة التي يغطيها وتعنى بها كل من التنمية والنمو الاقتصادي.

I. التطور التاريخي للنمو والتنمية

استخدم مصطلحي النمو والتنمية كمرادفين لبعضهما البعض لفترة طويلة، وخاصة في الأدبيات الاقتصادية فكلاهما يشير إلى معدل زيادة في الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن هنالك فروقات أساسية بينهما، فالنمو الاقتصادي يشير إلى الزيادة المضطرة في الناتج المحلي الإجمالي لفترة طويلة من الزمن دون حدوث تغيرات مهمة وملموسة في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، بينما تعني التنمية* الاقتصادية إضافة إلى نمو الناتج القومي الإجمالي، حصول تغيرات هيكلية مهمة.²

ظهر مفهوم التنمية بداية في علم الاقتصاد على يد الاقتصادي " آدم سميث " (Adam Smith) في كتابه "بحوث حول طبيعة وأسباب ثورة الأمم"، حيث تكلم فيه عن النمو والتطور الاقتصادي بما يشبه التنمية، كما استخدم هذا المفهوم للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين، بهدف اكتساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر، وبمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل

¹ معاد خلف إبراهيم، السياحة البيئية مسار جديد في تعزيز مفهوم التنمية المستدامة، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والعلوم الاقتصادية، المجلد 9، العدد 28، 2013، ص 213.

² مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 23.

الفصل الثاني: الإطار النظري للتنمية المحلية

أفراده بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع الحاجات الأساسية عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة وحسن توزيع عائدات ذلك الاستغلال.¹

إضافة إلى ذلك فقد قدم Smith جملة من العناصر الكفيلة بإحداث التنمية، تتمثل أساسا في تغيرات هيكلية، والتقدم التقني وسياسة التراكم الرأسمالي* والتي تقوم على أساس تحقيق النشاط الاقتصادي، وكان المنطلق الأساسي لعلم الاقتصاد في تلك الآونة، موجهها بصورة رئيسية حول ما أسماه الباحثون بشروط التوازن الثابت الذي جاء لخدمة الطبقة البرجوازية الصاعدة وما إن انتصرت هذه الطبقة وساد المذهب الحر حتى أهمل علم الاقتصاد الغربي قضية التخطيط والتنمية، وحاول البحث عن نموذج للتوازن الساكن والذي هو في جوهره رفض للتطور والتغير.

غير أن فكرة التنمية عادت للظهور وبشكل مكثف بعد الحرب العالمية الثانية، في تقرير اللجنة الاستشارية للتعليم في بريطانيا عن التربية الجماهيرية، وتقوم الفكرة الأساسية في هذا التقرير، على أن الاهتمام بنسق المجتمع الوطني، يجب أن ينطلق من الاهتمام بالمجتمعات المحلية وذلك من خلال تعليم أبناء هذه المجتمعات وتنمية قدراتهم على توجيه مسار التغير الاجتماعي والاقتصادي، وتزودهم بمجموعة من المهارات اللازمة.

يتضح من خلال هذا العرض التاريخي تطور مفهوم التنمية* في إنجلترا إذ أنه نشأ ونما في إطار فكر استعماري حيث حرص باستمرار على استبعاد مفاهيم التغير الثوري في علاقات الإنتاج أو بناء القوة، كما حرص على تجزئة عملية التنمية بجعلها حركة محلية منفصلة عن البناء القومي، ولا تنبثق عن تخطيط سيادي. وفي دوائر الأمم المتحدة فقد ظهرت فكرة تنمية المجتمع لأول مرة في سنة 1950، حيث اتخذ المجلس الاجتماعي والاقتصادي في ماي 1955 قرارا باعتبار المجتمع وسيلة للتقدم الاجتماعي في المجتمعات النامية والمتخلفة.

وقد صدر أول تعريف لهذا المفهوم في أول دراسة للمنظمة سنة 1955 يذهب إلى أن عملية تنمية المجتمع هي العملية المصممة لخلق ظروف التقدم الاجتماعي والاقتصادي في المجتمع عن طريق مشاركة الأهالي في هذه العملية وبالاعتماد الكامل على مبادراتهم، وقد وجد الباحثون في الأمم المتحدة أن التعريف الذي صدر في عام 1955 تعريف غير كامل الأمر الذي أدى بهم إلى إصدار تعريف أكثر شمولا في سنة 1956 "يعتبر أن

¹ عارف نصر، في مفاهيم التنمية ومصطلحاتها، مجلة ديوان العرب، القاهرة، عدد حزيران 2008، ص 2.

* يعتبر سميث التراكم الرأسمالي شرطا ضروريا للتنمية الاقتصادية ويجب أن يسبق تقسيم العمل، فالمشكلة هي مقدرة الأفراد على الادخار أكثر ومن ثم الاستثمار أكثر في الاقتصاد الوطني.

* قد تعزز الاهتمام بقضية التنمية من خلال بروز جملة من العوامل في نهاية الحرب العالمية الثانية، منها الرخاء المحقق في البلدان الصناعية والتقدم الذي أحرزته البلدان الاشتراكية، واستقلال كثير من البلدان التي كانت مستعمرة، وشيوع فكرة التنمية على المستوى الدولي، وظهور منظمة الأمم المتحدة ووكالات المتخصصة، وكان طبيعيا أن تبرز الاختلافات بين الاقتصاديين في تحديد مفهوم النمو والتنمية؛ فكل ينظر بمنظاره الخاص. لذلك نجد أن الفكر الاقتصادي يحتوي على مجموعتين من النظريات: الأولى تتحدث عن النمو وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، والتي سيتم إدراك مفهومها من خلال مفهوم النمو، وترتبط أساسا بالبلدان المتقدمة، بينما تبحث الثانية في ظروف تحقيق التنمية الاقتصادية في البلدان المتخلفة اقتصاديا.

الفصل الثاني: الإطار النظري للتنمية المحلية

تنمية المجتمع تشير إلى العمليات التي تتوحد بها جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية، وتحقيق تكامل هذه المجتمعات في إطار حياة الأمة ومساعدتها على المساهمة الكاملة في التقدم القومي." ويشير هذا التعريف إلى إطار عام للعمل الاجتماعي في المجتمعات المحلية ويتضمن مبادئ أساسيين، هما:¹

1. مساهمة الأهالي أنفسهم في الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم؛

2. توفير ما يلزم من الخدمات الفنية وغيرها بطريقة من شأنها تشجيع المبادرات والمساعدات الذاتية

والمساعدات المتبادلة بين عناصر المجتمع، وجعل هذه العناصر أكثر فعالية.

هناك من يرى أن التنمية لا تعني فقط الوفرة المادية وإنما التنمية تؤدي إلى الشمول أي الاهتمام بكل الظواهر المتعلقة بالبشر وتنمية المؤسسات وعدم التمييز بين الأشخاص والمؤسسات نفسها، ولم يتوقف مفهوم التنمية عن التطور.² ومن أهم التطورات التي شهدتها هي فكرة التركيز على الناس في العملية التنموية وجعلهم على قمة أولوياتها وقد عرف هذا المفهوم بالتنمية البشرية والتي هي "تعبير عن تنمية الإنسان بالإنسان ومن أجل الإنسان" وبمعنى آخر هي توسيع خيارات الناس للعيش بطريقة كريمة، وأول مرة استعمل هذا المصطلح كانت سنة 1977 وأعلن عنه رسمياً سنة 1986 في الأمم المتحدة. ويمكن استخلاص مفهوم التنمية البشرية بشكل أدق من خلال التعريف الذي جاء في تقرير التنمية البشرية حيث يقوم المفهوم على أن البشر هم الثروة الحقيقية للأمم وأن التنمية الإنسانية هي توسيع خيارات البشر، أي الحق في العيش الكريم مادياً ومعنوياً، ويتفرع عن هذا المنطلق نتيجتان هامتان:³

- ترفض التنمية البشرية أي شكل من أشكال التمييز ضد البشر؛

- لا يقتصر مفهوم الرفاه الإنساني في التنمية البشرية على التنعم المادي وإنما يتسع للجوانب المعنوية في

الحياة الإنسانية الكريمة مثل التمتع بالحرية واكتساب المعرفة والكرامة الإنسانية وتحقيق الذات.

بل تتعدى التنمية البشرية إلى نقاط أخرى تشمل الحريات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتوفر فرص

الإنتاج والإبداع.

ويعتبر تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي PNUD أهم تعريف للتنمية البشرية من حيث شيوعه واستخدامه، إذ عرفها سنة 1990 من خلال أول تقرير للتنمية البشرية على أنها "عملية توسيع خيارات الناس وأهم هذه الخيارات هي أن يعيشوا حياة طويلة وصحية، وأن يكونوا متعلمين ويتمتعون بمستوى معيشي لائق للحياة؛ وخيارات إضافية تشمل الحريات السياسية، حقوق الإنسان واحترام الذات."⁽⁴⁾

¹ أحمد رشيد، التنمية المحلية، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، بيروت، 1986، ص 11.

² عباس صلاح، التنمية المستدامة في الوطن العربي، الطبعة الأولى، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2010، ص 17.

³ جدو فؤاد، التنمية المستدامة بين متطلبات الحكم الراشد وخصوصية الجزائر، ملقني التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات، كلية

الحقوق والعلوم السياسية العلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2008، ص 4، 5.

⁴ The united nations development programme, **human development report 1990**, Oxford university press, New York, 1990, p 10.

الفصل الثاني: الإطار النظري للتنمية المحلية

وفي عام 1996 أعلن البنك الدولي مبادرة أطلق عليها "الإطار الشامل للتنمية" وتمثل هذه المبادرة طرحا جديدا لمفهوم التنمية ومؤشراتها. ويقوم هذا المفهوم الجديد للتنمية من قبل البنك الدولي على بلورة إطار كلي متكامل فيه الجانب الاقتصادي والمالي الكلي مع الهيكل الاجتماعي والبشري. حيث يعرفها البنك الدولي للتنمية على أنها عملية تحويل المجتمع "أي تحول من العلاقات التقليدية وطرق التفكير التقليدي، والطرق التقليدية في التعامل مع قضايا الصحة والتعليم ومن الطرق التقليدية للإنتاج إلى طرق أكثر حداثة". والتي تلتخص في النقاط التالية:

- اعتبار التنمية إثراء لحياة الأفراد من خلال توسيع الآفاق أمامهم وتقليل إحساسهم بالاغتراب؛
- التنمية تسعى لتخفيض المعاناة من المرض والفقر، ليس فقط بإطالة الأعمار بل تحسين نوعية الحياة؛
- التنمية تزويد الأفراد والمجتمعات بإمكانيات أكبر للتحكم في مصائرهم، ولا يعني هذا المفهوم إهمال الزيادة في الدخل (المفهوم التقليدي للتنمية) بل يعتبرها جزءا مهما من الصورة الواسعة للتنمية، ومنه لا يمكن أن يتيسر إنجاز هذه الصورة إلا إذا شملت التنمية إلى جانبها تحسين مستويات الحياة، خاصة الصحة والتعليم، وتخفيض الفقر.¹

II. النمو الاقتصادي: المفهوم، خصائصه، مؤشرات قياسه

إن الكتابات بخصوص النمو الاقتصادي قديمة قدم الاقتصاد ذاته، حيث كان الاقتصاديون التقليديون في القرن الثامن عشر والتاسع عشر يكتبون حول القوى التي تحدد التقدم للشعوب، واستحوذت قضية النمو والتنمية على الفكر الاقتصادي والسياسي وحتى الاجتماعي، وأصبحت معيارا لمدى نجاح أو فشل أنظمة الحكم في كل أنحاء العالم.

1- مفهوم النمو الاقتصادي

يستخدم مفهوم النمو الاقتصادي للتعبير في كثير من الأحيان عن التنمية الاقتصادية ويتم الخلط غالبا بين هذين المفهومين على الرغم من وجود فروق واضحة بينهما.² هناك العديد من التعاريف للنمو الاقتصادي والتي يمكن ذكر بعضها:

يعرف Kuznets.S النمو الاقتصادي للدولة بأنه "الزيادة في قدرة الدولة على عرض توليفة متنوعة من السلع الاقتصادية لسكانها، وتكون هذه الزيادة المتنامية في القدرة الإنتاجية مبنية على التقدم التكنولوجي والتعديلات المؤسسية والإيديولوجية التي يتطلبها الأمر؛ ويكون بذلك النمو نتيجة مترتبة على التغييرات الاقتصادية التي نتجت عن عملية التنمية."³

¹ إبراهيم حسن العيسوي، محاضرات في مفهوم التنمية ومؤشراتها، معهد التخطيط القومي، القاهرة، 1998، ص 15.

² علي جدوع الشرفات، التنمية الاقتصادية في العالم العربي-الواقع..العوائق..سبل النهوض، الطبعة الأولى، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 39.

³ علي مكيد، عماد معوش، قياس أثر الإنفاق الحكومي الاستهلاكي النهائي على الناتج الوطني مع تحليل المصادر الأساسية للنمو الاقتصادي في الجزائر مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الدكتور يحي فارس، المدينة، العدد 13، 2013، ص 174.

الفصل الثاني: الإطار النظري للتنمية المحلية

ويضيف Schumpeter Joseph إلى أن " النمو ينصرف إلى التغيير البطيء على المدى الطويل والذي يتم من الزيادة التدريجية والمستمرة في معدل نمو السكان ومعدل نمو الادخار".
أما Milton Friedman فيعتبر " أن النمو إنما يعني توسع الجهاز الإنتاجي في اتجاه أو أكثر، بدون أي تغيرات في الهيكل الاقتصادي."¹

يعرف John arrow النمو الاقتصادي على أنه "الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي معين."² حيث يتم التعبير عن النمو بالتغير في الناتج المحلي الإجمالي وعليه فإن النمو الاقتصادي هو عبارة عن "الزيادة المستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن ومتوسط الدخل الفردي يساوي الدخل الكلي مقسوم على عدد السكان."³
كما يعرف النمو بأنه "الزيادة المستمرة في السلع والخدمات المنتجة في اقتصاد ما خلال فترة زمنية معينة."⁴
ويعرف النمو الاقتصادي بأنه " عملية التوسع في الإنتاج خلال فترة زمنية معينة مقارنة بفترة تسبقها في الأجلين القصير والمتوسط."⁵ كما يعرف أيضا بأنه " الزيادة المضطربة طويلة الأجل في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي ". وبذلك حتى يكون هناك نمو يجب أن تكون:

- الزيادة مضطربة: وبذلك فإن الزيادة الدورية الناتجة عن ظروف معينة لا تعتبر نموا اقتصاديا.
- الزيادة حقيقية وليست نقدية: وحتى تكون الزيادة حقيقية يجب أن يستبعد أثر التضخم.

وبدون ذلك لن يكون هناك نمو اقتصادي وأن الزيادة النقدية لا تعبر عن زيادة حقيقية إلا إذا كان معدل الزيادة في الدخل النقدي أكبر من معدل التضخم؛ حيث يزداد الدخل الحقيقي معبرا عنه بالزيادة في كمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد في الفترة المعتمدة. وعليه فإن :

$$\text{معدل النمو الاقتصادي الحقيقي} = \text{معدل النمو الاقتصادي الاسمي} - \text{معدل التضخم} \quad (1)$$

وبالتالي لن يكون هناك نمو إلا إذا كانت القيمة السابقة موجبة.
ولكن يمكن أن تكون القيمة موجبة، ومع ذلك لا يكون هناك نمو في الدخل الفردي الحقيقي، وهذا في حالة ما إذا كان معدل نمو السكان يفوق معدل نمو الدخل الكلي؛ باعتبار أن الدخل الفردي هو حاصل قسمة الدخل الكلي على عدد السكان. وبالتالي إذا زاد عدد السكان والدخل الحقيقي بنفس النسبة، فإن

¹ حمداني محي الدين، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل، دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2009/2008، ص 6.

² أشواق بن قدور، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي، دار الرياء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص 63.

³ عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 11.

⁴ علي جدوع الشرافات، مرجع سبق ذكره، ص 40.

⁵ Eric Bousserelle, *Dynamique économique - Croissance, crises, cycles*, Gualino éditeur, paris, 2004, P 30.

الفصل الثاني: الإطار النظري للتنمية المحلية

الدخل الفردي يبقى ثابتاً؛ أما إذا زاد عدد السكان بنسبة أكبر فإن الدخل الفردي الحقيقي سينخفض؛ بينما إذا زاد الدخل الوطني بنسبة أكبر من نسبة زيادة السكان فإن الدخل الفردي الحقيقي سيرتفع، وتنعكس النتيجة في جميع الحالات على المستوى المعيشي. وعليه فإن:

$$\text{معدل النمو الاقتصادي} = \frac{\text{معدل النمو الاقتصادي الحقيقي}}{\text{معدل النمو السكاني}} \dots (2)$$

من خلال ما تقدم عرضه يمكن تعريف النمو الاقتصادي على أنه التغير الإيجابي أو الزيادة في مستوى إنتاج السلع والخدمات للدولة، خلال فترة زمنية محددة، وهذه الزيادة يجب أن تكون مستمرة وتقاس بنسبة ويكون معدل النمو اسمي أو حقيقي.

2- خصائص النمو الاقتصادي:

بالاعتماد على التعريف الذي وضعه Kuznets الخاص بالنمو الاقتصادي، والذي مؤداه أنه قدرة الدولة على عرض توليفة متنوعة من السلع الاقتصادية لسكانها، والتي تحدث زيادة متنامية في القدرة الإنتاجية، تكون مبنية على التقدم التكنولوجي والتعديلات المؤسسية والإيديولوجية التي يتطلبها هذا الأمر، فإن للنمو الاقتصادي ست خصائص تتميز بها المجتمعات المتقدمة وهي:

1-2- **المعدلات المرتفعة لنصيب الفرد من الناتج:** حيث أن البلدان المتقدمة حالياً وعبر تاريخها الاقتصادي الممتد من سنة 1770 إلى يومنا هذا حققت معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي، ونصيب الفرد من الناتج، فقد بلغ متوسط معدلات النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج لهذه الدول نحو 2% و 1% للنمو السكاني و3% لنمو الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي، وهذا مقارنة بفترة ما قبل الثورة الصناعية.

2-2- **المعدلات المرتفعة للإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج:** أكدت الدراسات التي أعدها البنك الدولي أن إجمالي الإنتاجية لعناصر الإنتاج هي المحدد الأساسي لنمو الدول النامية، وذلك لأنها توضح كفاءة استخدام كل مدخلات دالة الإنتاج بغض النظر عن نمو هذه المدخلات، بما يؤدي إلى زيادة المخرجات دون الزيادة في مدخلات العمل ورأس المال، كما لوحظ خلال فترة النمو الحديث زيادة كبيرة في الإنتاجية تراوحت بين 50% و 75% للنمو التاريخي بالنسبة لنصيب الفرد من الناتج.¹

3-2- **المعدلات المرتفعة في التحول الهيكلي الاقتصادي:** تتميز البلدان المتقدمة الحديثة بمعدل نمو مرتفع، ما نتج عنه التحول التدريجي من الأنشطة الزراعية إلى الأنشطة الصناعية، ثم من الصناعة إلى

¹كبداني سيدي أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان، 2013/2012، ص ص 30، 31.

الفصل الثاني: الإطار النظري للتنمية المحلية

الخدمات، مما أنتج تحولاً وتطوراً للشركات الأسرية والشخصية إلى المنظمات غير الشخصية الوطنية متعددة الجنسيات، ثم أعقب ذلك تحول القوى المهيمنة من الأنشطة التقليدية إلى الحضرية.

2-4- المعدلات المرتفعة للتحول الاجتماعي والسياسي والإيديولوجي: عادة ما يصاحب التغير في الهيكل الاقتصادي في أي مجتمع تغيرات في الاتجاهات والمؤسسات والإيديولوجيات، وتعرف عملية التحول الحضري هذه بالتحديث، ولهذه العملية مجموعة من المظاهر أهمها:¹

- الرشادة: تتم من خلال تحديث طريقة التفكير، وكذلك العمل والإنتاج والتوزيع والاستهلاك بالنسبة لجميع الأنشطة، فما يحتاجه العالم المتخلف هو مجتمع علمي وتكنولوجي، فلا بد من تطبيق أساليب جديدة في كل شيء سواء في المزرعة أو في المصنع أو في المواصلات... الخ، والأساليب الحديثة ليست فقط في امتلاك الأدوات واستخدامها، وإنما أيضاً لا بد أن يصاحبها تفكير حديث؛
- التخطيط الاقتصادي: يكون له التأثير الكبير في التعجيل بعملية التنمية الاقتصادية، والذي يشترط فيه تحديد الأهداف السياسية والحكومية المرتبطة بالتنمية المستقبلية للبلد، وتحديد الإستراتيجية التنموية التي تجسد الأهداف، وتحولها إلى واقع يومي ملموس باستخدام واستغلال الوسائل الضرورية التي تنفذه وتشمل الاقتصاد بأكمله دون تهميش أو استصغار هدف معين باستخدام نموذج من نماذج الاقتصاد الكلي وتحديد المدة الزمنية المستهدفة مع مراعاة وضع خطط تكميلية يتم الاستناد بها في حال تعثر البرنامج التنموي لسبب أو لآخر؛
- التعاون أو التوازن الاجتماعي والاقتصادي والمساواة، ويعني التوزيع الأكثر عدالة للدخل على الطبقات الاجتماعية وتقليل الفروق في الثروة وتوزيع الدخل والعمل على رفع مستوى المعيشة وتكافؤ الفرص؛
- تحسين الاتجاهات والمؤسسات يعتبر ضرورياً من أجل زيادة كفاءة وفعالية العمال وتشجيع المنافسة الفعالة وتحقيق الحراك الاجتماعي وتشجيع المشروعات الفردية وتحقيق مساواة أكثر في الفرص، مما يساعد على رفع الإنتاجية في مفهوم تحديث العمالة عن طريق غرس المثل العليا كالكفاءة، الذكاء... الخ؛
- الهيمنة الدولية: عرفت المجتمعات المتقدمة ميلها التاريخي للسيطرة على المواد الأولية والمواد الخام والعمالة الرخيصة وفتح الأسواق المرهقة أمام المنتجات الصناعية في المستعمرات السابقة - وهي في أغلبها البلدان النامية- مما أدى بتجدد الاستعمار من خلال القوى التكنولوجية الحديثة المحتكرة لديها خاصة المواصلات والاتصالات، مما فتح المجال للسيطرة الاقتصادية والسياسية مجدداً على البلدان النامية والضعيفة؛

¹ ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، ترجمة محمود حسن حسين، الطبعة الأولى، دار المريخ للنشر، السعودية، ص 174-179.

- الانتشار المحدود للنمو الاقتصادي العالمي، حيث أنه بالرغم من المكاسب التي حققها الناتج العالمي منذ قرنين من الزمن، فإن ذلك لم يشمل كل سكان العالم، فالتوسع في النمو الاقتصادي العالمي الحديث حققه أقل من ربع سكان العالم بما يعادل 80% من الإنتاج العالمي، وأن علاقات القوة بين الدول المتقدمة والنامية غير المتكافئة تزيد من تعميق الفجوة بينهما عبر الزمن، وأصبحت احتمالات اللحاق شبه مستحيلة.

3- مؤشرات قياس النمو الاقتصادي: إن ما تم التوصل إليه من خلال ما سبق هو أن النمو الاقتصادي ما هو إلا تعبير عن الزيادة المضطردة في طاقة الاقتصاد على إنتاج السلع والخدمات، أي ما هو إلا تغيير في حجم النشاط الاقتصادي الوطني؛ وبالتالي فإن قياس ذلك التغيير يكون من خلال دراسة مؤشرات الاقتصاد الوطني التي تعبر عن ذلك. وبالتالي فإن هذه المقاييس تكون بسيطة وليست مركبة، أي أن كل مقياس يختص بقياس واحد من المؤشرات، وهذا خلافاً لمقاييس التنمية الاقتصادية التي عادةً ما تكون مقاييس مركبة. وأهم هذه المقاييس:

3-1- المعدلات النقدية للنمو : المعدلات النقدية وهي التي يتم حسابها استناداً إلى التقديرات النقدية لحجم الاقتصاد الوطني، أي تحويل المنتجات العينية إلى ما يعادلها بالعملة النقدية المتداولة. ويعد هذا الأسلوب أسهل، والتي تهدف إلى محاولة الاتفاق على نظام الأساليب المتاحة رغم التحفظات التي تسجل عليه محاسبي موحد تلتزم عالمياً؛ مما يسهل التعامل مع البيانات الاقتصادية المنشورة، ونفرق فيها بين:¹

- معدلات النمو بالأسعار الجارية:

يصلح هذا الأسلوب عند دراسة معدلات النمو المحلية لفترة قصيرة، حيث يتم قياس معدل نمو الاقتصاد الوطني استناداً إلى البيانات الخاصة به سنوياً، باستخدام العملة المحلية.

- معدلات النمو بالأسعار الثابتة:

ويتم ذلك لاستبعاد أثر التغيير في أسعار التضخم على المدى الطويل ويصلح هذا الأسلوب عند دراسة معدلات النمو المحلية لفترات زمنية طويلة .

- معدلات النمو بالأسعار الدولية:

ويستخدم عند إجراء الدراسات الاقتصادية الدولية؛ حيث لا يمكن الاعتماد على التقييم بالعملة المحلية؛ نظراً لاختلاف أسعار تحويل العملات من بلد لآخر لذلك يجب تحويل العملات المحلية إلى ما يعادلها من العملة الرئيسية بعد إزالة أثر التضخم.²

¹ محي الدين حمداني، مرجع سبق ذكره، ص 9.

² جيمس جواتيني وريتشارد ستروب، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن وعبد العظيم محمد، الاقتصاد الكلي: الاختيار العام والخاص، الطبعة الأولى، دار المريخ السعودية، 1999، ص 585.

3-2- المعدلات العينية للنمو:

وتعبر عن مدى التحسن في نصيب الفرد من الخدمات العينية؛ إذ أنه نظراً لعدم دقة استخدام المقاييس النقدية في مجال الخدمات، كان لا بد من استخدام بعض المقاييس العينية التي تعبر عن النمو الاقتصادي، مثل: عدد الأطباء لكل ألف نسمة، عدد أسرة المستشفيات لكل ألف نسمة، نصيب الفرد من السلع الغذائية... الخ.¹

III. التنمية الاقتصادية: المفهوم، العناصر ومؤشرات قياسها

انطلاقاً مما سبق سيتم تحديد مفهوم التنمية الاقتصادية، إبراز عناصرها ومؤشرات قياسها.

1- تعريف التنمية الاقتصادية

يمثل مفهوم التنمية الاقتصادية العملية التي يحدث من خلالها تغيير شامل ومتواصل مصحوباً بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي، وتحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة، وتحسين نوعية الحياة،² على عكس النمو الاقتصادي فإن التنمية الاقتصادية لا تركز فقط على التغيير الكمي في مداخيل الأفراد وإنما تمتد لتشمل التغيير النوعي والهيكلي في كل المجالات التي تحسن معيشة الفرد، وقد أولى المفكرون والاقتصاديون اهتماماً متزايداً لمفهوم التنمية عبر الزمن، ولا زالت تبرز حول مضمونه اختلافات بينهم إلى اليوم. تختلف تعريفات التنمية باختلاف وتعدد الأدبيات ويرجع السبب في ذلك إلى أن كل جهة بحث تريد أن تبرز الجانب الذي تهتم به.

عرفت الأمم المتحدة التنمية بأنها عبارة عن مجموع الوسائل والطرق التي تستخدم بغرض توحيد جهود الأهالي مع السلطات العامة بغية تحسين مستوى الحياة في جميع النواحي في المجتمعات القومية والمحلية، وإخراج هذه المجتمعات من عزلتها لتشارك إيجابياً في الحياة القومية، وبالتالي تساهم في تقدم البلاد.³

ونجد Kaldor قد عرف التنمية الاقتصادية " بأنها تحقيق زيادة في الدخل الفردي الحقيقي بمعدلات سريعة وبصفة تراكمية تستمر فترة زمنية قصيرة."

بيمان هنجر عرف التنمية الاقتصادية "على أنها زيادة ملحوظة في الدخل الوطني وفي نصيب الفرد منه وهي تتوزع على الأنشطة وفئات الدخل المختلفة وتستمر لفترة طويلة تمتد إلى جيل أو جيلين، وتتخذ صورة تراكمية."

يذهب فرانسوا بيرو Perroux.F إلى أن التنمية هي التنسيق بين المتغيرات الفكرية والاجتماعية للسكان تجعلهم قادرين على زيادة الناتج الحقيقي بطريقة مستمرة ودائمة؛ وذلك لأنه مهما كان النظام الاقتصادي

¹ محي الدين حمداني، مرجع سبق ذكره، ص 10.

² إياد عبد الفتاح النور، المفاهيم والنظم الاقتصادية الحديثة، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص 355.

³ سهير حامد، إشكالية التنمية في الوطن العربي، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 22.

الفصل الثاني: الإطار النظري للتنمية المحلية

المطبق فإن النمو - الذي هو ضروري للتنمية - المتصل أو الدائم والحقيقي في هذه الاقتصاديات تعوقه عديد من السمات الفكرية والاجتماعية للسكان.¹

عرف **فؤاد موسى** التنمية الاقتصادية على أنها: "عملية بالغة الدقة، تتمثل في النهاية في الارتقاء المنظم بإنتاجية العمل من خلال تغييرات هيكلية تتناول ظروف الإنتاج الاجتماعي، وإحلال تقنيات أرقى واستخدام وسائل إنتاج أحدث وأكثر كفاية، مع إشباع متزايد للحاجات الفردية".

ويوضح مفهوم التنمية التغييرات التي تحدث في المجتمع بأبعاده الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، الفكرية والتنظيمية، من أجل توفير الحياة الكريمة لجميع أفراد المجتمع.² حيث تشير الأبيات الاقتصادية إلى أن النمو الاقتصادي يختلف عن التنمية والتي تهتم بتحسين مستوى المعيشة خلال تطوير وإنشاء البنيات الأساسية واستدامة البنية التحتية وتطوير رأس المال المادي والبشري وتوفير فرص العمل والخدمات الصحية والتعليمية والأمنية، أي أنها مجموعة الخطط الهادفة لبعث زيادة في الناتج المحلي الإجمالي أما النمو فيركز على الإنتاج والإنتاجية، أي التغيير في معدل النمو والمعدل الإجمالي.³

وعليه يقول **سعد حسين فتح الله** في التمييز بين النمو والتنمية: "إن التفرقة الرئيسية بينهما ترتبط بالتلقائية والتدخل في تحقيقهما، فالنمو تلقائي يحصل مع مرور الزمن باستمرار وجود تشكيلة اجتماعية معينة وسعيها الدائم للعيش، فالسكان ينمون وتنمو احتياجاتهم من السلع والخدمات المختلفة وبالتالي فإنهم يحاولون زيادة إنتاجيتهم منها. وبذلك ارتبط النمو الاقتصادي بمعدل الناتج الوطني الإجمالي ومعدل النمو متوسط كل فرد من أفراد المجتمع. أما التنمية فهي فعل يستوجب التدخل والتوجه عن مدى نجاح تدخلها هذا أو فشله باستعمالها إمكانياتها المادية والمالية والتشريعية كافة، وبالتالي لا تترك المجتمع ينمو تلقائياً، بل توجيه نحو المجالات الملائمة وتعمل على إحداث التغييرات المؤسسية والتنظيمية والتقنية اللازمة."⁴

من خلال ما تقدم عرضه يمكن تعريف التنمية على أنها ظاهرة مركبة تتضمن النمو الاقتصادي كأحد أهم عناصرها فالتنمية تعتمد في الأساس على جهد منظم، فضلاً عن إدارة وتخطيط سليم لتتم عبر ذلك عملية التغيير، سواء كان هذا التغيير اجتماعياً أو اقتصادياً إنما يكون تغييراً نحو الأفضل.

¹ إبراهيم العساوي، التنمية في العالم المتغير: دراسة في مفهوم التنمية ومتغيراتها، الطبعة الثالثة، دار الشروق، القاهرة، 2003، ص ص 17-18.

² صليحة مقاروسي وهند جمعوني، نحو مقاربات نظرية حديثة لدراسة التنمية الاقتصادية، ملتقى وطني الأول حول الاقتصاد الجزائري: قراءات حديثة في التنمية كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر-باتنة، 2009/2010، ص 4.

³ محمد الحسن خليفة، النمو الاقتصادي في الدول الإفريقية بين المتغيرات المحلية والعالمية، المجلة المصرفية واقتصادية، الإدارة العامة للبحوث والإحصاء بنك السودان المركزي-السودان، العدد 69، سبتمبر 2013، ص 4.

⁴ إبراهيم مشورب، التخلف والتنمية دراسات اقتصادية، الطبعة الثانية، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، لبنان، 2009، ص 154.

الفصل الثاني: الإطار النظري للتنمية المحلية

وتجدر الإشارة إلى أن التنمية كمفهوم ظهر منذ أن أعترف بالإنسان كشرة حقيقة للأمم، أي منذ كتابات Adam Smith أما كمصطلح فلم يتم استخدامه منذ ذلك الحين إلى غاية الحرب العالمية الثانية إلا على سبيل الاستثناء،¹ ومن حيث الفرق بين النمو والتنمية، فيمكن إيجازه فيما يلي:²

✚ يستخدم مصطلح النمو بمعنى ناتج أكثر، بينما يستخدم مصطلح التنمية ليشتمل كل من ناتج أكثر بالإضافة إلى التغيرات التكنولوجية والترتيبات المؤسسية التي بها ينتج ذلك الناتج ويوزع؛

✚ لا يتضمن النمو فقط ناتج أكثر مشتق من مقادير أكبر من المدخلات، ولكن أيضا كفاءة أكبر، أي الزيادة في ناتج الوحدة الواحدة من المدخلات. بينما تذهب التنمية إلى أبعد من ذلك لتشتمل التغيرات في مركبات الناتج، وتخصيص المدخلات بين القطاعات؛

✚ التأكيد على أن النمو يتضمن التركيز على ارتفاع الناتج القومي الإجمالي، في حين أن التأكيد على التنمية هو تركيز على التغيرات في الطاقات الفعالة وفي التناسقات الطبيعية؛

✚ كما أن الاقتصاد الذي ينمو من المحتمل أن تحصل فيه تنمية أيضا، ولكن من الصعب أن تحصل تنمية في اقتصاد ما من غير نمو اقتصادي. والجدول الموالي يلخص الفرق بين النمو والتنمية.

¹ جمال حلاوة وعلي صالح، مدخل إلى علم التنمية، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع، رام الله، 2010، ص 20.

² عبد الجبار محمود العبيدي، خرافة التنمية والتنمية البشرية المستدامة (دراسات في إشكالية الفكر الاقتصادي)، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع

عمان، 2012، ص 24.

الفصل الثاني: الإطار النظري للتنمية المحلية

جدول رقم (05): الفرق بين النمو والتنمية

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
يعني زيادة الإنتاج أو الناتج القومي الإجمالي خلال فترة طويلة، بحيث يتضمن بالإضافة إلى زيادة الناتج، زيادة في الطاقة الإنتاجية أيضا، وبالتالي فإن معدلات النمو تكون تبعا لذلك عالية أو منخفضة بحسب الظروف التي يمر بها البلد.	تغير حالة المجتمع وليس مجرد تحقيق نمو الناتج، فالتنمية الاقتصادية هي مجموعة التغيرات التي تحدث في مجتمع يسعى لتحقيق نمو مدعم ذاتيا في مدة قصيرة من الزمن.
النمو الاقتصادي هدفه زيادة الإنتاج دون أحداث تغيرات سريعة وجذرية في الهيكل الاقتصاد الوطني، كما تكون معدلات النمو غير محددة وتتذبذب وفقا لتغير الشروط المحيطة وغالبا ما تكون منخفضة في فترة طويلة.	أما التنمية الاقتصادية فهدفها زيادة قسدية إرادية في الإنتاج تحدث نتيجة تدخل الدولة، كما أن التنمية تؤدي إعادة بناء القاعدة الاقتصادية القائمة بصورة واعية بشكل يضمن تحقيق استمرارية النمو المدعم ذاتيا.
إن معدلات النمو الاقتصادي يمكن أن يتحقق من خلال عدة وسائل أهمها: - زيادة الصادرات غير السلعية وتعزيز التبادل التجاري وتحقيق اندماجات اقتصادية مع الدول الأخرى. - تأمين بيئة استثمارية جاذبة للاستثمارات المحلية والعربية والأجنبية. - المشاركة في عملية اتخاذ القرار. - تشجيع إقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتذليل العقبات التي تعترضها كتأمين التمويل اللازم وتسهيل الحصول على التراخيص وضمان تصريف المنتجات، وغيرها مع التركيز على جانب التأهيل والتدريب الذي يعد اللبنة الأساسية في تحقيق أي نمو منشود والاهتمام بإقامة المشاريع المدرة للدخل لشرائح المجتمع المختلفة. - تخفيف الفقر والحد من البطالة، وتحسين الكفاءة الإنتاجية وتنمية المناطق الريفية. - رفع كفاءة عمل كل من السياسيتين النقدية والمالية.	إن التنمية تحقق معدلات مخططة ومستقرة وغالبا ما تكون مرتفعة وبالمحصلة فإن التنمية تهدف إلى تحقيق مطلب إنساني ألا وهو أن يجد الإنسان ما يكفيه ليعيش حياة كريمة ويؤدي دوره في المجتمع بما يتفق وقدراته وإمكاناته. فضلا عن تنمية هذه القدرات حتى يتمكن من استثمار موارد المجتمع الذي يعيش فيه، فأى تنمية لا بد لها أن تهدف إلى زيادة الدخل القومي، فالنمو الاقتصادي لا يمكن أن يتحقق إلا عن طريق التنمية.
إن النمو الاقتصادي يعني مزيدا من الناتج والذي يحدث عن طريق مزيد المدخلات أو إدخال تحسينات على مستوى الكفاءة الإنتاجية.	تتضمن التنمية الاقتصادية زيادة الإنتاج وكذلك تنويعه، فضلا عن التغيرات الهيكلية الفنية التي يتم بها الإنتاج، كما تذهب إلى أبعد من ذلك حيث تتضمن تغيرات في مكونات الناتج نفسه وفي إسهامات القطاعات المولدة لهذا الناتج. فالتنمية أوسع مضمونا من النمو حيث يمكن وصف التنمية على أنها نمو مصحوب بتغيرات هيكلية وهذه التغيرات يجب أن تشمل هيكل الاقتصاد الوطني وتسعى لتنويع مصادر الدخل فيه.
إن النمو الاقتصادي ليس سوى عملية توسيع اقتصادي تلقائي، تتم في ظل تنظيمات اجتماعية ثابتة ومحددة، وتقاس بحجم التغيرات الكمية التي تحدث.	إن التنمية الاقتصادية تفترض تطويرا فعالا وواعيا، أي إجراء تغيرات في التنظيمات الاجتماعية للدولة.
يشير النمو الاقتصادي إلى زيادة الكمية في متوسط الدخل الحقيقي للفرد الذي لا يرتبط بالضرورة بحدوث تغيرات هيكلية اقتصادية واجتماعية.	التنمية ظاهرة مركبة تتضمن النمو الاقتصادي مقرونا بحدوث تغيير في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلاقات الخارجية.

المصدر: جمال داود، سلمان الدليمي، التنمية الاقتصادية نظريات وتجارب، الطبعة الأولى، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، سلطنة عمان 2015، ص ص 15-17.

2- عناصر التنمية الاقتصادية:

تتطلب التنمية الاقتصادية موارد مختلفة منها الطبيعية ومنها موارد بشرية وتتضمن رأس المال والتكنولوجيا. إن الدول الأقل تطورا تحتاج فضلا عن هذه العناصر إلى تطوير مؤسسات داعمة للتنمية وتوفير الشروط الاجتماعية لذلك. ومن الأمور الأخرى التي تتطلبها التنمية أن يتم التأكد من جانب الطلب في الإنتاج وجانب العرض أن يكونا كافيين.¹

1-2- **الموارد الطبيعية:** هي كل العناصر الأصلية التي تؤلف أو تكون الأرض أو موارد الأرض، وهذه الموارد موجودة على الكرة الأرضية أو فوقها أو تحت سطح الأرض وتشمل أيضا كل الموارد المتوفرة في أعماق البحار. وتعرف الأمم المتحدة **الموارد الطبيعية** على أنها أي شيء وجدته الإنسان في بيئته الطبيعية والتي ربما يستغلها الإنسان لمنفعته، فإن هذه الموارد تشمل: مصادر الطاقة، المياه الجوفية... الخ. وتمثل هذه الموارد الطبيعية العنصر الرئيسي في الأهمية وخاصة في مرحلة بداية النمو الاقتصادي،² وكلما زادت الموارد الطبيعية في البلد كلما كان ذلك حافزا وعاملا مساعدا على النمو والتطور، إلا أن الموارد الطبيعية لا تعتبر قيادا على التنمية ومثال ذلك اليابان التي تحققت تنمية رائدة في ظل عدم توفرها على هذه الموارد.

2-2- **الموارد البشرية:** يعد المورد البشري مصدر المواهب والقدرات والمهارات والمعرفة والأفكار التي تمثل أساس العملية الإنتاجية ولهذا فإن للمورد البشري دورا مهما في عملية التنمية، حيث أن الإنسان هو غاية التنمية وهو وسيلتها في نفس الوقت،⁽³⁾ بالتالي هذه الموارد تشمل كل أنواع الجهود البشرية أو المدخلات البشرية التي تدخل في الإنتاج، وهذه الموارد يمكن أن تقسم إلى ثلاثة فئات وهي: عرض العمل: وهذا العرض يتألف من عدد العمال الذين من المفترض أنهم قادرون على العمل في أعمال لا تتطلب المهارة. الفئة الأخرى من فئات الموارد البشرية تلك الفئة التي تقوم بالعمل التنظيمي لوضع عرض العمل في مجال العمل، وهذه الفئة تشمل المدراء والمنظمون.

2-3- **رأس المال المادي:** من خلال النظريات التي تناولت مفهوم التنمية فإن أغلب هذه النظريات قد ركزت على ضرورة تراكم رأس المال كعامل أساسي لتحقيق التنمية، ويتم تحقيق التراكم من خلال عملية الاستثمار التي تستلزم توفر حجم مناسب من المدخرات الحقيقية بحيث يتم من خلالها توفير الموارد لأغراض الاستثمار بدلا من توجيهها نحو مجالات الاستهلاك، وهناك استثمارات البنى التحتية التي تعزز من طاقة البلد على إنتاج السلع والخدمات، وأيضا النفقات الموجهة للبحث والتطوير (الحصول على المعرفة) التي تساهم في تحسين إنتاجية العمل، وكذلك النفقات الاجتماعية التي تجعل الفرد والمجتمع ككل أكثر إنتاجية.⁴

¹ محمد صالح الفريشي، علم اقتصاد التنمية، الطبعة الأولى، دار الإثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 54.

² المرجع نفسه، ص 54.

³ مدحت الفريشي، التنمية الاقتصادية- نظريات وسياسات وموضوعات، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2007، ص 125.

⁴ مرجع نفسه، ص 134.

الفصل الثاني: الإطار النظري للتنمية المحلية

يتضمن رأس المال المادي وآلات والمعدات والمخزونات. هناك سلعا إنتاجية تساعد في إنتاج سلع أخرى وهذه السلع الإنتاجية هي سلع دائمية أو سلع طويلة العمر أي تبقى فترة حياة أطول من سنة واحدة وهذا النوع من رأس المال ينبغي أن يتميز عن رأس المال البشري والذي هو أيضا يساعد في عملية الإنتاج ولكنه متجسد في البشر. وكذلك هذا النوع من رأس المال ينبغي أن يتميز أيضا عن رأس المال المالي الذي يتألف من أرصدة سائلة يمكن تبادلها مع السلع. لعل رأس المال المادي يمكن تصنيفه إلى أنواع الآتية:

الهيكل القاعدية (Infrastructure) وهذه في طبيعة رأس المال الثابت. وهذا النوع يتضمن مشروعات المنافع العامة (Public Utilities) مثل النقل (الطرق والسكك الحديدية والموانئ) والكهرباء وشبكة الاتصالات والمدارس والجامعات والمستشفيات. إن هذه المكونات أو العناصر من رأس المال المادي تسهل نشاطات الإنتاج. وهنالك رأس مال ثابت: يأخذ شكل الآلات ومعدات في الصناعة والزراعة تدخل في إنتاج السلع والخدمات. والصنف الثالث هو ما يدعى ب (رأس مال الخزين)، وهذا النوع يشمل كافة أنواع السلع، منها السلع الوسيطة والسلع قيد التصنيع وكذلك السلع كاملة التصنيع.

2-4- التكنولوجيا: تعرف التكنولوجيا بوصفها أية معرفة عملية منظمة متأسسة على التجربة أو على النظرية العلمية التي تعزز قدرة المجتمع على إنتاج السلع والخدمات. إن التكنولوجيا ليست مثل عناصر الإنتاج (الأرض والموارد الطبيعية والعمل ورأس المال). فالتكنولوجيا تساهم في زيادة الإنتاج عندما تتجسد التحسينات في التكنولوجيا في السلع الرأسمالية. وهنالك من التكنولوجيا ما يتجسد في البشر ويأخذ شكل مهارات.

إن التقدم التكنولوجي سواء كان متجسد أو غير متجسد في عناصر الإنتاج قد كان سببا مهما جدا لنمو الاقتصادي، وهذا واضح من دراسات تجريبية عدة. على سبيل المثال وجد (Denison 1974)، وعناصر الإنتاج التي تشمل التعليم مسؤولة عن حوالي نصف النمو الاقتصادي للولايات المتحدة خلال المدة (1929-1969)، إن النمو المتأتي من العنصر المتبقي (Residual) يمكن توضيحه من خلال التحسن في الأساليب أو تكنولوجيا الإنتاج والإدارة والتنظيم ومن التخصيص الأفضل للموارد وفورات الحجم.¹

3- مؤشرات قياس التنمية الاقتصادية:

نتيجة لعدم وجود مؤشر محدد للتنمية تم الجمع ما بين المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لكي يتضمن البحث وبشكل شامل كافة الجوانب المتعلقة بتحليل انعكاسات برامج التكيف على مؤشرات متنوعة للتنمية لتحليل الواقع الاقتصادي والاجتماعي بعد تطبيق برامج التكيف في بلدان، وقد تم اختيار مجموعة من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والآتي:

¹ محمد صالح الفريشي، مرجع نفسه، ص 55-57.

3-1- المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية:

- **معايير الدخل:** إن الدخل إحدى أهم المؤشرات الأساسية لقياس التنمية و درجة التقدم الاقتصادي إلا أنه مع ضعف الأجهزة الإحصائية في بعض الدول النامية مع عدم ثبات أسعار الصرف الخارجية و اختلاف الأسعار الرسمية عن الأسعار الحقيقية يصعب تقدير وتقييم المؤشرات:

- **الدخل الوطني الكلي:** اقترح هذا المؤشر من طرف الاقتصادي ميد لقياس التقدم الاقتصادي بحساب الدخل القومي الكلي وليس متوسط نصيب الفرد من الدخل، إلا أن هذا المقياس لم يلق قبول من طرف الاقتصاديين لأن زياد الدخل القومي الكلي لا تعني بالضرورة نموا اقتصاديا عند زيادة معدل السكان بنسبة أكبر و نقص الدخل القومي الكلي لا تعني تخلفا عند انخفاض عدد السكان بمعدل أكبر إلا جانب انتشار ظاهرة الهجرة.

- **الدخل الوطني الكلي المتوقع:** يقترح بعض الاقتصاديين على أساس الدخل المتوقع و ليس الدخل الفعلي لأنه قد يكون للدولة موارد كامنة غنية إلى جانب الإمكانيات التي تساعد على استغلال هذه الثروات الكامنة بالإضافة إلى التقدم التقني لهذا يستحسن وفقا لهذا المدخل الأخذ بعين الاعتبار المقومات عند احتساب الدخل.

- **معييار متوسط الدخل:** يعتبر متوسط الدخل أكثر المعايير استخداما لقياس مستوى التقدم الاقتصادي في معظم دول العالم إلا أن هناك العديد من المشاكل التي تواجه الدول النامية للحصول على أرقام صحيحة تمثل الدخل الحقيقي للفرد و الإحصائيات غير الدقيقة التي تخص الدخول والسكان، لهذا يتم استعمال متوسط نصيب الفرد من الدخل من قبل العديد الاقتصاديين وهذا لأنه معيار يهدف لرفع مستويات المعيشة و مستويات الرفاهية و يتم حساب معدل النمو من المعادلة التالية:¹

$$\text{معدل النمو} = (\text{الدخل الحقيقي في الفترة التالية} - \text{الدخل الحقيقي في الفترة السابقة}) / \text{الدخل الحقيقي في الفترة السابقة} \dots\dots\dots (3)$$

معادلة: "Singer" حيث في سنة 1952 وضع "Singer" معادلة النمو الاقتصادي التالية:

$$(4) \dots\dots\dots D=SP-R$$

حيث أن (D) هي معدل النمو السنوي لدخل الفرد، بينما تمثل (S) معدل الادخار الصافي، وأما (p) فهي إنتاجية رأس المال (إنتاجية الاستثمارات الجديدة)، في حين تمثل R معدل نمو السكان، حيث قام "Singer" بافتراض أن S=6% من الدخل الوطني، و P=0.2% و R=1.25% فإن معدل النمو السنوي لدخل الفرد هو (D=-0.5) وهو ما يوضح أن دخل الفرد في البلدان النامية لا يتحسن بل يتدهور رغم أن

¹ قبطوني أحلام، بوراس نادية، مقارنة بين التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة، الملتقى الدولي الثالث حول متطلبات التأهيل للاقتصاد الجزائري لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير - جامعة تبسة، 7/6 نوفمبر 2013، ص 4.

الفصل الثاني: الإطار النظري للتنمية المحلية

افتراضات "Singer" كانت صادقة في عهده، وهي غير كذلك في الوقت الحالي لكون أن زيادة المتغيرات التفسيرية لبعض من هذه البلدان أكبر مما تم وضعه سيحقق لها معدلات نمو موجبة. فمثال بإمكان بعض الدول ادخار نسبة أكبر من 6% وأن إنتاجية رأس المال يمكن أن تكون أكبر من 0.2% وأن معدل النمو السكاني لبعض الدول يفوق 1.25%¹.

3-2- المؤشرات الاجتماعية: يقصد بالمعايير الاجتماعية العديد من المؤشرات الخاصة بنوعية الخدمات التي تعاش الحياة اليومية لأفراد المجتمع مثل الجوانب الصحية والجوانب الخاصة بالتغذية والجوانب التعليمية والثقافية.

- **معايير صحية:** من بين المعايير التي تستخدم لقياس مدى التقدم الصحي:
- عدد الوفيات لكل ألف من السكان و عدد الوفيات لكل ألف طفل من السكان، ارتفاع معدل الوفيات يعني عدم كفاية الخدمات الصحية و عدم كفاية الغذاء و سوء التغذية.
- معدل توقع الحياة عند الميلاد أي متوسط عمر الفرد، فكلما ازداد هذا يدل على درجة التقدم الاقتصادي وانخفاض التخلف الاقتصادي.
- توجد العديد من المؤشرات الأخرى من بينها عدد الأفراد لكل طبيب وعدد الأفراد لكل سرير في المستشفيات.
- **التعليم:** عند الحديث عن التنمية فلا بد من معرفة التقدم الحاصل على مستوى شبكات التعليم، حيث لا تزال حصة الفرد من التعليم في البلدان النامية أقل منه في البلدان المتقدمة،² مع أهمية التعليم على جانبي الإنتاج والاستهلاك باعتبار أن الإنفاق على التعليم يمثل استثمار يحقق عائدا مرتفعا للأفراد والمجتمع ككل، ومن بين المعايير المستخدمة في التعليم: نسبة الذين يعرفون القراءة والكتابة من أفراد المجتمع.
- نسبة المسجلين في مراحل التعليم الأساسي والتعليم الثانوي من أفراد المجتمع.
- نسبة الإنفاق على التعليم في جميع المراحل إلى إجمالي الناتج المحلي من إجمالي الإنفاق الحكومي.
- **التغذية:** يشكل الأمن الغذائي أهمية قصوى للسلم الاجتماعي، حيث أنه و بالرغم من زيادة الإنتاج العالمي للغذاء بعد الحرب العالمية الثانية³، هناك العديد من الدول غير قادرة على توفير الغذاء الأساسي لسكانها مما يؤدي إلى تعرضها إلى نقص التغذية أو سوء التغذية وما يترتب عنها ضعف قدرتها الإنتاجية ومن ثم انخفاض مستويات الدخل فيها، ومن بين المؤشرات التي تستخدم للتعرف على سوء التغذية أو نقصها:
- متوسط نصيب الفرد اليومي من السعرات الحرارية.
- نسبة النصيب الفعلي من السعر الحرارية إلى متوسط المقررات الضرورية للفرد.

¹ ميشيل تودارو، مرجع سبق ذكره، ص 52.

² ميشيل تودارو، مرجع سبق ذكره، ص 53.

³ نفس المرجع، ص 53.

الفصل الثاني: الإطار النظري للتنمية المحلية

- نوعية الحياة المادية: بعد معيار الصحة ومعيار التعليم ومعيار التغذية التي اعتبرت معايير فردية تعتمد على الناحية الاجتماعية، جاء معيار نوعية الحياة المادية الذي وضعه مجلس أعلى البحار بواشنطن في 1977 لأنه معيار مركب يعتمد على أكثر من جانب من جوانب الحياة وهذا لأنه أكثر شمولية من المعايير الفردية و يتكون من:

- "مؤشر صحي للكبار"؛

- معدل الوفيات بين الأطفال "مؤشر صحي للصغار"؛

- المعرفة للقراءة والكتابة "مؤشر تعليمي".

- دليل التنمية البشرية: نصح برنامج الأمم المتحدة في عام 1990 إلى الوصول إلى مقياس جديد عرف بدليل التنمية البشرية أو معيار التقدم البشري وهو من المعايير المركبة كمعيار نوعية الحياة المادية، وهذا المعيار يحاول الربط ما بين معيار نوعية الحياة المادية بالنتائج القومي المعدل بالقوة الشرائية ويركز على ثلاث متغيرات: توقع الحياة عند الميلاد؛

- معيار التحصيل العلمي ويتكون من جزئين: معرفة القراءة والكتابة، ومتوسط نصيب الفرد من عدد سنوات الدراسة في المؤسسات التعليمية؛

- متوسط نصيب الفرد من الدخل المعدل بالقدرة الشرائية.

3-3- المؤشرات الهيكلية: كانت الدول الصناعية على توجيه اقتصاديات الدول النامية نحو إنتاج مواد

غذائية وغيرها من المنتجات الأولية الزراعية والمعدنية حتى يتسنى لها الحصول على تلك المنتجات الأولية بأسعار ملائمة وتمكن من تصريف منتجاتها الصناعية، ولكن بعد الحرب العالمية الثانية لم يعد مقبولاً للعديد من الأسباب منها أسعار المنتجات الأولية من تقلبات انعكس أثرها على مختلف أوجه النشاط الاقتصادي كاستمرار اتجاه معدلات تبادل الدول إلى غير صالح الدول النامية واستمرار تبعيتها الاقتصادية للعالم الخارجي. مما أدى إلى اتجاه هذه الدول إلى إحداث تغييرات هيكلية في بنيتهم عن طريق الاتجاه نحو التصنيع لتوسيع قاعدة الإنتاج و تنويعها لتحقيق زيادة في الدخل ورفع مستويات المعيشة، وأهم تلك المؤشرات:

- الأهمية النسبية للإنتاج الصناعي إلى إجمالي الناتج المحلي.

- الأهمية النسبية للصادرات إلى إجمالي الصادرات.

- نسبة العمالة في القطاع الصناعي إلى إجمالي العمالة.

IV. النظريات المفسرة للتنمية الاقتصادية:

حضي موضوع التنمية الاقتصادية ومن ثم النمو الاقتصادي باهتمام واسع في الفكر الاقتصادي، وتم تناوله من طرف العديد من المفكرين الاقتصاديين خلال فترات وحقب زمنية مختلفة، تختلف الواحدة عن الأخرى من جوانب عديدة ومتنوعة، وأبرزها يتمثل في تطور وتغير الحياة الاقتصادية للإنسان. وهذا ما جعل مفهوم النمو

الفصل الثاني: الإطار النظري للتنمية المحلية

الاقتصادي يتغير عبر مختلف مراحل تطور الفكر الاقتصادي، ومن ثم فقد أعطيت له نظريات عديدة، تعكس كل واحدة ظروف الحقبة الاقتصادية السائدة.¹

1- نظرية النمو الكلاسيكية: ظهرت المدرسة الكلاسيكية في الفكر الاقتصادي أولاً على يد آدم

سميث 1776 ودافيد ريكاردو 1817 ومالتس 1805 وجون ستيوارت ميل وألفريد مارشال في إنجلترا وجان باتيست ساي وشارل رست في فرنسا.

كما يرى آدم سميث أنه عندما ينطلق النمو الاقتصادي فإنه يصبح متجددا ذاتيا. ففي ظل وجود بعض التراكم الرأسمالي وتوفر السوق الكافي فإن تقسيم العمل والتخصص يأخذ مكانه بما يتمخض عنه تزايد الدخل، ويترتب على الزيادة في الدخل توسيع حجم السوق فضلا عن تزايد الادخار والاستثمار. وبمهد هذا الطريق لتقسيم أكبر للعمل وكذلك لنمو الدخل، وينتج عن تقسيم العمل ميزة أخرى هي تزايد الأفكار الجديدة لإنتاج السلع حيث أن التراكم الرأسمالي - الذي أصبح ممكنا عن طريق التقسيم السابق للعمل والتخصص - يأخذ صورة سلع ومعدات أفضل.² حيث قامت هذه النظرية على عدة افتراضات والتي من أهمها:³

أ - عدم وجود أي تعارض بين المصلحة الشخصية للفرد ومصلحة الجماعة؛

ب- شيوع وسيادة النظام الاقتصادي الحر (حرية العمل و الإنتاج، حرية الملكية، حرية الاستهلاك)؛ رغم اختلاف وجهات نظر الكلاسيكيين المتعلقة بتحليل التقدم الاقتصادي، وتباين طرق التحليل تبعا للمدة الزمنية التي ظهرها فيها والأوضاع التي ميزتها، إلا أن آراءهم تقاربت فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي، يعتبر آدم سميث ودافيد ريكاردو وروبرت مالتوس مؤسسي الاقتصاد السياسي، قد نظروا إلى النمو الاقتصادي أساسا على أنه "نتاج عملية التراكم الرأسمالي.

- سيادة المنافسة الحرة أو الكاملة، والتي تجعل من جهاز السوق أو جهاز الثمن أو جهاز الأسعار القوة الحقيقية الفعالة الموجهة للنشاط الاقتصادي للمجتمع والمسيرة له.

- قصر تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية على تلك الأنشطة التي لا تحقق الربح مثل الأمن، وتحقيق العدالة... الخ

- سيادة حالة التشغيل الكامل، لكل الموارد الاقتصادية الموجودة بالمجتمع في عملية الإنتاج الاجتماعي على أن يساوي دوماً بين الادخار وأن سعر الفائدة يتمتع بقدر كاف من المرونة، تجعله قادرا والاستثمار (علاقة طردية بين الادخار وسعر الفائدة، وعلاقة عكسية بين الاستثمار وسعر الفائدة).

¹ محمد صالح القرشي مرجع سبق ذكره، ص 8.

² ميلود وعيل، المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية و سبل تفعيلها. حالة: الجزائر، مصر، السعودية. دراسة مقارنة خلال الفترة 2010/1990، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3

2014/2013، ص ص 17-18.

³ Dominique Guellec , les nouvelles théories de la croissance, édition la découverte ,France,2001,p 25.

الفصل الثاني: الإطار النظري للتنمية المحلية

- إن الإنتاج بوصفه خلقاً للمنفعة أو زيادتها، إنما يتأثر بعاملين رئيسيين هما التخصص وتقسيم العمل، وقانون النسب المتغيرة (تناقص الغلة).

ومنه يمكن أن نميز بين اتجاهين هما:

❖ النزعة التفاوضية: والتي كان يرى روادها أن القوانين الطبيعية لا يمكن أن تحدث أو تتسبب في حدوث أي آلام للإنسانية أو البشرية، وقد كان كل من آدم سميث وساي وباستيا من أنصار هذه النزعة، وهم يرون أن تطبيق مبدأ التخصص وتقسيم العمل سيؤدي إلى زيادة الإنتاج، والتي بدورها ستعمل على تعظيم أرباح المنتجين وزيادة دخولهم النقدية، فيطلبون المزيد من توظيف عناصر الإنتاج، فتزداد قيمة الأجور المدفوعة وتسود حالة عامة من الاطمئنان إلى المستقبل، فيتزايد السكان فيتحقق النمو الاقتصادي في الأجل القصير؛

❖ النزعة التفاوضية: يرى رواد هذه النزعة أن تطبيق الحربي أو المطلق للقوانين الطبيعية سيؤدي إلى إحداث بعض الآلام أو المتاعب التي ستضطر الشعوب إلى تحملها، ويعتبر دافيد ريكاردو وتوماس روبرت مالتس ووليم سبنس من أبرز أنصار هذه النزعة، والتي اهتمت بعملية النمو الاقتصادي للمجتمع في الأجل الطويل. بحيث يرون أن تزايد السكان سيؤدي إلى زيادة الضغط على موارد العيش والمواد الغذائية فيضطر المجتمع عندئذ إلى زراعة الأراضي الأقل خصوبة أو جودة، مما يؤدي إلى ارتفاع وزيادة تكاليف إنتاج السلع والخدمات، فتزداد أسعارها النقدية فيقل حجم الإشباع (المنفعة أو اللذة) المتحقق وتحدث المجاعات وتنتشر الأمراض والأوبئة، وتسود حالة من الركود الاقتصادي وكذلك يرى المتشائمون أن التقدم الفني والتكنولوجي يمكن أن يؤجل أو يؤخر وصول المجتمع على حالة الركود الاقتصادي هذه . وبذلك قسم التقليديين المجتمع والدخل القومي إلى ثلاث طبقات أو فئات لكل منهما بحيث قسم المجتمع إلى: أ- الرأسماليين (باعتبارهم المحرك الأول للمجتمع)؛ ب - أصحاب أو ملاك الأراضي الزراعية؛

ج - العمال، نظرت إليهم المدرسة على أنهم والآلة سواء بسواء.

كما قسم - ريكاردو - الدخل الوطني إلى: ¹ أرباح: يجنيها الرأسماليون ، الربح: يجنيه (الإقطاع) ملاك الأراضي الزراعية مقابل استخدام الأرض الأصلية التي يمتلكونها. الأجور: المدفوعة للعمال. ولكي تبدأ عملية التنمية يتطلب ذلك أن يكون معدل الربح موجبا.

2- نظرية النمو الكينزية: بعد أزمة الكساد العالمي سنة 1929 ، ظهرت أفكار كينز، وقد كان اهتمام أساسا بتحليل الوضع الاقتصادي في الدول المتقدمة، وقد تناول كينز النمو الاقتصادي من وجهة نظر التحليل

¹ فرهاد محمد الأهدن، التنمية الاقتصادية الشاملة من منظور إسلامي، الطبعة الأولى، دار التعاون، القاهرة، 1994 ، ص 30.

الفصل الثاني: الإطار النظري للتنمية المحلية

التجميعي(الكلي)، وركز في تحليله على المتغيرات الكلية التالية: العمل، سعر الفائدة، عرض النقود ومعدل الاستثمار.¹

ويفترض كينز دائما في تحليله فكرة التوظيف الكامل في الأجل القصير، وقد اعتبر الادخار ومن ثم الاستهلاك دالة في الدخل، بينما اعتبر النيوكلاسيك الادخار دالة في سعر الفائدة أولا وفي الدخل ثانيا. فعندما تنخفض معدلات الفائدة يترتب على ذلك توسيع حجم الاستثمار ومن ثم مستوى الدخل وحجم العمالة في الاقتصاد الوطني.

لقد وضع كينز عددا من الأسس الجديدة والتي من شأنها معالجة الأوضاع الاقتصادية التي عاصرها، وترتكز هذه الأسس والقواعد في النقاط التالية:

- يمكن أن يتوازن الاقتصاد عند حالة عدم التشغيل الكامل، ويستمر ذلك لفترة طويلة.
- لا يمكن للاقتصاد أن يتوازن تلقائيا، وان حدث فسيكون ذلك في المدى البعيد، وتتكلف اجتماعية باهظة.
- وجوب تدخل الدولة لإعادة التوازن الاقتصادي أو للحفاظ عليه.
- الطلب هو الذي يوجد العرض المناسب له وليس العكس.

ويعول " كينز " كثيرا على الاستثمارات العامة، بمعنى الأشكال الكبرى التي تنجزها السلطات السياسية في مواجهة البطالة بأنواعها المختلفة، عن طريق الدعم من ميزانية بما يتناسب والإنفاق العام، والطلب الفعلي بالأجر السائد وهي جميعها إجراءات اقتصادية كفيلة بضمان الاستخدام الكامل المطلق. كما يرى كينز أن التضخم الربحي والذي يحدث في صورة ارتفاع في المستوى العام للأسعار بمعدل أكبر من ارتفاع المستوى العام لتكاليف الإنتاج، وبخاصة تعويضات العمل، يؤدي إلى ارتفاع هوامش الأرباح، مما يحفز على زيادة الاستثمار وتكوين أصول إنتاجية جديدة.²

3- نظرية النمو النيوكلاسيكية: لقد سيطر منطق المدرسة الكلاسيكية الجديدة على الاقتصاد الحديث خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، حينما باتت مسألة النمو ومشكلة التراكم الرأسمالي تشكل اهتمام الحكومات والاقتصاديين، وسارت أبحاث مفكري هذه المدرسة وفق أفكار عارضت خاصة المدرسة الكينزية والتي تمثلت في:³

- يرى أصحاب المدرسة الكلاسيكية الجديدة أن الارتباط التقليدي بين توزيع الدخل وحجم الادخار في الاقتصاد قد تلاشى؛

- أن السكان لا يتغيرون بأي حال من الأحوال مع التغير في الدخل الفردي؛

¹ Maré Nouchi , **croissance - histoire économique-**, édition Hazan , paris , 1990 , p 44

² محمد طاهر قادري، آليات تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة -الجزائر 2006، ص 22.

³ فليح حسن خلف ، التنمية والتخطيط الاقتصادي ، الطبعة الأولى، عالم الكتاب الحديث، عمان ، 2006 ، ص ص 127-133.

الفصل الثاني: الإطار النظري للتنمية المحلية

- رفض معظم النيوكلاسيكيين قبول فكرة سيادة حالة السكون أو الركود، وأسسوا تفاؤهم بعاملين اثنين هما التقدم التكنولوجي ومرونة الطلب على الاستثمار؛
- أن التقدم التكنولوجي ومعرفة الموارد يزيد من تكوين رأس المال، والتقدم التكنولوجي يعتبر أيضاً مشجعاً لنمو الدخل الوطني، لأن التحسن في معدات الإنتاج يشجع المنتجين على زيادة الإنتاج؛
- أن المنافسة التامة داخل الاقتصاد لها سيادة كاملة، والتغيرات في الأسعار (مرونتها) تجعل المستثمرين يستجيبون لهذه التغيرات بفضل إدخال تغييرات في الأسلوب الإنتاجي؛
- يرون إمكانية الإحلال بين عناصر الإنتاج وهما العمل ورأس المال، على عكس الكينزيين (هارود -دومار) الذين يرون بشبات مزج عناصر الإنتاج؛
- أن عملية تكوين رأس المال تعتبر هامة بالنسبة للنمو، خاصة مع إمكانية الاستبدال بين رأس المال والعمل في ظروف زمنية معينة، وهذا يعطي إمكانية تكوين رأس المال دون أن تكون هناك ضرورة لزيادة العمل، وبالتالي تحررت نظرية رأس المال من نظرية السكان التي نادى بها دومار؛
- افترض أن الاقتصاد يعتمد على بضاعة واحدة، وأن الاستهلاك يعتبر هدف للإنتاج وليس العكس
- أن النمو الاقتصادي يمكن الحفاظ عليه في الأجل الطويل من خلال توفير عوامل خارجية هي التطور التكنولوجي ومعدل النمو السكاني.

4- نظرية النمو الجديدة (الداخلية)

ركزت هذه النظرية على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل نتيجة استمرار الفجوة التنموية بين البلدان الصناعية المتقدمة والبلدان النامية، منها نموذج Romer Pual و Lucas Robert سنة 1986 والتي تمحورت حول تطوير الإطار النظري التاريخي لتحقيق تحول نوعي ذاتي في مجال المعرفة والتقدم التقني.

إن البنائات السابقة لمدرسة النمو الداخلي تفترض أن معدل الادخار ومعدل الاستثمار ومعدل نمو السكان والتكنولوجيا وكل العوامل التي تؤثر على إنتاجية العمل متساوية فيما بين بلدان العالم. وترى نظرية النمو الداخلي أن هناك عدة مصادر للنمو، وأنها تتشابه مع تلك الموجودة في النظرية النيوكلاسيكية مع وجود بعض الاختلافات فبالنسبة لعنصر العمل تربط هذه النظرية قدرة العمالة على زيادة الإنتاجية والاستثمار في المورد البشري عن طريق التعليم والبحث والتطوير، وهذا ما يؤدي إلى التغلب على مشكلة تناقص الغلة أي عن طريق الاستثمار في الرأس المال البشري بالإضافة إلى رأس المال العيني.

ويمكن مما سبق إبراز أهم الاختلافات الموجودة في نظرية النمو الداخلي مقارنة مع النظريات التي سبقتها وعلى وجه الخصوص النظرية النيوكلاسيكية.

- أن نماذج النمو الداخلي تخلصت من فرضيات النظرية النيوكلاسيكية القائلة بتناقص العوائد الحدية لرأس المال المستثمر، حيث أنها سمحت بزيادة عوائد الحجم في الإنتاج الكلي وفي أكثر الأحيان، كالتأكيد على دور العوامل الخارجية في تحديد معدل العائد على رأس مال المستثمر، وبافتراض أن استثمارات القطاع العام

الفصل الثاني: الإطار النظري للتنمية المحلية

والخاص في رأس المال البشري تؤدي إلى التحسينات الإنتاجية والوفورات الخارجية التي تعوض طبيعة اتجاه العوائد نحو التناقص.

- نظرية النمو الداخلي تبحث عن تفسير وجود زيادة في عوائد الحجم وتباين نماذج النمو الاقتصادي طويل الأجل بين الدول.

- إن التكنولوجيا لا تزال تلعب دورا مهما في هذه النماذج ، فلم تعد هناك ضرورة لشرح النمو طويل الأجل. وقد تم بناء العديد من النماذج الكمية للنمو الاقتصادي بالاعتماد على أفكار ومبادئ نظرية النمو الداخلي Paul Romer ومن أهم هذه النماذج نجد نموذج بول رومار.¹ والجدول الموالي يوضح ملخص عن النظريات المفسرة للتنمية الاقتصادية

جدول رقم (06): ملخص النظريات التنموية الاقتصادية.

النظرية	محور اهتمام النظرية
نظرية آدم سميث	اهتمت بالتخصص وتقسيم العمل والاستفادة من المزايا النسبية، كما اهتمت بالصادرات للتغلب على ضيق حجم السوق المحلي.
نظرية جوزيف شومبيتر	اهتمت بدور المنظم والاختراعات في تحقيق التنمية الاقتصادية.
نظرية مراحل النمو - روستو	اهتمت بوصف المراحل التي يمر بها المجتمع من التخلف إلى التنمية وقسمها إلى خمس مراحل أساسية.
نظرية هارود - دومار	اهتمت بالادخار، ورأت أنه كلما زادت قدرة الاقتصاد الوطني على الادخار والاستثمار كلما زاد الناتج الوطني.
نظرية فائض العمل - إرثر لويس	تركز على انتقال فائض العمالة الريفية إلى الحضر، حتى يأخذ التحول الهيكلي وضعه بتوازن النشاط الاقتصادي، وانتقاله من الزراعة التقليدية إلى الصناعة الحديثة
نظرية الدفع القوية - روزنشتين	ترى أن القضاء على التخلف لا يتحقق إلا عن طريق دفعة قوية من رؤوس الأموال المستثمرة حتى تجتاز الدول مرحل الانطلاق.
نظرية النمو المتوازن - نيركس	أكدت على ضرورة تحقيق قدر من التوازن بين القطاع الصناعي والقطاع الزراعي حتى لا يمثل تخلف القطاع الزراعي عقبة أمام نمو القطاع الصناعي
نظرية النمو غير المتوازن - هيرشمان	تؤكد تلك النظرية على أن التنمية الاقتصادية يجب أن تبدأ بإنماء بعض القطاعات أو الصناعات الرائدة - ثم تنتشر بعد ذلك تلقائياً - في بقية قطاعات الاقتصاد الوطني.
نظرية النمو النيوكلاسيكي - سولو	هذه النظرية هي النمو المباشر لنظرية هارود - دومار، واعتبرت هذه النظرية التكنولوجية متغير خارجي، لأنه من وجهة نظر سولو أن إيرادات رأس المال ذات عائد متناقص، مما يعني أن النمو طويل الأجل لا يمكن أن يعتمد على الخصائص الذاتية للاقتصاد، إنما ولا بد من حدوث صدمات خارجية تتمثل في التكنولوجيا.
نظرية النمو الداخلي: 1- نظرية بول رومر	اهتمت هذه النظرية بالمعرفة المتولدة من رأس المال المادي والتي تؤدي إلى تحقيق وفورات إيجابية، مما يجعلها تحول دون نقصان الإنتاجية الحديثة لرأس المال، فهذه النظرية تفترض ثبات إيرادات رأس المال ومن ثم تعتبر التكنولوجيا متغيراً داخلياً.
2- نظرية لوكاس (تراكم رأس المال البشري)	تعتبر هذه النظرية أن رأس المال البشري عاملاً اعتبرت من عوامل النمو، فرأس المال البشري يعتبر المصدر الرئيسي لمخزن المعرفة، التي من الممكن أن تزداد عن طريق التعليم والتدريب، كما يؤكد لوكاس على أهمية دور الدولة من أجل تشجيع عملية التعليم والتدريب اللازمة لتنمية رأس المال البشري.

المصدر: منور أوسرير، التنمية الاقتصادية في البلدان النامية الاستراتيجية والأبعاد، مجلة الإصلاح الاقتصادي والاندماج في الاقتصاد العالمي، العدد 03، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2007، ص 6.

المطلب الثاني: أساسيات حول التنمية الاقتصادية

I. الأطراف الفاعلة في التنمية الاقتصادية

يمثل الإمام بكيفية ارتباط التعاريف المختلفة للتنمية بسياسة معينة محورا أساسيا، فمع الجدل الأكاديمي حول التنمية يعتبر مثيرا إلا أنه من المهم كذلك أن ندرك كيف ترتبط تلك النقاشات بسياسات معينة على

¹ وعيل ميلود، مرجع سبق ذكره، ص 31.

الفصل الثاني: الإطار النظري للتنمية المحلية

أرض الواقع تؤثر على ملايين من الناس عبر العالم، وتشير هذه التعاريف أن الفرد أو الجماعة قادرون على صناعة قرارات، والجدول الموالي يوضح الفاعلون في التنمية.

جدول رقم (07): الفاعلون في التنمية

الفاعل	النشاطات
الفرد	اعتمادا على الدخل، الطبقة الاجتماعية، العرق وغيرها من المتغيرات الاجتماعية، يمكن أن يكون للفرد قدر كبير من الخيارات، والتأثير أو لا يكون لديه إلا قدر محدود جدا من القوة.
أهل المنزل House hold	مجموعة من الناس يعيشون معا وينقسمون التكليف، ليسوا بالضرورة أعضاء من نفس الأسرة، يمكن أن يعملوا كوحدة لضمان أن يحصل كل أعضاء العائلة على احتياجاتهم الأساسية.
الجماعة	مجموعة من الأفراد لهم مصالح مشتركة بطريقة أو بأخرى، مستندة في العادة على مكان سكني مشترك، قرية أو مقاطعة حضرية مثلا، لكن يمكن أن ينتموا إلى جماعة استنادا إلى هوية اجتماعية مشتركة.
الحكومة	تعمل على مستويات مختلفة بدءا من الحكومة البلدية والمحلية إلى الحكومة القومية تعتبر مهمة في وضع الإطار الاقتصادي. يمكنها أن تكون تدخلية أو تلعب دور المنظم في التنمية.
المنظمات الغير الحكومية	منظمات لا تدار من قبل الدولة ولا تهدف إلى تحقيق الربح، يمكن أن تساعد الجماعات المحلية في بناء المشاريع لتقديم الخدمات، وتخلق فرص لتوليد الدخل أو تعزيز العلاقات الاجتماعية، يمكن أن تكون منظمات صغيرة جدا في الحجم، أو كبيرة جدا على المستوى العالمي. كمنظمة الأطباء بلا حدود*.. إلخ
الشركات الخاصة	ممثلة لسوق، يمكن أن تكون شركات أعمال صغيرة جدا في الحجم أو شركات عالمية.
المنظمات الدولية متعددة الأطراف	يمكنها صياغة أجندة عالمية للسياسات الاقتصادية، وتعزيز السلم الدولي والتي تمثل مصدرا هاما للعبون والمساعدات الفنية. من أمثلتها صندوق النقد الدولي، الأمم المتحدة، البنك الدولي.

المصدر: كاتي ويليس، التنمية الاقتصادية، ترجمة عبد الله بن جمعان الغامدي، الطبعة الأولى، النشر العلمي والمطابع، المملكة العربية السعودية، 2012 ص 34.

II. أهداف التنمية الاقتصادية:

لا شك بأن مفهوما بحجم التنمية الاقتصادية لا بد وأن يسعى إلى إنجاز مجموعة عظيمة من الأهداف يكون محورها تحقيق التقدم والرفاه للمجتمعات والوصول إلى مستوى متقدم من المعيشة لتوفير الحياة الكريمة لأفراد هذه المجتمعات، ولا شك بأن تحقيق هذه الأهداف سيعمل على نقل البلدان النامية إلى مرحلة التقدم وصولا إلى كل ما تطمح إليه هذه البلدان من تطور وتغيير في جميع المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية فيها.

عموما يجب مراعاة عدة أمور عند وضع أهداف التنمية الاقتصادية نظرا للتباين الكبير في الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية لكل بلد:¹

- يجب أن توضع الأهداف بشكل يحدد المتطلبات ذات الأولوية القصوى من عملية التنمية الاقتصادية بحيث يتم تنفيذ هذه المتطلبات قبل غيرها؛
- يجب أن تصاغ الأهداف بشكل يعمل على استغلال كافة عناصر الإنتاج ما أمكن خلال العملية الإنتاجية؛

* منظمة الأطباء بلا حدود هي منظمة طبية إنسانية دولية تقدم الرعاية الطبية عالية الجودة إلى الشعوب المتضررة من الأزمات بغض النظر عن العرق أو الدين أو الانتماء السياسي. يوفر أكثر من 27.000 موظف ميداني لأطباء بلا حدود في جميع أنحاء العالم، قام بتأسيسها مجموعة من الأطباء والصحفيين سنة 1971 مقر مكتبها الدولي بجنيف، لديها مكاتب في 19 بلد وتدعم مشاريع قائمة في نحو 65 بلدا.¹ علي جودع الشرفات، مرجع سبق ذكره، ص 10.

الفصل الثاني: الإطار النظري للتنمية المحلية

- يجب أن تحدد هذه الأهداف المستوى المطلوب من الطاقات البشرية والفنية والإدارية وغيرها من الطاقات لإنجاز أغراض التنمية الاقتصادية؛

- يجب أن تساعد هذه الأهداف على تحديد أو قياس مدى التقدم الذي تحققه برامج التنمية الاقتصادية.¹

في سبتمبر من سنة 2000 وافقت الأمم المتحدة على تبني عدد من الأهداف وقد تشير مثل تلك الأهداف المحددة بوضوح إلى أنه يمكن تعريف التنمية بسهولة لأن المهم هو نقطة النهاية التي يصل إليها مجتمع ما. وليس كيفية تحقيق تلك الأهداف، مع أن هذه الأهداف قدم تم تبنيها من قبل الأمم المتحدة إلا أنها كانت حصيلة لمؤتمرات دولية عديدة خلال عقد التسعينات من القرن العشرين، وهناك ثمانية أهداف وهي:

- القضاء على أسوأ حالات الفقر والجوع؛

- تحقيق تعليم أساسي شامل؛

- تشجيع المساواة النوعية (الجنسانية) * وتمكين النساء؛

- خفض مستوى الوفيات بين الأطفال؛

- تحسين صحة الأمومة؛

- مكافحة الايدز، الملاريا وغيرها من الأمراض؛

- ضمان الاستدامة البيئية؛

- تطوير الشراكة العالمية من أجل التنمية.²

III. مصادر تمويل التنمية الاقتصادية:

إن المشكلة الرئيسية التي تقف كحاجز أمام عملية التنمية الاقتصادية في الدول النامية، هي افتقارها إلى الموارد الحقيقية اللازمة لتكوين رؤوس الأموال، ذلك لأن الطلب على رأس المال يحكمه الميل إلى الاستثمار والذي يتحدد أساسا بسعة السوق، وأن عرض رأس المال تحكمه الرغبة والمقدرة على الادخار، وطالما أن دخول الأفراد منخفضة نتيجة لانخفاض القدرة على الإنتاج فإن القدرة على الادخار كذلك منخفضة.³

ويعتبر التمويل العامل الأساسي في عملية التنمية صور الموارد الحقيقية اللازمة لتكوين رؤوس الأموال هذه الدول، الاقتصادية والتي يشكل الاستثمار جوهرها، ذلك لأن مفتاح التنمية في البلدان المتخلفة اقتصاديا هو الاستثمار وأن ذلك يحتاج إلى وجود ادخارات حقيقية، أي عمال ومواد لأغراض الإنتاج، والتمويل يعتمد

¹ علي الشرفات، مبادئ الاقتصاد الزراعي، الطبعة الثانية، دار الزهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 24.

* تشير الاختلافات الجنسية sexual إلى الفوارق البيولوجية بين الجنسين، أما الجنسانية gender فتشير إلى الفوارق الثقافية أو الاجتماعية.

² كاتي ويليس، ترجمة عبد الله بن جمعان الغامدي، مرجع سبق ذكره، ص 1.

³ محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، مرجع سبق ذكره، ص 217.

الفصل الثاني: الإطار النظري للتنمية المحلية

أساسا على المدخرات الوطنية وتساندها في ذلك المدخرات الأجنبية (القروض والمساعدات والاستثمارات الأجنبية.¹

1- مصادر التمويل الداخلية:

تتمثل مصادر التمويل المحلي في الادخار الذي ينقسم إلى نوعين: الادخار الاختياري وهو ما يقوم به الأفراد والهيئات والمؤسسات طواعية واختياريا وبمحض رغبتهم، والادخار الإجباري وهو ما يفرض على الأفراد من قبل قوة خارجية عن إرادتهم.²

1-1- الادخار العائلي:

وهو الفرق بين الدخل المتاح أي الدخل بعد تسديد الضرائب وبين الإنفاق على أوجه الاستهلاك المختلفة،⁽³⁾ ويتخذ هذا النوع من الادخار صورا عديدة منها الاستثمار المباشر، والذي يشكل جانبا مهما من الادخار في الريف وذلك عندما يقوم المزارعون بإصلاح مزارعهم واقتناء التجهيزات الزراعية وبناء المساكن ويتميز هذا النوع بعدم وجود وسيط بين المدخر والمستثمر. ومن صور الادخار العائلي الأخرى هي المدخرات التعاقدية مثل عقود التأمين على الحياة أو التأمينات الاجتماعية، وكذلك الزيادة في الأصول السائلة من خلال الأسهم والسندات، ومن جملة الوسائل الفعالة لتعبئة المدخرات هي تشجيع الأفراد على الادخار وتوجيه هذه المدخرات نحو الاستثمار المنتج، ومن بين أشهر الوسائل الاختيارية لتعبئة المدخرات هي صناديق التوفير والمحفزات التي تمنح المدخرين في البنوك إلى جانب سعر الفائدة. وهناك وسائل أخرى لتشجيع الادخار مثل شهادات الاستثمار والإيداع وعقود التأمين.

1-2- ادخار قطاع الأعمال:

يتمثل هذا النوع من الادخار بالأرباح المحتجزة لدى الشركات، والتي تمثل مصدرا لتمويل الاستثمار، إن حجم مدخرات قطاع الأعمال في البلدان النامية يتناسب، بطبيعة الحال، مع حجم هذا القطاع فكلما كان القطاع كبيرا ازداد حجم المدخرات والعكس صحيح.⁴

1-3- الادخار الحكومي:

يتمثل في الفرق بين الإيرادات الحكومية الجارية والمصروفات الحكومية الجارية، فإذا كان هناك فائضا اتجه إلى تمويل الاستثمارات وتسديد أقساط الديون في حالة مديونية الحكومة، أما إذا زادت النفقات الجارية عن الإيرادات الجارية، أي في حالة وجود عجز، فإنه يتم تمويله عن طريق السحب من مدخرات القطاعات

¹ دحت القرشي، مرجع سبق ذكره، ص 187.

² حمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، مرجع سبق ذكره، ص 217.

³ محمد عبد العزيز عجمية ومحمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية مفهومها نظرياتها سياساتها، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، مصر، 2004، ص 199.

⁴ مدحت القرشي، مرجع سبق ذكره، ص 190، 191.

الفصل الثاني: الإطار النظري للتنمية المحلية

الأخرى أو عن طريق طبع نقود جديدة. تعمل الحكومات دائما على تنمية مواردها وعلى ضغط نفقاتها بغية تحقيق فائض توجهه إلى ضروب ومجالات الاستثمار والتنمية المستهدفة.¹

ومن المعتاد أن تكون نفقات الحكومة أكبر من إيراداتها، مما يضطرها إلى الالتجاء لمدخرات قطاع الأعمال لسد العجز. تعتبر الضرائب الوسيلة التي يتم بموجبها تحويل جزء من الدخل لدى الأفراد والشركات إلى الحكومة، إن هذه الضرائب تستخدمها الحكومة لأغراض الإنفاق الجاري وكذلك لأغراض الإنفاق الاستثماري، وأن النوع الثاني من الإنفاق هو الذي يساعد على تحقيق التنمية ويرفع من معدل نمو الناتج ونمو تراكم رأس المال.

1-4- التمويل المصرفي:

تعتبر المصارف بأشكالها المختلفة أهم المنشآت المالية في تزويد قطاع الأعمال بالاحتياجات التمويلية المتنوعة نظرا لعدم كفاية مواردها الذاتية. وتمثل احتياجات قطاع الأعمال سواء كان عاما أو خاصا وسواء كان يعمل في مجال الصناعة أو الزراعة أو التجارة أو الخدمات الأخرى، في تمويل كل من رأس المال الثابت ورأس المال العامل أي تتمثل في احتياجاتها إلى كل من القروض الطويلة والمتوسطة والقصيرة الأجل.

فيما يتعلق بتمويل الأصول الثابتة، فعادة تقوم بها البنوك المتخصصة العقارية والزراعية والصناعية وكذلك بنوك الاستثمار، وفي بعض الحالات تقوم بها البنوك التجارية في ظل معايير معينة ووفقا للتشريعات والتنظيمات المصرفية وضوابط البنوك المركزية.²

2. مصادر التمويل الخارجية:

إن لم تستطيع البلدان تدبير الادخارات المحلية الكافية لدفع عملية التنمية الاقتصادية إلى الأمام تلجأ عادة إلى تدبير التمويل اللازم من الخارج، ويمكن اعتبار المدخرات الأجنبية مساعدة في عملية التنمية لكنها ليست ضرورية لها. وتجدر الإشارة هنا إلى اختلاف مفهوم التدفق الصافي للموارد المالية عن مفهوم الموارد الحقيقية، حيث أن مفهوم صافي الموارد المالية لا يتضمن مدفوعات الفوائد وتحويلات الأرباح في حين أن مفهوم الموارد الحقيقية يتضمن مدفوعات الفوائد وتحويلات الأرباح وتنقسم مصادر التمويل الخارجية إلى مصادر تمويل خاصة ومصادر تمويل رسمية.

2-1- مصادر التمويل الخاصة

بدورها تنقسم إلى قسمين يتمثلان في: الاستثمار الأجنبي المباشر والقروض التجارية.

- الاستثمار الأجنبي المباشر:

وهو استثمار من قبل جهات غير مقيمة بالبلد في منشآت اقتصادية تقع داخل البلد المضيف للاستثمار. وأن كلمة المباشر تعني سيطرة (كاملة أو جزئية) على المنشآت التي توجد داخل البلد المضيف.

¹ محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، مرجع سبق ذكره، 222.

(2) نفس المرجع، ص 235.

الفصل الثاني: الإطار النظري للتنمية المحلية

وبعبارة أخرى هي الاستثمار في مشروعات يملكها ويديرها الأجانب سواء بملكية كاملة أو بحصة تكفل السيطرة على إدارة المشروع، وغالبا ما تكون في صورة مشروعات تمارس نشاطها في البلدان النامية أو فروع لشركات أجنبية في الخارج، والخط الفاصل بينه وبين الاستثمار غير مباشر غير واضح وغير متفق عليه ويختلف من دولة إلى أخرى. كما تفوق أهميته سواء في الماضي أو الحاضر أهمية الاستثمار غير المباشر، فقد كان في القرن الماضي وحتى الأزمة النقدية العالمية 1931 يشكل أهم مصادر النقد الأجنبي في الدول النامية، تحقق ذلك نتيجة للأوضاع السياسية التي كانت سائدة حينذاك من ناحية ونتيجة للنظام النقدي العالمي نظام الذهب الذي ظل يقوم بوظيفته بنجاح من وجهة نظر النظام الرأسمالي حتى وقوع الأزمة العالمية وينقسم هذا النوع من الاستثمار إلى قسمين ناحية أخرى.

❖ الاستثمارات الأجنبية المباشرة الخاصة: ويقصد بهذا النوع تملك أصحاب رأس المال الأجنبي للمشروعات المقامة ملكية تامة، وقد تزايد هذا النوع منذ بداية السبعينات.

❖ الاستثمارات الأجنبية المباشرة الثنائية: وهي تأخذ الشكل الثنائي في النشاط تأخذ واحدا أو أكثر من الأشكال التالية:

- شركات تتوزع فيها الملكية بين رأس المال الأجنبي ورأس المال الوطني العام (الحكومي)؛

- شركات تتوزع فيها الملكية بين رأس المال الأجنبي ورأس المال الوطني الخاص؛

- شركات تتوزع فيها الملكية بين رأس المال الأجنبي من جهة ورأس المال الحكومي ورأس المال الوطني من جهة أخرى.

❖ الشركات المتعددة الجنسية: يعرفها المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة بأنها شركات يمتد نشاطها الاقتصادي ليغطي كافة المشروعات التي تشرف على أو تدير مصنعا أو منجما في دولتين أو أكثر.

- القروض التجارية: تعتبر القروض التجارية من أكبر أنواع المدخرات الأجنبية المتدفقة للبلدان النامية والتي نمت بشكل سريع، وهي تلك المقادير التي تقدمها منظمة أو حكومة معينة تابعة لبلد معين للبلد الآخر وضمن شروط معينة يتفق عليها الطرفين.¹

2-2- مصادر التمويل الرسمية

- التدفقات الثنائية (الحكومية): إن مع ضم التدفقات الرسمية يتم منحها على أسس تفضيلية، أي أنها تتضمن عنصر المنحة، ولهذا تسمى مساعدات إنمائية رسمية، وتتكون التدفقات الثنائية من العناصر الآتية - المساعدات أو المنح - القروض - الاستثمار المباشر.

- تدفقات المساعدات متعددة الأطراف: تمثل المصادر الرئيسية لتدفق المساعدات متعددة الأطراف في البنك الدولي للإعمار والتنمية ووكالة التنمية الدولية وكذا وكالة التمويل الدولية والأمم المتحدة

¹ غازي عبد الرزاق النفاش، التمويل الدولي والعمليات المصرفية الدولية، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان، 2006، ص25.

الفصل الثاني: الإطار النظري للتنمية المحلية

والبنوك التنموية الإقليمية مثل بنك التنمية الآسيوي والصندوق الإفريقي للتنمية... الخ. وتجدر الإشارة إلى أن تدفق الموارد من الوكالات متعددة الأطراف إلى البلدان النامية لا تعتمد فقط على مساهمات البلدان المتقدمة، بل تعتمد أيضا على الفوائد التي تحصل عليها من أسواق رأس المال وكذلك من سداد القروض السابقة.¹

IV. عقبات التنمية الاقتصادية:

تعتبر سمات البلدان المتخلفة اقتصاديا هي بمثابة عقبات في طريق التنمية، وسوف نقسم هذه العقبات إلى مجموعة رئيسية تمثل العقبات الاقتصادية والعقبات الاجتماعية وعقبات السياسة وعقبات دولية. وهي تختلف من مجتمع لآخر وإن كان يوجد حد أدنى بينهما، ويمكن تقسيم عقبات التنمية إلى مايلي:

1- العقبات الاقتصادية:

تعاني غالبية الدول النامية من عقبات اقتصادية عديدة أهمها، انخفاض مستوى الدخل مما يسبب انخفاض في مستوى التغذية يؤدي إلى انخفاض مستوى الصحة وانخفاض مستوى الصحة بدوره يسبب انخفاض في مستوى إنتاجية الفرد العامل، ومن الطبيعي أن ينعكس انخفاض الإنتاجية على مستوى الدخل، ويعمق من أسباب انخفاض الإنتاجية اختلاف أساليب الإنتاج المتبعة، تدني مستوى التكنولوجيا المستخدمة، وسوء توزيع قوة العمل بين القطاعات الإنتاجية.

كما تعاني الدول النامية بشكل عام من قلة تكوين رأس المال اللازم لعملية التنمية وهنالك دول نامية مثل الدول العربية النفطية لا تعاني من هذه المشكلة وهي قلة رأس المال اللازم لعملية التنمية والسبب يعود إلى وجود العائدات النفطية رغم أن هذه الدول متشابهة مع بعض الدول النامية الأخرى في بعض المشاكل، ولكن هذا لا يعني أن تقف هذه الدول النامية مكتوفة الأيدي أمام المشاكل التي تعانيها.

وحسب ما تم ذكره سابقا، فالدول النامية تتمتع بخيرات كبيرة في باطن الأرض وحتى على مستوى الموارد البشرية ولو استغلت هذه الموارد استغلالا صحيحا، وحتى لو اقترضت الدول النامية من بعض المنظمات الدولية لتمويل عملية التنمية، فباستطاعتها أن تسدد فواتير القروض إذا لم تفعل يتم استغلال مواردها المتاحة. ونتيجة للمشاكل التي تعانيها الدول النامية حسب ما تم ذكره سابقا أدت إلى تفاقم التبعية الاقتصادية والسياسية والثقافية وحتى العسكرية للعالم الخارجي، وخاصة الغربية المتقدمة التي لا تريد للدول النامية ومنها العربية أن تتطور وتتقدم بل تريد أن تبقى الدول نامية أسواقا مفتوحة لمنتوجاتهم وحتى إرادتهم في اتخاذ القرار السياسي، وتوجهها القوى الخارجية لمصالحها، وأن تبقى الدول النامية فقيرة في كل شيء حتى يسهل استغلالها وعدم تطورها أو إحداث تغييرات نحو الأفضل لاقتصاديتها وشعبها.²

(1) حمد صلاح عطية، محاسبة الاستثمار والتمويل في البنوك التجارية، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، 2003، ص ص 180-181.

(2) حربي محمد موسى عريقات، التنمية والتخطيط الاقتصادي (مفاهيم وتجارب)، الطبعة الأولى، دار البداية ناشرون وموزعون، الأردن، 2014، ص ص

2- العقبات السياسية والاجتماعية:

من بين العوامل الأساسية المساعدة على قيام التنمية، يوجد العامل السياسي لأن عدم توفر الاستقرار السياسي يشكل عائقا أمام عملية التنمية وهو حال البلدان النامية. وعليه فإن اتخاذ القرارات الاقتصادية التنموية يتطلب استقرارا سياسيا في الدولة حتى تتمكن من خلق جو ملائم للخروج من المشاكل والنهوض نحو التنمية.

أما بالنسبة للعقبات الاجتماعية التي تعرقل مسار التنمية فيمكن إدراجها عبر النقاط التالية:¹

- الانفجار السكاني (الظاهرة التي تعاني منها البلدان النامية) وعلاقته بالموارد الطبيعية أو الثروة المادية. حيث نجد أن هذه الأخيرة أقل من الحجم السكاني وعليه يصعب على الحكومة توفير المتطلبات الأساسية؛ الأمر الذي يخلق ضغوطا متزايدة على مواردها المالية المحدودة وتتسع فيها فجوة التمويل؛
- ضعف التعليم والتدريب، وندرة المهارات الفنية والإدارية، وكذلك الجهل الاقتصادي الذي يتركز بالتوجه نحو النشاط الخدمي مستبعدا النشاط الإنتاجي؛
- عدم كفاءة وكفاية الجهاز الحكومي لقيامه بأعباء النشاط الخدمي والإنتاجي، إضافة إلى محدودية وتدني الإخلاص نحو القيام وإنجاز التنمية الاقتصادية؛
- عدم عدالة توزيع الدخل القومي بين عناصره المكونة له.

3- العقبات التكنولوجية والتنظيمية:

تحتاج عملية التنمية إلى تنسيق وتعاون مكثف بين القطاع العام والقطاع الخاص اللذين يشكلان أساس اقتصاد الدولة، دون أن ننسى ضرورة وجود جهاز حكومي فعال ذو كفاءة عالية من أجل تحمل المسؤوليات في سبيل تحقيق التنمية المرغوب فيها، وهذا عن طريق نقل التكنولوجيا المناسبة والتكثيف من الدورات التدريبية لرفع مستوى الجهاز الحكومي حتى يتسنى له مواكبة التقدم. وعليه فالدول النامية تحتاج إلى نقل تكنولوجيا بسيطة غير معقدة أي بما يتناسب مع طبيعة وظروف الدول، لأن استخدام التكنولوجيا العالية دون دراسة كافية لاحتياجات الدول النامية عن نوع التكنولوجيا المطلوبة لن يحل مشكلات التنمية بل سيشكل عقبة أمامها.

أما العقبات الخارجية التي تعوق عملية التنمية فيمكن تعريفها بأنها: العقبات المرتبطة بالظروف الدولية، وكذلك العلاقات الخارجية للبلدان النامية بالبلدان الأجنبية في جوانبها الاقتصادية والتجارية والمالية وغيرها. ويتمثل ذلك في شروط التبادل التجاري (أسعار السلع وتدهور شروط التجارة)، بالنسبة للبلدان النامية وسيطرة الشركات الاحتكارية الكبرى (متعددة الجنسيات) على السوق الدولية... الأمر الذي أدى إلى اختلال موازين البلدان النامية وبشكل خاص التجاري منه.

¹ محمد أحمد الدوري، التخلف الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص 58، 59.

من خلال ما سبق عرضه يمكن القول بأن النمو الاقتصادي يهدف إلى زيادة الناتج الوطني الإجمالي بالقدر الذي يؤدي إلى حدوث تحسينات في مستويات معيشة الأفراد مما يحقق أهداف التنمية، والتي تتطلب في أحد جوانبها حدوث التغيير الهيكلي للناتج الوطني الإجمالي بتبادل بين الزراعة والصناعة والخدمات، وهو ما يعين مساهمة عوامل الإنتاج في تحقيقه.

المبحث الثاني: التنمية المحلية ومقوماتها

تعتبر التنمية المحلية جزء لا يتجزأ من التنمية الشاملة، فقد أصبحت التنمية المحلية مطلب أساسي تسعى إلى بلوغه كل دول خاصة الدول النامية، التي تطمح للنهوض بمجتمعاتها وتطويرها، وتحقيق تنمية شاملة في كل مجالات الحياة، فبعدما كانت الدول تعتمد على النظام المركزي في إدارة التنمية، أصبحت في الوقت الراهن غير قادرة على تحمل أعباء الأقاليم المحلية، وذلك راجع إلى التغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي شهدتها دول العالم والتي جعلتها تتبنى اللامركزية، من أجل تخفيف العبء على الدولة ووصولاً لتحقيق التنمية المحلية. في هذا المبحث سيتم التطرق للنقاط التالية:

- ماهية التنمية المحلية

- مقومات التنمية المحلية

المطلب الأول: ماهية التنمية المحلية

في ظل تطور فكرة التنمية ظهر وتطور مفهوم التنمية المحلية، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، حيث حضيت المجتمعات المحلية باهتمام كبير في معظم الدول كوسيلة فعالة لتحقيق التنمية الشاملة على المستوى الوطني.

I. الجذور التاريخية لمفهوم التنمية المحلية

لقد استغرق مفهوم التنمية المحلية في الدول النامية فترة زمنية طويلة حتى وصل إلى ما هو عليه اليوم، وتقدر هذه الفترة بحوالي نصف قرن، فمنذ أواخر النصف الأول من القرن العشرين شهدت الدول النامية العديد من برامج ومشروعات التنمية لتطوير الريف، استخدمت في إطارها مصطلحات عديدة مثل "تنمية المجتمع Community Development" و"التنمية الريفية Rural Development" و"التنمية الريفية المتكاملة Integrated Rural Development" وأخيراً "التنمية المحلية Local Development".

وتجدر الإشارة إلى أن تنمية المناطق الريفية والمحلية قد أطلق عليها في البداية مصطلح تنمية المجتمع سنة 1944¹، حيث ازداد الاهتمام بهذه الفكرة بشكل خاص، بعد تزايد انضمام الدول المتخلفة اقتصادياً واجتماعياً إلى الأمم المتحدة والتي كانت تلح دائماً في طلب العون لمواجهة مشكلاتها المحلية، مما أدى أن يتخصص قسم في دائرة الشؤون الاجتماعية، بسكرتارية الأمم المتحدة في مسائل تنمية المجتمعات المحلية،

¹ محي الدين صابر، التغيير الحضاري وتنمية المجتمع، المكتبة العصرية، الطبعة الأولى، لبنان، 1962، ص145.

الفصل الثاني: الإطار النظري للتنمية المحلية

حيث أصدر هذا القسم بعد ذلك سنة 1955، تقريراً للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في موضوع "التقدم الاجتماعي عن طريق تنمية المجتمع"، تمخض عنه اتخاذ هذا المجلس لقرار في شهر ماي سنة 1955، باعتبار منهج تنمية المجتمع المحلي وسيلة للتقدم الاجتماعي في المجتمعات النامية والمتخلفة وواصلت الأمم المتحدة منذ ذلك الحين نشاطها في هذه البلدان محاولة إخراج مجتمعاتها المحلية من دائرة التخلف.

لم يكن مصطلح التنمية المحلية يذكر في الأدبيات الاقتصادية فالمنظرون الاقتصاديون كانوا يركزون أبحاثهم ودراساتهم على النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية بشكل عام لكن منذ ستينيات القرن الماضي بدأت تظهر البوادر الأولى للاهتمام بالتنمية المحلية من خلال تنامي اهتمام الدول بالتمويل على المستوى المحلي كبديل وكرفض لنظام التسيير الموحد على المستوى المركزي الذي كان يسيطر على غالبية اقتصاديات دول العالم.¹

وقد أدى هذا التطور في فكر التنمية إلى ظهور مفهوم التنمية الريفية المتكاملة الذي عبر عنه تقرير البنك الدولي عام 1975 عندما ذكر أن التنمية الريفية عملية متكاملة أو إستراتيجية شاملة تستهدف تطوير الحياة الاقتصادية والاجتماعية لفقراء الريف، من خلال زيادة الإنتاج الزراعي وإنتاج صناعات ريفية توفر فرص عمل جديدة وتحسن الخدمات الصحية والتعليمية والاقتصادية والإسكان.²

حيث عرفت التنمية الريفية بأنها: عملية تحسين الحياة والرفاهية الاقتصادية للناس الذين يعيشون في المناطق المعزولة نسبياً وقليلة السكان، التنمية الريفية تركز تقليدياً على استغلال الأراضي.³

وتعرف بأنها تحسين الأحوال المعيشية لغالبية السكان ذوي الدخل المحدود المقيمين في المناطق الريفية مع الاستمرار وديمومة تلك العملية" وكما يقول إبراهيم رزق فإن هناك في هذا التعريف ثلاثة أبعاد للتنمية الريفية، هي:⁴

1- المساهمة العريضة وتعني تخفيض الموارد اللازمة وضمان وصولها لمحدودي الدخل.

2- استمرار عملية التنمية.

3- تحسين المستويات المعيشية للسكان الريفيين.⁵

¹ خيضر خنفر، تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق، أطروحة دكتوراه: تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير - جامعة الجزائر 3- 2010/2011، ص 12.

² عبد المطلب عبد المجيد، التمويل المحلي والتنمية المحلية، الطبعة الأولى، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة، 2001، ص 13.

³ عبد الرحمان سيف سردار، اقتصاديات الفقر وتوزيع الدخل، الطبعة الأولى، دار الراجعية للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص ص 128-129.

⁴ زويينة بن فرج، الويزة أوصغير، المأمول من الجمعيات الخيرية لتحقيق التنمية الريفية-دراسة استطلاعية بدائرة رأس الوادي-، الملتقى الدولي حول الحوكمة والتنمية المحلية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير-جامعة برج بوعريج، 08/07 ديسمبر 2015، ص 3.

كما عرفها البنك الدولي عام 1974 " بأنها إستراتيجية نمو موجهة نحو مجموعة سكانية محددة هم الفقراء الريفيون من المعدمين وصغار الفلاحين وبالتالي فإن التنمية الريفية تتطلب أن تكون مواجهتها لأسباب الفقر والازدواجية في المناطق الريفية شاملة لكل الأسباب".

كما يمكن القول أن التنمية الريفية هي حركة التغيير الارتقائي الجذري المستمر المخطط في بناء الأجهزة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية الريفية.

ومنه فإن التنمية الريفية هي مجموعة من العمليات المتكاملة تحدث في المجتمع الريفي من خلال الجهود الأهلية والحكومية المشتركة بأساليب ديمقراطية ووفق سياسة اجتماعية محددة وخطة واقعية مرسومة وتتجسد مظاهرها في: سلسلة من التغيرات البنائية والوظيفية التي تصيب كافة مكونات البناء الاجتماعي للمجتمع الريفي في تزويد القرويين بقدر من المشروعات الاقتصادية والتكنولوجية والخدمات الاجتماعية والعامة كالتعليم والصحة والاتصال والمواصلات والكهرباء والرعاية الاجتماعية؛ ومن العلماء من اعتبر التنمية عملية اجتماعية مستهدفة لمواجهة الفقر الريفي وتدهور الغذاء الذي يعانيه سكان الريف وفي العالم النامي وكذلك انخفاض مستويات معيشة الجماهير ذات الدخل المنخفض وتفشي ظروف اللامساواة وتدني الخدمات...

كما يرى آخرون أن مفهوم التنمية الريفية يتجاوز النهوض بالقطاع الزراعي ليشمل قطاعات اقتصادية لها صلة بالزراعة، وتتسم التنمية الريفية بالشمول، كما تعتمد على أسلوب لامركزية القرار، أي أن القرارات تتخذ محليا ويشارك فيها جميع أفراد المجتمع.¹

II. تعريف وخصائص التنمية المحلية:

باتت التنمية المحلية تشكل ركيزة أساسية من ركائز التنمية، بحكم أنها تحقق التوازن التنموي بين مختلف المناطق.

1. تعريف التنمية المحلية:

قبل الحديث عن تعريف التنمية المحلية وجب التطرق إلى مصطلح المحلي: يمكن تعريف "المحلي" حسب الاقتصادي بيرنار بيكور أنه: "فضاء توجد فيه رابطة اجتماعية مكثفة (علاقات بين الأشخاص، تاريخ مشترك، وممارسات ثقافية مشتركة...)"، تسمح بإظهار التعايش وبالتالي إعداد استراتيجيات جماعية للتنمية." كما يرتبط مفهوم الإقليم وهذا ما يؤكد "بيكور" حيث قال: "بأن الأقاليم مصطلح مناسب لوصف هذه الفضاءات التي توجد بها تعاونات، هذه الفضاءات التي يتطور فيها الوعي الجماعي بالوحدة والتماسك."²

¹ المرجع نفسه، ص3.

² ماهية التنمية المحلية، مقال منشور على موقع: http://attzah.blogspot.com/2015/01/blog-post_31.html بتاريخ: 2015/01/31، تم الاطلاع: (2016/05/10، 19:29).

الفصل الثاني: الإطار النظري للتنمية المحلية

تعرفه "إزابيل بايارت": "هنالك فضاءات مختلفة ويجب أن تميز في فضاء هندسي ما فضاءاته المختلفة والمقصود بالفضاء هنا هو الفضاء الأنتولوجي والصلة بهذا الفضاء بما يندرج ضمنه من الممارسات والسياسات والثقافات وعلاقات القوة."

يعرف الإقليم على أنه "حكومة محلية ذات برلمان خاص بها، تمثل محافظة وعدة محافظات، لها سلطات إدارية ومالية وأمنية، وتشارك مع الحكومة الاتحادية في مجالات كثيرة ضمن دستور البلاد".¹

إن مفهوم المحلي يركز على مفهوم الأقاليم (الفضاءات) الذي يعتمد على عدة عناصر ومنها:

- العنصر الجغرافي، ويعني أي منطقة أو مدينة محددة جغرافيا بجبال، وديان، وغيرها.
- عنصر الهوية أو الانتماء، والذي يمكن أن يتعارض مع الواقع الجغرافي.
- توفر مجال (الفضاء) ملائم تتداخل فيه مجموعة من العوامل والعناصر المتكاملة.
- عنصر إداري يعتمد على تقسيم إداري تقرره الدول والحكومات والذي يكون في بعض الأحيان غير عادل لأنه يبنى على اعتبارات غير موضوعية (سياسية، جهوية...).

من خلال هذه العناصر يمكننا أن نعطي مفهومًا للمحلية بأنها تلك الفضاءات التي توجد بها رابطة اجتماعية مكثفة (علاقات بين الأشخاص، ممارسات ثقافية...)، تسمح هذه الرابطة بالتعايش المشترك وبالتالي إعداد إستراتيجية جماعية للتنمية.²

يعد مفهوم التنمية المحلية من بين المفاهيم الأكثر تداولًا والأكثر غنا في دلالاته، فقد حضي هذا المفهوم باهتمام الباحثين والمتخصصين وبذلك كانت هناك العديد من التعاريف كل تعريف يركز على زاوية معينة حسب وجهة نظر واضحة، فمن الباحثين من ينظر إليه على أنه مفهوم يخص الوسط الريفي، ومنهم من يعطي له دلالة معادلة لمفهوم اللامركزية، ومنهم من يراه " كل مشروع تنمية إدارية وشاملة يخص إقليم محدد بمشاركة مواطنين وشركاء مستفيدين من هذا المشروع".³

تعريف كامبريدج سنة 1948: التنمية المحلية مصممة لرفع مستوى الحياة في المجتمع المحلي ككل بمشاركة نشطة من جانب المجتمع المحلي، ومبادأة تلقائية من جانب السكان إن أمكن، وإذا اتضح أن المجتمع المحلي يفقد هذه المبادأة التلقائية فيمكن استخدام كافة الأساليب الفنية التي تتضمن استشارة الأهالي لضمان استجابتهم بحماس لهذه الحركة، وتضم التنمية المحلية كافة أشكال تحسين مستوى الحياة في المجتمع المحلي، كما تضم كل أنواع الأنشطة التنموية في المنطقة سواء تلك التي تقوم بها الحكومة أو الهيئات غير حكومية.⁴

¹ مانع حيش الطعمة، سونيا أرزروني وارتان، تحليل وتقييم إستراتيجية التنمية المحلية" تنمية الأقاليم لمحافظة البصرة (2005-2007)، مجلة ميسان للدراسات الأكاديمية، المجلد 11، العدد 20، 2012، ص 6. (<http://www.novapdf.com/>)

² خنفري خيضر، مرجع سبق ذكره، ص 11.

³ Mihoub mezouaghi, les territoires productifs en question, s: transformation occidentales et situation maghrébines, maisonneuve et larose, 2007, p70.

⁴ ميلود ولد الصديق، لخضر بن دادة، إستراتيجية تطوير التعليم في سبيل تحقيق التنمية المحلية في الجزائر، الملتقى الدولي الثاني حول: الحوكمة والتنمية المحلية، كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي - برج بوعريش، 7-8 ديسمبر 2015، ص 2.

الفصل الثاني: الإطار النظري للتنمية المحلية

تعريف Ashridge سنة 1954: على نفس الخط الأساسي المشار إليه في تعريف كامبريدج فقد ورد التعريف النمو الاجتماعي، الذي عقدته بريطانيا لمناقشة المشكلات الإدارية في المستعمرات، وكانت تنمية المجتمع فبذلك تعرف ب: "التربية الشعبية" فعرفت في هذا المؤتمر بمعناها المقصود وهو "تنمية المجتمع" باعتبارها حركة الهدف منها تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع ككل على ركيزة المشاركة الإيجابية والواسعة النطاق، وإذا ما بدأت المبادرة تلقائياً من المجتمع فسيكون ذلك أفضل، وإذا لم تبدأ فيجب الاستعانة بالوسائل المنهجية لإيجادها واستشارة الناس بالشكل الذي يسمح بتحميسهم لهذه الحركة.

عرفتها هيئة الأمم المتحدة سنة 1956 على أنها "العملية التي بواسطتها تتوحد جهود الأهالي مع جهود السلطات الحكومية من أجل تحسين الظروف الاقتصادية والثقافية للمجتمعات المحلية وتكامل هذه المجتمعات في حياة الأمة وجعلها قادرة على المساهمة في التقدم القومي".¹ من خلال هذا التعريف نستنتج أن التنمية المحلية مهما كانت صورتها اقتصادية أو اجتماعية، يجب أن تقوم على مساهمة المجتمع المحلي بجهودهم الجماعية والفردية لتحسين ظروفهم وذلك مع الاعتماد على الخدمات والتوجيهات التي تقدمها السلطات الحكومية بالاعتماد قدر الإمكان على الموارد المحلية في إطار التنمية الوطنية.

التنمية المحلية حسب برنامج الأمم المتحدة للتنمية PNUD تعكس مستوى بسط الديمقراطية في اتخاذ القرار على مستوى إدارة الأقاليم.²

عرفت من طرف معجم مصطلحات الرعاية والتنمية الاجتماعية على أنها "عملية تعبئة وتنظيم جهود أفراد المجتمع وجماعاته وتوجيهه للعمل المشترك مع الهيئات الحكومية بأساليب ديمقراطية لحل مشاكل المجتمع، ورفع مستوى أبنائه اجتماعياً وثقافياً ومقابلة احتياجاتهم بالانتفاع الكامل بكافة الموارد الطبيعية والبشرية والمالية المتاحة".³

يركز هذا التعريف على توحيد الجهود المحلية مع الجهود الحكومية لحل مشكلات مجتمعهم المحلي والسعي لتحسين ظروفه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية... بواسطة الموارد المتاحة في المجتمع.

يرى **Arthur Dunham*** أن التنمية المحلية هي: "العملية التي يتم من خلالها توحيد جهود الأفراد مع الجهود الحكومية، بهدف تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية، ضمن الإطار العام للدولة بشكل يساهم في تقدم الأمة.

¹ إبراهيم عبد الرحمن رجب وآخرون، تنمية المجتمع المحلي، الطبعة الأولى، مكتبة وهبة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1990، ص16.

² رجب حسين، الحوكمة والتنمية المحلية: أي ارتباط فعال، الملتقى الدولي الثاني حول: الحوكمة والتنمية المحلية، كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي-سرج بوعزيز، 7-8 ديسمبر 2015، ص1.

³ أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات الرعاية والتنمية الاجتماعية، الطبعة الأولى، دار الكتاب المصري، مصر، 1987، ص55.

* Arthur Dunham (1893-1980) was a social welfare administrator, pioneer community organizer, and educator. He worked in a number of neighborhood centers and social work agencies in St. Louis, Philadelphia and Newton, MA; served on the staff of the Public Charities Association in Pennsylvania, and administered public relief in Pennsylvania

الفصل الثاني: الإطار النظري للتنمية المحلية

من خلال التعريف الذي قدمه Dunham نلاحظ بأن التنمية المحلية عملية تهدف لتحسين المستوى المعيشي بناء على مبادرة المجتمع، لتحقيق تنمية شاملة تمس مختلف الجوانب.

لقد حاول Murry Ross أن يفصل أكثر في مسألة التنمية المحلية، حيث يرى أن هذه الأخيرة هي: "العمليات التي يتمكن بها المجتمع من تحديد حاجاته وأهدافه وترتيب هذه الحاجات والأهداف بحسب أهميتها، ثم إذكاء الثقة والرغبة في العمل لمقابلة هذه الحاجات والأهداف على الموارد الداخلية والخارجية التي تحصل ثم القيام بعمل إزاءها وعن هذا الطريق تمتد وتنمو روح التعاون والتضامن في المجتمع."

فالتنمية المحلية حسب ما ورد في تعريف "Ross" مجموعة العمليات التي تتيح الفرصة للأفراد المحليين المشاركة في تحديد الاحتياجات وصياغة الأهداف، التي تساعد على الثقة والتضامن فيما بينهم، كما وضع بتفصيل أكثر من التعاريف السابقة لمسألة مشاركة الأفراد، حيث المرحلة الأولى أي تحديد الحاجات إلى المرحلة التي تحصل فيها على النتيجة وهي تلبية هذه الحاجات.

عرفها Xavier Griffer بأنها "مسار تنوع إثراء النشاطات الاقتصادية والاجتماعية داخل إقليم معين من خلال تعبئة طاقات وموارد ذلك الإقليم."¹

كما عرفها "ويغفر" بأنها "تعني بكل بساطة استعمال ثروات منطقة معينة من ساكنيها من أجل تلبية حاجياتهم الخاصة، إن مكونات هذه الحاجيات تتمثل في ثقافة المنطقة، السلطة السياسية والموارد الاقتصادية". من خلال هذا التعريف نلاحظ من أجل تحقيق التنمية المحلية بكل جوانبها الاجتماعية، الثقافية الاقتصادية والسياسية.. الخ، يجب تضافر جهود المجتمع المحلي دون التركيز على جانب معين من جوانب مجالات التنمية المختلفة على اعتبار أن التنمية المحلية هي شاملة لكافة جوانب مجالات الحياة.

أما Stephan.Tremblay عرفها سنة 2002 : على أن تحقيق التنمية المحلية الاقتصادية والاجتماعية الديمقراطية بمثابة مثلث خطوط القوى الحالية في إطار العولمة المستندة إلى التنمية التضامنية التشاركية، واتخاذ القرارات في الإطار الجماعي والكفاءة الجماعية، وبما يوجد أقطابا تنموية محلية تشكل دعائم التنمية الوطنية، في إطار المنافسة الديمقراطية والتقييم الاقتصادي والاجتماعي.²

أما تعريف محمد كامل البطريق، فيرى بأن التنمية المحلية هي: "تدعيم الجهود الأهلية للمجتمع المحلي بالجهود الحكومية وذلك لتحسين الحالة الاقتصادية والاجتماعية والحضارية لهذا المجتمع، على أن تكون خطط الإصلاح بهذه المجتمعات المحلية متماشية ومنسجمة مع خطط الإصلاح العام للدولة."

and New York during the Depression. From 1935 to 1963 he conceptualized and taught community organization practice in the School of Social Work at the University of Michigan.

¹Xavier Griffer , *Territoires de france: Les enjeux économiques sociaux de la décentralisation* , Edition Economique Paris ,1984, p146.

² Stephan Tremblay, *Développement Local: Economie Sociale, et Démocratie*, presses de l'université du Québec, 2002 p5.

الفصل الثاني: الإطار النظري للتنمية المحلية

يلاحظ من خلال التعريف أن التنمية المحلية، تعتمد على توحيد الجهود المحلية للأفراد مع الجهود الحكومية لحل مشكلات مجتمعهم المحلي والسعي لتحسين ظروفه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما يشير التعريف إلى ضرورة تنسيق هذه الجهود للحصول على التنمية الوطنية الشاملة.

يعرفها محي الدين صابر بأنها " مفهوم حديث لأسلوب العمل الاجتماعي والاقتصادي في مناطق محددة يقوم على أسس وقواعد من مناهج العلوم الاجتماعية والاقتصادية، وهذا الأسلوب يقوم على إحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير والعمل والحياة عن طريق إثارة وعي البيئة المحلية وأن يكون ذلك الوعي قائما على أساس المشاركة في التفكير والإعداد والتنفيذ من جانب أعضاء البيئة المحلية جميعا في كل المستويات عمليا وإداريا."¹

من هذا التعريف نستخلص أن التنمية المحلية أسلوب علمي يقوم على مناهج علمية سواء كان في العلوم الاجتماعية والاقتصادية، يركز هذا التعريف على المشاركة الشعبية بكل المستويات في البيئة المحلية لتحقيق التنمية المحلية، كما تعمل هذه التنمية على تغيير وبلورة أفكار المجتمع التي تكون توابك التطورات الجديدة.

ومن التعاريف أيضا نجد بأنها "سياسة التجهيز والاستثمار لصالح الجماعات المحلية ويفترض فيها أن تنتهج برامج منسجمة ذي أمد قصير ومتوسط و بعيد، وهو برنامج قائم على أساس الإحصاء الجماعات المحلية الواجب ترقيتها، وتعيين الأعمال الواجب الشروع فيها والتي تكتسي أهميتها والفائدة منها اهتماما حقيقيا بالنظر إلى الاحتياجات الأكثر إلحاحا للقطاعات المعنية وكذا تعبئة الوسائل الضرورية لذلك."²

ويمكن تعريف التنمية المحلية على أنها "العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية والجهود الحكومية للارتفاع بمستويات التجمعات المحلية والوحدات المحلية اقتصاديا³ واجتماعيا وحضاريا من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان تلك التجمعات المحلية في مستوى من مستويات الإدارة المحلية في منظومة شاملة ومتكاملة."⁴

إنها عملية تتم بشكل قاعدي من الأسفل تعطي الأسبقية لحاجات المجتمع المحلي وتتأسس على المشاركة الفاعلة لمختلف الموارد المحلية وكل ذلك في سبيل الوصول إلى رفع مستويات العيش والاندماج والشراكة والحركة

¹ شوقي جدي، صاطوري الجودي، نحو تمكين المجتمع المدني وإشراكه في تحقيق التنمية المحلية، مؤتمر "إشكالية التنمية في الوطن العربي في ظل المتغيرات العالمية، الأردن، 2013، ص 271.

² الطيب مانلو، التنمية المحلية معانيات وأفاق، مجلة الفكر البرلماني، العدد 04، أكتوبر 2003، ص 1.

³ تومي ميلود، العمري أصيلة، متطلب أساسي لتأهيل مستدام لقطاع الصناعة التقليدية والحرف لتحقيق "SPL" نحو تفعيل دور أنظمة الإنتاج المحلية أهداف التنمية المحلية المستدامة في الجزائر دراسة حالة: نظام الإنتاج المحلي لمشتقات النخيل بولاية بسكرة، الملتقى الدولي الثالث متطلبات تأهيل الاقتصاد الجزائري لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي-تبسة، 06-07 نوفمبر 2013، ص 7.

⁴ مريم أحمد مصطفى، إحسان حفطي، قضايا التنمية في الدول النامية، الطبعة الأولى، دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2005 ص 244.

الفصل الثاني: الإطار النظري للتنمية المحلية

وتعتمد على تفصيل كل موارد مجتمع محلي باعتبار هذه الموارد والمؤهلات المحلية فاعلا مهما في صناعة التغيير وضمان إستمرارته مع إشراك الإنسان المحلي.¹

وهناك من يرى أن مصطلح التنمية المحلية يشير إلى النطاق الجغرافي للتنمية والذي يشمل منطقة جغرافية محددة ضمن البقعة الجغرافية الكاملة لدولة، ويمكن التمييز بين مستويين للتنمية المحلية هما المستوى المحلي الواسع والمستوى المحلي الضيق، حيث يشمل المستوى الإقليمي محداً وفقاً للتقسيمات الإدارية السائدة في الدولة، وسميت التنمية المحلية مفهومها الضيق، فيشمل مدينة أو قرية أو تجمعات سكانية محددة أو صغيرة نسبياً.²

يمكن تعريف التنمية المحلية كذلك على أنها: "مسار لتنوع وإثراء الأعمال الاقتصادية والاجتماعية في إقليم معين من خلال تجنيد و ربط موارد و ثرواته و منه يصبح منتج جهد سكان الإقليم."³ من خلال التعاريف السابقة يمكن استخلاص مايلي:⁴

- التنمية المحلية عملية اجتماعية تمكن الأفراد من المشاركة والسيطرة على بيئتهم المحلية وتوجيه المتغيرات من أجل النهوض بالمستوى المعيشي من خلال الاستفادة من التخصصات المهنية لأفراد المجتمع المحلي.
- التنمية المحلية لا تعني عزل المنطقة عن الدولة بل تبقى تنمية المنطقة المحلية مرتبطة بالخطة العامة للدولة وتنميتها الشاملة.
- ترتبط التنمية المحلية بالأفراد ولذلك فإن تنمية الطاقات البشرية والكفاءات تعتبر الوسيلة الأفضل لتحقيق التنمية المحلية.
- التغيير السليم هو الذي ينبثق من المجتمع لا أن يفرض عليه ولذلك تعتبر التنمية المحلية تجسيداً للديمقراطية وذلك في تأكيدها على أن الحياة بحقوقها وواجباتها ومسؤولياتها ونتائجها قاسماً مشتركاً بين المواطنين كل حسب مساهمته وجهده.

من خلال ما قدم يمكن تعريف التنمية المحلية على أنها: عملية واعية وهادفة تتم بشكل قاعدي من الأسفل لتحسين الأحوال المعيشية للمجتمع، وذلك من خلال تضافر جهود أفراد المجتمع مع جهود السلطات الحكومية، لتحقيق تنمية شاملة، وذلك بالاعتماد على الموارد المحلية المتاحة (الموارد الطبيعية والطاقات البشرية) وذلك بالاستغلال العقلاني وفقاً لما تقتضيه خصوصيات ومعطيات كل منطقة لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع المحلي بالإضافة الحفاظ عليها بيئياً.

¹ عبد الرحمن محمد الحسن، دور السياسات الوطنية في التنمية المحلية بالسودان، مجلة الباحث، عدد 13، 2013، ص 116.

² نائل، عبد الحفيظ العوالمه، إدارة التنمية الأسس، النظريات، التطبيقات العلمية، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 151.

³ Nait merzoug ml, kouadria noureddine, amara fatah, << gouvernance urbaine et développement local en algérie quels enjeux pour les métropoles régionales : cas annaba>>, revue des sciences humaines, université de mohamed khider biskra n24, 2012, p10.

⁴ نائل، عبد الحفيظ العوالمه، المرجع سبق ذكره، ص ص 235-236.

الفصل الثاني: الإطار النظري للتنمية المحلية

إذا مهما تعددت التعاريف والمفاهيم التي تعالج وتناقش مفهوم التنمية المحلية فإننا نجد أن التنمية المحلية بصفة عامة هي عبارة عن عملية وأسلوب وإستراتيجية هدف إلى دمج الجهود الشعبية والحكومية ضمن إقليم أو منطقة معينة عن طريق استغلال الموارد المحلية المتاحة في البيئة الداخلية وأيضاً الفرص الموجودة ضمن البيئة الخارجية بغية الارتقاء بالوحدات المحلية حضارية كانت أو ريفية في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتنظيمية وهي عبارة عن حجر الزاوية الذي تحقق وتحسن من خلاله التنمية الشاملة والمتوازنة.

2. خصائص التنمية المحلية.

يمكن التطرق إلى بعض الخصائص ونذكر منها:¹

- لا تختص عملية تنمية المجتمع المحلي بجانب واحد من جوانب الحياة، بل هي عملية نهوض شاملة لنواحي الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع وإشباع حاجياته؛
- تتضمن عدة مساعدات فنية من طرف الهيئات الحكومية والتطوعية سواء كانت محلية أو دولية؛
- تتطلب وجود قيادة مهنية معدة ومدربة على كيفية تحقيق أهداف المجتمع المحلي؛
- تعمل على اكتشاف القيادات وتنمية قدراتهم على تحمل المسؤولية؛
- تتضمن عمليات تعليمية وإرشادية، كمحو الأمية مثلاً، الإرشاد الزراعي، التوعية بكل أمور الحياة التي تؤثر على حياة المواطنين كأهمية التطعيم للأطفال الرضع... الخ؛
- تمارس في كل دولة سواء كانت فقيرة أو غنية وفي كافة المجتمعات المحلية سواء كانت ريفية أو حضرية؛
- تعتمد على المبدأ الديمقراطي في العمل؛
- المشاركة مبدأ أساسي ورئيسي في كافة العمليات التي تقوم بها تنمية المجتمع؛
- تتميز بالشمول والتكامل لأنها تهتم بكل قطاعات المجتمع.
- مراعاة السياق الثقافي والاجتماعي عند تعاملنا مع المشكلات المجتمعية وعند التفكير في إشباع الاحتياجات المجتمعية.
- تعمل على توحيد الجهود على مستوى جميع التخصصات لمواجهة المشكلات التي يعاني منها المجتمع.
- تهتم باستثمار الموارد المالية والبشرية المتوافرة بالمجتمع المحلي والتي يمكن توفيرها.

III. أهمية التنمية المحلية في التنمية الوطنية وركائزها

انطلاقاً مما سبق سيتم تحديد أهمية التنمية المحلية في التنمية الوطنية وركائزها في النقاط التالية:

¹ محمود محمد محمود، أحمد عبد الفتاح، التنمية في ظل عالم متغير، الطبعة الأولى، دار السحاب للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008، ص.2.

1- أهمية التنمية المحلية في التنمية الوطنية:

- على الرغم من النتائج الإيجابية التي قد تنجم عن التنمية الوطنية على المستوى العام كارتفاع الدخل الوطني أو الفردي مثلا أو ارتفاع نسب تقديم الخدمات في المجتمع إلا أنها في الواقع لا تضمن عدالة التوزيع لهذه النتائج الإيجابية على جميع المستحقين لها، من هنا فإن أهمية التنمية المحلية تتجلى من خلال عدة نقاط أهمها:¹
- تقوم برامج تنمية المجتمع المحلي بتوفير الوسائل لسد الثغرات أو إقامة المعابر بين التخصصات المختلفة المساهمة في برامج التنمية الوطنية؛
 - تحقق تنمية المجتمع المحلي التكامل بين الجوانب الاجتماعية والاقتصادية على المستوى المحلي، والحد من العزلة لبعض المجتمعات للاستفادة من نتائج برامج التنمية الوطنية؛
 - في معظم الدول النامية يمكن أن تسهم التنمية المحلية في دعم التنمية الوطنية عن طريق التمهيد لبرامج التنمية الوطنية والحد من المعوقات التي قد تقف أمام هذه البرامج؛
 - توفر برامج التنمية المحلية وسائل الاتصال بين المحليات والتخطيط الوطني، مما يسمح بالتأثير المتبادل، وهذا من شأنه أن يسمح بتعبئة الرأي المساند لبرامج التنمية الوطنية؛
 - تسهم برامج التنمية المحلية في مواجهة بعض المشكلات المحلية، مما يجعل الموارد الوطنية أكثر قدرة على مواجهة مشكلات جديدة، أو بمعنى آخر أن التنمية المحلية ترفع جزءا من العبء عن كاهل الدولة؛
 - توفر برامج المناخ الملائم لتنفيذ برامج التنمية الوطنية بما يسمح بالتوافق الإيجابي للتغير الاجتماعي المقصود الذي تهدف إليه برامج التنمية بصفة عامة، وتعتبر هذه الأمور من التسهيلات الأساسية لمطالبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع؛
 - تجارب المحليات في التنمية تزيد من وضوح الرؤية الواقعية لما يتناسب واحتياجات ومعطيات المجتمع وهذا يمهّد للتخطيط الواقعي للتنمية على المستوى الوطني .
- وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى وجود جملة من الأسس والمتطلبات الواجب توفرها في أي مشروع تنموي محلي لكي يشكل بحق قاعدة صلبة ومتمينة للمشروع التنموي الوطني، ويتمثل ذلك أساسا في:²
- ضرورة إشراك أعضاء البيئة المحلية في التفكير (المشاركة الشعبية)، والعمل على وضع وتنفيذ البرامج التي تهدف إلى النهوض بهم وذلك عن طريق إثارة الوعي بمستوى أفضل من الحياة تتخطى حدود حياتهم التقليدية، وعن طريق إقناعهم بالحاجات الجديدة، وتدريبهم على استعمال الوسائل الحديثة في الإنتاج، وتعويدهم على أنماط جديدة من العادات الاقتصادية والاجتماعية مثل الادخار والاستهلاك.

¹ سعدو عادل، هارون أسماء، التكوين الجامعي ومتطلبات التنمية المحلية: دراسة تحليلية لواقع نظام LMD في الجزائر، الملتقى الوطني الأول تقويم دور الجامعة الجزائرية في الاستجابة لمتطلبات سوق الشغل ومواكبة تطورات التنمية المحلية، جامعة زيان عاشور -الجلفة، 20-21/05/2010، ص 137-138.

² عبد المطلب عيد الحميد، التمويل المحلي والتنمية، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية، 2001، ص 13.

الفصل الثاني: الإطار النظري للتنمية المحلية

- ضرورة الاعتماد على الموارد المحلية للمجتمع سواء كانت مادية أو بشرية، ويؤدي ذلك إلى نفع اقتصادي من حيث التقليل من تكلفة المشروعات ويعطيها مجالات وظيفية أوسع.
- ضرورة توفر الديمقراطية، والتي تعد شرطاً لازماً في تحقيق المشاركة الشعبية، إذ أن هذه الأخيرة لا يمكن أن تتم إلا على أساس طوعي وديمقراطي يملك فيه كل شخص حرية التعبير عن رأيه، وحرية المبادرة الطوعية، ويستطيع فيه كل شخص المساهمة في اتخاذ القرار المتعلق بمستقبل مجتمعه المحلي، فلا يكون اتخاذ القرار حكراً على قلة من أفراد هذا المجتمع، أو ربما حتى من خارجه.
- ضرورة الإسراع بالوصول إلى نتائج مادية ملموسة للمجتمع بحيث يجب اختيار تلك المشروعات ذات العائد السريع وذلك لكسب ثقة أبناء المجتمع وإشعاره بفائدة التعاون مع الجهود الحكومية.
- ضرورة مراعاة التنسيق والتكامل بين أهداف وبرامج التنمية المحلية وتوجهات التنمية الوطنية، وأيضاً على المستوى المحلي ينبغي مراعاة التنسيق بين مختلف مشروعات التنمية المحلية حتى لا تصبح أعمالها متكررة أو متضادة، إذ يجب الحرص على التكامل فيها.

2- ركائز التنمية المحلية:

تقوم التنمية المحلية على مجموعة من الركائز تتمثل في:¹

- **المشاركة الشعبية:** تقوم التنمية المحلية على ضرورة إشراك جميع أفراد المجتمع المحلي في وضع وتنفيذ البرامج التي تهدف إلى النهوض بهم، و ذلك عن طريق إثارة وعيهم بمستوى أفضل يتخطى حدود حياتهم التقليدية، و تدريبهم على الوسائل الحديثة في الإنتاج، وتعويدهم على أنماط جديدة من العادات الاقتصادية و الاجتماعية مثل الادخار و الاستهلاك.
- **تكامل مشروعات الخدمات:** من ركائز التنمية المحلية أن يكون هناك تكامل بين مشروعات الخدمات داخل المجتمع، وأن يكون هناك نوع من التنسيق بحيث لا تكون خدمات مكررة ولا نوع من التناقض في تقديم هذه الخدمات.
- **الإسراع في الوصول إلى النتائج:** يقصد بها أن تتضمن برامج التنمية خدمات سريعة النتائج، فيجب اختيار تلك المشروعات ذات العائد السريع وقليلة التكاليف، والسبب في ذلك هو كسب ثقة المجتمع بأن هناك منفعة يحصلون عليها جراء إقامة مشروع ما في مجتمعهم.
- **الاعتماد على الموارد المحلية للمجتمع:** يعتبر الاعتماد على الموارد المحلية من أهم ركائز تحقيق التنمية المحلية، ذلك أن استخدام موارد المجتمع المعروفة لدى أفرادها أسهل من استخدام موارد غير معروفة، كما أن الاعتماد على الموارد المحلية له عائد يتمثل في انخفاض تكلفة المشروعات.

¹ ساسية عناني، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية -دراسة حالة ولاية قالمة-، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 30 ، ديسمبر 2014، ص94.

IV. مبادئ ونظريات التنمية المحلية

وتشمل مايلي:

1- مبادئ التنمية المحلية:

هناك عدة مبادئ ترتبط بعملية التنمية المحلية بحيث إذا ما أهمل مبدأ انهارت عملية التنمية المحلية لأنها عملية شاملة ومتوازنة ويشارك فيها المواطنون من بدايتها إلى نهايتها.¹

أولاً: مبدأ الشمول

يعني هذا المبدأ ضرورة تناول قضية التنمية من جميع جوانبها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والشمول يعني أيضاً شمول التنمية بكل قطاعات المجتمع الجغرافية والسكانية بحيث تغطي المشروعات والبرامج كل المجتمع ما أمكن ذلك تحقيقاً للعدالة وتكافؤ الفرص وإرضاء المواطنين.

ثانياً: مبدأ التكامل

ويعني التكامل في تنمية المجتمع المحلي شمول هذه العملية كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، كما يعني التكامل أيضاً تكامل بين المجتمع الريفي والمجتمع الحضري بمعنى لا يمكن إجراء تنمية محلية ريفية دون تنمية حضرية و العكس ولقد كشف العاملون في مجال تنمية المجتمع أن هناك علاقة عضوية بين الريف والحضر ويعني التكامل هنا تكامل في مشروعات تنمية المجتمع المحلي التعليمية ومثال على ذلك يتم إنشاء مدارس تبدأ في التعليم الأساسي حتى التعليم الثانوي، أو في المجال الصناعي يتم عمل مصانع للمنتجات الريفية لمحاصيل يتم توزيعها في المجتمع من الزراعة حتى الإنتاج مثل: تصنيع الخضر والفاكهة والعصائر... الخ.

ثالثاً: مبدأ التقبل

يعتبر التقبل من المبادئ الرئيسية التي يجب الإلمام بها وتطبيقها عند العمل في تنمية المجتمع، ويعني التقبل قيام من يعمل بتنمية المجتمع بتقبل المجتمع كما هو لا كما يجب أن يكون عليه بغض النظر عن سلوك أفراد أو قيمه. وإذا شعر أفراد المجتمع بتقبل العاملين لهم تنمو الثقة ويتم التعاون وتزداد عمليات المشاركة في تنمية المجتمع وعلى العامل في تنمية المجتمع أن يظهر استجابة عملية واضحة للتعبير عن هذا التقبل وذلك بعدة صور مثل: الاحترام، التسامح، تقدير المشاعر، تجنب النقد... الخ.

رابعاً: مبدأ التوازن

يعني هذا المبدأ الاهتمام بجوانب التنمية حسب حاجة المجتمع فلكل مجتمع احتياجات تفرض وزناً خاصاً لكل جانب منها، فمثلاً: في المجتمعات الفقيرة تحتل قضايا التنمية الاقتصادية فيها وزناً أكبر على ما عداها من القضايا والاهتمامات مما يجعل تنمية الموارد الإنتاجية هي الأساس المستهدف من التنمية والقضايا الأخرى بمثابة فرع منها.

¹ موسى رحمانى، وسيلة السبتي، تمويل التنمية المحلية المستدامة من منظور إسلامي، مجلة العلوم الإنسانية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 23، نوفمبر 2011، ص 296.

خامسا: مبدأ التنسيق

يهدف هذا المبدأ إلى توفير جو يسمح بتعاون جميع الأجهزة القائمة على خدمة المجتمع وتضافر جهودها وتكاملها بما يمنح ازدواج الخدمة أو تضاربا لأن ذلك يؤدي إلى تضييع الجهود وزيادة التكاليف ولهذا محاولات كثيرة لأعمال مبدأ التنسيق بهدف تفادي هذه النقائص والتقليل من آثارها.¹

2. نظريات التنمية المحلية

تعود إشكالية التنمية المحلية إلى نهاية الحرب العالمية الثانية حيث طرحت كأحد البدائل للنموذج الاقتصادي الكلاسيكي الذي كان سائدا، حيث أن الواقع بين أن هناك تناقضات بين تنمية الدولة من جهة وتنمية المناطق من جهة أخرى، أدى إلى بروز توجهات وأفكار جديدة.

أ- نظرية أقطاب النمو:

يمثلها كل من " فرانسوا بيرو "، " بودفيل "، " هيرشمان " وغيرهم حيث يعتبر فرانسوا بيرو سنة 1956 أول من قام بصياغة هذه النظرية في صورتها الأولى، تقوم هذه النظرية على أساس الفضاء المتعدد الأقطاب والذي عرفه بأنه فضاء غير متجانس حيث تتكامل أجزاءه فيما بينها وتقوم بينه وبين الأقطاب المسيطرة تبادل أكبر من المناطق القريبة.²

ولقد كانت هذه النظرية ملهمة للحكومات في تلك الفترة محاولة منهم إلى تعمير الأرياف، والقضاء على الفوارق التي تميز المدينة عن الريف تقوم هذه النظرية على أساس الفضاء المتعدد الأقطاب والذي يعرفه بيرو: "بأنه فضاء غير متجانس حيث تتكامل أجزاءه فيما بينها وتقوم بينه وبين الأقطاب المسيطرة تبادل أكبر من المناطق القريبة."³

كما يعرف فيليب أيدلو هذه النظرية " بأنها نظرية للنمو القطاعي غير المتوازن وفي آن واحد كنظرية نمو جهوية غير متوازنة ...، إنها بالنسبة لنا تمثل نظرية تنمية المناطق والنظرية التي تأخذ بعين الاعتبار عدم التساوي بين الفضاءات."⁴ ومن هنا نرى أن هذه النظرية تقوم على فكرة تقسيم البلد (الفضاء) إلى أقطاب كبيرة غير متجانسة سيؤدي بالضرورة إلى البحث عن كيفية تطوير كل قطب حسب خصوصيته ومن ثمة سيؤدي في النهاية إلى تنمية الدولة ككل.

ب- نظرية القاعدة الاقتصادية:

تعتمد هذه النظرية على فكرة الصادرات كأساس لتنمية المناطق، فحسب هذه النظرية أن مستوى الإنتاج والتشغيل لأي منطقة يعتمد على مدى قدرتها على التصدير والذي يتحدد بدوره بحسب الطلب الخارجي وفي هذا المجال يقول كلود لكور " النمو الحضري يتحدد بإنشاء مناصب شغل والذي يخلق مداخيل، هذه

¹ عبد الباسط محمد حسن، التنمية الاجتماعية، الطبعة الثانية، القاهرة، دار غريب للنشر والتوزيع، 1977، ص 110.

² Andre joyal , **le développement local**, editions de liQrc, Paris, 2002, p 15.

³ Joseph Lajugie, Pierre Delfaud et Claude Lacour, **Espace régional et aménagement du territoire**, édition dalloz, Parais, 1979, p29.

⁴ Philippe Aydalot, **économie régionale et urbaine**. ED. economica, Parais, 1985, p127.

الفصل الثاني: الإطار النظري للتنمية المحلية

المداحيل تأتي من خلال النشاطات المتميزة، هذه النشاطات تؤدي للتصدير الذي يؤمن مداخيل من الخارج، هذه المداحيل تسمح بتوفير (إشباع) مختلف الحاجيات المحلية وكذا توسع النمو.¹

تقسم هذه النظرية الأنشطة الاقتصادية داخل المنطقة إلى نشاطات قاعدية ونشاطات داخلية:

- النشاطات القاعدية هي النشاطات التي تغطي القطاعات المصدرة والتي تساهم في خلق مناصب شغل و جلب مداخيل من الخارج مثل (قطاع السياحة،...).

- النشاطات الداخلية هي الأنشطة الموجهة لتلبية الحاجيات الداخلية للمنطقة، وبالتالي فالتكامل بين هذه الأنشطة يساهم في تطوير المنطقة وبالتالي تطوير البلد بأكمله.

ت- نظرية التنمية من تحت:

هذه النظرية تركز على فكرة تنظيم الاقتصاد من طرف أعضاء المجموعات المحلية لصالحها، ظهرت هذه النظرية في بداية السبعينات و قد تميزت هذه الفترة بعدة تحولات مست الاقتصاد العالمي أهمها ارتفاع أسعار الطاقة (البترول...) وتكاليف النقل وانخفاض المالية العمومية مما طرح أفكار جديدة وبدائل تمثلت في البحث عن تنمية تنطلق من الأسفل نحو الأعلى خصوصا بعد التحولات التي مست المجتمعات و اهتمامها أكثر بالجوانب الاجتماعية والبيئية ومطالبة المجتمعات المحلية بمساهمة أكبر في القرارات التي تمس حياتهم.

حيث يقول جون لويس قويغو حسب هذه النظرية التنمية المحلية بأنها " تعبير عن تضامن محلي، هذا التضامن يخلق علاقات اجتماعية جديدة ويظهر إدارة سكان منطقة معينة لتثمين الثروات المحلية والذي يخلق بدوره تنمية اقتصاد.² هذا التعريف يعطي فكرة عن مكونات التنمية المحلية حسب هذه النظرية وهي:

- الجانب الثقافي الذي يظهر من خلال التضامن بين مختلف أعضاء المنطقة والذي يقوم أمام كل التحديات التي تواجهها المنطقة؛

- الجانب الاقتصادي و المتمثل في استغلال الثروات المحلية للمنطقة من طرف أبناءها.³

ث- نظرية المقاطعة الصناعية:

تعود هذه النظرية في بدايتها إلى الأعمال التي قدمها ألفريد مارشال (1890) الذي كان أول من تحدث عن التجمعات التي تنشأ من تركز مجموعة من المؤسسات تنشط في نفس المجال في منطقة واحدة والتي أطلق عليها اسم (مقاطعة صناعية) تولد المنطقة الصناعية وفترات خارجية محلية يكون من شأنها زيادة الإيرادات وخفض النفقات وتحدث الوفرة بالفعل تجمع نشاط صناعي عن طريق التقارب الجغرافي بين المنشآت في المنطقة المحلية والتخصص في المراحل المختلفة للسلسلة الصناعية، من التصميم إلى التسويق الدولي.. هذه الأفكار طورها الاقتصادي الإيطالي بيكاتيني (1979) خصوصا على مستوى إيطاليا وتحديدًا

¹Joseph Lajugie , op.cite, P 11

² Denis Maillat, **comportement spatiaux et milieux innovateurs in encyclopédie d'economie spatiale**, ED. economica, Parais, 1995, p256.

³Andre joyal, op.cite, pp 48-49.

الفصل الثاني: الإطار النظري للتنمية المحلية

- في منطقة الوسط الشمالي. تقوم هذه النظرية على فكرة أن تركز مجموعة من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في منطقة واحدة سوف يعود عليها بالنفع حيث سيؤدي إلى:
- تخفيض تكلفة النقل سواء عند الشراء أو عند البيع؛
 - تسهيل تحويل المعارف والمعلومات بين المؤسسات ؛
 - الاستفادة من يد عاملة مؤهلة وقريبة.
- إن مميزات المقاطعة الصناعية تتمثل في:
- تركز مجموعة كبيرة من مؤسسات متخصصة في نشاط معين (الألبسة، الأحذية، الآلات، الخياطة الطرز،...)؛
 - قيام تضامن وتعاون بين هذه المؤسسات؛
 - قدرة إنتاج مرنة ومسايرة للطلب المتزايد؛
 - مساعدة السلطات الإدارية لهذا التجمع لما يقدمه من فوائد للمنطقة.
- إن قيام مثل هذه التجمعات الصناعية سيسمح بتبادل المعلومات نظرا للتقارب في مكان واحد فالعمال والإطارات والرؤساء و الحراس وزوجاتهم ستتاح لهم الفرصة للتكلم والتقارب وبالتالي إمكانية القيام بمبادرات وخلق روابط محلية بينهم تشعرهم بالانتماء إلى حيز معين.¹

ج- نظرية الوسط المجدد:

هذه النظرية ظهرت نتاج بحث قام به مجموعة من الباحثين الأوروبيين حول الوسط المجدد (GREMI) والتي يرأسها " فيليب أيدلو"، والتي تعتبر الإقليم هو الوسط المجدد والمنشئ لكل الأنشطة، حيث يرى أصحاب هذه النظرية أن التنمية المحلية هي نتاج تطور متسلسل ومتجدد على إقليم معين.

أي أن التنمية لا يمكن أن تحدث إلا بوجود وسط، هذا الوسط هو الإقليم الذي فيه عناصر وعوامل قادرة على استيعاب مختلف المعارف والتأقلم مع مختلف المتغيرات وهذا من خلال التراكمات التاريخية التي توجد داخل الوسط وفي هذا الإطار يقول دينيس مايلات " إن الوسط (الإقليم) يضم مجموعة متكاملة من أدوات الإنتاج وثقافة تقنية وعناصر تساعد المؤسسة على المعرفة والتنظيم واستعمال التكنولوجيات ودخول السوق وبذلك فالوسط يقدم كوسيلة للإستعاب والفهم والحركة المتواصلة وبذلك يعتبر الوسط (الإقليم) حسب هذه النظرية المكان الأفضل للتطور و إحداث التنمية. بعد هذا العرض الوجيز لأهم نظريات التنمية المحلية نقدم في الفقرة القادمة مجموعة من التعاريف التي تبحث في هذا المفهوم.²

المطلب الثاني: مقومات التنمية المحلية

من خلال ما تم تقديمه سابقا سيتم عرض مقومات التنمية المحلية في النقاط التالية:

¹ عبد المطلب عبد الحميد، التمويل المحلي والتنمية المحلية، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، مصر، 2001، ص 13.

² خنفرى خيضر، مرجع سبق ذكره، ص ص15-16.

I. أهداف التنمية المحلية:

تختلف أهداف التنمية في الهيئات المحلية كثيرا عن الأهداف العامة للدولة،¹ فالهدف العام لها يرمي إلى ضرورة العمل على تحقيق مستوى رفاه متوازن لكل الأفراد والجماعات في أي مجتمع، فالتنمية المحلية الناجحة هي التي تبين وتعد برامجها على أساس التخطيط العلمي الواعي الهادف لهذا يجب أن تكون التنمية ذات أهداف متنوعة منها:²

- مواجهة التوزيع السكاني غير المنظم وغير المدروس الذي تعاني منه المناطق والأقاليم المحلية، وذلك ببناء مدن ومناطق سكنية منخفضة التكلفة تكون بعيدة عن مناطق التكتيف والضغط السكاني؛³
- حشد وتأمين الموارد البشرية والطبيعية والأموال المحلية وترشيد استعمالها، والتخفيف من الفوارق التنموية بين الأقاليم والولايات وداخل الإقليم الواحد؛
- استحداث مناصب شغل جديدة والمحافظة على ثقافة وحضارة وخصوصية المجتمع المحلي،⁴ والعمل على دمج واستغلال هذه الثقافات في السياسات التنموية و إستراتيجياتها الترقية، بالإضافة إلى الاهتمام بعملية تنظيم الهجرة الداخلية والتدفق غير المراقب الذي يتم من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية مما ينتج عنه عدة مشاكل اجتماعية؛⁵
- توسيع الهياكل التربوية كبناء المدارس في مختلف البلديات والتجمعات السكانية خاصة في الريف من أجل ضمان التمدن للأطفال وكذلك فك العزلة عن هذه المناطق ودفعها نحو الانفتاح والتحضر تدريجيا؛
- تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي وذلك من خلال زيادة المشاريع الاقتصادية المحلية أو توسيعها؛
- توفير الأمن والرقابة والعدالة بين أفراد المجتمع، وإعطاء الفرصة لكل الفئات والشرائح لإثبات وجودهم من خلال تحفيزهم على العمل وزيادة الإنتاج، وبالتالي دعم الاقتصاد المحلي والقومي؛⁶
- تعزيز القدرات العامة للمجتمع كبناء الهياكل القاعدية وشق الطرقات واستصلاح الأراضي وغيرها من المشاريع التي تزيد من قوة المجتمع؛

¹ سعيد رحيم، ليدية وزاني، التجارب التنموية الناجحة في مجال تطوير قطاع السياحة، الملتقى الوطني الرابع حول: القطاع الخاص ودوره في التنمية السياحية، بجامعة البويرة، 27 و28 سبتمبر 2015، ص 5.

² أحمد شريف، تجربة التنمية المحلية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، السنة السادسة، العدد 44، 2009، ص12.

³ نورين بومدين، دور التنمية الريفية في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة، ملتقى الوطني حول التنمية المحلية المستدامة، المركز الجامعي بالمدينة، جمعية الأدوار للأنشطة العلمية والثقافية، 2008، ص 8.

⁴ وسيلة سعود، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية المستدامة -دراسة حالة ولاية البويرة للفترة 2009-2013، الملتقى الدولي حول تقييم استراتيجيات وسياسات، الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في أفق الألفية الثالثة، جامعة المسيلة، 28 و29 أكتوبر 2014، ص 10.

⁵ شريف عمر، الإطار العام للجباية المحلية ودورها في دفع عجلة التنمية، الملتقى الوطني الأول حول التنمية بالجزائر، المركز الجامعي برج بوعريبيج معهد علوم الاقتصاد وعلوم التنسيير، 2008، ص 2.

⁶ نورين بومدين، مرجع سبق ذكره، ص8.

الفصل الثاني: الإطار النظري للتنمية المحلية

- تحفيز المواطن للمشاركة في عملية التنمية وهذا يكون بتقديم الدعم المادي والمعنوي له وإشعاره بأنه عنصر مهم وفعال في مجتمعه وأنه بإمكانه تقديم الخدمات اللازمة للتنمية في شتى المجالات وخاصة إذا كانت تمس الاحتياجات والنقائص التي يعاني منها؛
- دعم الإدارة المحلية حتى تتمكن من التطور والخروج من دائرة الفقر، وهذا الدعم يكون بتقديم المساعدات للقيام بالمشاريع للقضاء على النقائص التي تعاني منها؛
- الاستفادة من اللامركزية والتي تعني استقلالية السلطة والإدارة مما يساعدها على وضع المشاريع المناسبة لها باعتبارها أقرب من الدولة إلى المواطن وأعلم باحتياجاته والنقائص التي يعاني منها؛
- بروز إمكانية التكامل بين المناطق، والتكامل يعني التعاون للوصول إلى الأهداف المسطرة وهو يمس مختلف المجالات ويساعد على تحسين نوعية الخدمات المقدمة ويسرع من عملية التنمية؛
- دعم الأنشطة الاقتصادية المنتجة للثروات (صناعة، زراعة، خدمات)، وتشجيع إنشاء المقاولات الصغيرة والمتوسطة الإنتاجية، بما فيها أنشطة الأسر وتعزيز شبكة الخدمات في الوسط الريفي والحضري، بتكاتف وتوحيد الجهود؛
- تحسين ظروف وإطار حياة المواطنين، من خلال تطوير مراكز الحياة وترقية نوعية الخدمات الحوارية وتحسين فاعلية البرامج والأجهزة الاجتماعية لضمان الاستقرار الاجتماعي خاصة في المناطق الريفية؛
- التصدي ومحاربة الآفات الاجتماعية كالجرمة، العنف، السرقة والمخدرات.. الخ، والعمل على نشر الفضيلة عبر برامج التوعية والأبواب المفتوحة والحملات، وتنظيم الندوات والمحاضرات.. الخ؛
- تدرج البيئة ومتطلبات حمايتها ضمن أولويات التنمية المحلية فهي تسعى إلى ضمان الحماية الكافية للطبيعة والنظم الإيكولوجية والتجمعات الحية.
- تسعى التنمية المحلية المحافظة على أنظمة المحيط والشوارع والأحياء والوقاية من الأوبئة والأمراض المتنقلة والمعدية.¹
- تنمية القدرة المحلية على توليد التكنولوجيا وتوطينها واستخدامها بالرغم من التوجه الحالي نحو عولمة الاقتصاد.
- تعزيز روح العمل الاجتماعي وربط جهود الشعب مع جهود الحكومة للنهوض بالبلاد اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا.²

II. مداخل التنمية المحلية والأطراف الفاعلة فيها:

1- مداخل التنمية المحلية:

¹ محمد الصالح الشيخ، الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها، الطبعة الثانية، مكتبة ومطبعة الشعاع، الإسكندرية، 2002 ص 94.

² خيضر خنيفري، مرجع سبق ذكره، ص 50.

الفصل الثاني: الإطار النظري للتنمية المحلية

لقد حظيت التنمية المحلية باهتمام العديد من المفكرين والسياسيين الذين تناولوا هذا الموضوع كل من زاوية معينة أو مدخل معين. ويمكن عموماً حصر مداخل التنمية المحلية حسب رؤية أرين ساندرز A.SANDERS "في أربعة طرق هي التنمية المحلية كعملية، التنمية المحلية كطريقة، التنمية المحلية كبرنامج، والتنمية المحلية كحركة، وذلك كما يلي:

أ- **التنمية المحلية كعملية**: يكون التركيز من خلال هذا المدخل على سلسلة الخطوات المتعاقبة المتمثلة في الانتقال التدريجي من الحالة التي تقرر فيها الأقلية شؤون المجتمع المحلي الذي يعيشون فيه نيابة عن بقية الأشخاص إلى الحالة التي يقرر فيها أفراد المجتمع ككل مصيرهم، ويعملون معاً على تنظيمه وتوجيهه. وبالتالي، فهنا يمكن القول أن تنمية المجتمع المحلي هي عملية للعمل الاجتماعي تساعد الناس في المجتمع المحلي على تنظيم أنفسهم للتخطيط والتنفيذ وتحديد حاجاتهم ومشاكلهم العامة والفردية، كما تكمن من إنجاز هذه المخططات بأقصى درجة من الاعتماد على موارد المجتمع المحلي.¹

ب - **التنمية المحلية كمنهج أو كطريقة**: وهنا يكون التركيز على التنمية كمدخل موجه للعمل، ويظل الاهتمام في هذا البعد بالعملية قائماً، ولكن الخلاف في التركيز على المنجزات أكثر من التركيز على العمليات الاضطرارية المتعاقبة. وبهذا المعنى تصبح حركة التنمية وسيلة لغاية أو طريقة تستهدف منجزات بعينها، وفي هذا الإطار توجه العملية لخدمة الهدف.

يمكن القول في هذا الإطار أن التنمية المحلية من هذا المدخل تعد وسيلة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية معاً، كونها تستخدم كمنهج أو كأسلوب للوصول إلى الرفاهية الاجتماعية عن طريق العمل في مختلف المجالات الاجتماعية التي تنمي المجتمع المحلي المعني مثل: التعليم، الصحة، الترفيه... الخ.

ت - **التنمية المحلية كبرنامج**: المقصود بصفة البرنامج هو التركيز على قائمة النشاطات والإجراءات التي تحدث التنمية وفقاً لها، وقد يكون البرنامج بسيطاً كما قد يكون منظماً بشكل عالي المستوى مثل المخططات الوطنية مثلاً، وهنا يميل التركيز على البرنامج نفسه وليس على ما يحدث للأشخاص المعنيين به، فيصبح البرنامج في حد ذاته هو الهدف. عموماً، يمكن القول من خلال هذا المدخل أن تنمية المجتمع المحلي هي عبارة عن جهود منظمة لتحسين ظروف حياة المجتمع وتحسين قدرته على تحقيق التكامل الاجتماعي والتوجيه الذاتي.

ث - **التنمية المحلية كحركة**: على خلاف المدخل السابق، فإن هذا المدخل لا يركز على البرنامج وإنما على الارتباط الجماهيري، وعلى الشحنة الوجدانية التي يجب أن يزودا المواطنون حتى يتحولوا إلى عنصر إيجابي في الموقف الإنمائي، وذلك من خلال الإيمان بقضية التنمية والتقدم.

¹ سعد الدين عشموري، الإدارة الأسس وتطبيقاتها في الأنشطة الاقتصادية والأمن. الطبعة الأولى، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث الرياض، 2000، ص185.

وبالتالي، فتنمية المجتمع المحلي ليست عملية حيادية وإنما هي قضية ذات طابع عاطفي ينبغي الالتزام بالعمق، ومن خلال ذلك تتشكل الدافعية لدى المواطنين للمساهمة الفعالة في تنمية المجتمع سواء على مستوى التخطيط أو التنفيذ. من خلال هذه الشروحات المبسطة لأهم مداخل التنمية المحلية، يمكن الاتفاق مع الكثير من المفكرين الاقتصاديين، الاجتماعيين وحتى السياسيين على أن التنمية المحلية تعد من أحسن وأنجع مداخل التنمية لمواجهة مشكلات التجمعات المحلية خاصة الفقيرة منها، حيث تتفوق نتائجها عن بقية المداخل الأخرى التي عادة ما تفشل في إثارة الدافعية والمشاركة لدى المواطنين.¹

كما أنها لا تستطيع الوصول إلى معظم المحتاجين فعلا إلى تلك الخدمات، بالإضافة إلى أنها لا تستطيع تصحيح السلوك الخاطئ الذي يوجد في تلك المناطق الفقيرة، على عكس التنمية المحلية التي تعتمد بشكل مباشر على سكان هذه المناطق، فإذا أمكن التغلب على شعورهم باللامبالاة وروح الاتكال، وتعويضها بالاعتزاز والاعتماد على النفس والإحساس بحقهم في أخذ المبادرة، فإن هؤلاء السكان يصبح في إمكانهم استخدام مواردهم لحل مشاكلهم المتعددة.²

ب- الأطراف الفاعلة في التنمية المحلية

تمثل الأطراف الفاعلة في تحقيق التنمية المحلية في كل من القطاع الحكومي، المجتمع المدني والقطاع الخاص.

1- القطاع الحكومي

يعد تدخل الدولة في تحقيق التنمية الاجتماعية من الموضوعات التي يزداد الاهتمام بها، جراء سياسات التحرر الاقتصادية، وازدياد دور القطاع الخاص والاعتماد على آليات السوق حيث تعكس هذه التطورات الاقتصادية تأثيرات هامة على التركيبة الاجتماعية وعلى العلاقة بين الطبقات والفئات المختلفة بحكم تأثيرها على نسق توزيع الفرص والموارد في المجتمع.

ولقد ساد اعتقاد خاطئ لفترة وجيزة تمثل في أن عملية التحرر الاقتصادية سوف تؤدي إلى تقليص وانسحاب دور الدولة في الحياة الاقتصادية لتترك جل التفاعلات الاقتصادية لآليات السوق وقوى العرض والطلب بمعنى أن يكون " دور الدولة هامشي ومحدود " إلا أن هذا التصور سرعان ما اتضح قصوره وخصوصا في حالة الدول النامية وأعيد النظر في دور الدولة في عمليات التنمية بحكم الدور الذي قامت به الدول تاريخيا في حياة تلك المجتمعات.

إذ يمكن اعتبار ما يحدث هو إعادة تجديد شكل العلاقة بين الدولة والاقتصاد، بحيث لا تكون الدولة هي المالك المباشر لأغلب الأصول الاقتصادية، بل تباشر مسؤولياتها من خلال مجموعة من السياسات المالية والنقدية، ونظم الحوافز التي تأخذ بها والتشريعات التي تعمل وفقا لها.

(1) محمد الصالح الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص 95.

(2) أحمد عبد اللطيف، أساليب التخطيط للتنمية. القاهرة، المكتبة الجامعية، 2002، ص 19.

فالدولة هنا لا تعد منسحبة من الحياة الاقتصادية بل ممارسة لأدوارها بطرق وآليات جديدة تضمن رقابتها على مجريات الأمور في المجتمع¹، باعتبارها ممثلة المجتمع والمعبرة عن إرادة المواطنين وتعمل على تحقيق طموحاتهم في التقدم الاقتصادي والاجتماعي، فالدولة تقوم برسم السياسات ووضع قواعد التنفيذ مع ترك النشاط نفسه للقطاعات الأخرى كالقطاع الخاص والمجتمع المدني، على اعتبارها سلطة قانونية وتنفيذية مؤهلة وقادرة على إجراء التغييرات الاجتماعية الضرورية لدعم التنمية.²

2- المجتمع المدني

يقصد بالمجتمع المدني التنظيمات التطوعية الحرة التي تنشأ وتعمل باستقلالية عن الدولة، وذلك بهدف تحقيق المصالح المادية والمعنوية لأعضائها بالاعتماد على الأساليب السلمية، وفي إطار الالتزام بقيم التعددية والتسامح والتنافس السلمي.³

المجتمع المدني أحد آليات تفعيل التنمية في بعدها الوطني والمحلي، فكلما ازدادت قوته وحضوره كلما زادت فرص نجاح هذه التنمية، فالمجتمع المدني هو الأداة الأكثر فعالية في تحقيق الرقي والتقدم في الجانب الاجتماعي والاقتصادي وتحقيق الديمقراطية، كونه قناة تواصل بين مطالب المواطنين واحتياجاتهم وبين الدولة ودرجة استجابتها للمطالب⁴، كما يرجع ازدياد قوته إلى انتشار النظام الديمقراطي والعولمة، وذلك إلى جانب عدم قدرة الدولة وحدها على سد احتياجات المجتمع مما أدى إلى ظهور أهمية المجتمع المدني في المشاركة الفعلية في العملية التنموية.

كما أصبحت منظمات المجتمع المدني شريكا اقتصاديا واجتماعيا هاما للدول على اختلاف أنظمتها، وتؤدي منظمات المجتمع المدني دورا مهما لا غنى عنه في التنمية المحلية، وذلك من خلال مساعدة الحكومة المحلية عن طريق العمل المباشر معها أو تقديم التمويل المالي أو تقديم شكل أفضل من الخدمات لفئات المواطنين.⁵

كما تنامت أدوار منظمات المجتمع المدني مع ازدياد الحاجة إلى انخراط جهات إضافية في مهام وبرامج التنمية لاسيما بعد قصور الدولة وأجهزتها ومواردها عن تلبية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمواطنين، ولما كانت هذه الاحتياجات حق من حقوقهم وأصبحت تلبيتها ملحة وضرورة لتأمين الأمن الإنساني والاستقرار الاجتماعي، وكان لابد من توسيع المجال أمام منظمات المجتمع المدني لتصبح شريكا في

¹ إرشاد أحمد عبد اللطيف، التنمية المحلية، الطبعة الأولى، دار الوفاء لدنيا للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2011، ص 23 .

² أمينة عثمان، زوليخة الفطاس، الحكم الراشد والتنمية المحلية المستدامة، ملقى وطني حول إشكالية الحكم الراشد في إدارة الجماعات المحلية والإقليمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2010، ص 36.

³ حسين توفيق، الدولة والتنمية في مصر (الجوانب السياسية دراسة مقارنة)، الطبعة الأولى، مركز الدراسات وبحوث التنمية، القاهرة، 2000، ص 51 - 50.

⁴ G. Thomas . wiss covernance . good Governace and Global Governace : conceptual challenger .third world quarterly,2000,london,pp 213-217.

⁵ عبد النور ناجي، مرجع سابق، ص 8.

الفصل الثاني: الإطار النظري للتنمية المحلية

عملية التنمية للاستفادة من مواردها البشرية والمادية ومن الخبرات التي تكتنزها، ومن بين المجالات التي تعمل في إطارها منظمات المجتمع المدني نذكر منها:

- توفير الخدمات فالمجتمع المدني يتمتع بقدرات فنية وتقنية عالية تمكنه من توفير نوعية مقبولة من الخدمات، فضلا عن قدرته في الوصول إلى الفئات الأكثر حاجة لاسيما في الأرياف والمناطق النائية.

- المساهمة في العملية التنموية من خلال تقوية وتمكين المجتمعات المحلية، كما له دور في بناء القدرات وتنمية المهارات والتدريب بمختلف المجالات التنموية كالتخطيط الاستراتيجي وصيانة البرامج التنموية وتنفيذها وتوسيع المشاركة الشعبية فيها.

- المساهمة في رسم السياسات والخطط العامة على المستويين الوطني والمحلي، من خلال اقتراح البدائل والتفاوض عليها أو التأثير في السياسات العامة لإدراج هذه البدائل فيها، ولتحقيق أهدافه.⁽¹⁾

فإن مؤسسات المجتمع المدني بما فيها المؤسسات غير الحكومية تساعد على تحقيق إدارة أكثر رشادة للحكم من خلال علاقتها بين الفرد والحكومة، ويمكن القول بأن هذه المؤسسات غير حكومية أو التطوعية قد أخذت تميزا كبيرا في الدول المتقدمة وحتى النامية على حد سواء حيث أصبحت تماثل الحكومة في التنمية المحلية من خلال العمل التطوعي، وعليه فمؤسسات المجتمع المدني تساعد على تحقيق التنمية المحلية وترشيدها من خلال علاقتها بين الفرد والسلطات العمومية وتعبئتها لأفضل الجهود الفردية والجماعية.²

فالمجتمع المدني يوفر بيئة سليمة للتنافس ويعمل على مراقبة السلطات المحلية وحتى الحكومة ومساءلتها، وعليه فالمجتمع المدني لا يعتبر درعا واقيا لنجاح البرامج التنموية فقط وإنما يضمن نجاحها واستمرارها.

3- القطاع الخاص

لقد ازدهر دور القطاع الخاص في إطار التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها العالم في أواخر القرن العشرين والتي انعكست على دور الدولة، حيث تم الانتقال من نظام حكم محلي تسيطر عليه وتسيره المجالس المنتخبة إلى نظام حكم يشارك فيه إلى جانب المجالس المنتخبة، القطاع الخاص، إذ يعرف هذا الأخير بأنه: " هو القطاع الذي يدار بمعرفة الأفراد ووحدات الأعمال، وتتولى آليات السوق توجيه دفع الأمور للأنشطة الاقتصادية الخاصة وهي بالتالي تسعى إلى تحقيق أقصى ربح ممكن."³

يلعب القطاع الخاص دورا هاما في تحسين جودة المنتجات وخدمة التنمية وتطوير الاقتصاد المحلي ونموه بقوة الدفع الذاتية القائمة على المبادرة والمخاطرة والمنافسة، ومن هنا تتحقق معدلات أداء عالية للاقتصاد المحلي يستفيد منها جموع المواطنين، متمثلة في خدمات و سلع ذات جودة عالية ورقابة ذاتية مباشرة على أداء

¹ سعيد ياسين موسى، دور منظمات المجتمع المدني في التنمية، 2002، الموقع:

2016/04/20، 17:36، <http://www.zouba-arabic/articles/art%20260112-2.htm>.

² نورة تلاجية، برامج التنمية المحلية ومشاركة المجتمع المدني في بلدية عنابة، مذكرة ماجستير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باجي مختار عنابة، 2006/2005، ص 135.

³ عبد محمد فاضل الربيعي، الخصخصة وأثرها على التنمية بالدول النامية، الطبعة الأولى، مكتبة مديولي، القاهرة، 2004، ص 49.

الوحدات الإنتاجية والخدمية من خلال امتلاك أسهم في هذه الوحدات، ومن ثم تحقيق رفاهية المواطن الاقتصادية والاجتماعية.¹

III. مراحل التخطيط الاستراتيجي للتنمية الاقتصادية المحلية

تشير التجارب الناجحة إلى أن التنمية الاقتصادية المحلية يجب أن تتحقق من خلال تبني إستراتيجية هادفة. حيث تكون هذه الإستراتيجية أحد عناصر خطة أكبر للتنمية الإستراتيجية والتي تشمل عناصر اجتماعية وبيئية. وتوفر إستراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية الفرصة للتركيز على تدعيم الاقتصاد المحلي وتعزيز القدرات المحلية. ويتراوح الإطار الزمني لتنفيذ إستراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية بين ثلاث إلى ثماني سنوات ويشمل خطط سنوية للتنفيذ وقد تم إيجاز التسلسل المنطقي لمراحل التخطيط الاستراتيجي في خمس مراحل للتخطيط الاستراتيجي للتنمية الاقتصادية المحلية.

ورغم أنه قد تم الإشارة إلى هذه المراحل أدناه باعتبارها مراحل منفصلة، إلا أن التخطيط الاستراتيجي للتنمية الاقتصادية المحلية في الواقع هو عملية مرنة، وغالباً ما يستمر تنفيذ أحد المراحل بالتوازي مع مرحلة أخرى وفقاً للاحتياجات المحلية. وفي حالة ما إذا واجهت مرحلة معينة مشاكل ما فإن هذه المشاكل قد لا تكون نتيجة العمل في هذه المرحلة بالذات، إنما نتيجة لما تم في مرحلة سابقة لها.

وقد يحتاج الأمر إلى إعادة دراسة المراحل السابقة واللاحقة أو إعادة العمل بهذه المراحل لعلاج المشاكل التي ظهرت، حيث أن الإستراتيجية عبارة عن وثيقة مرنة يجب أن تتطور كلما اقتضت الظروف ذلك. تتمثل مراحل التخطيط الاستراتيجي الخمس للتنمية الاقتصادية المحلية في:

تنظيم الجهود، تقييم الاقتصاد المحلي، إعداد الإستراتيجية، تنفيذ الإستراتيجية، مراجعة الإستراتيجية.²

1- تنظيم الجهود:

لكي يتم تنظيم الجهود بشكل ناجح في إطار إستراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية فإنه يجب الموافقة في مرحلة مبكرة من عملية التخطيط على الترتيبات المؤسسية ودور أصحاب المصالح. ويجب تشكيل فريق العمل الخاص بالتنمية الاقتصادية المحلية في مجلس المدينة أو في أحد المنظمات التي تشارك في تنفيذ هذه الإستراتيجية وهذا الفريق ينبغي أن يتولى بصفة مبدئية إدارة عملية التخطيط الاستراتيجي.

يتطلب نجاح عملية التنمية الاقتصادية المحلية تضافر الجهود الحكومية وجهود القطاع الخاص فضلاً عن القطاعات غير الحكومية (المنظمات غير الحكومية الاتحادات التجارية والمنظمات الاجتماعية والمدنية والدينية). وتبدأ عملية التخطيط الاستراتيجي بتحديد الأفراد والمؤسسات العامة والأنشطة والصناعات والمنظمات المدنية والمنظمات المهنية ومراكز البحوث ومؤسسات التدريب بالإضافة إلى الفئات الأخرى التي يتكون منها أو تؤثر

¹ وحيدة بورغدة ، تمثيلية الجماعات المحلية في الجزائر في ضوء معايير الحكم الراشد قراءة استشراف في قانوني الولاية والبلدية، الملتقى الوطني حول إشكالية الحكم الراشد في إدارة الجماعات المحلية والإقليمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 13/12 ديسمبر 2010 ، ص 195.
² البنك الدولي وآخرون، التنمية الاقتصادية المحلية دليل وضع وتنفيذ استراتيجيات تنمية الاقتصاد المحلي وخطط العمل به، سبتمبر 2004، led_primer_arabic.pdf، ص 14.

الفصل الثاني: الإطار النظري للتنمية المحلية

في الاقتصاد المحلي، وسوف تساهم المهارات والخبرات والموارد التي شارك بها مجموعات أصحاب المصالح في عملية التخطيط الاستراتيجي، أما في ما يخص تكوين علاقات عمل قوية وهيكل تنظيمية لدعم عملية التخطيط الاستراتيجي سوف تؤدي إلى تحقيق شراكة بين القطاع العام والخاص والقطاع غير الحكومي ذات فوائد عديدة على المدى الطويل.

وهذه النوعية من علاقات العمل يمكن أن تتراوح من مجموعات العمل غير الرسمية نسبياً إلى شبه الرسمية والشبكات الحرة التي لا ترتبط بأحدهما إلى إنشاء هيئات تنمية إقليمية أو شراكة بين القطاع الحكومي والخاص. ولضمان استمرارية مثل هذه النوعية من الشراكة والاحتفاظ بها عاملاً هاماً وتحدياً يظهر من خلاله مدى فاعلية جهود التنمية الاقتصادية المحلية.

2- تقييم الاقتصاد المحلي:

يعد التعرف على خصائص الاقتصاد المحلي أمراً هاماً في حالة رغبة أصحاب المصالح في تحديد إستراتيجية للتنمية الاقتصادية تنسجم بالواقعية والعملية والقابلية للتحقق والاتفاق عليها. وللحصول على البيانات الأساسية عن الاقتصاد المحلي.

يتم إجراء تقييم سليم للاقتصاد المحلي بالإضافة إلى دراسة الروابط أو العلاقات الاقتصادية القائمة وكذلك الأنشطة في منطقة معينة، وسوف تستخدم المعلومات الكمية والنوعية المتوافرة والتي تسلط الضوء على الهياكل والاتجاهات القائمة في تنمية الأنشطة المختلفة والتصنيع والتوظيف وتنمية المهارات، بالإضافة إلى البيانات الأخرى والتي سوف تساعد على تحديد الاتجاه الاستراتيجي للاقتصاد المحلي. ولا يجب أن تنقيد عملية التقييم بالضرورة بالتقسيمات الإدارية أو الحدود مثل حدود البلديات أو البلديات.

فقد تكون منطقة ما من منطقة حضرية وقرية ومدينة أو ظهيرها الحصري والريفي. وقد تسلط المعلومات التي تم تجميعها الضوء على الحاجة إلى تنفيذ مشروعات وبرامج محددة يمكن أن تؤدي إلى توسيع وتنويع قاعدة الاقتصاد المحلي، إن الخطوة الأولى في عملية تقييم الاقتصاد المحلي هي تحديد المعلومات وثيقة الصلة بهذا الموضوع والمعلومات المطلوبة والمتوافرة بالإضافة إلى تحديد البيانات الغامضة أو غير المتاحة، والتي سوف يكون من الضروري الحصول عليها من أجل إجراء عملية تقييم للاقتصاد المحلي.

وبعد الحصول على هذه البيانات يكون من الضروري تجميع وتحليل البيانات لتوفير صورة كاملة عن الاقتصاد المحلي. وقد تستخدم أساليب عديدة للتعرف على المعلومات الأساسية عن الاقتصاد المحلي مثل " تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات". تستخدم عملية تقييم الاقتصاد المحلي في:¹

- التعرف وتحديد الموارد الحكومية والخاصة وغير الحكومية؛
- تجميع وتحليل المعلومات الكمية والنوعية الراهنة أو المعلومات الهامة الجديدة؛

¹ نفس المرجع، ص 14؛ 17. (بتصرف)

الفصل الثاني: الإطار النظري للتنمية المحلية

- إنشاء نظم لإدارة البيانات لكي تستخدم مستقبلاً في الرقابة و التقييم؛
- كذلك من المعلومات الهامة في هذا الصدد، المعلومات التي يمكن استنباطها من المقارنات مع المجتمعات المجاورة أو المنافسين المحليين والإقليميين والوطنيين أو الدوليين الآخرين.

إن عملية التقييم يجب أن تأخذ في اعتبارها احتمالات النمو لنطاق واسع من فرص التنمية الاقتصادية المحلية في كافة القطاعات الرئيسية والتي تشمل القطاعات الرسمية وغير الرسمية وقطاعات المجتمع الأخرى. وسوف يتحدد مستوى وعمق البيانات التي يجب تجميعها من خلال سهولة الحصول عليها والموازنة المرصودة لذلك، فضلاً عن طبيعة الاقتصاد المحلي.

وتتوافر المعلومات عن الاقتصاد في العديد من الدول النامية على المستوى الوطني فقط، لذلك فإن تجميع بيانات تفصيلية عن الاقتصاد المحلي قد تكون عملية باهظة التكلفة بحيث يصعب على البلديات أو البلديات بميزانياتها المحدودة أن تقوم بذلك. وإزاء هذا الموقف يكون من الضروري دراسة الوسائل والمناهج المختلفة لاستيعاب وفهم أبعاد الاقتصاد المحلي . وهذه الأساليب قد تتضمن عقد اجتماعات مع الشركات وفئات المجتمع الأخرى، فضلاً عن عقد لقاءات وأبحاث ودراسات ميدانية مبسطة.

3- إعداد الإستراتيجية:

إن الهدف من إعداد تخطيط استراتيجي واسع النطاق لإحدى المدن هو التوصل إلى منهج متكامل للقيام بالتخطيط الاستراتيجي للتنمية الاقتصادية المحلية. ويستلزم الأمر عند قيام المختصين الفنيين في الحكومات المحلية ومجموعات أصحاب المصالح الرئيسية بإعداد الإستراتيجية، تحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية المحلية والمتطلبات البيئية والاجتماعية. وتتكون إستراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية النموذجية من عدد من المكونات تتمثل في:

- الرؤية: توضح إجماع أصحاب المصالح على طبيعة المستقبل الاقتصادي المرجو للمجتمع.
- الأهداف: تتوقف على الرؤية الكلية والنتائج المحددة المرجوة لعملية التخطيط الاقتصادي.
- الأغراض: وضع معايير للأداء فضلاً عن الأنشطة المستهدفة لعملية التنمية لتحقيق كل هدف. ويكون لها إطار زمني وقابلة للقياس.
- البرامج: مجموعة من الأساليب لتحقيق الأهداف الواقعية للتنمية الاقتصادية. ويكون لها إطار زمني وقابلة للقياس.
- المشروعات وخطط العمل: تنفيذ أجزاء محددة من البرنامج. يجب أن تحدد الأولويات كما يجب تقدير التكلفة. ويكون لها إطار زمني وقابلة للقياس.

4- تنفيذ الإستراتيجية

الفصل الثاني: الإطار النظري للتنمية المحلية

إستراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية هي عبارة عن خطة إجمالية ذات أهداف وإجراءات قصيرة ومتوسطة أو طويلة الأجل، فضلاً عن أنها تحدد الأهداف التي يجب تحقيقها، كما تضع برنامج عمل (أجندة) لتعزيز وتنمية نقاط القوة في اقتصاد المجتمع المحلي سواء المادية والاجتماعية والبيئية وكذلك تتناول كل من التحديات والفرص المتاحة.

- **خطة التنفيذ:** يجب أن يكون لكل إستراتيجية للتنمية الاقتصادية المحلية خطة للتنفيذ على أن تكون مدعومة بدورها بخطط عمل تفصيلية للمشروع. حيث تحدد خطة التنفيذ الموازنة المطلوبة والاحتياجات من الموارد البشرية والتجهيزات المؤسساتية والإجرائية اللازمة لتنفيذ إستراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية، وباعتبارها وثيقة واحدة شاملة لكافة برامج ومشروعات التنمية الاقتصادية المحلية في إطار تنفيذ الإستراتيجية، فإنها تستخدم وثيقة متكاملة لإعداد البرامج للإبقاء على وضوح اتجاهات الإستراتيجية وللتأكد من أن البرامج والمشروعات لا تتنافس بصورة غير ملائمة للحصول على الموارد والدعم. وفي ظل إطار زمني يتراوح بين سنة وثلاث سنوات فإن خطة التنفيذ الجيدة سوف تؤدي إلى استخدام الموازنات المقررة بصورة أكثر كفاءة وفعالية، كما يمكن أن تستخدم في الحصول على التمويل من مصادر خارجية مثل الحكومة الوطنية والهيئات المانحة ثنائية أو متعددة الأطراف (الدولية) فضلاً عن القطاع الخاص.

- **خطط العمل:** توفر خطط العمل الخاصة بالتنمية الاقتصادية المحلية تفصيلات محددة عن أجزاء ومكونات المشروع والتي تشمل التنظيم الهرمي للأهداف والأطراف المسؤولة وجدول التنفيذ الواقعي والاحتياجات من الموارد المالية والبشرية ومصادر التمويل والآثار المتوقعة والنتائج ومقاييس الأداء ونظم لتقييم حجم الإنجاز الذي تحقق وذلك بالنسبة لكل مشروع، تلعب المشروعات التي يمكن تنفيذها في الأجل القصير والتي يكون لها مردوداً سريعاً دوراً هاماً في تدعيم ثقة أصحاب المصالح وإعطاء دفعة للمشروع. أما المشروعات الأخرى فيتم تنفيذها من خلال إطار زمني متوسط وطويل الأجل. وفي كل حالة فإنه يجب أن يحصل المشروع على تأييد الأفراد أو مجموعة من أصحاب المصالح وذلك طبقاً لحجم مصالحهم والموارد المتاحة ومدى التزامهم والخبرات التي يتمتعون بها.

ويعد وضع نظام جيد للرقابة والتقييم لإعداد إستراتيجية متكاملة للتنمية الاقتصادية المحلية أمراً هاماً فضلاً عن أنه يسمح بإجراء التحليل والمراجعة، حيث يمكن فريق العمل في التنمية الاقتصادية المحلية من تقييم النتائج بطريقة صحيحة، بالإضافة إلى التأكد من صحة أوجه الإنفاق وتحديد حجم الزيادات الضرورية في المخصصات بالإضافة إلى التعديلات المطلوبة لقياسها فضلاً عن تطوير ووضع قواعد جيدة للأداء. كذلك يمكن وضع مؤشرات حجم الإنجاز والآثار المترتبة على ذلك.

-5 **مراجعة الإستراتيجية:**

الفصل الثاني: الإطار النظري للتنمية المحلية

على الرغم من أن إستراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية عادة ما يتم إعدادها لفترة تتراوح ما بين ثلاث إلى ثمان سنوات، فإن الإستراتيجية ينبغي مراجعتها سنويا لكي يمكن تعديلها لتتواءم مع التطورات التي تشهدها الظروف المحلية.

كما يتم إجراء مراجعة أوسع نطاقا كل ثلاث سنوات غير أن تنفيذ إستراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية يجب أن يخضع لتقييم سنوي دقيق. وهذه المراجعة يجب أن تأخذ في الاعتبار الموارد المتاحة لإعداد الإستراتيجية كما يجب أن تتضمن مؤشرات متفق عليها لمراقبة وتقييم الاقتصاد المحلي.

ويجب أن تشمل علمية المراجعة كلما أمكن ذلك المدخلات والمخرجات والنتائج والآثار، وكذلك مراحل التنفيذ ومستوى وحجم مشاركة أصحاب المصالح، وبجانب القيام بعملية مراجعة الإستراتيجية فإن النظم المختلفة يجب أن تستمر في العمل لمراقبة حجم الإنجاز الذي تحقق في كل مشروع. وتسمح هذه النظم لمتخذي القرار بتعديل الإستراتيجية استجابة لتغير الظروف المحلية، وفي حالة ما إذا تم استكمال تنفيذ البرامج أو المشروعات أو تم اعتبارها غير ملائمة فإنه يمكن أن يتم اختيار برامج ومشروعات جديدة.

IV. نماذج واستراتيجيات التنمية المحلية

إنّ رسم أي إستراتيجية لتنمية المجتمع المحلي يفترض تصورا واضحا لطبيعة الأهداف المطلوبة حتى يمكن رسم السياسات التي تتلاءم معها، وهذا لا يتأتى إلا إذا كان هناك تصورا واضحا لطبيعة النظام الاقتصادي والاجتماعي ككل ولنوع العلاقات وأنماط الاستهلاك ونماذج السلوك والاتجاهات وطبيعة المؤسسات الاجتماعية لقد تناولت العديد من الكتابات والدراسات في الفكر الاجتماعي نماذج تنمية المجتمعات المحلية، ونكتفي هنا بعرض النماذج.

1- نموذج العمل الإنمائي عند Taylor:

قدّم كارل تايلور نموذجا لخطوات العمل الإنمائي على مستوى المجتمعات المحلية في أحد مقالاته عن تنمية المجتمع وتمثلت خطوات هذا النموذج في:¹

- المناقشة المنهجية للحاجات العامة حيث يمكن ذلك من اكتشاف المشكلات وتحديد بدقتها وتشخيص أسبابها الموضوعية.

- التخطيط المنهجي لتنفيذ برامج المساعدات الذاتية، وهي خطوة تعقب إدراك أعضاء المجتمع لحاجاتهم ومشكلاتهم ومعرفة أسبابها، ويتمّ فيها رسم خطة محلية لمواجهتها.

- تعبئة وتسخير الإمكانيات الاقتصادية والاجتماعية لجماعات المجتمع المحلي.

- تنمية الطموح المحلي، والذي يستثير الشعور بالولاء الاجتماعي والتماسك بين أهالي المجتمع المحلي.

2- نموذج العمل الإنمائي عند W.Bidel

¹ المرجع نفسه، ص ص 17؛ 19. (بتصرف)

الفصل الثاني: الإطار النظري للتنمية المحلية

قدّم Bidel نموذجاً ينظر إلى مراحل العمل الإنمائي من زاوية مسؤول التغيير، ويتضح ذلك من خلال طبيعة المرحلة الأولى التي يستهل بها نمودجه وتمثل مراحل نموذج Bidel في:

- **المرحلة الاستكشافية:** ويقوم فيها إحصائي التنمية بمحاولة اكتساب ثقة أهالي وقيادات المجتمع المحلي وإقناعهم بدوره وبأهمية التغيير بالنسبة إليهم ويتم ذلك من خلال لقاءاته واجتماعاته معهم ومن خلال الدراسات المحلية التي يقوم بها.

- **المرحلة النقاشية:** وتكون مهمة إحصائي التنمية في هذه المرحلة توجيه مناقشة الأهالي لمشكلاتهم المحلية مع مراعاة إتاحة الفرصة أمام قيادات المجتمع المحلي للتعبير الحر عن أفكارهم ومخاوفهم واختيار البدائل.

- **المرحلة التنظيمية:** ويتم فيها تكيل لجان أو مجلس أو لجان شعبية تخصصية لتنفيذ التغيير المقصود.

- **مرحلة النشاط:** ويتم هنا تنفيذ القرارات الجماعية التي تمّ التوصل إليها والتي تُخدم الصالح العام.

- **مرحلة التقييم:** ويتم فيها معرفة الجوانب الإيجابية والسلبية للعملية التنموية.

- **مرحلة الاستمرار:** ويعمل إحصائي التنمية في هذه المرحلة على جعل العملية الإنمائية عملية تلقائية ومستمرة داخل المجتمع المحلي.

أما إستراتيجيات تنمية المجتمع المحلي، حيث يستخدم مفهوم الإستراتيجية في مفهومها الترموي للدلالة على:

"القواعد العامة التي تحكم رسم خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ووسائل تنفيذها، وهي ترتبط أساساً بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي العام للدولة، كما ترتبط بشكل توزيع الأنشطة في إطار الموارد المتاحة.

ويحاول البعض أن يحدد إستراتيجيات متعددة يمكن أن تكون ملائمة وقادرة على تحقيق التغيير

الاجتماعي المقصود في ضوء برامج التنمية المحلية وتمثل هذه إستراتيجية في:

- إستراتيجية المحافظة على الوضع القائم ولذلك فإن الجهد الأساسي ينصب في هذه الإستراتيجية على زيادة كفاءة البرامج القائمة وتوسيع نطاقها.

- الإستراتيجية الثورية وتمثل هذه الإستراتيجية عدم الاكتراث بالتوازن الاجتماعي ومحاولة الحفاظ عليه والبرامج التنموية لا يمكن أن يتحقق إلا عن طريق الكفاح والتفاعل.

- إستراتيجية إعادة صياغة المعايير التربوية وتنصب على مختلف عمليات التنشئة الاجتماعية ويتعمد أساساً على مجموعة من البرامج القادرة على تغيير القيم وعلى الارتباط بمعايير جديدة للسلوك وتغيير الأدوار والمراكز والعلاقات الاجتماعية التقليدية.

- الإستراتيجية العملية الرشيدة حيث يرى كل من "نشن" و"بن" أن هذه الإستراتيجية تعتمد على نشر التعليم العام، وإجراء البحوث العلمية المتعلقة لحلّ مشاكل الناس في حياتهم اليومية ونشر نتائجها على الناس.

نستخلص أن مفهوم التنمية المحلية كمصطلح يجمع بين الجهود الشعبية والحكومية، وذلك بإتباع منهج علمي قصد تحقيق مجموعة من الأهداف من بينها العدالة الاجتماعية والمشاركة الشعبية وتحقيق التكامل بين

الفصل الثاني: الإطار النظري للتنمية المحلية

المناطق والقضاء على الفقر والجهل وتحقيق النمو الاقتصادي، وتتميز التنمية المحلية بمجموعة من الخصائص تفرقها عن أنواع التنمية الأخرى، فهي تهتم بكل ما يخص المجال المحلي الضيق ولا تضطلع إلى المستوى الوطني. متخذة مجموعة من المبادئ، كمبدأ الشمول، مبدأ التكامل، مبدأ التقبل، مبدأ التوازن، مبدأ التنسيق. مع وجود مجموعة من الركائز لضمان تحقيق البرامج التنموية للوصول إلى أهداف التنمية المحلية بطريقة سريعة وسليمة وذات قرارات رشيدة.

المبحث الثالث: الإطار المفاهيمي للتنمية المحلية المستدامة

لقد نشأ مفهوم التنمية المستدامة ليعبر عن النقص الملحوظ للمفاهيم التنموية السابقة التي لم توفر ذلك الأساس الذي تستند عليه في إصدار الأحكام من تكاليف ومنافع لمختلف السياسات، وكذا التدهور في الوضع البيئي على المستوى العالمي، مما أدى إلى ضرورة دمج البعد البيئي في التنمية والتخطيط الإنمائي، هنا أصبح من الضروري تطوير جميع المفاهيم المتعلقة بالمجال الاقتصادي عامة والمجال التنموي خاصة، فتحوّلت التنمية من اتجاه اقتصادي اجتماعي إلى تنمية مستدامة تأخذ بعين الاعتبار البعد البيئي والأجيال المستقبلية، وتحوّلت كذلك التنمية المحلية من دمج للجهود الحكومية والمشاركات الشعبية إلى تنمية محلية مستدامة تعالج مواضيع التنمية المحلية التقليدية مع الأخذ بعين الاعتبار متطلبات ومفاهيم الاستدامة. من خلال هذا المبحث سيتم التطرق إلى:

- ماهية التنمية المحلية المستدامة؛

- محاور أساسية للتنمية المحلية المستدامة.

المطلب الأول: ماهية التنمية المحلية المستدامة

لقد برز مصطلح التنمية المحلية المستدامة كمفهوم حديث النشأة ليعكس مدى تطبيق التنمية المحلية لمعايير الاستدامة، وسوف نحاول في هذا المطلب إبراز ماهية التنمية المحلية المستدامة من خلال تسليط الضوء على تعريف التنمية المحلية المستدامة، أبعادها وأهدافها.

I. ظهور مفهوم التنمية المحلية المستدامة

أصبحت التنمية المستدامة تمثل الاتجاه التنموي الجديد الذي يعبر عن التوازن بين الأجيال الحالية والأجيال المستقبلية وتمثل في نفس الوقت النموذج التنموي المستحدث الذي تدخل ضمن اهتماماته المتطلبات البيئية كبعد جديد يدعم الاحتياجات الاقتصادية والأهداف الاجتماعية ويعالج الاختلالات البيئية ليس فقط على المستوى العالمي أو الإقليمي أو الوطني وإنما حتى على المستوى المحلي،⁽¹⁾ وبعد ازدياد الاهتمام بالمجتمعات المحلية وبالتنمية المحلية لكونها أضحت وسيلة وأسلوب يهدف إلى تحقيق التنمية الشاملة على المستوى القطري، حيث أن الجهود الذاتية والمشاركة الشعبية لا تقل أهمية عن الجهود الحكومية في تحقيق التنمية المستدامة عبر مساهمة السكان في وضع وتنفيذ المشروعات التي تأخذ بعين الاعتبار الجانب البيئي كبعد مهم ضمن أبعادها

¹ المجلس الأعلى للتعليم، التنمية المستدامة، ندوة حول رؤية دولة قطر الشاملة للتنمية المستدامة 2030، قطر، 2008، ص 61. (بتصرف)

الفصل الثاني: الإطار النظري للتنمية المحلية

التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مما يستوجب تضافر المشاركة الشعبية والجهود الحكومية لتحسين نوعية الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتنظيمية والثقافية والحضارية... الخ للمجتمعات المحلية وإدماجها في استراتيجياتها التنموية وبالتالي الوصول إلى تحقيق متطلبات وغايات التنمية المستدامة الشاملة والمتوازنة ومن هذا المنطق وعلى هذا الأساس ظهر مصطلح ومفهوم التنمية المحلية المستدامة.

هذا المفهوم الذي يقوم على ضرورة تقاسم الدولة للأعباء التنموية الاقتصادية منها والاجتماعية مع الأقاليم المشكلة لها من أجل تحقيق أكبر قدر من الأهداف المسطرة مع الأخذ بعين الاعتبار الإدارة المثلى لاستغلال الموارد الطبيعية، حيث أنيط بهذه الأقاليم وظائف تنموية مختلفة ومتعددة على مستواها المحلي مما أدى إلى ظهور مفهوم التنمية المحلية المستدامة كمنهج تنموي حديث ومتكامل الجوانب والأبعاد الهادفة إلى تفعيل الطاقات الكامنة لدى المجتمعات المحلية، من أجل تحقيق نهضة تنموية بهذه المناطق وفق ما يتطلبه النظام البيئي دون الإخلال بالأهداف الاقتصادية والغايات الاجتماعية في هذه المناطق.

II. تعريف التنمية المحلية المستدامة

يمكن تعريف التنمية المحلية المستدامة على أنها "إستراتيجية لتنمية المجتمع وتعمل على الربط بين الموارد المحلية والبيئية الخارجية، أي تنمية المجتمع من خلال موارده الذاتية والمواهب الفردية والعلاقات الاجتماعية مع مراعاة مبدأ العدالة والاستمرارية والاستدامة، أي العدالة بين أفراد المجتمع الحالي والمستقبلي من خلال الأخذ بعين الاعتبار متطلبات البيئة التي تحافظ على حق الأجيال المستقبلية.¹

وتعرف التنمية المحلية المستدامة بأنها " نتيجة تفاعل مجموعة من الأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية في مكان معين، وتشكل البلدية الهيئة الأساسية لتأمين التنمية المستدامة خاصة وأنها الهيكل الأقرب إلى المجتمع والأكثر جدارة لتلبية حاجاتهم."²

وهناك من يعرفها بأنها "العملية التي يتمكن بها المجتمع المحلي من تحديد حاجاته وأهدافه وترتيب هذه الحاجات والأهداف وفقا للأولويات، لمقابلة تلك الحاجات والأهداف بما يستجيب لحاجات الأجيال الراهنة دون تعريض قدرة الأجيال القادمة للخطر".

فالتنمية المحلية المستدامة هي تلك العملية التي يشترك فيها كل الناس في المحليات والذين يأتون من كل القطاعات ويعملون سويا لتحفيز النشاط الاقتصادي المحلي والذي ينتج عنها اقتصاد يتسم بالمرونة والاستدامة وهي عملية تهدف إلى تكوين الوظائف الجديدة وتحسين نوعية الحياة للفرد والمجتمع بما فيها الفقراء والمهمشين مع المحافظة على البيئة، ولا بد من ضرورة تفهم الفرق بين التنمية المحلية العادية والتنمية المحلية المستدامة، فإذا كانت التنمية المحلية تختص بتوظيف جميع موارد المجتمع المحلي المادية والطبيعية والبشرية من أجل زيادة الدخل وتحسين الحالة الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية وتحسين نوعية الخدمات فإن التنمية المحلية المستدامة تسعى

¹O. Gélilier, O. Simon, et autres, **Développement durable : pour une entreprise compétitive et responsable**, 3^{ème} éd, édition ESF, Paris, 2005, p19.

² المجلس الأعلى للتعليم، مرجع سابق ، ص ص 17؛ 19. (بتصرف)

الفصل الثاني: الإطار النظري للتنمية المحلية

لتلبية حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال القادمة في تأمين حاجاتهم وحماية الموارد الطبيعية من الضغوط البشرية ومعدلات الاستهلاك المرتفعة واستخدام تكنولوجيا متطورة أنظف وأكثر في استهلاك الطاقة وتقليل الانبعاث حيث تركز التنمية المحلية المستدامة على وحدة المصير والاستدامة والديمقراطية والمشاركة الشعبية والقيم والعدالة والمساواة والشفافية والمحاسبة.¹

ومن خلال ما سبق عرضه من تعاريف يمكن الإقرار بأن "التنمية المحلية المستدامة هي إستراتيجية مبنية على مفاهيم بيئية تهدف إلى تحقيق أهداف التنمية من خلال الوفاء بحاجات البشرية وتحقيق الرعاية الاجتماعية حاضرا، مع ضمان حق الانتفاع للأجيال القادمة والحفاظ على قاعدة الموارد البشرية والطبيعية وفق ضوابط التوازن البيئي، بالتوصل إلى توازن ديناميكي بين البعد الاجتماعي والاقتصادي من جهة وإدارة الموارد وحماية البيئة من جهة أخرى".

III. أبعاد التنمية المستدامة:

تتضمن التنمية المحلية المستدامة أبعادا متعددة ومتنوعة ومتداخلة، وتتفاعل فيما بينها، والتفاعل بين هذه الأبعاد من شأنه أن يساهم في تحقيق تطور ملحوظ بالنسبة للتنمية المستدامة، ورغم تعدد الأبعاد فإننا سنتطرق إلى أهمها:²

أولا: البعد الاقتصادي

احتلت التنمية الاقتصادية مكانا هاما سياسيا واجتماعيا منذ 1945، حيث أعطيت لها عدة تعريفات منها: "تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل، هذا فضلا عن زيادة رأس المال المتراكم في المجتمع عبر الزمن".

غير أنه برز اختلاف بين مصطلحي التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي، حيث يشير بعض الاقتصاديين إلى أنهما عملية واحدة، وهي التغيير نحو الأحسن ويعني ذلك زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد أي الاستثمار المنتج في تنمية لإمكانات المادية والبشرية لإنتاج الدخل الحقيقي في المجتمع، في حين يشير البعض الآخر إلى استخدام مصطلح النمو الاقتصادي بشأن الدول المتقدمة اقتصاديا، والتنمية الاقتصادية بشأن الدول الأقل تقدما. وتنطوي التنمية الاقتصادية على ثلاثة عناصر أساسية هي:³

- تغيرات في الهيكل والبنيان الاقتصادي؛
- إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة؛
- ضرورة الاهتمام بنوعية السع والخدمات المنتجة وإعطاء الأولويات لتلك الأساسيات.

¹ المرجع نفسه، ص ص 17؛ 19. (بتصرف)

² جمال طاهر، النفط والتنمية المستدامة في الأقطار العربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت 2007 UNESCO، العولمة والتنمية المستدامة أي هينات للضببط؛ الموقع: [Http://www.unesco.org/sdarah/FICHE2AHTM](http://www.unesco.org/sdarah/FICHE2AHTM) ، تم الاطلاع (2016/10/05، 10:52).

³ دوناتو رومانو، الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة ، المركز الوطني للسياسات الزراعية ، سوريا ، 2000 ، ص56.

الفصل الثاني: الإطار النظري للتنمية المحلية

وتتمثل أهداف التنمية المحلية المستدامة من خلال هذا البعد فيما يلي:

1. إشباع الحاجات الأساسية عن طريق زيادة الإنتاج وتحسين مستواه من أجل مواجهة الحاجات الأساسية للغالبية العظمة من الشعوب.
2. تصحيح الاختلال في هيكل توزيع الدخل بما يضمن إزالة الفوارق بين طبقات المجتمع.
3. العمل على الارتقاء بالجودة في الإنتاج.
4. رفع مستوى المعيشة ويستدل عادة على حجم مستوى المعيشة بمتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، كما أنه يقترن بهيكل الزيادة السكانية وطريقة توزيع الناتج القومي وتأهيل العنصر البشري.
5. العمل على الحد من مشكلة البطالة.
6. زيادة دور القطاع في التنمية وفق آليات السوق.

ثانيا: البعد الاجتماعي

يقصد بالتنمية الاجتماعية "زيادة قدرة الأفراد على استغلال الطاقة المتاحة إلى أقصى حد ممكن لتحقيق الحرية والرعاية، ويعتبر البعد الاجتماعي بمثابة البعد الذي تتميز به التنمية المحلية المستدامة، لأنه البعد الذي يمثل البعد الإنساني بالمعنى الضيق والذي يجعل من النمو وسيلة للالتحام الاجتماعي ولعملية التطوير في الاختيار السياسي". كما يشترط في هذا الاختيار أن يكون قبل كل شيء لاختيار أنصاف بين الأجيال بمقدار ما هو بين الدول. ويجمع أهل الاختصاص من المحللين في المجالات الاقتصادية والاجتماعية أن مفهوم العمل والبطالة قد اكتسبا أبعاد جديدة نهاية القرن 21، إذ تأثر مفهوم التشغيل بالتطور الذي شهدته الحياة الاجتماعية، وبصورة عامة تظهر في ارتفاع نسب التنمية والتطور الذي عرفته الدول وخاصة النامية منها، إذ أصبح يلاحظ أنواع مختلفة للبطالة كالاختيارية (الإدارية)، التقنية وبطالة أصحاب الشهادات وغيرها، كما نتج عن التطور التكنولوجي ظهور مفاهيم جديدة للعمل كالعامل عن بعد، والعمل بالتناوب والعمل للحساب الغير، والمنظومة الاجتماعية تشمل ما يلي:¹

- المساواة في التوزيع؛
- الحراك الاجتماعي؛
- المشاركة الشعبية؛
- التنوع الثقافي؛
- استدامة المؤسسات.

وللبعد الاجتماعي آثار تتمثل في عدم تهميش الجماعات وتدعيم مقوماتها الثقافية والروحية، وتتوقف الإستراتيجيات المنسجمة مع التنمية المحلية المستدامة على القيم الحاضرة، إذ لا يمكن التنبؤ بقيم الأجيال

¹ Gélénier, O. Simon, et autres, **Développement durable : pour une entreprise compétitive et responsable**, 3^{ème} éd, édition ESF, Paris, 2005, p19

الفصل الثاني: الإطار النظري للتنمية المحلية

المستقبلية، غير أن هذا لا يعطي مبررا لتدمير الهوية الثقافية السائدة، فذاك يجعل الأفراد عرضة للعديد من أشكال الهيمنة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

ثالثا: البعد البيئي

البيئة كمصطلح واسع المدلول يشمل كل شيء يحيط بالإنسان، وقد عرفها مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة الإنسانية الذي عقد في ستوكهولم سنة 1972 بأنها: "رصيد الموارد المادية والاجتماعية المتاحة في وقت ما وفي مكان ما لإشباع الإنسان وتطلعاته"، كما تعرف أيضا: "بالمجال الذي يعيش فيه الإنسان ويحصل منه على كل الموارد اللازمة لإشباع حاجاته فيؤثر فيه ويتأثر به".¹

ولقد أصبحت البيئة محمدا عالميا يفرض نفسه ويؤثر على التعاملات الاقتصادية والتجارية والعلاقات الدولية المعاصرة، وأصبح الاهتمام بها من أهم المقاييس لتقييم حضارة الدول، والبيئة والتنمية أمران متلازمان، بعد المزيد من الاهتمام التي حظيت به على المستوى العالمي لتجاوز تلوث الحدود الجغرافية والسياسية للدول فينتقل عبر الماء والهواء والكائنات الحية. وقد أكدت تقارير البنك الدولي في العقد الأخير على الاهتمام بالبيئة كركن أساسي في التنمية للحفاظ على الموارد الطبيعية من الاستنزاف والتدهور لمصلحة الجيل الصاعد والأجيال المستقبلية، كما شارك في تحفيز الدول الأعضاء بالاهتمام بإصدار التشريعات الخاصة بحماية البيئة ومصادر الطاقة والاهتمام بدراسته علوم البيئة، وهذا كله يتطلب ترشيد استخدام الموارد غير المتجددة، وعدم تجاوز قدرة الموارد المتجددة على تجديد نفسها، وعدم تجاوز قدرة النظام البيئي على هضم المخلفات التي تقذف بها حتى لا يتلوث تلوثا يضر بالإنسان والحيوان. وقد أسس التزاوج بين تحقيق التنمية وحماية البيئة ولادة فرع جديد من العلوم الاقتصادية سمي بالاقتصاد البيئي. ويهدف البعد البيئي إلى ما يلي:²

- المحافظة على البيئة الطبيعية مع توظيف البيئة المادية بعيدا عن التلوث؛
 - نشر الوعي بالبيئة الثقافية والاجتماعية والحضرية؛
 - التعريف بالتوازن البيئي وحماية البيئة من جميع التلوث والاستنزاف؛
 - استخدام التكنولوجيا النظيفة وتحقيق التنوع البيولوجي والمحافظة على تنوع الأحياء.
- ومما تقدم يتضح أن الأبعاد الثلاثة التي تركز عليها التنمية المحلية المستدامة وتعمل في إطارها من بعد اقتصادي واجتماعي وبيئي تحاول التكامل من أجل الاستمرارية والحفاظ على الموارد.

IV. أهداف التنمية المحلية المستدامة

تسعى التنمية المحلية المستدامة إلى تحقيق جملة من الأهداف والمتمثلة في:

- أهداف اجتماعية:

¹ خالد مصطفى قاسم، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص 75.
² ريده ديب وسليمان مهنا، التخطيط من أجل التنمية المستدامة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية، المجلد الخامس والعشرون، العدد الأول، 2009، ص 488.

الفصل الثاني: الإطار النظري للتنمية المحلية

تهدف التنمية المحلية المستدامة في منظورها الاجتماعي إلى إحداث تغييرات على الصعيد الاجتماعي وذلك من خلال إشباع الحاجات الأساسية للأفراد ورفع مستوى المعيشة بكل الطرق والأساليب التي يقرها النظام الاجتماعي، وذلك من خلال تسخير جميع الموارد والإمكانات المتاحة لخدمة الفرد وحمايته، وكذا السعي للقضاء على الفقر والتشرد وإزالة الفوارق الاجتماعية الشائعة للوصول بالفرد إلى أرقى المستويات.

كما تسعى التنمية المحلية المستدامة في مضمونها إلى محاربة كل أشكال الفساد والانحراف والبيروقراطية التي تعطل وتعيق قيام المشاريع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من خلال التوزيع العادل للدخل المحلي وعدم حصول الفوارق والطبقات وكذا العمل على وضع إطار قانوني يهدف إلى تنظيم العلاقات بين الفئات المكونة للمجتمع الواحد هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى تعمل على تحقيق العدالة الاجتماعية بين الجماعات على مختلف المستويات لتحقيق سبل المشاركة الاجتماعية والرفاهية داخل المجتمع.¹

- أهداف اقتصادية:

إن التنمية المحلية المستدامة تهدف إلى تقليص الفجوة الاقتصادية بين المناطق الحضرية والريفية، وخلق مجال تعاوني وتكاملي بين القطاعات من أجل تسخير جميع الاقتصاديات المحلية لخدمة الاقتصاد الوطني، والعمل على رفع قيمة نتائجها المحلي الذي يساهم بطريقة مباشرة في رفع قيمة ناتجها المحلي الذي يساهم بطريقة مباشرة في رفع الناتج الوطني الإجمالي وزيادة معدلات الإنتاجية الزراعية من أجل تحقيق الأمن الغذائي والمحلي والوطني.

كما نجد أنها تهدف إلى خلق نظام اقتصادي محلي مستقل عن المركز يستمد قوة اقتصاده من الخصائص التي تميزه والتي تسمح له بإعطاء الإضافة في المجال الذي يناسب خصوصيته من أجل إعطاء دفعة حقيقية للاقتصاد الوطني بغية تحقيق متطلبات التنمية الوطنية المستدامة أو الشاملة المتوازنة.²

- أهداف بيئية:

تندرج البيئة ومتطلبات حمايتها ضمن أولويات التنمية المحلية المستدامة على عكس التنمية المحلية التي كانت تهمل الجانب البيئي ولا تأخذه بعين الاعتبار ضمن قراراته وسياساتها فالتنمية المحلية المستدامة تسعى إلى تحقيق استغلال واستخدام عقلائي للموارد حيث تتعامل التنمية مع الموارد على أنها موارد محدودة لذلك تحول دون استنزافها أو تدميرها وتعمل على توظيفها بشكل عقلائي ويتم ذلك من خلال زيادة الوعي بالأخطار والتهديدات التي تمس البيئة، وتعزيز القدرات على تقييم ودراسة التنوعات البيولوجية على الصعيد المحلي واتخاذ الإجراءات المناسبة على الصعيد الوطني لتحسين القدرات المالية والإدارية والفنية المخصصة للعمل البيئي، وتعزيز دور الأجهزة المسؤولة عن التحقق البيئي ومراقبة معايير دور الأجهزة المسؤولة وتحسين الأوضاع المعلوماتية

¹ أحمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمعات المحلية نموذج المشاركة في إطار ثقافة المجتمع، الطبعة الأولى، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1995 ص 212.

² عبد العزيز عجمية وآخرون، مقدمة في التنمية والتخطيط، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، لبنان، 1983، ص 4

الفصل الثاني: الإطار النظري للتنمية المحلية

البيئية، وزيادة حصول المواطن على المعلومات البيئية من أجل زيادة المشاركة الشعبية في الإدارة الفعالة لشؤون البيئة.

المطلب الثاني: المحاور الأساسية للتنمية المحلية المستدامة

I. إستراتيجية التنمية المحلية المستدامة

يقصد بإستراتيجية التنمية المحلية المستدامة أنها عملية منسقة وتشاركية ومتواصلة من الأفكار والأنشطة التي تعتمد لتحقيق أهداف اقتصادية وبيئية واجتماعية بطريقة متوازنة ومتكاملة على المستويين الوطني والمحلي، وتتضمن هذه العملية تحليل الوضع الحالي والمستقبلي، وصياغة السياسات وخطط العمل وتنفيذها ورصدها واستعراضها بصورة منتظمة، وينبغي في تنفيذ الإستراتيجيات الوطنية للتنمية المحلية المستدامة مراعاة الظروف السياسية والثقافية والإيكولوجية السائدة في الدولة، ومن المهم توخي الإنسان في تطبيق المبادئ التي تركز عليها هذه الإستراتيجيات والعمل على أن تكون الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية متوازنة ومتكاملة.

كما لا ينبغي اعتبار الإستراتيجية الوطنية للتنمية المحلية المستدامة خطة جديدة أو عملية تخطيط منفصلة تضاف إلى عمليات التخطيط القائمة، بل تعد تعديلا للعمليات الموجودة وهي أيضا عملية مستمرة.

وتعد الإستراتيجية الوطنية للتنمية المحلية المستدامة أداة تستخدم لصنع القرارات على أساس مستنير، وتوفر إطار للتفكير المنهجي في كل المجالات، كما تساعد على ترسيخ عمليات التشاور والتفاوض والتوسط والتوصل إلى توافق في الآراء بخصوص القضايا الاجتماعية ذات الأولوية التي تتفاوت فيها المصالح ويمكن للإستراتيجية التنمية المحلية المستدامة البلدان القدرة على معالجة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية المترابطة من خلال مساعدتها على بناء القدرات واستحداث الإجراءات إلى جانب الأطر التشريعية¹.

II. مبادئ التنمية المحلية المستدامة:

إن كل إستراتيجية للتنمية المحلية المستدامة يجب أن يؤخذ في وصفها مجموعة من المبادئ الأساسية التي ليس من الضروري أن تكون مرتبة حسب الترتيب الوارد ولا أن تكون معيارا واجب إتباعه لمراقبة مدى توفر التنمية على الإجراءات الضرورية لاستدامتها باعتبار أن إستراتيجية التنمية المحلية المستدامة هي وسيلة تخطيط وأخذ إجراءات بهدف تطوير وتعزيز القيم والمعارف والتكنولوجيات والمؤسسات لا يمكن تنفيذها كخطط تتطلب مرونة السلطات العمومية، وتتضمن أهدافا محددة قابلة للمراقبة، وتمثل مبادئ التنمية المحلية المستدامة في:²

¹ محمد الناصر مشاري، دراسة المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة - حالة ولاية تبسة-، مذكرة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة فرحات عباس سطيف، 2008/ 2011، ص 63.

² للجنة الوطنية للتنمية المستدامة، نحو إستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة، مصر، 2008، ص 23.

- مبدأ التخطيط الاستراتيجي:¹

يتطلب تحقيق التنمية المحلية المستدامة إيجاد تغييرات سياسية ومؤسسية تصمم بعناية لتلبي الاحتياجات التي تم تحديدها ، ويتحقق ذلك من خلال تطبيق مبدأ التخطيط الاستراتيجي، ويستلزم ذلك تطبيق نظم التقييم البيئي تراكمي عند تحديد الأهداف ، ثم تقييم الأثر البيئي لكل مشروع يقر، إن تطبيق التخطيط الاستراتيجي يجب أن يعتمد على المشاركة الواسعة لجميع المنتفعين ذوي الصلة لتحقيق أفضل نتائج يستفيد منها الجميع.

- مبدأ السياسة المتكاملة بين القطاعات المختلفة :

التنسيق بين الإستراتيجيات والخطط والبرامج القطاعية مع أخذ البيئة والتأثيرات الاجتماعية في الاعتبار والعمل على دمج الاعتبارات البيئية والاجتماعية في السياسات القطاعية مثل السياسة الزراعية والصناعية والاجتماعية وسياسة الطاقة والنقل ... الخ، وسوف يتم ذلك عن طريق تحليل الإطار الكلي لسياسة الدولة حتى يمكن تحديد السياسات والخطط والبرامج المختلفة.

- مبدأ الحكم الرشيد:

لتحقيق التنمية المحلية المستدامة يجب أن يقوم الحكم في المستويات الوطنية والمحلية على الشفافية في صنع القرار ومشاركة المواطنين والمجتمع المدني في صنع القرار والمسئولية والمساءلة والمحاسبة في التنفيذ، كما يجب أن تكون هناك أسس واضحة فيما يتعلق بتخصيص الموارد واستخدام الأموال العامة وخفض التكلفة وترشيد الإنفاق والانتباه إلى القضايا الاجتماعية.

- مبدأ لا مركزية السلطة والتفويض:

من الضروري أن تتحقق تدريجياً لامركزية اتخاذ القرار إلى أقل مستوى ممكن، حيث تنتقل الاختصاصات والمسئوليات من المستوى المركزي إلى المستويات الإقليمية والمحلية. ومع ذلك يكون للحكومة اليد العليا في وضع السياسات ووضع الأطر القانونية التي تمكنها من تحقيق أهدافها المحددة.

- مبدأ رفع الوعي

يؤكد هذا المبدأ على أهمية التعليم وبناء القدرات في رفع الوعي واستيعاب كل فئات الشعب لقضايا التنمية المستدامة وزيادة الاهتمام العام بهذه القضايا ولن تتحقق التنمية المستدامة دون التعاون الفعال بين كافة فئات المجتمع.

- مبدأ العدالة بين الأجيال

يجب أن تترك الثروات الطبيعية للأجيال القادمة بنفس القدر الذي تسلمت به الأجيال الحالية تلك الثروات حتى يتوفر للأجيال القادمة نفس الفرص أو فرص أفضل لتلبية احتياجاتها مثل الجيل الحالي.

¹ لوجلاس موسشيت، مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة بهاء شاهين ، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، 2000، ص164-167 .

- مبدأ تحقيق العدالة بين الجيل الحالي

يدعو هذا المبدأ إلى التوزيع العادل للدخل مع تأمين الاحتياجات البشرية الأساسية لكل فئات المجتمع ، علما بأن عدم الإنصاف الاجتماعي داخل هذا الجيل يمكن أن يؤدي إلى الإحباط الاجتماعي وسوء استخدام الموارد الطبيعية وتدميرها.

- مبدأ الحفاظ على الموارد الطبيعية:

يدعو هذا المبدأ إلى ترشيد استخدام الموارد الطبيعية لضمان استدامة التنمية وبحيث تستخدم الموارد الطبيعية بطريقة تضمن الحفاظ على التنوع البيولوجي وحماية القيم والمناظر الطبيعية وبحيث تستخدم الموارد المتجددة بما لا يتجاوز قدرتها على التجدد، وتستخدم الموارد غير المتجددة بطريقة تضمن استمرار استخدامها على المدى الطويل بفاعلية.

- مبدأ تغريم الجهة المتسببة في التلوث

يدعو هذا المبدأ إلى أن تقوم الجهة التي يتسبب نشاطها في إحداث ضغوط على البيئة ، أو إذا أنتجت أو استخدمت أو تاجرت في المواد الخام أو المنتجات شبه النهائية أو المنتجات التي تحتوي على المواد المضرة بالبيئة، تقوم هذه الجهات بدفع رسوم مقابل تسببها في هذا التدهور، كما تتحمل التكلفة بالكامل لدرء تلك المخاطر البيئية وعلاج الأضرار التي وقعت . هذا ويساعد فرض تكاليف التلوث على توفير حافز قوي للصناعة لتقليل أو الحد من التلوث حيث سيتضح أن تكلفة الحد من التلوث استثمار له عائد مجزى.

- مبدأ قيام المستخدم بالدفع

ينص هذا المبدأ على أن أي فرد يستخدم الموارد الطبيعية يجب أن يدفع سعر واقعي في مقابل هذا الاستخدام على أن تغطي هذه القيمة تكاليف معالجة مخلفات الاستخدام يطبق هذا المبدأ على الخدمات مثل الإمداد بمياه الشرب، وجمع مياه الصرف الصحي ومعالجتها، وجمع المخلفات البلدية والتخلص منها ... الخ.

- مبدأ المسؤولية المشتركة

يحتاج تحقيق التنمية المحلية المستدامة إلى شعور المنتفعين بمسئوليتهم المشتركة تجاه الحد من ضغوط التنمية على البيئة والموارد الطبيعية والمجتمع.

وما يمكن قوله أن للتنمية المحلية المستدامة أهداف عديدة ومتنوعة تدور في مجملها حول تحسين الظروف المعيشية وتحقيق الرقي للأفراد في المجتمع المحلي مع التركيز على عنصر الاستدامة.

III. البرنامج المحلي للقرن 21 (الأجندة 21 المحلية) كأداة لتفعيل التنمية المحلية المستدامة

تعتبر الأجندة أو ما يطلق عليها ببرنامج القرن 21 برنامج العمل الشامل الذي تبنيه 182 دولة والخطة التفصيلية لتحقيق الهدف الواحد من أجل المستقبل المتواصل والواعد لكوكب الأرض، وهي تعد أول وثيقة من نوعها التي تحظى باتفاق دولي واسع يعكس إجماعا عالميا والتزاما سياسيا من أعلى مستوى.

أولا: تعريف البرنامج المحلي للقرن 21 (الأجندة 21 المحلية)

إن الأجندة عبارة عن تجميع لسلسلة من الموضوعات تنتظم في أربعين فصلا ومائة وخمسة عشر مجالا من مجالات العمل، يمثل كل منها بعدا هاما من أبعاد إستراتيجية لفترة انتقالية شاملة للأعمال التي يلزم القيام بها للحماية البيئية، ودعم التنمية البشرية بشكل متكامل وتتضمن الحوافز والتدابير بغية تضييق الثغرة بين المجتمعات الغنية والمجتمعات الفقيرة، ودفع عجلة اقتصاديات الدول النامية، والقضاء على مشكلة الفقر وتخفيض استخدام الموارد الطبيعية للأرض وضبط معدلات الزيادة السكانية التي تهدد تنمية الموارد والبيئة معا. إن برنامج العمل يوصي بالوسائل التي من شأنها أن تدعم الدور الذي يمكن أن تقوم به بعض المجموعات والممثلين الرئيسيين للمجتمع (النساء، النقابات، المزارعين، الأطفال، والشباب، والسكان الذين يعيشون بالأرياف والعلميين، ومجموعة السلطات العمومية على الصعيد المحلي، المؤسسات الصناعية والمنظمات الغير حكومية)¹ للوصول إلى التنمية المستدامة، وتجدر الإشارة إلى أن برنامج القرن الواحد والعشرين لريو دعا وبوضوح جميع الجماعات لتبني وتفعيل برامج محلية للقرن الواحد والعشرين، هكذا فإن الفصل 28 قد أكد على أنه "يتوجب على جميع الجماعات المحلية خلق حوار مع السكان والمنظمات المحلية والمقاولات الحرة بغرض تبني برنامج عمل القرن 21 على مستوى الجماعة..." تبعا لهذا النداء، اتخذت عدة جماعات محلية عبر العالم وخصوصا داخل الدول المتقدمة إجراءات خاصة لأجل التنمية المحلية المستدامة.

ثانيا: مكونات البرنامج المحلي للقرن 21 (الأجندة 21 المحلية) : يقع أساسا على عاتق فاعلي كل جماعة محلية تحديد مضمون مشروعها للتنمية المحلية المستدامة، وترتكز البرامج المحلية للقرن 21 بصفة عامة على المحاور الآتية:²

- معرفة الوضعية البيئية للجماعة وذلك من خلال القيام بتشخيص مدقق مع الأخذ بعين الاعتبار نقط القوة والضعف لكل إقليم؛
- التخطيط للأعمال والمبادرات وتحديد الاختيارات ووضع الأولويات؛
- تفعيل أعمال التنمية المحلية المستدامة، ويجب أن تكون الحلول المتخذة أقل كلفة وملائمة للظرف المحلي وذات طابع تجديدي، بسيط و واضح، كما يجب أن تشمل الأنشطة مجموع مظاهر التنمية المستدامة مع التركيز على الرفع من نتائجها الاقتصادية والاجتماعية والتقليل من أثارها السلبية على البيئة.

ثالثا: شروط انطلاق البرنامج المحلي للقرن 21 (الأجندة 21 المحلية):

¹ Laurent Comelieu, et autres, repère pour l'agenda 21 local : approche territoriale du développement durable, approche territorial sur le développement durable p47.

² Article publié , DEMARCHE AGENDA 21 : Aller vers un développement durable a Bessancourt, France , novembre 2004, p p :7-8, <http://www.agenda21france.orgdocpacommuneBessancourt.pdf>. Consulté Le: 28/11/2016.

الفصل الثاني: الإطار النظري للتنمية المحلية

في بادئ الأمر يجب أن يكون البرنامج ملائماً للخصوصيات الثقافية والتاريخية والمؤسسية والاقتصادية والبيئية للبلاد وللجماعات المحلية المعنية، وإن كان يجب على السلطات المحلية في الجزائر طرح وتنسيق وقيادة البرنامج حيث أن غياب المبادرات الصادرة عن الجماعة المحلية تدعو إلى عمل ترقوي وتشجيعي صادر من المستوى المركزي، لهذا يجب على المصالح المركزية المعنية القيام بجميع الإجراءات الضرورية لتشجيع الجماعات المحلية للجوء إلى هذه الآلية للتدبير والإدارة المستدامة، لهذا يجب على القطاعات المكلفة بالبيئة والمديرية العامة للجماعات المحلية والوزارة المكلفة بالإسكان والتعمير نشر هذه المقاربة ووضع إطار وطني لتفعيل إجراءات برنامج القرن 21 المحلي مع الاستفادة من التجارب المتراكمة على المستوى الدولي.

وعلى مستوى الجماعات، فيجب عليها إشراك جميع فاعلي الجماعة وذلك منذ انطلاقتها وطوال مختلف مراحلها، ويجب على هؤلاء أن يتعهدوا قبل كل شيء بتحمل حصتهم من المسؤولية وذلك بالقيام بالتغييرات اللازمة في برامجهم وحشد مواردهم الخاصة للمشاركة في البرنامج، ويعتبر البحث عن الدعم خارج الجماعة أمراً ضرورياً لدعم للمبادرات التي من المحتمل أن تتضاعف.

وعلى صعيد آخر، فإن انطلاق برنامج القرن 21 المحلي، يستوجب إعداد قاعدة أساسية ومتغيرة تشتمل على المقاربة والمنهجية الواجب تبنيهما، وبرنامج لأنشطة وللأعمال وكذا تحديداً للهيكل الإداري المكلفة بتفعيلها بقيادة وسيط محترف، أما ما يتعلق بالمجال الذي يجب تغطيته، فمن المنطقي أن كل مجال تدب فيه الحياة يمكن أن يكون موضوع برنامج للقرن 21، إلا أنه يتوجب اللجوء إلى إقليم مناسب، يجمع بين الأخذ بعين الاعتبار منطق التفاعلات البيئية والحدود الإدارية لأخذ القرار، حتى يتم توسيع النتائج والآثار الإيجابية للبرنامج.

رابعاً: أهداف البرنامج المحلي للقرن 21 (الأجندة 21 المحلية):

يتمثل الهدف الرئيس لـ"البرنامج المحلي للقرن 21" في تحقيق التنمية المستدامة من خلال محاربة كل أشكال التعدي على البيئة والحفاظ على التنوعات الحيوية وحماية الموارد الطبيعية خلق مجال تعاوني بين الأقاليم والأجيال وتحسين محيط وجود حياة الساكن ووضع الحلول والمبادرات الملائمة والبديلة لأجل التنمية المحلية المستدامة¹ وتعتمد الطريقة التي يجب إتباعها على إعادة إنتاج مسلسل على المستوى المحلي، إذا فالأمر يتعلق بإعطاء انطلاقة لمسلسل تشاركي لا يسمح فقط لفاعلي إقليم ما بتحديد أهدافهم الخاصة وتصور إستراتيجية عمل القرن 21 واتخاذ التدابير اللازمة للتنمية المحلية المستدامة وإنما يضمن أيضاً لهذه الأهداف والإجراءات التفعيل التدريجي في إطار تعاوني وتوافقي وتشاركي.

كما يهدف البرنامج المحلي للقرن 21 إلى وضع رؤية مستقبلية شاملة وكاملة للجماعة والتأثير المتبادل

¹ MINISTÈRE DE L'ÉCOLOGIE, DE L'ÉNERGIE, DU DÉVELOPPEMENT DURABLE ET DE LA MER en charge des Technologies vertes et des Négociations sur le climat, **Appel a reconnaissance des projets territoriaux de développement durable et agenda 21 locaux , France, 2010, p2 .**
http://www.pays.asso.fr/IMG/pdf/Appel_a_reconnaissance_2010.pdf. consulté le:29/11/2016.

الفصل الثاني: الإطار النظري للتنمية المحلية

لقطاعاتها وخاصة بين قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة والصغيرة والمصغرة والقطاعات الأخرى، وفي هذا الاتجاه فإنه يصبو إلى الأخذ بعين الاعتبار البعد البيئي في جميع النشاطات المحلية، وتعبئة جميع الفاعلين المحليين المعنيين وتقوية قدراتهم وإدماج المكونات الاقتصادية والاجتماعية التي تهدف إلى محاربة التهميش والفقير.

إذا يجب على كل برنامج للقرن 21 المحلي أن يتوصل إلى وضع شروط ضرورية للتنمية المحلية المستدامة وإلى دوام إدماج البيئة في جميع الأنشطة المحلية للمنطقة، كما يجب كذلك أن يسمح انطلاقاً للبرنامج القرن 21 المحلي بتقوية الجهود الجارية في ميدان التنمية المحلية واللامركزية وتجدر الإشارة إلى أن إعداد المنشورات الملونة تحت عنوان "برنامج القرن 21 المحلي" لا يشكل فعلاً برنامج القرن 21 المحلي، إن نجاح المشروع يقاس بمجموع من المؤشرات لقياس النتائج لا سيما أهمية إسهامات المتدخلين الأساسيين وخصوصاً أصحاب القرار طوال مراحل المسلسل وعدد الإنجازات، وحجم التحسينات البيئية المحققة والآثار المباشرة على جودة الحياة، وكذا إلى أي مدى تمت تقوية النتائج البيئية المحققة وتنمية الكفاءات الضرورية لإدارة شؤون البيئة.

وتهدف الأجندة 21 المحلية إلى تحسين الوضع البيئي وضمان تنمية مستدامة للبلديات على نحو ما أقره المجتمع الدولي في يونيو 1992 في ريو دي جانيرو، كما تحث على إثراء أسلوب التسيير المحلي البيئي بتوسيع الاستشارة والمشاركة والمشاورة مع كل الشركاء والفاعلين وممثلي المجتمع المدني، وتبني الجماعات المحلية المتجانسة طبيعياً تخطيط بيئي متجانس وبرامج مشتركة لمكافحة التلوث أو للمحافظة على العناصر البيئية وذلك بإحداث أدوات وآليات للتعاون فيما بينها من أجل تسيير البيئة تسييراً فعالاً وغير مكلف وتضمن مخطط التسيير المحلي لحماية البيئة:¹

- ضمان التسيير المستدام للموارد الطبيعية والبيولوجية؛
- وتهيئة المناطق الصناعية، ومناطق التوسع السياحي، والمناطق المحمية، والمواقع الأثرية والثقافية والتاريخية؛
- ترقية المدينة وإطار الحياة داخل التجمعات العمرانية؛
- تسيير النفايات، ومكافحة تلوث الأوساط المستقبلية؛ من مياه وهواء وتربة، والمحافظة على الأراضي الفلاحية. ولتحقيق هذا التكامل والتنسيق بين مختلف البلديات التي تشترك في أوساط بيئية متجانسة أو تواجهها مشاكل بيئية موحدة، تتولى كل من مديريات البيئة ومشروع نظام الجهة عملية التنسيق.

IV. معوقات تجسيد التنمية المحلية المستدامة:

تعد التنمية المحلية المستدامة من أهم الأساليب والسياسات والاستراتيجيات التي يعتمد عليها في حل المشاكل المتعلقة بالمجتمعات المحلية وكوسيلة لتحقيق التكامل بين الأقاليم الحضرية والريفية كغرض منها للوصول إلى التنمية المستدامة الشاملة والمتوازنة، إلا أن حتى المحيط الذي تنشط فيه التنمية المحلية المستدامة يجعلها تعاني من نجدها تعاني من بعض المعوقات، ومن هذه المعوقات نجد:

¹ اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة، مرجع سبق ذكره، ص 51.

أولا: المعوقات الاجتماعية:

من أشد المعوقات فتكا بالتنمية المحلية المستدامة نجد مشكل الفقر الذي هو أساس لكثير من المعضلات الصحية والاجتماعية والأزمات النفسية والأخلاقية،¹ وعلى المجتمعات المحلية والوطنية والدولية أن تضع من السياسات التنموي ما يقضي على هذه المشاكل بإيجاد فرص العمل، والتنمية الطبيعية والبشرية والاقتصادية والتعليمية للمناطق الأكثر فقرا، والأشد تخلفا، والعمل على مكافحة الأمية لأن نجاح أي برنامج يهدف لتنمية المجتمع لا يعتمد على الموارد المالية فحسب بل يتعدى إلي الموارد المعنوية التي تمثلها الطاقات البشرية فوعي الأفراد بمشاكل المجتمع وتحمسهم لحلها يمكنهم من التصدي لأي مقاومة داخلية أو خارجية ضد عملية التنمية، ولا يتحقق ذلك إلا عن طريق تنمية وتدريب قيادات محلية ناجحة وواعدة تقود عملية التنمية من خلال إنشاء مراكز لتكوين الإطارات الماهرة التي تتميز بكفاءة عالية والقدرة على إحداث التغيير.

ومن المعوقات نجد أيضا مشكلة الهجرة من الريف إلى المدينة حيث أنها كثيرا ما تدفع المواطنين للحصول على حياة اجتماعية أكثر رفاهية وبالتالي تؤدي إلى ارتفاع مستوى الحياة الحضرية ونقص الأيدي العاملة (في المجال الزراعي) وهجرة القيادات المتعلقة بالمجتمعات الريفية، وبالتالي تفقد هذه المجتمعات توازنها والعناصر الأكثر صلاحية ومقدرة على الارتقاء بمستوى الحياة في هذه المجتمعات، هذا بالإضافة إلى القيم المجتمعية السلبية التي تمثل الإطار المرجعي لسلوك الفرد والتي تعاني منها المجتمعات المحلية حيث تعتبر حاجز أمام تنمية هذه المجتمعات.

ومن هذه القيم نجد مثلا عدم تقدير قيمة الوقت، الانعزالية والتواكل على الغير، عدم الإيمان بالتحديث وضعف شعور الفرد بالمسؤولية الإيجابية نحو هذا المجتمع ذلك أن تنمية المجتمع تتطلب تنظيما اجتماعيا من أجل الصالح العام ولكننا نجد أن مسؤولية الفرد نحو هذا المجتمع منعدمة وهذا ما يعطل مسيرة التنمية في هذا المجتمع.

إن عملية تنمية المجتمعات تركز على الدمج بين الجهود الحكومية والأهلية، لذلك من الضروري مشاركة المواطنين في وضع وتنفيذ الخطط التنموية حيث أن مشاركة المواطنين تعتبر من الممارسة الديمقراطية للحرية بأبعادها السياسية والاجتماعية وهذا هو جوهر عملية التنمية.

ثانيا: المعوقات الاقتصادية:

إن أكبر مشكل يعترض طريق التنمية المحلية المستدامة هو مشكل التمويل المحلي حيث نجد أن هناك نقص كبير في مصادر التمويل المحلية الداخلية من خلال تعدد الضرائب والرسوم الجبائية وصعوبة تحصيل بسبب التهرب الضريبي ونقص الرقابة والمعلومات الاقتصادية وصعوبة تجميع النفايات والتجاوزات البيئية التي تقوم بها المؤسسات الصناعية، مقارنة بتنوع وتعدد النفقات وكذا النقائص التي تعرفها أنظمة المالية المحلية، وهذا ما يدفع

¹ زينا على أحمد، وجهات نظر الأطراف المعنية بتقارير أهداف الألفية للتنمية لتحضير، التحليل والمضمون، المشاركة، الاستخدام، والمتابعة وتعزيز المساواة بين الجنسين والقضاء على الفقر، ورشة العمل الوطنية حول الآليات متابعة الأهداف الألفية للتنمية في لبنان، بيروت، 2006، ص3.

الفصل الثاني: الإطار النظري للتنمية المحلية

إلى الاعتماد على القروض والإعانات المشروطة، هذا بالإضافة إلى مشكل التحولات الاقتصادية وما يترتب عنه من سياسات اقتصادية تعود بآثار مباشرة وغير مباشرة على وضعية أفراد المجتمع المحلي كارتفاع معدلات الفقر وتدني مستوى المعيشة والتضخم والبطالة والتضخم السكاني غير الرشيد و تدهور الأحوال المعيشية في المناطق العشوائية وتزايد الطلب على الموارد والخدمات الصحية والاجتماعية وما ينجم عنه من تدهور لقاعدة الموارد الطبيعية واستمرار استنزافها لدعم أنماط الإنتاج والاستهلاك الحالية مما يزيد في نضوب قاعدة الموارد الطبيعية وإعاقة تحقيق التنمية المحلية المستدامة.

- المعوقات الإدارية:

من أهم المعوقات التي تقف أمام تحقيق تنمية محلية مستدامة على الصعيد الإداري نجد غياب التجسيد الفعلي لمبدأ اللامركزية في اتخاذ القرارات، وتعدد المجالات والمهام الموكلة للإدارة المحلية وكذا المشاكل البيروقراطية التي تعيق قيام المشاريع التنموية وخاصة منها المتوسطة والصغيرة والمصغرة من خلال تعقيد الإجراءات الإدارية وتفشي الروتين، والبطء الشديد في إصدار الأوامر والقرارات، بالإضافة إلى العجز في الكفاءة الإدارية المؤهلة والمدرية على تحمل المسؤولية ضمن عمليات التنمية وكذا جهل الأعوان الإداريين بالمعارف الجبائية وأصول مراجعة الحسابات والتشريعات الضريبية... الخ.

- المعوقات السياسية:

تعد المعوقات السياسية الصخرة العاترة في وجه التنمية المحلية المستدامة والتي تتجسد في سيطرة المركزية العقيمة التي تعيق التقدم واستغلال نقاط القوة في المحليات والأقاليم واستقطاب فرص البيئة الخارجية، إن اللامركزية تلعب دورا مهما في نظم الحكم المحلي والوطني حيث أن غياب اللامركزية وخاصة الإدارية ينفي أهمية ودور التنمية المحلية المستدامة ويلغي وجودها من الأصل حيث أن هذا الجانب السياسي-اللامركزية -هام لأنه يحقق الديمقراطية والشورى بشكل فاعل كما يحقق التوازن بين الأهداف القومية والمحلية ويعطى الفرصة لوجود الخدمات المتكاملة ويؤدي أيضا إلى إقحام القاعدة الشعبية وترقية إحساس المواطن بالموم الوطنية وليس التركيز فقط على المطالب المحلية بل المشاركة الفعالة فيها.¹

إن غياب حقوق الإنسان في كثير من الأقطار خاصة منها حقوق المرأة السياسية كإلغاء حقها في الانتخابات... الخ، وغياب المفهوم الحقيقي للحكم الصالح² الذي يعبر عن المعنى الحقيقي للحقوق الفردية والجماعية والذي يسمح باستعادة المعنى الحقيقي للديمقراطية ويزيد من قيمة ومصداقية القانون ويخلق الشفافية والاحترام بين الأفراد والمؤسسات والأجهزة القانونية والتشريعية، يؤدي إلى تنامي المشاكل والآفات مثل زيادة معدلات الجريمة، فهذه الأفكار تمثل كلا متكاملًا و تمثل نوعًا من الإيديولوجيات الجديدة التي تسعى الدول

¹ الأمين العوض حاج أحمد، وآخرون، ورقة بعنوان، الأطر المؤسسية للمجتمع المحلي والشاركة في تحقيق التنمية، دون ذكر مكان النشر، أوت 2007
www.welfare.gov.sdworkshoptanmia2.pdf

² زايري بلقاسم، الحكم الاقتصادي الرشيد والكفاءة الاقتصادية، مداخلة ضمن المؤتمر العلمي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 8 و9 مارس 2005، ص 1.

الفصل الثاني: الإطار النظري للتنمية المحلية

إلى دمجها ضمن أقطارها وأقاليمها من أجل دعم الحرية الشخصية التي تعد من أهم متطلبات التنمية المحلية المستدامة.

تعتبر التنمية المحلية المستدامة من بين أهم التحديات التي تمر بها الدول النامية، ولهذا يتحتم في الوقت الراهن على هذه الدول العمل على رفع التحدي من خلال الربط المتوازن بين متطلباتها التنموية الوطنية وبين استمرارية هذه التنمية وضمان مستقبل الأجيال القادمة، وفي نفس الوقت إيجاد الأطر الكفيلة و المناسبة للمحافظة على البيئة واتخاذ الإجراءات اللازم.

خلاصة الفصل:

لا يمكن للتنمية أن تولد إلا بعمل واع مدروس ومنسق لأجل السيطرة الاقتصادية والاجتماعية على الموارد المحلية وتسخيرها لخدمة التنمية، كما ينبغي لهذه السيطرة أن تكون قبل كل شيء حصرية إرادة وطنية فلا يمكن للتنمية أن تفرض من الخارج، فتجسيد الاستراتيجيات التنموية يبنى على أساس وجود برامج وخطط طويلة المدى تهدف إلى الوصول والاستمرار في تحقق تنمية شاملة، وذلك بالاعتماد على كل الموارد المحلية المتاحة والقابلة للتجدد من خلال الاستعمال الرشيد والعقلاني لها وفق ما تقتضيه معطيات وخصوصيات كل منطقة، وهو ما يؤدي إلى تطور المنطقة من خلال تنميتها اقتصاديا واجتماعيا والحفاظ عليها بيئيا.

النظرة الاقتصادية الجديدة للتنمية أو ما يعبر عليه بالتنمية المحلية أو التنمية القاعدية تستهدف تحسين مستوى المعيشة نحو الأفضل للمجتمع المحلي من خلال عملية تتحد فيها جهود أفراد المجتمع المحلي والسلطات المحلية، فالتنمية المحلية تهدف إلى شمول مناطق الدولة المختلفة بالمشاريع التنموية التي تضمن تحقيق العدالة من دون تمركزها في مناطق دون أخرى أو في مراكز الجذب السكاني، عدم الإخلال بالتركيبة السكانية وتوزيعها بين أقاليم الدولة، كما تهدف إلى الحد من الهجرات الداخلية من الريف إلى المناطق الحضرية ومحاولة جذب الصناعات الاقتصادية المختلفة لمناطق المجتمعات المحلية بتوفير التسهيلات الممكنة مما يسهم في تطوير تلك المناطق وبتتيح لأبنائها مزيد من فرص العمل. توجد مجموعة من الوظائف تقوم بها التنمية المحلية، ومنها:

- التعاون مع القطاعات الفعالة في المجتمع المحلي، والذي يساهم في دعم مكونات التنمية المحلية، وتزويدها بالوسائل الأولية للمحافظة على استمرارية نمو المجتمع؛
- استحداث مجموعة من النظم الاجتماعية، والتي تعمل على تحليل طبيعة حياة عينة من الأفراد في المجتمع المحلي، والتعرف على كيفية تفاعلهم مع كافة الظروف المحيطة بهم، من أجل تقييم أوضاعهم داخل المجتمع؛
- التقليل من المركزية، فتنحصر التنمية المحلية على تفعيل دور البلديات، ومؤسسات المجتمع المحلي في النهوض بالتنمية المحلية، والحرص على تطبيق كافة الوظائف المرتبطة بها؛
- تفعيل دور المشاركة الشعبية؛ إذ أن دور المواطنين داخل المجتمع المحلي لا يعتمد فقط على القيام بالوظائف، والمهن بل على التفاعل الشعبي مع الأمور الخاصة بهم، سواء عن طريق نظام الانتخابات، أو

مجلس البرلمان.

وبتسليط الضوء على مفهوم التنمية المحلية المستدامة تم التوصل على أنها إستراتيجية يتم من خلاله الدمج بين الجهود الشعبية والحكومية بغية تحقيق الأهداف المرجوة مع مراعاة حقوق الأجيال المستقبلية، أيضا أنها تشمل ثلاث مجالات أساسية وهي الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على عكس التنمية المحلية التي تعتمد على البعدين الأولين فقط، كما أنها تعتمد في قياس مدى فعاليتها في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على مجموعة من المؤشرات المستمدة من مؤشرات التنمية المستدامة.

الفصل الثالث: السياحة البيئية كآلية لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر

المبحث الأول: السياحة البيئية في الجزائر

المبحث الثاني: التجربة الجزائرية في التنمية المحلية

المبحث الثالث: أثر السياحة البيئية على التنمية المحلية

تمهيد:

سعت الجزائر منذ استقلالها لتحقيق تنمية شاملة تؤدي إلى الرفاه الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع حيث كان المصدر الرئيسي لتمويل التنمية هو القطاع النفطي، ولكن ومع انهيار أسعار النفط خاصة في السنوات الأخيرة دخلت البلاد في أزمة اقتصادية، ما دفع السلطة إلى البحث عن مصادر وقطاعات أخرى بديلة لتمويل عملية التنمية، ومن أبرز هذه القطاعات التي أضحت تهتم الدولة بتطويرها هو القطاع السياحي ويتجلى ذلك من خلال زيادة الاستثمارات فيه، تبني برامج سياحية ضخمة تهدف إلى النهوض بهذا القطاع الاستراتيجي من أجل التخلص من الاقتصاد الريعي، وخلق بدائل تنموية خارج القطاع النفطي.

تملك الجزائر كل مقومات الثروة السياحية المتكاملة، مما جعلها تطمح كغيرها من الدول إلى إنعاش اقتصادها، من خلال استغلال هذا البديل، والمتمثل في السياحة عامة والسياحة البيئية خاصة التي أصبحت تشكل عاملا تنمويا رئيسيا، مما يجعلها واحدة من الأولويات الوطنية وتحويلها إلى أحد مراكز الجذب السياحي من الدرجة الأولى نظرا لما تتمتع به من مقومات طبيعية، وثقافية تاريخية وبيئية، حيث يسهل موقعها وغناها الثقافي والحضاري عملية الجذب السياحي، محاولة إعطاء القطاع السياحي مكانته ضمن السياسة الاقتصادية. لأجل كل ذلك فقد قامت الدولة بسن قوانين واعتماد برامج واعدة، منها جاء في المخطط الوطني للتهيئة السياحة لآفاق 2030، وما جاءت به من أهداف واقعية ووسائل وإجراءات فعالة لتنفيذ هذه البرامج والوصول إلى تحقيق تنمية شاملة في كل مجالات الحياة وتحقيق تنمية شاملة تعتمد بالدرجة الأولى على تحقيق التنمية المحلية، ومنه فإن التنمية المحلية تقود إلى التنمية الشاملة، وبالتالي تصبح التنمية المحلية مفتاح التطور والتقدم للأفراد والمجتمعات.

يتطرق هذا الفصل السياحة البيئية كآلية لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر، حيث سيتم التطرق للسياحة البيئية في الجزائر وكذا عرض الواقع السياحي في الجزائر من خلال تحليل العرض السياحي والطلب السياحي في الجزائر من جهة، ومن جهة أخرى الوقوف على واقع الاستثمار السياحي في الجزائر، كما سيتم عرض واقع السياحة في الاقتصاد الوطني الجزائري: الإستراتيجية والآثار من خلال عرض المخططات الوطنية، المخطط التوجيهي لآفاق 2030 ، تحديات ومعوقات القطاع السياحي في الجزائر.

كما أنه سيتم الوقوف على التجربة الجزائرية في التنمية المحلية ف المبحث الثاني، حيث يتناول مبادئ وأهداف سياسة التنمية في الجزائر، ركائز ومخططات التنمية المحلية في الجزائر، بالإضافة إلى واقع وتحديات التنمية المحلية في الجزائر والفاعلون فيها. وفي الأخير سيتم التطرق لآثار السياحة البيئية على التنمية المحلية. وفي المبحث الثالث محاولة تقديم أمثلة تجارب السياحة البيئية وآثارها على التنمية المحلية، بالإضافة إلى مساهمة السياحة البيئية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر.

المبحث الأول: السياحة البيئية في الجزائر

يهدف هذا المبحث إلى التعريف بواقع السياحة البيئية في الجزائر في مطلبين، الأول يحلل الواقع السياحي في الجزائر (العرض السياحي، الطلب السياحي وواقع الاستثمار السياحي في الجزائر)، والثاني فقد تطرق إلى الجهود المبذولة لتطوير القطاع السياحي في الجزائر من خلال عرض أهم الخطط والبرامج التي وضعتها الدولة، إضافة للمعوقات والتحديات التي تواجه القطاع السياحي الجزائري.

المطلب الأول: تحليل الواقع السياحي في الجزائر

في هذا المطلب سيتم التطرق إلى واقع القطاع السياحي في الجزائر من خلال بعض المعطيات، خاصة بمقومات العرض السياحي في الجزائر وكذا تركيبة الطلب السياحي في الجزائر.

I. العرض السياحي في الجزائر: تمتلك الجزائر عدة مؤهلات سياحية وتنقسم إلى مقومات طبيعية، تاريخية ومؤهلات مادية وفيما يلي تفصيل لهذه المقومات حسب طبيعتها:

1. المقومات الطبيعية: تتمثل فيما يلي:

1-1- الخصاص الطبيعية والجغرافية:

1-1-1- الموقع والمناخ :

تقع الجزائر شمال القارة الإفريقية، تتوسط بلاد المغرب العربي الكبير، يحدها من الشمال البحر المتوسط ومن الشرق تونس وليبيا ومن الغرب المغرب الأقصى وموريتانيا ومن الجنوب النيجر ومالي. تمتد أرض الجزائر في أقصى اتساع لها على مسافة تزيد عن 1900 كلم من الشمال إلى الجنوب و 1200 من الشرق إلى الغرب. وتبلغ مساحة الجزائر 2381741 كلم² وهي من أكبر البلدان مساحة في إفريقيا، الجزائر مقسمة إلى 1541 بلدية موزعة على 48 ولاية،¹ حيث بلغ عدد سكانها حوالي 41.2 مليون نسمة خلال سنة 2017 حسب إحصائيات قدمتها وزارة الاتصال.²

1-1-2- التضاريس:

تنقسم تضاريس الجزائر إلى ثلاثة أقاليم جغرافية تتمثل في:

أ- الساحل:

يشمل هذا الإقليم شواطئ صخرية صلبة، وتكوين الجبال ساعدت على ظهور الخلجان والموانئ مثل وهران، أريزو، الجزائر، بجاية، جيجل، سكيكدة وعنابة، وكذلك رؤوس صخرية ممتدة داخل البحر، مثل رؤوس ملوية، كربون وكفالو.

¹ Rapport national sur l'état des ressources phylogénétiques pour l'alimentation et l'agriculture, institut national de la recherche agronomique d'Algérie, Algérie, Juin 2006, p11.

² وزارة الاتصال، الرابط: <http://www.ministerecommunication.gov.dz> تم الاطلاع: (2017/01/12، 23:09).

ب- الأطلس التلي:

يمتد على شكل مجموعة من السلاسل الجبلية الالتوائية، حديثة التكوين باتجاه جنوب شرق وشمال شرق تحصر بينها جيوبا سهلية ساحلية ضيقة أشهرها (سهول وهران، المتيجة، عنابة) وسهول داخلية مرتفعة واسعة نسبيا في أحواض الأنهار والأودية وسفوح الجبال، أشهرها (سهول تلمسان، سيدي بلعباس، السرسو وقسنطينة). تمتد جبال هذا الإقليم من مرتفعات تلمسان على حدود المغرب حتى جبال سوق أهراس عند حدود تونس شرقا، والأطلس التلي أكثر ارتفاعا واتساعا في الشرق منه في الغرب، حيث أعلى ارتفاع عند قمة لالة خديجة 2308 م بجبال جرجرة.

ت- الهضاب العليا:

تمتد على شكل حزام عرضي من الأراضي، يتراوح علوها ما بين 900 و1000م، وهي أكثر ارتفاعا في الشرق، حيث تأخذ أحيانا طابع الجبل، وبها العديد من المنخفضات، أهمها (سطيف، عين البيضاء، تبسة) الأحواض المغلقة ذات التصريف الداخلي، حيث تنتشر السبخات والشطوط، أهمها الشط الشرقي وشط الحظنة. يشكل شط الحظنة، الحد الفاصل بين الهضاب الشرقية والهضاب الغربية، كما تلتقي سلسلة الأطلس التلي مع سلسلة الأطلس الصحراوي عند جبال الأوراس مشكلة عقدة جبلية متميزة، ويشكل هذا الإقليم أهم المناطق زراعية للحبوب في الجزائر.

ث- الأطلس الصحراوي:

وهو عبارة عن منظومة جبلية، طولها 700 كم، من فجيح غربا حتى الإقليم الزاب شرقا، باتجاه جنوب غرب، تمثل بموقعها وارتفاعها حدا طبيعيا انتقاليا بين الشمال والجنوب وحاجزا في وجه رمال الصحراء، تضم هذه المنظومة الجبلية مرتفعات عديدة شبه متوازية، تتخللها فتحات وخنادق ودروب وتسلكها الأودية المنحدرة نحو الصحراء، كما تشكل ممرات طبيعية لشبكة المواصلات بين الصحراء وشمال الجزائر، سفوحها الجنوبية شديدة الانحدار بسبب الصدوع التي تفصلها عن القاعدة الصحراوية القديمة، خلافا للسفوح الشمالية التي هي أقل انحدارا، أهم تشكيلاتها جبال القصور وبها قمة سيدي عيسى 2238م، وجبال عمور وأولاد نايل والحظنة وجبال الأوراس حيث قمة الشيليا 2380م وجبال النمامشة.

ج- الصحراء:

وهي إقليم شاسع، أغلب تكويناته صخور قديمة بركانية تمتاز بالرتابة والاستنباط، تشمل الصحراء المنخفضات في الشمال الشرقي، حيث منخفض ملغيغ الذي يبلغ 32 م تحت مستوى سطح البحر، وتنتشر هنا أهم واحات الجزائر في وادي ريغ، وادي السوف والزيان، كما تحتوي على الهضاب الصخرية وسط الصحراء أهمها هضبة تادميت 836م، فوق سطح البحر، حمادة تيزهرت الليبية قرب الحدود الليبية وحمادة الدراع غرب تندوف. هذا النطاق تكويناته الجبلية ناتجة عن اضطرابات بركانية لا تزال فوهات بارزة؛ وهي شاهقة الارتفاع 2254 م متقطعة بها وادي جرات الذي يشكل معلما أثريا عالميا، حيث الرسوم التاسيلي

الفصل الثالث: السياحة البيئية كآلية لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر

القديمة وفي منطقة الهقار الشاسعة حوالي 0.5 مليون كم² المكونة من الصخور البركانية أعلى قمة في كتلة الأتاكور، شمال تمنراست في تاهات تبلغ 2918 م وهي أعلى ارتفاع في الجزائر. كما تحتوي الصحراء على نطاق الرمال وهو سهول تحتية تغطيها الرمال، تشمل أكبر أجزاء الصحراء حيث يضم هذا النطاق عدة أشكال تضاريسية، كالرق الذي هو عبارة عن سهل صخري يغطيه الحصى أو أحواض منخفضة ملاءتها السيول الجارفة للرواسب الصخرية، وهي صالحة للحركة مشكلة مسارات للعديد من الطرق الصحراوية، بالإضافة إلى العرق الذي هو سطح واسع الأطراف تغطية كثبان رملية يتراوح ارتفاعها ما بين 260 و500م، وتنتشر بكثافة في الشرق حيث العرق الشرقي الممتد من الحدود التونسية حتى المنخفض الذي يفصل تدميت عن المنيعية، وفي الغرب حيث العرق الغربي الممتد ما بين بني عباس والمنيعية وفي إضافة إلى عرق الشاش وايقدي.

1-1-3- المناخ:

إن الموقع الفلكي والجغرافي المتميز للجزائر أبان عن ثلاثة أقاليم مناخية متباينة، ما يؤهلها لأن تكون وجهة سياحية على مدار السنة. ويبرز هذا التباين المناخي في:

أ- مناخ البحر المتوسط:

يغطي المناطق المحاذية لساحل البحر شمال الأطلس التلي من تنس إلى القالة، طقسه معتدل ويتميز بفصلين متباينين، الأول ممطر ودافئ وطويل شتاء والثاني جاف حار وقصير صيفا، والمدى الحراري ضئيل عموما. ويمكن التمييز ضمن هذا النطاق بين مناخ المتوسط الرطب الذي يغطي منطقة القبائل الصغرى من الجرجرة إلى القل وهو أكثر رطوبة حيث يزيد معدل المطر عن 1000 مم في الجرجرة والبابور، أما النوع الثاني هو مناخ المتوسط شبه الرطب الذي يغطي باقي مناطق التل بمعدل مطري يبلغ 700 مم/ سنة.

ب- مناخ شبه جاف (قاري):

ويغطي الهضاب العليا وهو مناخ انتقالي بين المناخ المتوسطي والصحراوي، وهنا تبدأ ملامح المناخ المتوسطي في الانحسار تدريجيا من الشمال لتفسح المجال للمناخ الجاف المتميز بالظروف القارية، فالأمطار تتراوح ما بين 300 و500 مم/سنة، فهي غير منتظمة والفوارق الحرارية الشهرية متطرفة، والهضاب العليا الشرقية شبه جافة مناخها القاري 50 يوم جليد في السنة و 30 يوم سيروكو .

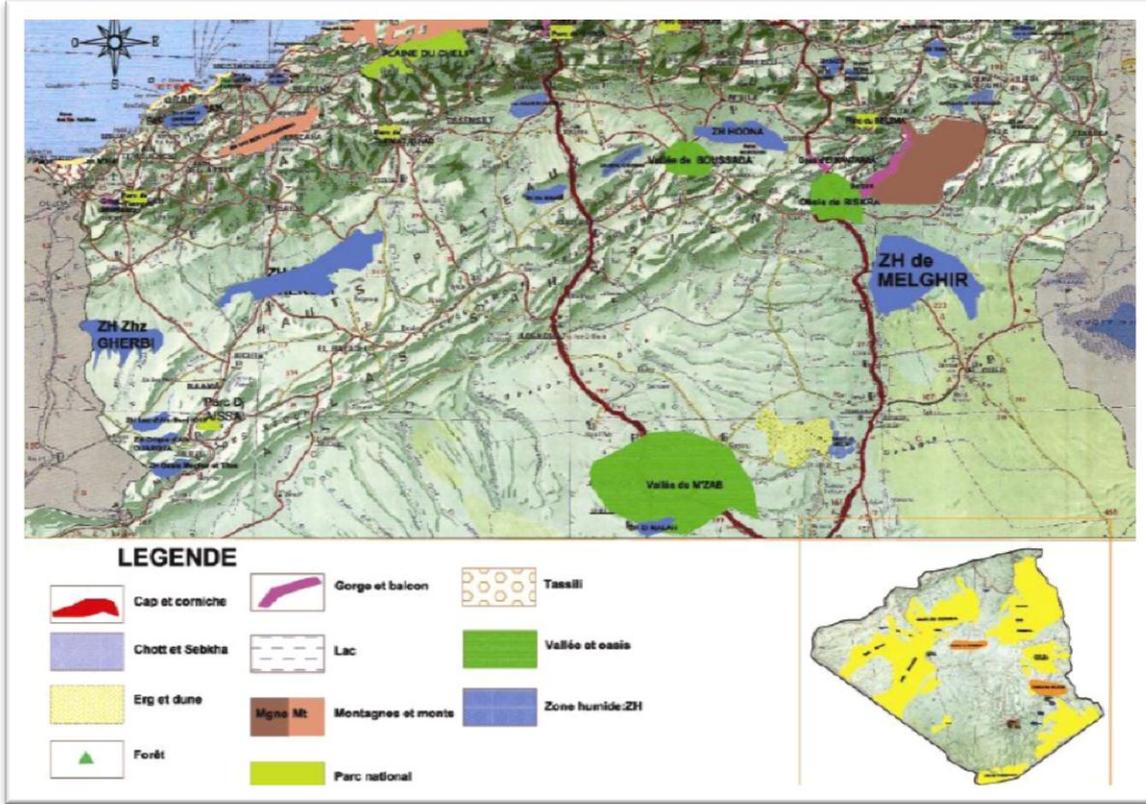
ت- مناخ الصحراء :

يغطي أوسع أنحاء الجزائر، يشكل الأطلس الصحراوي الحد المناخي الفاصل بين شمال وجنوب البلاد الأمطار قليلة وغير منتظمة تقل عن 200مم/سنة والجو جاف والحرارة عالية والفوارق الحرارية اليومية والفصلية مرتفعة باستثناء منطقة الهقار المتأثرة بالمناخ المداري حيث الأمطار تسقط صيفا والحرارة أكثر اعتدالا. يتدرج هذا المناخ تدريجيا ابتداء من السفوح الجنوبية للأطلس الصحراوي، الذي يقدم صورة مناخية فريدة، حيث السفوح الشمالية تكسوها الغابات وقممها تغطيها الثلوج بسبب وصول التأثيرات البحرية الرطبة الباردة وبمعدل

الفصل الثالث: السياحة البيئية كآلية لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر

مطري يتراوح ما بين 800-900مم/سنة. السفوح الجنوبية المواجهة للصحراء تتأثر بالمناخ الصحراوي القاحل وهكذا تتعايش غابات الصنوبر والسدر مع واحات النخيل على بعد 30 كلم. والخريطة الموالية توضح تنوع المخزون الطبيعي في الجزائر.

خريطة رقم (01): تنوع المخزون الطبيعي في الجزائر



Source: Ministère de l'Aménagement du Territoire, de l'Environnement et du Tourisme, Schéma Directeur d'Aménagement Touristique "SDAT 2025", Livre 1 Le diagnostic : audit du tourisme algérien, Janvier 2008, pp 39,40.

ب- الحظائر الوطنية: تمتلك الجزائر العديد من الحظائر الوطنية المتواجدة في مختلف أرجاء الوطن وهي كالتالي:¹

- الحظيرة الوطنية للقالبة 78000 هكتار : تقع شمال الجزائر بالمخاذاة مع البحر الأبيض المتوسط وتضم 3شواطئ، و 3 محميات تحتوي على 50 نوعا للطيور وأنواع أخرى من الحيوانات.
- حظيرة جرجرة 500.18 هكتار: تقع في قلب الأطلس التلي، تبعد 50 كم عن الجزائر العاصمة تستقر فيها الثلوج لمدة ثلاثة أشهر (ديسمبر، جانفي، فيفري).
- حظيرة غابات الأرز " ثنية الحد " 616.3 هكتارا : تبعد 3 كم عن مدينة ثنية الحد، وتقع إلى حافة سلسلة الونشريس في الأطلس التلي.

¹ ساهل سيدي محمد، السياحة وأهمية التسويق السياحي حالة السياحة في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة، العدد 10 جوان 2004، الجزائر، ص 73.

الفصل الثالث: السياحة البيئية كآلية لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر

- حظيرة الطاسيلي 100 هكتار: وتشمل الطابع الأثري والايكولوجي، تتميز بمختلف النقوش والرسومات الصخرية، وهي مصنفة كتراث عالمي من 1982 .
- الحظيرة الوطنية للهقار: أنشئت عام 1987 والمعترف بها كتراث عالمي من طرف اليونسكو، وهي تضم هضبتى الأتاكور و تهات، الحظيرة النباتية والحظيرة الحيوانية بالإضافة إلى المنحوتات الأثرية التي يعود تاريخها إلى 12000 سنة. وهناك مجموعة من الحظائر الوطنية مثل بلزمت 600 هكتار باتنة وتازا 300 هكتار جيحل وقورارة 100 هكتار.
- رياض الفتح: وتتكون من مناطق متعددة مثل مقام الشهيد (رمز الشهيد) وغابة الأركاد.
- حديقة التسلية والترفيه بن عكنون 304 هكتار: تشتمل على منطقة نباتية وحيوانية منها الأنواع المحلية والإفريقية.
- حديقة التسلية بينام: تقع شمال غرب الجزائر العاصمة، تحتل مساحة 500 هكتار، فيها نشاطات رياضية متعددة.¹ وحسب نتائج تقرير المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية فإنه تم إحصاء 202 مصدر حموي معدني يتواجد العدد الأكبر منها في الجزء الشمالي للبلاد، وسيتم توضيحها في الجدول التالي.

جدول رقم (08): المصادر الحموية في الجزائر

المحطة الحموية	الولاية	حرارة المياه	التركيب المعدنية	القدرات العلاجية
زايد	سوق أهراس	30	Chlorure sodique	الأنف و الحنجرة
شيقر	تلمسان	35	Bicarbonaté calcique	أمراض الروماتيزم الوريد الجلد و الأغشية المخاطية النسائية
عين فراين	وهران	46	Chlorurée sodique	الروماتيزم الجلدي
عين اوركا	النعامة	60	Chlorurée sodique	أمراض الأعصاب الروماتيزم الجهاز التنفسي و الأغشية المخاطية النسائية
كسنة	البويرة	42	Sodique	أمراض الروماتيزم الوريد الجلد و الأغشية المخاطية
شارف	الجلفة	24	Bicarbonatée	أمراض الروماتيزم و الأمراض التنفسية
بوزيان	قسنطينة	39	Bicarbonatée	الجهاز الهضمي و المسالك البولية

Source : Conseil national économique et social commission, perspectives de développement économique et Social, avant projet de rapport contribution pour la redéfinition de la politique national du tourisme, novembre 2000, p61.

¹Office national du tourisme, « Algérie sources thermales », [http:// www.ont-dz.org](http://www.ont-dz.org)

2- الإمكانيات التاريخية والحضارية:

تعتبر الجزائر من الدول التي تملك إرثا تاريخيا وحضاريا، تمتد جذوره إلى أعماق التاريخ مروراً بمختلف المراحل التاريخية لهذا البلد الذي يتميز بتنوع حضاراته ومواقع الأثرية التي تمثل حضارات مختلفة مرت على الجزائر عبر حقبة زمنية طويلة تركت آثارا ثقافية واجتماعية متنوعة في الوسط الاجتماعي، من بينها الحضارة الرومانية،¹ البربرية، والعربية الإسلامية، والتي تعكس غنى هذا الإرث الثمين.

وأهم المواقع التاريخية والحضارية التي تتوفر عليها الجزائر "موقع التاسيلي"، الذي يعتبر من أهم وأروع المواقع العالمية من حيث طبيعته الجيولوجية. ويعود تاريخ هذا الموقع إلى 6000 سنة قبل الميلاد، وتتجلى عظمته من حفريات التي كشفت عن بقايا حيوانات هذه المنطقة 25 والنباتات التي كانت تعيش وأيضا، ثمة "حي القصبه" العريق حيث تم تسجيل هذا الموقع تراثا عالميا سنة 1992 في الجزائر العاصمة، والتي شيدها العثمانيون في القرن السادس عشر، تمثل إحدى وأجمل المعالم الهندسية في المنطقة المتوسطية، وتطل على جزيرة صغيرة كانت موقعا تجاريا للقرطاجيين خلال القرن الرابع قبل الميلاد.

وكذلك "وادي ميزاب" بغرداية الذي تم تسجيله أيضا كتراث عالمي سنة 1982، ويعود تاريخ بنائه إلى القرن العاشر ميلادي، وما يميز هذا الموقع قيمته الجمالية، إذ يحيط به خمسة قصور ذات تصاميم بطابع صحراوي، وهي عبارة عن قرى محصنة ذات هندسة بسيطة متناسبة مع طبيعة البيئة في هذه المنطقة، إضافة إلى "موقع تيمقاد"، الذي كان يعرف باسم "تاموقاديو يوجد هذا الموقع الأثري على بعد 37 كيلومتر من مدينة باتنة على طريق روماني يصل بين مدينتي "لامباز" و"تبسة".

كما تعتبر قلعة بني حماد من المواقع الأثرية الهامة في التراث التاريخي للجزائر، (يوجد هذا الموقع بمدينة بجاية، القديمة، وعليه آثار إسلامية، وآثار للدولة الحمادية ودولة الموحديين خلال فترة تواجدهم وسجل تراثا عالميا عام 1980. ويوجد بولاية سطيف "موقع جميلة" يوجد هذا الموقع شمال شرق مدينة سطيف وعلى مقربة من جبال فرجيوة، وسجل تراثا عالميا، وهي تسمية ذات أصل نوميدي لمدينة رومانية، ويتشابه "عام 1982، الذي كان يعرف قديما باسم "كويكول Cuicul تصميم هذه المدينة مع نظيره لمدينة "تيمقاد" الأثرية.

أما الجزائر العاصمة فهي تتوفر على العديد من المعالم التاريخية، التي تشهد عن تاريخ هذه المنطقة، ومن هذه المعالم والمواقع التاريخية "دار عزيزة"، وهي عبارة عن قصر بني في العهد العثماني لاستقبال بعض ضيوف القصر، وثمة "مسجد كتشاوة" الذي تم بنائه في عهد الباي لارباي التركي بالجزائر العاصمة منذ أكثر من أربعة قرون مضت. وأيضا "الجامع الكبير" الذي يعتبر أكبر مساجد العاصمة تم بنائه من طرف المرابطين في نهاية القرن الحادي عشر.

¹ محمد البشير شنتي، التغيرات الاجتماعية في المغرب أثناء الاحتلال الروماني، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص16.

كما يشمل التراث الحضاري والثقافي للجزائر رصيذا هاما من المتاحف منها، " المتحف الوطني سيرتا "بقسنطينة ويعتبر من أقدم المتاحف في الجزائر، جاءت فكرة إنشاء هذا المتحف سنة 1852 لجمع أعداد كبيرة من الحفريات التي تم اكتشافها وعلى مستوى منطقة الشرق الجزائري ككل.

- **متحف باردو الوطني:** يوجد بالجزائر العاصمة، وتعرض به حفريات عن أصل الشعوب (إثنوغرافيا)، وأخرى تعود لعصور ما قبل التاريخ، إضافة إلى قطع أثرية افريقية.

- **المتحف الوطني زبانة:** يوجد بمدينة وهران، يشمل حفريات عن عصور ما قبل التاريخ وعن علوم الطبيعة وعن أصل الشعوب.

- **المتحف الوطني للجهاد :** يوجد بالجزائر العاصمة، تتمثل معروضاته في آثار عن الثورة التحريرية.

- **المتحف الوطني للفنون الجميلة:** يوجد بالحامة -الجزائر العاصمة، تعرض به ألوانا من الفن العصري، كالرسم، التصوير، النحت والنقش.

- **المتحف الوطني للفنون الشعبية:** يوجد بالقصبة، الجزائر العاصمة، يضم هذا المتحف معروضات عن ألوان الصناعة التقليدية وتقاليد وفنون شعبية.

- **متحف تيمقاد:** يوجد بمدينة تيمقاد، باتنة، يضم قطعاً من الفسيفساء وآثار قديمة منها: نقود وأسلحة قديمة وتمائيل.

- **متحف هيون:** يوجد بمدينة عنابة، يحتوي على آثار قديمة تعبر عن تاريخ هذه المدينة النوميديّة الرومانية.¹ ومن خلال كل هذه الإمكانيات الطبيعية والتاريخية والحضارية للجزائر التي لا يستهان بها، يستوجب المحافظة عليها واستغلالها بعقلانية وتثمينها.

3-المقومات المادية: وتتمثل فيما يلي:

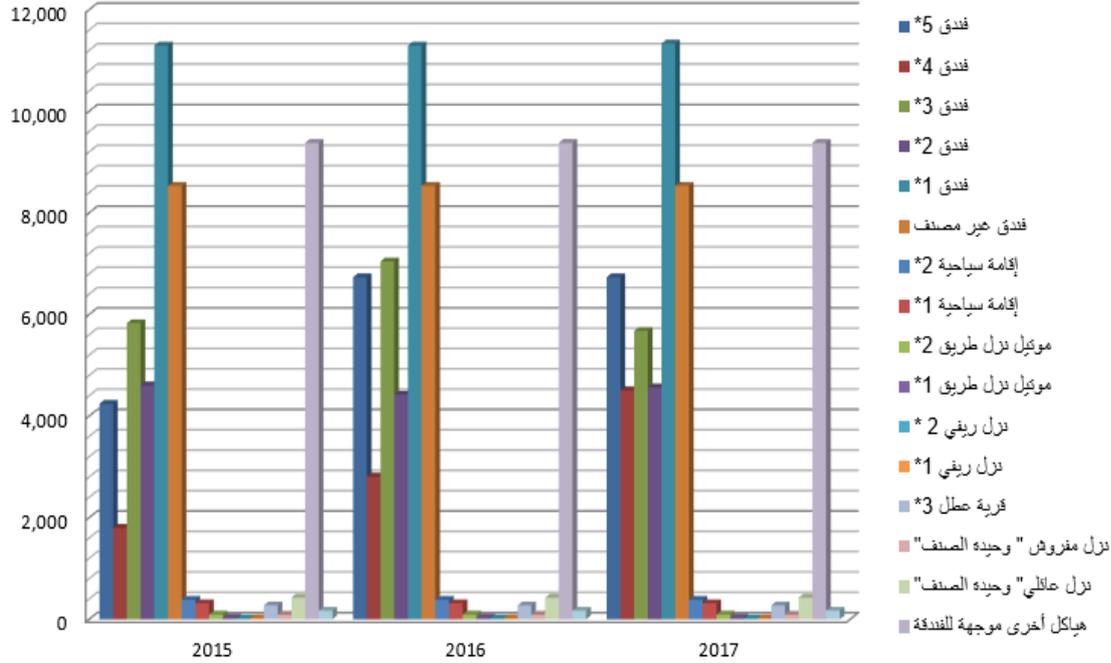
أ- الطاقة الفندقية:

تعد الطاقة الفندقية أحد مؤشرات التي بواسطتها يمكن قياس مدى تقدم هذا القطاع في بلد معين، كما تعتبر من المؤشرات السياحية الهامة نظراً لقدورها على تلبية الطلب السياحي. هناك تطور كبير من سنة إلى أخرى وبزيادة مستمرة وبنفس الوتيرة في عدد الفنادق في السنوات الأخيرة.⁽²⁾ والشكل الموالي يبين تطور الطاقة الفندقية في الجزائر خلال فترة 2015-2017

¹ فاطمة الزهراء مهدي، علي بايزيد، مساهمة قطاع السياحة في تحقيق التنمية المستدامة- حالة الجزائر-، الملتقى الوطني الرابع حول القطاع الخاص ودوره في تنمية السياحة، جامعة ألكلي محند اولحاج بالبويرة، 27-28 سبتمبر 2015، ص 07.

² Office National des Statistiques, L'Algérie quelque chiffre, résultats: 2011 – 2013, édition 2014, n°44, p50.

الشكل رقم (06): تطور الطاقة الفندقية في الجزائر خلال فترة 2015-2017

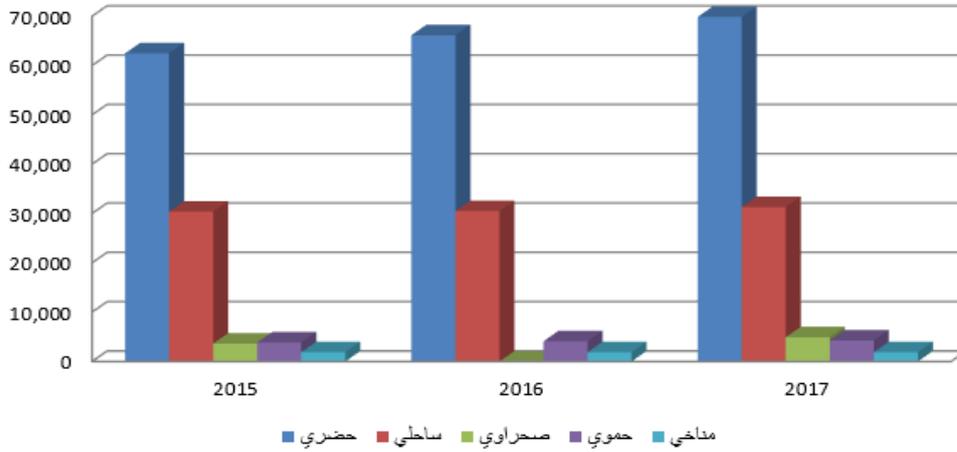


المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

نلاحظ من خلال الشكل أن هناك تطور كبير من سنة إلى أخرى وبزيادة مستمرة وبنفس الوتيرة في عدد الفنادق في السنوات التالية، حيث تمثل فنادق الفئة الرابعة أكبر نسبة خلال السنوات الأخيرة، وتليها الفئة فئة نجمتين وثلاثة نجوم كونها تتناسب مع القدرة الشرائية ودخل المواطن في الجزائر وتقدم خدمات لا بأس بها وأسعارها مقبولة، أما التي تأتي بعدها فهي فئة نجمة الواحدة وذلك لنفس الأسباب أما خمسة الفئة نجوم نلاحظ أنها ليست بالمستوى تطور وهذا راجع إلى التكاليف الباهظة للاستثمار في هذا الصنف، وكذا لجودة الخدمات التي تتطابق مع هذا الصنف وتخوف الشركات العالمية مثل "الهيلتون" و"الشيراتون" من الاستثمار في هذا النوع من الفنادق بشكل واسع لعدم توفر مناخ الاستثمار الملائم في الجزائر؛ امتناع الدولة عن الاستثمار في هذا الصنف من الفنادق لضخامة استثماراتهما. وفي المقابل كان نصيب الفنادق من صنف نجمتين ونجمة واحدة ضئيلا إلى إجمالي الطاقة المصنفة، حيث من الطبيعي أن يكون عكس ذلك، لأن هذه الفنادق يتم إنجازها من طرف القطاع الخاص وتكاليفها أقل بكثير عن الأولى، وإقبال السائحين عليها يكون أكبر. وبالتالي يمكن القول أن الطاقة الفنادق السياحية في الجزائر تتسم بالضعف من حيث النوعية، وعليه لا يمكنها تقديم الخدمات كما ونوعا. وهذا قد يكون عائقا أمام السياح المرتقبين.

بالنظر إلى توزيع طاقة الإيواء المتركة في مناطق معينة على حساب الأخرى وهذا ما يوضحه لنا الجدول المنتج السياحي في الجزائر.

شكل رقم (07): توزيع الطاقة الإستيعابية حسب نوع المنتج السياحي



المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

من خلال الشكل نلاحظ عدد المؤسسات الفندقية في الجزائر حسب توزيعها على مختلف المنتجعات السياحية للفترة الممتدة ما بين 2015-2017 .

يمثل المنتج الحضري في هذا التوزيع أعلى حصة من إجمالي الطاقة الاستيعابية لهذه الفنادق، على اعتبار أن أغلبها تتواجد بالمدن الرئيسية للبلاد مثل الجزائر العاصمة، وهران، قسنطينة، عنابة سكيكدة، ويليهما المنتج البحري، ثم المنتج الصحراوي.

المنتج الصحراوي وهو النمط السياحي يحظى باهتمام الأكبر من قبل السياح الأجانب الوافدين إلى الجزائر، إلا أنه يعاني عجزا في قدرات الاستقبال ولا يتماشى مع مستوى الطلب عليه، وبعده المنتج الحموي (حمامات معدنية) وفي المركز الأخير المنتج الجبلي. كما نسجل من خلال هذه الأرقام ضعف طاقات الإيواء لمختلف المنتجعات السياحية التي تتوفر عليها البلاد، حيث لا يحظى المنتج الصحراوي والجبلي بالهيكل الكافية لاستقبال وتلبية حاجيات طالبي هذه المنتجعات لعدم استغلال المقومات السياحية في هذا المجال، لاستقطاب هواة لهذه الأنماط السياحية.

ب- البنى التحتية للنقل وشبكة المواصلات:

- شبكة الطرقات: لقد عرف قطاع النقل في الجزائر تطورا ملحوظا خاصة خلال السنوات الأخيرة، حيث تعززت شبكة الطرقات بإنجازات مهمة مكنت من تسهيل حركة التنقل بين مختلف مناطق

الفصل الثالث: السياحة البيئية كآلية لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر

الوطن،⁽¹⁾ حسب تقرير شهر نوفمبر 2009 عن وزارة الأشغال العمومية فإن شبكة الطرقات البرية موزعة كما يلي:

- الطرق الوطنية: 29107 كم.
- الطرق الولائية: 23888 كم.
- الطرق البلدية: 59044 كم.
- الطرق الحضرية: 68000 كم.²
- المشاريع المتميزة:

• الطريق السريع بين الشرق والغرب: Autoroute est-ouest هو طريق سيار في الجزائر أو ما يسمى بمشروع القرن يبلغ طوله 1720 كم (مع الطرق الجانبية والمنشآت الفنية)، والذي يربط بين الحدود المغربية والحدود التونسية مروراً بالمدن الجزائرية الكبرى مثل (من الغرب إلى الشرق) تلمسان ووهران والشلف والجزائر العاصمة وسطيف وقسنطينة وسكيكدة ، وعنابة والطارف؛

• الطريق الساحلي؛

• المرتفعات الالتفافية؛

• والطرق السريعة (الممرات الجانبية)؛

• اختراق المرتفعات؛

• اختراق الشمال والجنوب.⁽³⁾

- شبكة السكك الحديدية: هي الأخرى عرفت أشغال تطوير وتحسين بحيث نجد أن طول السكك الحديدية في الجزائر وصل 4316143 كم أما طول السكك الرئيسية تحت الاستغلال فيبلغ 3810 كم منها 386 خطوط مكهربة.⁴ حسب التقديرات الأخيرة لسنة 2010.

- المطارات والموانئ: أثبتت إحصائيات المطارات والموانئ لسنة 2010 على امتلاك الجزائر تملك 143 مطار مستغل لأغراض عسكرية ومدنية وهي موزعة كما يلي: 57 مطار معبد 86 بمدارج غير معبدة و2 منها مطارات عسكرية. وتجدد الإشارة إلى أن 30 مطار من بين 53 هي موجهة لحركة النقل الجوي وفيما يلي توزيع المطارات والموانئ:

¹ Conseil national économique et social, commission de l'aménagement et du territoire de l'environnement, 25ème session, **rapport sur le développement de l'infrastructure routière : nécessité de choix économiques et de meilleure sécurité des transports**, lundi 06 décembre 2004, Alger, p13.

² وزارة الأشغال العمومية، خطة عمل وبرامج قطاع الأشغال العمومية، تقرير ملخص، حصيلة 2005-2009، نوفمبر 2009، ص8.

³ Programme des nations unies pour l'environnement, plan d'action pour la méditerranée, centre d'activité régionales pour les spécialement protégée, **impact des changements climatique sur la biodiversité en mer méditerranée**, Almeria, 15-18 janvier 2008, p48.

⁴ الشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية، <http://www.sntf.dz/home.php?in=fr>

الفصل الثالث: السياحة البيئية كآلية لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر

- 12 دولية درجة أولى وثانية، حيث إن المطارات الأربع للعاصمة وقسنطينة وهران وعنابة تؤمن 88% من حركة النقل؛
- 8 مطارات وطنية؛
- 14 مطار جهويا؛
- 19 مطار ذا استخدامات محددة؛
- 13 ميناء لنقل البضائع والأفراد؛
- 2 متخصص في نقل المحروقات؛
- 17 ميناء صيد؛
- 2 ميناء الترفيه.¹

ث- خطة التنمية السياحية (PAT) plan d'Aménagement Touristique :

يخضع تطوير مناطق التوسع السياحي من خلال المرسوم التنفيذي رقم 07-86 من 2007/03/11 تحديد طرائق التأكد من خطة التنمية السياحية من ZET مناطق التوسع السياحي في الجزائر، بصيغته المعدلة بموجب المرسوم رقم 78-15 من 2015/3/3. من المراسيم ZET 205: حيث تم الموافقة على 21 خطط للتنمية السياحية (PAT).⁽²⁾

كجزء من الترويج للاستثمار والتنمية السياحية المتوفرة، مناطق التوسع السياحي لصالح المستثمرين، وللتنمية تم تطوير الشواطئ كجزء من إعداد وتحسين موسم الصيف، كما تم إطلاق الدراسات من أجل إجراء التعديلات اللازمة على الشواطئ. وتم تعديل 39 شاطئ، 68 شاطئ قيد التطوير. والجدول الموالي يوضح مناطق التوسع السياحي.

جدول رقم(09) : يوضح مناطق التوسع السياحي

الولاية	جيجل	تيزي وزو	مستغانم	عين تيموشنت	بجاية	سكيكدة	عنابة	أدرار	تلمسان
مناطق التوسع السياحي	لعوابة	سيدي خليفة تيقزيرت الغربية	كاب لفي رمضان بيتش	بوجزار	أفريون أوقاس	المرسى غراندي بلاج	غرب خليج شطابي	تدلست	عين عجرود

تم الاعتماد على:

- Ministère de l'Aménagement du Territoire, du Tourisme et de l'Artisanat, le site : <http://www.matta.gov.dz/index.php/fr/2015-07-11-12-49-09/amenagement-touristique>, (consulté le : 02/07/2016, 08 :56).

¹ Conseil national économique et social, commission de l'aménagement et du territoire de l'environnement, op.Cit, p65.

² Ministère de l'Aménagement du Territoire, du Tourisme et de l'Artisanat, le site : <http://www.matta.gov.dz/index.php/fr/2015-07-11-12-49-09/amenagement-touristique>, (consulté le : 02/07/2016, 08 :56).

هـ- مراكز التكوين المتخصصة في مجال الفنادق والسياحة:

هنالك الكثير من المدارس العليا ومراكز التكوين المتخصصة في مجال الفنادق والسياحة لها أكثر من 10 سنوات خبرة وهي:¹

- المدرسة الوطنية العليا للسياحة - الجزائر العاصمة؛
- المعهد الوطني للتقنيات الفندقية والسياحية - تيزي وزو؛
- مركز الفنادق والسياحة - بوسعادة؛
- مراكز التدريب المهني والتعلم: 55 مركز للتكوين وتقديم شهادات (CAP) في الفروع المتخصصة في الفنادق، فن الطبخ، المطاعم والاستقبال؛
- المعاهد الوطنية المتخصصة للتدريب المهني: 10 معاهد للتكوين وتقديم شهادات تقني سامي في فروع الفنادق فن الطبخ، المطاعم، الإيواء / الاستقبال، إدارة الفندق، دليل مرافق؛
- المدرسة العليا للفنادق والمطاعم (عين البنيان الجزائر)؛

غير ما يمكن الإشارة إليه هنا، هو ضعف التكوين و التأهيل السياحي المتخصص للعاملين في القطاع مع ندرة عدد المراكز والمدارس المتخصصة في هذا المجال، وضعف الوعي السياحي في المجتمع وماله من أثر على توافد السياح.

II. الطلب السياحي في الجزائر

إن دراسة الطلب السياحي تمثل أحد الموضوعات المهمة التي اهتم بها خبراء السياحة في مختلف دول العالم فالسوق السياحي يتكون من عدة شرائح سوقية مختلفة، تمثل مجموعات المستهلكين ذات الصفات والخصائص المتشابهة أو المتجانسة، وبذلك فإن الطلب السياحي يتكون من مزيج متداخل من العناصر المختلفة كالرغبات الإنسانية والحاجات والميول التي تتجه إلى الدول المستقبلية للسائحين.²

¹ الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، الرابط: <http://www.andi.dz/index.php/ar/secteur-du-tourisme> تم الاطلاع: 03/03/2016، 19:41.

² براهيم إسماعيل حسين الحديد، إدارة التسويق السياحي، الطبعة 1، دار الإحصاء العلمي للنشر والتوزيع، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع الأردن،

2010، ص 138-139.

الفصل الثالث: السياحة البيئية كآلية لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر

أ- تطور عدد السياح الوافدين للجزائر:

والجدول التالي يلخص معطيات دخول السياح سواء الأجنب منهم أو الجزائريين المقيمين في الخارج.

جدول رقم (10): تطور عدد السياح الوافدين للجزائر خلال فترة 2007-2017

السنة	الأجنب	الجزائريين القادمون من الخارج	المجموع
2007	-	-	1. 743 000
2008	-	-	1. 771 749
2009	655 810	1 255 696	1. 911 506
2010	654 987	1 415 509	2. 070 496
2011	901 642	1 493 245	2. 394 887
2012	-	-	2.634 000
2013	-	-	2.733 000
2014	-	-	2.301 000
2015	-	-	1.710000
2016	1 322 712	716 732	2 039 444
2017	1 708 375	742 410	2 450 785

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

من خلال الجدول نلاحظ زيادة معتبرة في عدد السواح الوافدين إلى الجزائر، إذ وصل هذا العدد إلى 2.63 مليون سائح في سنة 2012، أي بزيادة قدرها 10% مقارنة بسنة 2011، وقدر عدد السواح الجزائريين المقيمين بالخارج 1.65 مليون سائح، وبزيادة تقدر ب 10.64% مقارنة ب 2011، في حين قدر السواح الأجنب ب 981955 سائح بزيادة قدرت ب 8.91% مقارنة ب 2011، وترجع هذه الزيادة المعتبرة في عدد السواح الوافدين إلى الجزائر لعدة أسباب أهمها عودة الأمن إلى الجزائر، واسترجاع الجزائر لصورتها السياحية التي كانت غائبة لعشرية من الزمن، كما أن هذه الزيادة تفوق ما خطط له حيث كان يتوقع أن يصل العدد إلى 2.5 مليون سائح في سنة 2015، ويرجع هذا إلى الظروف السياسية التي تمر بها بعض الدول العربية على غرار تونس ومصر مما دفع السواح لاختيار الجزائر كوجهة بديلة، وتقسم السوق السياحية في الجزائر إلى الأسواق التالية:¹

- سياحة التسلية تستقطب 702226 سائح بنسبة 71.51% من إجمالي السواح؛
- سياحة الأعمال تستقطب 276404 سائح بنسبة 28.15% من إجمالي السواح؛
- سياحة البعثات تستقطب 3325 سائح أي بنسبة 0.34% من إجمالي السواح.

III. واقع الاستثمار السياحي في الجزائر:

يعد المناخ الاستثماري بشكل عام والسياحي بشكل خاص نتاج تفاعل مجموعة من العوامل الاقتصادية الاجتماعية والسياسية، والتي تؤثر على ثقة المستثمر، وفي نفس الوقت عوامل تعمل على تشجيعه وتحفيزه

¹ إحصائيات وزارة السياحة والصناعات التقليدية لسنة 2012.

الفصل الثالث: السياحة البيئية كآلية لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر

لاستثمار أمواله في الدولة ما دون الأخرى، ولأجل معرفة مناخ الاستثمار السياحي في الجزائر، وتقييم مناخ الاستثمار فيها سيتم إدراج أهم المؤشرات المعتمدة من طرف أهم المؤسسات الدولية المهتمة بمناخ الاستثمار والتي من بينها ما يلي:

من الناحية الاقتصادية: تأثر لاقتصاد الجزائري بشكل مطرد منذ منتصف سنة 2014، وتزامن ذلك مع انخفاض أسعار النفط العالمية، وقد عرفت سنة 2015 تراجع النمو إلى 2.9 في المائة من 3.8 في المائة سنة 2014، متأثر في ذلك بهبوط متوسط أسعار النفط من 100 دولار للبرميل سنة 2014 إلى 59 دولارا سنة 2015. وبسبب التوقعات المبدئية بأن انخفاض أسعار النفط لن يستمر طويلا، أدى التقاعس عن قيام بضبط أوضاع مالية إلى تضاعف عجز الموازنة إلى 15.9 في المائة من إجمالي الناتج المحلي سنة 2015. كما قفز العجز في حساب المعاملات الجارية ثلاثة أمثاله إلى 15.2 في المائة من إجمالي الناتج المحلي سنة 2015. ورغم تضيق السياسة النقدية، ارتفع معدل التضخم إلى 4.8 في المائة وذلك لأسباب مختلفة منها تأثير خفض القيمة الاسمية للدينار 20 في المائة تقريبا وذلك بهدف تصويب الخلل في الحساب الخارجي. وزادت البطالة إلى أكثر من 10 في المائة، وتزداد حدتها بوجه خاص بين النساء والشباب.¹

على الرغم من الفرص والمؤهلات التي يتمتع بها كل قطاع سواء تعلق الأمر بالزراعة، الخدمات، السياحة، الصناعة، وغيرها، إلا أن الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات غير النفطية لا يزال محدودا حيث بلغت المشاريع الاستثمارية المجمعة 58.888 مشروع استثماري على طول الفترة الممتدة من سنة 2002 إلى غاية سنة 2014، والجدول الموالي يبين توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة على أهم القطاعات في الجزائر على طول الفترة 2002-2014 كما يلي:

جدول رقم (11): توزيع المشاريع حسب قطاع النشاط خلال الفترة (2002-2014)

قطاع النشاط	عدد المشاريع	النسبة (%)	المبلغ (مليون دج)	النسبة (%)
الفلاحة	960	1.63	115.677	1.12
البناء والأشغال العمومية	11.253	19.11	1.367.670	13.19
الصناعة	8.070	13.70	5.735.670	55.29
الصحة	701	1.19	98.521	0.95
النقل	31.353	53.24	859.913	8.29
الخدمات	5.909	10.03	746.966	7.20
التجارة	2	0.00	37.514	0.36
الاتصالات	5	0.01	408.241	3.94
المجموع	58.888	100	10.372.871	100

Source: ANDI, Bilan des déclarations d'investissement, 2002-2014

¹ Banque d'Algérie, Evolution Economique et Monétaire en Algérie, rapport des années (2005 – 2015), www.bank-of-algeria.dz.

الفصل الثالث: السياحة البيئية كآلية لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر

من خلال معطيات الجدول يلاحظ أن التوزيع القطاعي للاستثمار في الجزائر يتفاوت بنسب ومبالغ حسب قطاعات الاقتصاد الوطني؛ حيث أخذ قطاع الصناعة الحجم الأكبر من حصة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، باعتباره القطاع الأهم جذبا لهذه الاستثمارات، وقد تحصل على نسبة تقدر ب 55.29 % بمجموع 8.070 مشروع استثماري أجنبي، ليأتي في المرتبة الثانية قطاع البناء والأشغال العمومية ب 11.235 مشروع وبنسبة 13.19 % من مجموع المشاريع الاستثمارية للفترة الممتدة من 2002-2014، ويعزي هذا التطور المهم في حجم الاستثمارات الأجنبية إلى برامج الدعم النمو الاقتصادي، ذلك أن السلطات العمومية فتحت الباب واسعا للاستثمار الأجنبي والمحلي في هذا المجال، يليه قطاع السياحة بنسبة 9.67 %، كما سجل قطاع النقل والخدمات حصة 8.29 %

و 7.20 % من حجم الاستثمار الأجنبية المباشرة المتدفقة نحو الجزائر بمجموع 31.353 و 5.909 مشروع استثماري على التوالي. ويعتبر قطاع الاتصالات الأضعف كما من ناحية جذب الاستثمارات الأجنبية للجزائر ب 5 مشاريع استثمارية فقط، أي بنسبة 3.94 % من حجم الاستثمارات الأجنبية المتدفقة للجزائر ولكنه الأحسن نوعيا بعد قطاع الطاقة، نظرا للنجاح الذي حققه في سوق الاتصالات وأصبح نموذجا للاستثمارات الأجنبية الناجحة الذي رفع تنافسية قطاع الاتصالات بالجزائر. كما لم يسجل القطاع الفلاحي سوى نسبة 1.12 % من الإجمالي المشاريع الاستثمارية بقيمة تقدر ب 115.677 مليون دج، وبالتالي هو أضعف قطاع من حيث جذب المشاريع الاستثمارية الأجنبية، مما يؤكد فشل هذا القطاع في جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وبقاؤه بعيدا عن تطلعات المرجوة منه رغم شساعة المساحات الزراعية وتنوعها، وهو ما جعل السلطات العمومية تعد قانونا جديدا للاستثمار في قطاع الفلاحي سيمنح المستثمرين كثيرا من الضمانات والامتيازات. كما سجل قطاع الصحة بالجزائر النسبة الأضعف من حصة الاستثمارات الأجنبية الواردة للجزائر، حيث سجلت 701 مشروع وبنسبة 0.95 % في مجال الهياكل الصحية، بالإضافة إلى الاستثمار المحتشم في قطاع صناعة الأدوية، وقد حاولت السلطات العمومية تدارك الأمر خلال سنة 2009 بفتحها الباب واسعا أمام الاستثمار في هذا المجال من خلال المخطط التوجيهي للصحة العمومية 2009-2025. ما يمكن ملاحظته من الجدول، أن الاتجاهات القطاعية لمشاريع الاستثمار الأجنبي في الفترة الممتدة من 2002-2014 لم تتطور بشكل كبير في العديدة من القطاعات وقد اقتصر على قطاع الصناعة والبناء والأشغال العمومية وغياها عن قطاعات يمكن وصفها بالحساسية كالفلاحة والصحة، مما يخلق مصاعب لما توفره من دعم لمساعي الجزائر في تحسين نوعية الحياة وتحقيق الأمن الغذائي وإحلال الصادرات الغذائية، فيما تتوجه هذه الاستثمارات إلى قطاع المحروقات الريعي والأشغال العمومية والاتصالات.

أما بالنسبة لمؤشر الاستثمار السياحي، والذي يمثل الاستثمار السياحي نسبة إلى الاستثمار المحلي الإجمالي يتمثل في الاستثمار السياحي في المنشآت والبنى القاعدية كالطرق، الفنادق والمطاعم القرى السياحية، الوكالات السياحية... الخ أين حلت الجزائر ضمن المجموعة الثالثة في الصناعة السياحية ضمن الدول

الفصل الثالث: السياحة البيئية كآلية لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر

العربية بالنسبة لمؤشر الاستثمار السياحي، حيث لم تصل نسبة الاستثمار السياحي إلى إجمالي الاستثمار المحلي إلى متوسط المحقق عالميا وهو 9.1%، بينما فاق معدل الاستثمار السياحي ما هو محقق عالميا وهو 5.1%، أما عن مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي تعد ضعيفة ولم تتجاوز نسبة 2.4%، خلال الفترة 1999-2011، حيث كانت المساهمة في أدنى مستوى لها سنة 2006 وذلك بما يعادل 1.02%، نتيجة لارتفاع الناتج المحلي الإجمالي وارتفاع أسعار البترول وليس لانخفاض الإيرادات السياحية؛ كما أن ضعف مساهمة القطاع السياحي وضعف مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي يعود إلى عدم اهتمام الدولة بالسياحة لاعتمادها على قطاع المحروقات باعتباره الأكثر أهمية في تحقيق التنمية الاقتصادية بوتيرة أسرع، أما عن الإيرادات الناجمة عن القطاع السياحي بالجزائر فقد عرف تزايد مستمرا، ويعتبر مؤشر إيجابي لتطور الإنفاق العام والإنفاق الخاص بالقطاع السياحي، وبشكل إجمالي فقد عرف تطور القطاع السياحي بين سنتي 2003 و2012 نمو ملحوظ وصل إلى 318 مليون دولار أمريكي، وبما أن الإيرادات السياحية ترتبط بحجم الإنفاق على السياحة وخدماتها، وبالتالي كلما زاد العرض السياحي زادت نسبة مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي ارتفاع إيراداتها، فقد تشكل النفقات السياحية التدفقات النقدية العكسية للإيرادات السياحية، والتي كانت في تطور مستمر طيلة الفترة الممتدة من 2003-2012 حيث سجلت فارق يقدر بـ 235 مليون دولار أمريكي، وهو ما أدى إلى أن يكون الرصيد السياحي سالبا طيلة الفترة الممتدة 2003-2012 نظرا لضعف الإيرادات السياحية رغم تطورها مقارنة بنفقاتها. إن السياحة في الجزائر ساهمت في خلق العديد من مناصب الشغل، خاصة في السنوات الأخيرة أين عرف الطلب على السياحة ارتفاعا كبيرا، حيث بلغ 396000 عامل خلال سنة 2010، ويبقى هذا العدد ثابت سنة 2011.¹

وأما عن ترتيب الجزائر حسب تقرير السياحة والسفر العالمي؛ الذي اعتمد في تحليله لتنافسية قطاع السياحة والأسفار في الدول المشاركة، والبالغ عددها 140 دولة على 14 مؤشرا، بحيث قسمت تلك المؤشرات إلى ثلاث مجموعات رئيسية تقيس العوامل والسياسات المتصلة بقطاع السفر والسياحة التي تؤثر في محصلتها على التنافسية للدول في هذا القطاع، وحسب هذا التقرير لسنة 2013 تحتل الجزائر المرتبة 132 عالميا بعد أن كانت تحتل المرتبة 113 سنة 2011، كما صنفت الجزائر في المرتبة 132 من مجموع 140 دولة، والمرتبة 13 عربيا سنة 2014، وجاءت في المرتبة 126 بالنسبة لمحيط الأعمال ونوعية المنشآت القاعدية، وفي المرتبة 123 في مجال الموارد الطبيعية والثقافية. وتظل الجزائر في عرف العديد من البلدان متأخرة كثيرا رغم الموارد الكبيرة المتاحة لديها، وهو ما يخلف ازدواجية بين واقع الخطاب الرسمي الداخلي والتقييم الدولي الخارجي. في حين أوضح التقرير الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي لسنة 2015 أن المملكة المغربية التي شغلت المركز 62 عالميا (الرابع افريقيا) سجلت أعلى قدرة تنافسية بين دول شمال إفريقيا واستطاعت أن تخلق بيئة مواتية للاستثمار وتطوير البنية التحتية كما حلت تونس المرتبة السابعة افريقيا، وأتت 79 عالميا بمؤشر تنافسي قيمته 3.54 ومصر

¹ World Economic Forum, The Travel & Tourism Competitiveness Reports, 2011-2013-2014.

الفصل الثالث: السياحة البيئية كآلية لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر

(الثامنة إفريقيا) وجاءت في المركز 83 عالميا بمؤشر تنافسي قدره 3.49 بينما الجزائر بقت في المرتبة 123 رغم الاستقرار الأمني¹، وأرجع ذات التقرير احتلال الجزائر لهذه المرتبة المتدنية وتراجعها في الترتيب في كل التقييم، سواء مقارنة بالدول العربية أو على المستوى العالمي إلى المخاوف المتعلقة بالوصول إلى الأسواق، إلى جانب ضعف الترويج للمنتوج السياحي المحلي وذلك ما تزخر به البلاد من ثروات طبيعية وتراثها الثقافي والتاريخي الغني الذي لا تزال تحتفظ به عدد لا بأس به من الولايات حسب نفس التقرير.² والجدول الموالي يوضح نقاط القوة والضعف والتهديدات لطاقت الاستثمار في الجزائر.

جدول رقم(12): نقاط القوة والضعف والتهديدات لطاقت الاستثمار في الجزائر

نقاط القوة	نقاط الضعف
<ul style="list-style-type: none"> - استعادة التوازن الكلي. - تقييم الايجابي للإصلاحات من الوسط الأجنبي. - إرادة إصلاحية من طرف السلطات. - انخفاض تكلفة الطاقة، حجم معتبر في السوق. - يد عاملة شابة وتتنقن عدة لغات. - القرب الجغرافي من الأسواق: أوروبا، إفريقيا. - تقدم في عمليات التكامل الاقتصادي الإقليمي الاتجاه المغرب العربي، الاتحاد الأوروبي. - تملك ثروات طبيعية وسياسات لتنميتها. - موارد بشرية هائلة ومرونة سوق العمل. 	<ul style="list-style-type: none"> - تأخر في البنية التحتية وفي إلمام الإصلاحات. - تأخر كبير في الإصلاحات المالية والبنكية. - صعوبة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. - قطاع غير رسمي هام، تأخر قضائي. - صعوبة الحصول على العقار الصناعي. - صورة غير واضحة عن الجزائر، وضعف الاتصال. - نقص المعلومات الكيفية حول الاستثمارات الأجنبية المباشر.
الفرص	التهديدات
<ul style="list-style-type: none"> - المحروقات والطاقة، إلكترونيك. - توفير بنية تحتية للتكنولوجيا الجديدة للمعلومات والاتصال. - مناجم، صناعة غذائية. - الرخصة الثالثة للهاتف النقال. - السياحة، الصيد. - الانضمام لمنظمة التجارة العالمية. - منظمة تبادل حر مع الاتحاد الأوروبي. 	<ul style="list-style-type: none"> - عدم التنظيم والبيروقراطية في الإدارة العمومية. - تأخر في إعادة تأهيل إطارات الإدارة العمومية. - انخفاض معدل دخول التكنولوجيا الجديدة للمعلومات والاتصال مما يحد من تطور القطاع. - هجرة الأدمغة. - عدم التنسيق بين السياسات الوطنية. - تداخل مهام المؤسسات. - بعض الأسواق تعمل بدون منافسة.

Source : CNUCED, Examen de la politique de l'investissement en algerie, New York, Etat Unie, 2004,p7.

نستنتج من الجدول أعلاه أن السياسات الاستثمارية في الجزائر تواجه عدة صعوبات تهدد الفرص الاستثمارية الممكنة، وتحول دون الاستفادة من الإمكانيات المتاحة.

¹ World Economic Forum, The Travel & Tourism Competitiveness Report, 2015.

² عوينان عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 221.

المطلب الثاني: السياحة في الاقتصاد الجزائري: الإستراتيجية والآثار

I. السياسات والإجراءات الحكومية المنتهجة لتطوير القطاع السياحي في الجزائر

في الواقع لم يحض القطاع السياحي في الجزائر بالعناية الكافية منذ الاستقلال، ولم يعتمد عليه كقطاع خلاق للثروة، كما لا يعد كقطاع مهم مساهم في التنمية الاقتصادية.

إذ أن الإستراتيجية الوطنية للتنمية اختارت من بين نظريات النمو الاقتصادي، نظرية "قاستون دوبريس" والمتمثلة في الصناعات المصنعة كنموذج للتنمية، معتمدة بذلك على الثروات الباطنية المتوفرة بالجزائر، كعائدات المحروقات، وهذا من أجل صناعة ثقيلة، كان آنذاك ينتظر منها دفع حركة التنمية عن المجالات الأخرى وبالتالي أهملت قطاعات أخرى كان من شأنها تنويع مصادر المداخيل من العملة الصعبة، ولم تدرج عن أولويات التنمية الوطنية ومنها بطبيعة الحال قطاع السياحة، الذي وضع ضمن القطاعات المكتملة. وقد انجر عن هذه السياسة، إخفاق القطاع منذ السنوات الأولى للاستقلال لعدة عوامل أهمها: التردد في تبني سياسة سياحية قادرة على المنافسة مع التوجهات السياحية العالمية.¹

1- مرحلة ما قبل الاستقلال وميراث المحتل الأجنبي:

تعود بؤادر النشاط السياحي في الجزائر إلى سنة 1897 عندما تكونت اللجنة الشتوية للسياحة التي قامت بجلب العديد من السياح الأجانب خاصة الأوروبيين وذلك لزيارة الصحراء الجزائرية، ثم أنشأت السلطات الاستعمارية هيئات أخرى تسعى من أجل نفس الغرض منها:²

• نقابة سياحية في مدينة وهران سنة 1914؛

• نقابة سياحية في مدينة قسنطينة سنة 1916؛

• لجنة سياحية لحل مشاكل السياح و تنسيق الأعمال السياحية.

- في سنة 1919 تكونت اتحادية النقابات السياحية التي تحتوي على عشرين نقابة سياحية، ثم أنشئت في نفس السنة الاتحادية الفندقية بالجزائر.

- في سنة 1928 تم إنشاء القرض الفندقي وهو مختص في منح القروض للمهتمين بالمجال السياحي.

- بعدها تم إنشاء الديوان الجزائري للعمل الاقتصادي و السياحي سنة 1931، والذي لم يتوقف عن النشاط السياحي حتى الاستقلال.

قدّر عدد السياح الذين وفدوا على الجزائر سنة 1950 بـ 150000 سائح ، ثم سجل انخفاض في هذا العدد في سنوات حرب التحرير . بعد الاستقلال تركت السلطات الفرنسية 5622 سرير موزعة كما يلي:

• 50% للسياحة الشاطئية؛

¹ بن رجم محمد خميسي، الاستثمار في السياحة ودوره في التنمية المستدامة بالجزائر، الملتنقى الدولي الأول حول: التسويق السياحي وتنمين صورة الجزائر تحت شعار " الجزائر وجهة الغد"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير-جامعة عنابة، 6 / 7 نوفمبر 2013، ص 6.

² Heddar Belkacem : « Rôle socio-économique du Tourisme : cas de l'Algérie », Edition ENAP/ENAL/OPU, Alger, 1988.

- 40% للسياحة الحضرية؛

- 08% للسياحة الصحراوية.

وبمغادرة المستعمرين تركت هذه المنشآت في حالة متدهورة.

2- وضعية السياحة خلال الفترة (1962-1980):

عرفت هذه الفترة إعداد برنامج عمل من خلال ميثاق 1966 حيث حاولت الجزائر تنظيم قطاع السياحة

حيث صدر في هذا الشأن الأمر 66 / 62 المؤرخ في 26/03/1966 وكان يتضمن على العموم:¹

- اهتمام السلطات العمومية بإدراج النشاطات السياحية بشكل منسجم ضمن تهيئة الإقليم؛
- برنامج تثمين وتنمية الموارد السياحية؛
- تنظيم المناطق السياحية وحمايتها؛
- جذب العملة الصعبة؛
- خلق مناصب شغل؛
- التعريف بالجزائر في السوق العالمي للسياحة.

ومن أجل بلوغ هذه الأهداف فإن الميثاق حدد الشروط الفورية للتنمية السياحية وهي كما يلي:

- وجود مواقع طبيعية بشروط مناخية موافقة؛
- تنوع ثقافي، تاريخي، آثار، تقليدي، فلكلوري؛
- توفر وسائل النقل والإقامة والاتصالات؛
- ضرورة تكوين الموظفين؛
- سياسة سعرية مناسبة؛
- التسهيلات المختلفة (إدارية، أسعار صرف موافقة..)
- اتفاقيات إقليمية فعالة؛
- استقرار اجتماعي وسياسي يضمن أمن السياح؛
- حسن استقبال السكان المحليين.

وتم تحديد البنى التحتية الواجب استحداثها آنذاك وتمثلت أساسا في اختيار مناطق التوسع السياحي والتي

شملت:

- منطقة غرب العاصمة: موري، سيدي فرج، تيبازة؛
- منطقة وهران: الأندلسيات؛

¹ بودي عبد القادر، أهمية التسويق السياحي في تنمية القطاع السياحي بالجزائر: السياحة بالجنوب الغربي"، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006، ص 99.

● المنطقة الشرقية: الحماديت، سرايدي، القال.

بالإضافة إلى إصلاح حوالي 20 حمام معدني.

ما تم تسجيله هو عدم التمكن من إنجاز البرنامج بأكمله لعدة أسباب منها نقص التنظيم التشريعي المنظم والمسير للقطاع، نقص الكفاءات المشرفة على القطاع، التوجهات السياسية آنذاك.

بعد ميثاق 1966 نجد ثلاثة مخططات للتنمية السياحية هي:

أ- **المخطط الثلاثي 1967-1969**: هذه المرحلة لم تعرف فيها السياحة اهتماما كبيرا ولم تعطى لها الأولوية في البرنامج التنموي للبلاد فعند مراجعة توزيع الاستثمارات على القطاعات خلال هذا المخطط بلغ المبلغ المخصص للسياحة 282 مليون دج أي بنسبة قدرت بـ 2.54 %، كما برجت الدولة إنجاز 13081 سرير لم يتحقق منها على أرض الواقع سوى 22.5 %.

ب- **المخطط الرباعي الأول 1970 - 1973**: كان هدف هذا المخطط هو رفع قدرات الإيواء بإنجاز 35000 سرير و هذا لتلبية متطلبات السياحة على الصعيد الوطني أو الدولي. وفي نهاية المخطط تم إنجاز 9000 سرير و قدر العجز بـ 26000 سرير بنسبة 74.29 % . وقد نال قطاع السياحة حظه من التهميش دائما في هذا المخطط أيضا إذ خصص له ما يعادل 2.5 % من إجمالي الاستثمارات.

ج- **المخطط الرباعي الثاني 1974 - 1977**: تزامنا مع ارتفاع أسعار البترول في السوق العالمية، إلا أن القطاع السياحي بقي مهمشا وانخفضت الاستثمارات المخصصة له من 2.5 % إلى 1.4 % (1500 مليون دج). وكان من بين أهدافه:¹

- إنجاز 25000 سرير؛
- تكملة المشاريع المسجلة وفي طريق الإنجاز والمتبقية من المخططات السابقة؛
- توسيع السياحة البحرية والحموية و الصحراوية؛
- توسيع شبكة الفنادق الصحراوية في الوادي، بسكرة، بشار، وتمنراست التي استفادت بتسجيل وإنجاز فندق الطاهات بطاقة استيعاب 300 سرير؛
- تلبية الاحتياجات والطلبات وتشجيع السياحة الداخلية للطبقات العمالية والمتوسطة؛
- إيجاد صيغ جديدة للمنشآت السياحية الداخلية كالمخيمات والقرى العائلية وجعل هذه السياحة أداة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية؛
- ترقية الحرف التقليدية و حمايتها؛
- تطوير السياحة الخارجية وجعلها أكثر ملائمة مع متطلبات السياح؛
- تشجيع المبادرات الخاصة بخصوص الاستثمار في القطاع السياحي من طرف الخواص.

⁽¹⁾ المرجع نفسه ص 150.

3 - برنامج النشاط السياحي خلال الفترة (1980-1990):

تميزت هذه الفترة ببداية عهد الإصلاحات الاقتصادية وعرفت إعداد وتنفيذ مخططين خماسيين هما:¹

أ- المخطط الخماسي الأول (1980-1984): كانت تدور العمليات الأساسية لهذا المخطط حول:

- برمجة الفنادق الحضرية؛
- توسيع الفنادق الصحراوية؛
- توسيع المحطات المعدنية؛
- تهيئة مناطق التوسع السياحي والمشاريع المستقبلية واعتمادها من طرف المتعاملين الآخرين (جماعات محلية، قطاع خاص).

قدرت الميزانية المخصصة في هذا المخطط بـ 3400 مليون دج برمجت من أجل تغطية تكاليف المشاريع السابقة والجديدة من أجل بلوغ طاقة إيواء قدرها 51000 سرير منها 25000 سرير قيد الإنجاز، 12000 سرير ما تبقى لإنجازه من مخططات التنمية السابقة، 14000 سرير جديد و المقررة في هذا المخطط.

خلال هذا المخطط صدر القانون 11/82 المؤرخ في 20 أوت ويعتبر الأول من نوعه لينظم تدخل القطاع الخاص على أن يكون مكملا للقطاع العمومي ومصدر لخلق مناصب الشغل وامتصاص البطالة. لكن المخطط تزامن مع انخفاض أسعار البترول التي أثرت بشكل مباشر على موارد الدولة من العملة الصعبة مما كان عائقا في تمويل المشاريع المبرمجة وكانت السياحة ضحية الاختيارات الإستراتيجية للدولة، إضافة إلى التغيير الحاصل في الوصاية حيث انتقلت مؤسسة الأشغال السياحية إلى وزارة العمران والبناء والإسكان في 01 جانفي 1983 وتم إعادة هيكلتها إلى أربع مؤسسات جهوية.

ب- المخطط الخماسي الثاني (1985-1989): في هذا المخطط أعطيت الأولوية للسياحة الداخلية مع

الشروع في برامج خاصة لاستقبال السياح الأجانب و تمحورت أهداف هذا المخطط من أجل:

- متابعة سياسة التهيئة السياحية؛
 - تطوير الحمامات المعدنية والمراكز المناخية؛
 - برمجة إنجاز مشاريع سياحية جديدة خاصة في الولايات المنبثقة عن التقسيم الإداري لسنة 1984.
- لقد كانت هذه المرحلة بداية للإصلاحات وإعادة هيكلة مؤسسات السياحة ولا مركزيتها مما أدى إلى ظهور شركات و دواوين جديدة أهمها:

- الشركة الوطنية آلتور (S.N.Altour) ومقرها تيبازة والموكل إليها تسيير المنشآت الشاطئية والصحراوية؛
- الشركة الوطنية للفندقة الحضرية (S.N.H.U) ومقرها بالمدينة وتكفل بالفندقة الحضرية وتطويرها وتسييرها؛
- الشركة الوطنية للدراسات السياحية (E.N.E.T)؛

¹ Hachimi Madouch : « Le tourisme en Algérie -jeu et enjeux- », édition houma, Alger, 2003, p 63.

الفصل الثالث: السياحة البيئية كآلية لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر

- الديوان الوطني الجزائري للسياحة (O.N.A.T)؛
- الديوان الوطني للندوات و المؤتمرات (O.N.C.C).
عرف القطاع الخاص تحقيق طاقة إيواء تقدر بـ 22160 سرير من مجموع 48300 سرير أي بنسبة 46% من طاقة الاستقبال الوطنية، وهذا في نهاية 1989، وبلغت طاقة الاستقبال الصحراوية نهاية 1989 حوالي 6331 سرير منها 2250 تابع للقطاع الخاص وشكلت الفنادق الحضرية ما يقارب نصف الطاقة الإجمالية.
رغم التغيرات الهيكلية التي عرفتها الجزائر في هذه المرحلة إلا أن كل المؤشرات تدل على عدم رقي القطاع إلى النتائج المرجوة منه حيث:

- انتقل عدد السياح الأجانب في الجزائر من 260000 سائح سنة 1978 إلى 661000 سائح سنة 1989 بينما انتقل عدد السياح في المغرب لنفس الفترة من 1.477 مليون سائح إلى 3.2 مليون سائح.
- بالنسبة للمداخيل قدرت في الجزائر سنة 1976 بـ 88 مليون دولار وانتقلت إلى 104 مليون دولار سنة 1986 بينما انتقلت في المغرب لنفس الفترة من 386 مليون دولار إلى 800 مليون دولار.
- بخصوص طاقة الإيواء فقد انتقلت من حوالي 6000 سرير بعد الاستقلال إلى ما يقارب 50000 سرير سنة 1989، كما أن سياسة تشجيع السياحة الشعبية في فترة الثمانينات أدى إلى استغلال الفنادق من طرف السياح المحليين والعائلات الجزائرية، وهذا أدى إلى غلق الباب أمام السياح الأجانب بسبب ضعف طاقة الإيواء، مما تسبب في تغيير وجهة السياح وأغلبهم من فرنسا وإسبانيا وهولندا إلى دول الجوار التي كانت توفر شروط إقامة تليق بهم.

4- السياحة خلال فترة الانتقال إلى اقتصاد السوق (1990-2000):

عرفت الجزائر في هذه المرحلة تطورات جذرية في كل القوانين و التنظيمات التي تسيّر الاقتصاد الوطني، وانتقلت من التسيير المركزي والمخطط المعتمد أساسا على القطاع العام إلى التسيير اللامركزي وفتح المجال أمام القطاع الخاص الوطني والأجنبي وخصوصة الشركات الوطنية، مما استلزم وضع قوانين وميكانيزمات جديدة تسيّر التوجهات الجديدة ومنها ما يتعلق بالقطاع السياحي منها:

- **قانون النقد و القرض لسنة 1990:** كرس هذا القانون مبدأ حرية الاستثمار الأجنبي في جميع النشاطات الاقتصادية عدا تلك المحمية من طرف الدولة والمعتبرة قطاعات إستراتيجية مع مراعاة حاجيات الاقتصاد الوطني من حيث: توفير مناصب الشغل، التكوين وتحسين كفاءة المستخدمين، التقييد بالعلامات التجارية المسجلة و العلامات المحمية في الجزائر للاتفاقيات الدولية؛
- **قانون ترقية الاستثمار لسنة 1993:** من أبرز مبادئه: إلغاء التفرقة بين المستثمر الأجنبي والمحلي، حرية الاستثمار، ضمان تحويل رؤوس الأموال للمتعاملين الأجانب، حماية الملكية الخاصة، العمل بإجراءات التحكيم العالمية، إنشاء وكالة وطنية لرقابة وحماية الاستثمار APSI المكلفة بكل الشكليات والحيليات المتعلقة بإنجاز المشاريع، وكذا التعريف بالمزاي الجمركية والضريبية المتعلقة به؛

الفصل الثالث: السياحة البيئية كآلية لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر

ورغم كل هذه الامتيازات والإصلاحات والقوانين لكنها لم تجد نفعا للقطاع السياحي، حيث لم تسجل إلا ستة مشاريع ذات طبيعة سياحية من سنة 1994 إلى سنة 1996، وهذا يعود إلى الظروف التي اجتازتها الجزائر خاصة الأمنية وعدم الاستقرار السياسي. وفي ظل هذه الوضعية عرف القطاع السياحي تدهورا لم يشهده من قبل حيث انخفض عدد السياح الأجانب من 685800 إلى 93491 سائح سنة 1996¹ مما لم يشجع المستثمرين على المغامرة بأموالهم والاستثمار في القطاع نتيجة المستقبل المجهول وتعرض المنشآت السياحية خاصة للتخريب والحرق.

تميزت هذه المرحلة بعرض عدة مؤسسات سياحية للخصوصية سواء تلك التي في حيز الإستغلال أو في طريق الانجاز وصل عددها إلى 60 مؤسسة فندقية و7 محطات معدنية، إلا أن عملية الخصخصة لم تكن ناجحة للأسباب التالية:

- عدم توفر عقود الملكية للعديد من المؤسسات.
- الأسباب الأمنية كانت عائقا أمام المستثمرين الخواص و الأجانب.
- نقص التشريعات القانونية و كثرة الإجراءات الإدارية.
- مبلغ العرض الضخم بالمقارنة مع مردودية هذه المؤسسات و وضعيتها المتدهورة.
- كثرة المتدخلين في عملية الخصخصة (الحكومة، مجلس الخصخصة، المجلس الوطني لمساهمات الدولة، الشركات القابضة، اللجنة المحلية للخصخصة...) هذه الأطراف كلها عقدت لتسريع عملية الخصخصة.
- قلة الموارد المالية لتأهيل المؤسسات الفندقية حتى تدخل في عروض للبيع والخصخصة.

5- السياحة خلال برامج الاستثمارات العمومية آفاق 2013:

اعتمدت وزارة السياحة في جانفي 2001 إستراتيجية جديدة للسياحة من أجل التنمية المستدامة لآفاق 2010، بحيث يتم إدماج كافة المؤسسات والنشاطات التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة في تحديد وتنمية وترقية النشاطات السياحية لتكوين سياحة حقيقية وهذا وفق البرنامج الحكومي الموافق عليه في سبتمبر 2000 والمعتمد على²:

- إنجاز 50000 سرير كطاقة إيواء.
- إسهام القطاع الخاص في الاستثمارات السياحية بغلاف مالي قدره 75 مليار دج.
- زيادة عدد السياح نحو الجزائر ليصل إلى حدود 2.1 مليون سائح خلال سنة 2010.
- خلق 25000 منصب شغل مباشر.

¹ ساهل سيدي محمد، السياحة و أهمية التسويق السياحي حالة السياحة في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة، العدد 10 جوان 2004، الجزائر، ص 73.

² Ministère du Tourisme et de l'artisanat sur site web : <http://www.mta.gov.dz/>

الفصل الثالث: السياحة البيئية كآلية لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر

- إيرادات من العملة الصعبة تفوق 1.6 مليار دولار.
 - خلق مناطق توسع سياحية جديدة.
 - وضع إطار سياسي يهدف إلى تنمية سياحية مستدامة.
 - وضع مخطط يحدد المناطق الواجب استغلالها ونوع المنتج السياحي لكل منطقة.
 - سياسة تكوين الموارد البشرية الخاصة بتسيير المصالح السياحية.
 - اتخاذ إجراءات واضحة و عقلانية خاصة بالتهيئة العمرانية.
 - تحسين صورة الجزائر السياحية واستعادة مكانتها بين الدول السياحية وإبرازها كوجهة سياحة عالمية.
 - تفعيل الشراكة و الخوصصة وفتح القطاع أمام الاستثمارات الأجنبية.
 - إعادة تأهيل وترقية الصناعات الفندقية.
 - تأهيل و ترقية الصناعات التقليدية التي تعطي الديناميكية للقطاع السياحي.
- في ظل هذه الاستراتيجية حققت الجزائر نتائج معتبرة فمن حيث التدفقات السياحية ارتفع عدد السياح الأجانب من 196200 سنة 2001 إلى 441000 سائح أجنبي سنة 2005، و من حيث الإيرادات بالعملة الصعبة حققت الجزائر مداخيل قدرت بـ 200 مليون دولار سنة 2006 بنسبة 20 % من مجموع المداخيل خارج المحروقات.

- الأرقام المفتاح للسياحة في الجزائر في سنة 2011 : تخص على وجه الخصوص كل من:
 - تدفق السياح:
 - دخول السياح: 901642 أجنبي.
 - خروج المواطنين: 1602696 سفر إلى الخارج.
 - موازنة الدفع:
 - الإيرادات المستقبلية من السياح: 400 مليون دولار.
 - نفقات السياح: 500 مليون دولار.
 - حصة قطاع السياحة من الناتج الداخلي الخام pib: فروع الفنادق، المقاهي، المطاعم: 2.3 % من pib.
 - مناصب العمل في قطاع السياحة: فروع الفنادق، المقاهي، المطاعم: أكثر من 396000 منصب عمل.
 - الإقامة في الفنادق:
 - عدد الليالي في الفنادق: 6329472 ليلة.
 - المدة المتوسطة للعطلة: أكثر من ليلتين.
 - الحظيرة الفندقية: القدرة: 92377 سرير.
- تدفق السياح إلى الجزائر في 2012 : 2634056 سائح بزيادة 10%

- مبررات عطل السياح الأجانب:
 - الراحة والتسلية: 702226 سائح بنسبة 71.51 % من مجموع السياح الأجانب بزيادة 11.48%.
 - الأعمال: 276404 سائح بنسبة 28.15 % من مجموع السياح الأجانب بزيادة 3.22%.
 - مهام: 3325 سائح بنسبة 0.34 % من مجموع السياح الأجانب بزيادة 15.63%.
- وقد اتخذت الدولة الجزائرية مجموعة من الإجراءات المؤسساتية والقانونية والاقتصادية بهدف النهوض بقطاع السياحة:

أ - إجراءات قانونية:

- **قانون التنمية المستدامة للسياحة:** صدر القانون رقم 03-01 في 17 فيفري 2003 والذي يتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة، وهدف هذا القانون إلى إحداث محيط ملائم ومحفز من أجل: ⁽¹⁾
- ترقية الاستثمار وتطوير الشراكة في السياحة وإعادة الاعتبار للمؤسسات الفندقية والسياحية قصد رفع قدرات الإيواء والاستقبال وتثمين التراث السياحي الوطني.
- إدماج مقصد الجزائر ضمن السوق الدولية للسياحة من خلال ترقية الصورة السياحية وتنويع العرض السياحي وتطوير أشكال جديدة للأنشطة السياحية.
- تلبية حاجات المواطنين وطموحاتهم في مجال السياحة، والاستحمام والتسلية وتحسين نوعية الخدمات السياحية.
- المساهمة في حماية البيئة وتحسين إطار المعيشة وتثمين القدرات الطبيعية والثقافية والتاريخية.
- التطوير المنسجم والمتوازن للنشاطات السياحية وترقية الشغل في الميدان السياحي.
- **قانون متعلق باستغلال الشواطئ:** صدر القانون رقم 03-02 في 17 فيفري 2003 والذي يحدد القواعد العامة للاستعمال والاستغلال السياحي للشواطئ، وهدف إلى تثمين وحماية الشواطئ للاستفادة منها، وتوفير شروط تنمية منسجمة ومتوازنة، مع تحديد نظام تسليية مدمج ومنسجم مع النشاطات السياحية الشاطئية.
- **قانون متعلق بمناطق التوسع السياحي والمواقع السياحية:** صدر القانون 03-03 في 17 فيفري 2003 ويهدف إلى: ²
- هدف إلى الاستعمال العقلاني والمنسجم للفضاءات والموارد السياحية قصد ضمان التنمية المستدامة للسياحة؛
- إدراج مناطق التوسع والمواقع السياحية وكذا منشآت تنمية النشاطات السياحية في المخطط الوطني لتهيئة الإقليم؛

¹المادة رقم 02 من القانون رقم 03-01 في 17 فيفري 2003.

²المادة رقم 02 من القانون رقم 03-02 في 17 فيفري 2003.

الفصل الثالث: السياحة البيئية كآلية لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر

- إنشاء عمران مهيأة ومنسجم ومناسب مع تنمية النشاطات السياحية، والحفاظ على طابعه المتميز وكذا حماية المقومات الطبيعية للسياحة؛
- المحافظة على التراث الثقافي والموارد السياحية من خلال استعمال واستغلال التراث الثقافي والتاريخي والديني والفني لأغراض سياحية.¹
- **أ- القانون المتعلق بتطوير الاستثمار:**

إن أهم ما جاء في الأمر 03-01 الصادر في 20 أوت 2001 المعدل والمتمم بالأمر رقم 06-08 المؤرخ في 2006/07/15 المتعلق بتطوير الاستثمار هو مناخ الاستثمار وآلية عمله، وهذا بغرض الوصول إلى استحداث نشاطات جديدة وتوسيع القدرات الإنتاجية، وإعادة هيكلة رأس المال للمؤسسات العمومية والمساهمة فيه، كما تشمل المفهوم الجديد للخصخصة الكلية و الجزئية والاستثمارات المستفيدة من منح الامتياز أو الرخصة، وأكد هذا القانون على ما يلي:²

- المساواة بين المستثمر المحلي والأجنبي.
- إلغاء التمييز بين القطاع العام والقطاع الخاص.
- إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري في خدمة المستثمرين الوطنيين والأجانب وإنشاء شبك وحيد ضمن الوكالة يضم الإيرادات والهيئات المعنية بالاستثمار.

بالإضافة إلى تحديد تاريخ 25 جوان من سنة كيوم وطني للسياحة بموجب قرار مؤرخ في 29 ماي 2011.

ب - إجراءات مؤسسية

قامت الجزائر بإنشاء عدة هياكل إدارية لتنمية القطاع السياحي ومنها:

- **وزارة السياحة والصناعات التقليدية:** تأسست بموجب المرسوم رقم 474-63 المؤرخ في 20 ديسمبر 1963 وحددت بموجبه المهام الموكلة إليها والمتمثلة في:³

➤ التعريف بالمنتوج السياحي الجزائري وترقيته.

➤ تجسيد السياسة الحكومية في مجال السياحة وأنجاز المخططات التنموية السياحية.

- **الديوان الوطني للسياحة:** أنشئ بموجب المرسوم 88-214 المؤرخ في 31 أكتوبر 1988 والمعدل بموجب المرسوم 92-402 بتاريخ 31 أكتوبر 1992، وهدف إنشاؤه إلى إعداد برامج الترقية السياحية والسهر على تنفيذها.⁴

¹ المادة رقم 01 من القانون رقم 03-03 في 17 فيفري 2003

² منصورى الزين، آلية تشجيع وترقية الاستثمار كأداة للتنمية الاقتصادية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص 89

³ الجريدة الرسمية، عدد 35، مؤرخة في 22 يونيو 2011، ص 35.

⁴ المادة رقم 04 من المرسوم 88-214 المؤرخ في 31 أكتوبر 1988 والمعدل بموجب المرسوم 92-402 بتاريخ 31 أكتوبر 1992.

- الوكالة الوطنية للتنمية السياحية: أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 98-70 المؤرخ في 21 فيفري 1998، وتهدف إلى: صيانة وحماية مناطق الاستغلال السياحي واقتناء الأراضي الضرورية وتخصيصها للمشاريع السياحية وكذا دراسة التهيئة للأراضي المخصصة للأنشطة السياحية والفندقية والمعدنية.
- المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية: أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 98-94 المؤرخ في 10 مارس 1988، وتهدف إلى إنجاز الدراسات لمعرفة الطاقات السياحية وتنميتها والقيام بدراسة التهيئة السياحية والمعدنية، مراقبة المشاريع التنموية ووضع الخبرة للمجمعات السياحية والفندقية والمعدنية بالإضافة إلى تأسيس بنك للمعلومات لأجل التهيئة والتنمية السياحية.
- اللجنة الوطنية لتسهيل الأنشطة السياحية: أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94-39 المؤرخ في 25 فيفري 1994، وتهدف إلى اقتراح كل الأعمال التي تمكن من تحسين العمليات المرتبطة بالنشاط والحركات السياحية والتحكم فيها. بالإضافة إلى إنشاء معاهد (معهد بوسعادة، معهد تيزي وزو، معهد الجزائر) ومدارس (المدرسة العليا للسياحة) في التكوين السياحي بهدف ترقية الخدمات السياحية ووجود العديد من الجمعيات السياحية التي لها بعد ومجال عمل جهوي أو وطني.

II. المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2030 :

قصد استغلال المقومات السياحية السالفة الذكر، وتنمية السياحة الجزائرية، تم اعتماد مخطط توجيهي للتهيئة السياحية وهو "الإطار الاستراتيجي المرجعي للسياسة السياحية في الجزائر، حيث يعلن عن نظرة الدولة للتنمية السياحية في مختلف الآفاق على المدى القصير 2009، المدى المتوسط 2015، والمدى الطويل 2030 في إطار التنمية المستدامة، وهو جزء من المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية SNAT 2030.¹ (نظرا لوجود بعض الصعوبات في تحقيق الأهداف المسطرة تم تمديد المخطط من آفاق 2025 إلى 2030).

- أهداف المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2030:

إن الفاعلين الثلاثة - حسب المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية- ممثلين في الدولة عبر الجماعات المحلية، الفاعلون الاقتصاديون المسؤولون عن المشاريع الاستثمارية بالبلاد، المجتمع المحلي، هم محور إنجاح التنمية السياحية، إذ يساهمون بصورة مباشرة في المساعدة على تنفيذ المخطط، وفي هذا الإطار تم التركيز أساسا على إنشاء فنادق جديدة، أقطاب سياحية للامتياز، قرى سياحية، الحضائر الايكولوجية والسياحية، وذلك قصد تحقيق الأهداف التالية:²

- جعل السياحة إحدى محركات النمو الاقتصادي (اقتصاد بديل محل المحروقات)؛

¹ المادة رقم 04 من المرسوم 88-70 المؤرخ في 21 فيفري 1988.

² وزارة تهيئة الإقليم والبيئة والسياحة الجزائرية، المخطط الاستراتيجي: الحركيات الخمس وبرامج الأعمال السياحية ذات الأولوية، جانفي

الفصل الثالث: السياحة البيئية كآلية لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر

- الدفع بواسطة الأثر العكسي على القطاعات الأخرى (فلاحة، البناء والأشغال العمومية، الصناعة، الصناعة التقليدية، الخدمات...)
- التوفيق بين ترقية السياحة والبيئة؛
- ترميم التراث التاريخي، الثقافي والشعائري؛
- التحسين الدائم لصورة الجزائر.

- تطلعات السائح الداخلي الجزائري في ظل مخطط SDAT 2030:

- وتتجسد في التطلعات الثلاثة الجديدة للسواح الوطنيين وهي: العصرية، التحديث العمراني، الترفيه بغرض الاسترخاء؛ وذلك وفق أربع مراكز اهتمام هي:¹
- المشتريات مثل المراكز التجارية العصرية؛
 - الحاجيات المرتبطة بمنتجات الاستجمام مثل محطات الاستحمام بثمن زهيد ونوعية مقبولة؛
 - حاجيات في شكل منتجات "الترفيه" متكيفة مع الزبائن من الشباب وخاصة الأطفال والمراهقين مثل: فضاء الترفيه المائي، حظائر التسلية...
 - ثقافة العطل ضمن العائلة الموسعة، مثل عرض متكيف في شكل إيواء بسعر معقول وذو نوعية.

وعليه يسعى مخطط SDAT 2030 إلى تنمية السياحة الداخلية من خلال:²

- تطوير عرض مهيكّل من السياحة الشاطئية يتلاءم وحاجيات العائلات الجزائرية؛
- تأهيل موارد الحمامات المعدنية حتى تأخذ مكانتها في السوق الوطنية للسياحة والعلاج والصحة؛
- تطوير فضاءات الترفيه داخل وفي التخوم الحضرية الموجهة للشباب.

- الفروع المستهدفة لتنمية السياحة الداخلية وفق مخطط SDAT 2030:

قصد تنمية وتطوير السياحة الداخلية والمحافظة على السياح الجزائريين، تم تحديد مجموعة من الفروع أهمها:³

- سياحة الاستجمام والرفاهية وتسوق المتعة والتسلية؛
- السياحة العلاجية، الصحية، وسياحة الرفاهية؛
- سياحة الأعمال (أعمال ومؤتمرات)؛
- السياحة الصحراوية والتجوال؛
- السياحة الثقافية والتعبدية (المواقع الأثرية، الزوايا...)
- السياحة الطبيعية؛

¹ لحسين عبد القادر، إستراتيجية تنمية مستدامة للقطاع السياحي في الجزائر على ضوء ما جاء به المخطط التوجيهي للهيئة السياحية لأفاق 2025، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 02 - 2013، الجزائر، ص 190.

² نفس المرجع، ص 198.

³ الموقع الرسمي لوزارة تهيئة الإقليم البيئة والسياحة، أنظر: www.mate.gov.dz، تم الاطلاع: (2017/01/24، 11:11).

- الصيد البحري/القنص؛
- أنشطة الثلج؛
- السياحة الرياضية.

وعليه فالأهداف التسويقية لتنمية هذه الفروع تتمثل في:

- تحديد التدفقات باقتراح منتج ذو قيمة إضافية عالية؛
- زيادة النفقة السياحية؛
- تنمية المنتج المتمحور حول الفروع المؤثرة في الصورة الإيجابية؛
- استهداف جيل السن الثالث؛
- التحريض على الذهاب للعطل (الجذب السياحي)؛
- تطوير استهلاك التسلية الجوارية على مدار السنة؛
- تشجيع استهلاك السياحة العلاجية، الصحة والرفاهية.

أما الأدوات التسويقية المقرر استخدامها فتتمثل في:

- التسويق عبر الانترنت؛
- التلفزيون؛
- اليوميات الكبيرة؛
- الراديو؛
- الصحافة والقنوات المتخصصة.

وبالتالي فإن تنمية السياحة الداخلية من خلال SDAT 2030 تركز على تشجيع المواطنين المحليين للتوجه نحو الفضاءات الترفيهية والعلاجية في المقام الأول، تليها أنواع السياحة الأخرى، باعتبار المواطن الجزائري في العموم ذو مستوى دخل متوسط لا يسمح له باختيار باقي أنواع السياحة، وبالتالي فمخططات التهيئة السياحية ركزت على تنمية العروض الترفيهية وإشراك السكان المحليين في هذه المخططات بنشر الوعي بينهم لإنجاح المخطط، وإنشاء أقطاب امتياز تراعي القدرة الشرائية للمواطن وتجمع تجهيزات الإقامة، التسلية والأنشطة السياحية المختلفة، ولا زالت نتائج هذا التطبيق قيد التقييم إلى نهاية الفترة الأولى (2008-2015).

III. تحديات ومواقف القطاع السياحي في الجزائر:

1- تحديات القطاع السياحي في الجزائر

يتعرض أي اقتصاد تحديات المتصلة بالعملة والديموغرافية المرتبطة بتطور المجتمع...تغير المناخ.... الخ. إذ

يمكن تلخيص التحديات الرئيسية للتنمية السياحة في الجزائر في النقاط التالية:

أ- من حيث المساحة ورأس المال البيئي والثقافي:

تملك الجزائر نظم إيكولوجية متنوعة ومختلفة منها موجودة على الساحل، والسهوب والجبال وواحات الصحراء، وما يميز تراثها إمدادات المياه والتنوع البيولوجي الذي يعتبر كجزء من التنمية المستدامة. ومع ذلك، فإنها تخضع لتهديدات بسبب التغيير السريع المعروف من حيث التزايد الديموغرافي والتحضر والتصنيع... وفي هذا المجال هناك جهود واسعة لاستعادة التوازن، في نظم بيئية المذكورة أعلاه لتجديد النباتات المفقودة والتي دمرت، بما في ذلك الرعي الجائر وغير متكافئ.

ب- اقتصاديا:

من خلال فتح اقتصادها في إطار منظمة التجارة العالمية للشراكة الأورو-متوسطة، أو التكامل الإقليمي في أفريقيا، ينبغي على الجزائر الاستفادة من الفرص التي تتيحها العولمة، ولا سيما من خلال تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ورأس المال والتكنولوجيا. في هذا السياق، فإن التحدي بالنسبة للجزائر هو تعزيز استقبال الاستثمار الأجنبي المباشر. كما ينبغي أن ينقل الخبرات والتكنولوجيا، والوصول بأفضل منتج إلى الأسواق العالمية. نمو قوي للتجارة الدولية في السوق العالمية مدعومة بنمو تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وانخفاض تكاليف النقل وتسهيل التجارة الدولية وفي هذا السياق، كما يجب أن تكون السياحة أكثر ديناميكية، أي الاستعداد لمواجهة التغييرات والتحولات للاستفادة من العولمة، مما يعزز التنوع في منتجاتها السياحية وصادراتها تماشيا مع الطلب العالمي.

على الرغم من أن القطاع المستفيد الرئيسي يبقى النفط والغاز، والاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع السياحة الاستفادة يبقى مستفيدا من خلال نقل المعرفة، التكنولوجيا والإدارة. إدراج الجزائر في الاقتصاد العالمي يعتمد أيضا على قدرتها على التحول إلى اقتصاد المعرفة.

فالهدف من التنمية الساحلية ليس تعزيز المناطق الحضرية في الشمال، بل ينطوي على تنفيذ سياسات إعادة التوازن والتنمية الإقليمية والمحلية ومواضيع أخرى كالتنمية المحلية التي تقوم على أساس المبادرات العامة والخاصة. ويعتبر العمل المحلي عنصر أساسي في تطوير السياحة الذي أصبح يعد أداة مميزة في تخطيط الإقليمي لأنها سوف تهدف لجعلها أماكن أكثر جاذبية المرافق الهيكلية التكميلية.

ت- اجتماعيا:

من المنظور الاجتماعي ومن أجل الوصول إلى الأسواق والسياحة العالمية يجب العمل مع الأجيال الشابة. ترتبط التحديات التي تواجه البلاد لتقديم المنتجات السياحية وفقا لاحتياجات الشباب، مما توفر لهم فرص العمل الدائمة الدخل. في هذا السياق، المساهمة القوية للسياحة من خلال وجود فرص في توريد المنتجات السياحية المستهدفة من قبل الشباب مثل السياحة الشاطئية، سياحة الأعمال والسياحة الحضرية والسياحة والرعاية الصحية، والسياحة الثقافية... الخ.

ث- من حيث الموارد البشرية:

ترتبط التحديات الرئيسية التي تواجه الأهداف:

- تثقيف وتوعية المواطنين للمشاركة في الترويج السياحي؛
- تدريب وتطوير سلسلة الخدمات السياحية في الجزائر من خلال الاهتمام بالهندسة في المشاريع، وتقديم خدمات عالية الجودة في وحدات السياحة.

ج- من حيث الطلب الوطني والدولي تكييفها مع المعايير العالمية:

وذلك بتلبية الاحتياجات المحلية من الاسترخاء والترفيه:

- تطوير الهياكل السياحية وتكييفها وفقا لاحتياجات الأسر الجزائرية؛
 - إعداد السوق الوطنية للرعاية الصحية والسياحة؛
 - تطوير مساحات الترفيه للشباب داخل المدن والمناطق الشبه الحضرية؛
 - تلبية الاحتياجات الجديدة من الزائرين العالميين؛
 - تطوير شبكة الطرق الرئيسية،
 - وضع أولويات لحمامات السباحة والمواقع ذات الأولوية:
 - السياحة الشواطئ؛
 - السياحة الصحراوية؛
 - السياحة الثقافية؛
 - السياحة في المناطق الحضرية والتجارية؛
 - ومنافذ السياحة (الغوص والصيد، والرحلات، وتسلق، والجولف...).
- على الجزائر أن تكسب بسرعة الشرعية الحقيقية في مجال السياحة المستدامة والسياحة البيئية، إذا كانت تريد الانضمام إلى النادي من الجهات السياحية الحديثة والمستدامة، وتصبح وجهة سياحية في حد ذاته. وهذا ينطوي على:

- نهج الجودة لصالح السياحة الجزائرية؛

- الامتثال مع عود العقود والتنفيذ في المشاريع؛

- اشتراك السكان المحليين في السياحة.

ه- ثقافيا

الجزائر يمكن أن تدعم تطوير السياحة، ليس فقط على التراث الثقافي والتاريخي الغني، ولكن أيضا العديد من المهرجانات الوطنية، والتقليدية غنية والمتنوعة المحلية.

ي- من حيث السياحة الإلكترونية وظهور الإنترنت والتكنولوجيا الحديثة في المعلومات والاتصالات تتضح أهمية تكنولوجيا المعلومات، والاتصالات من خلال الخدمات التي تقدمها للحجز من خلال الإنترنت والتسويق للمنتجات التي تزداد تنوعا. والدخول إلى شبكة الإنترنت تزيد من قوة المستهلكين، لا سيما مع تطوير نظم التوزيع العالمية. إن الأثر المتوقع لهذه التغييرات ستركز على تعزيز مكانتها في السوق العالمية، والاتجاهات في الاندماج إلى منظمتي الرحلات السياحية، ووكلاء السفر وشركات النقل.

- إعادة بناء صورة السياحة الجزائرية الحقيقية.
- من يجب أن تكون السياحة المستدامة مجال المراجعة منصفة ومثالية تماما في:¹
- على الإقامة في الفنادق: نموذج بارادوريس والقرى الإسبانية في سردينيا أو التبديلات والقلاع الفرنسية؛
- دور الضيافة يجمع بين الأصالة والحداثة في أصغر التفاصيل؛
- تعزيز الثقافي (التصميم)؛
- في مجالات العمل تعتمد على التكنولوجيا.

2- معوقات القطاع السياحي في الجزائر:

يشكل الاستثمار أهم عوامل التنمية السياحية، إلا أنه يتعرض في الجزائر لمشاكل تحد من مردوديته وفعاليتها، وتتمثل أهم المعوقات التي تواجه الاستثمار السياحي فيما يلي:²

أ- مشكل العقار السياحي في الجزائر

يعد الحصول على العقار السياحي من أكبر العراقيل التي تأتي في الصدارة لتخيب آمال المستثمر في تحقيق مشروعه السياحي، ذلك أن هذا المشكل ورغم تحديد التشريع الجزائر لمناطق التوسع السياحي منذ مدة طويلة ظل هاجسا يؤرق كل الراغبين في إقامة مشروع سياحي بتلك المناطق، وهذا راجع لعدم الصرامة في تطبيق القانون، وكذا انعدام المتابعة لحالة التهيئة في تلك المناطق.

ب- المشكل الأمني:

لقد مرت الجزائر بفترات عصيبة خربت خلالها الكثير من المنشآت والهياكل القاعدية وتراجعت التدفقات السياحية، وأصبحت جل المناطق غير آمنة ولا تتوفر على أدنى متطلبات الاستقرار وبالتالي تراجعت التدفقات السياحية للأجانب وحتى الجزائريين المقيمين بالخارج، حيث وصل عدد السياح في سنة 1996 أدنى مستوى له ب 519576 سائح ما بين الأجانب والجزائريين المقيمين في الخارج، وانخفضت بالمقابل عدد الليالي السياحية في الفنادق.

¹ Ministère de l'Aménagement du Territoire, de l'Environnement et du Tourisme, Schéma Directeur d'Aménagement Touristique "SDAT 2025", Livre 1 Le diagnostic : audit du tourisme algérien, Janvier 2008, pp 16-17.

² حيزية حاج الله، الاستثمارات السياحية في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة سعد دحلب- البليدة، 2006، ص213.

ح- مشاكل أخرى:

- ضعف تأهيل العامل البشري وعدم تطوير كفاءاته.
- ضعف الجهاز الرقابي على المشاريع الاستثمارية وانعدام المتابعة التقييم.
- تخلف التقنيات أدى إلى إغراض السياح عن التوجه للجزائر فالسائح يبحث دائما عن المكان الذي يوفر له أحسن الخدمات وأجودها في أقل وقت ممكن.
- ارتفاع أسعار الخدمات السياحية مقارنة بالدول المجاورة، مما أضعف من القدرة التنافسية للقطاع السياحي الجزائري مقارنة تونس والمغرب.
- مشكل النقل الذي ظل حائلا كبيرا أمام دفع وتحفيز الحركة السياحية للأجانب، حيث تعتبر الطائرة أول عائق أمام استقبال السائح فهو المشكل الأساسي الذي يصادف المتعامل السياحي الجزائري، حيث أن سعر التذكرة وحده يمثل 80% من تكاليف الرحلة للجزائر.¹
- ضعف أجهزة الإعلام والإشهار الأمر الذي جعل من الجزائر الوجهة السياحية المجهولة.
- ضعف وقلة هياكل الاستقبال، حيث تعاني الحظيرة الوطنية من قدمها، وعدم استجابتها للمعايير الدولية.
- ضعف الخدمات المصرفية وخدمات الاتصال.
- تشوه صورة الجزائر لدى الغرب خاصة مع الأحداث الدامية التي عرفت البلاد.
- ضعف الميزانية المقررة للقطاع السياحي، وجعله دائما في مراتب متأخرة في سلم الأولويات.
- انعدام خبرات التسويق للمنتوج السياحي في الجزائري.
- ضعف مرافق التسلية والترفيه وانعدام شروط الراحة بما أن توفرت، كما عرفت العديد منها أعمال نهب وتخريب في مرحلة العشرية السوداء.
- انعدام الوعي السياحي لدى الجزائريين.
- إجحام العديد من المستثمرين عن وضع أموالهم في القطاع السياحي خاصة الصناعة الفندقية ذلك لان مثل هذا النوع من الاستثمارات يتطلب أموال كثيرة.
- ضعف الحوافز الضريبية والمالية المخصصة لهذا القطاع.

ت- مشاكل متعلقة بتدهور المقومات الطبيعية وتراجع الموروث الثقافي:

يعتبر عنصري المقومات الطبيعية، والثقافية من ركائز قيام الحركة السياحية وازدهارها، حيث أنها تتأثر كثيرا بالمتغيرات الطبيعية، والتغيرات التي يحدثها الإنسان في بيئته من التوسع العمراني وصناعي، وكذا يقضي على مساحات السياحة، ولعل أكبر مثال على ذلك تلوث الشواطئ بتراكم أكوام للنفايات حيث تعاني المناطق

¹ Mourad Kezzar, Algérie a la recherche de son tourisme, édition saec liberté, Alger, 2009, p15

الفصل الثالث: السياحة البيئية كآلية لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر

الساحلية في الجزائر من الضغط الزائد للسياح دون مراعاة قدرات الاستيعاب، الأمر الذي يؤدي إلى تدهورها تدريجيا، واختفاء بعض الشواطئ ومن مظاهره:

- ظهور بعض الأنواع الحيوانية السامة عبر سواحل الوطن والتي تعتبر خطرا على توازنها.¹
- اختفاء الكثبان الرملية التي تعتبر ضرورية لدينامكية الموقع الساحلي مثل (سيدي فرج، بومرداس، الساحل الغربي).
- اختلال استقرار بعض الشواطئ جميلة، القدوس.
- التآكل الطبيعي لبعض الشواطئ، الأمر الذي يهدد المنشآت المتواجدة عليها كما هي وضعية منطقة بجاية، بومرداس، بني صافي.

إضافة لهذه المظاهر هنالك أخرى بالنسبة للمناطق الصحراوية والتي تعاني هي الأخرى من تدهور بسبب الظروف الطبيعية، والمناخية وكذا الضغط المستمر على الموقع من طرف السياح، أما الموروث الثقافي والحضاري فهو ليس أحسن حالا، فمعالم الرسوم الموجودة على صخور جبال الأهقار والتاسيلي مهددة بالاختفاء، نظرا لتعرضها لظروف الطبيعة والصحراوية من عواصف رملية تؤدي إلى طمسها. أما معلم القصبه فهو مهدد بسبب انزلاق الأرضية التي يتواجد عليها والكثافة السكانية العالية فيها.² وبناء على ما تقدم ذكره يمكننا تحديد مجموعة من القيود والعراقيل التي تمثل تحديا للمقاربة الجديدة للتنمية في الجزائر.

وفي الأخير يمكن القول رغم القدرات السياحية، وتنوع العرض السياحي من قدرات طبيعية، تاريخية وثقافية في الجزائر إلا أن نسبة إقبال السياح تبقى محتشما، ولم ترقى إلى المستوى المطلوب مقارنة بدول الجوار وهذا راجع للمجموعة من المعوقات والعراقيل التي يشهدها القطاع السياحي في الجزائر.

المبحث الثاني: التجربة الجزائرية في التنمية المحلية

الجزائر كغيرها من الدول النامية وجدت نفسها غداة الاستقلال أمام مشاكل التخلف الموروثة عن الحقبة الاستعمارية، وكحل مقترح حينها تم الاعتماد على أسلوب التخطيط المركزي كأداة لتحقيق التنمية الوطنية. هذا الأسلوب لم تراخ فيه خصوصيات كل منطقة بل كان شموليا مما أدى إلى نتائج سلبية انعكست على حياة المواطن وزادت في تفاقم الأزمة، وقصد الخروج من هذه الأزمة وتحقيق تنمية وطنية شاملة ومستدامة، هذه التنمية لا يمكن تجسيدها إلا بالانطلاق من الجزء إلى الكل ومن القاعدة نحو المركز.

المطلب الأول: سياسة ومضمون التنمية المحلية في الجزائر

تعرف التنمية المحلية في الجزائر: "بأنها عملية تشمل مختلف الاختصاصات، التي أسندت للجماعات المحلية بمختلف أجهزتها مهمة القيام بها على مستوى أقاليمها في إطار النصوص القانونية، والتنظيمية والبرامج الوطنية"، أي: أنها باختصار كل ما يصدر عن الجماعات المحلية في المجال التنموي، ويظهر إرادتها في ظل

¹ Programme des nations unies pour l'environnement, plan d'action pour la méditerranée, op.Cit, p20.

² CNES, op.Cit, pp 54-60.

النصوص المنظمة لها أولا، وما ترسمه وتحده لها القوانين المعمول بها ثانيا، وفي ظل التوجهات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للدولة ثالثا، ولعل التعريف الأخير يعكس التنمية المحلية كمسؤولية مشتركة بين الدولة والجماعات المحلية، وهو ما نصت عليه المادة 86 من قانون البلدية " تعد البلدية مخططها التنموي القصير والمتوسط والطويل المدى، وتصادق عليه وتسهر على تنفيذه في إطار الصلاحيات المسندة لها قانونا وبانسجام مع مخطط الولاية وأهداف مخططات التهيئة العمرانية."¹

I. مبادئ سياسة التنمية في الجزائر

وهي مبادئ تنبع من الأولويات التي تم تحديدها بعد استرجاع الاستقلال السياسي، والمتمثلة في ضرورة تلبية الحاجات الأساسية للسكان والنمو الاقتصادي مستقبلا.

أ- التدخل المباشر للدولة في الحياة الاقتصادية:

وبدأ في وقت مبكر بعد الاستقلال فيما يتعلق بوسائل الإنتاج التي كان يمتلكها المعمرون في الزراعة والصناعة وهي رأس مال قام على أساس النهب ومصادرة أملاك الجزائريين منذ الأيام الأولى للاحتلال. لذلك تم اعتماد برنامج طرابلس في جوان 1962، الذي تبني خيار التخطيط المركزي معتبرا الفلاحة أساس التنمية، ومركزا على إنهاء سيطرة المعمرين على مساحات واسعة من الأراضي الزراعية الخصبة. فصدرت القوانين والأوامر والمراسيم التي كان هدفها تأمين تلك الأملاك، فكانت مراسيم مارس 1963، ثم أكتوبر من نفس السنة. فوضعت الأراضي المصادرة من طرف الفرنسيين تحت إدارة نظام التسيير الذاتي الذي أصبح يشكل 4.2 مليون هكتار من أجرد وأخصب الأراضي، والزراعية، وهو التغيير الاجتماعي الأول في الزراعة الذي انصب على رأس المال الأجنبي المستغل، ثم جاء ميثاق الجزائر سنة 1964 ليؤكد على تبني سياسة اقتصادية واجتماعية تركز على ما تم ضبطه في برنامج طرابلس، وأهمه: تبني الاشتراكية، وتدعيم القطاع المسير ذاتيا، والاستمرار في عملية التأمين في مجال التجارة الخارجية، وتدعيم الاستثمار الصناعي، باعتباره القطاع الذي بإمكانه خلق مناصب الشغل، وتلبية الطلب المحلي في بعض المنتجات وزيادة الصادرات.

وتعزز تدخل الدولة في القطاع الزراعي بإصدار المرسوم 71/73 في 8 نوفمبر 1971 المتعلق بتطبيق الثورة الزراعية، والذي قاد حتى نهاية 1978 إلى تأمين ما يقارب 4.1 مليون هكتار، ثم توزيعها على الفلاحين في شكل تعاونيات أو في شكل فردي. كما شمل تدخل الدولة القطاع الصناعي أيضا؛ حيث تم تأمين الوحدات الصناعية- التي هي في العادة صغيرة والشاغرة بعد فرار الأوربيين، وكان عدد هذه المؤسسات سنة 1964 يقدر بـ 76 مؤسسة مسيرة ذاتيا، وكان هذا أول تأمين يمس تغييرا اجتماعيا في رأس المال الصناعي الأجنبي في الجزائر

¹ قانون من المادة 152 من قانون البلدية 90-08 المؤرخ في 07 أبريل 1990، ج ر ج ج العدد 15، المتمم سنة 2005، ج ر ج ج رقم 50 لسنة 2005.

الفصل الثالث: السياحة البيئية كآلية لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر

فتقلدت الدولة مهمة التصنيع عن طريق توسيع نشاط القطاع الصناعي المسير ذاتيا الذي بلغ عدد مؤسساته سنة 1969 إلى 192 مؤسسة.¹

وحرصا من الدولة على تعزيز قطاعها الصناعي الذي كان يتوسع بالاستثمارات الجديدة، وتجنبنا للضغوط المحتمل أن يمارسها رأس المال الأجنبي الذي كان لا يزال يتحكم في قطاعات مهمة في الجزائر، لجأت الدولة إلى تأميمات إضافية لرأس المال الأجنبي، منها تأميم نقل البترول والغاز في 10 جانفي 1964، والمناجم في 8 جوان 1966، وجوان 1967 و 1968 تأميم توزيع المحروقات، وكذلك تأميم البترول والغاز في 24 فيفري 1971. وكان لا بد للدولة أن تتدخل وبنفس الطريقة التي تدخلت بها فرنسا عند دخولها الجزائر من أجل التحكم في التجارة الخارجية التي أصبح احتكارها كاملا سنة 1978، ووضعت تجارة الجملة محليا تحت رقابة الدواوين والتعاونيات الوطنية المتخصصة، وفتحت نقاط بيع للشركات الوطنية فيما يخص التجارة الداخلية وتجارة التجزئة. ولا بد لكل ذلك أن يترافق مع تغيرات في القطاع المالي؛ لأنه يعبر من جهة عن السيادة الوطنية، ومن جهة أخرى يعد مركز تأثير اقتصادي خطير على السياسة الاقتصادية للدولة. فتم إنشاء البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية لهذا الغرض. فأنشئ البنك المركزي الجزائري في 13 ديسمبر 1962 بموجب القانون 144/62 والبنك الجزائري للتنمية في 7 ماي 1963، والبنك الوطني الجزائري في 13 جوان 1966، والقرض الشعبي الجزائري في 14 ماي 1967، وأمت شركات التأمين في ماي 1966، وأنشئ البنك الخارجي الجزائري في 1 أكتوبر 1967.

ب- إقامة نظام تسيير وسائل الإنتاج على أساس مبدأ إلغاء الاستغلال: وهو نظام يمثل تغييرا جديدا في العلاقات الاجتماعية للإنتاج، يجعل العامل مندجما مع وسائل الإنتاج، ملغيا بذلك علاقات الاستغلال التي يتميز بها رأس المال الخاص، وخاصة في تلك الفترة التي كان أساس التعامل هو علاقة بين مستعمر ومستعمر. ويمكن أن نميز بين شكلين من التطبيقات:

- التسيير الذاتي حسب تنظيم مراسيم 28 - 12 - 1968، حيث يشارك في عملية التسيير التعاونية مدير معين من طرف الدولة.
- التسيير التعاوني طبقاً لمرسوم 72 - 106 بتاريخ 7 جوان 1972، الذي يعطي المتعاونين صلاحية التسيير الحر والديمقراطي لوسائل الإنتاج، وتقوم الدولة بالدور الإرشادي الفني والمساعدة المالية، والإدارية لهم في مهامهم التي يجب أن تتطابق مع أهداف التخطيط. وأصبح هذا النوع من التسيير منذ صدور الأمر 71-74 في 16 نوفمبر 1971 يعرف باسم التسيير الاشتراكي للمؤسسات التي يشترط خضوعها لهذا التنظيم أن تكون ملكيتها كاملة للدولة. الفرع الثالث: القضاء على الفوارق الجهوية: والذي يهدف من خلاله إلى تحطيم علاقات الاستغلال الاجتماعية بين سكان

¹ محي الدين حمداني، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية فرع-تخطيط، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008/2009، ص ص 252-254.

الريف وسكان المدن؛ باعتبار أنه كان هناك تفاوت بينهما؛ بسبب وجود هيكل اقتصادي واجتماعي غير منسجم ومختل التوازن من الناحيتين الجغرافية والاقتصادية؛ بحيث يمكن تقسيمه من ناحية أسلوب الإنتاج إلى:

- قسم متطور في القوى الإنتاجية تؤثر عليه العلاقات النقدية متمركز في المدن والجهات الحضرية؛
 - قسم متخلف في درجة تطور هذه القوى يغلب عليه الطابع الفني متمركز في الريف.
- وكان من أبرز نتائج هذه الفروقات، وقوع ظاهرة النزوح الاجتماعي ويقصد به نزوح الجماعات من الجهات الريفية والحيلية والتي تعاني الحرمان إلى المناطق الحضرية، وهو ما يعرف بالنزوح الريفي؛ حيث تبين الإحصائيات إلى أن عدد النازحين من الريف إلى المدينة خلال الفترة (1967-1977)، وهي الفترة الممتدة بين بداية تطبيق المخطط الثلاثي الأول وبداية المخطط الرباعي الثاني، قد بلغ 3.1 مليون نسمة، بمتوسط سنوي يصل إلى 135000 شخص، ويتركب الجزء الباحث عن العمل منهم في الغالب من أشخاص لا يتمتعون بالتكوين المهني أو التعليم. وهناك من يتقدم منهم إلى المدينة من أجل ممارسة أعمال حرة، وهم أولئك الذين لهم تكوينات وإمكانات مالية متفاوتة تسمح لهم بالاستثمار. وبذلك فإن معدل النمو الداخلي كان يتمركز في المدن. لذلك كان من الضرورة أن تعالج السياسة الاقتصادية المبتهجة من طرف الدولة بعد استرجاع الاستقلال الوطني هذه الفروقات، وتخلق نوعاً من التقارب في مستويات المعيشة؛ لأن الفقر الذي قد يتواجد في منطقة أو جهة معينة لا يولد إلا فقراً حسب نظرية حلقة الفقر المفرغة. على اعتبار أن الوحدات الاقتصادية التي يتركب منها الهيكل الاقتصادي لمناطق المدن يتمثل في:¹

- الإنتاج الزراعي السلعي الاحتكاري الذي يتكون من وحدات زراعية كبيرة ومتخصصة.
- الصناعات الاستهلاكية والوسيطية التي تلي حاجيات الاستهلاك المستعجل في المواد الغذائية والملبوسات ومواد البناء.
- التجارة: وهي تجارة الجملة وتجارة التجزئة، وتتميز وحداتها بأنها ذات حجم متوسط.
- المؤسسات المالية التي تتركز في المدن يغلب عليها الطابع التجاري.
- ارتباط مؤسسات النقل والمواصلات والكهرباء بالمدن. وبذلك فإن زيادة نزوح السكان نحو المدن يعني زيادة الضغط على هذه المؤسسات؛ فيقل مستوى الخدمات المقدمة أو تقل الفرص في الوصول إلى مختلف الخدمات.

II. أشكال السياسة التنموية في الجزائر

سبق وأن أشرنا أنه يصعب تحديد مفهوم التنمية المحلية، ذلك راجع ليس فقط لتنوعها واتخاذها لصور وأشكال متنوعة (اقتصادية، اجتماعية، إدارية... الخ)، ولا يرتبط هذا التنوع بتعدد الجوانب الحياتية للمواطن

¹ محمد مسعي، "سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو"، مجلة الباحث (ورقلة)، عدد 10، 2012، ص 148-149.

فحسب، وإنما بالآثار المترتبة عن تنفيذ المشاريع التنموية سواء كانت وطنية، محلية أو مستدامة، من خلال وضعها موضع التنفيذ وعدم إيقاعها وحسبها ضمن البرامج والأرقام النظرية البعيدة كل البعد عن تلبية حاجيات المواطن اليومية على غرار التنمية الصحية المعرفية، الثقافية، الإدارية والتي لا يؤمن المواطن بوجودها إلا إذا قامت بالدور المنوط بها من خلال تقديمها خدمات ملموسة يستفيد منها بصفة مباشرة.

إن عملية التنمية لا يمكن فصلها عن بيئتها، والتصورات التي رسمت من أجلها، فقد تكون التنمية ذات طابع وطني من حيث الامتداد الجغرافي ومركزية المشروع التنموي الوطني، وقد تكون ذات شكل محلي بحسب خصوصية احتياجات كل بلدية نظرا لطابعها البيئي والجغرافي والثقافي والاقتصادي، كما يمكن أن تأخذ التنمية طابع شامل ومستدام، حيث نبين هذه الأشكال على النحو الآتي:

1- التنمية الوطنية:

تحدد معالم التنمية الوطنية حسب الرؤية الخاصة بكل بلد، حسب الاختيارات الوطنية التي تتسناها كل دولة، قصد النهوض بالمجتمع من مختلف جوانبه، الحياتية للأفراد، بغية الارتقاء بهم من مستوى إلى مستوى، فهي بذلك تركز على محور رئيسي يتمثل في جملة المشاريع الكبرى التي لا تتولى الدوائر الوزارية متابعة تنفيذها لإشباع الحاجيات على المستوى الوطني ضمن الإطار الذي يتعدى نطاق الجماعات المحلية ذاتها. مثل إنجاز الطرق الوطنية وخطوط السكة الحديدية والمطارات والمستشفيات الجامعية.

2- التنمية المحلية:

التنمية المحلية هي القدرة على الاستفادة من مصادر البيئة البشرية والمادية المتوافرة وزيادة تلك المصادر كما ونوعا وتطويرها بما يعود نفعه على جميع أفراد المجتمع، مع ضمان استدامة هذه المصادر، ويبقى العنصر البشري وتطويره ماديا وثقافيا وروحيا الشرط الأساسي لكل تنمية محلية.

ويرى الدكتور فاروق زكي في كتابه تنمية المجتمع في الدول النامية، أن التنمية المحلية هي تلك العمليات التي توحد بين جهد الأهالي وجهد السلطات الحكومية، لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية، وتحقيقا لتكامل هذه المجتمعات في إطار حياة الأمة، بحيث تقوم هذه العمليات على عاملين أساسيين:¹

1- مساهمة المواطنين (الأهالي) أنفسهم في الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم.

¹ انتهى الغصيني، دور الوعي البلدي في التنمية المحلية، مؤتمر العمل البلدي الأول، مركز البحوث للمؤتمرات، بتاريخ 26-27 مارس 2006، ص10.

2- توفير ما يلزم من الخدمات الفنية وغيرها بطريقة من شأنها تشجيع المبادرة والمساعدة الذاتية والمتبادلة بين عناصر المجتمع وجعل هذه العناصر أكثر فعالية،¹ ما يستشف من هذا التعريف أن المحرك الأساسي للتنمية يتمثل في الاعتماد على خصوصية البيئة المحلية من مورد بشري وتمويل مالي ذاتي، باعتبارها طاقات للمشاريع التنموية المحلية، فالعنصر البشري هو أدري من غيره باحتياجاته التنموية، كلما اعتمدت الجماعة المحلية (البلدية) على مواردها المالية كلما تدرجت في الاستقلال المالي، ومن ثم في صنع القرار التنموي المحلي وفق معايير وقيم إيجابية إضافية يستفيد منها المواطن.

وحسب وجهة نظر الدكتور سعيدة شيخ، حول التنمية المحلية في الجزائر بأنها: "تتمثل في مختلف الاختصاصات التي أسندت للجماعات المحلية بمختلف أجهزتها مهمة القيام بها على مستوى أقاليمها في إطار النصوص القانونية والتنظيمية أساسا والبرامج الوطنية"، يضيف، يمكن أن نعرفها باختصار "أنها كل ما يصدر عن الجماعات المحلية في المجال التنموي، ويظهر إرادتها في التعبير عن إتيان اختصاصاتها في هذا المجال، في ظل النصوص المنظمة لها أولا وما ترسمه وتحده لها القوانين المعمول بها ثانيا وفي ظل التوجهات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للدولة ثالثا"، ولعل التعريف الأخير يعكس التنمية المحلية كمسؤولية مشتركة بين الدولة والجماعات المحلية، وهو ما نصت عليه المادة 86 من قانون البلدية بقولها "تعد البلدية مخططها التنموي القصير والمتوسط والطويل المدى، وتصادق عليه، وتسهر على تنفيذه في إطار الصلاحيات المسندة لها قانونا وبانسجام مع مخطط الولاية وأهداف مخططات التهيئة العمرانية."²

3- التنمية المحلية المستدامة:

إلى جانب التنمية الوطنية والمحلية، هناك التنمية المحلية المستدامة وهي التي تعتمد على مكوناتها الذاتية وليس على مكونات ومقدرة آخر وفي كل المتغيرات، وهي تعني الحفاظ على كرامة الإنسان من خلال تحسين وسط معيشته وتوفير فرص له متساوية أمام جميع أفراد المجتمع عن طريق الإدارة المحلية لاسيما على مستوى البلدية كونها فضاء تنموي يتفاعل فيه المواطن ويبدع ويعبر فيه عن آفاقه التنموية، والذي يضمن من خلاله جميع الحقوق بالشكل الذي يحقق استدامة حقوق غيره من الأجيال القادمة دون الحيلولة والإنقاص من الأهداف التنموية للسياسة العامة للدولة.

¹ مصطفى الجندي، المرجع في الإدارة المحلية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1971، ص 94

² الأمر رقم 03-05، المؤرخ 18 جويلية 2005، المتعلق بالبلدية، ج ر العدد 20 لسنة 2005، المتمم للقانون رقم 90-08، المؤرخ 07 أفريل 1990، المتعلق بالولاية، ج ر العدد 15 لسنة 1990.

حيث قدم الأستاذ زرلي محمد أمقران من جامعة تيزي وزو دراسة حول المشاريع التنموية المسجلة لفائدة البلدية، حيث توصل لتصور التالي: "أن حركية التنمية المحلية المستدامة هي بمثابة عمل مستمر للبناء لأجل تطوير وإعادة إنشاء الأصول والموارد النوعية، وكذا موارد المزايا المقارنة الديناميكية، فهو يرى أن هناك أربع عناصر متكاملة بداية ونهاية لتشكيل الإقليم، وتتمثل فيما يعرف بالأنساق الجزئية، أي النسق الجزئي للإقليم الجيوفيزيائي، النسق السياسي، النسق الاجتماعي والثقافي والنسق الاقتصادي، بحيث أن هذه الأنساق تساهم بطريقة فعالة في إنجاز ديناميكية التنمية المحلية المستدامة، فالنسق الأول يساهم بفاعلية في جذب واستقطاب وارتباط الموارد والأصول، أما الثاني فيأتي بالحلول الخاصة للمشاكل التي يواجهها الأعوان المحليون، أما النسق الثالث فيضمن إعادة إنتاج روح المقاومة والتقييم والتشجيع الاجتماعي، بينما النسق الأخير يوزع بطريقة مستمرة المادة الحيوية في شرايين عناصر الإقليم."¹

III. مخططات التنمية المحلية في الجزائر:

إن المتتبع للأوضاع الاقتصادية التي تشهدها الجزائر منذ بداية العقد الأول من القرن الحالي يدرك أن البلاد بصدد حوض تجربة تنمية جديدة اتضحت معالمها من خلال شروع الحكومة في تنفيذ سياسة اقتصادية جديدة تختلف عن تلك التي طبقت سابقا هذه السياسة التي يمكن تسميتها بسياسة الإنعاش الاقتصادي تهدف أساسا إلى رفع معدل النمو الاقتصادي وتحسين ظروف المعيشة وخلق مناصب عمل وذلك من خلال تنفيذ ثلاث برامج تنمية تتمثل في: مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004، البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009

المخطط الخماسي الثاني 2010-2014.

أولا: مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي

لقد اتبعت الجزائر منذ 2001 إلى 2004 سياسة مالية توسيعية تركز على زيادة الإنفاق الحكومي، وذلك بهدف إنعاش الاقتصاد الوطني، ودعم الحركة التنموية، وهو ما يعرف ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي جاء نتيجة للتطورات الحاصلة في السوق البترولية، إذ عرفت الجزائر من خلاله ظرف مالي مريح مكنتها من اعتماد إصلاحات لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

1- الإطار العام لبرامج الإنعاش الاقتصادي 2001 - 2014.

باشرت الحكومة الجزائرية مع بداية الألفية الجديدة في تطبيق برامج داعمة للنمو الاقتصادي من خلال تعزيز الإنفاق العام بهدف تحفيز النمو. وفي هذا الإطار فقد تم اعتماد برامج الإنعاش الاقتصادي خلال

¹ زرلي محمد أمقران، المشاريع التنموية المسجلة لفائدة البلدية، جامعة تيزي وزون، الملتقى الدولي حول التنمية المحلية والحكم الرشيد،

جامعة إسطنبولي بمعسكر خلال يومي 26-27 أبريل 2005، ص10.

الفصل الثالث: السياحة البيئية كآلية لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر

الفترة 2001 – 2014 ، حيث ركزت هذه البرامج على تعزيز التنمية البشرية من خلال ترقية المشاريع الاقتصادية الداعمة للعمليات الإنتاجية والخدمية. وقد جاءت هذه البرامج عقب العشرة السوداء التي شهدتها الجزائر نتيجة للأزمة الأمنية وما صاحبها من تدهور للاقتصاد الوطني، وتردي الأوضاع الاجتماعية لعموم المواطنين ونتيجة لذلك فقد كان لزاما على السلطة العمومية أن تنتهج سياسات، وطرق استعجالية من أجل دعم النمو الاقتصادي وتحسين مستوى معيشة الأفراد خصوصا مع عودة الاستقرار السياسي والأمني للبلد، وما صاحبه من تحسن كبير في أسعار النفط في الأسواق الدولية منذ بداية الألفية.

❖ الإطار النظري لبرامج الإنعاش الاقتصادي:¹

برامج الإنعاش الاقتصادي عبارة عن سياسة مالية، أو ميزانية توسعية تتمثل في صياغة وتنفيذ برامج استثمارات عمومية ضمن إطار سياسة الإقلاع الاقتصادي، وتحفيز حركية الاستثمار و النمو من جديد، وقد اعتمدت هذه البرامج في الجزائر من أجل تدارك التأخر التنموي الكبير الذي سببته مختلف الأزمات التي لحقت بالجزائر منذ الثمانينات، وكانت سببا مباشرا في حصول ركود شامل مس مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني. ومن الناحية النظرية فإن برامج الإنعاش الاقتصادي تستند على الأسس الفكرية للتوجهات الكينزية التي تنادي بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال تعزيز الإنفاق الحكومي، الذي يمثل مكون أساسي من مكونات الطلب الفعال الذي يعتبر المحدد الرئيسي لتحقيق توازن الاقتصاد، وخاصة في الدول التي تعاني من ركود اقتصادي، حيث تسمح آلية تعزيز الإنفاق الحكومي في تحفيز الاستثمار، بما يؤدي إلى تحقيق نمو في الاقتصاد الوطني وامتناع قدر معتبر من حجم البطالة، وفي هذا الإطار فإن برامج الإنعاش الاقتصادي تعتمد على عدد من السياسات المتمثلة أساسا في:

- التحويلات الاجتماعية المدفوعة للأفراد قصد زيادة الدخل، وتحفيز الطلب كمنح البطالة، والمساعدات الاجتماعية المختلفة، والدعم الموجه للسلع ذات الاستهلاك الواسع.
- الإنفاق العمومي الكلي (استهلاكي و استثماري)، الذي يحفز بدوره الطلب الكلي الإنتاج.
- مشاريع الأشغال الكبرى التي تقوم بها الدولة من خلال مشاريع البنى التحتية، التي تمنح فرص حقيقية لتوفير مناصب شغل دائمة ومؤقتة، مباشرة وغير مباشرة.
- تخفيض العبء الضريبي على الشركات المنتجة مما يشجع على الاستثمار الخاص.

وبالرجوع إلي برامج الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر خلال الفترة 2001 – 2014 والتي تمثلت أساسا في ثلاث برامج رئيسية وهي: برنامج دعم الانتعاش الاقتصادي، برنامج دعم النمو، وبرنامج توظيف النمو. وقد هدفت هذه البرامج بشكل أساسي إلى تحقيق الأهداف العامة الأساسية التالية:

¹ عقون شراف، وآخرون، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال البرامج التنموية (2001-2019)، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد 2، أفريل 2018، ص 199-200.

الفصل الثالث: السياحة البيئية كآلية لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر

- تنشيط الطلب الكلي.
- تهيئة وإنجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاطات الاقتصادية وتغطية الاحتياجات الضرورية للسكان فيما يخص تنمية الموارد البشرية.
- دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة، ومناصب الشغل، عن طريق رفع مستوى الاستغلال في القطاع الفلاحي والمؤسسات المنتجة المحلية الصغيرة والمتوسطة.¹

❖ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001 - 2004

قدرت القيمة الإجمالية للاعتمادات المالية التي خصصت لهذا البرنامج بحوالي 7 مليار دولار أمريكي، وهو ما يعادل 525 مليار دينار جزائري، وتمثل هذه الاعتمادات مبلغ قياسي نظرا لوضعية الجزائر في تلك الفترة حيث بلغ احتياطي الصرف الأجنبي سنة 2001 حوالي 2.11 مليار دولار أمريكي. تم التركيز خلال هذا البرنامج على ضرورة تنشيط الطلب الكلي من خلال تعزيز دور الإنفاق العام كآلية لدعم النمو، وخلق مناصب الشغل، لتعزيز القاعدة باعتبارها ركيزة أساسية لتنشيط الاقتصاد الوطني، وقد تضمن البرنامج على المجالات الأساسية التي ترتبط بتعزيز التنمية البشرية، ودعم القطاعات الإنتاجية إضافة إلى تعزيز الإصلاحات وتطوير الخدمات العامة والهياكل القاعدية، وذلك وفق ما يوضحه الجدول التالي:²

الجدول رقم (13): مضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي

المجموع (النسب)	المجموع (المبالغ)	2004	2003	2002	2001	القطاعات/ السنوات
40.1	210.5	2.0	37.6	70.2	100.7	أشغال وهياكل قاعدية
38.8	204.2	6.5	53.1	72.8	71.8	تنمية محلية وبشرية
12.4	65.4	12.0	22.5	20.3	10.6	دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري
8.6	45.0	-	-	15.0	30.0	دعم الإصلاحات
100	525.1	20.5	113.2	178.3	213.1	المجموع

المصدر: كشيقي حسين، سعد الله عمار، انعكاسات سياسات الإنفاق العام على أداء القطاع الفلاحي في الجزائر خلال الفترة (2000-2009) -دراسة تحليلية تقييمية لبرنامج الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو، الملتقى الدولي حول تقييم استراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البلدية للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة بالجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - جامعة مسيلة، 28-29 أكتوبر 2014، ص 4.

¹ علام عثمان، واقع المناخ الاستثماري في الجزائر مع الإشارة لبرامج الإنعاش الاقتصادي 2001 - 2014، الملتقى العربي الأول لعقود الاقتصادية الجديدة بين المشروعية والثبات التشريعي، شرم الشيخ - جمهورية مصر العربية، 25-28 جانفي 2015، ص ص 4-5.

² سعودي زكريا، سياسة التشغيل وفعالية برامج الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر منذ 2001، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول: تقييم برامج الاستثمار العامة وانعكاساتها على التشغيل والنمو والاستثمار، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - جامعة سطيف 1، 12-11 مارس 2013، ص 5.

كان من أهم نتائج برنامج الإنعاش الاقتصادي ما يلي:

تحقيق معدل نمو اقتصادي قدر ب 8.3% في المتوسط خلال الفترة، مع تسجيل معدل معتبر سنة 2003 قدر ب 6.8%، تراجع ملحوظ في معدل البطالة من 29% في بداية الفترة إلى أقل من 24% عند نهاية الفترة. انجاز العديد من المشاريع القاعدية كالكسكنات، والمدارس والمستشفيات وتحديث وتوسيع شبكة الطرقات، وتقلص المديونية العمومية الداخلية من 1059 مليار دج سنة 1999 إلى 911 مليار دج سنة 2003.

ثانيا: برنامج دعم النمو 2005 – 2009

يعتبر برنامج دعم النمو انعكاسا لسياسة اقتصادية مكاملة لسياسة الإنعاش الاقتصادي وتهدف بشكل أساسي إلى وضع حجم أكبر من الاستثمارات المحلية و الأجنبية بهدف تسريع وتيرة النمو و الحد من البطالة من خلال استحداث مناصب الشغل في مختلف القطاعات الإنتاجية.¹ وقد تم اعتماد هذا البرنامج نتيجة للاستقرار السياسي الذي عرفته الجزائر. مما وفر المناخ الملائم لتعزيز الاستثمار بشكل عام، حيث استكملت جهود التنمية الشاملة من خلال اعتماد برنامج تنموي ثاني يشمل الفترة 2004 – 2009 ويهدف بشكل أساسي لمواصلة الجهود التنموية التي بذلت من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي. وقد ساند كل هذه التوجهات تحسن الوضعية المالية للجزائر نتيجة لتحسن أسعار النفط في الأسواق العالمية التي بلغت مستوى 5.38 دولار للبرميل سنة 2004.

تمحورت السياسات المعتمدة ضمن إطار برنامج دعم حول تعزيز النمو المستدام من خلال التركيز على المجالات الأساسية التالية:²

- تحفيز الاستثمار ورفع كفاءة الاقتصاد الوطني من خلال تحسين معدل النمو الاقتصادي وتحديث وتطوير شبكة البني التحتية؛
- تعزيز قدرات الأفراد وتحسين مستوى معيشتهم؛
- تحديث وتوسيع الخدمات العامة، وتعزيز الاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال تعزيز الشراكة وإعطاء فرص أكبر للقطاع الخاص.

وقد تم تخصيص مبلغ قياسي غير مسبوق لبرنامج دعم النمو قد ب 7,4202 مليار دينار، وهو ما يعادل حوالي 55 مليار دولار أمريكي، توزعت بشكل أساسي على جوانب التنمية المحلية وبالخصوص تعزيز القدرات البشرية، وتحسين مستوى معيشة الأفراد، حيث استفاد قطاع التعليم العالي، والتربية والتكوين من ما يقارب 400 مليار دينار، كما استفاد قطاع الصحة من 5.58 مليار دينار، وقد خصص أيضا مبلغ إجمالي بلغ 143 مليار دينار لمد شبكة الماء والغاز. والجدول التالي يوضح بالتفصيل التوزيع القطاعي لبرنامج دعم النمو.

¹أزمان كريم، التنمية المستدامة من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001 – 2009 ، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة ، العدد السابع جوان 2010 ، ص ص 204 – 205.

²سمير شرقق، دور قطاع البناء و الأشغال العمومية في النمو والتشغيل في الجزائر خلال الفترة 2001 – 2013 ، ملفات الأبحاث في الاقتصاد و التسيير ، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية – وجدة – المغرب، العدد 3 سبتمبر 2014 ، ص ص 21 – 22.

الجدول رقم (14) : مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو

الحاور	المبالغ (مليار دينار)	النسب %
تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45.5
تطوير المنشآت الأساسية	1703.1	40.5
دعم البنية الاقتصادية	337.2	8
تطوير الخدمة العمومية	203.9	4.8
تطوير تكنولوجيا الاتصال	50	1.1
المجموع	4202.7	100

المصدر: كشيبي حسين، سعد الله عمار، انعكاسات سياسات الإنفاق العام على أداء القطاع الفلاحي في الجزائر خلال الفترة (2009-2000) -دراسة تحليلية تقييمية لبرنامج الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو، المنتدى الدولي حول تقييم استراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البلدية للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة بالجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير- جامعة مسيلة، 28- 29 أكتوبر 2014، ص5.

وبما أن أية إستراتيجية تنموية لا بد وأن تحقق الانصاف من خلال تعزيز العدالة والمساواة، وتقليص الفوارق بين الأفراد في مختلف المناطق عن طريق إتاحة فرص متكافئة لكافة الأفراد في إطار التنمية المحلية، فقد اهتمت السلطات العمومية بالمناطق الداخلية، والصحراوية التي تعاني من تخلف كبير مقارنة بالمناطق الشمالية، وذلك باعتماد برنامجين إضافيين أساسين خلال هذه الفترة بهدف تسريع وتيرة التنمية في هذه المناطق يتمثلان في:

- اعتماد برنامج تكميلي في جانفي 2006 لفائدة ولايات الجنوب بمبلغ بلغ 377 مليار دينار.
- اعتماد برنامج تكميلي لفائدة مناطق الهضاب العليا في فيفري 2006 بمبلغ إجمالي قدر بحوالي 693 مليار دينار.

وبناء على ما سبق فقد ارتفعت القيمة الإجمالية للبرنامج التكميلي لدعم النمو حيث بلغت حوالي 682.9 مليار دينار وهو ما يقارب 130 مليار دولار مع نهاية سنة 2009، كما تم خلال هذه الفترة إجراء عمليات إعادة تقييم للمشاريع والإضافات التي لحقت ببعض المشاريع الأخرى.

ثالثا: برنامج توطيد النمو 2010 - 2014

يندرج هذا البرنامج ضمن ديناميكية إعادة الإعمار الوطني التي انطلقت قبل 10 سنوات ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي تمت مباشرته سنة 2001 على قدر الموارد التي كانت متاحة وقتئذ وكما سبق الذكر سالفًا. وتواصلت هذه الديناميكية ببرنامج فترة 2004 - 2009 الذي دعم هو الآخر بالبرامج الخاصة التي رصدت لصالح ولايات الهضاب العليا و ولايات الجنوب. وقد كلفت مشاريع التنمية الدولة ما يقارب 17500 مليار دينار جزائري، ما يعكس الإرادة السياسية في مواصلة ديناميكية الإعمار الوطني، الجهود الهادفة والرامية لتعزيز التنمية الشاملة، وتبلور في:¹

¹ أحمد نصير، رياض زلاسي، التحليل الكمي لأثر برامج الإنعاش ودعم النمو الاقتصادي على معدلات البطالة في الجزائر دراسة تطبيقية للفترة: 2001-2014، المنتدى الوطني الثالث حول: سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية والإنعاش الاقتصادي في الجزائر 2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير- جامعة البويرة، 11-12 نوفمبر 2014، ص 7.

الفصل الثالث: السياحة البيئية كآلية لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر

- استكمال المشاريع الجاري إنجازها ضمن إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو مثل الطرق والسكك الحديدية والسدود بمبلغ إجمالي 9700 مليار دينار وهو ما يعادل 130 مليار دولار.
- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ إجمالي قدر ب 534.11 مليار دينار، أي ما يقارب 156 مليار دولار أمريكي والملاحظ أن برنامج توطيد النمو خصص له مبلغ إجمالي قدر ب 214.21 مليار دينار أي ما يعادل 286 مليار دولار وهو ما يعكس حرص الحكومة على تامين، وتطوير الاقتصاد الوطني ضمن إطار شامل يتضمن الاهتمام بمختلف المتطلبات التنموية للمواطن، فبرنامج يهدف إلى تدعيم النمو الاقتصادي من خلال تعميق تنوع الاقتصاد الوطني، وتنافسيتها وحضيره للاندماج بشكل كامل مع الاقتصاد العالمي، ويهدف بشكل أساسي إلى استكمال جهود التنمية الشاملة التي بدأت سنة 2001 عن طريق العديد من السياسات المعتمدة للبرنامج أهمها:
 - الحد من البطالة عبر خلق 3 ملايين منصب عمل.
 - دعم التنمية البشرية من خلال تأهيل، وتعزيز قدرات الأفراد.
 - ترقية اقتصاد المعرفة، وتحسين المناخ العام للاستثمار.
 - تطوير الإدارة، وتفعيل آليات الحكم الجيد.
- تامين الموارد الطاقوية والمنجمية ودعم القطاع الفلاحي، وترقية السياحة والصناعات التقليدية. لقد جعلت برامج الاستثمار العمومي، التنمية البشرية من أولويتها الكبرى وذلك من خلال التركيز على الأبعاد الثلاث للتنمية البشرية في إطار التنمية المحلية، وهي: التعليم والصحة والعيش اللائق، حيث تم تخصيص ما يقارب من نصف القيمة الإجمالية من الاستثمارات العمومية لتعزيز التنمية البشرية، إضافة إلى المجالات التنموية الأساسية الأخرى كالبني التحتية و الخدمة العمومية و التنمية الاقتصادية، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (15): التوزيع القطاعي لبرنامج توطيد النمو 2010 - 2014

القطاع	حجم الإعتمادات (مليار دج)	النسبة %
التنمية البشرية	10.122	49,5
تطوير البنية التحتية	6.448	31,5
تحسين الخدمة العمومية	1.666	8,1
التنمية الاقتصادية	1.566	7,6
الحد من البطالة	360	1,7
البحث العلمي	250	1,6
المجموع	20.412	100

المصدر: علام عثمان، مرجع سبق ذكره، ص3.

رابعاً: برنامج النمو الجديد: (2016-2019)

في إطار استكمال عملية التنمية التي عمدت الدولة تنفيذها مطلع 2001 بنت الحكومة برنامجاً جديداً لإنعاش القطاعات التي لازلت في قيد الإنجاز والعمل على تطبيق محاولات جديدة بإمكانها النهوض بالاقتصاد الوطني، وسيتم تجسيد البرنامج العمومي للاستثمار للفترة الممتدة بين 2015-2019 بفضل احتياطي صرف يناهز 200 مليار دولار وأرصدة صندوق ضبط الإيرادات المقدرة بـ 5.600 مليار دج، وديون خارجية منعدمة تقريباً وتمثل المحاور الأساسية لبرنامج التنمية للفترة 2015-2019 والذي رصدت الدولة له نحو 262 مليار دولار والتي تمول إضافة إلى الخزينة العمومية من قبل المؤسسات المالية والسوق المالية في الآتي:¹

- **تطوير الاقتصاد الوطني:** وهذا من خلال مواصلة جهود اندماج الاقتصاد الوطني في محيطه الخارجي والتخلص تدريجياً من التبعية للمحروقات، وهذا بانتهاج سياسة تهدف إلى ترقية الاستثمار وتنويع الاقتصاد وتوسيع النسيج الصناعي وتطوير القطاع الفلاحي وترقية قطاع السياحة، ويكون هذا المسعى مرفوقاً بترشيد الإنفاق العمومي وعمليات الدعم التي تقوم بها الحكومة.
- **ترقية وتحسين الخدمة العمومية:** وذلك من خلال مواصلة جهود إنجاز البرنامج السكني والحفاظة على المكاسب الاجتماعية وترقيتها مما يساهم في تحسين مستوى معيشة السكان بشكل دائم وتتمين عملية امتصاص الفوارق الإقليمية وترقية مسعى التنمية المتوازنة بين مناطق البلاد.
- **تحسين الحكامة وترقية الديمقراطية التشاركية:** وفي هذا المجال يهدف إلى:
 - ترسيخ ديمقراطية تشاركية بما يشجع على ترقية قنوات الحوار والاتصال؛
 - تعزيز استقلالية العدالة ومكافحة كافة أشكال الفئات الاجتماعية؛
 - تحسين نوعية الحكامة ومحاربة البيروقراطية؛
 - تحديث الخدمة العمومية وتحسين نوعيتها للاستجابة لطلبات المواطنين المتزايدة؛
 - العمل على إشراك المجتمع المدني في تسير الشؤون المحلية وتجسيد مسار اللامركزية في التسيير.وتهدف محاور برنامج التنمية 2015-2019 إلى تحقيق ما يلي:
 - العمل على إحداث نمو قوي للناتج الداخلي الخام؛
 - تنويع الاقتصاد ونمو الصادرات خارج المحروقات؛
 - استحداث مناصب شغل؛
 - استهداف بلوغ نسبة 7% مع مواصلة السياسة الاجتماعية للحكومة عبر ترشيد تحويلات الاجتماعية ودعم الطبقات المحرومة؛

¹ الجودي صاطوري، التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، عدد 16، 2016، ص 308.

الفصل الثالث: السياحة البيئية كآلية لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر

- إيلاء عناية خاصة للتكوين وتوعية الموارد البشرية من خلال تشجيع وترقية وتكوين الأطر واليد العاملة المؤهلة؛

- تشجيع الاستثمار المنتج المحدث للثروة؛

- ترقية حجم الأنشطة الاقتصادية القائمة على المحروقات والتكنولوجيا القوية حجم المؤسسات المصغرة؛

- تحسين مناخ الأعمال والعمل على ترقية الشراكة بين القطاع العام والخاصة محلي أم أجنبي؛

- عصنة الإدارة الاقتصادية ومكافحة البيروقراطية وإطفاء الطابع اللامركزي على القرار من أجل ضمان خدمة عمومية جيدة.

- نموذج النمو الاقتصادي الجديد

اعتمدت الجزائر في عام 2016 نموذجا جديدا للنمو الاقتصادي، الذي صادق عليه مجلس الوزراء في 26 جويلية 2016 ، ويرتكز متجدد لسياسة الموازنة لمسار يغطي الفترة 2016-2019، وعلى آفاق لتنويع وتحويل بنية الاقتصاد في أفق 2030.

ويبرز نموذج النمو الجديد في عنصر موازنته 3 أهداف رئيسية لسنة 2019 :

- تحسين في الإيرادات الضريبية العادية بحيث يمكن تغطية معظم نفقات التسيير؛

- تعبئة الموارد الإضافية اللازمة في السوق المالية الداخلية.

وعلى صعيد التحول الهيكلي للاقتصاد يرمي النموذج الجديد إلى تحقيق مجموعة من الأهداف خلال الفترة

2020-2030.

- تحقيق معدل نمو سنوي خارج المحروقات بنسبة 6.5% ، وارتفاع محسوس للناتج الداخلي الخام الفردي

الذي ينتظر أن يتضاعف ب 2.3 مرة؛

- رفع مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج الداخلي الخام من 5.3 % عام 2015 إلى 10 % بحلول عام

2030؛

- تحديث القطاع الفلاحي قصد بلوغ الأهداف المرتبطة بالأمن الغذائي وتنويع الصادرات؛

- التحويل الطاقوي الذي يسمح بتخفيض معدل النمو الاستهلاك الداخلي للطاقة (من 6% سنويا

في 2015 إلى 3% سنويا بحلول عام 2030).

وذلك بإعطاء سعر عادل لاستهلاك الطاقة واقتصاد عملية الاستخراج من باطن الأرض على ما هو

ضروري فعلا للتنمية دون غيره؛

- تنويع الصادرات من أجل دعم تمويل نمو اقتصادي متسارع.

ويستهدف النموذج تمكين الجزائر من التحول إلى دولة ناشئة في غضون نهاية العشرية القادمة، وذلك من

خلال ثلاثة مراحل للنمو:

- مرحلة الإقلاع (2016-2019): وتتميز بنمو تدريجي للقيم المضافة لمختلف القطاعات باتجاه المستويات المستهدفة.

- المرحلة الانتقالية (2020-2025): هدفها تدارك الاقتصاد الوطني.

- مرحلة الاستقرار أو التقارب (2026-2030): والتي في نهايتها يستنفد الاقتصاد قدراته الاستدراكية، وتتمكن عندها مختلف متغيراته من الالتقاء عند نقطة التوازن.

المطلب الثاني: واقع وتحديات التنمية المحلية في الجزائر

I. فواعل التنمية المحلية في الجزائر

إن التنمية تحتاج إلى تنظيم، والتنظيم يحتاج إلى حركة وفاعلية تتمثل في الإدارات التي تقوم بمهام التخطيط والتوجيه والرقابة، وعلى هذا الأساس يكون للمحليات الحق في إدارة شؤونها المحلية ووضع الخطط والتنظيمات الكفيلة بتحقيق أهداف الإدارات والمصالح المحلية.

1- دور الولاية في عملية التنمية:

تعرف الولاية على أنها جماعة إقليمية ذات شخصية معنوية، واستقلال مالي وتشكل مقاطعة إدارية للدولة، وهنا يتضح لها الطبيعة القانونية المزدوجة للولاية، والتي ينتج عنها استخدام أسلوبي اللامركزية، وعدم التركيز الإداري في آن واحد، تعتبر الولاية فاعل أساسي في مجال التنمية المحلية، ويتحدد دورها من خلال القانون الولائي، بحيث تسند لها جميع الأعمال المتعلقة بالتنمية، سواء أكانت اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو بيئية أو تهيئة إقليم الولاية... ويمكن تحديد دور الولاية من خلال العناصر التي يمكن إجمالها في: التهيئة العمرانية، الصحة، الثقافة السياحة، السكن، الفلاحة والري، الهياكل الأساسية الاقتصادية، التجهيزات التربوية وتجهيزات التكوين المهني النشاط الاجتماعي.

ولعل أهم مساهمات الولاية في مجالات التنمية المحلية يمكن ذكر¹:

- **الميدان المتعلق بالتهيئة العمرانية:** وتقوم الولاية في هذا المجال بتحديد مخطط التهيئة العمرانية

بالولاية ورسم النسيج العمراني ومراقبة تنفيذه، والمبادرة بكل عمل من شأنها توفير التجهيزات التي تتجاوز قدرات البلديات، والأعمال المرتبطة بأشغال تهيئة طرق الولاية، وصيانتها وتصنيفها حسب الشروط المعمول بها، والمبادرة بكل عمل من شأنه فك العزلة عن الأرياف.

- **الميدان الصحي:** تقوم الولاية بإنجاز الهياكل الصحية التي تتجاوز قدرات البلديات، إضافة إلى

المساهمة في أعمال الوقاية من الأوبئة وترقية الوقاية الصحية.

¹ عبد الصمد سعودي، مسعودة بن لخضر، مساهمة الحكومة المحلية في تجسيد مبدأ اللامركزية لتحقيق التنمية المحلية في ظل برامج الإنعاش والنمو الاقتصادي (2000-2014)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - جامعة برج بوعريريج، الملتقى الدولي الثاني حول: الحكومة والتنمية المحلية، 7-8 ديسمبر 2015، ص 7.

الفصل الثالث: السياحة البيئية كآلية لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر

- **الميدان الثقافي:** تسعى الولاية بموجب مخططها إلى إنشاء مرافق ثقافية وتقديم دعمها ومساعدتها لهذه المرافق، كما تتولى ترقية التراث الثقافي بالمنطقة بالتنسيق مع البلديات.
- **الميدان السياحي:** تفضل الولاية بازدهار السياحة في الولاية وذلك باتخاذ الإجراءات اللازمة التي تساعد في استغلال القدرات السياحية وتشجيع الاستثمارات في مجال السياحة.
- **الميدان المتعلق بالسكن:** تعمل الولاية على تدعيم البلديات فيما يخص تطبيق برامجها الإسكانية وتقوم بتقديم مساهمات لإنشاء المؤسسات، وشركات البناء العقاري، بالإضافة إلى المبادرة والمشاركة في ترقية برامج السكن المخصص للإيجار، والمشاركة في عمليات الإصلاح، وإعادة البناء بالتشاور مع البلديات.
- **الميدان المتعلق بالفلاحة والري:** تبادر الولاية وتعمل على تجسيد كل العمليات التي ترمي إلى حماية وتوسيع الأراضي الفلاحية والتهيئة والتجهيز القروي، وترقية الأراضي الفلاحية، كما تعمل على تشجيع تدابير الوقاية من الكوارث والآفات وذلك باتخاذ كل الإجراءات ضد أخطار الفيضانات والجفاف، والمساعدة تقنيا وماليا للبلديات في مشاريع التمرين بالمياه الصالحة للشرب، وتطهير المياه وهذا بالنسبة للمشاريع التي تتجاوز الإطار الإقليمي للبلديات المعنية.
- **التجهيزات التربوية والتكوينية:** حيث تتولى الولاية إنجاز وصيانة مؤسسات التعليم الثانوي والتقني والتكوين المهني، في إطار المعايير الوطنية وتطبيقا للخريطة المدرسية.
- **الميدان المتعلق بالنشاط الاجتماعي:** تعمل الولاية على المبادرة والتشجيع والمساهمة في برامج ترقية التشغيل بالتشاور مع البلديات والمتعاملين الاقتصاديين لا سيما تجاه الشباب، وتساهم بالتنسيق مع البلديات في كل نشاط اجتماعي يهدف إلى مساعدة الطفولة والمعوقين والمسنين والمعوزين والمتشردين والمرضى عقليا.

2- دور البلدية في مجال التنمية المحلية

عرفت المادة الأولى من قانون البلدية لسنة 1967 "البلدية هي الجماعة الإقليمية السياسية الإدارية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وتعرف أيضا بموجب المادة الأولى من قانون الجديد 11-10 المؤرخ في 22 أبريل 2011 على أنها "الجماعة الإقليمية - البلدية الجدد القاعدية للدولة، وتمتع بالشخصية المعنوية، والذمة المالية المستقلة." إنشاء البلدية: يتم إنشاء البلدية وتعيين حدودها الإدارية بموجب مرسوم صدر من طرف رئيس الجمهورية بناء على قرار من وزير الداخلية، وبعد استطلاع رأي الوالي باقتراح من مجلس الشعبي البلدي. تكمن مساهمة البلدية في النقاط التالية:

- **السكن:** تختص البلدية في مجال السكن، وفي إطار التشريع المعمول به، بكل الصلاحيات التي تهدف إلى بحث على أي عمل، أو برنامج في مجال الإسكان والتعمير، وتطبيقه ومراقبته في مجالها الإقليمي، كما

الفصل الثالث: السياحة البيئية كآلية لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر

تساهم في إعداد البرنامج الوطني للإسكان، وتحت على تسهيل إنجاز السكنات والتجهيزات الجماعية الكفيلة بضمان أحسن الظروف السكنية والحياتية للجماعات. كما تختص بتنظيم التشاور وخلق شروط الترقية العقارية العمومية والخاصة حيث أنها:

- تعمل على تسهيل القواعد والتعليمات ووضعها تحت تصرف أصحاب المبادرات؛
- تساهم وتشارك في ترقية البرامج السكنية؛
- تشجع على إنشاء التعاونيات العقارية في تراب البلدية؛
- تشارك بالأسهم لإنشاء المؤسسات، وشركات البناء العقاري طبقا للقانون؛
- العمرانية، وكل العمليات الخاصة بالعملية.
- **الصحة:** للبلدية دور هام في إنجاز المراكز الصحية وقاعات العلاج، فهي ملزمة بتحسين استغلال وصيانة مجموع المؤسسات الصحية الموجودة في إقليمها، والسهر على استمرار مصالح الصحة العمومية، وتعلم السلطة الوصية (وزارة الصحة) بكل ما تلاحظه من مخالفات، والضغط التي تعوق النشاط العادي للمؤسسات، كما تقترح البلدية الإجراءات التي من شأنها تحسين أداء الخدمات الصحية.
- **التضامن الاجتماعي:** أدى التحول نحو اقتصاد السوق إلى تصفية المؤسسات وتسريح الأعمال وارتفاع نسبة البطالة وغلاء المعيشة، وبذلك أصبحت البلدية ملزمة بوضع سياسة اجتماعية واقعية، مستفيدة من كل الإجراءات التي وضعتها السلطات المركزية، كنظام الشبكة الاجتماعية والتضامن الوطني لتشغيل الشباب ومساعدة العائلات ضعيفة الدخل.
- **في المجال التربوي والثقافي :**
- في مجال التربية: تختص البلدية في إطار صلاحيتها بإيجاد مؤسسات التعليم الأساسي، والقيام بكل إجراء من شأنه أن يشجع التعليم ما قبل المدرسي ويعمل على تربيته، كما تعمل على تشجيع التعليم ما قبل المدرسي، كإنشاء مراكز متخصصة وتوظيف مدرسين مختصين في هذا المجال زيادة على صيانة المساجد، والمدارس القرآنية الموجودة في إقليمها والمحافظة على الممتلكات الدينية.
- في المجال الثقافي: تقوم البلدية في المجال الثقافي في حدود إمكانياتها بصيانة كل الهياكل والأجهزة المكلفة بالشبيبة والثقافة، وصيانة المراكز الثقافية التابعة لها، وتشجع على تطوير الحركة الجمعوية في ميدان الثقافة وتقدم لها المساعدات في حدود إمكانياتها.
- **في المجال السياحي:**
- حيث تعمل البلدية على اتخاذ الإجراءات التي تضمن ترقية السياحة، وازدهارها في المناطق التابعة لإقليمها من خلال إعداد المخطط الرئيسي للتهيئة السياحية، وذلك بتخصيص الأراضي واستصلاح الأماكن والقيام بالأشغال الخاصة بالهياكل الأساسية والتجهيزات الجماعية كمنابع الحمامات المعدنية. وتقوم البلدية في المجال السياحي بتنظيم التنشيط السياحي بالمؤسسات السياحية بالاتصال مع الهيئات المتخصصة، والسهر بالاتصال

مع مصالح الولاية على الأماكن السياحية ومنابع المياه المعدنية، واحترام القواعد التي تحكم المؤسسات السياحية إضافة إلى المساهمة في التعريف بطاقتها السياحية.

دور البلدية في مجال التهيئة العمرانية: لقد أعطت الدولة صلاحيات واسعة للجماعات المحلية، لا سيما البلديات فيما يخص الحركة التنموية الشاملة، قصد تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تصبو إليها الدولة، ويكون ذلك عن طريق مخطط بلدي للتهيئة العمرانية والذي يجسد الخطة الوطنية للتهيئة العمرانية على المستوى القاعدي، ويتم بواسطة أداتين حددهما القانون رقم 90 المؤرخ في 01 ديسمبر 1990 المتعلق بالتهيئة والتعمير.

II. صعوبات التنمية المحلية في الجزائر

تتعدد الصعوبات التي تؤثر سلبا على النشاطات التنموية المحلية، من بين هذه الصعوبات : صعوبات تنظيمية وتقنية، وصعوبات مالية، ويمكن رصد أهم هذه الصعوبات أو المعوقات في مجموعة من النقاط.

1- صعوبات تنظيمية وتقنية

ترتبط التنمية المحلية بفلسفة اللامركزية، حيث تكتسي التنمية المحلية أهمية خاصة في الدول النامية لصعوبات متباينة، خاصة وأن الحكومات المركزية في الغالبية العظمى من الدول قد أخفقت في تقديم الخدمات العامة بفعالية وكفاءة، وأصبح التحول في مفهوم الحكم ضرورة تفرضها التغيرات المعاصرة التي يشهدها العالم والتي تضع قيودا على مفهوم الحكومة، وتجعل من الضروري إعادة النظر في دورها، بحيث يتسع نطاق هذا الدور من المستوى الرسمي ليشمل أطراف المجتمع الأخرى، وتعزيز دورها في عمليتي الحكم والإدارة، ويتمثل هذا التحول في ظهور مفهوم يعرف في الأدبيات الغربية باسم أسلوب الحكم، وتعتبر اللامركزية من أهم قضايا أسلوب الحكم على أساس أنها - خاصة المستوى المحلي - توفر الفرص لمواءمة الخدمات العامة مع المطالب والتفصيلات المحلية، ولبناء حكم أكثر تجاوبا وخضوعا للمساءلة من أسفل، وهو ما يتم التعبير عنه بأسلوب الحكم المحلي الرشيد، كما أنا تعتبر الأسلوب الأمثل الذي يسمح بتوزيع المهام بين الدولة والجماعات المحلية وهي التي تساهم في توسيع قواعد الديمقراطية المحلية أين تكون مشاركة المواطنين فعلية، وهذا لا يكون إلا بوجود ميكانيزمات التمثيل السياسي التي تشعر المواطن بانتمائه الفعلي للدولة، وبالتالي يعمل على المشاركة في تنميتها وتقدمها، ولكن الواقع يظهر احتكار السلطات المركزية لعملية صنع القرار، مما يؤدي إلى تقليص دور الجماعات المحلية في عملية اتخاذ القرار، ويبرز هذا من خلال عمليات التخطيط التي تتكفل بها المصالح المركزية مع استبعاد مشاركة الجماعات المحلية، ومن بين هذه العمليات نذكر: المشاريع الوطنية الكبرى التي تفرض الدائرة المركزية تجسيدها على إقليم ولاية معينة، وكذا المخططات البلدية للتنمية التي يحدد كيفية مساهمة الاستقرار السياسي في التنمية المحلية بالجزائر محتواها على المستوى المركزي مما أفقدها أهميتها وأفرغها من

محتواها، ومن هنا نلمس ضعف لامركزية التخطيط مما يستدعي إعادة التفكير في التركيز الفعلي لسياسة اللامركزية، على اعتبار أنها الوسيلة التي تضمن استقلالية الجماعات المحلية.¹

2- ضعف الموارد البشرية :

تشكل الوسائل البشرية أحد الشروط المسبقة الهامة ورهانا حاسما يسمح للجماعات الإقليمية بالارتقاء إلى مستوى المهام الجديدة التي يفرضها اقتصاد السوق، وهذا من خلال السعي إلى رفع عدد الأعدان التقنيين المؤهلين بشكل معتبر، كما يعتبر تسيير الموارد البشرية من أهم العوامل التي تؤثر على نجاعة وفعالية عمل أي هيئة عمومية، إذ يعتبر العنصر البشري أساس أي عمل يراد له النجاح فهو المكلف بتقديم الخدمة العمومية وتحسين نوعيتها، وعليه فإن أي هيئة ومهما كانت طبيعتها لا يمكن أن تصل إلى تحقيق أهدافها، إلا بالاعتماد على قاعدة بشرية تتمتع بالمؤهلات العلمية، والمهنية التي تمكنها من أداء مهامها بصفة فعالة.

3- الصعوبات المالية:

إن النشاطات الأساسية للجماعات الإقليمية لا تتم إلا عن طريق ركائز مالية، والتي تتجسد في الميزانية. كون أن أي حركة إدارية لا بد أن يقابلها تقييد مالي في الميزانية، حيث هي تعبير عن سياسة تنمية محلية كونها تدخل في إطار سياسة عامة تعبر عن احتياجات الوحدة المحلية تتعلق باستخدام، واستغلال الموارد المالية ويدخل كل ذلك في إطار ما يعرف بالمالية المحلية، والتي تحتل في الوقت الراهن صدارة التفكير الاقتصادي والاجتماعي في البلدان التي اعتمدت اقتصاد السوق، كما تعتبر طرفا رئيسيا في المالية العامة للدولة، تتسم بالتقييد حيث لا تستفيد إلا من دخل مطابق للنفقة، ومن جباية تخصص الدولة لنفسها الصحة الأكبر منها، ومن بين أبرز الأسباب التي تحد من الموارد المالية للجماعات الإقليمية نجد:

تبعية النظام الضريبي المحلي للدولة: إن القيود المفروضة على المالية المحلية من مقتضيات الوصاية التي تمارسها الإدارة المركزية ومصالحها غير الممركزة، تحديد معدلات الضرائب من طرف الدولة وتحصيلها أيضا من طرف أجهزة الدولة ممثلة في مصالح الضرائب، كلها عوامل تقر بتبعية النظام الضريبي المحلي للدولة، وتفسر عدم قدرة البلديات على التحكم في ماليتها، تتكون مالية الجماعات المحلية من المداخل الضريبية ومداخل الممتلكات، فبالنسبة للنوع الأول أي المداخل الضريبية، لا يمكنها حتى المشاركة في تعيين أو تحديد النسبة للاستفادة من هذه الضرائب حيث هو من اختصاص المشرع والقانون، ولكن على اعتبار أن النظام الجبائي هو الدعامة الأساسية للاقتصاد على مستوى العالم، فإن توحيد الجباية بصفة مطلقة وعلى كل الجماعات المحلية ينتج عنه آثار سلبية على الجماعات الفقيرة، ومن اختصاص الدولة أيضا توزيع المداخل الجنائية، وهذه المهمة لا تستند إلى معايير موضوعية محددة، فتوزيعها تقديري يتماشى ومصالحها، فلو أخذت بالمعيار الموضوعي الذي يستند على حقائق جغرافية، سكانية، اقتصادية، اجتماعية ... الخ عنده يكون مجال تحريكها

¹ عبد القادر حسين، الحكم الراشد في الجزائر وإشكالية التنمية المحلية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، - جامعة تلمسان، 2011/2012، ص 175. (بتصرف)

ضيق لتحقيق مصالحه على حساب الجماعات المحلية، وبالتالي أصبح هناك تبعية الجماعات المحلية للدولة في مجال الإيرادات الجنائية، أما بالنسبة للنوع الثاني، وهو الموارد الناتجة عن الممتلكات فتبقى ضعيفة جدا وشبه منعدمة، وهذا راجع خصوصا إلى انحطاط قيمة الأملاك مع استمرارية التبعية ماليا للدولة، ما أثر سلبا على تجسيد الاستقلالية المالية، فضعف مالية الجماعات المحلية خلف ضعفا في مجال التدخل ما نتج عنه تسجيل تدهور، وانخفاض في عائدات الأملاك، وذلك راجع إلى المشاكل التي يعرفها تسيير الأملاك من طرف الجماعات المحلية مثل تفشي ظاهرة الإهمال الكبير، وعدم الاستغلال الأمثل للممتلكات وعدم القدرة على تامين وتحسين المداخل بالرغم من الحث على ضرورة إعادة وصيانة هذه الممتلكات، وتسييرها بالطرق السليمة وبأكثر عقلانية لضمان مداخيل من شأنها معالجة جزء من المشاكل الكثيرة التي تعاني منها الجماعات المحلية وعلى وجه الخصوص مسألة التمويل المحلي.¹

4- الغش والتهرب الضريبي :

التهرب الضريبي: هو كل فعل مكلف للضريبة يهدف إلى التخلص من دفعها باستعمال شتى الوسائل، فالتهرب إذا هو عدم دفع الضريبة أصلا، أما الغش الجنائي فهو التحايل على إدارة الضرائب لدفع ضريبة قليلة وهذا بعدم التصريح برقم الأعمال، ومن العوامل الموضوعية المساعدة على الغش الجبائي المحيط الاجتماعي والاقتصادي، مثل انتشار السوق السوداء أساليب التسيير المتبعة من طرف إدارة الضرائب، انعدام النجاعة والفعالية في تأسيس وتحصيل الضريبة بالإضافة إلى ضخامة التشريع الضريبي والتغيرات السريعة والعديدة التي يتعرض لها، أما العوامل الذاتية فتتمثل في انعدام الحس المدني بحيث أصبح من يدفع ضريبة أقل مفخرة له، كان من الأجدر أن تستغل في مجال التنمية المحلية وتأمين الجماعات المحلية في العجز، ويعاب على أجهزة الجباية، عدم قدرتها في تحصيل الموارد المالية نظرا للتهرب الجبائي من جهة ونقص الكفاءة من جهة أخرى إلى جانب وجود ثغرات في التشريع الضريبي أصبحت تفوق فعالية الضريبة كأداة كفيلة لتمويل الميزانية، إضافة إلى بعض العوامل الأخرى التي تعيق تجسيد التنمية المحلية كعدم التحكم في النفقات، حيث يفسر عجز الميزانية المحلية بعدم نمو مواردها ونفقاتها بشكل متناسق، إذ أن النفقات تزيد بنسب تفوق الزيادة في الموارد، كل هذا يظهر جملة من الاختلالات التي تميز واقع التنمية المحلية.

III. تحديات التنمية المحلية في الجزائر

1- التحديات الاقتصادية: تتمثل في:

أ- **ضعف النمو الاقتصادي:** ولتحسين مستوى النمو الاقتصادي في الجزائر وتحقيق التنمية المحلية، يجب تعميق الإصلاحات الهيكلية على مستوى المؤسسات، وترقية الاستثمارات والنشاط الاقتصادي للدولة، وذلك من خلال:

¹ عبد القادر حسين، الحكم الراشد في الجزائر وإشكالية التنمية المحلية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية، جامعة تلمسان، 2011، ص 21.

الفصل الثالث: السياحة البيئية كآلية لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر

- تشجيع بعض القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية مثل قطاع الفلاحة؛
- إصلاح النظام الضريبي في سياق تحفيز الاستثمار والفعالية في تسيير المنظومة الجبائية؛
- ضرورة تجنب تبذير الموارد العمومية في الإيرادات، وكذلك في المؤسسات العمومية الاقتصادية من خلال عصرنة التسيير وتحديث إجراءات تسيير رأس المال المادي والبشري؛
- ضرورة الاستغلال الرشيد للشروات المتاحة، وإيجاد المناخ الملائم للاستثمار محليا ودوليا؛
- التخطيط السليم للموارد البشرية في البلاد.¹

ب- تحديات الأمن الغذائي :

تعد التنمية الزراعية المستدامة مطلبا أساسيا لتحقيق الأمن الغذائي والمساهمة في دفع التنمية المحلية، ولتحسيد هذا المطلب يستدعي تحقيق التكامل الاقتصادي الزراعي، وخلق مناخ محفز للاستثمار الزراعي والتمكن من الاستحواذ على التكنولوجيا الزراعية والتحكم في العوامل المحددة للتبادل التجاري، وما ينجر عنه من تنمية للصادرات الزراعية كما لا بد من حسن استغلال الأراضي الزراعية، والمبادرة بإصلاح مساحات جديدة خصوصا في المناطق الصحراوية، والهضاب العليا وكذلك الاعتماد على كفاءة المورد البشري في تحقيق الأمن الغذائي، كما أنه يجب إعطاء القطاع الزراعي الأولوية القصوى في الخطط الإنمائية، وزيادة نصيبه من إجمالي الاستثمارات الكلية من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتحصين ضد أخطار الاحتكار الدولي للغذاء بالإضافة إلى إدخال التعديلات اللازمة على السياسات التشريعية والإدارية لتحفيز الاستثمارات الزراعية والتجارية كما يجب تبني سياسة زراعية شاملة تمكنا من الموازنة بين الكميات المنتجة من كل سلعة زراعية نباتية كانت أو حيوانية، وبين حاجياتنا للاستهلاك المحلي وقدرتنا على التصنيع والتصدير للأسواق الخارجية، كما يعتبر الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية، والبشرية والمالية لزيادة الإنتاجية في الزراعة المدخل الأساسي لتطوير القطاع الزراعي، وتحقيق وضع أفضل للأمن الغذائي، ولا بد كذلك من الاستغلال الرشيد والكفاءة للأراضي الزراعية المتوفرة، والحد من التوسع العمراني والصناعي على حساب الأراضي الزراعية والحد من أثار التصحر بالإضافة إلى الاستغلال العقلاني للموارد المائية في مجال الزراعة.

ت- تحديات الطاقة الشمسية:

تعد الجزائر إحدى الدول التي تسعى جاهدة لتكريس مبدأ المحافظة على البيئة، والتنمية المستدامة للنهوض باقتصادها مستقبلا في الاعتماد على سياسة طاقوية من أجل المحافظة على مواردها البترولية الناضبة واستغلالها وإدارتها بكفاءة عالية بغرض دعم مسيرة التنمية المستدامة التي تستجيب لحماية البيئة متى اعتمدنا تطبيق واستغلال هذا النوع من الطاقات، وهناك عدة تحديات:

¹ طيب سليمان ملكية، إشكالية التنمية المحلية المستدامة في ظل حماية البيئة، الملتقى الوطني الثالث حول التنمية المحلية المستدامة البعد البيئي، جمعية الأنوار للأنشطة العلمية والثقافية، المركز الجامعي بالمدية، 4/3 مارس 2008، ص ص 6، 7.

- ضرورة إنشاء بنك معلومات الإشعاع الشمسي، ودرجات الحرارة وشدة الرياح وكمية الغبار وغيرها من المعلومات الدورية الضرورية للاستخدام الطاقة الشمسية؛
- تنشيط طرق التبادل العلمي بين البلدان والدول الرائدة في هذا المجال من خلال عقد الندوات واللقاءات الدورية؛
- وضع برنامج وطني للتنمية باستخدام الطاقة المتجددة؛
- تحسين وسائل لتحويل الطاقة الحرارية إلى طاقة كهربائية.

2- التحديات الاجتماعية:

أ- تحدي ظاهرة الفقر:

لمكافحة ظاهرة الفقر في الجزائر، تم اعتماد الكثير من البرامج والإجراءات المساعدة على التخفيف من ظاهرة الفقر، فبعدما كان الاهتمام بالتركيز على دعم السلع الغذائية الضرورية، قامت الحكومة بتعويضها بمساعدة مباشرة للفئات المحرومة، كما أن اهتمام الحكومة المتزايد بمكافحة الفقر أدى إلى إسناد وزارة التضامن الوطني مهمة جديدة تتعلق بمكافحة الفقر والإقصاء الاجتماعي، وتتمحور إستراتيجية مكافحة الفقر في:¹ نشاطات التضامن الوطني، الشبكة الاجتماعية وبرامج المساعدة على التشغيل.

ولتفادي ظاهرة الفقر يجب مراعاة الاعتبارات التالية:

- تفعيل دور المنظمات الغير حكومية في القضاء على الفقر؛
- تشجيع الاستثمار وتحقيق الانتعاش الاقتصادي؛
- يجب على الدولة أن تتدخل لحماية المجتمع من الانعكاسات الاجتماعية الوخيمة التي توأكب الانتقال إلى اقتصاد السوق، ومن التجاوزات التي قد يولدها البحث عن الربح السريع، لذلك وجب على الحكومة التخفيف من آثار الإصلاحات الاقتصادية، وانعكاساتها على الطبقة المحرومة؛
- تحديد الأولويات للمشاريع الكفيلة بالاستجابة الفورية للحد من الفقر، وتحسين مستوى معيشة الأفراد؛
- يجب تبني سياسة اقتصادية واجتماعية سليمة وواضحة اتجاه الفقراء، ودراسة انعكاسات السياسة الاقتصادية على الجانب الاجتماعي مع تعويض الفقراء عن طريق تقديم أهم المنح للتخفيف من معاناتهم؛
- مراعاة الدولة للبرامج المعتمدة للربط بين النمو الاقتصادي والسياسة الاجتماعية، وذلك عن طريق تكتيف الأجهزة المتوفرة مع أهداف البرامج ومقتضيات انتقال إلى اقتصاد السوق.

¹ سميرة العابد، زاهية عيان، ظاهرة البطالة في الجزائر بين الواقع والطموحات، مجلة الباحث، العدد 11، 2012، ص 177.

ب- تحدي تفشي البطالة

اتخذت الجزائر منذ سنة 1987 عدة إجراءات لمكافحة البطالة ودعم التشغيل في إطار التنمية المحلية، وذلك من خلال عدة أجهزة التي تختلف من حيث طبيعتها أو نمط تمويلها أو الفئات المستهدفة، والتي يمكن تقسيمها إلى صنفين أساسيين هما:

- النشاطات التابعة للشبكة الاجتماعية والتشغيل التضامني: والتي تضم الأشغال ذات المنفعة العامة، التأمين على البطالة وعقود ما قبل التشغيل؛

- الإجراءات الخاصة بالاستثمار: ترمي إلى تدعيم الاستثمار وترقيته والحفاظة على الشغل والتي تضم القرض المصغر، المؤسسة المصغرة، ومراكز دعم النشاط الحر، وإعانة المؤسسات التي تواجه صعوبات.

ولقد ساهمت هذه الإجراءات في تقليص حجم البطالة لحد ما، ولكن على الرغم من انخفاضه إلا أن مستواه يبقى مقلقا وهذا حسب طبيعة مناصب الشغل التي تم إنشائها فمعظمها مناصب مؤقتة، ضف إلى مستوى تأهيل اليد العاملة نجد معظم الراغبين في العمل غير مؤهلين والقلة يكون لهم مستوى جامعي، كذلك فإن توزيع الشغل كان حسب القطاعات الاقتصادية حيث نجد هيمنة لقطاع التجارة والخدمات والإدارة بينما قطاع الصناعة والفلاحة يحتل نسبة ضئيلة، كما أن الجزائر قد بادرت من أجل التخفيف من حدة تفاقم البطالة إلى وضع ترتيبات لمكافحة البطالة، وذلك عن طريق إعداد برامج لترقية الشغل ومحاربة البطالة.

إن الإلحاح على مثل هذه البرامج لم تأتي إلا في أواخر الثمانينات إثر الأزمة الاقتصادية التي عاشتها البلاد، حيث عمدت إلى مواجهة تدهور سوق الشغل بإنشاء أجهزة جديدة بديلة لإدماج الشباب مهنيا، وكذلك أجهزة لدعم العمال الذين فقدوا مناصبهم لأسباب اقتصادية، ولزيادة مكافحة البطالة يجب وضع إستراتيجية شاملة تراعي الاعتبارات التالية:

- الاهتمام بالقطاع الفلاحي وقطاع البناء والأشغال العمومية من أجل زيادة المقررة الاستيعابية للعمال؛

- رفع معدلات النمو الاقتصادي لأن زيادة النمو الاقتصادي يؤدي بالضرورة إلى ارتفاع مستوى التشغيل؛

- إقامة المنشآت القاعدية والاقتصادية الضرورية وتحسين مناخ الاستثمار المشجع على توفير فرص عمل كافية؛

- الاهتمام بالتكوين ورفع المهارات لإمداد القطاعات التي تعتمد على التكنولوجيا الحديثة باليد العاملة المؤهلة؛

- وضع آلية تتكفل بمتابعة وتقييم مختلف مراحل برامج التشغيل؛

- تحسين نظام المعلومات الإحصائية حول التشغيل.

كما أن الشركات الكبيرة والصغيرة كثيرا ما تنشأ، وتتنافس في المناطق الحضرية، وذلك راجع لتضافر العديد من العوامل، كالتقرب من الأسواق والبنى التحتية، وتوفر اليد العاملة ووجود علاقات مع الموردين، مع

توفر المعلومات مع شركات أخرى، كل هذا يساهم بدرجة ما في تحقيق تنمية محلية في المناطق الحضرية، كما تمثل العوامل المؤثرة على إنتاجية العمالة على المستوى المحلي، توافر السكن، وفرص التدريب ووسائل النقل العامة، وتوافر المهارات التحفيزية، الأمن والخدمات الصحية والتعليمية... الخ العمود الفقري لتحقيق التنمية المحلية المستدامة، مع اعتبار أن النشاط الأكثر أهمية وفعالية الذي يمكن للجماعات المحلية تنفيذه هو تحسين العمليات والإجراءات القانونية التي يجب أن يقوم رجال الأعمال في إطار السلطة المحلية ذاتها.

3- التحديات البيئية

شهدت البيئة في الجزائر خلال سنوات الأخيرة تدهورا ملحوظا ومتزايدا، تعتبر القضايا البيئية ومشاكلها من أخطر القضايا الدولية وأهمها، وتحظ بعناية خاصة، لذلك سعت الجزائر تدارك وضعيتها البيئية المتدهورة خلال السنوات الأخيرة من خلال إصدارها لجملة من القوانين لحماية البيئة وتعزيز مشروعها في التنمية المحلية المستدامة ولعل أهم هذه القوانين، القانون رقم 10-03 الذي تنص مواده على حماية البيئة في إطار التنمية المحلية المستدامة، بما يتناسب ومتطلبات هذه الأخيرة.

وتبقى للجزائر القدرة على تدارك هذه الوضعية البيئية المتدهورة، وقطع أشواط كبيرة في إطار التنمية المحلية المستدامة إذ صخرت ووجدت كل إمكانياتها للخروج إلى أوسع الآفاق. ولأجل ذلك يصبح عليها ختما وأكدنا أن تتبع الاستراتيجيات التالية:

- إعطاء أهمية بالغة لإعادة استعمال المياه القدرة في المجال الفلاحي والصناعي بدلا من استعمال المياه العذبة؛
- تسخير كل الإمكانيات العلمية والتقنية المتوفرة حول الموضوع، مع تشجيع كل مبادرة؛
- نقل التكنولوجيا التي تمكننا من تسخير الطاقة الشمسية لتحويل مياه البحر إلى مياه عذبة نقية؛
- إعادة الاعتبار لوسائل مكافحة تلوث المياه، وتدعيمها، بناء السدود وحفر الآبار وبناء حواجز مائية لتجميع مياه الأمطار؛
- تطوير عمليات توزيع المياه وتحسينها، سن القوانين والتشريعات الخاصة بحماية البيئة، وتنفيذها على المخالفين؛
- تخطيط وتسيير الموارد البشرية بطريقة علمية حتى تسمح لها بمسايرة التكنولوجيا الحديثة؛
- زيادة نسبة المساحات الخضراء حول المدن الصناعية، وهذا لتفادي الغازات والغبار التي تطلقه هذه الصناعة؛
- دمج الترتيبات المتعلقة بحماية البيئة والتنمية المستدامة عند إعداد المخططات والبرامج القطاعية وتطبيقاتها؛
- إلزام كل شخص يمكن أن يلحق نشاطه أضررا كبيرا بالبيئة، بمراعاة مصالح الغير وذلك باستخدام أحسن التقنيات المتوفرة وتكلفة اقتصادية مقبولة تجنبنا للإلحاق الضرر بالبيئة؛

- كما ينص القانون حماية البيئة الجزائري، لكل شخص الحق في أن يكون على علم بحالة البيئة والمشاركة في الإجراءات واتخاذ القرارات التي قد تضر بالبيئة؛
- المساهمة في استبدال كل نشاط مضر بالبيئة بآخر أقل خطورة وحتى لو كان تكلفه هذا النشاط الجديد مرتفعة مادام مناسباً للقيم البيئية وموضوع الحماية؛
- على كل شخص يمارس نشاطاً يضر بالبيئة أن يتحمل مسؤوليته الكاملة في ذلك، حسب ما تنص عليه قوانين حماية البيئة.

4- التحديات السياسية

تعاني الجزائر مجموعة من المشاكل، وللقضاء عليها أو على الأقل التخفيف منها تقع على الدولة مجموعة من المسؤوليات والتحديات أهمها:

- تفعيل المشاركة من خلال إعطاء المناطق الريفية الأولوية عند إعداد البرامج التنموية والصحية والتعليمية.
- ينبغي أن يتميز الحكم الراشد بالتنمية السياسية والمشاركة غير النخبوية في اتخاذ القرارات وحل المشكلات الخاصة بالحكم والإدارة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية بين كافة أفراد المجتمع دون إقصاء سياسي أو اجتماعي أو اقتصادي وبصورة ديمقراطية إنسانية دستورية وقانونية وذلك للرفع بالتنمية المحلية.
- ويرى بعض الباحثين في هذا الشأن أن الجزائر فتحت ورشات كبيرة على المجتمع منها:
 - إصلاح هياكل الدولة وإصلاح العدالة وإصلاح التربية والتعليم وهذا كله لتمكين أفراد المجتمع من المشاركة الطوعية في تنمية البلاد.¹
- مما سبق يمكن القول أن الجزائر ومنذ استقلالها إلى يومنا هذا وهي في عملية إصلاح مستمر، سلسلة لم تنقطع من برامج وإصلاحات تنموية متعددة ومختلفة حسب الظروف والوقائع الاقتصادية المعاشية في كل فترة إلا أنها ومهما اختلفت تصب في نفس المسعى وهو تحقيق تنمية اقتصادية شاملة، بالرغم من اختلاف الاستراتيجيات المتبعة في الجزائر وتطور مفهوم التنمية إلا أن الاعتماد المطلق على الربيع البترولي يفرغ تلك الاستراتيجيات من محتواها. فإن التغيير مرتبط بجمالية الوعي المختلف للواقع والتطبيق الجاد لأفضل البدائل الممكنة من أجل تحقيق التغيير الاجتماعي المفضي إلى نجاح مشروع التنمية.

المبحث الثالث: أثر السياحة البيئية على التنمية المحلية

يهدف هذا المبحث إلى استعراض بعض الأمثلة والتجارب الناجحة في بعض الدول في مجال السياحة البيئية وجدوى تطبيق هذا المفهوم في القطاع السياحي، بالإضافة إلى مدى مساهمة السياحة البيئية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر.

¹ طيب سليمان مليكة، ص 21.

إن تطبيق مفهوم السياحة البيئية يعني وجود سياحة نظيفة رفيقة للبيئة وصديقة للمجتمع وذات مردود مالي كبير، بإشراك المجتمعات المحلية في صناعة القرار واحترام ثقافتهم وحقوقهم الإنسانية.

المطلب الأول: أمثلة تجارب السياحة البيئية

السياحة البيئية ربما تكون مغامرة ممتعة لمحبي الطبيعة، والسياحة الطبيعية أو السياحة البيئية هي رحلة إلى الأماكن الطبيعية التي لا تزال غير مزعجة، أو غير ملوثة نسبياً بهدف الدراسة، والاستمتاع بالمناظر الخلابة والحياة البرية، والنباتات الرائعة، فضلاً عن غيرها من المظاهر والأشكال الثقافية سواء من الماضي أو الحاضر. وفيما يلي عرض لبعض الأمثلة والتجارب التي قامت بها بعض الدول في تطبيق مفهوم السياحة البيئية ومدى مساهمتها في تحقيق المنفعة للمجتمعات المحلية.

I. منتجع ميناء كينغ فيشر - جزر فريزر - استراليا

ميناء وقرية كينغ تقع على الساحل الغربي من جزر فريزر المعلنة على قائمة التراث العالمي لليونسكو، 250 كيلومتر شمال برزين. الموقع يتكون من 65 هكتار و 152 غرفة و 75 فيلا و 114 سريراً للاستخدام في نزل، وقاعة للزوار النهاريين وقرية للموظفين و 3 مطاعم وقاعة مؤتمرات تتسع لحوالي 300 شخص. وبني المنتج وفق إرشادات بيئية صارمة بهدف توفير مكان للزوار يتوافق بشكل سلس مع حساسية النظم البيئية في الجزيرة. وقبل أن يبدأ البناء تم عملية دراسات للأثر البيئي. بالإضافة لأبحاث أخرى مفصلة عن المنطقة بالإضافة لدراسة المياه والاستخدامات الطبيعية السابقة للسكان المحليين.

1- التداخل البيئي:

- مند البداية تم بدل كل جهد ممكن لتخفيف الضغط البيئي والوصول إلى مستوى عالي من التداخل البيئي، من هذا الإطار يمكن ذكر:¹
- الطرق والمباني تم تخطيطها وتنفيذها حول الأشجار الرئيسية تحاشياً لقطع الأشجار؛
 - جميع المباني صممت لتتناسق مع البيئية وطبيعة المنطقة ونمطها المعماري ومحيطها النباتي الجغرافي؛
 - جميع الخشب المستعمل هو من الأنواع المحلية؛
 - المجمع المركزي للفندق (غرفة المؤتمرات والاستقبال والمطاعم والغرفة الإدارية والحمامات)، تم تصميمه بدون تكييف. وتم إدخال نظام التهوية الطبيعية من خلال تهوية متعددة في الطوابق العلوية والسفلية، وفي فصل الصيف يتم دخول الهواء البارد طوال النهار، وخروج الهواء الساخن من الفتحات العلوية، أما في الشتاء فيتم إقفال جميع الفتحات لحصر الحرارة وتمثيل ظاهرة البيت الزجاجي؛
 - جميع الغرف والمناطق العامة تم تصميمها بحيث يدخلها أكبر كم من الإضاءة الطبيعية خلال ساعات النهار بحيث لا تكون هناك حاجة للإضاءة الصناعية؛

¹ حمزه درادكه وآخرون، السياحة البيئية، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص 175-177.

الفصل الثالث: السياحة البيئية كآلية لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر

- جميع الغرف والمرافق يمنع التدخين فيها، لكن يمكن توفير غرف للمدخين عند الطلب؛
- عمل ممرات خشبية معلقة أو ممرات أرضية مغطاة بقطع خشبية لتقليل الآثار السلبية على الكثبان الرملية والمستنقعات؛
- المنتجع يدير محطة تنقية مياه الصرف بطريقة طبيعية.
- 2- المنافع البيئية والاقتصادية:** إن تصميم المنتجع بهذه الطريقة وفر ما يقارب من 500.000 كيلو واط من الطاقة سنويا وهو ما يعادل استهلاك 100 منزل لنفس الفترة.
- 1-2- البناء: لتخفيف الأثر البيئي:** أمراض التربة المستوردة تم تفاديها باستخدام تربة المنطقة أو تربة مصرح بنقلها والموارد الطبيعية التي أزيلت من الموقع تم استعمالها في إعطاء الموقع مظهره الطبيعي.
- 2-2- تشكيل التضاريس:** تم استعمال النباتات الطبيعية من منطقة ذاتها أو المناطق المحيطة كما أزيلت آلاف النباتات من موقع البناء ووضعت في مستنبت خاص بالمنتج ليتم إعادة زراعتها لاحقا المستنبت يعمل على تزويد المنتجع بالنباتات المحلية لأغراض تشكيل التضاريس.
- 3-2- الماء:** يتم معالجة المياه العادمة في محطة التقنية الطبيعية الخاصة بالمنتجع، ونظرا لأن المكونات منتجات المحطة لا تتناسب مع طبيعة التربة. فإنه يتم إطلاق المياه مع القناة سريعة الجريان نحو الممر الرملي الكبير.
- 4-2- الطاقة:** يوجد مفتاح على شكل بطاقة يشغل الطاقة في كل غرفة. وهذا يضمن أن تغلق الطاقة بالكامل عندما تكون الغرفة شاغرة، أما وحدات التكييف فيتم التحكم فيها يدويا.
- 5-2- المخلفات:** جميع المخلفات الناتجة في الموقع يتم فصلها وضغطها وتخزينها في المواقع وإرسالها للأرض الرئيسية لإعادة تدويرها.
- 6-2- خلق شركات ومنافع أوسع:** قام منتجع (كينغ فيشر) بإنشاء لجنة استشارية من المجتمع المحيط وجميع الفئات المستهدفة لكي يضمن علاقات طيبة متواصلة مع جماعات البيئة والسكان الأصليين والمقيمين الذين تم تمثيلهم في هذه اللجنة.
- وقد شجع المنتجع برامج الأبحاث المتعلقة بالبيئة والسياحة البيئية والأنماط البيئية في جزر فريزر. وقد اشتملت خطة المنتجع البيئية على إقامة العديد من البرامج والمبادرات الثقافية لزيادة الوعي البيئي.
- 7-2- الموظفين:** يتوفر برنامج لتدريب الموظفين على كيفية التعامل مع البيئة، وذلك من خلال عرض شرائط الفيديو.
- 8-2- التواصل مع الزوار:** تم إعداد برنامج يتكون من أربعة مراحل يتضمن ترويج وتوجيه وتطبيق التعليمات، ضمن نطاق عمل توضيحي مندمج مع برامج الفيديو المتوفرة لاستعمال جميع الزوار. ولهذا الغرض فقد وظف المنتجع 13 دليلا سياحيا لتطبيق هذا البرنامج.

II. السياحة البيئية في كوستاريكا

يعني اسم كوستاريكا الشاطئ الغني وهو وصف حقيقي لما في البلاد من غنى بيئي وتنوع بيولوجي فهي الخيار الأمثل وهواة الطبيعة والسياحة البيئية.¹

العاصمة: سان خوسيه، عدد السكاكها: 4133884 مليون نسمة، المساحة تقدر ب 51100 كلم².

تضم كوستاريكا ثروة طبيعية وحيوانية تجعلها فريدة في هذا العالم، ففي غاباتها الاستوائية تعيش حيوانات برية عديدة كالقردة والقطط البرية وأسراب من الطيور مختلفة الأنواع. تشكل البراكين والأنهار والبحيرات المنتشرة في أرجائها عامل جذب لملايين السياح الذين يقصدونها من أميركا وأوروبا ومختلف أنحاء العالم.

من أكثر النشاطات إثارة في كوستاريكا هو التعرف على الحياة البرية الموجودة في غاباتها ومنتزهاتها الطبيعية بالإضافة إلى الاستمتاع بمراقبة الطيور على اختلاف أنواعها والمشاركة ب Canopy tours. حيث يمكن ممارسة أنواع مختلفة من الرياضات المائية كركوب الموج والغوص والسباحة.

إذ بإمكان السياح زيارة البراكين المتعددة التي تحولت إلى منتزهات طبيعية وأبرزها بركان Arenal Poas وحيث على مقربة منه توجد بحيرتان تعيش في محيطهما أنواع من الطيور Tenorio والذي يحيط به منظر طبيعي خلاب تتخلله أنهار وشلالات.

1- المتاحف:

المتاحف الغنية بمقتنياتها وأبرزها متحف الذهب وفيه تعرض قطع ذهبية تعود إلى سنة 700 م والمتحف الوطني حيث حديقة الفراشات ومعرض الأحجار، أما مبنى المتحف فهو عبارة عن قلعة قديمة. ومن المعالم المثيرة في العاصمة مزرعة البن الذي تشتهر كوستاريكا بإنتاجه ثم انتقل لاكتشاف الروائع الطبع الطبيعية الموجودة في العاصمة.

2- المنتزهات الطبيعية: تنتشر في كوستاريكا المنتزهات الطبيعية المختلفة التي تحوّلك للتعرف على الحيوانات والنباتات والطيور المتنوعة، أشهر هذه المنتزهات Cocos Islands المدرجة على لائحة اليونسكو للتراث الوطني والمرشحة لنيل لقب عجائب الدنيا الطبيعية، وتتميز هذه الجزيرة بكونها غابة في وسط المحيط يتدفق فيها أكثر من 400 شلال وبشورتها المائية حيث تعيش الدلافين والحيتان إضافة إلى ثروتها الحجرية النادرة ولكن عليك بالحصول على إذن من السلطات المختصة قبل التمكن من زيارتها.

ومن الأماكن المميزة أيضا هو منتزه Corcovado الذي يحتوي على 350 نوعا من الطيور و116 نوعا من الزواحف و139 نوعا من الثدييات البرية أمثال القردة والفهود والنمور هذا إضافة إلى ثرواته الطبيعية إذ يحتضن شلالات وشواطئ رملية وانهارا وغابات استوائية رائعة الجمال، وادّكر بأنه يمكنك الإقامة داخل المنتزه في موقع يعرف ب La sirena Tortuguero. حيث يمكنك رؤية السلاحف.

¹ السياحة البيئية في كوستاريكا، الرابط: http://saie7.blogspot.com/2012/04/blog-post_9162.html، تم الاطلاع: (2017/05/10)، (13.30).

الفصل الثالث: السياحة البيئية كآلية لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر

وتعتبر غابة cloud Monteverde من أجمل المواقع الطبيعية حيث يمكنك الاطلاع على الأنظمة البيئية المتنوعة خصوصا في موقع Santa Elena حيث يمكنك القيام بنشاطات عدة أبرزها زيارة Bat Jungle حيث يقع المطعم الأرجنتيني وحديقة الفراشات ومتحف الحشرات وشلالات San Luis .

خريطة رقم (02): تطور السياحة البيئية في كوستاريكا



Source: Journal of Ecotourism, Social and environmental effects of ecotourism in the Osa Peninsula of Costa Rica: the Lapa Rios case, Vol. 9, No. 1, 02 February 2010, p 65.

3- المطبخ :

يتميز المطبخ الكوستاريكي بتنوع أطباقه وأشهرها Gallo pinto وهو عبارة عن أرز مع الفاصوليا الحمراء ويتناول عادة عند الفطور، أما طبق وجبة الغذاء الرئيسي فهو ال Casado المؤلف من الأرز والفاصوليا والموز المقلي والتورتيا ولا تنس تذوق صلصة Lizano المؤلفة من الخضار والكاراي والتي تطلق عليها تسمية الكاتشاب الكوستاريكي.

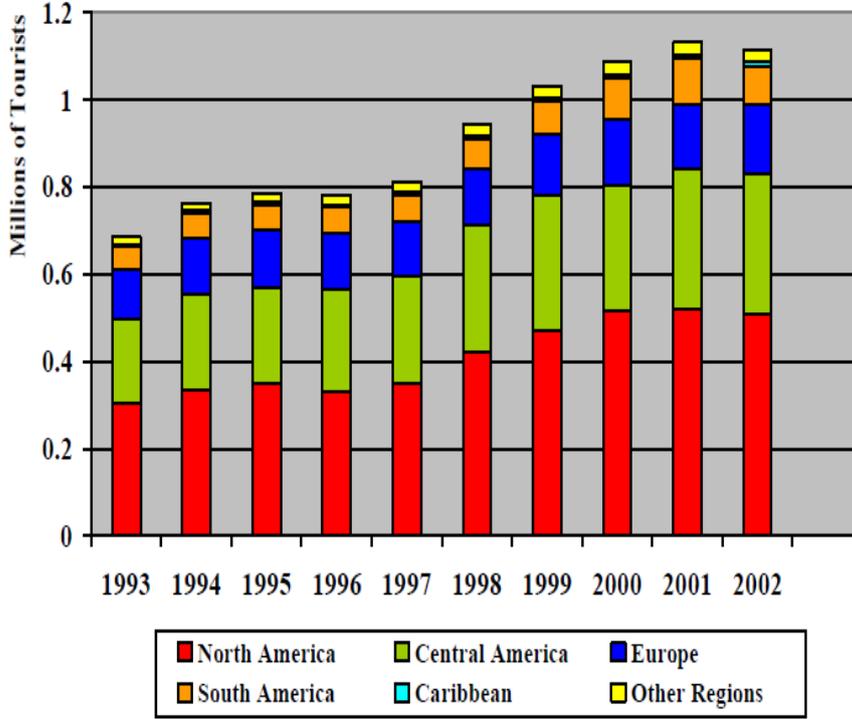
4- الشواطئ:

لشواطئ كوستاريكا ميزة خاصة إذ أن شواطئ المحيط الهادئ و شواطئ البحر الكاريبي التي تحدها تختلف عن بعضها من خلال طبيعتها وتكوينها وهي تشكل مكانا ممتعا ومسلي.

4- تطور عدد السياح

شهد عدد السياح الدوليين ارتفاعاً مستمراً من سنة 1993 إلى سنة 2002، والشكل الموالي يبرز ذلك:

شكل رقم (08): مجموع تدفقات السياح الدوليين إلى كوستاريكا خلال فترة 1993-2002



Source: Bernardo Duhá Buchsbaum, *Ecotourism and Sustainable Development in Costa Rica*, Major Paper Submitted to Virginia Polytechnic Institute and State University, May 3, 2004, p 13 .

III. السياحة البيئية في مدينة العقبة - الأردن

العقبة فهي تقع على الساحل البحر الأحمر في أقصى الجهة الجنوبية للأردن والتي تمثل من خلال هذا الموقع البحري الوحيد للدولة، وهي تعد مركز محافظة العقبة، وتبعد عن العاصمة عمان بنحو 330 كم، و80 كم عن البتراء.

يحد المدينة من الجهة الجنوبية الشرقية مدينة الحقل بالمملكة العربية السعودية التي ترتبط بها من خلال مركز حدود الدرة، الغرب مدينة إيلات المحتلة التي ترتبط بها عبر معبر وادي عربة، ومنها إلى مصر. يمتد النسيج العمراني للمدينة على طول خط الساحل الأردني للجهة الشرقية من رأس خليج العقبة المتفرع من البحر الأحمر، والذي يصل طوله إلى 27 كم، وتلتقي بمدينة العقبة أهم الطرق الرئيسية بالأردن (الطريق الصحراوي، وطريق البحر الميت وخط السكة الحديدية) والميناء البحري والمطار "مطار الملك حسين"، مما أهلها لاحتضان المنطقة التجارية الحرة والمنطقة الصناعية وجعلها تشكل نقطة هامة للتبادلات بالشرق الأوسط ومركزاً استراتيجياً بخليج العقبة.

الفصل الثالث: السياحة البيئية كآلية لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر

يقدر حجم سكان مدينة العقبة 98400 نسمة سنة 2007 ، مما يؤهلها لاحتلال مكانة هامة في شبكة المدن الأردنية.

1- إمكانية طبيعية متعددة و متميزة محفزة لتعدد الأنشطة السياحية:

ساهمت الخصائص الجغرافية لمدينة العقبة في توفر العديد من الإمكانيات الطبيعية الهامة، والتي تدعم قيام العديد من الأنشطة السياحية المختلفة، فإلى جانب الجبال التي تحيط بالمدينة وانفتاحها على السهول من جهة والبحر من جهة ثانية، فإن ذلك بإمكانه أن يبعث السياحة الجبلية والسياحة البيئية خاصة مع توفر غطاء نباتي مميز، وكذا السياحة الشاطئية التي تجذب مجالا خصبا لممارستها مع توفر الشواطئ التي تتوزع على طول الشريط الساحلي بالمدينة، بالإضافة إلى إمكانية ممارسة مختلف الرياضات المائية المختلفة، وكذلك الغوص للاستمتاع بالشعب المرجانية المنتشرة في سواحل.

يسود مدينة العقبة المناخ الصحراوي ذو الصيف الحار والشتاء المعتدل، حيث تؤثر هذه الخصائص على بعض أنواع الأنشطة السياحية.

جدول رقم(16): بعض الخصائص المناخية في مدينة العقبة (الأردن)

العقبة	عناصر المناخ	
25.8	المعدل السنوي	درجة الحرارة (م°)
16.8	الدرجة الدنيا (الشتاء)	
34.1	الدرجة القصوى (الصيف)	
29	المتوسط السنوي	كمية التساقط (ملم/سنة)
0	الكمية الدنيا (الصيف)	
6	الكمية القصوى (الشتاء)	

المصدر: محطة الرصد الجوي الأردن

2- إرث تاريخي هام يشجع النشاط السياحي:

يعود تاريخ تأسيس مدينة العقبة إلى نحو 4000 سنة قبل الميلاد بسبب أهمية موقعها الاستراتيجي على البحر الأحمر عند تقاطع الطرق الرابطة بين آسيا وإفريقيا وأروبا.

خلال الحضارة النبطية المقامة في المنطقة كانت مدينة العقبة تمثل أحد أهم المدن النبطية الواقعة على خط التبادلات التجارية، حيث كانت تعبرها القوافل القادمة من الحجاز وجنوب الجزيرة العربية والمتجهة إلى بلاد الشام ومصر، وقد أطلق عليها اليونانيون اسم "بيرنايس"، وفي العهد الروماني أطلق عليها اسم "إيلا" أو "إلينا" حيث يمر بها طريق "فيانوفاتريانا" المتجه جنوبا من دمشق مروراً بعمان وينتهي في العقبة، ومنه يتصل بالطريق المتجه غربا إلى فلسطين ومصر. وبمجيء الإسلام خضعت العقبة إلى حكم المسلمين: فمن الأمويين، إلى العباسيين، ثم الفاطميين فالمماليك.

خلال القرن الثاني عشر ميلادي، قام الصليبيون باحتلال المنطقة وبنوا فيها قلعة لا تزال قائمة حتى الآن إلى تحصينهم لجزيرة تتبع الآن المياه الإقليمية المصرية وتبعد 7 كم عن العقبة تسمى بـ "جزيرة فرعون".

3- إستراتيجية تخطيط التنمية السياحية والإرادة الطوعية لزيادة الإيرادات:

تتميز مدينة العقبة بموقعها المتميز والاستراتيجي على خليج العقبة جنوب الأردن، حيث تتجاوز مع المدينة الوردية "البتراء" المصنفة ضمن عجائب الدنيا ومنطقة وادي رم السياحية، الأمر الذي أكسبها أهمية متزايدة لدى السلطات المركزية لتدعيمها بالمشاريع السياحية خاصة وأنها اختيرت في سنة 2011.

لتكون عاصمة للسياحة العربية، ناهيك عن مشاريع الأخرى ذات الطابع الصناعي المرتبطة بالمنطقة التجارية الحرة، وهي كلها مشاريع تم تسطيرها لتحقيق قفزة نمووية بمنطقة العقبة، إلى جانب توفير بنية تحتية لخدمة السياح المتوقع توافدهم. ومن المشاريع التي يتوقع منها تحقيق التنمية السياحية:¹

- **مشروع سرايا العقبة:** يتمثل في انجاز منتجع سياحي يضم بحيرة اصطناعية، بتكلفة مالية تصل إلى مليار دولار؛

- **مشروع واحة آيلا:** قدرت تكلفته بنحو 1.4 مليار دولار؛

- **مشروع مرسى زايد:** يعد أكبر مشروع سياحي بمدينة العقبة، وهو يمتد على مساحة قدرها 3.2 كم 2 بطول بحري 2 كم، ويرمي هذا المشروع إلى تطوير الواحة البحرية وتحويلها إلى واجهة ترفيهية، وستشرف على انجاز هذا المشروع شركة "المعبر" الدولية، ومن المتوقع أن تصل تكلفته 10 مليار دولار وبإمكانه توفير 15000 منصب شغل.

عرفت مدينة العقبة اهتمام كبيرا ومتزايدا من قبل السلطات المركزية في الأردن، والتي أعطتها وضعا خاصا ومميزا وذلك منذ عشرية التسعينات من أجل تطويرها بأكثر من صيغة، من خلال إمدادها بالحوافز، والإعفاء من الضريبة والرسوم الجمركية خاصة بعد إطلاق منطقة العقبة الاقتصادية الحرة 2001، إلى جانب وضع خطط لاجتذاب الاستثمار الأجنبي وكذا الاستقلال الإداري عن العاصمة عمان أي تمتعها بنظام لا مركزي، كل ذلك أعطى دفعا قويا للنمو الاقتصادي بمدينة العقبة.

وقد ركزت سلطة العقبة في خطتها الترويجية على جذب البواخر السياحية التي تتمثل في بواخر ضخمة تستخدم في رحلات السياحة وليس للنقل، إن التركيز على البواخر السياحية من شأنه المساهمة في زيادة أعداد السياح في مختلف المدن الساحلية في العالم من خلال الإنجاز عبر البحار والمحيطات في رحلة تستغرق 10 أيام أو أكثر لتتوقف خلالها في محطات قصيرة تستغرق في الغالب يوما واحدا، ومدينة العقبة السياحية تعد من أهم المحطات التي ترسو بها تلك البواخر أن تكون هنالك دعاية وترويج سياحي كبير يسمح لهؤلاء السياح بزيارة المثلث الذهبي "البتراء-العقبة-وادي رم، وهذا لا يتم إلا باتخاذ مجموعة من الإجراءات لتشجيع واستقطاب أكبر عدد من البواخر بالتعاون بين كل من مفوضية العقبة وهيئة تنشيط السياحة والجهات الحكومية المعنية، الأمر الذي أدى إلى ضرورة تأهيل ميناء العقبة وتوسيعه وتطوير البنى التحتية، مع إعادة

¹ واحة كمال ليلى، خليج العقبة: بوابة الأردن الاستثمارية، مجلة Forbes Middle East، 2011، ص ص 28 30.

الفصل الثالث: السياحة البيئية كآلية لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر

النظر في الرسوم المفروضة على مشغلي هذه البواخر، وتعتمد في خطتها الترويجية على شراكة التسويق مع شركات عالمية متخصصة في السياحة البحرية، حيث تشير إحصائيات سنة 2011 إلى أن هذا النوع من السياحة قد سجل دخلا يتعدى 28 مليار دولار في العالم. إلى جانب هذه المشاريع تتواجد بالعقبة ما يلي:

- محطة العقبة لمراقبة الطيور؛
- محطة العلوم البحرية؛
- أقدم كنيسة في التاريخ والتي تعود إلى القرن الثالث بعد الميلاد؛
- متحف العقبة الأثري.¹

المطلب الثاني: مساهمة السياحة البيئية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر

تتمثل مساهمة السياحة في الجزائر فيما يلي:

I. المساهمة السياحية في الإيرادات:

مر القطاع السياحي بثلاث مراحل حاسمة ففي التسعينات تراجعت التدفقات السياحية خلال تلك الفترة بسبب الأوضاع الأمنية، والسياسية التي كانت تعيشها البلاد، مما أثر بشكل سلبي كبير على الوجهة السياحية في الجزائر، ثم بعدها بدأ القطاع السياحي في التعافي من هذه الآثار الأمنية والسياسية السلبية، وهذا مع مطلع الألفيات، لكن في الآونة الأخير عادت السياحة في الجزائر إلى التدهور من جديد، وهذا بسبب الأوضاع الأمنية التي تعيشها الدول المجاورة للوجهة السياحية الجزائر مما أدى إلى التقليل من المناطق السياحية خاصة الصحراوية منها. والجدول الموالي يظهر لنا تطور الإيرادات السياحية بالجزائر للفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2017 كما يلي:

جدول رقم (17): المساهمة السياحية في الإيرادات في الجزائر مليون دولار

السنوات	2000	2003	2005	2008	2011	2013	2015	2016	2017
الإيرادات السياحية مليون دولار	102	112	184	325	209	267	304	209	140.5

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن الإيرادات السياحية في الجزائر خلال الفترة 2000-2017، أن أكبر قيمة وصلت إليها الإيرادات السياحية هي 325 مليون دولار سنة 2008، كذلك عرفت هذه الفترة تقلبات حادة حيث تراجعت من حوالي 59 مليون دولار بين سنتي 2008 و2009، ويعود ذلك إلى تهميش القطاع بشكل رهيب وعدم الاهتمام به من طرف الوزارة الوصية برغم من صياغتها لمخطط التوجيهي التهيئة السياحية 2030 واعتباره قطاعا غير حيوي أو ثانوي من حيث الإيرادات، وذلك بحكم وجود قطاع المحروقات ويمكن

¹ مرفا خاص للباخرة السياحية في ميناء العقبة، في صحيفة "العربية" الصادرة بتاريخ 28 نوفمبر 2012، نقلا من موقع: <http://www.alarabiya.net/ar/aswaq/travel-and-tourism/2012/11/28> بتاريخ: 2017/05/04.

الفصل الثالث: السياحة البيئية كآلية لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر

اعتباره هذا الأخير الشجرة التي تغطي الغابة حيث حقق مداخيل خيالية في تلك الفترة جراء ارتفاع الرهيب في أسعار البترول في الأسواق العالمية، أما في سنة 2013 نلاحظ تحسن ملحوظ على مستوى الإيرادات السياحية في الجزائر لتبلغ قيمتها 267 مليون دولار، لترتفع تدريجيا لتصل إلى 304 مليون دولار سنة 2015، ويعود هذا التحول إلى تجسيد بعض من مشاريع والسياسات على أرض الواقع التي جاء بها المخطط التوجيهي للسياحة حيث بلغت سنة 2017 إلى 104 مليون دولار.

II. مساهمة السياحة في التوظيف:

يعد قطاع السياحة من بين أهم القطاعات التي توفر مناصب الشغل في الجزائر بأنواعها المباشرة وغير المباشرة والدائمة والفصلية، وهذه المساهمة في التشغيل تتطور من سنة إلى أخرى، وهذا حسب ما يوضحه الشكل الموالي الذي يبين تطور مساهمة قطاع السياحة في إحداث مناصب الشغل خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2017، وهذا كما يلي:

جدول رقم (18): مساهمة السياحة في التوظيف

السنة	2000	2005	2007	2012	2013	2014	2015	2016	2017
العاملين المباشرين	154.7	258.9	225.4	292.2	321.4	305.9	327.3	803.25	317.27

من إعداد الباحثة الاعتماد على:

- الديوان الوطني للإحصائيات

-World Development Indicators (WDI), November 2015

-World Travel and Tourism Council Data, 2016

فمن خلال الجدول أعلاه يظهر الدور الكبير لقطاع السياحة في تخفيض معدل البطالة في الجزائر، وهذا من خلال العمل الدائم على إحداث مناصب شغل جديدة حيث تطورت مناصب الشغل هذه من 154700 منصب سنة 2000 إلى 305900 منصب سنة 2014، كما أن سنتي 2004 و 2008 شهدتا أكبر نسبة نمو في معدل التوظيف حيث بلغ 60.19% و 56.6% على التوالي، وهذا بسبب مخلفات الإصلاحات التي جاء بها القانون الجديد الذي استحدث سنة 1999 الخاص بالفندقة ووكالات السياحة والأسفار.

III. مساهمة السياحة في الناتج المحلي الخام في الجزائر

رغم أن الاهتمام الكبير الذي أولته الحكومة الجزائرية لقطاع السياحة إلا أن هذا القطاع مازال لا يساهم إلا بنسبة ضئيلة في الناتج المحلي الخام، والشكل الموالي يوضح مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الخام خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2017.

الفصل الثالث: السياحة البيئية كآلية لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر

جدول رقم (18): مساهمة السياحة في الناتج المحلي الخام

2015 و 2016 الناتج المحلي الخام جارج قطاع المحروقات

السنوات	2000	2003	2005	2006	2008	2010	2014	2015	2017
مساهمة المباشرة في الناتج المحلي الخام %	3.1	3.4	3.9	3.3	3.1	3.4	3.3	1.3	1.6

من إعداد الباحثة الاعتماد على:

- الديوان الوطني للإحصائيات

-World Development Indicators (WDI), November 2015

-World Travel and Tourism Council Data, 2016

من الجدول أعلاه يظهر لنا جليا مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الخام حيث بلغت المساهمة الدنيا للقطاع سنة 2000 بنسبة 01.80 % وهذا بسبب الإصلاحات التي جاء بها قانون الفندقية ووكالات السياحة والأسفار من خلال إجراءات إعادة التصنيف الذي نتج عنه إسقاط العديد من الهياكل الفندقية السياحية من التصنيف الأمر الذي نتج عنه انخفاض في النشاط السياحي مما أثر في مساهمته في الناتج المحلي الخام، بينما بلغت أعلى مساهمة له سنة 2014 بنسبة وصلت إلى 01.50 % من الناتج المحلي الخام. وفي الأخير نستخلص بأن السياحة البيئية تساهم في تحقيق الأمن البيئي وتجنب الدول التعرض لاحتجاجات الأفراد وجمعيات الطبيعة المناهضة لكل أشكال التلوث، إضافة إلى تنوع مصادر الدخل وتوفير مناصب الشغل تحسین البنية التحتية، مما يؤدي إلى تطوير مستوى معيشة السكان المحليين ويزيد من تمسكهم بثقافتهم المحلية وعاداتهم الفريدة.

خلاصة الفصل:

يعتبر قطاع السياحة من القطاعات الحيوية التي تؤدي دورا رياديا في الكثير من دول العالم بما يحققه من تدفقات مالية وخلق فرص العمل وبديل للاستثمار الأجنبي... الخ، إلا أن الأمر يتطلب توفير البيئة السياحية الملائمة للنهوض بهذا القطاع. أما في الجزائر فإن الإمكانيات السياحية المتوفرة لم تحقق الكفاءة المتوقعة لهذا القطاع من حيث العائدات السياحية، وفرص التشغيل والمساهمة في الناتج. ومن بين النتائج المتوصل إليها يمكن ذكر ما يلي:

- الجزائر تتمتع بإمكانيات سياحية ضخمة تتمثل في مناخ متنوع يمثل من البحر المتوسط والواحات والصحاري والجبال والمحميات الطبيعية والتراث الثقافي المتنوع؛
- الجواذب السياحية الطبيعية، والمصنوعة التي تهتم بالبيئة تعتبر آليات فعالة في تحقيق التنمية الاقتصادية بما تجلبه من منافع اقتصادية مباشرة، وغير مباشرة ورفع مستوى معيشة الأفراد؛
- السياحة تؤدي إلى تنوع الخدمات الاقتصادية في المجتمعات المحلية، وتزيد إنتاجية القطاع الزراعي، وقيام الهياكل القاعدية وانتشارها بتلك المناطق المحلية؛

الفصل الثالث: السياحة البيئية كآلية لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر

- من خلال دراسة بيانات اقتصاديات السياحة في الجزائر نجد أن هنالك علاقة طردية موجبة بين عدد السياح كمتغير مستقل، والإيراد السياحي كمتغير تابع، إذ أن الطلب على السياحة الجزائرية متزايد وتبعاً لذلك فالإيراد السياحي هو كذلك متزايد؛
 - تشكل المحميات الطبيعية قاعدة أساسية لانطلاق السياحة البيئية وإتاحة فرص عمل للسكان المحليين؛
 - هنالك العديد من القطاعات التي تستفيد من قطاع السياحة في مشاريع التنمية السياحية وذلك بصورة مباشرة وغير مباشرة مما يؤدي إلى تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وبيئية.
- غير أنه يمكن الاستخلاص، بأن الجزائر تعتبر واحدة من أقل الوجهات السياحية في العالم على الرغم من المقومات السياحية المتنوعة، ما يميز الواقع الجزائري كذلك هو أنه رغم الإصلاحات المعتمدة ابتداءً من بداية التسعينات وحتى الوقت الحاضر لتحقيق فعالية الأنشطة السياحية، إلا أن مثل هذه الإصلاحات تميزت بالبطء خاصة في التنفيذ، كما أن الحوافز المقدمة لرفد القطاع السياحي لم تكن في مستوى تطلعات هذا الأخير، ولعل ما يؤكد ذلك هو احتلال الجزائر للمرتبة 118 عالمياً، وفي مؤخره دول شمال افريقيا من حيث الجذب السياحي وكوجهة سياحية لعام 2017.
- يتعين على الجزائر إعادة تقييم طاقتها واستدراك تأخرها في الميدان السياحي والاستفادة من تجارب منافسيها حتى تنال مكانتها ضمن محيطها المتوسطي، علماً أن بلدان الحوض المتوسط تعد الوجهة السياحية الرئيسية العالمية بنسبة 34% من السياح الدوليين الوافدين أي 260 مليون سائح نهاية 2006، و30% من المداخيل الناجمة عن السياحة الدولية، وحسب توقعات المنظمة العالمية للسياحة سوف تستقبل مجمل البلدان المطلة على البحر المتوسط قرابة 400 مليون سائح في آفاق 2020.

الفصل الرابع: الخصائص وواقع النشاط السياحي في بعض ولايات الشرق الجزائري

المبحث الأول: مقومات وخصائص السياحة في الشرق الجزائري

المبحث الثاني: واقع السياحة البيئية في بعض الولايات الساحلية من الشرق الجزائري

المبحث الثاني: السياحة البيئية في بعض المدن الداخلية من الشرق الجزائري

تمهيد:

يزخر الشرق الجزائري بثروات وموارد سياحية هامة ومعتبرة حيث تتنوع بين الموارد الطبيعية، الثقافية والحضارية لتشكّل مزيجا متميزا، يجعلها وجهة سياحية هامة ومقصدا للعديد من محبي الاستكشاف والتمتع بالمناظر الطبيعية، تحتل السياحة البيئية موقعا استراتيجيا في محفظة التنمية كونها من الصناعات الواعدة التي يعول عليها لتحقيق التنمية بأبعادها الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية في مختلف ولايات الوطن، لهذا أضحت الجهات المسؤولة ساعية للوقوف أمام التحديات التي تعيق دورها التنموي، والتحضير الجيد لمرحلة ما بعد البترول واستغلال السياحة البيئية كمورد طبيعي غير ناضب لإنعاش الاقتصاد الوطني بطرق أكثر استدامة، والتعامل مع هذه التحديات في الجزائر سيكون بتطوير إستراتيجيات تحدي على مستوى كل ولاية.

تم اختيار بعض الولايات من الشرق الجزائري لتكون الإطار الميداني الذي سيتم على مستواه تعزيز الجانب النظري، سيتم إعطاء صورة تحليلية بناء على ما هو متوفر من المعلومات، حيث سيتم التعرض في هذا الفصل إلى خصائص الولايات المبحوثة من الشرق الجزائري التي تتمثل أساسا في: المميزات الطبيعية مثل الموقع التضاريس، المناخ، والهياكل والمنشآت وهذا من أجل إعطاء صورة عن أهمية وفعالية الممارسة السياحة البيئية بمنطقة الشرق الجزائري، كما ارتأينا أن نتطرق فيه إلى تحليل للنشاط السياحي في ولايات الدراسة من حيث الإمكانيات التي تتوفر عليها المنطقة سواء فيما يخص المتاحات الطبيعية أو الآثار التاريخية أو الممارسة التقليدية، وحتى التجهيزات والهياكل الموجودة والموجهة لخدمة السواح، وكذلك وضعية هذا النشاط ومدى استثمار الولاية لتنميته.

ولالإلمام بهذه الدراسة الميدانية تم تقسيم هذا الفصل التطبيقي إلى ثلاثة مباحث كاملة:

المبحث الأول: مقومات وخصائص السياحية في الشرق الجزائري

المبحث الثاني: واقع السياحة البيئية في بعض الولايات الساحلية من الشرق الجزائري

المبحث الثالث: واقع السياحة البيئية في بعض الولايات الداخلية من الشرق الجزائري

المبحث الأول: مقومات وخصائص السياحة في الشرق الجزائري

يحتوي الشرق الجزائري على عدة مواقع طبيعية، ثقافية وتاريخية تعود لما قبل التاريخ، نوميدية، رومانية وإسلامية، إذ تعد أكبر احتياطي من الآثار التاريخية، وأغلب هذه المواقع مصنفة وتساهم في التعريف بالمنطقة. وعلى بعد 30 كلم من قسنطينة يوجد موقع تيديس^{*}، وليس بعيدا عنها توجد سيرتا ثم عنابة المعروفة بمبيون وبعدها تيمقاد التي توجد عليها الآثار يشهد على ذلك موقع المدينة الرومانية تاموقادي المصنف سنة 1982 ضمن التراث العالمي لليونسكو، كما يتوفر على تراث حضاري جد متنوع، يعتبر خزان من موارد الحمامات المعدنية، قريب من الأسواق الرئيسية، كما يتوفر على شبكة هامة من منشآت المطارات، الموانئ والسكك الحديدية والطرق الموجودة أو الجاري إنجازها وبرمجتها.

المطلب الأول: إمكانيات ووضعية النشاط السياحي والقوانين الخاصة بالبيئة في الشرق الجزائري

I. مميزات النشاط السياحي في الشرق الجزائري

يتميز الشرق الجزائري عن باقي الوجهات السياحية كالتالي:¹

- يتوفر على تراث حضاري جد متنوع يروي فترة ما قبل التاريخ في ولاية قالمة وبولاية تبسة، وفي العديد من الولايات الأخرى، بالإضافة إلى مواقع إسلامية منها جامع عبد المؤمن، مسجد المدينة للفترة العثمانية: عنابة قالمة، تبسة، سكيكدة؛
- الغابات شاسعة، تتكون من أشجار الزان والفلين والصنوبر الحلي والأدغال، الثروة الحيوانية متنوعة وتتميز بوجود الأيل البربري، الخنازير، البطم، الأنغليس، والقندس، وتتميز المنطقة كذلك بمحطائر منها القالة، الحظيرة البيئية ومنطقة المناظر بجبل بني صالح وبن عزوز؛
- وجود عدة شواطئ ومركبات سياحية بحيرات شعب المرجان، موانئ هامة للصيد تؤهل هذا القطب لانطلاقة سياحية أكيدة يشجعها القرب من المدن التونسية، و قدرات طبيعية ومناظر (جبال وغابات)، مواقع أثرية من العهد الروماني (مادور، خميسة وتيفاش، مصنفة) المحطة المعدنية الكبريتية لحمام زايد، غابة بني صالح (ارتفاع 814 م)، سد عين دالية على وادي مجردة، مسار القديس أوغستين، تراث أثري فريد من نوعه في الجزائر (الحظيرة الوطنية للقالة)، بالإضافة إلى مركب للمناطق الرطبة، بحيرة ماريا، الجرى، القنص وصيد السمك.

* مدينة نوميدية صغيرة تخفي العديد من الآثار

¹ وزارة تهيئة الإقليم البيئية والسياحة، المخطط التوجيهي للتهيئة الإقليم، الكتاب الثالث: الأقطاب السياحية للامتياز (POT) والقرى السياحية للامتياز (VET)، جانفي 2008، ص 09.

خريطة رقم (03): ولايات الشرق الجزائري



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: المحرك Google

- تتربع منطقة الشرق الجزائري على واجهة بحرية بطول 310 كلم تحتضن 170 شاطئاً إضافة إلى عمق بحري يحتوي على بقايا أثرية، زهور البحر متعددة الألوان وأجراف بيئية حيث توجد شعاب المرجان الأحمر على عمق أكثر من أربعين متراً، وخزان من موارد الحمامات المعدنية (أكثر من 30 ينبوعاً).
- تمتلك شبكة هامة من منشآت المطارات والموانئ والسكك الحديدية والطرق الموجودة أو الجاري إنجازها وبرمجتها، كما يتوفر الشرق الجزائري على ثمانية عشر 18 منطقة للتوسع السياحي معلنة رسمياً بمساحة 10.000 هكتار، وبرنامج لتحسين وتطوير وتهيئة العقار السياحي، تم الشروع في إنجازه قصد وضعه تحت تصرف المستثمرين والمقررين الذين عبروا عن اهتمامهم بالقطب.
- التظاهرات المحلية: عيد المرجان، العسل، الطماطم، الفستق، الكرز، الفانتزية، الفراولة، عيد موسيقى المالوف، أيام المسرح، السينما والفلكلور وتظاهرات أخرى مثمرة للتراث المحلي ولباس المنطقة.

II. أنواع السياحة في الشرق الجزائري

- اعتماداً على خصائص الإقليم تم وضع مجموعة من أنواع السياحة الملائمة لهذه المنطقة وهي:
- سياحة الاستحمام: موجهة أساساً للزبائن الدوليين والوطنيين، اختيرت وفقاً لقدرتها ولوفرة مخزون عقاري ذي قيمة سياحية عالمية مصنفة في خانة الأولويات الإستراتيجية وإمكانية اقتصادية بإمكانها الصمود في وجه المنافسة في هذا الميدان.
 - سياحة الأعمال والندوات.
- تتوفر منطقة الشرق الجزائري أيضاً على مقومات أخرى بإمكانها أن تضمن لها إنتاج عرض متنوع يستجيب لطلب متعدد ويتعلق الأمر ب:

الفصل الرابع: خصائص وواقع النشاط السياحي في بعض ولايات الشرق الجزائري

- السياحة الحضرية، سياحة التسلية والترفيه، السياحة الثقافية والتاريخية، سياحة الحمامات المعدنية، سياحة العلاج والصحة، سياحة الاكتشاف، السياحة العلمية، السياحة البيئية، سياحة الاختصاصات الجديدة سياحة الصيد السياحي، السياحة الشاطئية.¹
- ما نلاحظه هنا أن الشرق الجزائري يتميز بالعديد من المقومات التي تخوله أن يعتمد على إستراتيجية سياحية تعتمد على مجموعة متنوعة من أنواع السياحة على رأسها السياحة البيئية، وهذا ما يمثل عامل ايجابي لقدرات الشرق الجزائري على اعتماد على القطاع السياحي طول السنة، وليس فصل الصيف فقط.

III. الأهداف التنموية السياحية في الشرق الجزائري

من خلال المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية وضعت مجموعة من الأهداف، وهي كالتالي:

- توفير منتجات استجمامية نوعية (علاج وصحة) لزبائن الدوليين والوطنيين؛
 - الاستجابة لتطلعات زبائن الأعمال؛
 - اقتراح ترفيهي جواربي، منتجات علاج، راحة واغتراب؛
 - عناية كفضاء عاصمي ساحلي؛
 - يتوفر على حظيرة فندقية من 13684 سرير تمثل 132 مؤسسة فندقية.²
- يمكن لمنطقة الشرق الجزائري الارتقاء في النشاط السياحي، لتوفرها على جميع المرافق الضرورية من أجل تنمية السياحة، كونها تضم جزءا كبيرا من المنتجات للراحة والاستجمام والترفيه.

IV. النصوص القانونية والتنظيمية الخاصة بالبيئة وتطبيقها في الشرق الجزائري

- تقوية الجهاز التشريعي والتنظيمي في مجال حماية البيئة شكل أولوية خلال الآونة الأخيرة وتعزز ذلك في العدد المعبر من القوانين التي تم نشرها والتي نذكر منها:
- القانون رقم 01-19 المؤرخ في 12-12-2001، المتعلق بتسيير النفايات، مراقبتها وإزالتها؛
 - القانون رقم 02-02 المؤرخ في 05-02-2002، المتعلق بحماية وتثمين الساحل؛
 - القانون رقم 03-10 المؤرخ في 19-07-2003، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة؛
 - القانون رقم 04-03 المؤرخ في 23-06-2004، المتعلق بحماية المناطق الجبلية في إطار التنمية المستدامة؛
 - القانون رقم 04-20 المؤرخ في 25-12-2004 المتعلق بالوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث الطبيعية في إطار التنمية المستدامة؛

¹ المرجع نفسه، ص 11.

² المرجع نفسه، ص 16.

الفصل الرابع: خصائص وواقع النشاط السياحي في بعض ولايات الشرق الجزائري

- القانون 06-07 المتعلق بتسيير المساحات الخضراء، حمايتها وتنميتها. بالإضافة إلى مجموعة معتبرة من النصوص التطبيقية؛
- ومقتضى المرسوم التنفيذي رقم 144/07 المؤرخ في 2 جمادى الأولى عام 1428 الموافق 19 مايو سنة 2007 الذي يحدد قائمة المنشآت المصنفة لحماية البيئة؛
- ومقتضى المرسوم التنفيذي رقم 144/07 المؤرخ في 2 جمادى الأولى عام 1428 الموافق 19 مايو سنة 2007 الذي يحدد مجال تطبيق ومحتوى وكيفيات المصادقة على دراسة وموجز التأثير على البيئة؛
- ومقتضى المرسوم التنفيذي رقم 312/08 المؤرخ في 5 شوال عام 1429 الموافق 5 أكتوبر سنة 2008 الذي يحدد شروط الموافقة على دراسات التأثير في البيئة للنشاطات التابعة لمجال المحروقات.¹

ومن أهم أهداف هذه القوانين:

- تحديد المبادئ الأساسية وقواعد تسيير البيئة؛
- ترقية تنمية وطنية مستدامة بتحسين شروط المعيشة والعمل على ضمان إطار معيشي سليم؛
- الوقاية من كل أشكال التلوث والأضرار الملحقة بالبيئة، وذلك بضمان الحفاظ على مكوناتها؛
- إصلاح الأوساط المتضررة، وترقية الاستعمال الإيكولوجي العقلاني للموارد الطبيعية المتوفرة وكذلك استعمال التكنولوجيات الأكثر نقاء؛
- تدعيم الإعلام والتحسيس ومشاركة الجمهور ومختلف المتدخلين في تدابير حماية البيئة.

المطلب الثاني: الوضعية المستقبلية للسياحية في الشرق الجزائري

I. المشاريع القائمة والجارية في الشرق الجزائري

- يعرف الشرق الجزائري حركية حضرية مفادها مختلف الأعمال التي شرع فيها إطار برامج التنمية، وبالفعل لقد تم إنجاز تجهيزات هامة أو يجري إنجازها ولعل أهمها المطار الدولي رابح بطاط، المطار الدولي العربي التبسي بتبسة ميناء للمسافرين (عنابة)، ميناء للنزهة (عنابة وسكيكدة)، شبكة سكك الحديدية تغطي مجمل المنطقة، إضافة إلى مشاريع خاصة بالفندقة، وهي:
- تتوفر المنطقة حاليا على أكثر من 8500 سرير للإيواء وعلى عرض تقديري ب 6000 سرير (فنادق خاصة في عنابة، سكيكدة والطارف)؛
 - تتكون الحظيرة الفندقية من 137 فندق من بينها 25 فندقا مصنفا من 1 إلى 5 درجات؛
 - 41 وكالة للسياحة والأسفار؛
 - كهربية الخط الحديدي شرق غرب؛
 - الطريق السيار شرق غرب؛

¹الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 62، 8 صفر عام 1440، 17 أكتوبر سنة 2018، ص 9.

- شبكة طرق مكثفة ومتنوعة.

II. التحديات التي تواجه الشرق الجزائري في الجانب السياحي

- هنالك العديد من التحديات التي تواجه هذه المنطقة، وهي كالتالي:¹
- العديد من العراقيل ترتبط بصلاية النصوص القانونية التقنية؛
 - إجراءات إدارية ثقيلة ومعقدة؛
 - صعوبة الدخول للعقار السياحي؛
 - إجراءات معقدة في التمويل، وفي مرافقة المشاريع السياحية؛
 - بطء الإجراءات في ميدان الدراسات وتنمية مناطق التوسع السياحي؛
 - صعوبة التكيف مع التقنيات الجديدة للإعلام والاتصال من طرف المتعاملين؛
 - ضعف التنسيق فيما بين القطاعات؛
 - ضعف التأطير وأعاون التنفيذ؛
 - عجز في ميدان هيكل التكوين المتخصص؛
 - عدم استجابة الهياكل الموجودة للمعايير الدولية؛
 - ضعف الإرشاد والتعريف بالتراث السياحي الوطني.

III. الحلول والمحاولات لمواجهة التحديات التي تواجه الشرق الجزائري

- تشكل مجمل المؤهلات المذكورة أسفله منتجات سياحية، كافية كمحركات لتنمية المنطقة: بما أن جزءا كبيرا من هذه القدرات لا يزال غير مستغل أو مستغل بطريقة سيئة، والتي تستدعي تنمية وجاذبية المنطقة مسارا لتثمين المؤهلات التي تم تعريفها، ومنه فقد تم وضع مجموعة من الحلول من خلال هذا المخطط أهمها:²
- وضع جرد شامل للقدرات الحالية في شكل إحصائيات وخرائط؛
 - القيام بالدراسة والتهيئة قصد تثمين القدرات التي تم جردها؛
 - تشكيل محفظة عقارية مكملة لمناطق التوسع السياحي قصد إزالة العراقيل المرتبطة بالتهيئة السياحية؛
 - تحديد مكان ومهام هياكل الدولة في مختلف المستويات؛
 - وضع ترتيبات لتحفيز السكان المحليين قصد بعث القطاع؛
 - تطوير إستراتيجية اتصال فيما بين المتعاملين قصد تثمين صورة القطب، واستقطاب مختلف السكان إلى مشاريع بعث وتشكيل المنتجات السياحية؛
 - إدماج المنتجات السياحية في الممارسة الاجتماعية المحلية، وتطوير مفهوم المنتج المحلي، وترميز الإنتاج الاستثنائي؛

¹ المرجع نفسه، ص 17.

² المرجع نفسه، ص 17-18.

الفصل الرابع: خصائص وواقع النشاط السياحي في بعض ولايات الشرق الجزائري

- إدخال التكنولوجيات الجديدة للإعلام التقني؛
- تسريع تهيئة الوعاء العقاري ووضعه تحت تصرف المستثمرين؛
- تسريع نقل الملكيات لفائدة الوكالة الوطنية لتنمية الإقليم؛
- تطبيق إجراءات التمويل والمرافقة السارية المفعول لفائدة المستثمرين السياحيين؛
- إنشاء معهد للتكوين على مستوى القطب؛
- إعداد ووضع ترتيبات للتكوين المهني لتلبية احتياجات القطب؛
- التأهيل العاجل للهياكل التي لا تستجيب للمعايير الدولية؛
- تنوع مختلف أشكال هياكل الإيواء (المرقد الريفية، تخيم، سيارة، بيوت الشباب... الخ)؛
- القرى السياحية للامتياز (VTE) والمشاريع الكبرى للاستثمارات السياحية قيد الإنجاز.

IV. المشاريع المستقبلية السياحية في الشرق الجزائري

إن تفعيل الأثر الناجم عن السياحة بدفع المشاريع ذات الأولوية التي يعرفها المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية يظهر من خلال إنجاز، فنادق تابعة للشبكة، وقرى سياحية للامتياز مصممة لتلبية الطلب الدولي والوطني، ولعل أهم الفنادق التي شرع فيها أو بصدد الإطلاق. هي كما موضح في الجدول الموالي يوضح أهم المشاريع المستقبلية السياحية في الشرق الجزائري.

جدول رقم(20): المشاريع المستقبلية السياحية في الشرق الجزائري

فنادق الشبكة	الفنادق الفخمة
- فنادق أكور، مهري قسنطينة تضم 640 سرير.	- فنادق سمارة - قسنطينة تضم 406 سرير.
- فنادق أكور، مهري سكيكدة تضم 320 سرير.	- فنادق عنابي - قسنطينة تضم 304 سرير.
- فنادق أكور، مهري سطيف تضم 320 سرير.	- فنادق معمارية: 79 فنادقا خاصا (سكيكدة، عنابة، قسنطينة، الطارف) 3566 سرير.
- فنادق أكور، مهري عنابة تضم 320 سرير.	- مشروع القرية السياحية مسيدة- الطارف، المستثمر: الشركة الإماراتية للاستثمار الدولي (EHC)، العدد الإجمالي للأسرة 2440 سرير.
	- مشروع القرية السياحية سيدي سالم - عنابة، المستثمر: الشركة السعودية سیدار. العدد الإجمالي للأسرة 4938 سرير.
	- مشروع حديقة بيئة وسياحة حديثة دنيا- عنابة، المستثمر: المجموعة الإماراتية للاستثمار الدولي (EHC).

من إعداد الباحثة بناء على: وزارة تهيئة الإقليم البيئية والسياحة، المخطط التوجيهي للتهيئة الإقليم، الكتاب الثالث: الأقطاب السياحية للامتياز (POT) والقرى السياحية للامتياز (VET)، جانفي 2008، ص 17-18.

الفصل الرابع: خصائص وواقع النشاط السياحي في بعض ولايات الشرق الجزائري

- صنفت سنة 1990 من طرف منظمة اليونسكو، ضمن التراث الطبيعي والثقافي العالمي، بما تنوع كبير في الأوساط الطبيعية والبيئية، وبالتالي تنوع في الغطاء النباتي وتنوع في الحيوانات البرية والبحرية والطيور.
- **المعالم الأثرية والتاريخية:** فضاء ولاية الطارف ثري بمواقع أثرية وتاريخية وبقايا آثار ومعالم ترجع إلى حقبة تاريخية مختلفة، تشكل مصدرا مهما لتنمية السياحة الثقافية والتاريخية، والتي تم إدراجها ضمن الدراستين المتعلقةتين بالدربين السياحيين بالقالة والزيتونة من أهمها:
 - الحصن الفرنسي بالقالة القديمة، والآثار الرومانية بنزل البلدي بالغرة؛
 - قصر لالة فاطمة ببلدية العيون، كنيسة القديس "سيريان" وقلعة الطاحونة، ودار الحاكم (بالقالة) والمصارف التجارية القديمة، أهمها الحصن الفرنسي بالقالة القديمة ومرافق مسيدا، ومعاصر الزيتون بيقوس.



المصدر: مديرية السياحة والصناعات التقليدية لولاية الطارف

- **الغطاء النباتي:** تغطي الغابات ما نسبته 62% من مساحة الولاية، كما تزخر هذه الغابات بالعديد من الحيوانات البرية والطيور التي تتيح ممارسة الصيد السياحي بامتياز.



المصدر: مديرية البيئة لولاية الطارف

- **المنابع الحموية:** تشمل المنطقة على 06 منابع حموية (حمام سيدي طراد، حمام سيدي جاب الله، حمام زايد، حمام بني صالح، حمام زطوط، حمام ماكسنة)، بعد تجسيد المشاريع الحموية بها ستصبح ولاية الطارف قطبا للسياحة الحموية.
- **المناطق الرطبة:** من بين ستة وعشرون (26) منطقة رطبة في الجزائر ذات أهمية دولية، إثنا عشرة (12) منطقة رطبة توجد بالولاية، و تتكون من المستنقعات والبحيرات بعضها مصنفة ضمن معاهدة "رامسار" أهمها: بحيرة طنقة (بلدية القالة)، بحيرة أوبرا (بلدية القالة)، بحيرة الملاح (بلدية القالة)،

الفصل الرابع: خصائص وواقع النشاط السياحي في بعض ولايات الشرق الجزائري

بحيرة الطيور (بلدية بحيرة الطيور)، مستنقع بحيرة السوداء (بلدية بريحان)، سيخة الميكادا (بلدية بريحان وبن مهدي)، المجرى المائي عين خيار (بلدية الطارف).
إذ تعتبر هذه المناطق الرطبة دعما إضافي للسياحة البيئية للولاية.



المصدر: مديرية البيئة لولاية الطارف.

- القطاعات المزدهرة: أهمها الزراعة، الصناعة، الصيد، السياحة والصناعة التقليدية؛
- البنية التحتية: تملك الولاية شبكة الطرق: الطريق الوطني (230 كم)، مسارات الولاية (331 كم) مسارات البلديات (968 كم)، ميناء للصيد؛
- مناطق التوسع السياحي: شهدت الولاية 05 مناطق توسع سياحي (مسيدا، قمة روزا، الحنايا، المفرغ الشرقي والمفرغ الغربي)، مساحتها 5010 هكتار.

II. أنواع السياحة في ولاية الطارف:

تزخر ولاية الطارف بالكثير من المواقع والمناظر الطبيعية والتاريخية التي يجعلها وجهة سياحية مميزة نظرا لموقعها الجغرافي المطل على البحر واحتوائها على الجبال والغابات والآثار التاريخية التي تستهوي الناظر، وفيما يلي عرض لأهم أنواع السياحة في ولاية الطارف.

1- السياحة الشاطئية:

يوجد بالولاية 25 شاطئ، منها 16 شاطئ مسموح للسباحة 09 منها ممنوع من السباحة، الشواطئ المسموحة للسباحة يوضحها الجدول التالي، وهي:

جدول رقم (21): الشواطئ المسموحة للسباحة في ولاية الطارف

اسم الشاطئ	البلدية
مسيدا 01.	السواخ
مسيدا 02 ، العوينات، الملاح، الجبل، الشاطئ الكبير، المرجان، القالة القديمة، الرمال الذهبية، قمة روزة.	القالة
الحنايا، الدراوش، البلح.	بريحان
البطاح غرب.	بن مهدي
الصبي، الشط.	الشط

المصدر: مديرية السياحة لولاية الطارف

2- السياحة البيئية:

تضم ولاية الطارف على عدة مناطق رطبة تتكون من المستنقعات والبحيرات التي اكتسبت شهرة عالمية كبحيرة طونقة التي أدرجت ضمن اتفاقية رامسار، وهذه البحيرات: بحيرة ونقا بالقالة ذات مياه عذبة، وبحيرة الأوبيرة....، بحيرة الملاح بالقالة ذات مياه أجاج، بحيرة الطيور ذات مياه عذبة، البحيرة الزرقاء، ومستنقع البحيرة السوداء، مستنقع الميكادا، بالإضافة للسدود كسد الشافية، سد ماكسنة التي تستقطب أصحاب هواية صيد السمك.

3- السياحة الجبلية:

تغطي الغابات 62% من مساحة الولاية حيث تتميز بتنوع أشجارها وغطائها النباتي كأشجار الصنوبر الحلبي، أشجار الفلين، الزان، الكاليتوس حيث تسمح هذه الغابات باستقطاب السواح خاصة منطقة الغرة ببلدية بوقوس، تهيئة وفتح دروب سياحية بالمناطق الجبلية والمناطق الداخلية، في إطار السياحة الاستكشافية تم بالتنسيق مع الحظيرة الوطنية بالقالة، درب الغرة ببلدية بوقوس، درب الحدادة بمحيط بحيرة طونقة، والحظيرة الوطنية للقالة، تقدر مساحتها ب 76 438 هكتار. مرسوم التأسيس، رقم 83/462 في 23 جويلية 1983، بالإطار القضائي المؤسسة العمومية للطابع الإداري.¹

- الطبقة المناخية: شبه الرطبة الحارة، أعلى قمة جبل الغرة 1202 م ، تتكون من 964 صنف من النباتات، 840 صنف من النباتات، 27 منها نادرة ونادرة جدا و 26 محمية و 165 نوع من الفطريات. بالنسبة للحيوانات، 29 صنف من الثدييات، 195 صنف من الطيور، 69 منها محمية، 17 نوع من الزواحف، 03 منها محمية، 07 أصناف من الضفدعات وحوالي 74 صنف من الأسماك خصوصا تتمثل في: أوسع الحظائر على مستوى التراب الوطني، آخر معقل للأيل البربري، حيوانات مثيرة للاهتمام، ومنطقة تضم بحيرات مهمة منها تونقة، اويبرا، الملاح، ويمثل فسيفساء من التنوع الأيكولوجي، محمية مصنفة ومعترف بها من طرف اليونيسيف.

4- الينابيع الحموية:

تشكل السياحة الحموية في الطارف معلما إضافيا للقطاع بالولاية التي بها 06 ينابيع حموية ذات مؤهلات علاجية تساهم مياهها في العلاج من عدة أمراض كالروماتيزم والأعصاب والجلد وأمراض المفاصل وتصلب الشرايين وحسب القائمين على القطاع فإن مديرية السياحة بالولاية استقبلت العديد من الطلبات للاستثمار في هذه المنابع الحموية، وتعكف حاليا على دراستها بغية جعل المنابع قبلة للسياحة قصد العلاج والاستحمام.

¹ مديرية السياحة والصناعات التقليدية للولاية الطارف.

جدول رقم(22): السياحة الحموية في الطارف

اسم الحمام	الموقع	درجة حرارة مياهه	قوة التدفق
سيدي طراد	7 كلم شرق مقر بلدية الزيتونة	40 درجة مئوية	40 لتر/ ثانية
زطوط	06 كلم شرق بلدية بوحجار	42 درجة مئوية	10 لتر/ ثانية
سيدي جاب الله	بلدية بحيرة الطيور	45 درجة مئوية	03 لتر/ ثانية
ماكسنة	بلدية بوقوس	/	/
بني صالح	بلدية بني صالح	/	/
زايد	بلدية بوحجار	/	/

المصدر: مديرية السياحة لولاية الطارف

III. وضعية النشاط السياحي بولاية الطارف

1- طاقة الإيواء المتوفرة: تزخر ولاية الطارف بعدد من الهياكل السياحية يمكن حصرها:

- عدد هياكل الإيواء 83 هيكل بطاقة استيعاب 16984 سرير؛
 - 21 مؤسسة فندقية مستغلة: طاقة استيعابها: 1766 سرير، من (12 فندق، 06 نزل عائلية، 01 نزل ريفي 02 إقامات سياحية؛
 - 07 مخيمات مستغلة: طاقة استيعابها: 3600 سرير، بالإضافة إلى 05 مخيمات في طور الإنجاز؛
 - 07 مراكز عطل: طاقة استيعابها: 1430 سرير؛
 - 02 بيوت الشباب: طاقة استيعابها: 110 سرير؛
 - 46 مؤسسة تربية مستغلة كمراكز عطل: طاقتها 11088 سرير؛
- يمكن الإشارة هنا بأن معظم كل المؤسسات الفندقية المستغلة مصنفة بولاية الطارف، وهي كالتالي: نجمتين: فندق واحد (المنار)، نجمة واحدة (06فنادق)، الرتبة الوحيدة (06 نزل عائلية) وبدون نجمة (05فنادق).والجدول الموالي يبين ذلك.

الفصل الرابع: خصائص وواقع النشاط السياحي في بعض ولايات الشرق الجزائري

جدول رقم (23): المؤسسات الفندقية (هياكل الإيواء) في ولاية الطارف.

الرقم	اسم المؤسسة الفندقية	كيفية الاستفادة	درجة التصنيف	عدد الغرف	عدد الأسرة
01	فندق المنار	أماك البلدية	نحمتين	44	100
02	فندق سيدي جاب الله	أماك الدولة	نجمة واحدة	30	60
03	فندق طارق	أماك البلدية	نجمة واحدة	15	30
04	موتيل البحيرة	أماك الدولة	نجمة واحدة	26	52
05	فندق بشرى	أماك البلدية	نجمة واحدة	21	44
06	إقامة الجزيرة	أماك البلدية	الرتبة الوحيدة	15	75
07	النزل العائلي النور	أماك خاصة	الرتبة الوحيدة	19	48
08	إقامة الحدائق	أماك خاصة	الرتبة الوحيدة	15	60
09	النزل العائلي الساحل	أماك خاصة	الرتبة الوحيدة	25	60
10	النزل العائلي سارة	أماك البلدية	بدون نجمة	13	50
11	فندق الأمير	أماك خاصة	بدون نجمة	25	70
12	فندق المرسى	أماك البلدية	بدون نجمة	32	80
13	فندق الرمال الذهبية	أماك البلدية	بدون نجمة	24	80
14	فندق بوليف	أماك خاصة	بدون نجمة	23	66
15	إقامة نسيم القمم	أماك الدولة	الرتبة الوحيدة	63	30
16	فندق المولان	أماك الدولة	هياكل أخرى معدة للفندقة	22	130
17	هياكل أخرى معدة للفندقة الجديد	أماك خاصة	نجمة واحد	13	38
18	نزل ريفي بومالك	أماك خاصة	الرتبة الوحيدة	19	26
19	نزل لالة فاطمة	أماك الدولة	غير مصنف	53	68
1167	444	المجموع			

المصدر: مديرية السياحة لولاية الطارف.

من خلال الجدول نلاحظ أن نصيب الفنادق في ولاية الطارف من صنف خمسة، أربعة، وثلاثة نجوم غير موجود مقارنة بالأصناف الأخرى، قد يعود ذلك إلى امتناع الدولة عن الاستثمار في هذا الصنف من الفنادق لضخامة استثماراتها وتوجه الدولة إلى فتح المجال أمام القطاع الخاص، وقد يرجع أيضا إلى تخوف الشركات العالمية من الاستثمار في هذا النوع من الفنادق، لعدم توفر مناخ الملائم في ولاية الطارف، لقرعها من ولاية عنابة التي تعد أكثر منافسة من حيث جذب المستثمرين، وأيضا عزوف السياح خاصة المحليين عن هذه الفنادق لارتفاع أسعارها.

وكذلك ضعف وتيرة الأشغال والترميمات بالنسبة للمشاريع، حيث أجل تسليم فندق المرجان المشهور بمدينة القالة إلى الموسم الصيفي 2020، بعد أن كان مبرمجا استلامه خلال صائفة 2019، إذ يعد نزل المرجان من أعرق وأشهر الفنادق الوطنية وهو تابع لمؤسسة التسيير السياحي للشرق بعنابة، حيث تم تأجير الفندق لأحد الخواص الأمر الذي تسبب في تجريد الفندق من ثلاث نجوم، ما أدى إلى تدهور حالته، أي ما يفوق عن 6 سنوات ظل نزل المرجان العتيق مغلقا في وجه السياح وتحول مع هذا الوقت إلى أطلال، قبل أن يتم إدراجه في عملية الترميم والعصرنة ودعمه ببعض المرافق الجديدة، ومنها إنجاز محطة للمعالجة بمياه البحر وتوسعة

الفصل الرابع: خصائص وواقع النشاط السياحي في بعض ولايات الشرق الجزائري

الفندق إلى 176 سريرا وإعادة التجهيز وهي العملية التي أوكلت لمؤسسة إسبانية مختصة بغلاف مالي قدره 28 مليون أورو.

2- العمالة في المؤسسات الفندقية بولاية الطارف:

يتمتع قطاع السياحة بقدرة استحداث فرص عمل جديدة، وذلك لكونه يعتمد بالدرجة الأولى على المورد البشري من جهة، وتشعب هذه الصناعة وتداخلها مع العديد من القطاعات الاقتصادية الأخرى من جهة أخرى، ويمكن توضيح مساهمة القطاع السياحي في خلق فرص العمل، والجدول الموالي يوضح العمالة في المؤسسات الفندقية بولاية الطارف.

جدول رقم (24): العمالة في المؤسسات الفندقية بولاية الطارف

عدد مناصب الشغل	10	13	06	10	06	08	03	04	08	04	04	04	14	10	04	05	23	03	03	04	142
اسم المؤسسة الفندقية	فندق المنار	فندق سديدي جاب الله	فندق طارق	موتيل البحيرة	فندق بشرى	إقامة الجزيرة	النزل العائلي النور	إقامة الحدائق	النزل العائلي السلح	الزل العائلي سارة	فندق الأمير	فندق المرسى	فندق الرمال الذهبية	فندق بوليف	إقامة نسيم القمم	فندق المولان	هياكل أخرى معدة للخدمة للخدمة اليد	نزل ريفي بومالك	نزل لالة فاطمة		

المصدر: مديرية السياحة لولاية الطارف.

ما يمكن الإشارة إليه هو أن ولاية الطارف تحوز على:

- 10 وكالات السياحة والأسفار المعتمدة؛
- 06 وكالات بالطارف؛
- وكالتين (02) بالذرعان؛
- وكالة واحدة لكل من القالة والشط.

يوضح الجدول أعلاه أن العمالة في المؤسسات الفندقية بولاية الطارف منخفضة، وكما يلاحظ بأنه هنالك نقص في عدد الوكالات السياحية بالنظر على الأقل إلى مقياس السياحة والمعالم السياحية، وهو ما يجعلها بعيدة عن عملها في ترويج المنتج السياحي بكفاءة.

3- نشاطات الصناعة التقليدية بولاية الطارف:

إن تنوع نشاطات الصناعة التقليدية في ولاية الطارف يمكن أن يشكل أحد قواعد التنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى دوره في الحفاظ على التراث الثقافي المحلي، كما يسمح لأصحاب الحرف بالاستفادة من الدعم المتعدد الأشكال للنهوض بهذا القطاع، ويمنح للصناعات التقليدية ديناميكية لإدماجها اجتماعيا واقتصاديا على المستوى المحلي، أهم نشاطات الصناعة التقليدية بولاية الطارف:

- المحلي التقليدية من المرجان: إحدى مميزات مدينة القالة؛
- الغليون: يصنع من خشب الخلنج وغيليون مدينة القالة ذو شهرة عالمية؛
- السلال: تصنع من نبات السمار L'osier ويسمى محليا ب مادة الدوم؛

الفصل الرابع: خصائص وواقع النشاط السياحي في بعض ولايات الشرق الجزائري

- الفخار: هذه الحرفة متوارثة من جيل إلى جيل حيث لازالت أنامل الحرفيين تقوم بصنع الأواني الفخارية سواء للزينة أو الاستعمال اليومي خاصة صناعة الطاجين؛
- اللباس التقليدي: تملك الطارف ألبسة تقليدية ثرية ومتنوعة أهمها: قندورة الفتلة وقندورة القفطان كما أن حرفيات الولاية يتفننون في خياطة مختلف الأنواع المعروفة بجودة عالية؛
- الطبخ التقليدي: لقد أثرى الطابع الفلاحي للولاية بمنتجاته المتعددة الطبخ التقليدي، حيث نجد مأكولات تقليدية طبيعية بالكامل كالكسكسي، الأبراج، العصيدة، الشخشوخة؛
- التحف التذكارية: خلال كل موسم اصطياف يقوم شباب الولاية بصنع تحف فنية تذكارية غاية في الروعة تجلب إليها اهتمام السياح، وتتكون في الغالب من مواد بسيطة متوفرة كالفلين والأصداف البحرية.

4- الجمعيات الناشطة في قطاع الصناعة التقليدية والحرف:

ككل الولايات فإن ولاية الطارف تفتقد لتلك الجمعيات الناشئة من قطاع الصناعة التقليدية والحرف، إذ تقتصر على من خمسة جمعيات، جمعية ترقية المرأة الريفية، بلدية بوحجار، جمعية حماية الفنون وترقية الصناعة التقليدية، بلدية عين الكرمة، جمعية الأمل للخياطة والطرز، بلدية عين الكرمة: جمعية الفردوس، بلدية الشط وجمعية الخياطة الراقية للطرز، بلدية عين العسل.

أما فيما يخص تنشيط موسم الاصطياف؛ فتشير إلى أن الصالون الجهوي الثاني للصناعة التقليدية يقام أوائل شهر أوت بساحة حي جبهة التحرير الوطني لبلدية القالة، ومعرض للصناعة التقليدية احتفالا بموسم الاصطياف أواخر شهر أوت بساحة حي جبهة التحرير الوطني لبلدية القالة.

5- المشاركات والتظاهرات السياحية: يمكن حصرها في:

- المشاركة في الصالون الدولي للسياحة والأسفار (SITEV) في شهر ماي من كل سنة؛
 - الاحتفال باليوم العربي للسياحة بتاريخ 23 جوان من كل سنة؛
 - الاحتفال باليوم الوطني للسياحة في 25 جوان من كل سنة؛
 - الاحتفال باليوم العالمي للسياحة بتاريخ 27 سبتمبر من كل سنة؛
 - المشاركة في مختلف الحصص الإعلامية (الصحافة، الإذاعة والتلفزيون).
- كما يتم تمثيل المديرية في مختلف التظاهرات الخاصة بالقطاعات الأخرى، كالمشاركة في الاحتفال باليوم العالمي للبيئة 05 جوان من كل سنة، المشاركة في حملات تنظيف الشواطئ، المشاركة في اللقاء الوطني الثاني للسياحة البيئية للشباب مشيا على الأقدام، تحت شعار "جبالنا سياحة للشباب"، المشاركة في الاحتفال بخمسينية الاستقلال، والمشاركة في اختتام السنة البيئية للإذاعة الجزائرية بالطارف.

6- الترقية السياحية:

تعمل ولاية الطارف والأجهزة المختصة بقطاع السياحة على إنجاز مطويات ولوحات إرشادية وأشرطة وأقراص مضغوطة للتعريف بالقدرات السياحية، وتوزيع المحلات والمطويات في جميع المناسبات والتظاهرات التي تشارك فيها المديرية، ومن أهم الصناعات التقليدية التي تتميز بها الولاية تخص تحويل مادتي المرجان والخلنج أو البوحداد.

فيما يخص عدد الحرفيين فقد شمل 6616 حرفيا، منهم 2353 حرفيا في الصناعة التقليدية الفنية، و1264 في إنتاج المواد و 2999 حرفي في الخدمات.

أما برنامج الدعم المباشر من الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية، حيث سنة 2013 استفاد 14 حرفي، وفي سنة 2004 استفاد 27 حرفي.

برنامج توزيع محلات مشروع فخامة رئيس الجمهورية 100 محل في كل بلدية: عدد المحلات الموزعة على الحرفيين: 597 محل منذ بداية العملية سنة 2007، تم إنشاء أروقة خاصة بالحرفيين في مدينة الطارف بمجموع 30 محل تتضمن مختلف النشاطات الحرفية المتواجدة بالولاية.

برنامج التجهيز العمومي (مشاريع الاستثمار العمومي): استفاد قطاع السياحة من غلاف مالي يقدر بـ 383 341 000 دج لإنجاز 23 عملية قطاعية (20 عملية غير ممرضة و 03 ممرضة)، تتمثل في المشاريع التنموية التالية :

- برامج التجهيز العمومي:
- دراسة المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية للولاية (SDATW عملية مغلقة)
- دراسة، إنجاز وتجهيز دار الصناعة التقليدية. (نسبة تقدم أشغال الإنجاز تقدر بـ 97%) (عملية متوقفة في انتظار الموافقة على طلب إعادة تقييمها).
- دراسة لإنجاز وتجهيز مركزين للإعلام والتوجيه السياحي. (عملية مغلقة)
- دراسات لتهيئة خمسة عشرة (15) شاطئ. (عمليات منتهية في طور الغلق)
- دراسة التهيئة للمحطة المناخية بلدية بوقوس. (عملية مغلقة)
- دراسة التهيئة للمحطة المناخية بلدية الزيتونة. (عملية مغلقة)
- دراسة التهيئة وتحديد معالم درين للسياحة البيئية بالقالة والزيتونة. (عملية مغلقة)
- دراسات هيدروجيولوجية وتهيئة لستة (06) منابع حموية. (عملية مغلقة)
- تهيئة وتجهيز شواطئ قمة روزا، القالة القديمة، الحنايا ومسيدا. (عملية مجمدة)
- دراسة التهيئة لمناطق التوسع السياحي. (عملية مجمدة)

ملاحظة: العمليات المجمدة هي عمليات ممنوحة مؤقتا ومعنية بتعليمات السيد الوزير الأول الخاصة بتجميد المشاريع، وقد اقترحت لرفع التجميد عنها نظرا لأهميتها.

IV. المجالات المحمية بولاية الطارف وسيلة للتنمية السياحة البيئية:

تتفرد ولاية الطارف بطبيعتها العذراء من الناحية النظرية، وهذا ما يعطيها قيمة عالية من الناحية البيولوجية والبيئية والسياحية في منطقة البحر الأبيض المتوسط. والجدول الموالي يوضح للأرضيات المخصصة للمخيمات البيئية.

جدول رقم(25): العدد الإجمالي للأرضيات المخصصة للمخيمات البيئية على مستوى البلديات الساحلية

غابات الاستجمام: تم تخصيص 07 أرضيات لاستغلالها كغابات للراحة والاستجمام، والعملية في طور الانتهاء والموزعة كما يلي:	تم اختيار ومنح أحد عشر (11) أرضية، تتوزع كالاتي:
- مكان الراحة طنقة بمساحة 5.50 هـ ببلدية القالة.	- خمسة (05) أرضيات ببلدية السوارخ
- مكان الراحة الزانة بمساحة 5.70 هـ ببلدية القالة.	- خمسة (05) بمنطقة "طنقة"
- مكان الراحة العيون بمساحة 03 هـ ببلدية العيون.	- أربعة (04) أرضيات ببلدية القالة
- مكان الراحة القرقور بمساحة 8.50 هـ ببلدية الطارف.	- ثلاثة (03) أرضيات بمنطقة "طنقة"
- مكان الراحة المرادية بمساحة 03 هـ ببلدية الزيتونة.	- أرضية (01) بلقنطرة الحمراء (طريق شاطئ القالة القديمة).
- مكان الراحة عين العسل بمساحة 08 هـ ببلدية عين العسل.	- أرضية (01) ببلدية بريحان
- مكان الراحة بمساحة 8.50 هـ برج علي باي ببلدية بريحان.	- أرضية على مستوى شاطئ "الدرأوش".
	- أرضية (01) ببلدية الشط
	- أرضية (01) على مستوى الشاطئ القديم "الشط".

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على وثائق مقدمة من مديرية البيئة.

قصد توفير كل الظروف لتطوير الاستثمار السياحي، وتحسين هياكل الإستقبال كما ونوعا وترقية أنماط السياحة المختلفة، تمت إعادة بعث الاستثمار بالولاية بمنطقتي البطاح والشط والمنابع الحموية ومدنيتي الطارف والقالة، وهذا لتلبية الطلب المتزايد على الاستثمار البيئي، وتوفير هياكل استقبال سياحية جديدة ذات طراز رفيع، بالإضافة إلى تنوع المنتج السياحي البيئي، لجعل ولاية الطارف مقصدا سياحيا بيئيا متميزا.

يوجد أربعة وسبعون (74) مشروعا سياحيا مسجلا على مستوى ولاية الطارف، ستوفر مستقبلا 14220 سرير 5260 ومنصب شغل مباشر، منها 45 عقد امتياز و 29 عقد ملكية.

حيث تم اعتماد خمسة وأربعون (45) مشروعا سياحيا إلى حد الآن من طرف السلطات المحلية للولاية، من شأنها أن توفر 9646 سريرا و 3386 منصب شغل مباشر، تتوزع هذه المشاريع كالاتي: تم اعتماد أحد عشر

(11) مشروعا حتى الآن، تتوزع كالاتي:

- أربع (04) فنادق "4 نجوم" (02) بمدينة الطارف و(02) بمدينة القالة).
- فندقين (02) "3 نجوم" (01) بمدينة الطارف و(01) بمدينة عين عسل).
- فندق (01) "نجمتين 2" (مدينة القالة).
- 01 مركز للمعالجة بمياه البحر (بمدينة القالة).
- 01 نزل طريق ببلدية بحيرة لطبور.

- 01 شاليهات بلدية بحيرة الطيور.

- 01 مشروع رياضي سياحي بمنطقة بومالك بلدية القالة.

هذه المشاريع يمكنها أن توفر: 1112 سرير، و404 منصب شغل مباشر.

- المشاريع الحموية:

قصد الانفتاح على أنواع أخرى من السياحة البيئية، ونظرا لوجود ستة منابع حموية هامة بالولاية، وبعد انتهاء الدراسات الهيدروجيولوجية، ودراسات التهيئة للمنابع الحموية، وتحديد الأراضيات القابلة لاستقبال مشاريع حموية، شرعت السلطات الولائية في منح الأراضيات للمستثمرين الراغبين في الاستثمار بهذا النوع من السياحة، كما تمّ اعتماد سبعة (07) مشاريع حموية إلى حدّ الآن، يمكنها أن تساهم في تطوير السياحة الحموية بالولاية (العلاج، إعادة اللياقة البدنية، الاستحمام ... الخ)، تتوزّع كالاتي:

- مشروعان (02) حمويان بحمام " سيدي طراد " بلدية الزيتونة.

- ثلاثة (03) مشاريع حموية بحمام " سيدي جاب الله " بلدية بحيرة الطيور.

- مشروعان (02) حمويان بحمام " بني صالح " بلدية حمام بني صالح.

هذه المشاريع يمكنها أن توفر، 1939 سرير و591 منصب شغل مباشر محتمل.

- موقع البطاح:

تبلغ مساحة موقع "البطاح" 73 هكتارا، وهو تخصيص سياحي مسير من طرف الوكالة الولائية للتسيير والتنظيم العقاري الحضري لولاية الطارف، يتضمن 29 قطعة، تم بيع أغلب الأراضيات سابقا لمستثمرين خواص وستة (06) تعاضديات لمؤسسات عامة وبنوك، إلا أن المستثمرين لم يتمكنوا من تجسيد مشاريعهم الاستثمارية، نظرا لتجميد الموقع لأسباب إيكولوجية.

بعد تسوية وضعية الموقع ورفع التجميد عنه، في إطار السياسة الجديدة للولاية الهادفة إلى تجسيد المقصد السياحي البيئي، بعد ركود دام خمسة عشرة (15) سنة، حيث أعتمد البناء الخفيف كشرط أول للحفاظ على الطابع البيئي للمنطقة مع إلزام المستثمرين باستخدام محطات بيئية فردية لمعالجة مياه الصرف الصحي كما تحصل ثلاثة عشر (13) مشروعا حتى الآن على رخص البناء، وهي في طور الإنجاز توفر مجمل المشاريع السياحية بالموقع على 5000 سرير، أما المناصب الشغل المحتملة فهي 2000 منصب شغل مباشر.

ملاحظة: تم تعديل مخطط التجزئة من طرف الوكالة العقارية (يتضمن توسيع مدخل الموقع)

- موقع الشط:

قصد تلبية الطلبات المتزايدة على الاستثمار بالولاية وتوفير هياكل استقبال سياحية بيئية جديدة، تم إنشاء موقع "الشط" وتخصيصه للمشاريع ذات الطراز الرفيع، على مساحة 65 هكتار، وهو تخصيص سياحي، يتضمن 19 قطعة، وقد حظي 17 مشروعا سياحيا بالموافقة للجنة الولائية (قرى سياحية، فنادق فاخرة،

الفصل الرابع: خصائص وواقع النشاط السياحي في بعض ولايات الشرق الجزائري

حضائر ألعاب وتسلية، مركز للمعالجة بمياه البحر...)، ولتحسيد المشاريع السياحية بالموقع تم القيام بالإجراءات التالية:¹

1- تم منح وكالة من طرف مصالح أملاك الدولة للوكالة الولائية للتسيير والتنظيم العقاري الحضري لولاية الطارف، لإنجاز عملية دراسة منطقة الشط، حيث قامت بما يلي:
- إعداد مخطط تجزئة (دراسة قام بها مكتب دراسات تحت إشراف الوكالة).
- استخراج رخصة تجزئة.

2- تم تعديل مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية الشط، لإدماج الموقع ضمن حدود المحيط العمراني لمدينة الشط (قرار المصادقة رقم 1775 مؤرخ في 06/12/2015).

3- التنسيق مع مؤسسة تسيير مصالح المطارات بعناية وحل الإشكال الخاص بالارتفاعات الخاصة بمحيط الحماية للمطار الدولي "رابح بطاط"، حيث عقدت عدة اجتماعات لتحديد الارتفاع المسموح للبنىات.

4- التأكد من عدم وجود أي عائق متعلق بالأرضية المحاذية للموقع والتابعة لمصالح وزارة الدفاع الوطني، لكون الأرضية مخصصة لإنجاز "مركز عائلي للراحة CRF"، وهذا يتلائم مع الوجهة السياحية للموقع.

5- إعداد دفتر شروط للاستثمار بالموقع، بالتنسيق مع مختلف القطاعات المعنية.

توفّر بحمل المشاريع السياحية بالموقع على:

- طاقة الاستيعاب تبلغ 4525 سرير.

- مناصب الشغل المحتملة تبلغ 1784 منصب شغل مباشر.

- الأرضيات المخصصة للمخيمات (11 أرضية) طاقة الاستيعاب (3600 سرير)

يبقى النشاط السياحي بولاية الطارف محتشما وغير مؤهل للنقلة النوعية المثمنة، والمولدة لثروة وفرص التشغيل، وهذا على الرغم من المؤهلات الطبيعية المتعددة والمتوفرة بالمنطقة وباستثناء السياحة البحرية الموسمية، فإن باقي المؤهلات السياحية تبقى غير مستغلة، حيث تسجل ولاية الطارف كل موسم اصطيف محاولات محتشمة، وتقليدية لاستغلال المواقع الطبيعية، ومنابع المياه المعدنية التي لا تزال مياهها ذات القيمة العلاجية المؤكدة تضيع دون أدنى عناية استنادا إلى ذات المصادر، فمنابع المياه المعدنية الخمس المتواجدة بالبلديات الجبلية لولاية الطارف (بوقوس، حمام، بني صالح، بوحجار الزيتون وبحيرة الطيور)، والتي تتراوح درجة حرارتها ما بين 37 و63 درجة مؤهلة للاستغلال المثمن من خلال إقامة مشاريع حمامات معدنية بهياكل سياحية وأخرى لعلاج العديد من أنواع الأمراض والالتهابات خاصة منها التهابات المفاصل والأمراض الصدرية والتنفسية، كما توفر الفضاءات الغابية ومكوناتها النباتية والحيوانية مؤهلات هامة للاستغلال وتثمين السياحة الجبلية والعلمية والاستكشافية فخلال أيام الحر غالبا ما يتجه المصطافون، وزوار مدينة القالة إلى الفضاءات الغابية كبحيرة طونغا للاسترخاء والاستحمام واكتشاف الثروات المكتنزة بالمواقع الطبيعية المحمية من أشجار وطيور

¹ اعتمادا على وثائق مقدمة من مديرية السياحة والصناعة التقليدية للولاية الطارف.

ومواقع تاريخية وأثرية تضرب في أعماق تاريخ المنطقة، وذلك هو الحال بمنطقة الغرة الجبلية التي تتربع على علو 1.100 متر ببلدية بوقوس، والتي تجمع بفضائها الجبلي مواقع ومعالم أثرية ذات قيمة تاريخية كبيرة مؤهلة ورد الاعتبار، بالإضافة إلى العديد من المواقع الأثرية المماثلة المتواجدة عبر تراب الولاية كحصن القالة القديمة، وقصر لالة فاطمة بالبلدية الحدودية بالعيون وأصوار بوقوس وبرج الرومان بالطارف، وبرج علي باي ببلدية بريحان القلعة المطلة على ميناء القالة، وقد تم إحصاء 110 موقع أثري وتاريخي بتراب ولاية الطارف حسب مديرية البيئة ومديرية السياحة الذي أشارا إلى ضرورة رد الاعتبار وتشمين هذه المؤهلات.

المطلب الثاني: السياحة البيئية في ولاية عنابة

تعتبر ولاية عنابة من أهم ولايات الجزائر السياحية وتلقب بجوهرة الشرق الجزائري وجوهرة المتوسط لجمالها ومن أفضل الأماكن السياحية في الجزائر لما فيها من آثار تعود إلى العصر الروماني بالإضافة إلى شواطئها الرائعة ذات الرمال الذهبية، وتضم ولاية عنابة أجمل الأماكن السياحية في الجزائر، حيث تضم العديد من المتاحف والمنتزهات بالإضافة إلى العديد من الآثار التي ترجع إلى عصور قديمة وأماكن سياحية في الجزائر.

I. المقومات الطبيعية والتاريخية والمعالم الأثرية في ولاية عنابة:

1- المقومات الطبيعية:

تقع ولاية عنابة في شمال شرق الجزائر، يحدها من الشمال البحر المتوسط ومن الجنوب ولاية قالمة، ومن الشرق الطارف، ومن الغرب سكيكدة، ترمي شواطئها على مياه الخليج المسمى بها وتمتد غربا على منحدرات جبل الإيدوغ وتفتح شرقا وجنوبا على سهول شاسعة، كما يستقبل الخليج بقرب المدينة مصب وادي سييوس.

تعد منفذ الجزائر الرئيسية في تصدير المعادن، وهي ثاني أهم مدن الشرق، وثالث الموانئ الجزائرية بعد العاصمة ووهران في حجم النشاط الاقتصادي، تقع على ساحل البحر الأبيض المتوسط عند سفح جبل الإيدوغ الذي يصل ارتفاعه 1008م بغاباته الجميلة المتناسقة في منطقة سهيلة مشهورة بإنتاجها الزراعي، وثرواتها المعدنية.

وبحكم موقعها الجغرافي الممتاز وتربعتها على شريط ساحلي بحري بواجهة تقدر بحوالي 80 كلم به مجموعة من الشواطئ متباينة المساحات والجمال تقدر ب 27 منها 20 بحوالي 80 كلم به مجموعة من الشواطئ متباينة المساحات والجمال تقدر ب 27 منها 20 مسموح للسباحة، تتسم بتنوع تضاريسها مما جعلها قبلة للسياح للتمتع بأشعة الشمس وشفاء المياه والاسترخاء على رمالها الذهبية. وزيارة على الشواطئ، توجد بعنابة أماكن كثيرة ساحرة، أشهرها ساحة الثورة المعروفة ب "الكور" التي تستقطب يوميا زوارا من المدينة ومن خارج المدينة، حيث يعتبر هذا المكان فضاء للقاءات.

الفصل الرابع: خصائص وواقع النشاط السياحي في بعض ولايات الشرق الجزائري

إن الموقع الاستراتيجي المميز للولاية أكسبها المناخ المتوسطي، الحار جاف صيفا والرطب شتاء. وتتراوح نسبة سقوط الأمطار بين 650 ملم و1000 ملم سنويا، أما معدل درجة الحرارة فيتراوح بين 14 و34، وتشكل الطبيعة تضاريس متنوعة وتتنوع على ثلاثة مناطق هي:

- الجبال 52.16 % من تراب الولاية أي ما يعادل 736 كلم² وتبرز منها كتلة جبل الإيدوغ التي تصل أعلى نقطة بها إلى 1008م تحديدا بجبل بوزيزي.

- التلال والسفوح وتحوز على 25.82 % من الإجمالية أي ما يعادل 365 كلم²، وتشكل أساسا من سهل خرازة، أما باقي التضاريس فتتكون من هضاب ب 3.94 % أي 56 كلم².

2- المقومات التاريخية والثقافية لولاية عنابة¹:

ترجع نشأة ولاية عنابة الأولى إلى الفينيقيين حوالي القرن ال12 ق.م، والذين أنشئوا فيها مرفأ تجاريا مهما في القرن الحادي عشر قبل الميلاد أسموه هيبون نسبة للخليج الذي كانت تقع عليه حيث عرف باسم (هيبونينسيس سينوس).

ولمدينة عنابة عدة معالم تاريخية وآثار منها: لالة بونة، آثار هيبون التي تحتوي على مساحة تسمى الفروم حيث تعد أقدم وأوسع ما اكتشف لحد اليوم كما توجد بقايا مسرح ومدرجات اوركسترا بالإضافة إلى تماثيل وقبور، كتماثيل وقبور، كتماثيل هاكيوس، أسكولاب، أفروديت أيونالة السنة وتمثال آلهة الحب وتمثال القديس أوغستين أو بازيليك السلام على ربوة هيبون المشرفة على المدينة الأثرية حاملة الاسم نفسه، مسجد أبي مروان الذي تأسس قبل أكثر من عشرة قرون، تم بناؤه سنة 425 هجري تحت إشراف المهندس الأندلسي أبو ليث البوني هو طراز أندلسي قام بناؤه على ركائز اسطوانية كما كان بمثابة مؤسسة علمية دينية وحرية، أما الصناعات التقليدية فلها القسط الوافر في كل ركن من البيت العنابي ونذكر منها صناعة الخزف والفخار والجلود والطرايش والزراي والنقش على الخشب بالإضافة إلى اللباس التقليدي الذي تتميز به المرأة العنابية كالقندورة الفرقياني إذ لا يخلو بيت عنابي واحد على الأقل، كما تحتضن المدينة عدة مهرجانات وطنية وأخرى دولية منها اللباس التقليدي والفنون الشعبية، مهرجان هيبون، مهرجان الأغنية المالوفية وإحياء الذكرى السنوية لرحيل أحد أعمدة الفن العنابي الشيخ الحسان العنابي. والجدول الموالي يوضح القائمة المصنفة بولاية عنابة.

جدول رقم(26): القائمة المصنفة بولاية عنابة

التعيين	الفترة التاريخية	تاريخ التصنيف	الجريدة الرسمية
خزانات المياه بيبون	روماني	قائمة 1900	رقم 07 في 23-01-1968
حصن المعذبين وأسوار المدينة القديمة	العصور الوسطى	-	-
مسجد الباي	-	1987-06-01	رقم 41 في 07-10-1987
قبة سيدي إبراهيم	القرن 17	1987-11-20	رقم 52 في 26-12-1978

المصدر: مديرية الثقافة لولاية عنابة

¹ مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية عنابة.

الفصل الرابع: خصائص وواقع النشاط السياحي في بعض ولايات الشرق الجزائري

إضافة لكل المقومات المذكورة سلفا، تزخر ولاية عنابة بصناعات تقليدية توحى أشكالها ورموزها إلى عراقة المنطقة وتنوعها الثقافي، فنجد الطرز التقليدي والحلي المختلفة والفخار التقليدي والمطبخ العنابي الثري بأطباقه الشعبية العريقة والحديثة، دون أن ننسى التراث اللامادي الذي تزخر به المدينة والذي يتمثل في الموسيقى بما فيها المالوف والعيساوة والفقيرات.

II. أنواع السياحة في ولاية عنابة:

توفر عنابة مناخا مناسباً ومثاليا لإحياء شتى أنواع السياحة، وفيما يلي توضيح لذلك:

1- السياحة الساحلية والسياحة الخضراء:

على عكس المدن الساحلية الجزائرية توفر عنابة وصولا سهلا للشواطئ حيث يمكن الوصول لها مشيا انطلاقا من وسط المدينة فشواطئها المفتوحة للاستحمام تمتد على شريط يفوق 10 كلم، وفي هذا الصدد يمكن ذكر كل من شواطئ ريزي عمر، بالفيدار، عين عشير، الخروب، طوش، عين الرومان والخليج الغربي وسيدي عكاشة مروراً بالرمال الذهبية بشطايبي وجنان الباي بسرايدي إلى جانب شاطئ سيدي سالم بالبوني، وهذا ما يوضحه الملحق الأول والثاني.

أما في ما يخص السياحة البيئية فإن عنابة تحتوي على غابات كثيفة ومتنوعة ثرية بالحيوانات كالأرانب، الخنازير، الثعالب، الضربان. والنباتات مثل البلوط الأخضر، بلوط الفلين، بلوط الزان والتي تمتد على مساحة 67724 هكتار، بالإضافة للأودية والمناطق الرطبة ومنها وادي سيوس والذي يعد من أهم المصادر المائية في الشمال الإفريقي يبلغ طوله 225 كلم يجتاز مدينة عنابة ويساهم في تموين 7 ولايات، وبحيرة فزارة التي تقع في الجنوب الغربي من عنابة مساحة 18 ألف هكتار وقد صنفت سنة 2003 ضمن المناطق العشرة الرطبة في الجزائر في لائحة "رامسار" الدولية التي تهدف للحفاظ على المناطق الرطبة واستغلالها بشكل عقلاني، ويستقبل هذا الموقع أكثر من 30 ألف طير من أصل 30 نوع سنويا مثل الإوز، البط بأنواعه، إلى جانب سياحة الصيد والاستحمام.



المصدر: مديرية البيئة لولاية عنابة.

2- السياحة الثقافية:

الزحم الحضاري الذي يطبع المنطقة يترجم عمقها التاريخي وتراثها الثقافي الغني، كما تقتضي المعالم التاريخية والمواقع الأثرية التي تزخر بها التوقف عندها باعتبارها حافظة للتاريخ وصونا لذاكرة المدينة. توجد فيها معالم قديمة تشكل كنزا حقيقيا وتتوج عنابة على رأس المواقع الأثرية الكبرى، ومن بين الآثار التي لا تزال شاهدة على المدينة الملكية، المسرح الروماني، الفوروم، حي الفيلات، الحمامات الشمالية والجنوبية، السوق والحى المسيحي الذي يتواجد به " القديس أوغستين"، إضافة إلى العيون، الصهاريج، المنازل، الزخارف الفنية وصفائح الفسيفساء الأرضي. كما تحتضن المدينة عدة مهرجانات وطنية وأخرى دولية منها اللباس التقليدي والفنون الشعبية، مهرجان هيون، مهرجان الأغنية المالوفية وإحياء الذكرى السنوية لرحيل أحد أعمدة الفن العنابي الشيخ الحسان العنابي. ويوضح الجدول التالي قائمة المعالم التاريخية المصنفة بولاية عنابة.



المصدر: البيئة لولاية عنابة.

3- السياحة الدينية :

تعد عنابة قطبا حضاريا وثقافيا منيرا بفضل المعالم العتيقة التي تملكها، مساجد وزوايا لعبت دورا دينيا وعلميا فعالا باعتبارها أهم محاور انتشار الدين وقبلة العلوم، هذا وتعدد دورها المنوط بها، إذ لعبت دورا تاريخيا فترة الاستعمار الفرنسي. تقوم هذه المقامات الرفيعة بإحياء مختلف المناسبات الدينية، مثل شهر رمضان، ليلة القدر وذكرى مولد النبوي الشريف محمد صلى الله عليه وسلم. من أشهر هذه المعالم نذكر جامع الباي، جامع أبو مروان، الزاوية العلاوية وزاوية سيدي إبراهيم، دون نسيان كنيسة القديس أوغستين الذي هو مقصد مفضل لزوار وحجاج الديانة المسيحية.



المصدر: مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية عنابة.

III. وضعية النشاط السياحي بولاية عنابة:

1- الهياكل السياحية والقاعدية:

تتوفر عنابة على الهياكل الفندقية متنوعة ذات مستوى عالمي تصل طاقة إستيعابه إلى 4136 سرير، تتوزع الحضيرة الفندقية على 11 فندق استجمام و29 فندقا حضريا وفندقين سياحيين. كما تملك عنابة عددا هاما من البنى التحتية الأساسية التي تعمل على تسهيل وصول السياح والمسافرين وتنقلهم في أحسن الظروف، وتعتبر محطة السكة الحديدية ذات الهندسة الإسلامية المغربية حلقة هامة تربط المدينة بالمستوى الوطني والمغاربي. أما الرحلات الجوية فتتم عن طريق مطار "رابح بطاط الدولي" الذي يضمن رحلات داخلية وخارجية. وقد بلغ عدد الفنادق المصنفة بولاية عنابة 13 فندقا، تتركز أغلبها ببلدية عنابة التي تضم 10 فندقا، وفند واحد ببلدية سيرايدي وهو ما يوضحه الجدول الموالي:

جدول رقم(27): توزيع الفنادق المصنفة بولاية عنابة

اسم الفندق	شيراتون	سيبوس	صبري	الريم الجميل	بانوراميك	السلام	ماجستيك	الأمير	الأمان	تلفريك	الصفصاف	المنقاص	موتيل النسيم
الرتبة (النجمة)	4	4	4	3	2	1	3	1	2	1	1	2	1
عدد الأسر (السرير)	/	576	684	157	81	20	185	95	78	100	59	49	90

المصدر: مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية عنابة، 2018.

أما بالنسبة للفنادق غير مصنفة تصل طاقة إستيعابه إلى 21922 سرير. والجدول الموالي يوضح الإحصائيات الخاصة بالنشاطات الفندقية.

الجدول رقم (28): الإحصائيات الخاصة بالنشاطات الفندقية خلال فترة (2010-2018)

السنة	عدد الفنادق	عدد السياح		
		جزائريون	أجانب	المجموع
2010	40	132780	21324	154104
2011	41	121597	15463	137060
2012	41	138572	14869	153441
2013	42	142307	14187	156494
2014	42	158804	13776	172580
2015	43	147920	13821	161741
2016	44	137309	18292	155601
2017	44	/	/	156740
2018	44	/	/	165422

المصدر: مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية عنابة، 2018.

من الجدول أعلاه يتضح لنا زيادة في عدد الفنادق من سنة لأخرى، وهذا راجع لتشجيع الدولة والتسهيلات المقدمة من قبلها لدعم الاستثمار السياحي، واهتمام الدولة الجزائرية بقطاع السياحة ورفع قدرات الإيواء لاستقبال عدد أكبر من السياح، أما بالنسبة لعدد السياح الجزائريين منهم، فهو متذبذب من سنة لأخرى، وعرف تراجع في سنتي 2015 و 2016 على التوالي، وهذا راجع لقدم شهر رمضان الكريم خلال فصل الصيف، وهو ما قلص من عدد السياح الوافدين لأن مدينة عنابة من أكثر المواسم التي تنشط السياحة بها هو موسم الصيف، بالإضافة إلى اتجاه الجزائريين للسياحة الخارجية خاصة نحو تونس بصورة كبيرة

الفصل الرابع: خصائص وواقع النشاط السياحي في بعض ولايات الشرق الجزائري

أما فيما يخص السياح الأجانب فهناك تناقص في عدد السياح من سنة إلى أخرى إلا أن سنة 2017 عرفت زيادة معتبرة في عدد السياح وهذا راجع لتحسن في الخدمات الفندقية وتوفر بعض الفنادق على معايير عالمية إضافة إلى الترويج السياحي الذي ساهم في جذب السياح. والجدول الآتي يوضح تطور عدد المصطافين خلال (2010-2018).

الجدول رقم(29): تطور عدد المصطافين خلال الفترة (2010-2018).

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
عدد المصطافين	3.371.300	2.963.660	2.289.869	1.855.919	1.755.660	1.816.467	2.153.315	2.200.322	2.301.330

المصدر: مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية عنابة، 2018.

ما يلاحظ من خلال الجدول أعلاه، تراجع عدد المصطافين من سنة إلى أخرى، وهذا يرجع إلى تفضيل البعض الذهاب إلى ولايات أخرى أو دول مجاورة لقضاء عطلة الصيف إضافة إلى نقص مرافق الترفيه وعدم توفر النظافة، إلا أن السنة الأخيرة عرفت تزييدا في عدد المصطافين، وهذا راجع للاهتمام بنظافة الشواطئ وإنشاء مرافق للترفيه على مستوى الشواطئ وانتشار الأمن بصورة كبيرة. والجدول الآتي يوضح الإحصائيات الخاصة بنشاطات وكالات السياحة والأسفار.

الجدول رقم(30): الإحصائيات الخاصة بنشاطات وكالات السياحة والأسفار

السنة	عدد الوكالات	عدد السياح		
		الجموع	أجانب	جزائريون
2010	24	31434	1255	30179
2011	24	20164	143	20021
2012	24	35978	59	37919
2013	24	39323	1430	37893
2014	24	46672	1408	45264
2015	45	31749	00	31749
2016	48	24697	00	24697
2017	49	27569	/	/
2018	49	29220	/	/

المصدر: مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية عنابة، 2018.

من خلال الجدول، يتضح زيادة عدد الوكالات السياحية في السنتين الأخيرتين ليصل إلى الضعف وهذا بسبب سياسة الدولة المتبعة لترقية قطاع السياحة، أما بالنسبة لعدد السياح سواء الجزائريون أو الأجانب خلال الخمسة سنوات الأولى (2010-2014) فقد عرف ارتفاعا، وهذا الارتفاع راجع للاستقرار الأمني في البلاد إضافة إلى عوامل الجذب السياحي الذي تتمتع بها مدينة عنابة خاصة خلال فصل الصيف، كما يلاحظ أن عدد السياح الأجانب ضئيل جدا مقارنة بعدد السياح الجزائريين، ضف على ذلك هناك عدد من السياح أصبحوا يعرفون مدينة عنابة فهم ليسوا مضطرين للاعتماد على الوكالات السياحة فهم يكتفون فقط بحجز الفنادق أما برامج السياحة فهم يعتمدون على أنفسهم. أما خلال السنوات 2014، 2015 و2016، فقد عرف انخفاضا

الفصل الرابع: خصائص وواقع النشاط السياحي في بعض ولايات الشرق الجزائري

في عدد السياح الجزائريين وانعدام للسياح الأجانب وهذا راجع لاعتماد السياح على أنفسهم بدل الوكالات وأصبحوا يقومون ببراء الشقق والقيام بالسياحة بمفردهم لمعرفة المسبقة بالمدينة، إضافة لحلول شهر رمضان الكريم في فصل الصيف.

2- المطاعم: توفر مدينة عنابة عددا كبيرا من المطاعم المتخصصة في تقديم الأكلات التقليدية،

منها 05 مطاعم مصنفة من نجمة إلى 03 نجوم والتي تلقى استحسان السياح.

الجدول رقم(31): قائمة المطاعم المصنفة في ولاية عنابة.

تسمية المؤسسة	العنوان	عدد الوجبات	درجة التصنيف
باماكو	5 بوغازي سعيد	44	1
كارافال	طريق الكورنيش	62	2
الشاطي الجميل	شاطي ريزي عمر	116	3
ألباطروس	شاطي ريزي عمر	120	3
حاسي مسعود	ساحة جورج إسحاق	40	1

المصدر : إحصاءات مقدمة من مديرية السياحة والصناعات التقليدية لولاية عنابة، 2018.

3- الوكالات السياحية في ولاية عنابة

تعد السياحة محركا هاما للتنمية المستدامة بولاية عنابة، بالنظر إلى أثرها على جميع القطاعات مما يجعلها تشكل دعما كبيرا للنمو الاقتصادي ومصدرا هاما لإنتاج الثروة ومناصب الشغل. عنابة هي واحدة من أنشط الولايات سياحيا طوال أيام السنة، ازدادت جاذبية هذه الولاية بتنوع الوجهات السياحية بها من سياحة شاطئية إلى سياحة تاريخية ودينية وسياحة الأعمال مما جعل من المنطقة مقصدا للسياح سواء من الداخل أو الخارج. الوضع تطلب من مسؤولي القطاع العمل على توسيع طاقات الاستقبال وتحسين الخدمات المقدمة. والجدول الموالي يوضح المؤشرات الاقتصادية الخاصة بالنشاطات الفندقية والوكالات السياحية والأسفار في ولاية عنابة خلال 2003-2018.

الفصل الرابع: خصائص وواقع النشاط السياحي في بعض ولايات الشرق الجزائري

جدول رقم (32): المؤشرات الاقتصادية الخاصة بالنشاطات الفندقية والوكالات السياحية والأسفار في ولاية عنابة خلال الفترة (2003-2018)

السنة	عدد الفنادق	رقم الأعمال -دج-	عدد الوكالات السياحية	رقم الأعمال -دج-
2003	39	926400690	17	157619637
2004	39	718999625	18	396574417
2005	42	762.165.708	17	358.494.289
2006	40	1260892179	20	434018668
2007	41	670453424	24	842705401
2008	42	1369661521	24	892.619.513
2009	40	1205442001	24	636136512
2010		113815472495	24	594931971
2011	41	-	24	-
2012	42	-	24	-
2013	42	1341494881	24	1285538358
2014		1341313576	24	2203551797
2015	43	-	45	1122912526
2016	44	2085620756	49	2469193018
2017	44	/	49	/
2018	44	/	49	/

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على إحصاءات مقدمة من مديرية السياحة والصناعات التقليدية لولاية عنابة، 2018.

يوضح الجدول أعلاه تزايد رقم الأعمال في النشاطات الفندقية والوكالات السياحية في الولاية خلال السنوات الأخيرة، وهذا راجع إلى زيادة عدد المؤسسات الفندقية والوكالات السياحية. وكذلك يدل على العدد الكبير للسياح الوافدين للولاية، ويعكس الإمكانيات السياحية الكبيرة المتاحة في هذه الولاية مما أصبحت قبلة للسياح.

4- التشغيل في المؤسسات السياحية في ولاية عنابة

للسياحة آثارا على الجوانب الاقتصادية للبلدان السياحية، فلها آثارها على الجوانب الاجتماعية والثقافية لهذه البلدان، وهي لا تقل أهمية عن سابقتها بالنسبة للمجتمعات السياحية المضيضة. والجدول الموالي يوضح المؤشرات الاجتماعية الخاصة بالتشغيل في المؤسسات السياحية في ولاية عنابة خلال (2003-2018).

جدول رقم (33): المؤشرات الاجتماعية الخاصة بالتشغيل في المؤسسات السياحية في ولاية عنابة خلال (2003-2018)

السنة	2003	2004	2006	2007	2008	2011	2012	2014	2015	2016	2017	2018
عدد المستخدمين في الوكالات السياحية	69	70	74	129	153	145	145	145	-	300	368	400
عدد المستخدمين في الفنادق	754	777	867	742	923	911	911	911	-	1255	1344	1540

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على إحصاءات مقدمة من مديرية السياحة والصناعات التقليدية لولاية عنابة 2018.

من خلال الجدول، نلاحظ تزايدت اليد العاملة في مجال الفنادق والوكالات السياحية في الولاية خلال السنوات الأخيرة، وهذا راجع إلى زيادة عدد المؤسسات الفندقية والوكالات السياحية، إذا تطور عدد

الفصل الرابع: خصائص وواقع النشاط السياحي في بعض ولايات الشرق الجزائري

المستخدمين من 823 موظف سنة 2003 إلى 1056 موظف عام 2014، ثم ليرتفع العدد إلى 1555 موظف عام 2016. منهم موظف دائم ومؤقت أغلبهم موزعون على الفنادق ما يفسر العلاقة الطردية بين زيادة نسبة التوظيف من خلال المرافق السياحية بالولاية.

5- التظاهرات التي قامت بها مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية عنابة

شهدت سنة 2018 عدة تظاهرات لعل أهمها:

- المشاركة في الصالون الدولي للسياحة والأسفار 2016 SITEV ؛
 - الاحتفال باليوم العالمي للسياحة 2016/09/27 عن طريق أبواب مفتوحة على وكالات السياحة والأسفار بمركز البحث العلمي (CLS)؛
 - المشاركة في المعرض المنظم بمناسبة افتتاح الموسم الصيفي بساحة الثورة بعنابة بتاريخ 04 جوان 2016 حيث عرفت مشاركة 12 حرفي في مختلف نشاطات الصناعة التقليدية؛
 - المساهمة في تنشيط موسم الاصطياف بإقامة معرض منتوجات تقليدية بين شاطئ ريزي عمر وشاطئ عين عشير من 09 جويلية 2016 إلى 31 أوت 2016 ، حيث عرفت مشاركة 15 حرفي في مختلف أنشطة الصناعة التقليدية ؛
 - تنظيم أسبوع الصناعة التقليدية لولاية ورقلة بعنابة من 01 إلى غاية 08 أوت 2016 لترويج المنتج التقليدي الصحراوي؛
 - الاحتفال باليوم الوطني للحرفي الموافق ليوم 09 نوفمبر وذلك من خلال تكريم بعض الحرفيين.
 - المشاركة في فعاليات اليوم العالمي للجبل المصادف لتاريخ 11 ديسمبر.
 - انتقاء 08 حرفيين للمشاركة في الجائزة الوطنية لأحسن منتج تقليدي على مستوى غرفة الصناعة التقليدية والحرف لولاية عنابة بالتنسيق مع مديرية السياحة و الصناعة التقليدية.
 - إقامة معرض للمنتوج التقليدي بفندق المنتزه ببلدية سرايدي على جانب زيارة معالي وزير التهيئة العمرانية والسياحة والصناعة التقليدية.
- تعتبر الصناعة التقليدية نتاجا حضاريا للشعوب وشكلا من أشكال إبراز الثقافة والهوية المحافظة على عراققة المنطقة، فهي تدعم السياحة وتساعد على ترقيتها، إذ تعد عنصر جلب سياحي هام كما تساهم في التنمية المحلية والاقتصادية ككل. وقد بلغ عدد الحرفيين على مستوى غرفة عنابة والمسجلين منذ بداية التسجيلات 1998 إلى غاية 2018/03/31 كما هو موضح في الجدول الآتي:

الجدول رقم(34): عدد الحرفيين في ولاية عنابة.

النوع	1998 إلى غاية 2018/03/31
الحرفيين الفرديين	10559
التعاونيات الحرفية	232
مؤسسات الصناعة التقليدية	لا يوجد
المجموع	10791

المصدر: وثيقة مقدمة من مديرية السياحة والصناعات التقليدية لولاية عنابة

نلاحظ أن أكبر عدد سواء من الحرفيين الفرديين أو التعاونيات الحرفية يقومون بالصناعة التقليدية لإنتاج الخدمات يليها صناعة تقليدية وفنية لتكون في الأخير صناعة تقليدية لإنتاج المواد، وهذا راجع لكون الصناعة التقليدية لإنتاج الخدمات هي أكثر صناعة تقليدية تستهوي الحرفيين وأكثر صناعة مطلوبة. فالصناعات التقليدية والحرف تعبر عن عادات وتقاليد المنطقة زيادة على أنها من شغل اليد أي أنها تكون متقنة جيدا وبالتالي كلما كانت هناك صناعات تقليدية بالمنطقة كلما كان عدد السياح أكثر، فهناك سياح ينتقلون إلى منطقة معينة خصيصا من أجل اقتناء صناعات تقليدية معروفة بها تلك المنطقة فقط. فأساس السياحة هو الصناعات التقليدية والحرف التي تعبر عن البلد فكلما كان هناك ترويج للصناعات التقليدية والحرف كلما زاد عدد السياح، وفيما يلي أبرز مظاهر الصناعة التقليدية لولاية عنابة:

- **اللباس التقليدي:** تتزين العنانيات بارتداء القندورة العنابية، التي تحرص على حضورها في جميع المناسبات السعيدة، وهي مصنوعة من القטיפه أو الحرير ويتم تطريزها بالخياط الذهبية أو الفضية التي تضفي لمسة إبداعية على تصاميمها وأشكالها الجميلة المتناسقة.
- **الفخار التقليدي:** يعد من بين الحرف اليدوية التي يتقنها أهل عنابة، فمنها ما يستخدم للترزين والديكور، ومنها ما هو للاستعمال اليومي، أما تصاميمها ورسوماتها فهي مستوحاة من الثقافة المحلية لبونة.
- **المطبخ العنابي:** يتميز المطبخ العنابي بثناء وتنوع الأطباق التقليدية والأكلات الشعبية والحلويات التي تحضر عادة في جميع المناسبات، حيث تشتهر المدينة بالأطباق التقليدية التالية: الكسكس أو ما يدعى محليا بالمحور، كما نجد أيضا الجاري بالقرصة، إضافة إلى القرنتلية، وهي نوع من العجائن التي تصنع باليد في البيوت.
- **التراث المادي واللامادي:** الفنون الموسيقية شكل من أشكال التعبير عن التراث اللامادي الذي تزخر به عنابة والموسيقى التقليدية جزء منه، وتتجسد عبر المألوف الذي يحتل مكانة هامة في المجتمع العنابي. من أشهر الفنانين الذين يهتمون بهذا التراث، أحسن العنابي، حمدي البناني، ديب العياشي وآخرون سطع نجمهم في سماء هذا النوع الموسيقي التراثي في عنابة وخارجها، كما نجد أيضا فرق العيساوة والفقيرات التي تشتهر بتنشيط الحفلات.

IV. المجالات المحمية بولاية عنابة وسيلة للتنمية السياحة البيئية:

لقد قامت السلطات المحلية بإعطاء تعليمة تنفذ خلال سنة 2016، فيما يخص فتح الباب أمام المستثمرين الخواص من خلال الترخيصات الصادرة من البلدية الأراضي الصالحة للتخميم في الولاية، وذلك بموجب المرسوم رقم 84-161 المؤرخ في 8 شوال سنة 1404 هـ الموافق ل 7 يوليو سنة 1984، يتضمن التنازل للبلديات عن أراضي للمخيمات، وبموجب المرسوم التنفيذي رقم 85-714 المؤرخ في 5 جمادى الأولى عام 1405 هـ الموافق 26 جانفي 1985م، يحدد شروط تخصيص أماكن التخميم واستغلالها، تم طلب الآراء التقنية للمصالح الولائية وعلى أساسها يتم الفصل في صلاحية الأراضي المدروسة ومدى قابليتها للتخميم وفق شروط محافظة على البيئة، وعلى هذا الأساس تقوم لجنة مشتركة، بعرض الأراضي على المستثمرين وفرض عليهم شروط من خلال دفتر شروط يتحدد من قبل هذه اللجنة ويكون فيها حرص كبير على عدم المساس أو الإضرار بالبيئة مثل إعداد الهياكل وتوفير ظروف المناسبة للمخيمين مثل (توفير المياه الصالحة للشرب، توفير أماكن مخصصة لمياه الصرف الصحي وغيرها).

فيما يخص مناطق التوسع السياحي والمواقع السياحية في منطقة عنابة، وتشمل الجهة الشرقية للإقليم وتشمل بلديات عنابة، البوني، سيدي عمار والحجار تعتبر هذه المنطقة بمثابة القلب النابض والمحرك الأساسي للاقتصاد في الإقليم، حيث تضم أهم التجهيزات والخدمات وأكبر الوحدات الصناعية أهمها مركب الحديد والصلب، مركب تحويل الفوسفات، المركز الحراري... الخ. ومنه فهذه الخاصية الصناعية للمنطقة كان لها التأثير المباشر على البيئة وجودة المحيط مما انعكس سلبا على الجانب السياحي، حيث أن العديد من الشواطئ المتواجدة بالمنطقة قد أغلقت بسبب تفاقم مشاكل التلوث الناتج عن النشاط الصناعي المكثف، وعلى مستوى هذه المنطقة تم برمجت عدة مشاريع تنموية للتوسع السياحي أهمها:¹

- منطقة التوسع السياحي الكورنيش:

تعتبر من أجمل المناطق في مدينة عنابة وتمتاز بمؤهلات سياحية جمة، وتبعد عن التجمّع السكاني للمدينة ب 5 كلم، تبلغ مساحتها الإجمالية ب 365 هكتار، منها 77 هكتار مخصصة لمشاريع التوسع السياحي. قدر عدد المشاريع المبرجة داخل هذه المنطقة ب 15 مشروع موزعة على هذه المساحة حسب الملحق الثالث يعطي نظرة واضحة عن كل مشروع، تجدر الإشارة إلى أن مجمل التجهيزات المنجزة والمبرجة على طول منطقة الكورنيش من فنادق ومطاعم هي ملك للخواص.

- منطقة التوسع السياحي سيدي سالم:

تعتبر من بين المناطق الإستراتيجية للتوسع السياحي، تتربع على مساحة 36 هكتار منها 10 هكتار مخصصة للمشاريع السياحية، والجدول التالي يعطي نظرة أوضح:

¹ مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية عنابة.

الفصل الرابع: خصائص وواقع النشاط السياحي في بعض ولايات الشرق الجزائري

جدول رقم (35): مشاريع التهيئة المقترحة في منطقة التوسع السياحي سيدي سالم.

التجهيزات المبرمجة	المساحة (م ²)	طاقة الاستيعاب (سرير)
موتيل	5000	120
قرية سياحية	95000	450

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البطاقة التقنية لمناطق التوسع السياحي، 2018.

2-5- منطقة شطايبى:

تقع في الجهة الشمالية الغربية وتضم البلديات: شطايبى، سرايدي، التريعات وواد العنب. تتميز هذه المنطقة بالطابع الغابي الجبلي الغالب عليها خاصة سلسلة جبال الإيدوغ الذي يستلزم نوع من التوازن العقلانية عند القيام بتنميته سياحيا. حيث يجب الأخذ بعين الاعتبار الحفاظ على التوازن البيئي والنظام الغابي السائد لأن اقتصاد تلك المناطق يعتمد على الزراعة وتربية المواشي. وإذا تكلمنا عن السياحة بها فهي تعتمد بالدرجة الأولى على الخاصية الطبيعية الفريدة التي تتميز بها قد سطرت على مستوى هذه المناطق عدة مشاريع سياحية أهمها منطقة التوسع السياحي واد بقرات ببلدية سرايدي والخليج الغربي لبلدية شطايبى والمطلتين على البحر الأبيض المتوسط.

3-5- منطقة التوسع السياحي واد بقرات 1 :

تقع هذه المنطقة ببلدية سرايدي تتربع على مساحة 1375 هكتار وتمتد المنطقة من رأس الحراسة شرقا حتى Pain de Sucre غربا على طول 12 كم ويصل عمقها إلى 1 كم ابتداء من البحر. ويبلغ طول شاطئ المنطقة 1000 م ويصل عرضه إلى 60 م. وعن أهم البرامج والتجهيزات المنجزة و المقترحة فهي تتوزع على مساحة 1375 هكتار كما تم ذكره في السابق منها 210 هكتار خاصة بحظيرة الحيوانات. والجدول الموالي يوضح ذلك.

جدول رقم (36): مشاريع التهيئة المبرمجة في منطقة التوسع السياحي واد بقرات 1

التجهيزات المبرمجة	المساحة (م ²)	طاقة الاستيعاب (سرير)
3 فنادق (5، 4 و 3 نجوم).	93509	750
9 تجمعات للإيواء	448800	1770
منطقة تجارية	13000	-
المجموع	555309	2520

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البطاقة التقنية لمناطق التوسع السياحي، 2018.

4-5- منطقة التوسع السياحي الخليج الغربي:

هذه المنطقة تتمتع بمؤهلات طبيعية مكنتها من أن تصنف كأجمل فتحة في العالم، وتقع المنطقة بين قطبين صناعيين كبيرين هما عنابة وسكيكدة. وتبعد ب 01 كم عن مركز دائرة شطايبى (حسب المخطط التوجيهي لبلدية شطايبى)، محدّدة بمسالك ساحلية تربط المدينة بسيدي عكاشة حتى اختناق المسلك المؤدي إلى الشمال الغربي لمشتة بوقنطاس ويقدر طول الساحل بها ب 31.5 كم أما عن المساحة الكلية للمنطقة فتقدر ب 328

هكتار منها 21.64 هكتار تضم عدّة مشاريع، تجهيزات وبرامج يقدر عددها ب 11 برنامج في إطار التوسّع السياحي.

5-5- منطقة برحال:

تمثلها البلديات الجنوبية: برحال، عين الباردة، الشرفة العلمة. ونظرا لوجود المنطقة الرطبة فزاره بها والتي تم تصنيفها كمنطقة محمية عالميا حيث تحتل مساحة واسعة تقدر ب 120 كم². وتعتبر هذه المنطقة ذات نشاط فلاحي نظرا لاتساع الأراضي الزراعية بها، كما تتميز بتربية المواشي حيث تحتل المرتبة الأولى من حيث عدد رؤوس الماشية وهذا نظرا لتوفر مساحة كافية من المراعي تقدر ب 1545 هكتار خاصة حوض فتزارة، كما تتميز بالتنوع البيولوجي والإيكولوجي بحيث يوجد بها أصناف متنوعة من الطيور النادرة لذلك فهي تعتبر منطقة نشاط سياحي مهم في حالة إعطائها الأهمية التي تستحقها.

المطلب الثالث: السياحة البيئية في ولاية جيجل

غالبا ما تكون الخصائص الطبيعية لأي منطقة أساس أي ممارسة بشرية خاصة في المجال الاقتصادي والنشاط السياحي كباقي النشاطات بل يتعداها في تأثيره بالمؤهلات الطبيعية، التي كلما كانت مشجعة ومستقطبة، كلما اكتسبت المنطقة بعد سياحي فعال وله ثقله على اقتصادها، طبعاً إذا استغلت على الوجه الصحيح، ولهذا تطرقنا للمعطيات الطبيعية بولاية جيجل يكتسي أهمية مميزة في تحديد مدى إمكانية الولاية لتطوير هذا النشاط، خاصة ونحن بصدد دراسة البعد البيئي الذي يرتبط ارتباط وثيق بالمؤهلات الطبيعية للمنطقة.

I. المقومات الطبيعية والمعالم السياحية في ولاية جيجل:

1-1- المقومات الجغرافية:

ولاية جيجل هي إحدى ولايات الشريط الساحلي، تقع شرق الجزائر، تبعد عن العاصمة ب 359 كم وعن بجاية وقسنطينة بحوالي 96 و 146 كم² على التوالي، تتربع على مساحة 2.398.63 كم² تطل على البحر الأبيض المتوسط بشريط ساحلي طوله 120 كم²، يمتد من شاطئ واد الزهور شرقا في حدود ولاية سكيكدة إلى الشاطئ الأحمر غربا في حدود ولاية بجاية، يحدها من الجنوب ولاية ميلة وسطيف وقسنطينة ومن الغرب ولاية بجاية ومن الشرق ولاية سكيكدة، يقسم إداريا إلى 28 بلدية بموجب القانون 84-09 المؤرخ في 04 فيفري 1984 و 11 دائرة، يبلغ عدد سكانه حسب تعداد 2018 حوالي 729119 نسمة بكثافة سكانية قدرها 304 ن/كم².

تصنف ولاية جيجل ضمن المناطق الأكثر تساقطا في الجزائر بمتوسط (800 و 1200 ملم سنويا) حيث تتميز بمناخ البحر الأبيض المتوسط المتنوع ذو شتاء الدافئ الممطر وصيف حار وجاف.

2-1- المواقع والمعالم السياحية بولاية جيجل

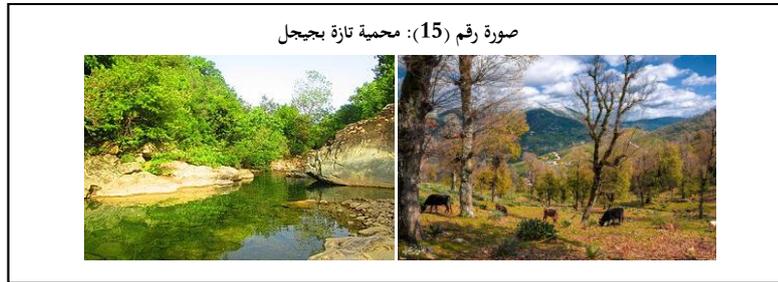
1-2-1 الحظيرة الوطنية "تازة":

تقع الحظيرة شمال غرب ولاية جيجل، موزعة على ثلاثة بلديات: بلدية العوانة شمالا (بمساحة 20%)، بلدية زيامة منصورية غربا (30%) وبلدية سلمى شرقا (50%).

يعود تاريخ نشأة الحظيرة إلى العهد الفرنسي بموجب مرسوم بتاريخ 23 أوت 1923 بمساحة تقدر بـ 230 هكتار، وهي واحدة من أصغر الحدائق الوطنية بالجزائر وتقع على بعد 30 كيلومترا إلى الشمال الشرقي من ولاية جيجل على ساحل البحر الأبيض المتوسط حيث تعتبر نقطة جذب للسياح الباحثين عن الراحة.

تم توسيعها إلى 3 807 هكتار في شهر نوفمبر 1984 بعد صدور المرسوم الرئاسي رقم 84-328 الذي نص على تأسيس الحظيرة الوطنية لتازة التي هي واحدة من المحميات الثلاث الساحلية في الجزائر وذلك لحماية غابات الزان ومختلف الثروات الطبيعية التي تضمها وهي قابلة للتوسع مستقبلا، وقد صنفت كمحمية حيوية عالمية نهاية أكتوبر 2004 من طرف منظمة اليونسكو الممثلة بـ M.A.B.

تشكل الحظيرة أساسا من سواحل صخرية، خلجان صغيرة، شواطئ رملية وتشكيلات غابية فاتنة، هذه العوامل أهلتها لأن تكون قطب سياحي مزدوج الواجهة (البرية - البحرية) حيث تضم غابات دار الواد (130 هكتار) وغابات قروش (70 هكتار).



المصدر: مديرية السياحة لولاية جيجل

1-2-2-1 شريط ساحلي

تمتاز ولاية جيجل بموقعها الجغرافي الخلاب، حيث تقع على ضفاف البحر الأبيض المتوسط، بشرطها الساحلي الذي يمتد على مسافة 120 كم من الشاطئ الأحمر غربا إلى شاطئ واد الزهور شرقا، يضم 52 شاطئاً بين رملية، صخري وخلجان، منها 24 شاطئ محروس ومفتوح للسباحة، حيث تشترك هذه الشواطئ في ميزة واحدة هي التقاء خضرة الجبال بزرق مياه البحر في منظر طبيعي يأسر الأنظار.

فالولاية تزخر بعدد المعالم السياحية الطبيعية تجعلها من بين الولايات الأولى التي يقصدها السياح والمصطافون لقضاء الساعات الطوال بعيدا عن ضوضاء المدن والطرق، على غرار الكورنيش الجيجلي الكهوف والمغارات العجيبة، المنارة الكبيرة، الجزيرة الواقعة بالقرب من ميناء الصيد والنزهة بزيامة المنصوري

الفصل الرابع: خصائص وواقع النشاط السياحي في بعض ولايات الشرق الجزائري

وكذا الجزيرة الواقعة بسواحل بلدية العوانة. ويمكن توضيح التوزيع الجغرافي للشواطئ المسموحة للسباحة وخصائصها من خلال الجدول التالي:

جدول رقم(37): خصائص الشواطئ المسموحة للسباحة بولاية جيجل

الدائرة	البلدية	الرقم	اسم الشاطئ	المساحة
العنصر	خيرى واد عجول	01	بني بلعيد - الشرق	96000
		02	بني بلعيد - غرب	80000
الشفقة	سيدي عبد العزيز	03	صخر البلح	194000
		04	سيدي عبد العزيز	117600
	القنار	05	المزاير	114000
الطاهير	الطاهير	06	بازول	65905
	الأمير عبد القادر	07	سطارة	74080
		08	تاسوست	114000
جيجل	جيجل	09	التربة الحمراء	28728
		10	كتامة	57000
		11	أولاد بوالنار	6600
		12	الخليج الصغير	5500
		13	المنار الكبير	29500
		14	برج البليدة	24900
لعوانة	لعوانة	15	الصخر الأسود	33600
		16	العوانة مركز	10000
		17	مريغة	40000
		18	افتيس	49500
		19	تازة	39200
زيامة المنصورية	زيامة المنصورية	20	الكهوف العجيبة	32000
		21	الولجة	14400
		22	الشاطئ الأحمر	3360

المصدر: مديرية السياحة والصناعات التقليدية بولاية جيجل

1-2-3- الكورنيش الجيجلي:

على ضفاف شبه جزيرة جيجل الساحلية، المطلة على البحر الأبيض المتوسط شمالا، ينتصب كورنيش مميّز بأجراف صخرية ملامسة للبحر وغابة كثيفة ممتدة لآلاف الفراسخ ومزركشة بصواعد ونوازل طبيعية رائعة، يمتد من الحدود الغربية مع ولاية بجاية إلى غاية بلدية العوانة والذي يشكل حرفا صخريا يلامس مياه البحر، تغطيها غابات الفلين ونباتات طبيعية متنوعة ما أنتج جنة استثنائية ينعتها كثيرون بـ"المنسية" رغم أن صيتها ذاع خارج الحدود، وسبق لعازف الكمان الشهير أنطونيو لوسيو فيفالدي (1678 - 1741) أن أطلق على الكورنيش الجيجلي كنية "ساحل الياقوت الأزرق".

الفصل الرابع: خصائص وواقع النشاط السياحي في بعض ولايات الشرق الجزائري

يتميز الكورنيش الجيجلي بمناظر طبيعية خلابة تترج بين خضرة الجبال وزرقة البحر فعلى مدار السنة، شتاء أو صيفا، تبقى هذه المنطقة الجذابة تحافظ على جمالها كونها لم يطلها إسفلت الطريق المتلوي على أزيد من 60 كلم انطلاقا من سوق الاثنين (بجاية) إلى غاية جيجل ما يشبه "معركة بين الانسجام والتناغم والابتكار". مما جعلها الوجهة المفضلة للعديد من السياح المغتربين منهم والأجانب لسر وسحر جمال المنطقة التي تعتبر لوحة طبيعية خلابة حيث تتعاقق فيها الجبال التي تزينها الغابات مع البحر فشكلت بذلك مصدر إلهام بالنسبة للعديد الفنانين التشكيليين إنهما جيجل الساحرة بشواطئها التي تبقى مصنفة من بين الأجمل الشواطئ الجزائرية.

1-2-4- الكهوف العجيبة:

تقع منطقة الكهوف العجيبة بين العوانة وزيامة المنصورية على بعد 35 كلم عن مدينة جيجل، تم اكتشافها سنة 1917 عند شق الطريق الوطني رقم 43، وتعد من عجائب الطبيعة من حيث الشكل والنقوش التي صنعتها الصواعد والنوازل، وهي الآن مجهزة ومفتوحة لاستقبال زوارها.



المصدر: مديرية البيئة ولاية جيجل

1-2-5- غار الباز:

هذا موقع يعود إلى ما قبل التاريخ وهو عبارة عن مغارة واسعة مفتوحة على الطريق بزيامة منصورية، تم تهيئته لاستقبال كل فئات الزوار من أجل تطوير السياحة العلمية والتربوية. تتميز المغارة بدرجة حرارة ثابتة تقدر ب 16°، كما أنها لا تحتوي على صواعد ونوازل كما هو الحال بالنسبة للكهوف العجيبة، بل يتواجد بها تماثيل للإنسان البدائي الذي عاش بداخلها في الفترة الممتدة بين 43000 - 11800 سنة قبل الميلاد، بالإضافة إلى تماثيل للديناصورات من أكلات الأعشاب واللحوم، وأيضا طيور من عصر الديناصورات وشلالات اصطناعية صغيرة، بالإضافة إلى شاشة عملاقة لعرض أشرطة مختلفة حول الديناصورات والحياة البدائية لعصور ما قبل التاريخ.

1-2-6- المنار الكبير (رأس العافية):

تعتبر المنارة من بين ال 24 منارة الموجودة في سواحل الجزائر تم إنجازها سنة 1867 على قمة "غريفات"، شيدها النحات الفرنسي "شارل سالفا" وكان يعمل مقاولا ونحاتا للحجارة وقد استعان بالحجر الأزرق المتواجد

الفصل الرابع: خصائص وواقع النشاط السياحي في بعض ولايات الشرق الجزائري

بمنطقة العوانة لبنائها، وكلفه هذا الإنجاز أموال طائلة مما جعله يحجم عن مواصلة احتراف هذه المهنة ليتحول إلى الفلاحة، حيث عمل مزارعا بمنطقة قاوس، بعد إعلان إفلاسه كمقاول ونُحات، وصومعة المنارة عبارة عن مجسمات في شكل مثلث مصنوعة من النحاس وبداخلها مصباح كهربائي بطاقة 1000 واط تعطي إشارة ضوئية 05 ثوان بإمكان البواخر رصدها على بعد 45 كلم في عرض البحر. يبلغ علو أو ارتفاعه بالنسبة لسطح الأرض 16 متر و43 متر عن سطح البحر، وهي المنارة الوحيدة التي ترسل إشارات ضوئية باللون الأحمر في السواحل الجزائرية على مدى 21 ميل بحري.

1-2-7- المشاكي

بأعالي بلدية سلمى بن زيادة بولاية جيجل، غير بعيد عن كهوف "لامادلان" وعلى بعد 900 متر من الطريق العام في سفح الجبل يقع منبع ظاهرة، شلالات عجيبة، معروفة باسم "عين الأوقات" أو كما يسميها العامة "عين المشاكي"، هي لغز آخر من ألغاز الطبيعة العذراء فالمنبع عبارة عن ظاهرة طبيعية فريدة من نوعها، أبهرت وحيرت كل من وقف عليها وشاهدها ولا تزال تثير فضول الكثيرين لمعرفة أسرارها وفك طلاسمها، وهذه الشلالات المعجزة، أو السّاعة المائية، عبارة عن فتحة بين الصخور أسفل جبل تسيل منها مياه صافية وعذبة ببطئ وتزداد غزارتها شيئا فشيئا لمدة 10 دقائق ثم تبدأ العملية العكسية حتى تتوقف المياه نهائيا عن السيلان لمدة 40 دقيقة، تتكرر هذه الظاهرة طوال اليوم وعلى مدار السنة منذ القديم، منبع المشاكي يبعد بحوالي 5 كلم عن مقر بلدية سلمى بن زيادة و62 كلم عن مقر الولاية، تمتاز مياهه بالبرودة صيفا والدفء شتاء، هي نقية وصالحة للشرب ويزعم أنّها تشفي من كثير من الأمراض المزمنة والمستعصية بفضل الله، لذلك فالمكان يعرف إقبالا كبيرا من عدة ولايات، خاصة الولايات الجنوبية، حيث يقصده الكثير من المرضى للتداوي من عدة أسقام كالأمراض الجلدية، والروماتزم وغيرها من الأسقام.

1-2-8- المحمية الطبيعية لبني بلعيد

أنشأت هذه المحمية بالقرار الولائي رقم: 786/67 المؤرخ في 1967/11/08، تقع بمنطقة رطبة على ساحل بلدية خيرى واد عجول على بعد 32 كلم عن مدينة جيجل تتربع على مساحة 122 هكتار، و هي محتواة داخل محيط منطقة التوسع السياحي لبني بلعيد، تم اختيارها عام 1996 في إطار مشروع MEDWET من طرف المجموعة الاقتصادية الأوروبية. تتميز هذه المحمية باحتضانها الطيور ونباتات جد نادرة.

1-2-9- حديقة الحيوانات

موقع سياحي هام متواجد ببرج بلدية بلدية العوانة، هيئ لاستقبال الزوار ابتداء من شهر جويلية 2006، أهم ما يميز الحظيرة هو احتضانها لعدة أنواع من الحيوانات النادرة والمحمية من طرف القانون وأشكال مختلفة من الطيور موزعة بين الجوارح والطيور المائية، هذا ما جعلها محطة لتهافت العديد من الزوار.

1-2-10- البحيرات الطبيعية:

يتواجد على مستوى الولاية ثلاثة بحيرات طبيعية وهي:

- بني بلعيد(دائرة العنصر): يحتل 120 هكتار ويحوي ما لا يقل عن 23 نوع من الطيور. وهو معروف على المستوى العالمي؛
- بحيرة غدير بني حمزة (القنار دائرة الشقفة): يحتل مساحة حوالي 36 هكتار، وبه ما لا يقل عن 32 نوع من الطيور؛
- بحيرة غدير المرحج (الطاهير) : بجماله الفريد يتربع على مساحة 05 هكتار.

1-2-11- أهم الغابات:

تتميز ولاية جيجل بغابات كثيفة تتميز بمناظرها الخلابة المشجعة على السياحة الجبلية و الصيد ، إذ تقدر مساحتها الإجمالية بحوالي 115 000 هكتار ومن أهم غاباتها :

- ♦ غابة قروش : الواقعة على الكورنيش بمنطقة العوانة تتربع على مساحة 10 260 هكتار .
- ♦ غابة تامنتوت : تتربع على مساحة 8 928 هكتار بجيملة.
- ♦ غابة إيدم ببلدية خيري واد عجول
- ♦ غابة بوحنش بالعوانة .
- ♦ غابة بني فرقان و مشاط بالميلية.
- ♦ غابة الماء البارد بتاكسانة.
- ♦ غابة القرن بغالة.

أما الصنف الرئيسي لغابات الولاية هو البلوط الفليني حيث تقدر المساحة الإجمالية بـ 43 700 هكتار. أما باقي الأصناف فتتمثل في بلوط الزان الأخضر - الصنوبر البحري. تتميز هذه الغابات بثروة نباتية وحيوانية متنوعة يمكن بفضلها لعب دور هام في التنمية السياحية غير الشاطئية خاصة الصحية، الدراسية، الصيد والتجولية والإستجمامية.

1-2-12- سد إيراغن:

يقع سد إيراغن بأعالي بلدية إيراغن سويسى التابعة إقليميا إلى دائرة زيامة منصورية المتواجدة بين ولايتي سطيف وجيجل، تم بناء هذا السد سنة 1961، واليوم أصبح وجهة وقبلة سياحية بامتياز للزوار والسياح خاصة هواة السياحة الجبلية والرياضات البحرية.

1-2-13- بحيرة تمزقيدة:

منحت منطقة تمزقيدة توازن بيئي فريد من نوعه أحد مظاهره بحيرة تمزقيدة التي لا يجف مياهها أبدا، تقع هذه البحيرة ببلدية بني ياجيس يطلق عليها اسم البحيرة المعلقة وهي عبارة عن مسطح مائي في المرتفعات

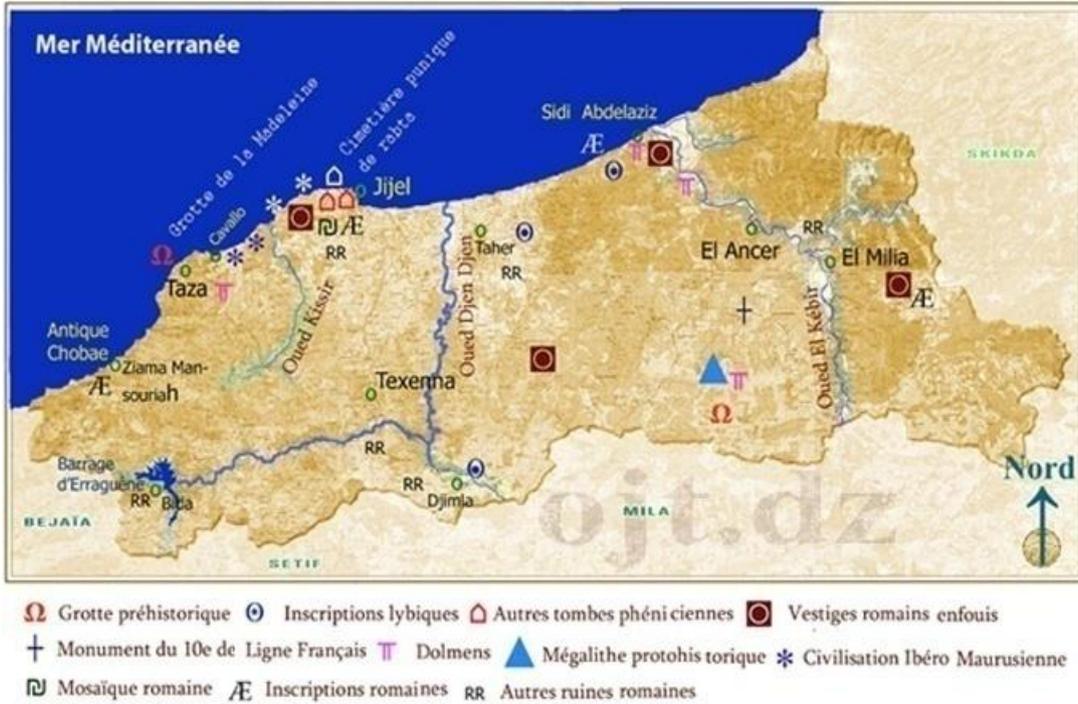
الفصل الرابع: خصائص وواقع النشاط السياحي في بعض ولايات الشرق الجزائري

على علو حوالي 1250 متر فوق سطح البحر، تتواجد وسط تنوع نباتي نادر بأشجار البلوط الفليني والبلوط الأخضر والفلين والصنوبر الحلبي الدرّار... كما أصبحت كذلك موطن لأصناف نادرة من الطيور كالكرك والكروان، وهذا ما جعلها قبلة للسواح الذين يبحثون على الراحة والهدوء والمناظر الطبيعية الخلابة.

1-2-14- غار الشتا:

يقع غار الشتا في جبل بوعزة بأعالي بلدية جميلة، وهو عبارة عن مجموعة من الصواعد والنوازل ويعتبر من أطول الكهوف، وأعقدها بالولاية لاحتوائه على العديد من المداخل.

الخريطة رقم (05): المواقع الأثرية لولاية جيجل



المصدر: الديوان الجيجلي للسياحة

II. وضعية النشاط السياحي بولاية جيجل:

هي مختلف الإمكانيات السياحية أو المقومات التي تمتلكها منطقة ما، سواء كانت طبيعية مثل الشواطئ، الجبال، إلخ أو ثقافية تاريخية مثل المعالم الدينية والآثار وكل التراث الموروث، دون أن ننسى مختلف التجهيزات السياحية المتمثلة في الخصوص في هياكل الإطعام والإيواء حيث غالبا ما تكون الإمكانيات الطبيعية هي في الأصل سبب إقامة مختلف التجهيزات السياحية التي تعمل على ترقية وتنمية النشاط السياحي في أي منطقة.

1- توافد السياح إلى هياكل الإيواء في الولاية:

1-1- لفنادق: بالاعتماد على بيانات مديرية السياحة لفترة 2010-2017، سيتم محاولة تحليل

حجم الطلب على خدمات الفنادق من طرف السياح المحليين والأجانب وكذلك حجم الإيرادات المحققة. والجدول الموالي يوضح ذلك.

الفصل الرابع: خصائص وواقع النشاط السياحي في بعض ولايات الشرق الجزائري

الجدول رقم (38): توافد السياح إلى فنادق الولاية وعدد الليالي المقضية في ولاية جيجل ما بين

2017-2010

السنوات	الجزائريون		الأجانب		المجموع	
	عدد الوافدين	عدد الليالي	عدد الوافدين	عدد الليالي	عدد الوافدين	عدد الليالي
2010	41.961	73.249	1.642	3.181	43.603	76.430
2011	46.500	80.743	1.348	4.712	47.848	85.455
2014	44.369	77.564	1.442	3.912	45.811	81.476
2015	38.549	69.029	1.383	5.181	39.932	74.210
31 أوت 2017	-	-	-	-	12 762	-

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على وثائق مديرية السياحة

يوضح الجدول أعلاه تطور إجمالي عدد السياح الوافدين إلى فنادق ولاية جيجل خلال السنوات 2010-2017، حيث ارتفع العدد سنة 2011 بنسبة 10% مقارنة بسنة 2010، ويبقى هذا الانخفاض مسجلاً إلى غاية 2017 سنة، ويفسر ذلك بتزامن موسم الاصطياف مع شهر رمضان، والأعياد، وانتشار ظاهرة الإقامة بالمخيمات، واستحارة المنازل. وجدول يلخص عدد المقيمين في مختلف مرافق الإيواء لسنة 2017/08/31.

جدول رقم (39): عدد المقيمين في مختلف مرافق الإيواء 2017/08/31

المرفق	فنادق	مخيمات	مراكز العطل والترفيه	بيوت ودور الشباب	المؤسسات التربوية والتكوين المهني
عدد المتوافدين	12 762	10 383	11 275	3 289	12 725
المجموع	50 34				

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على وثائق مديرية السياحة.

1-2- الإقامات الأخرى:

• الإقامة عند القاطن:¹

خلال الموسم تم كراء حوالي 8 000 شقة بعدد دورات قدرت بـ 7 بمتوسط حجم العائلة 06 أفراد أي ما يعادل 336 000 سائح بمتوسط كراء 4 000 دج ما ينتج عنه 1,6 مليار دينار.

• الإقامة عند الأهل، الصديق والإقامات الثانوية:

عدد الإقامات الثانوية بولاية جيجل قد تتعدى 10 000 إقامة ثانوية أي ما يعادل 60 000 سائح. بالإضافة إلى الإقامة عند الصديق و العائلة الذي تم تقديره بـ 60 000 سائح.

2- هياكل الاستقبال بولاية جيجل

تعتبر هياكل الإيواء العنصر الأساسي لضمان ازدهار وتنمية السياحة، بالنسبة للولاية تعاني من عجز من حيث هياكل الإيواء بمختلف أنواعها سواء كانت فنادق أو مركبات سياحية، وتتمركز أغلبها في وسط المدينة

¹ بالاعتماد على وثائق مديرية السياحة لولاية جيجل 2018.

الفصل الرابع: خصائص وواقع النشاط السياحي في بعض ولايات الشرق الجزائري

أما بالنسبة للهيكل القاعدية فهي موجودة ولكن تعتبر غير كافية مقارنة بأهمية المنطقة. والجدول الموالي يوضح هيكل الاستقبال بولاية جيجل.

جدول رقم (40): هيكل الاستقبال بولاية جيجل

الرقم	البلدية	تسمية المؤسسة	طاقة الإيواء المستفلة	
			عدد الغرف	عدد الأسرة
01	جيجل	لويوة	72	120
02		البصرة	40	80
03		النسيم	40	90
04		كثامة	34	90
05		السلام	46	145
06		الريان	16	31
07		المشرق	25	45
08		الجليدي	10	16
09		كونفينايل	08	19
10		الإقامة	18	35
11		الجنة الزرقاء	24	56
12		لاكريك	16	32
13		الجزيرة	36	72
14		تاغراست	34	72
15		جلجيل	15	24
16		دار العز	45	111
17	الطاهير	24	70	
18	الأمير عبد القادر	الزمرد	81	160
19	سيدي عبد العزيز	النيل	82	164
20		ابن بطوطة	30	70
21	الميلية	الفتح	12	21
22	واد عجول	جمال	20	40
23	العوانة	الصخر الأسود	28 غرفة	60
			22 مقصورة	
			20 كوخ إفريقي	
24	20	الأفتيس	51	
25		اللبلاب	32	
26	زيامة منصورية	شوبة	72 غرفة 02 مقصورات	150
المجموع			867	1899

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على وثائق مديرية السياحة

3- الوكالات السياحية:

تطور عدد وكالات السياحة والأسفار على مستوى مدينة جيجل 03 وكالات سنة 2011، بعدما كان عددها 05 وكالات سنة 2010، وهذا بعد أن تم سحب رخص الاستغلال وكالتين سياحيتين نتيجة الإخلال بالقواعد، حيث أصبح عددها 18 وكالة سنة 2017، وتتحصر نشاطات هذه الوكالات في بيع التذاكر وتنظيم الرحلات والعمرة إضافة إلى استغلال المخيمات العائلية ومراكز العطل. والجدول التالي يوضح عدد وكالات السياحة والأسفار.

الجدول رقم (41): وكالات السياحة والأسفار في ولاية جيجل

العنوان	تسمية الوكالة	
جيجل	الكورنيش	01
جيجل	سياحة و أسفار الجزائر	02
جيجل	جيزال للأسفار	03
جيجل	كوكب الأسفار	04
جيجل	وكالة جن جن	05
جيجل	الشهباء تور	06
جيجل	وكالة الكندي أسفار	07
جيجل	وكالة مزغيطان	08
جيجل	فرع نجاح ترافل أجانسي	09
جيجل	شوبا للسفر	10
جيجل	جيجل ترافل	11
الطاهير	إيجلجي تور	12
الطاهير	بلام تور	13
جيجل	العربي	14
القنار نشفي	آدامو ترافل سرفس	15
جيجل	ماتيا ترافل للسياحة و الأسفار	16
جيجل	وردة ترافل	17
جيجل	نوساميرا	18

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على وثائق مديرية السياحة

4- قائمة الدواوين والجمعيات السياحية: فيما يخص الدواوين السياحية فتوجد على مستوى مدينة جيجل 05 دواوين سياحية معتمدة، دورها التعريف بالمنتجات السياحية المحلية وترقيتها، إلا أن معظم هذه الدواوين لا تقوم بالنشاطات الموكلة إليها، وسوف يتم عرض قائمة الدواوين والجمعيات السياحية الموجودة في ولاية جيجل خلال فترة 2017/08/31 في الجدول التالي:

الجدول رقم (42): قائمة الدواوين والجمعيات السياحية في ولاية جيجل

الرقم	اسم الديوان أو الجمعية	المقر	رقم الاعتماد
01	الديوان الجيجلي للسياحة	جيجل	2010/58
02	جمعية السفر للسياحة	جيجل	2012/20
03	جمعية الصيادين الهواة الزهرة و السياحة	جيجل	2016/04
04	الجمعية السياحية الولائية للسياحة المحلية وتبادل الأسفار للطفولة والشباب	تاكسة	2016/05
05	الجمعية الولائية للسياحة البيئية	جيجل	2016/21

المصدر: مديرية السياحة لولاية جيجل

5- نشاطات مديرية السياحة والصناعة التقليدية، وغرفة الصناعات التقليدية والحرف:

- الاحتفال بالافتتاح الرسمي لموسم الاصطياف بشاطئ بني بلعيد
 - إحياء اليوم الوطني للسياحة (25 جوان)
 - تنظيم مهرجانات الألعاب الشعبية و الألعاب الشاطئية
 - تنظيم مهرجان فنون الطبخ المحلي في طبعته الثانية.
 - القيام بخرجات ميدانية خاصة لمراقبة المرافق السياحية، الفنادق و المخيمات طيلة الموسم.
 - المشاركة في مهرجان "قمرينات جيغل".
 - إقامة تظاهرات ترقية للصناعات التقليدية.
- ملاحظات:

III. المجالات المحمية بولاية جيغل وسيلة للتنمية السياحة البيئية:

في إطار حماية الساحل لولاية جيغل وتطبيقا للقانون رقم 02-02 المؤرخ في 05/02/2002 المتعلق بحماية الساحل وتشمينه، والقانون رقم 03/04 المؤرخ في 23 جوان 2004 المتعلق بحماية المناطق الجبلية في إطار التنمية المستدامة، استفادت مديرية البيئة من أربع مشاريع مكمّزة تتمثل كما يلي:

1- دراسة مخطط تهيئة الساحل

بعد صدور القانون رقم 02-02 المؤرخ في 05/02/2002 المتعلق بحماية الساحل و تشمينه استفادت ولاية جيغل من عملية ممولة مركزيا تتمثل في دراسة مخطط تهيئة الساحل للولاية ، المسندة لمكتب الدراسات (الوكالة الوطنية لهيئة وجاذبية الأقاليم) وتبعا للتعليمية الوزارية رقم 380 المؤرخة في 19/10/2002 تتم إنشاء على مستوى ولاية جيغل لجنة ولائية ما بين القطاعات بموجب القرار الولائي رقم 1095 المؤرخ في 18/11/2002 التي تتضمن إنشاء لجنة ولائية ما بين القطاعات مكلفة بوضع برنامج تهيئة الساحل و التي تم عرض هذه الدراسة من طرف مكتب الدراسات بمقر الولاية يوم 19/10/2003 أمام اللجنة الولائية و التي خصت بعد المصادقة عليها إلى إصدار قرار رقم 177/2004 المتعلق بتحديد الساحل لولاية جيغل و المصادق عليه، أهم ما برز في القرار ما يلي:¹

تحديد ساحل ولاية جيغل طبقا لأحكام القانون رقم 02-02 المؤرخ في 05/02/2002 المتعلق بحماية الساحل وتشمينه والذي يمتد على طول 120 كلم، و يشمل جميع الجزر و الجزيرات، السهول الساحلية سهل العوانة، سهل منشة بجيغل، سهل جن جن بالطاهير، سهل واد النيل، سهل بلغيموز، سهل بني بلعيد و سهل واد الزهور، والتي يقل عمقها على ثلاثة كيلومترات (03 كلم) ابتداء من أعلى نقطة تصل إليها مياه البحر ، الأجمت الغايية الممتدة من الغرب إلى الشرق على طول الساحل ، الأراضي ذات

¹ مديرية البيئة للولاية جيغل.

الفصل الرابع: خصائص وواقع النشاط السياحي في بعض ولايات الشرق الجزائري

الطابع الفلاحي المتواجدة بالسهول الساحلية ، والمناطق الرطبة أهمها : المحمية الطبيعية لبني بلعيد (مصنفة ضمن اتفاقية رمسار) ، غدير المرج (بلدية الطاهير) و غدير بني حمزة (بلدية القنار). بالإضافة إلى المواقع الطبيعية أهمها : الكهوف العجيبة ، الكورنيش الجيجلي ، منارة رأس العافية حظيرة تازة، الثقافية والتاريخية آثار شوبا العتيقة، المقبرة البونيقية، مراعاة للأنشطة والخدمات التي تقتضي مجاورة البحر، يمكن أن تمتد منطقة ارتفاعات منع البناء إلى مسافة 300 م.

- منع إنشاء المسالك الجديدة الموازية للشاطئ ضمن حدود شريط عرضه 800 م، وعلى الكثبان الساحلية.
- منع التوسع الطولي للمحيط العمراني للتجمعات السكانية الموجودة على مسافة تزيد عن ثلاث (03) كيلومترات من الشريط الساحلي.
- منع التوسع في مجمعين سكانيين متجاورين على الشريط الساحلي إلا إذا كانت المسافة الفاصلة بينهما تبلغ خمسة كيلومترات (05 كلم) على الأقل من الشريط الساحلي. هذه الدراسة تشمل على مرحلتين:

المرحلة الأولى: تحديد الساحل لولاية جيجل - هذه المرحلة انتهت

- المساحة الإجمالية للساحل: 9, 491 كم²
 - عمق الساحل على بعد: 9, 18 كم
 - يضم ساحل ولاية جيجل مناطق طبيعية ومناطق حساسة
- المناطق الطبيعية: يشمل ساحل ولاية جيجل منطقتين طبيعيتين مصنفتين كالتالي: المنطقة الأولى: تمتد من الشاطئ الأحمر ببلدية زيامة منصورية (مع حدود ولاية بجاية) إلى العوانة شرقا.
- المنطقة الثانية: تمتد من واد الزهور شرقا (مع حدود ولاية سكيكدة) إلى كاف المؤذن غربا ببلدية خيري واد عجول.
- المناطق الحساسة ذات أولوية: يشمل ساحل ولاية جيجل منطقتين حساستين مصنفتين كالتالي:
- المنطقة الأولى: منطقة العوانة- جيجل: تمتد من تجمع العوانة غربا إلى واد منشة شرق مدينة جيجل.
- المنطقة الثانية: منطقة جيجل-بني بلعيد: تمتد من واد منشة شرق مدينة جيجل إلى كاف المؤذن شرق شاطئ بني بلعيد.

المرحلة الثانية: تعليم الساحل (Bornage du littoral) :

- تعليم الساحل لبلدية العوانة، جيجل، الأمير عبد القادر، الطاهير، سيدي عبد العزيز، القنار وزيامة المنصورية.

- تعليم الساحل لبلديتي الميلية وخيري واد عجول.
- ملاحظة: تم وضع لوحات إرشادية على مستوى الساحل ببلدية العوانة تخص:
 - المناطق الطبيعية (الجزر و الغابات).
 - منع التوسع الطولي للمحيط العمراني للمجمعات السكانية الموجودة على الشريط الساحلي على مسافة تزيد عن 03 كيلومترات من الشريط الساحلي.
 - منع التوسع في مجمعين سكانيين متجاورين على الشريط الساحلي إلا إذا كانت المسافة الفاصلة بينهما تبلغ 05 كلم على الأقل من الشريط الساحلي.

2- دراسة تحديد المناطق الساحلية أو الشاطئية الحساسة أو المعرضة لأخطار بيئية خاصة بولاية جيجل

في إطار وضع حيز التنفيذ للقانون رقم 02/02 المؤرخ في 5 فيفري 2002 و المتعلق بحماية وتأمين الساحل، سجلت على مستوى وزارة الموارد المائية و البيئة عملية متمثلة في دراسة تحديد المناطق الساحلية أو الشاطئية الحساسة أو المعرضة لأخطار بيئية خاصة بولاية جيجل، حيث أسندت لمكتب الدراسات SARL SEETI ، هذه الدراسة تشمل عدة مراحل:

- المرحلة 0: تقديم المنهجية
 - المرحلة 1: تشخيص المناطق الحساسة
 - المرحلة 2: تحديد المناطق الحساسة أو المعرضة لأخطار بيئية خاصة.
- ### 3- دراسة تحديد خصوصيات و تصنيف المناطق الجبلية جيجل- القل- سكيكدة

طبقا للقانون رقم 03-04 المؤرخ في 23 جوان 2004 المتعلق بحماية المناطق الجبلية في إطار التنمية المستدامة، سجلت على مستوى وزارة الموارد المائية والبيئة عملية متمثلة في دراسة تحديد خصوصيات وتصنيف المناطق الجبلية جيجل- القل- سكيكدة ، حيث أسندت لمكتب الدراسات BNEDEER هذه الدراسة تشمل عدة مراحل:

- المرحلة 0: الدراسة المنهجية
 - المرحلة 1: تحليل الوضعية للمناطق الجبلية
 - المرحلة 2: إعداد مشروع تمهيدي لتصنيف المناطق الجبلية
- ### 4- دراسة خاصة بإعداد نظام الإعلام الجغرافي لمتابعة وضعية الساحل:

استفادت مديرية البيئة لولاية جيجل بدراسة خاصة بإعداد نظام الإعلام الجغرافي لمتابعة وضعية الساحل المسندة إلى مكتب الدراسات Geosysteme Consult BET ، حيث تم إعداد قاعدة معلومات لهذه الدراسة. وتحضيراً لكل موسم الاصطياف تقوم مديرية البيئة لولاية جيجل بـ:

الفصل الرابع: خصائص وواقع النشاط السياحي في بعض ولايات الشرق الجزائري

- التنسيق مع البلديات الساحلية و المصالح المعنية لمناقشة وضعية الشواطئ و رفع النقائص المسجلة خلال السنة الماضية و مدى مطابقتها للمرسوم التنفيذي رقم 85/13 المؤرخ في 26/01/85 الذي يحدد شروط استعمال الشواطئ.
- حضور عدة اجتماعات بمقر الدوائر الساحلية للولاية (جيجل، الطاهير، الشقفة، العوانة، زيامة منصورية والعنصر)، وخرجات ميدانية إلى شواطئ الولاية لمعاينة وضعيتها ومدى مطابقتها للمرسوم التنفيذي رقم 85/13 المؤرخ في 26/01/82 الذي يحدد شروط استعمال الشواطئ.
- خرجات ميدانية مع اللجنة الولائية المكلفة بفتح و منع الشواطئ للسباحة طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 111/04 المؤرخ في 13/04/2004 الذي يحدد فتح و منع الشواطئ للسباحة.
- خرجات ميدانية مع اللجنة الولائية لاختيار أماكن التخييم طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 14/85 المؤرخ في 26/01/1985 المحدد لشروط إنشاء واستغلال أماكن التخييم.
- خرجات ميدانية ابتداء من 01 جوان إلى غاية 30 سبتمبر لإجراء التحاليل الفيزيوكيميائية لمياه البحر وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 93/164 المؤرخ في 10/07/93 المتعلق بمراقبة نوعية مياه البحر و من جهة أخرى يقوم المخبر الجهوي للمرصد الوطني للبيئة و التنمية المستدامة- محطة المراقبة - ولاية سكيكدة - بإجراء التحاليل الفيزيوكيميائية لمياه البحر بجميع الشواطئ المحروسة والمفتوحة للسباحة وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 93/164 المؤرخ في 10/07/93 المتعلق بمراقبة نوعية مياه البحر إضافة إلى نتائج التحاليل الميكروبيولوجية لمياه البحر المنجزة من طرف مصالح مديرية الصحة والسكان لولاية جيجل.

وفي الأخير نستنتج إيجابيات التي يقدمها الموسم السياحي في ولاية جيجل تتمثل في الخرجات الميدانية لمراقبة نظافة الشواطئ، والمشاركة بالمعرض الخاص بالافتتاح الرسمي لموسم الاصطياف، بالإضافة للحملات التحسيسية خلال موسم الاصطياف حول نظافة البيئة وكيفية المحافظة عليها، خلق عدد كبير من مناصب الشغل الموسمية يمكننا القول أن البطالة كادت تنعدم بالولاية خلال الموسم، تنوع النشاطات الثقافية والرياضية والتسلية وتوزيعها على مختلف البلديات، فتح 03 شواطئ جديدة ما ساهم في رفع الضغط على الشواطئ الأخرى، خلق وجهات جديدة داخلية في الجبال (إيراقن، المشاكي، الشحنة)، التحكم الجيد في الجانب الأمني، التحكم في حركة المرور والقضاء على العديد من النقاط السوداء، زيادة في مداخيل البلديات، التحكم في استغلال الشواطئ.

ومن سلبيات الموسم السياحي في ولاية جيجل عدم التحكم في ظاهرة الإقامة عند القاطن (ما يؤثر على الإحصائيات)، عدم التقيد بالأسعار المحددة في دفتر الشروط بالنسبة لبعض حظائر السيارات، نقص في نظافة الشواطئ واختلالات في عمليات رفع القمامة، عدم التحكم في بعض النشاطات التجارية الموسمية.

المبحث الثاني: السياحة البيئية والتنمية المحلية في المدن الداخلية

المطلب الأول: السياحة البيئية في ولاية سوق أهراس

سوق أهراس هي ولاية ذات طابع سياحي بامتياز تتألق بمؤهلات غنية ومتنوعة أين يكتشف السائح مواقع ساحرة بجمالها الفائق، مفاتن الطبيعية العذراء وأسرارها الغراء ومرتفعات شاهقة، مروج ساحرة ومياه رقراقة تنبع من عيون أزلية، لقد ورثت طاغست حاليا سوق أهراس العديد من كنوز الثقافات والحضارات (الرومانية والبيزنطية... الخ)، وروائع الأساطير وأمجاد التاريخ وهي من عوامل الجذب السياحي للمنطقة أين يسافر السائح عبر الزمن ويخترق الأساطير ليعيش أوقاتها الرائعة فسوق أهراس محروسة الأسود هي كل هذا وأكثر تدعوك لزيارتها واكتشاف كؤوس من جمالها طرحة بساط الجود والكرم.

I. المقومات الطبيعية والتاريخية والمعالم الأثرية في ولاية سوق أهراس:

- الموقع:

تقع ولاية سوق أهراس بأقصى الشرق الجزائري وهي منطقة جبلية وغايبية تتميز بمناظرها الخلابة وأثارها الرومانية تقدر مساحتها ب 4360 كلم²، ولها موقع الاستراتيجي هام بحيث يحدها من الشمال الشرقي ولاية الطارف، من الشمال الغربي ولاية قالمة، من الجنوب ولاية تبسة من الجنوب الغربي ولاية أم البواقي أما من الشرق الجمهورية التونسية. ارتقت سوق أهراس إلى مصاف الولايات بموجب التقسيم الإداري لسنة 1984م تضم الولاية 26 بلدية و 10 دوائر، يسكنها 500.000 نسمة.

- المناخ:

تفرد الولاية بمناخ مميز لكونها تقع على بعد 80 كم من البحر الأبيض المتوسط وتحتوي على سلسلة جبلية تغطيها ثروة غايبية كثيفة ما نتج عنه مناخ شبه رطب شمالا وشبه جافا جنوبا مما جعل صيفها حار وجاف وشتاءها بارد و رطب.

- الثروة النباتية والحيوانية:

تزخر الولاية بثروة نباتية وحيوانية أهلت الولاية لأن تكون منطقة فلاحية بالدرجة الأولى إذ تتميز المنطقة الشمالية بكثافة غطاءها النباتي أين نجد أشجار الفلين، البلوط الكاليتوس التوت أما المنطقة الجنوبية فتنمو بها نباتات الشيح الصنوبر وغيرها. وهذا الغطاء الكثيف والمتنوع جذب العديد من الحيوانات لتعيش في براريها كالكنفذ، الثعلب، الخنزير، الإبل، الأبقار المعز....

- الثروة المائية:

تضم الولاية أودية ذات أهمية بالغة في التوازن الطبيعي والإيكولوجي للمنطقة وهي دائمة الجريان لاستقبالها لكمية أمطار معتبرة . ومن أهم الأودية واد ملاق واد مجردة واد شارف كما تتوفر الولاية على سدين وهما سد عين الدالية وسد واد الشارف واللذان يساهمان بشكل كبير في السياحة الاستجمامية لعائلات المنطقة وزوارها.

- الجبال والغابات:

تسخر الولاية بثروة غابية معتبرة تمتد على مساحة قدرها 117351,65 هكتار أي ما يعادل 29% من إقليم الولاية تغطي بالخصوص مناطق المشروحة، الزعرورية، أولاد إدريس، أولاد مومن، عين الزانة و سيدي فرج من أهم أصناف النباتات و الشجار الغابية نجد الصنوبر، الفلين الزان الصرو والكليتوس تتميز غبائها بعذوبة خضرتها وكثافتها كما تمنحها طابعا متميزا تعتبر أفضل مكان لتطوير السياحة الغابية الجبلية، كما أن مرتفعاتها الجبلية هسي امتداد لسلسلة الأطلس التلية حيث تفوق ارتفاعاتها 1400م منها جبل المسيد بأولاد إدريس (1407م) و كاف لحر بعين سلطان (1266م) وجبل زايد بالمشروحة (1400م).

- البحيرات:

لا يختلف اثنان على كون الموارد المائية مطلبا ضروريا في ضمان الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي على حد سواء و بذلك تكتسب ولاية سوق أهراس قدرات معتبرة في هذا المجال متمثلة في المياه الجوفية و المنابع و كذا المياه السطحية حيث أنها تتوفر على سدين هما سد عين الدالية و سد واد شارف إضافة إلى سود صغيرة أخرى منها سد البطوم، سد سيدي فرج و سد تيفاش دون أن ننسى الوديان منها واد ملاغ , واد مجردة و واد شارف و بحيرات مزرعة بورقاص ببلدية تاورة وبحيرة المزرعة ببلدية المشروحة .تقع الموارد المائية في محيط يتميز بطبيعة خلابة تحثها الغابات والمساحات الخضراء، أما على النسيج الصناعي فيعد ضعيف ويتمثل أساسا في وحدة الدهن، وحدة النسيج وحدة زجاج الشرق وبعض الوحدات الخاصة الأخرى (زراعية غذائية).

- لمحة تاريخية عن ولاية سوق أهراس:

يعود تاريخ ولاية سوق أهراس إلى حوالي 7000 سنة قبل الميلاد حيث ارتبط اسمها بمنطقة الأوراس لوقوعها بالشمال الشرقي و لذلك لعبت دورا بارزا في تاريخ الحضارات الإنسانية و يعود أصل التسمية القديمة " طاغست " إلى العهد الروماني نسبة إلى الكلمة البربرية للسكان الأصليين " ثاقوست " بمعنى الكيس، وقد شهدت الولاية توافد العديد من الشعوب والحضارات التي أثرت بشكل كبير في تاريخ وثقافة المنطقة فكانت بدايتها بالحضارتين الرومانية والفينيقية في الفترة الممتدة ما بين (814ق.م إلى غاية 202ق.م) تلتها الحضارتين البيزنطية والوندالية في الفترة الممتدة ما بين (430م إلى غاية القرن 7 ميلادي)، وبالتالي فإن تعاقب هذه الحضارات ساهم كثيرا في الازدهار الاقتصادي والتجاري للمنطقة.¹

وفي فترة الفتح الإسلامي حوالي 7 ميلادي انتشر الإسلام في المنطقة على يد عقبة بن نافع الذي بث دين الحق في ربوع الولاية. وفي إطار المحجومات الصليبية استنجد أهالي المنطقة بالدولة العثمانية حوالي 10 ميلادي ومن ابرز مفكري ذلك العصر نجد شهاب الدين التيفاشي، وبعد ذلك بحقبة من الزمن تعرض الوطن للاحتلال الفرنسي وعمدت سوق أهراس لأن تمثل القاعدة الشرقية للثورة وبالتالي عملت على تنظيم الجيش

¹ مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية سوق أهراس.

على الحدود وتبقى معركة ساقية سيدي يوسف في 8 فيفري 1958 ومعركة واد الشوك في 26 أفريل 1958 شاهدين على التاريخ والثورة بمنطقة سوق أهراس، وقد ساهمتا بشكل كبير في تحقيق الاستقلال.

II. أنواع السياحة بالولاية:

تسخر ولاية سوق أهراس بجملة كبيرة من أنواع السياحة وهذا التنوع في المؤهلات ستسمح إذا بإبراز الوجه اللائق إذ تعطي للمستثمرين أنواع عديدة للسياحة الدائمة و المستدامة نذكر منها :

1- السياحة التاريخية والثقافية: إن ولاية سوق أهراس تحتوي على جملة من المواقع الأثرية والتاريخية

التي شهدت تعاقب الحضارات عبر التاريخ ومازالت قائمة إلى يومنا هذا لتروي التاريخ كالمواقع الأثرية الرومانية "مادور" بمداور وش، "خميسه" بسدراتة "هندشير قصيبة" بأولاد مومن وأثار ما قبل التاريخ مثل "كاف المصورة" في زواي و "كاف رجم" بسدراتة كما نجد أيضا معالم ثقافية منها معلم تذكاري "ساحة الشهداء" وسط المدينة و "النصب التذكاري لمعركة واد الشوك" ببلدية الزعرورية، المسرح البلدي ، متحف بوضيف المركز الثقافي الإسلامي، دار القاضي مكتبة البلدية، السينما وغيرها.

2- السياحة الدينية: "زيتونة القديس أوغسطين" و "مسار القديس سانت أوغستين" من أهم

المعالم الدينية المستقطبة للسياح إضافة إلى جملة من المعالم الأخرى كزاوية سيدي مسعود و المسجد العتيق وغيرها .

3- السياحة الحموية: تزخر الولاية بمنابع حموية معدنية علاجية نجد منها حمام أولاد زايد لعلاج

الأمراض التنفسية و الهضمية، وحمم تاسة لعلاج الأمراض التنفسية والجلدية.

4- السياحة الخضراء: تتميز ولاية سوق أهراس بكثافة غطاءها النباتي بحيث تمثل الغابات

مساحة 82 ألف هكتار من المساحة أي حوالي 20 بالمئة من المساحة الإجمالية للولاية وتتركز في العديد من الولايات أهمها: المشروحة أولاد مومن، عين الزانة، الزعرورية وتكسو هذه المناطق غابات واسعة أهمها غابات الكاليتوس، الزان، والفلين.



المصدر: مديرية البيئة لولاية سوق أهراس

III. وضعية النشاط السياحي بولاية سوق أهراس

1- الموارد الطبيعية:

تتوفر ولاية سوق أهراس على جملة من المناطق المؤهلة لأن تكون أقطاب سياحية بامتياز خاصة من ناحية السياحة المناخية حيث تزخر هذه الولاية بمرتفعات جبلية تصل إلى حوالي 1200م كمنطقة أولاد إدريس وجبال بني صالح و فضلا عن ذلك ما تزخر به من غابات ومساحات خضراء تدعو للتمتع بمناخها الصحي ومناظرها الخلابة كغابات المشروحة وعين الزانة .

- **المنايع الحموية:** تشتمل ولاية سوق أهراس على جملة الحموي دمسة ببلدية تاورة وحمام الخنقة ببلدية الزعرورية وحميمين بالمشروحة. ولتوضيح أكثر نستعين من المنايع الحموية منها المستغلة كحمام زايد ببلدية أولاد إدريس وحمام تاسة ببلدية ويلان ومنها غير المستغل، والجدول الموالي يوضح المنايع الحموية في الولاية.

جدول رقم (43): المنايع الحموية في ولاية سوق أهراس

تسمية المؤسسة	نوعية الهياكل وكيفية الاستغلال	سعة الاستقبال	عدد المستخدمين	نسبة تدفق المياه	نوعية العلاج والاختصاصات
حمام زايد بلدية أولاد إدريس	استغلال تقليدي	16 غرفة 10 أحواض	03	5 ل / ثا	أمراض الصدر أمراض المعدة
حمام تاسة	استغلال تقليدي	00 غرفة 03 أحواض	01	4 ل / ثا	أمراض الصدر أمراض الجلد

المصدر: مديرية السياحة والصناعات التقليدية لولاية سوق أهراس.

إضافة إلى هذا هنالك العديد من المقومات السياحية الطبيعية يمكن ذكر:

- **الجبال:**² تنتشر بالولاية سلسلة جبلية وثروة غابية معتبرة تضاريسها كثيرة ويتراوح ارتفاعها بين 1260م و1400 م.
- **الغابات:** تتميز الولاية بمساحات غابية واسعة صالحة للنشاط الفلاحي والرعي.
- **البحيرات:** توجد بالولاية مجموعة من البحيرات خاصة في منطقة البورقاس "بتاورة" التي تعد من المحميات الطبيعية.
- **الأودية:** تجري على التراب الولاية أودية ذات أهمية بالغة في التوازن الطبيعي والتنوع البيئي وتجري بها أودية دائمة الجريان وذلك لاستقبالها لكمية أمطار معتبرة ومن أهم الأودية واد ملاق، واد مجرة، واد شارف.
- **الصيد السياحي:** تمنح سوق أهراس فرصة متميزة للصيد السياحي بحيث تنتشر بها غابات جبلية وأطلسية ذات غطاء نباتي متنوع من الكالكيتوس، الزان والصنوبر، حيث تعيش حيوانات برية مختلفة على غرار الأرنب البري، الخنزير، الحجل و السمان كل هذه المؤهلات توفر إطارا سائحا لممارسة هواية الصيد التي تجذب العديد من السياح المحليين والأجانب لإبراز المهارات في مطاردة الفرائس

والترفيه السياحيين يتم الاصطياد عبر المواقع المخصصة لذلك: هنشير القصيبة، أولاد مومن، الخضارة، أولاد إدريس، المشروحة، تاورة، أولاد ملاق، سافل الويدان، الراقوبة، عين سلطان ومداوروش.

2- الموارد التاريخية والثقافية والدينية: يمكن إيراد الموارد التاريخية والثقافية والدينية وذلك حسب تسلسلها التاريخي:¹

- آثار تعود لما قبل ما قبل التاريخ: في هذه الحقبة لا توجد معلومات كافية سوى بعض المصاطب والدولمان خارج أسوار المدينة، وبالضبط في الجنوب الشرقي وهذا دليل على أن إنسان النيولتي سكن المنطقة؛

- آثار تعود للفترة النوميديّة: يذكر قرال ستيفان أن أيولو كتب أن مادوروش كانت متواجدة منذ نهاية القرن 3 قبل الميلاد، وكانت تابعة لأراضي مملكة تيفاقس، وبعد هزيمته أصبحت المنطقة تابعة لمملكة ماسينيا ويحتمل وجود تجمعات نوميديّة؛

- آثار تعود للفترة الرومانية: عمرت المنطقة في العهد الروماني من طرف المعارين القدامى، وذلك خلال القرن الأول ميلادي كما تدل على المنقوشات وكذلك المنشآت المتواجدة في أنحاء المدينة.

- الفترة الوندالية: هذه الفترة كانت حلقة فارغة بالنسبة لشمال أفريقيا إذ لا توجد أية معلومة عنها، ولم يتعرف على أي عنصر آثري خاص بها؛

- الفترة البيزنطية: ظهر التواجد البيزنطي بالمدينة وذلك من خلال الدلائل التي وجدت بالمنطقة كالقاعة التي أرخت بتاريخ بنائها ما بين 534 - 536م؛

كما يمكن إيراد في هذا المطلب للموارد التاريخية والثقافية والدينية حسب تسلسلها الزمني كما يلي:

2-1- آثار تعود لما قبل ما قبل التاريخ: من بين الآثار التي تعود للعهد الروماني نجد ما يلي:

- آثار خميسة: تحتوي نحوًا ونقوشًا على الصخور من العهد الروماني، وكانت عبارة عن قلاع رومانية ولا زالت تحتفظ لحد الآن على العديد من الصخور والآثار.

- آثار مادور: بضواحي دائرة مداوروش

2-2- آثار تعود للفترة الإسلامية: ومن أهمها:

- زاوية سيدي مسعود: وسط المدينة؛

- المسجد العتيق: ويقع في وسط مدينة سوق أهراس؛

- الكنيسة: ولقد أصبحت مسجد الأمان بعد الاستقلال والآن يقومون بإعادة أعمارها ويقع في وسط مدينة سوق أهراس؛

- برج الساعة: ويقع في حي مساعديّة محمد الشريف بجنان التفاح.

¹ مديرية السياحة لولاية سوق أهراس

الفصل الرابع: خصائص وواقع النشاط السياحي في بعض ولايات الشرق الجزائري

- مواقع حربية شهيرة: توجد عدة مواقع حربية مرتبطة بثورة التحرير ومن أشهرها نجد:
- معركة ساقية سيدي يوسف : أحداث ساقية سيدي يوسف، 8 فبراير 1958 وقوع أحداث ساقية سيدي يوسف، بالحدود الجزائرية التونسية، كرد فعل للدعم التونسي للثورة الجزائرية والتي سقط فيها العديد من الشهداء الجزائريين والتونسيين. الساقية شاهدة عبر التاريخ على أن الحواجز والحدود لم تفصل يوما بين الشعبين المتجاورين العرييين المسلمين تونس والجزائر، تقع ساقية سيدي يوسف على الحدود الجزائرية التونسية على الطريق المؤدي من مدينة سوق أهراس بالجزائر إلى مدينة الكاف بتونس وهي قريبة جداً من مدينة لحدادة الجزائرية التابعة لإداريا لولاية سوق أهراس، وبذلك شكلت منطقة إستراتيجية لوحقات جيش التحرير الوطني المتواجد على الحدود الشرقية في استخدامها كقاعدة خلفية للعلاج واستقبال المعطوبين.
- المتاحف: يوجد بولاية سوق أهراس متحف واحد وهو متحف بوضياف بسوق أهراس.
- متحف بوضياف: يقع المتحف بوسط المدينة مقابل للمسرح البلدي ويتربع على مساحة إجمالية تقدر بحوالي 2640.

3- **الصناعات التقليدية والتظاهرات الثقافية:** إن ظهور الصناعات التقليدية والمهن الحرفية كان منذ وجود الإنسان ، حيث ارتبطت بخصائص الحياة الاجتماعية لمجموعة بشرية ما ، وبالتالي جاءت لتلبي الحاجيات الاجتماعية لذلك الإنسان ، وظهورها في ولاية سوق أهراس ارتبط بتاريخها والبيئة المحيطة بها أي البيئة البدوية ، وما تتطلبه الحياة الاجتماعية والسلوك اليومي للأفراد والعادات والتقاليد. فالصناعات التقليدية ارث ثقافي يساهم في تنمية الاقتصاد الوطني والقطاع السياحي. فمن مواد الاستعمال الطين، الصوف، الوبر ، القطن ، الحلفاء ، الفضة ، النحاس ، الخشب، الحديد، صناعات متنوعة مثل صناعة الألبسة والأغطية والأفرشة المتنوعة والأحذية والحلي والجواهر الثمينة. ونلخص أهم الصناعات التقليدية لولاية سوق أهراس في الجدول التالي:

الجدول رقم (44): الصناعات التقليدية بولاية سوق أهراس

الصناعات التقليدية	الصناعات التقليدية البلدية التي تشتهر بها
صناعة النسيج: زربية، برنوس، قشايبة، حنبل.	راقوبة، تاورة، المراهنة، بئر بوحوش....
الألبسة التقليدية: الحوج، الفتلة، الكوكتال، المجدود	كل الدوائر والبلديات
صناعة الخشب: صناعة الأدوات الخشبية منها القصعة، المهراس، الغريال، أدوات الزينة، أدوات النسيج.	سوق أهراس، المشروحة، عين سنيور...
صناعة: البرادع وأسروج	مداوروش، سدراتة
صناع: الأكلات التقليدية	كل البلديات والدوائر
صناعة: الرخام	سدراتة، سوق أهراس، مداوروش
صناعة الفضة: مجوهرات فضية بكل أنواعها	سوق أهراس، سدراتة، مداوروش....
صناعة الحلفة: قفة، زربية بوطالب، الطبق.	سوق أهراس، تاورة.....
صناعة الفخار: منها صناعة أواني المطبخ	سوق أهراس، تيفاش، سدراتة....

المصدر: مديرية السياحة والصناعات التقليدية لولاية سوق أهراس

الفصل الرابع: خصائص وواقع النشاط السياحي في بعض ولايات الشرق الجزائري

أما التظاهرات الثقافية التي يتم أحيائها بولاية سوق أهراس فهي كثيرة ومتنوعة يمكن ملاحظتها من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (45): أهم التظاهرات الثقافية. بولاية سوق أهراس

التظاهرة	تاريخ التظاهرة	النشاطات	هدف التظاهرة
اليوم العربي للسياحة	22 أبريل	نشاطات ومسابقات مشاركة فرقة الخيالة وجمعية الفنون للرقصة الشعبية	تعريف الزوار بالقدرات السياحية.
اليوم العالمي للسياحة	27 سبتمبر	معرض للصور + مسابقة لأحسن صورة	تنشيط الجمعيات السياحية
إحياء ليالي رمضان	خلال أيام رمضان	أمسيات شعرية + مسابقة أحسن طبق حلوي تقدم جوائز	تحسيس الزوار بضرورة الحفاظ على العادات وتقاليد المنطقة

المصدر: مديرية السياحة والصناعات التقليدية لولاية سوق أهراس

الفنادق بولاية سوق أهراس: يوجد بولاية سوق أهراس 09 فنادق منها فندق من هذه الفنادق مصنف ب 4 نجوم وهو فندق سيدي مسعود وفندق آخر مصنف ب 3 نجوم وهو فندق مجردة وبقية الفنادق تعرف عملية التصنيف، ومن خلال الجدولين المواليين يمكن إبراز خصائص الحضيصة الفندقية، بولاية سوق أهراس.

الجدول رقم (46): أهم خصائص الحضيصة الفندقية لولاية سوق أهراس

اسم الفندق	درجة التصنيف	عدد العمال	عدد الغرف	عدد الأسر	الموقع
سيدي مسعود	04 نجوم	/	50	100	سوق أهراس
مجردة	بدون نجوم	02	16	32	سوق أهراس
المشرق	هيكل معد للفندقة	04	26	35	سوق أهراس
طاغست	هيكل معد للفندقة	02	17	30	سوق أهراس
ملحقة قصر الحمراء	هيكل معد للفندقة	02	25	35	سوق أهراس
المائدة	بدون نجوم	02	45	90	سدراتة
الطاسيلي	هيكل معد للفندقة	02	13	17	سدراتة
المجموع		18	192	339	

المصدر: مديرية السياحة والصناعات التقليدية لولاية سوق أهراس

الجدول رقم (47): هياكل الإيواء المتوفرة على مستوى الولاية (المؤسسات الفندقية):

اسم الفندق	درجة التصنيف	عدد الغرف	عدد الأسرة	الموقع	الملاحظة
مجردة	بدون نجوم	16	32	سوق أهراس	حاليا مغلق بقرار ولائي
المشرق	هيكل معد للفندقة	26	35	سوق أهراس	
طاغست	هيكل معد للفندقة	17	30	سوق أهراس	
ملحقة قصر الحمراء	هيكل معد للفندقة	25	35	سوق أهراس	
المائدة	بدون نجوم	30	60	سدراتة	قام صاحب الفندق بأشغال تهيئة وتحديث لإعادة تصنيّف في رتبة درجة واحدة
الطاسيلي	هيكل معد للفندقة	13	24	سدراتة	
المجموع		127	216		

المصدر: مديرية السياحة والصناعات التقليدية لولاية سوق أهراس

مازالت العمليات الاستثمارية الموجهة لأنجاز مركبات سياحية والنزل متواصلة، وذلك بهدف رفع قدرة الإيواء بولاية سوق أهراس، وتقديم خدمات راقية أمام الزوار الأجانب أو القادمين من الولايات المجاورة، حيث

الفصل الرابع: خصائص وواقع النشاط السياحي في بعض ولايات الشرق الجزائري

تتوفر الحظيرة الفندقية بالولاية على ستة (06) فنادق غير مصنفة، والتي هي في حالة نشاط، وهي موزعة كالتالي:

- فندقين (02) بدون نجوم؛
- أربعة (04) فنادق عبارة عن هياكل معدة للفندقة؛
- عدد الأسرة الإجمالية يقدر بـ: 216 سرير و 127 غرفة؛
- أربعة (04) فنادق على مستوى بلدية سوق أهراس؛
- فندقين (02) على مستوى بلدية سدراتة.
- **بيوت الشباب:** تنشأ بيوت الشباب في الكثير من الدول وتتولى إدارتها جمعيات تشرف عليها وزارة الشباب ووزارة الشؤون الاجتماعية حيث يسمح لأعضائها بارتياح هذه البيوت والإقامة بها مقابل مبلغ زهيد (الأسعار مخفضة بالنسبة لحاملي بطاقة الفيدرالية الدولية أو الوطنية للشباب) وتعتمد على خدمة الشخص لنفسه. يوجد بولاية سوق أهراس بيت شباب بطاقة ومخيم شباب.
- **الجمعيات السياحية:** نظرا للدور الكبير الذي تلعبه الجمعيات ذات الطابع السياحي في النهوض بالسياحة، فقد تم تكوين 15 جمعية بالولاية والجدول التالي يوضح لنا هذه الجمعيات.

الجدول رقم (48): الجمعيات السياحية

الرقم	اسم الجمعية	تاريخ إنشائها
01	أهراس لأحياء التراث التاريخي والنقائي	1999/11/23-425
02	الفضرة للفنون الشعبية لولاية سوق أهراس	2001/02/11-07
03	اشبيليا للموسيقى الأندلسية	2002/07/10- 92
04	سيدي مسعود للأغنية الفلكلورية	2003/01/28-113
05	أبولي دي مادور للثقافة وتنمية الاقتصاد المضامن في الوسط الريفي	2004/01/10-20
06	جمعية واد ملاق سوق أهراس	2004/01/13-203
07	نادي التفكير و المبادرات طاغست سوق أهراس	2004/01/17-217
08	الجمعية الثقافة الجازولية	2006/09/04-421
09	جمعية الإسراء للمدائح الدينية العيساوية سوق أهراس	2007/05/29-465
10	جمعية طاغست للفنون الثقافية سوق أهراس	2008/03/15-516
11	جمعية الخيرية للفن الشعبي لبلدية سوق أهراس	2008/04/01-522
12	الجمعية الشبانية المجدوية سوق أهراس	1986/05/18-205
13	جمعية الكواكب الريفية مداوروش	2004/10/04-346
14	الجمعية الثقافية الحسن والحسني للثقافة والفنون سدراتة	1994/02/07-160
15	جمعية حماية وترقية الآثار والمعالم التاريخية لمنطقة سدراتة	2003/04/01-127

المصدر: مديرية السياحة والصناعات التقليدية لولاية سوق أهراس

من جانب آخر فإن للوكالات السياحية دور كبير في الجذب السياحي وتنشيط الحركة السياحية، والجدول الموالي يوضح بشكل جلي هذه الوكالات بولاية سوق أهراس.

الجدول رقم (49): وكالات السياحة والأسفار المعتمدة بولاية سوق أهراس

رقم	اسم الوكالة	البلدية
01	زاما ترافل	سوق أهراس
02	دكمة تور	سوق أهراس
03	بابل للسياحة	سوق أهراس
04	موسيلام تور	سوق أهراس
05	الشرق للسياحة	سدرارة

المصدر: مديرية السياحة والصناعات التقليدية لولاية سوق أهراس

IV. المجالات المحمية بولاية سوق أهراس وسيلة للتنمية السياحة البيئي:

إن التوجه نحو قطاع السياحة خلال الأربع سنوات الأخيرة يعتبر مؤشرا إيجابيا في التنمية المحلية للولاية غير أن عائق العقار المهيأ لاستقبال أكبر عدد من المشاريع يبقى مطروحا، لكن في انتظار المصادقة على مناطق التوسع السياحي بالمنطقة سيساهم في إشباع الطلبات الاستثمارية للسياحة البيئية من دون شك. غير أن التحدي يبقى قائما من خلال مدى إنجاز المشاريع الممنوحة في إطار اللجنة الولائية لتحديد الموقع وترقية الاستثمار وضبط العقار (CALPIREF) وما سيسجل من مشاريع في السنوات المقبلة التي ستعزز القطاع مستقبلا. و الجدول الموالي يوضح مناطق التوسع السياحي في ولاية سوق أهراس.

جدول رقم (50): مناطق التوسع السياحي في ولاية سوق أهراس

منطقة التوسع السياحي: مادور	منطقة التوسع الساسي: خميسة
اسم الموقع: مادور ببلدية مداوروش، وتقدر مساحتها بـ 275 هكتار حدودها: شمالا وشرقا، الخط الوهمي الذي يربط النقاط إحدائياتها كلارك 1880، غربا الطريق الغير معبد الذي يمر بالنقطتين إحدائياتها كلارك 1880، و جنوبا موازية كلارك 1880 3991.4 كم.	اسم الموقع: خميسة، ببلدية خميسة، وتقدر مساحتها 202 هكتار حدودها: تحده شمالا منطقة الآثار بخميسة، وشرقا الحدود الإدارية بين بلدي خميسة ورقوبة، وغربا الطريق الولائي رقم 19 وجنوبا خط عرض كلارك 18804003.5 كم.
الطابع السياحي: ثقافي وديني المؤهلات السياحية: الموقع الأثري مادور آثار رومانية، كما تتمتع المنطقة بمضامها التي يصل ارتفاعها ما بين 870 و 900 م تجهيزات مقترحة: فندق ثلاثة نجوم بنقالوهات وشاليهات متحف ومسرح مطاعم.	الطابع السياحي: ثقافي وديني المؤهلات السياحية: الموقع الأثري خميسة آثار رومانية، كما تتمتع المنطقة بمضامها التي يصل ارتفاعها ما بين 870 و 900 م تجهيزات مقترحة: فندق ثلاثة نجوم بنقالوهات وشاليهات متحف ومسرح مطاعم.
النشاطات السياحية المقترحة: زيارة واكتشاف المواقع الأثرية التنقيب على الآثار، وإحياء ملتقيات مختلفة.	النشاطات السياحية المقترحة: زيارة واكتشاف المواقع الأثرية، التنقيب على الآثار إحياء ملتقيات مختلفة.

من إعداد الباحثة بالاعتماد على: وثائق مقدمة من مديرية السياحة والصناعات التقليدية للولاية سوق أهراس

– البرامج والنشاطات المسطرة للنهوض بالسياحة الخضراء: من أهم الأنواع السياحة التي يمكن تطويرها في ولاية سوق أهراس، السياحة الجبلية والمناخية لذا اقترحت مديرية السياحة خلق (04) مناطق للتوسع السياحي والمتمثلة في:

- منطقة التوسع السياحي المغاسل بلدية المشروحة مساحتها: 477 هكتار
- منطقة التوسع السياحي بلدية عين الزانة مساحتها: 420 هكتار

الفصل الرابع: خصائص وواقع النشاط السياحي في بعض ولايات الشرق الجزائري

- منطقة التوسع السياحي الماء الأحمر بلدية عين الزانة مساحتها: 181 هكتار
- منطقة التوسع السياحي الخروبة بلدية أولاد مومن مساحتها: 476 هكتار
- كما تم اقتراح مخيمين مصنفيين في كل من أولاد إدريس وتاور، واقتراح تسجيلهم في البرنامج 2010-2014، وعليه فإن البرنامج العملي والذي تسعى إلى تحقيقه يتركز حول الأهداف التالية :
- إعادة تنظيم المحترفين في القطاع السياحي؛
- إعادة وترميم الحاضرة الفندقية المتواجدة؛
- تحسين الصورة السياحية للولاية والاعتماد على التسويق السياحي من خلال مخطط جودة السياحة.
- اقتراح التسجيل في مختلف البرامج للنهوض بالقطاع بالولاية.
- ضرورة إعادة التنسيق الجاد مع مختلف القطاعات الاقتصادية.
- ضرورة الاستفادة من مناطق التوسع السياحي لإنعاش القطاع في الولاية.
- العمل على إنشاء الدواوين والجمعيات التي تنشط في المجال السياحي وتسجيل الحضور الفعلي للولاية عبر هؤلاء في الصالونات التي تقام بالوطن وخارجه.
- تعزيز الشراكة مع مختلف المتعاملين في مجال السياحة والأسفار قصد خلق سياحة متوازنة. والجدول الموالي يوضح طلبات الاستثمار السياحي.

الفصل الرابع: خصائص وواقع النشاط السياحي في بعض ولايات الشرق الجزائري

الجدول رقم (51): طلبات الاستثمار في إطار اللجنة الولائية لتعيين وترقية الاستثمار

الاستثمار الخاص	الاستثمار العمومي
الملفات التي نالت الموافقة الأولية من طرف اللجنة الولائية لتحديد المواقع و ترقية الاستثمار بعنوان 2013-2014	في إطار تدعيم الاستثمار العمومي بالولاية استفاد القطاع من عدة عمليات لتأهيل المرافق السياحية وتشجيع الاستثمار بالولاية بمبلغ يفوق 31.5 مليون دينار جزائري متمثلة في:
- المشروع: نزل على الطريق بلدية أولاد إدريس، تاريخ الحصول على الموافقة 2014/02/25، 10 غرف، في انتظار العرض أمام اللجنة الوطنية.	- دراسة تهيئة لمنعين حمويين هما(الخنقة ، تحميمين) بكل من الزعرورية المشروحة .
- حديقة للتسليّة والترفيه وفندق سوق أهراس، 2013/05/22، 50 غرفة، مرحلة الحصول على عقد الامتياز.	- دراسة تهيئة و استقطاب ل 03 منابع حموية هم : حمام زايد ، حمام تاسة وحمام الدمسة بكل من أولاد إدريس، ويلان و تاورة
- نزل بلدية واد الكبريت، 2014/02/25، 10 غرف، في انتظار العرض أمام اللجنة الوطنية.	- إنجاز مونغرافيا "المشروحة مدينة النسيم"
- مركب سياحي معدني بلدية تاورة، 2014/02/25، 100 غرفة، في انتظار العرض أمام اللجنة الوطنية.	- إنجاز لوحات فضية وإشهارية عبر مختلف المناطق السياحية والبلديات .
الملفات التي نالت الموافقة على مخططاتها من قبل الوزارة الوصية بعنوان 2013-2014	
- محطة حموية وفندق بلدية أولاد إدريس، تحصل على عقد الامتياز رقم 241 بتاريخ 13 مارس 2013، 24 فيفري 2014، 132.330.000.00 دج.	
- فندق 03 نجوم بلدية سوق أهراس، تحصل على عقد الامتياز رقم 1140 بتاريخ 31 جويلية 2013، 13 فيفري 2014، 611.000.000.00 دج.	
- موتيل بلدية واد الكبريت، عقد الامتياز رقم 682 بتاريخ 01 جويلية 2013، تم إرسال الملف من اجل المصادقة على المخططات بتاريخ 20 فيفري 2014.	
- فندق 02 نجوم بلدية سوق أهراس، عقد الملكية، تم إرسال الملف من اجل المصادقة على المخططات بتاريخ 20 فيفري 2014	
العمليات التي تم الاستفادة منها في إطار البرنامج الخماسي 2010-2014 لسنة 2014	
- دراسة تهيئة منبعين حمويين الخنقة وحمام أحميمين ببلدية الزعرورية والمشروحة، MF 2014/DP/71DU 02/01/2014، 9.000، 2014، إعادة دفتر الشروط قيد الانجاز.	
- دراسة هيدرو لوجية ل 03 منابع حموية زايد حمام تاسة حمام الدمسة بلدية اولاد ادريس و يلان و تاورة، MF 2014/DP/71/DU 02/01/2014، 150.000، إعداد دفاتر الشروط قيد الانجاز.	

من إعداد الباحثة بالاعتماد على: وثائق مقدمة من مديرية السياحة والصناعات التقليدية للولاية سوق أهراس

كما هو موضح في الجدول أعلاه استفاد قطاع السياحة لولاية سوق أهراس بجملة من المشاريع الواعدة والضامنة لإقلاع القطاع بالنظر إلى المؤهلات والقدرات التي تزخر بها هذه المنطقة الحدودية، كما يطمح إلى إحياء تراثها بالحفاظ على مناظرها الطبيعية الخلابة التي تمثل مجالا للمستثمرين الراغبين في استغلال فضاءاتها الرائعة ضمن مشاريعهم المختلفة.

إضافة إلى التسهيلات المقدمة للنهوض بالقطاع في إطار الشراكة الواعدة والبناءة، وتمثل استثمارات القطاع الخاص الموجه لإنجاز منشآت سياحية، وفي إعادة تهيئة الفنادق وفق معايير ومقاييس التصنيف الجديدة.

- جرد وتصنيف المساحات الخضراء:¹

¹ مديرية البيئة لولاية سوق أهراس

الفصل الرابع: خصائص وواقع النشاط السياحي في بعض ولايات الشرق الجزائري

من أجل حماية المساحات الخضراء تسعى مديرية البيئة إلى جردها وتصنيفها باستصدار قرار تصنيفها على مستوى كل بلديات الولاية ولقد تم ذلك بمقتضى القانون رقم 06-07 المؤرخ في 13 ماي 2007 المتعلق بتسيير المساحات الخضراء وحمايتها وتنميتها لاسيما المادة 10 منه أين تم إنشاء لجنة ولائية مكلفة بمتابعة وتصنيف ومراقبة المساحات الخضراء وفقا للقرار الولائي رقم 155 المؤرخ في 2015/02/19.

- حماية وتسيير المساحات الخضراء:

تعمل مديرية البيئة بالشراكة مع الجهات المختصة (مديرية التنظيم والشؤون العامة، المجلس الشعبي الولائي، البلدية المعنية..) في استحداث شركة ذات طابع صناعي وتجاري للقيام بالمهام التالية:

- محافظة وصيانة الإنارة العمومية

- المحافظة على المساحات الخضراء وتثمينها

- إنشاء مساحات ترفيهية.....

- **المناطق الرطبة:** توجد بالولاية مسطحات مائية منها سدين وسبعة (07) حواجز مائية منها اثنان (02) طبيعية. والجدول الموالي يوضح المناطق الرطبة بالولاية.

الجدول رقم (52): المناطق الرطبة بولاية سوق أهراس

اسم المنطقة الرطبة	الموقع	الطبيعة	المساحة (هكتار)
سد عين الدالية	الحنانشة	سد	500
سد فم الخنتقة	سدراة	سد	1735
سد تيفاش	تيفاش	سد	110
سد البطوم	تاورة	سد	02
سد سيدي فرج	سيدي فرج	سد	08
ماجن بوحصان	سيدي فرج	بحيرة	01.5
ماجن الدحاج	سيدي فرج	بحيرة	01
القصرية	ام العظام	سد	08
سيدي مخلوف	تيفاش	سد	05

المصدر: مديرية البيئة لولاية سوق أهراس

تميزت ولاية سوق أهراس بتنوع كبير في النظم البيئية للمناطق الرطبة التي تعتبر موردا ثميناً في مجال التنوع البيولوجي المشجع لمختلف أشكال السياحة، وهو عامل وفر ملاذاً طبيعياً للسكان المحليين وسمح باستقرار عشرات الأنواع من الطيور البرية المهاجرة. المشاريع المبرمجة في إطار تحسين الإطار المعيشي للمواطن في ولاية سوق أهراس تتمثل في:

1- الحظيرة الحضرية "حظيرة دنيا" ببلدية سوق أهراس:

إن فكرة إنجاز حظيرة دنيا، تعتبر وسيلة لتحسيس المواطنين وتوعيتهم على ضرورة حماية البيئة وإعطائهم صورة مثالية لمحيط سليم ونظيف، إذ أنها سوف تكون مساحة لالتقاء جميع النشاطات والتظاهرات المتعلقة بالبيئة وذلك للمواطنين عامة وللجمعيات بصفة خاصة.

تحتوي حظيرة دنيا على الفضاءات الآتية:

مسرح للنشاطات الثقافية والفنية، ملعب للأطفال، بيت بلاستيكي. فضاء للاستهلاك، فضاء مشجر فضاء الاسترخاء ممر الراجلين، فضاء للطاقت المتجددة. ومن أهم النقاط التي طرحت في دراسة إنشاء هذه الحظيرة:

1. الفعالية الاقتصادية والاجتماعية: تتمثل في خلق مناصب شغل.

2. الفعالية البيئية البيداغوجية تتمثل في:

- الأبحاث والدراسات حول أهمية استعمال الطاقت المتجددة منها الرياح و الشمس،

- التعرف على الأنواع المختلفة للنباتات

2- غابة ترفيهية ببلدية سدراتة

إن فكرة إنجاز غابة ترفيهية ببلدية سدراتة، تعتبر وسيلة للترفيه عن المواطنين وخاصة الصغار منهم وتحسيسهم بضرورة حماية البيئة والمساحات الخضراء حيث تم عرض الدراسة النهائية لتهيئة هذه الغابة في انتظار تسجيل عملية الانجاز.

- التنوع البيولوجي والأنظمة البيئية

هو تنوع النمط الحيوي (الحيوانات، النباتات، البكتيريا...) وهو المرادف للحياة على وجه الأرض. إن تنوع الفصائل الحية تؤثر على مردود النظام البيئي، إذ وجب على الإنسان المحافظة عليها قصد حفظ هذه الثروة للأجيال الصاعدة.

فتعتبر حماية التنوع البيولوجي أولى مقتضيات القانون 10/03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.

- حماية التنوع البيولوجي والمجالات المحمية :

تتربع ولاية سوق أهراس على مساحة غابية شاسعة تمتد إلى أكثر من 97 ألف هكتار أي ما يعادل 22 % من المساحة الكلية للولاية المقدرة بـ 4 356,65 كم²، حيث تتميز بانتشار أنواع غابية هامة كبلوط الزان، البلوط الفليني، الصنوبر الحلبي، الأرز الأطلسي وبعض الأنواع العطرية والطبية كالشايح، الإكليل، النعناع، الزعتر... التي يمكن الاستفادة منها كمورد لتحسين المستوى الاقتصادي للسكان.

كما تتميز بأنواع حيوانية هامة مثل الأيل البربري وهو جنس في طريق الانقراض، الخنزير البري الثعلب، الأرنب، النسر، الصقر...، كما أن الولاية تعتبر محطة لاستراحة بعض الطيور المهاجرة كالقلق...

ومن أجل حماية المجالات المحمية فقد تم على مستوى الولاية إنشاء لجنة ولائية للمجالات المحمية وذلك وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 259/16 المؤرخ في 2011/10/10 وتمت مراسلة البلديات من اجل إحصاء هذه المحميات إن وجدت.

المطلب الثاني: السياحة البيئية في ولاية سطيف

I. المقومات الطبيعية والتاريخية والمعالم الأثرية في ولاية سطيف

لاشك أن الحديث عن ولاية سطيف فيه أكثر من صعوبة لمن أراد أن يلم بكل ما تصفه به منطقة تسمو بهذا الجمال والتنوع الطبيعي والتراث الثقافي الضارب بجذوره في عمق العصور والأزمان والولاية تعتبر مركز عبور لموقعها الاستراتيجي والذي يربط مختلف الولايات سواء من الشرق أو الغرب أو الجنوب أو الشمال حيث يحدها من الشمال كل من ولاية بجاية وجيجل، ومن الجنوب ولاية باتنة ومسيلة، ومن الشرق ولاية ميلة، ومن الغرب ولاية برج بوعريريج ومساحة تقدر ب 6.549,64 كلم وكثافة سكانية 1661798 نسمة، عدد دوائرها 20 و60 بلدية مناخها يتميز بالحرارة والجفاف صيفا والبرودة والأمطار شتاء أي مناخ متوسطي. تقع ولاية سطيف في شرق الجزائر، تحمل عاصمتها نفس الاسم: مدينة سطيف. تعني كلمة سطيف، التربة السوداء بالرومانية. تقع على بعد 300 كلم شرق الجزائر العاصمة، وتعتبر إحدى أهم الولايات، فهي ثاني ولاية بعد ولاية الجزائر من حيث الكثافة السكانية، ويطلق عليها الجزائريون في الغالب عاصمة الهضاب العليا.

موقعها المتميز على هضبات جبال مغرس وبابور جعل مناخها السهبي قاريا، حيث تزدهر فيه زراعة القمح والشعير والخضروات والحمضيات، وقد أضاف لها سد عين زادة الذي يعتبر من السدود الكبيرة بالجزائر إمكانية ري مساحات واسعة.

تطورت سطيف في السنوات الأخيرة بسرعة فائقة حيث أصبحت مركزا اقتصاديا وتجاريا كبيرا، عبرت عنه بإنشاء مناطق صناعية وتجارية عديدة وازدهرت فيها الحرف التقليدية والخدمات والفنون، وإلى جانب أنها تضم جامعتين كبيرتين، فهي تحتوي أيضا على العديد من المعاهد والمراكز العلمية والتكنولوجية. تعتبر سطيف من بين المدن الجزائرية التي تتميز بدناميكية اقتصادية وثقافية، فهي ملتقى طرق كل الجهات الجزائرية ومعبر اقتصادي وسياحي لا يمكن الاستغناء عنه.

سطيف هي موطن الآفاق الرحبة الواعدة لكل زائر أو سائح ولكل مستثمر لمؤهلاته الثقافية والعلمية وقدراته المالية بكل تراثها المادي وغير المادي الضارب في الأعماق "إزديف، ستيفيس أو سطيف، هي عاصمة الهضاب العليا فهي تعتبر بجد ذاتها جملة سياحية متكاملة تتمزج بين الأصالة والمعاصرة بالإضافة إلى حركتها التجارية المكثفة وموقعها الاستراتيجي الذي جعل منها قطبا سياحيا جذابا.

في هذا الجانب يمكن ذكر الحظيرة الوطنية لبابور التي تقع هذه الكتلة الجبلية لوسط الأطلس التلي على ارتفاع 2004 متر بين ولايتي بجاية وسطيف على مساحة 2367 هكتار، كما تبعد على البحر المتوسط 15 كلم على

الفصل الرابع: خصائص وواقع النشاط السياحي في بعض ولايات الشرق الجزائري

البحر، تم تصنيفها كحظيرة طبيعية محمية سنة 1931، وهي المحطة الوحيدة التي ينمو بها الصنوبر النوميدي ولها ميزة فريدة من حيث قيمتها البيولوجية على مستوى الجزائر.

II. أنواع السياحة في ولاية سطيف:

تملك ولاية سطيف تنوع سياحي ذو قيمة كبيرة منها الطبيعية، الجبلية، الغابية، التاريخية والحموية وغيرها.

1- السياحة البيئية:

تتوفر ولاية سطيف على العديد من المؤهلات الطبيعية التي جعلت منها ولاية تعتمد في جاذبيتها السياحية على موارد الطبيعية، وفيما يلي يستعرض بعض منها.

- شلالات واد البارد: هي عبارة عن شلالات مائية تقع ببلدية واد البارد تتدفق من على ارتفاع 300 متر تتميز ببرودة مياهها وجمال مناظرها الخلابة وهي قبلة سياحية بامتياز.



المصدر: مديرية البيئة لولاية سطيف

- جبل مقرس: يقع ببلدية عين عباس على ارتفاع 1700 متر يحتوي على مناطق رعوية ومنبع مائي غالبا ما تكسو أعاليه الثلوج وهو وجهة سياحية استجمامية بامتياز.
- غابة الزنادية: تقع بالمرح الشمالي لمدينة سطيف، تتميز بالطابع الترفيهي وجو منعش بها بعض الهياكل الرياضية وفضاءات للتسلية تتوافد عليها العائلات والشبان الرياضيين للإستمتاع بضلالها ومرافقها.
- موقع أزرو إفلان (الحجر المثقوب): يقع ببلدية بني ورثيلان شمال غرب مدينة سطيف يتمتع بمناظر مذهلة يحتوي على قرية بربرية لا تزال محافظة على أصالتها أبرزها قرية إمزيان وأورير، تعد مركز سياحي فريد لوقوعها بدائرة مناخية تجمع بين الكتل الجبلية والغابية.
- الكتلة الغابية بقنزات: يقع بأعلي قنزات وهو يشكل ثروة نباتية وإيكولوجية ويحتوي على عدة أنواع من الحيوانات البرية النادرة.
- الكتلة الغابية بأولاد سي أحمد: تقع جنوب غرب ولمان وقد وقع الاختيار على هذه الكتلة الغابية لإنجاز مشروع مصحة الأمراض الصدرية وهي وجهة سياحية بامتياز.

الفصل الرابع: خصائص وواقع النشاط السياحي في بعض ولايات الشرق الجزائري

- غابة عين ولمان: تقع بمقربة من غرب مدينة عين ولمان تتشكل هذه الغابة من الصنوبريات المدججة في إطار حملة السد الأخضر، يشكل هذا الموقع نطاقا مثاليا لسياحة التسلية.
- غابة والبان: تقع ببلدية عين السبت شمال سطيف على ارتفاع 950 متر تتميز بمناظرها الطبيعية وقد أضحى قبلة للعائلات التي تقصدها لتذوق شوائها المتميز.

2- السياحة الحموية:

من بين المؤهلات السياحية التي تتمتع بها ولاية سطيف، الحمامات المعدنية التي تنتشر في كل جهات الولاية، أهمها:

- حمام قرقور: يعد من أهم المنابع الحموية، يتدفق على ضفاف واد بوسلام تبلغ درجة حرارة مياهه بين 44° و 48° ، وتبلغ طاقة تدفقها 8ل/ثا ، تركيبها طبيعة غنية بالمواد الكلسية والفوسفورية وكلور الصوديوم، ينصح بها لمداواة عدة أعراض مرضية منها التهاب المفاصل، الأمراض العصبية أمراض العظام، ويصنف الثالث عالميا من حيث خصائص مياهه.
- حمام السخنة: يقع على شكل سلسلة من الينابيع الممتدة على ضفاف الوادي ببلدية حمام السخنة، به 6 محطات حموية، درجة حرارة مياهه 42° بنسبة تدفق 8ل/ثا، ينصح بها لمداواة أمراض الالتهابات الجلدية والمخاطية، الأمراض الجلدية، الالتهابات المفصليّة.
- حمام سيدي منصور: يقع المنبع ببلدية أولاد تبان، يتميز بمواقع طبيعية خلابة تبلغ درجة حرارة مياهه حوالي 55° بنسبة تدفق 8ل/ثا، ينصح بها لمداواة الجهاز التناسلي والالتهابات الجلدية، والمخاطية والأمراض الصدرية.
- حمام بوطالب: يقع ببلدية الحامة، دائرة صالح باي، منبع مستغل تقليديا درجة حرارة مياهه 52° بنسبة تدفق 10ل/ثا.

3- السياحة الثقافية:

إن مجموعة المعالم الأثرية المتواجدة عبر تراث الولاية يبرز تناوب عدة حضارات في أبعادها الزمانية، كما تعد المهرجانات الدينية والشعائرية والطقوس والأنشطة الثقافية والاحتفالات... الخ، ومن بين المواقع والمباني التاريخية ما يلي:

- الموقع الأثري جميلة: المسماة كويكول تقع شمال شرق سطيف، على ارتفاع 900 متر، يحتل الموقع حوالي 42 هكتار، صنفت سنة 1982 كتراث عالمي، يعود تأسيسها إلى عهد الإمبراطور الروماني نيرفا سنة 96 و 97 ميلادي، كما يحتوي على متحف يشمل ثروة أركيولوجية معتبرة تقدر بنحو 900 متر من الفسيفساء أهمها فسيفساء أرضية رائعة معروضة على جدرانها، وهي تعبر عن الآلهة ومشاهد الحياة الحضارية (الحمام والصيد) بالإضافة إلى تماثيل الآلهة الرومانية.

الفصل الرابع: خصائص وواقع النشاط السياحي في بعض ولايات الشرق الجزائري

- حديقة الأمير عبد القادر: أو هي حديقة أوليونس في العهد الفرنسي، تقع هذه التحفة وسط مدينة سطيف، هي متحف أركيولوجي مفتوح بها معرض لبعض الآثار الحجرية والرخامية تحتوي على حوالي 200 نصب منحوتة بها نقوش على الأعمدة ومخطوطات لاتنية تشهد على التاريخ الذي مرت به المنطقة.
- القلعة البيزنطية: تقع وسط مدينة سطيف، تم تصنيفها بتاريخ 20 نوفمبر 1979، شيدت على يد البيزنطيين عام 539م.
- الحصن: يقع بمحاذاة القلعة البيزنطية تم تحرير الحصن الوافي من الانقراض ابتداء من سنة 1959، وكان يعتبر في زمانه الحد الفاصل للجهة الشمالية لحي الكنائس، وكان شبه مهدم عند اكتشافه كما عثر على القلعة المحاذية له يبلغ علوه 130 متر.
- خزان المياه بارال: هو حمام روماني يقع على مستوى حديقة رفاوي وسط المدينة تم اكتشافه سنة 1907 وتم ترميمه لاحقا ليصبح الممون الرئيسي للمدينة بالمياه.
- المتحف الوطني الأركيولوجي لمدينة سطيف: يقع وسط مدينة سطيف، افتتح سنة 1985 وصنف بتاريخ 6 جويلية 1992 كمتحف وطني لعلم الآثار، يجسد ذاكرة المنطقة من حيث الرموز والصور المميزة للمنطقة وضواحيها.
- متحف المجاهد: يقع وسط مدينة سطيف، تم تدشينه سنة 1968 ليفتح أبوابه كأول متحف على المستوى الوطني وهو غني من حيث التحف والمجموعات الأركيولوجية التي تحدد الأحقاب التي مرت حضارات عريقة تعود لعصر ما قبل التاريخ.
- عين الفوارة: تقع وسط مدينة سطيف عبارة عن ينبوع مائي، شيدت عام 1998، فوق أربع ينابيع موروثه من العهد الروماني، أنجز هذا المعلم من طرف ورشة فرنسية بباريس 26 فيفري 1898 من صنع النحات الفرنسي فرانسيس سانت فيدال الذي عرضها أول مرة بمتحف اللوفر.
- ضريح سيبينون: هو ضريح روماني تنسب إلى أحد نبلاء العائلة الرومانية "كورونيليا" ينقسم إلى شطين جزء سفلي مطور تحت الأرض يأوي الغرفة المأتمية وجزء علوي مشكل من شواهد قبرية ويرجح تأريخ هذا المعلم ما بين نهاية القرن الثالث وبداية القرن الرابع ميلادي.
- موقع إقجان: يقع ببلدية بني عزيز يعود تاريخه إلى العصر الوسيط ما بين القرنين التاسع والعاشر، يشمل على بقايا لمدينة عسكرية محصنة وقاعدة لعمليات الجيوش الإسلامية الشيعية بقيادة عبد الله عضادية تم تصنيفه كتراث وطني للعصر الوسيط بتاريخ 20 نوفمبر 1978م.
- المعتقل الاستعماري قصر الطير: يقع بدائرة عين ولمان، تعود نشأته إلى الجيش الفرنسي كوسيلة لدرع المقاومة سنة 1956 يحتوي على المباني المستعملة للتعذيب، مكاتب الاستنطاق، قاعات السجناء النادي العسكري.

4- السياحة الدينية: من بين الآثار وأماكن العبادة:

- المسجد العتيق: يعتبر جزءا من التراث المعماري الديني يقع وسط مدينة سطيف، يعود بناؤه للحقبة الاستعمارية بين 1845 و 1848م، يتميز بخصائص معمارية وزخرفية ذات طابع عثماني لا يزال هذا المسجد يستقطب أجيالا وفيه ومحبة للفن المعماري الإسلامي القديم.
- زاوية سيدي أحسن: تقع ببلدية عين الروى تحتوي على زاوية قديمة حيث ثراه الولي الصالح سيدي أحسن وهي تستقطب العديد من الزوار القادمين إليه تيمنا بصنع مؤسسها.
- زاوية فوضيل الورثيلاي: تقع بني ورثيلان بقرية أمزيان وهي تعود لمؤسسها فوضيل الورثيلاي العالم الجليل الذي أعطى اسمه للمنطقة.
- ضريح سيدي الخير: يعرف هذا الضريح حركة رائجة ومستمرة خاصة في مواسم الأعياد، يقع بوسط المقبرة التي نسبت إليه تسميتها وهو يحتل مكانة خاصة في قلوب أهل المنطقة.
- مكتبة المخطوطات شيخ الموهوب: وهي مكتبة عريقة للمخطوطات القديمة يعود معظمها للقرن التاسع عشر ميلادي، واكتشفت بالمكان المسمى تالا أوزرار الحصى أو الحجارة تابع لبلدية عين القراج، وقد بادر العلامة الشيخ الموهوب بجمع مؤلفاتها سنة 1852م.
- المرصد الفلكي للشيخ الحافظي: أسس من طرف الشيخ الجليل الحافظي حيث أسس مرصد فلكي يشهد على تقدم العلوم خلال ذلك العهد، وهو يندرج ضمن السياحة العلمية والتاريخية.

5- السياحة الترفيهية: من بين أهم أماكن التسلية في ولاية سطيف:

- حديقة التسلية: تقع بقلب مدينة سطيف، على مساحة 3 هكتار تجمع بين السياحة الترفيهية والسياحة الثقافية، تعد متنفس وفضاء للراحة للوافدين إليها، حيث تشهد إقبال لا نظير له خاصة بعد عملية إعادة تهيئتها.
- المركز التجاري بارك مول: يقع وسط مدينة سطيف بمحاذاة حديقة التسلية، حيث فتح هذا المركز حديثا وقد عرف لا نظير له من قبل الزائرين والقادمين من مختلف أرجاء الوطن وحتى خارج الوطن، حيث يجمع بين الترفيه والتسوق كما سيشهد افتتاح فندق بمحاذاته من سلسلة العالمية ماريوت.



المصدر: مديرية السياحة لولاية سطيف

وضعية النشاط السياحي بولاية سطيف:

تعد ولاية سطيف من أبرز الولايات الداخلية التي تحظى بعدد كبير من السياح، بالنظر للمؤهلات السياحية التي تجذب إليها الزوار من كل مناطق الوطن، من مناظر طبيعية وحمامات معدنية ومعالم تاريخية.

وهو الأمر الذي دفع بالسلطات الولائية للتفكير خلال السنوات الأخيرة في تطوير هياكل الاستقبال التي تسمح للزوار للإقامة وسط ظروف مواتية، حيث تعكف كل سنة مع مطلع كل صيف على تنظيم تظاهرات ثقافية تساهم في مجملها في جلب السياح إلى ولاية سطيف لقضاء العطلة الصيفية، إذ يقصدها سكان الجنوب الجزائري بشكل خاص، بتوافدهم على شكل رحلات منظمة أو عائلات تقصد الولاية لقضاء عطلتها، أو من خارج الوطن على شكل بعثات، فضلا عن الجالية السطيفية في الخارج التي تأتي لتقضي العطلة بين أهلها وذويها. وجدول الموالي يوضح عدد الوافدين والليالي على مستوى الفنادق.

جدول رقم(53): يوضح عدد الوافدين والليالي على مستوى الفنادق من سنة 2000 إلى غاية 2017:

السنوات	عدد الزبائن			
	الجزائريين		الأجانب	
	الوصول	الليالي	الوصول	الليالي
2000	91486	122708	2860	4058
2001	104440	130755	1447	3879
2002	127605	183572	1857	5771
2003	146873	438216	3286	6031
2004	151357	202230	3179	6623
2005	149520	195870	3798	5740
2006	148349	225138	4648	8679
2007	152601	264158	3912	6331
2008	176600	218479	3031	6907
2009	142995	210893	5538	15638
2010	140481	209203	5521	10528
2011	167917	250259	8917	15106
2012	209497	305401	18291	31054
2013	223505	328554	19396	32781
2014	253117	327525	21495	37967
2015	231085	316744	16064	28589
2016	199502	268243	18914	29249
2017	189223	263786	43944	63655

المصدر: مديرية السياحة والصناعة التقليدية سطيف

تعد ولاية سطيف من الولايات الداخلية التي تحظى بتدفق كبير للسياح، بالنظر لطبيعة المدينة، ونظرا للتظاهرات الثقافية التي تحتضنها في فصل الصيف، على غرار مهرجان جميلة العربي الذي ساهم بنسبة كبيرة في رفع عدد زائريها من داخل الوطن ومن خارجه. ويضاف إلى ما سبق السياحة الحموية، حيث تتوفر المنطقة على ثروة حموية هائلة، تتمثل في حمام فرفور وحمام السخنة كأكثر مراكز لاستقبال الزوار بالولاية، يضاف إليها عدة مراكز أخرى بكل من حمام أولاد يلس والحامة .. وفي مقابل كل ما تزخر به سطيف من مقومات سياحية، لا توجد خدمات أو مرافق تساهم في

الفصل الرابع: خصائص وواقع النشاط السياحي في بعض ولايات الشرق الجزائري

الحفاظ على السياح وإنعاش السياحة، فمن ضمن 38 فندقا يوجد 6 فنادق فقط مصنفة بدرجة ثلاثة نجوم فقط، فهي لا تتوفر على فنادق من الأربعة والخمسة نجوم، في حين يوجد 32 فندقا غير مصنف تماما. ومنها ما لا يصلح لإطلاق عليها هذه التسمية، خاصة أن السائح دائما يطمح للراحة والرفاهية.

بعض المختصين أرجعوا أسباب تراجع السياحة إلى الخدمات الضعيفة جدا، التي لا تشجع السائح على العودة، وأهمها غياب حفاوة الاستقبال، وفن خدمة الزائر أثناء تقديم وجبات الأكل، وغيرها من الأمور السلبية. وجدول الموالي يوضح عدد الوافدين للفنادق لولاية سطيف حسب الدرجة.

جدول رقم (54): عدد الوافدين للفنادق لولاية سطيف حسب الدرجة لسنة 2018

الدرجة	الجزائريين		الأجانب	
	الوصول	الليالي	الوصول	الليالي
*4	6950	8218	530	533
*3	17691	48541	3304	4409
*2	6484	8537	2400	3936
*1	23727	27330	11964	13296
بدون نجوم	28231	32494	6257	7383
غير مصنف	101383	144371	28494	47865
المجموع	189223	269491	52949	77422

المصدر: مديرية السياحة والصناعة التقليدية سطيف

تحتل ولاية سطيف المرتبة الثالثة وطنيا من حيث طاقة الاستيعاب، بواقع 5532 سريرا، مع إحصاء 76 مؤسسة فندقية حيز الخدمة، بعد كل من الجزائر العاصمة وهران، من بينها المصنفة 4 نجوم وغير المصنفة وكذا في طور التصنيف.¹

وتضم الحضيرة الفندقية بالولاية، السلسلة العالمية المتمثلة في «فور يونتس شيراطون، إيبيس نوفوتيل وبيست ويسترن» التي وضعت حديثا حيز الخدمة، علاوة على فندق أربع نجوم بطاقة استيعاب 140 سريرا و خمسة فنادق ثلاث نجوم بطاقة استيعاب 705 أسرة و البقية تتوزع في تصنيف نجمتين وأقل. بأن إستراتيجية التوسع السياحي المسطرة من طرف مصالحه، تستهدف الوصول إلى 15 ألف سرير في آفاق 2025، نظرا للمؤهلات السياحية الكبيرة، خاصة الطبيعية منها والإستراتيجية التي تتميز بها الولاية التي تتوفر على مناطق حموية، على غرار بلدية حمام قرقور بالمنطقة الشمالية و بلدية حمام السخنة وبلدية أولاد تبان بالمنطقة الجنوبية، تستقطب الراغبين في الاستفادة من المياه المعدنية، علاوة على المناطق الجبلية في صورة جبال بابور وجبال بوطالب وأولاد تبان، بالنسبة للباحثين عن السياحة الجبلية. حيث أن تدفق السواح والإقبال على الهياكل الفندقية والسياحية، يسجل على مدار السنة، على عكس الموجودة بالمناطق الساحلية التي تقتصر على موسم الاصطياف، حيث سجلت نسبة امتلاء الفنادق

¹ جريدة النصر، توطين 52 مشروعا فندقيا في سطيف، 1 أكتوبر 2018، <https://www.annasonline.com>، تم الاطلاع: (15:20، 2018/11/22).

الفصل الرابع: خصائص وواقع النشاط السياحي في بعض ولايات الشرق الجزائري

ما بين 60 و90 من المائة يوميا، حيث أحصت إلى غاية نهاية شهر أوت 2017، أزيد من 170 ألف زائر 40 ألف منهم من جنسية أجنبية، إضافة إلى أزيد من 38 ألف شخص زاروا ثمانية هياكل حموية متواجدة بحمام السخنة، حمام قرقور و أولاد تبان، و قد قضى زوار المدينة ما مجموعه أزيد من 57 ألف ليلة. وجدول الموالم يوضح عدد المستحمين على مستوى المؤسسات الحموية

جدول رقم (55): تطور عدد المستحمين على مستوى المؤسسات الحموية من سنة 2005 إلى غاية 2017

السنة	عدد المحطات	عدد المستخدمين
2005	03	210803
2006	03	390186
2007	03	353251
2008	04	241863
2009	04	302212
2010	04	244192
2011	06	646528
2012	06	655098
2013	06	598271
2014	06	448205
2015	06	529668
2016	06	515711
2017	08	650620

المصدر: مديرية السياحة والصناعة التقليدية سطيف

والجدول الموالم يوضح أهم المحطات المعدنية المستغلة.

جدول رقم (56): المحطات المعدنية المستغلة:

اسم المحطة	البلدية
المركب المعدني حمام قرقور	بلدية حمام قرقور
مخلوف بلعزم	حمام السخنة
لخضر بلمييهوب	حمام السخنة
أعراب تارم	حمام السخنة
حمام السخنة	حمام السخنة
التعاضدية العامة للسكن والتعمير	حمام السخنة
عزام	حمام السخنة
المنتزه	أولاد تبان

المصدر: مديرية السياحة والصناعة التقليدية سطيف

تجلب الحمامات المعدنية آلاف السياح وتجعل من سطيف مفترق طرق دافئ رغم أنها منطقة داخلية إلا أن ولاية سطيف تحظى في فصل الصيف بحركة كبيرة من المواطنين الذين يقصدونها من مختلف المناطق وحتى من خارج الوطن، من أجل قضاء عطلة الصيف، وهذا راجع لعدة اعتبارات نابعة من تاريخ المنطقة وجمالها وجاذبيتها، ناهيك عن كونها إحدى أهم المدن الجزائرية، وقربها من بعض الولايات الساحلية

الفصل الرابع: خصائص وواقع النشاط السياحي في بعض ولايات الشرق الجزائري

كجيجل وبجاية، حيث يمكن للمقيم بسطيف تنظيم رحلات للبحر بالذهاب صباحا والعودة مساء، فمعظم الفنادق الموجودة بالولاية في فصل الصيف تجدها مكتظة، وهذا ما جعل المنطقة تعرف في السنوات الأخيرة قفزة نوعية في مجال هياكل الاستقبال التي تسمح للزوار بالإقامة في ظروف مواتية، كما أن تنظيم تظاهرات ثقافية في فصل الصيف يساهم كثيرا في اختيار ولاية سطيف لقضاء العطلة الصيفية، والتي يقصدها سكان الجنوب الجزائري بنسبة معتبرة.

ولا يخفى على أحد أن أهم العوامل التي تجلب السياح هو الثروة المائية الحموية بعدة مناطق، نذكر منها حمام السخنة، حمام قرقور، حمام أولاد يلس، والحامة وغيرها. ورغم ذلك فإن استغلال هذه الثروة لا يبعث على الارتياح بالنظر للإقبال الكبير للزوار الذي يصل سنويا إلى ما يفوق مليون زائر للبلدية من أجل السياحة الحموية. ومن بين المنشآت التي تجلب إليها الزوار أكثر، حمام سيدي الجودي، الولي الصالح الذي حط بالمنطقة بعد سقوط الأندلس عام 1842 رفقة غلامه حماد، حسب الروايات المتداولة، الذي عاش بالمنطقة وتوفي بها ودفن بمقبرة سميت باسمه، إضافة إلى الحمام المعدني الذي سمي باسمه كذلك. وجدول الموالي يوضح عدد الوكالات السياحية في ولاية سطيف.

جدول رقم (57): عدد الوكالات السياحية

السنة	عدد الوكالات	
	جزائريون	أجانب
2000	6649	96
2016	35103	967
2018	-	-

المصدر: مديرية السياحة والصناعة التقليدية سطيف

تملك ولاية سطيف 140 وكالة سياحية وتعتبر الثانية عبر الوطن من حيث العدد، 40 منها استحدثت بواسطة الأرضية الرقمية السياحية، حيث سجلت طلبها وكل الخطوات عن بعد، بدون التقرب من الإدارة. ويختتم بأن الحركة السياحية، تساهم في تطوير كل القطاعات، على غرار النقل والهياكل القاعدية.

جدول رقم (58): معلومات حول الجمعيات والدواوين ذات النشاط السياحي

اسم الجمعية	المقر
الجمعية السياحية "القراج"	بلدية عين لقراج دائرة بني ورثيلان
أصدقاء جميلة	دائرة جميلة
الديوان المحلي للسياحة "القراج"	بلدية عين القراج
الجمعية السياحية والتسليية "الحيمة"	بيت الشباب، حمام السخنة
الجمعية السياحية والتسليية "الورثيلاني"	بني ورثيلان مركز، سطيف
جمعية الديوان السياحي لبلدية البابور	بلدية بابور مركز

المصدر: مديرية السياحة والصناعة التقليدية سطيف

إلى جانب آخر تحتفل مديرية السياحة والصناعات التقليدية بمختلف التظاهرات والمناسبات على مدار السنة أبرزها:

- الصالون الدولي للسياحة SITEV: والذي يعد من أهم التظاهرات التي تنظمها التي تنظمها وزارة السياحة والصناعة التقليدية والذي تجري فعاليته أيام 14. 15. 16 و 17 ماي من كل سنة وتعتبر هذه التظاهرة فرصة لتقييم المنتج السياحي المتوفر من جهة وطرح البدائل والخيارات من أجل الخروج بمخطط لترقية هذا القطاع الحيوي من جهة أخرى يلتقي فيه المهنيون والمتعاملين الوطنيون والأجانب من أجل تبادل الخبرات وإقامة علاقات عمل لإبراز دور السياحة كقطاع فاعل في التنمية، كما تحمل هذه التظاهرة شعار في كل طبقة.
- اليوم الوطني للسياحة: المصادف لتاريخ 25 جوان من كل سنة، والذي كانت تسميته سابقا اليوم العربي للسياحة، حيث تحيي مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية سطيف هذه التظاهرة باقامة نشاطات مختلفة ورحلات سياحية قصد الترويج للمقومات السياحية التي تزخر بها الولاية، وكذا نشر ثقافة سياحية لدى المواطن.
- اليوم العالمي للسياحة: المصادف لتاريخ 27 سبتمبر من كل سنة، والذي يأتي بشعار معين في كل سنة، حيث تحيي مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية سطيف هذه التظاهرة بتسطير برنامجا ثريا وخاصة لذلك مع مشاركة مختلف متعاملي القطاع.
- إضافة للتظاهرات الخاصة بالسياحة والصناعات التقليدية تشارك المديرية بمختلف التظاهرات والمناسبات الخاصة بالقطاعات الأخرى:
- المشاركة في دورة الجزائر الكبرى للدراجات الهوائية مارس 2017 بالتنسيق مع مديرية الشباب الرياضة .

IV. المجالات المحمية بولاية سطيف وسيلة للتنمية السياحة البيئية

كثيرة هي المواقع السياحية البيئية بولاية سطيف، وأهمها منطقة مقرس، أولاد تبان، غابة الحامة وبوطالب التي تبقى غير مستغلة بالشكل الكامل، غير أن والبان التابعة لبلدية عين السبت، شرق سطيف، التي تعرف حركة وحيوية كبيرة صيفا فقط لانعدام مرافق الاستقبال، وحتى الأكشاك المنصبة هناك فهي من الكارطون ولا أحد حرك السياحة بها واستغلها أحسن استغلال، وفشل أصحاب مشروع المحلات الخشبية في تنشيط المنطقة سياحيا، وكان مصير تلك المحلات الحرق والإتلاف.

شلالات الوادي البارد هي الأخرى جنة حقيقية غير أنها معزولة، ولا أحد انتبه إليها وأخرجها إلى عالم السياحة ليستمتع بها الزوار وعشاق الطبيعة، فلا مخيمات ولا مسلك يؤدي إليها ولا أي مبادرة، ومرتع ساحر هز مشاعر بعض الزوار من الأجانب، وسُحر بتلك الشلالات التي تبقى بعيدا عن الاهتمام اللازم، فهل بعد هذا يمكن الحديث عن مؤهلات سياحية؟، في غياب نظرة صائبة وإستراتيجية محكمة للنهوض بالسياحة في ولاية سطيف تملك الكثير من المؤهلات، ولا تملك شيئا من الإرادة والرغبة في الإقلاع بالسياحة التي تعد إحدى أهم المصادر الاقتصادية بسطيف، حيث أن الإجراءات المتبعة من طرف مختلف الهيئات لترقية السياحة البيئية وتحقيق التنمية المحلية في منطقتي التوسع السياحي لسطيف:

الفصل الرابع: خصائص وواقع النشاط السياحي في بعض ولايات الشرق الجزائري

- يمكن الإجراءات المتبعة من طرف مختلف الهيئات لترقية السياحة البيئية لحمام السخنة وحمام قرقور من جهة وتحقيق التنمية المحلية بهما من جهة أخرى، من تحليل محددات الطلب على الخدمات السياحية من خلال:
- تقليل التكاليف الكلية لمختلف المستثمرين في القطاع السياحي: تعتبر تكاليف الخدمات المقدمة منخفضة الأسعار وثابتة على مدار السنة، خصوصا وأن الهيئات المحلية لا تفرض أي رسوم نتيجة استغلال المحطات الحموية للمياه الحموية، بالإضافة إلى الاستفادة مقدمي الخدمات إلى الإعانات الجبائية تبعا لقانون المالية التكميلي لسنة 2009 والمتمثلة في:
 - إعفاء من الرسم على النشاط المهني (TAP) وحقوق التسجيل، وتخفيض في نسبة الرسم على القيمة المضافة من 17 % إلى 07 % .
 - تخفيض في الرسوم الجمركية لاقتناء تجهيزات سياحية.
 - الاستفادة من تخفيضات على معدلات الفائدة للقروض البنكية لعصرنة المنشآت والهياكل السياحية وإنجازها تصل حتى 4.5 %.
- ومن أجل استغلال الفرص المتاحة، وقصد تخفيض التكاليف الكلية لتنفيذ البرامج والنشاطات السياحية الجديدة، والتي يمكن أن تشكل عبئا ثقيلا على المؤسسات الخاصة التي تنشط في مجال السياحة البيئية العلاجية إذا تحملها بمفردها، كتكاليف الإعلان والترويج، قامت مديرية السياحة لولاية سطيف بإعداد مجلة سنوية وموقع الكتروني من أجل الترويج عن الخدمات السياحية التي التي تملكها المنطقة، وعرض أبرز مميزاتهما.
- هذا الأمر يساهم في التقليل من التكاليف وتشجيع الاستثمار في القطاع السياحي، حيث تم تقديم ترخيص والموافقة على رخص بناء خمسة فنادق خاصة، والتي هي في طور الإنجاز.
- ترقية مختلف النشاطات المحلية: حيث يتم استغلال فرصة قدوم السياح طالبي العلاج وتوفير جملة من النشاطات والبرامج لتلبية مختلف طلباتهم، كتسويق الصناعات الحرفية، وبرمجة جولات منطقة للسياح الأجانب للتعرف على المنطقة، وما تزخر به من معالم. ما يزيد في نسبة العمالة، حيث توفر المرافق السياحية الحالية بحمام قرقور 111 منصب شغل رسمي دائم، والذي من المتوقع أن يصل إلى 157 منصب بحلول سنة 2030 في ظل الهياكل الحالية (قدرة استيعاب تقدر ب 312 سرير)، الأمر الذي يساهم في تحقيق التنمية المحلية).
 - التهيئة الإقليمية مع الحفاظ على الهوية المنطقة من خلال الشكل المعماري
 - البيئة المادية (الدليل المادي): قصد التوجيه الجيد للسائح على المستوى مناطق التوسع السياحي، قامت مختلف الهيئات المحلية وبالأخص مديرية السياحة بإعداد خريطة لمختلف المواقع السياحية التي يمكن للسائح أن يقصدها أثناء زيارته للمنطقة، بالإضافة إلى إنشاء ديوان محلي للسياحة على مستوى المنطقتين، والذي هو طور الإنجاز (بصدد اكتمال الأشغال) وتنصب وكالة سفر سياحية تهدف إلى توجيه السياح وتهيئة المحيط وتحسين الرونق الجمالي للمنطقة بالتعاون مع الهيئات المحلية، وتطوير مختلف المرافق الضرورية لهم، وترك صورة إيجابية في ذهنية السائح تدفعه لزيارة المنطقة مرة أخرى.

خلاصة الفصل:

من خلال ما سبق حول واقع السياحة في الشرق الجزائري، وما توفره السياحة لسياح من زيارة مناطق تتميز بجمال ونقاء الطبيعة، وثناء مناظرها الخلابة وما يرتبط بها من تراث ثقافي محلي ومناطق محمية طبيعة وتنوع الأنشطة، كما يمكن أن تقدم السياحة البيئية أفضل الحلول للمشاكل التي تعترض المناطق المحمية أكثر من أي نشاط اقتصادي آخر، فكثير من المناطق المحمية معرضة للمخاطر والتهديدات نتيجة النشاطات السلبية التي يقوم بها السكان، إلا أن السياحة البيئية تعد الوسيلة التي تقلل هذه المخاطر من خلال المحافظة الفعالة لموارد الطبيعة.

ومن خلال التطرق إلى بعض ولايات الشرق الجزائري في مجال السياحة البيئية، نجد أن هذه الولايات رغم ما تمتلكه من المقومات طبيعية كافية تبقى بعيدة كل البعد عن استغلالها الأمثل، بما يمكن أن يجعل من القطاع السياحي قطاعا أساسيا منتجا للدخل بعد قطاع النفط، لكنها تسعى جاهدة لتشجيع السياحة ومنها السياحة البيئية بما يحقق التنمية الشاملة، من رقي والازدهار، حيث قامت بوضع عدة قوانين وصادقت على عدة اتفاقيات لحماية البيئة لأجل تطوير السياحة البيئية، لكن رغم ذلك فإنها تشهد ضعفا كبيرا.

تمثل ولاية عنابة المنطقة الأكثر استقطابا للسياح في الولايات المبحوثة، حيث تجمع مقومات سياحية عديدة تشكل أغلبها من ثروات طبيعية متنوعة البحر، الجبل، الغابة... الغنية بمختلف الأنواع الحيوانية والنباتية، وهي بذلك تشكل الطلب المحلي، الوطني، والدولي؛ غير أن الإمكانيات غير مستغلة التي تقتصر على ممارسة الأنشطة السياحية على الساحل، فضلا عن الانعكاسات البيئية التي أحدثتها عملية التصنيع المكثف أدت إلى اختلال توازن الأنظمة البيئية، عكس الولايات الأخرى جيغل الطارف وسوق أهراس، التي تتبني الجهات المسؤولة فيها لإستراتيجية واضحة لتسويق السياحة البيئية، والتي تزخر بأنظمة بيئية متميزة تؤهلها أن تكون مقصد سياحي يبني بامتياز، وذلك بسبب عملية التصنيع ضعيفة فيها، ولكنها تفتقر لإستراتيجية تسويقية كفؤة وكذلك نقص الهياكل والمنشآت المخصصة للسياحة أكبر عائق لانتعاش قطاع السياحة.

أما ولاية سطيف تعاني من عجز في الهياكل المخصصة للسياحة الحموية فهي شبه منعدمة في العديد من المحطات المعدنية بالولاية، فالمركب المعدني حمام قرقور الذي يقع على بعد 50 كيلومترا شمال عاصمة الولاية والمصنف الثالث عالميا بعد حمامات ألمانيا وتشيكوسلوفاكيا من حيث نوعية نشاط مياهه الدافئة، لا يزال بعيدا كل البعد عن المعقول حيث يغرق في كم هائل من المشاكل بحيث تنعدم فيه المرافق الفندقية والخدماتية.

الفصل الخامس: التنمية المحلية وتوجه السياحة البيئية في الشرق الجزائري

المبحث الأول: منهجية وإجراءات الدراسة الميدانية

المبحث الثاني: وصف وتشخيص متغيرات الدراسة الميدانية

المبحث الثالث: اختبار فرضيات الدراسة

تمهيد:

نظرا لحدثة تجربة السياحة البيئية في الجزائر خصوصا، وندرة الدراسات الميدانية حول دور السياحة البيئية في تحقيق التنمية المحلية - على الأقل في الجزائر-، وكذا نقص المعلومات خاصة الإحصائية منها تم الاعتماد على أسلوب التحري المباشر لاختبار مجموعة الفرضيات المرتبطة بالموضوع، عن طريق التقرب المباشر من إطارات مديرية السياحة والصناعة التقليدية والمديرية البيئية وسبر آرائهم حول مختلف متغيرات هذا الموضوع باستخدام أداة الاستبيان التي تمثل الخيار الملائم لقياس درجة تطابق الجانب النظري مع مجتمع الدراسة الذي اختيرت عينته بالطريقة الملائمة مع مراعاة تساوي عدد المبحوثين من عينة الإطارات اجتنابا للتحيز قدر الإمكان ولإضفاء قيمة لهذه الدراسة التي بهذا تكون قد أخذت بعين الاعتبار آراء الشريحة الوحيدة (الإطارات) في خمس ولايات من الشرق الجزائري التي يمكنها الحكم عن مدى إسهام السياحة البيئية في الولايات المبحوثة في تحقيق التنمية المحلية لها.

ولالإلمام أكثر بهذه الدراسة الميدانية تم تقسيم هذا الفصل التطبيقي إلى ثلاثة مباحث أساسية وفقا للخطة

التالية:

المبحث الأول: منهجية وإجراءات الدراسة الميدانية

المبحث الثاني: وصف وتشخيص متغيرات الدراسة الميدانية

المبحث الثالث: اختبار فرضيات الدراسة

المبحث الأول: منهجية وإجراءات الدراسة الميدانية

يتناول هذا المبحث مختلف المكونات الأساسية لمنهجية وطريقة وإجراءات الدراسة الميدانية، من خلال هذا

المبحث سيتم التطرق إلى:

أولاً: إجراءات، أدوات، وأساليب الدراسة الميدانية

ثانياً: وصف وتشخيص عينة الدراسة الميدانية

ثالثاً: نموذج الدراسة الميدانية

المطلب الأول: إجراءات، أدوات، وأساليب، وعينة الدراسة الميدانية

I. إجراءات الدراسة الميدانية

لقد تمت هذه الدراسة الميدانية عبر المراحل الأربعة التالية:

1- مرحلة ما قبل التطبيق: حيث غطت هذه المرحلة الخطوات التالية:

تم القيام بدراسة أولية استطلاعية، حيث تم توزيع ما مجموعه (130) استبياناً لفئة الإطارات بمديرية

السياحة والصناعة التقليدية، ومديرية البيئة، على خمسة ولايات متواجدة في الشرق الجزائري، وهي:

- مديرية السياحة والصناعة التقليدية، ومديرية البيئة لولاية الطارف؛

- مديرية السياحة والصناعة التقليدية، ومديرية البيئة لولاية عنابة؛

- مديرية السياحة والصناعة التقليدية، ومديرية البيئة لولاية جيجل؛

- مديرية السياحة والصناعة التقليدية، ومديرية البيئة لولاية سطيف؛

- مديرية السياحة والصناعة التقليدية، ومديرية البيئة لولاية سوق أهراس.

كما تم تحديد الأطراف التي سيتم توزيع الاستبيان فيها، والاتصال بهم، وتحديد مواعيد لتوزيع الاستبيانات

واستلامها.

2- مرحلة التطبيق: حيث غطت هذه المرحلة الخطوات التالية:

- توزيع الاستبيانات على الأفراد المبحوثين (إطارات بمديرية السياحة والصناعة التقليدية، وإطارات بمديرية

البيئة في الولايات المبحوثة)، والاتصال بهم بشكل مستمر أثناء ملئهم للاستبيان لتوضيح كل ما هو غامض

من وجهة نظرهم، وذلك للحصول على أكبر قدر ممكن من الاستبيانات الصالحة للتحليل الإحصائي من

جهة، ولتجنب التحيز في الإجابات من جهة أخرى؛

- إدخال البيانات على البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS Version 23) وهو نظام لترميز المتغيرات التي تم اعتمادها في هذه الدراسة؛

- استخراج النتائج الإحصائية الخاصة بمقاييس ومتغيرات الدراسة.

3- مرحلة تحليل النموذج وتفسيره: اشتملت هذه المرحلة على الخطوات التالية:

- دراسة النموذج وصفا من خلال مؤشرات الإحصاء الوصفي والمقابلات التي تم إجراؤها مع إطارات بمديريات السياحة والصناعة التقليدية، ومديريات البيئة بالولايات المبحوثة؛

- اختبار النموذج، وذلك باستخدام الاختبارات الإحصائية التي تقيس درجة العلاقة والتأثير بين المتغيرات ومستوى دلالتها أو درجة الثقة بها.

4- مرحلة استخلاص النتائج والاقتراحات: وقد غطت هذه المرحلة الخطوات التالية:

- عرض نتائج الدراسة الوصفية والتحليلية المتعلقة بأهمية السياحة البيئية ودورها في تحقيق التنمية المحلية في ولايات الشرق الجزائري.

- تقديم الاقتراحات الأساسية التي تمخضت عن هذه الدراسة للجهات المعنية بموضوع السياحة البيئية (مديريات السياحة والبيئة، الولايات والبلديات، الوكالات السياحية، الفنادق، الباحثين والمتخصصين المستثمرون، الطلبة، وغيرهم).

II. أدوات ومصادر جمع بيانات ومعلومات الدراسة الميدانية

لقد تطلبت عملية إنجاز الدراسة الميدانية توفر مجموعة من الأدوات البحثية لجمع البيانات والمعلومات المطلوبة والتي يمكن تصنيفها كما يلي:

1- المصادر الثانوية: والتي تشمل مختلف المراجع والأدبيات والدراسات السابقة من كتب، أبحاث موسوعات، مقالات، أطروحات، مذكرات، ملتقيات، مؤتمرات، تقارير،... وغيرها، باللغات العربية والفرنسية والإنجليزية، ذات العلاقة بموضوعي السياحة البيئية والتنمية المحلية، بهدف تكوين صورة واضحة عن المتغير المستقل (السياحة البيئية) ومختلف مكوناتها، والمتغير التابع (التنمية المحلية) ومختلف مؤشراتهما حتى يتم التمكن من صياغة أداة الاستبيان بشكل صحيح وشامل لمختلف أبعاد مشكلة الدراسة.

2 - المصادر الأولية: حيث تمت الاستعانة بالوسائل التالية لجمع بيانات الدراسة الميدانية:

2-1- الاستبيان: وهو عبارة عن استمارة بها مجموعة من الأسئلة المكتوبة ذات إجابات محددة¹ (سلمت للمبحوثين ليحيبوا عليها وإعادتها)، وقد تم التوجه بالاستبيان لعينة غير عشوائية مكونة من إطارات بمديرية السياحة وصناعات التقليدية، وإطارات مديرية البيئة لإثراء الموضوع واجتناب التحيز في الإجابات، وقد روعي في تصميم الاستبيان أمرين أساسيين، هما:

- البساطة والسهولة، وذلك عبر صياغة فقرات سهلة بسيطة وغير مركبة، مع الاعتماد بصفة كبيرة على أسلوب الأسئلة المغلقة لتسهيل مهمة المبحوثين قدر الإمكان.

- قدرة الاستبيان على تشخيص وقياس دور السياحة البيئية في تحقيق التنمية المحلية في ولايات الشرق الجزائري عبر تحديد دقيق لمختلف أبعاد المتغير المستقل (السياحة البيئية) والمتغير التابع (التنمية المحلية).

2-2- المقابلة: نظرا لحاجة الحصول على معلومات بشكل مباشر، فقد تم القيام بمقابلة شخصية لبعض المبحوثين خصوصا من هم على اطلاع واسع على المفاهيم السياحة البيئية (المدراء، الإطارات العليا في السياحة، الإطارات المختصة في البيئة)، بهدف جمع البيانات وتسجيل انطباعات تتضمن معلومات يفيد تحليلها في تفسير مشكلة الدراسة واختبار الفرضيات والوصول إلى أبرز النتائج، وقد تم في المقابلة استخدام أسلوب المناقشة العامة والمفتوحة بحيث وفرت للمبحوث الحرية الكاملة في التعبير عن آرائه. هذا فضلا عن استخدام أسلوب المقابلة الشخصية مع معظم أفراد عينة الدراسة بهدف توضيح فقرات الاستبيان، لضمان الإجابة الدقيقة عن الأسئلة الواردة فيه، وكذلك للتأكد من عدم ترك الإجابة عن أي سؤال يمكن أن يؤثر على قبول الاستبيانات لتحليل الإحصائي.

2-3- الملاحظة: في هذه الدراسة اعتبرت الملاحظة أداة مكملة لجمع البيانات بجانب أداتي الاستبيان والمقابلة، وقد تم اعتماد الملاحظة في هذه الدراسة بطريقة علمية دقيقة منظمة، والقائمة على المشاهدة وتسجيل الملاحظات المفيدة وتجميعها² وذلك أثناء الزيارات الميدانية لمديرية السياحة والصناعة التقليدية ومديرية البيئة في الولايات المبحوثة، وقد مكن أسلوب الملاحظة العلمية من تحقيق فهم أعمق لما يبدو من مشكلات داخل مديريات محل الدراسة، ومن ثم تم الاعتماد على ذلك في تفسير بعض النتائج المتحصل عليها من خلال أداتي الاستبيان والمقابلة.

¹ علي غريب، أبجديات المنهجية في كتابة الرسائل الجامعية، مطبعة سيرتا، قسنطينة، الجزائر، 2006، ص84.

² محمد شقيق، البحث العلمي-الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2001، ص115.

2- الوثائق والسجلات: تعتبر الوثائق والسجلات في هذه الدراسة أداة مكملية للأدوات السالفة الذكر، حيث تم الإطلاع عليها واستخدام ما توفر من وثائق، سجلات، تقارير،...، وغيرها، الخاصة بعينة المديرية محل الدراسة، وتوظيفها في عملية التحليل.

III. الأساليب الإحصائية المستخدمة

تم في الدراسة الميدانية استخدام بعض الأساليب الإحصائية المتاحة في برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية المعروفة باسم SPSS أبرزها:

- 1- التكرارات والنسب المئوية والأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية: لعرض وتحليل نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة، ومن ثم بيان درجة تشتت القيم عن وسطها الحسابي.
- 2- معامل ارتباط ألفا كرونباخ: وذلك لاختبار ثبات أداة الدراسة عبر قياس درجة الاتساق لفقرات الأداة (الاستبيان) ومتغيرات الدراسة ككل.
- 3- اختبار كولموجوروف - سميرونوف: للتأكد من اعتمادية البيانات، أي للتأكد من أن البيانات تتصف بالتوزيع الطبيعي أم لا بالشكل الذي يمكن من تطبيق الاختبارات المعلمية أو اللامعلمية.
- 4- معامل الارتباط البسيط: تم استخدامه لتحديد طبيعة العلاقة بين كل متغير مستقل ومتغير تابع.
- 5- معامل الارتباط المتعدد: تم استخدامه لتحديد طبيعة العلاقة بين مجموعة متغيرات مستقلة ومتغير تابع.
- 6- اختبار T: تم استخدامه لقياس معنوية علاقة الارتباط بين متغيرات الدراسة.
- 7- الانحدار البسيط: استعمل في قياس التأثير المعنوي لكل متغير مستقل في المتغير التابع.
- 8- الانحدار المتعدد: استعمل في قياس التأثير المعنوي للمتغيرات المستقلة في المتغير التابع.
- 9- اختبار F: تم استخدامه لمعرفة هل هناك تأثير للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع .

المطلب الثاني: نموذج الدراسة الميدانية

I. مجتمع وعينة الدراسة الميدانية:

1- مجتمع الدراسة:

مجتمع هذه الدراسة هو جميع عناصر ومفردات الدراسة، ويتكون مجتمع الدراسة من (05) مديريات للسياحة والصناعة التقليدية، و(05) مديريات البيئة.

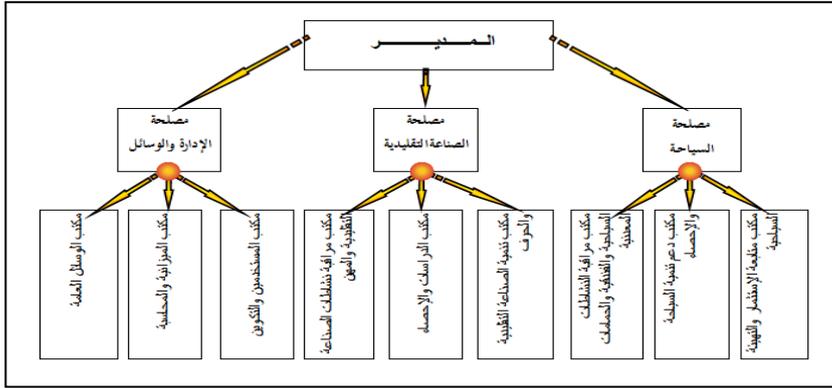
وقد وقع الاختيار على القطاع السياحي بالذات لثلاثة أسباب رئيسية، أولها الدور الرئيسي الذي يلعبه هذا القطاع في الحركة الاقتصادية المتنامية التي تشهدها البلاد، وثانيها أن هذا القطاع من المفترض أن يكون من أكثر القطاعات اهتماما بموضوع السياحة البيئية وسبل تفعيلها، وثالثها أن موظفي هذا القطاع من المفترض أن يكونوا من أكثر الأشخاص معرفة بموضوعي السياحة البيئية والتنمية المحلية ومختلف عناصرهما التي وردت ضمن هذه الدراسة. وفيما يلي نقدم وصفا مختصرا عن مختلف مفردات مجتمع الدراسة (المديريات المبحوثة):

1-1- لمحة تاريخية حول نشأة مديريات السياحة والصناعة التقليدية

- لقد مرت مديرية السياحة والصناعة التقليدية بعدة مراحل إنشائية وهذا حسب المراجع القانونية التالية:³
- المرسوم التنفيذي رقم: 260/95 المؤرخ في 29 أوت 1995 المتضمن إنشاء المصالح الخارجية لوزارة السياحة، خلال هذه الفترة تم إنشاء مديريات للسياحة على مستوى ولايات محددة قانونيا ومعظمها ولايات ساحلية أما بالنسبة للولايات الداخلية فتم اعتماد متفشيات للسياحة.
 - المرسوم التنفيذي رقم: 2000/376 المؤرخ في 22 نوفمبر 2000 المتضمن إنشاء على مستوى كل ولاية مديرية للسياحة والصناعة التقليدية من خلال هذا المرسوم تم إنشاء مديرية للسياحة والصناعة التقليدية على مستوى كل ولايات الوطن.
 - المرسوم التنفيذي رقم: 216/05 المؤرخ في 11 جوان 2005 المتضمن إنشاء مديرية السياحة، من خلال هذا المرسوم تم إنشاء مديرية السياحة فقط دون الصناعة التقليدية على مستوى كل ولاية.
 - القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 02 أوت 2007 الذي يحدد تنظيم مديرية السياحة في مكاتب خلال هذه الفترة تم تغيير الوزارة من وزارة السياحة إلى وزارة التهيئة العمرانية والبيئة والسياحة.
 - المرسوم التنفيذي رقم: 257/10 المؤرخ في 20 أكتوبر 2010 المتضمن إنشاء المصالح الخارجية لوزارة السياحة والصناعة التقليدية ويحدد مهامها وتنظيمها، من خلال هذا المرسوم تم إنشاء مديرية السياحة والصناعة التقليدية على مستوى كل ولاية، حيث تم ضم الصناعة التقليدية للسياحة وهو المرسوم المعتمد حاليا.
 - القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 20 ماي 2012 الذي يحدد تنظيم مديرية السياحة والصناعة التقليدية في مكاتب، من خلال هذا القرار تم تنظيم الهياكل الإدارية بالمديرية كما يوضحه الشكل التالي:

³ مديرية السياحة وصناعة التقليدية لولاية سطيف

شكل رقم (09): الهيكل التنظيمي لمديريات السياحة والصناعة التقليدية



المصدر: مديريات السياحة والصناعة التقليدية

- وبمقتضى المادة الثانية من المرسوم رقم: 257/10 المذكور أعلاه تكلف مديرية السياحة والصناعة التقليدية بما

يلي:

- في مجال السياحة:

لعل من بين المهام الأساسية لمديرية السياحة يمكن إيراد:⁴

- إعداد مخطط عمل سنوي يتعلق بالنشاطات السياحية.

- المبادرة بكل إجراءات من شأنها إنشاء محيط ملائم ومحفز للتنمية المستدامة وللنشاطات السياحية المحلية.

- السهر على التنمية المستدامة للسياحة من خلال العمل على تهمين القدرات المحلية.

- تشجيع بروز عروض سياحية متنوعة وذات نوعية.

- تنفيذ برامج وتدابير ترقية وتطوير النشاطات السياحية، (الشاطئية والحمامات المعدنية ومناطق الرطبة...)، وتقوم نتائجها.

- جمع وتحليل وتزويد آلية الرصد الإحصائية للقطاع في مجال المعلوماتية والمعطيات الإحصائية حول النشاطات المرتبطة بالاقتصاد السياحي، وضمان نشرها.

- السهر على التنمية المستدامة للسياحة المحلية من خلال ترقية السياحة البيئية والسياحة الثقافية والتاريخية.⁵

⁴ مديريات السياحة والصناعات التقليدية بالولايات المبحوثة

⁵ الجريدة الرسمية 41، مرسوم تنفيذي رقم 05-216 مؤرخ في 4 جمادى الأولى عام 1426 الموافق 11 يونيو سنة 2005، يتضمن "إنشاء السياحة بالولاية" (مؤرخة في 12-06-2005).

الفصل الخامس: التنمية المحلية وتوجه السياحة البيئية في الشرق الجزائري

- المساهمة مع القطاعات المعنية في ترقية الشراكة الوطنية والأجنبية، لا سيما في ميادين الاستثمار وتكوين الموارد البشرية.
 - إدماج النشاطات السياحية ضمن أدوات تهيئة الإقليم وال عمران و تمشين مناطق ومواقع التوسع السياحي.
 - توجيه مشاريع الاستثمار السياحي ومتابعتها بالاتصال مع الهيئات المعنية.
 - السهر على مطابقة النشاطات السياحية وتطبيق القواعد ومقاييس الجودة المقررة في هذا المجال.
 - المساهمة في تحسين الخدمات السياحية، لا سيما تلك التي لها صلة بالنظافة وحماية الصحة والأمن المرتبطة بالنشاط السياحي، والسهر على تلبية حاجيات المواطنين وتطلعات السواح في مجال الراحة والاستجمام والترفيه.
 - ضمان تنفيذ ميزانيات التجهيز والتسيير في جانبه السياحي، ومتابعة تنفيذ عمليات الدعم بعنوان صندوق دعم الاستثمار وترقية وجوده النشاطات السياحية، والمشاركة في إعداد وتنفيذ تمويل النشاطات السياحية بالسواحل، بالجنوب والمضاب العليا.
 - تنشيط وتأطير المصالح الخارجية والفضاءات الوسيطة والحركة الجموعية التي تنشط في السياحة على المستوى المحلي.
 - المشاركة، بالاتصال مع القطاعات المعنية، في إعداد وتنفيذ أعمال التكوين وتحسين المستوى وتحديد المعارف و تمشين الموارد البشرية.
 - المساهمة في إعداد المخطط السنوي والمتعدد السنوات لتنمية السياحة في الولايات، وإعداد حصائل النشاطات الثلاثية والسنوية للنشاط السياحي.
- في مجال الصناعة التقليدية:**
- من جانب آخر فإن المديرية تهتم ب:
 - إعداد مخطط عمل سنوي ومتعدد السنوات يتعلق بتطوير نشاطات الصناعة التقليدية؛
 - المبادرة بكل إجراء من شأنه خلق جو ملائم للتنمية المستدامة لنشاط الصناعة التقليدية؛
 - المساهمة في حماية تراث الصناعة التقليدية والمحافظة عليه ورد الاعتبار له؛
 - السهر على تطبيق واحترام القوانين والتنظيمات والمقاييس والنماذج المتعلقة بالجودة في ميدان الإنتاج وممارسة أنشطة الصناعة التقليدية؛

الفصل الخامس: التنمية المحلية وتوجه السياحة البيئية في الشرق الجزائري

- المشاركة في متابعة تنفيذ عمليات الدعم بعنوان الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية؛
- المشاركة في إعداد وتنفيذ تمويل نشاطات الصناعة التقليدية بصناديق الجنوب والهضاب العليا*؛
- المشاركة في جهود إدماج نشاطات الصناعة التقليدية في المنظومة الاقتصادية المحلية؛
- تدعيم أعمال المنظمات والتجمعات المهنية والجمعيات والفضاءات الوسيطة الناشطة في ميدان الصناعة التقليدية وتنشيطها؛
- المبادرة بالتحقيقات والدراسات ذات الطابع التقني والاقتصادي والاجتماعي المتعلقة بتقييم الأنشطة الحرفية؛
- جمع المعلومات والمعطيات الإحصائية في مجال الصناعة التقليدية وضمان توزيعها؛
- تأطير التظاهرات الاقتصادية من أجل ترقية الصناعة التقليدية والحرف وتنشيطها؛
- ضمان تنفيذ ميزانية التجهيز والتسيير المسجلة بعنوان الصناعة التقليدية؛
- إعداد الحصائل الثلاثية والسنوية لنشاطات الصناعة التقليدية.

2-1- نشأة وتطور مديرية البيئة:

- مديرية البيئة هي هيئة لامركزية تابعة لوزارة البيئة وهيئة الإقليم، تهتم بمراقبة تطبيق القوانين والتنظيمات المتعلقة بحماية البيئة أو ذات الصلة، وتشارك المديرية في عمليات التنمية المحلية بحسب الأهداف الإستراتيجية المحددة في المخطط الوطني للبيئة الذي يهدف إلى المحافظة على البيئة في إطار التنمية المستدامة.
- وفي إطار المخططات الأخيرة، استفادت مديرية البيئة من برامج تنمية ذات أهمية اجتماعية واقتصادية، والهدف منها تحسين الإطار المعيشي للمواطن والحد من المخاطر المؤثرة في البيئة.
- أما الإطار المؤسسي فتتمثل في:⁶
- إنشاء المجلس الوطني للبيئة 1974؛
 - إنشاء الوكالة الوطنية لحماية البيئة 1986-1996 (وزارة الري والبيئة والغابات)؛

* بغية تنشيط هذه الصناديق وتحسين جاذبيتها، تم تعديل الاتفاقية التي تسيرها قصد إدخال ترتيبات جديدة في هذا المجال، مسجلا نفس الوضعية بالنسبة لاستعمال موارد صندوق التنمية في مناطق الجنوب وصندوق التنمية في الهضاب العليا الممولين على التوالي ب2 و3 بالمائة من مداخيل الجباية النفطية. ولكون استعمال هذين الصندوقين يبقى محدودا، ولا يسمح باستغلال الأموال المرصودة لها في تنمية المناطق المعنية، فقد تم إدخال تعديلات في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2019، بهدف توسيع مجال استعمالهما والتكفل بالنفقات المرتبطة بالتنمية البشرية لتحسين الظروف المعيشية في ولايات الجنوب والهضاب العليا، ضم صندوق الجنوب رصيذا يفوق 118 مليار دينار، فيما يحتوي صندوق الهضاب على 205 مليار دينار، وتم منذ بداية السنة استعمال صندوق الجنوب في عدة عمليات لتحسين معيشة سكان هذه المناطق.

⁶ مديرية البيئة لولاية عنابة.

الفصل الخامس: التنمية المحلية وتوجه السياحة البيئية في الشرق الجزائري

- المديرية العامة للبيئة في سنة 1994.
 - أنشئت مديرية البيئة - بعد أن كانت تسمى مفتشية البيئة - بموجب المرسوم التنفيذي رقم 03-494 المؤرخ في 23 شوال عام 1424 الموافق 17 ديسمبر سنة 2003، المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 96-60 المؤرخ 7 رمضان 1416 الموافق ل 27 يناير سنة 1996 والمتضمن إحداث مفتشية للبيئة في مختلف ولايات الوطن، كما أنشأت هيئات خاضعة للوصاية المركزية مكلفة بحماية البيئة المتمثلة في:⁷
 - الوكالة الوطنية للنفايات AND؛
 - المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة ONED؛
 - المحافظة الوطنية للساحل CNL؛
 - المعهد الوطني للتكوينات البيئية CNFE؛
 - المركز الوطني للتكنولوجيات الإنتاج أكثر نظافة CNTPP؛
 - الوكالة الوطنية للتغيرات المناخية ANCC.
- وتتمثل مهام مديرية البيئة فيما يلي:⁸
- تصور وتنفيذ بالتنسيق مع الأجهزة الأخرى في الدولة والولاية والبلدية، برنامجا للحماية في كامل تراب الولاية؛
 - تسليم الرخص والتراخيص والتأشيرات المنصوص عليها في التشريع والتنظيم المعمول بهما في ميدان البيئة؛
 - تقترح كل التدابير الرامية إلى تحسين الأحكام التشريعية والتنظيمية المتعلقة بحماية البيئة؛
 - اتخاذ بالاتصال مع أجهزة الدولة الأخرى، التدابير الرامية إلى الوقاية من كل أشكال التدهور البيئي ومكافحته لاسيما: التلوث، الأضرار، التصحر، انجراف التربة، والحفاظ على التنوع البيولوجي وتنميته، وصيانة الثروات الصيدية، وترقية المساحات الخضراء، ونشاط البستنة؛
 - ترقية أعمال الإعلام والتربية والتحسيس في مجال البيئة؛
 - اتخاذ أو تكليف من يتخذ التدابير الرامية إلى تحسين إطار الحياة وجودتها؛
 - القيام بزيارات التقييم والتفتيش والمراقبة لكل وضعية أو منشأة يحتمل أن تشكل خطرا على البيئة أو الصحة العمومية؛

⁷ مديرية البيئة لولاية سوق أهراس.

⁸ الموقع الرسمي لمديرية البيئة لولاية جيجل ، <http://denv-jijel.dz>

الفصل الخامس: التنمية المحلية وتوجه السياحة البيئية في الشرق الجزائري

- التقييم الدوري لأعمال المراقبة والتفتيش التي تجريها المصالح البيئية المختصة في هذا المجال؛
 - السهر على المراجعة الدورية لأجهزة المراقبة والوقاية من حوادث التلوث التي يحتمل أن تضر بالبيئة والصحة العمومية؛
 - اتخاذ الإجراءات الرامية إلى تحسين نوعية ومعيشة المواطن؛
 - القيام بزيارات التقييم والتفتيش والمراقبة لكل منشأة من شأنها أن تشكل خطرا على البيئة والصحة العمومية؛
 - التقييم والتفتيش التي تجريها المصالح البيئية المختصة في هذا المجال؛
 - السهر على تحديث أنظمة المراقبة والوقاية من الحوادث التي من شأنها أن تضر بالبيئة والصحة العمومية؛
 - إعداد الحملات التحسيسية التوعوية على مستوى الشواطئ خلال الموسم الصيفي على مستوى الولايات الساحلية.
- تنظم مديرية البيئة وفقا للقرار الوزاري المشترك المؤرخ في 11 جمادى الأولى 1428 الموافق ل 28 ماي 2007 تنظم مديرية البيئة في المصالح والمكاتب التالية: (الهيكلة التنظيمي النظري المقترح من طرف الوزارة)، يضم خمسة مصالح:⁹

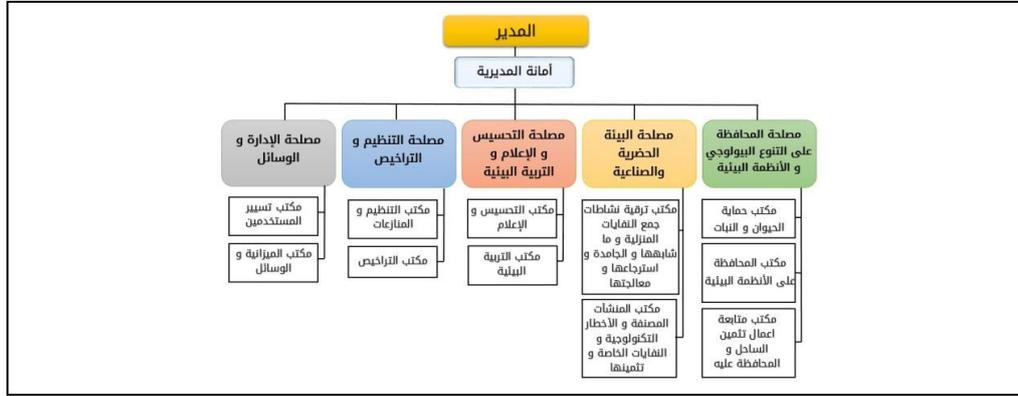
- ❖ **مصلحة المحافظة على التنوع البيولوجي والأنظمة البيئية:** تكلف هذه المصلحة بجرد وتثمين مختلف الأنظمة البيئية والمواقع الطبيعية التي يجب حمايتها ومتابعة تنفيذ وسائل التدخل وتسيير الساحل، وتتضمن ثلاث مكاتب: مكتب حماية الحيوان والنبات، مكتب المحافظة على الأنظمة البيئية، ومكتب متابعة أعمال تثمين والمحافظة على الساحل بالنسبة للولايات الساحلية.
- ❖ **مصلحة البيئية الحضرية والصناعية:** تكلف بمتابعة وتقييم الدراسات ومراقبة منشآت المعالجة وإزالة التلوث في المجال الحضري وترقية نشاطات استرجاع النفايات المنزلية وما شابهها والجمادة وتثمينها، ومتابعة التدابير الهادفة إلى الوقاية من التلوث والأضرار الصناعية وتنفيذ الأحكام التنظيمية المتعلقة بالمنشآت المصنفة ومراقبة منشآت المعالجة وإزالة التلوث في المجال الصناعي وترقية نشاطات استرجاع النفايات الخاصة، وتتضمن مكتبين: مكتب ترقية نشاطات جمع النفايات المنزلية وما شابهها والجمادة واسترجاعها ومعالجتها، ومكتب المنشآت المصنفة والأخطار التكنولوجية والنفايات الخاصة وتثمينها.

⁹ مديريات البيئة لولايات المبحوثة

الفصل الخامس: التنمية المحلية وتوجه السياحة البيئية في الشرق الجزائري

- ❖ **مصلحة التحسيس والإعلام والتربية البيئية:** تكلف بتنفيذ البرنامج المتعلق بالتحسيس والاتصال والإعلام والتربية، وتتضمن مكتبين: مكتب التحسيس والإعلام، ومكتب التربية البيئية.
- ❖ **مصلحة التنظيم والتراخيص:** تكلف بدراسة متابعة شؤون المنازعات التي يكون القطاع طرفا فيها وتنفيذ إجراءات الدراسة وموجز التأثير في البيئة، وتتضمن مكتبين، مكتب التنظيم والمنازعات، ومكتب التراخيص.
- ❖ **مصلحة الإدارة والوسائل:** تكلف بتسيير المستخدمين والوسائل والمحاسبة والميزانية، وتضم مكتبين: مكتب تسيير المستخدمين، ومكتب الميزانية والوسائل. والشكل الموالي يوضح المخطط التنظيمي لمديريات البيئة.

شكل رقم(10): المخطط التنظيمي للمديريات البيئة



المصدر: مديريات البيئة لولايات المبحوثة

2- عينة الدراسة

- لقد تم الاعتماد على أسلوب العينة بدلا عن أسلوب الحصر الشامل وذلك لعدة أسباب أبرزها:
- كبر وضخامة مجتمع الدراسة، وبالتالي استحالة اختبار جميع مناطق مجتمع الدراسة.
 - صعوبة الحصول على إطار شامل لمفردات الدراسة نظرا لظروف سرية خاصة بالمديريات.
 - ضغوطات الوقت والجهد والإمكانات المتوافرة.

لذلك فقد تم اختيار عينة عشوائية شملت (05) مديريات السياحة والصناعات التقليدية و (05) مديريات البيئة، حيث تم توزيع الاستبيان على جميع الإطارات في المديريات المبحوثة. كما تم مراعاة نقطة مهمة مفادها أن تشمل عينة الدراسة مختلف مناطق الشرق الجزائري (مدن ساحلية، ومدن داخلية).

الفصل الخامس: التنمية المحلية وتوجه السياحة البيئية في الشرق الجزائري

ولتحقيق أهداف الدراسة والحصول على المعلومات المناسبة، تم اختيار أن تتوجه الاستمارة إلى كل من له علاقة بموضوع السياحة البيئية، انطلاقا من إطارات المديرية المبحوثة باعتبارهم على دراية تامة بمختلف سياسات ومعاليم السياحة البيئية الفعالة التي تحتاجها المنطقة لضمان بقائها واستمرارها في مراتب الجذب السياحي وتحقيق التنمية، وبذلك يكون هذا الاستبيان قد جمع آراء مختلف الفاعلين في هذا الميدان وتجنب التحيز قدر الإمكان.

وعليه فقد تم توزيع ما مجموعه (130) استمارة، والجدول أدناه يوضح تركيبة أفراد العينة في الولايات الخمس.

الجدول رقم (60): توزيع الاستمارات على الأفراد المبحوثين في المديرية المبحوثة

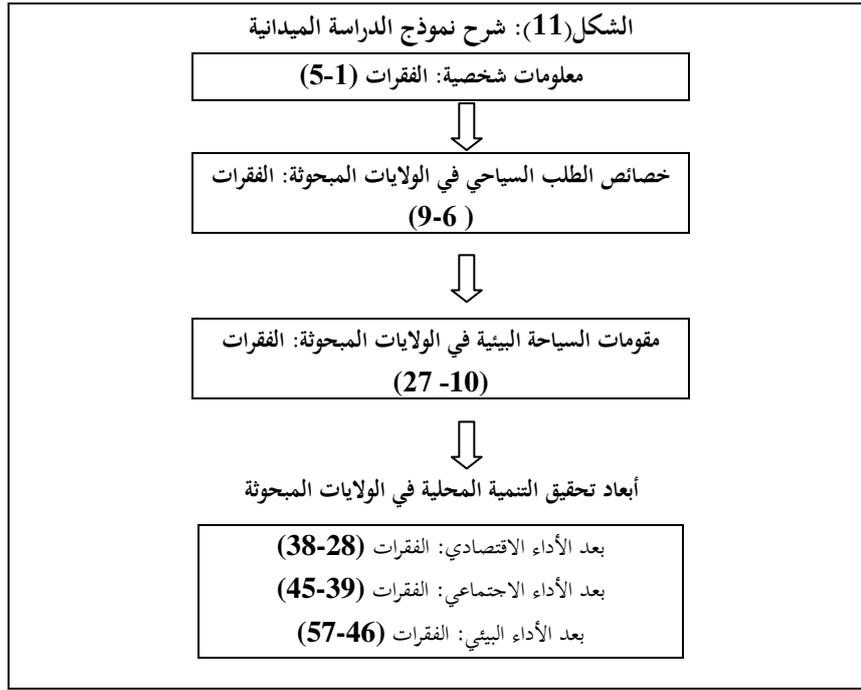
عينة الإطارات	الطارف	عنابة	جيجل	سوق أهراس	سطيف
إطارات بمديرية السياحة	12	12	12	12	12
إطارات بمديرية البيئة	14	14	14	14	14
المجموع	26	26	26	26	26
المجموع الكلي	130				

المصدر: من إعداد الباحثة.

كما تم توزيع هذه الاستبيانات خلال الفترة الممتدة من تاريخ (01 / 12 / 2018) إلى غاية (15 / 04 / 2019) أي ما يقارب (05 أشهر)، حيث استرجع (108) استمارة صالحة لأغراض التحليل الإحصائي، ويمكن إرجاع ذلك أساسا إلى شغور بعض من المناصب في المديرية المبحوثة، وبالتالي فإن نسبة الاستجابة بلغت (83%)، وهي نسبة كافية لإنجاز هذه الدراسة، حسب المعلومات الواردة في أدبيات البحث باعتبار أن مجال القبول محصور بين [30-500] تكون مناسبة لمعظم البحوث.

II. وصف أداة النموذج (الاستبيان): لقد تم قياس متغيرات الدراسة بناء على الاستبيان الموضح في

الشكل أدناه:



المصدر: من إعداد الباحثة.

وبناء على الشكل السابق يتضح أن أداة النموذج قد احتوت على (57) سؤالاً وأربعة أجزاء أساسية:

- 1- الجزء الأول: شمل البيانات الشخصية والتعريفية الخاصة بالأفراد المبحوثين، فقد اشتمل هذا الجزء على البيانات المتعلقة ب: (الجنس، السن، المنصب، الخبرة المهنية، المستوى التعليمي).
- 2- الجزء الثاني: شمل هذا الجزء خصائص الطلب السياحي في الولايات المبحوثة المقدر بـ (5) أسئلة، حيث تقدم للمبحوث مجموعة من الخيارات ويختار إجابة أو أكثر من كل اقتراح، كما يمكن للمبحوث أن يقدم اقتراح آخر إن أمكن، والجدول الموالي يوضح ذلك.

جدول رقم (61): مقاييس الطلب السياحي في الولايات المبحوثة

الرقم	السؤال
01	رتب الفصول من حيث توافد السياح في ولايتكم من 1 إلى 4 صيف، خريف، شتاء، ربيع
02	ما هو أبرز غرض يدفع السياح لزيارة الولاية؟ (يمكنكم اختيار أكثر من إجابة). الراحة والاستحمام، حضور تظاهرات علمية وثقافية، زيارة الأهل والأقارب، أغراض أخرى (حدد ذلك).....
03	ما هي وسيلة التنقل المعتمدة في زيارة ولايتكم؟ (يمكنكم اختيار أكثر من إجابة). سيارة خاصة، نقل عمومي، السكة الحديدية، وسيلة أخرى (حدد ذلك).....
04	ما هو المكان الأكثر طلبا حسب هياكل الإيواء؟ (يمكنكم اختيار أكثر من إجابة). فنادق، شقق، الأقارب والأصدقاء، أخرى (حدد ذلك).....
05	ما رأيك في الأسعار حسب هياكل الإيواء؟

المصدر: من إعداد الباحثة.

الفصل الخامس: التنمية المحلية وتوجه السياحة البيئية في الشرق الجزائري

3- الجزء الثالث: شمل هذا الجزء مختلف الفقرات الخاصة بقياس مقومات السياحة البيئية في

الولايات المبحوثة المتغير المستقل، والمقدرة ب (17) فقرة، والموضحة في الجدول أدناه:

جدول رقم (62): مقاييس مقومات السياحة البيئية

الرموز في متن الدراسة	حدود ومقاييس الفقرات	عدد فقرات البعد	البعد
x1- x17	(27 -10)	17	مقومات السياحة البيئية

المصدر: من إعداد الباحثة.

4- الجزء الرابع: شمل هذا الجزء مختلف الفقرات الخاصة بقياس أبعاد التنمية المحلية المتغير التابع،

والمقدرة ب (30) فقرة، والموضحة في الجدول أدناه:

جدول رقم(63): مقاييس مؤشرات التنمية المحلية

الرموز في متن الدراسة	حدود ومقاييس الفقرات	عدد فقرات البعد	البعد
y 1-y11	(38-28)	11	بعد الأداء الاقتصادي
y 12-y18	(45-39)	7	بعد الأداء الاجتماعي
y 19-y30	(57-46)	12	بعد الأداء البيئي
y1- y30	(57-28)	30	أبعاد التنمية المحلية

المصدر: من إعداد الباحثة.

ملاحظة: يرمز لبعد الأداء الاقتصادي ب 1 m، لبعد الأداء الاجتماعي m2، وبعده الأداء البيئي m3.

وقد تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي لقياس استجابة المبحوثين لفقرات الاستبيان، إذ يعتبر هذا المقياس الأكثر شيوعا في مثل دراستنا هذه وكذا في الدراسات الإدارية والاجتماعية، حيث يطلب من المبحوث أن يحدد درجة موافقته أو عدم موافقته على خيارات محددة، وهذا المقياس مكون من خمسة خيارات متدرجة حيث يختار المبحوث واحدا منها على النحو الموضح في الجدول أدناه:

الجدول (64): درجة مقياس ليكرت الخماسي

الاستجابة	غير موافق جدا	غير موافق	محايد	موافق	موافق جدا
الدرجة	1	2	3	4	5

المصدر: من إعداد الباحثة.

أي بمدى استجابة 1-5 وبوسط فرضي قدره 3، كما تم اعتماد مستوى المعنوية (0.01) لقبول أو رفض الفرضيات، وهو من المستويات المعنوية المتفق عليها في اختبار الفرضيات في مثل هذه الدراسات. ومن ثم حساب المتوسط الحسابي المرجح، ثم تحديد الاتجاه حسب قيم المتوسط المرجح حيث تم استخدام المدى لحساب طول الفئة الإحصائية كما يلي:

حساب المدى = أعلى قيمة لمقياس ليكرت (Likert) - أدنى قيمة لمقياس ليكرت (Likert)

الفصل الخامس: التنمية المحلية وتوجه السياحة البيئية في الشرق الجزائري

المدى = 5-1=4، ويتم حساب طول الفئة والتي هي عبارة عن حاصل قسمة 5/4 حيث تمثل عدد الفئات (1 إلى 2 فئة أولى، ومن 2 إلى 3 فئة ثانية، ومن 3 إلى 4 فئة ثالثة، ومن 4 إلى 5 فئة رابعة)، 5 تمثل عدد الاختيارات (الدرجات)، وحاصل قسمة 5/4 يمثل طول الفئة والذي يساوي 0.80 وهو ما يوضحه الجدول الآتي:

الجدول (65): مقياس ليكرت الخماسي

المستوى	مقياس ليكرت الخماسي	قيم الوسط الحسابي
منخفض جدا	غير موافق جدا	من 1 إلى 1.80
منخفض	غير موافق	من 1.81 إلى 2.60
متوسط	محايد	من 2.61 إلى 3.40
مرتفع	موافق	من 3.41 إلى 4.20
مرتفع جدا	موافق جدا	من 4 إلى 4.21

المصدر: من إعداد الباحثة.

وتجدر الإشارة في الأخير أنه تم إضافة تعريف إجرائي موجز لكل من السياحة البيئية، والتنمية المحلية وذلك حتى يزال الغموض عن كل مفهوم ويسهل مهمة الأفراد المبحوثين في الإجابة عن أسئلة الاستبيان. السياحة البيئية: هي السفر أو زيارة مناطق طبيعية غير معرضة للتلوث نسبيا، وذلك قصد التمتع بالطبيعة والمعالم الثقافية، كونها سياحة تروج للمحافظة على الموقع الطبيعي، وتحدث أقل قدر من الضرر على الطبيعة.

التنمية المحلية: تعتبر التنمية المحلية عملية شاملة تمس كل المجالات، إذ إنها تشمل كافة مكونات المجتمع ولا تلغي وجود أي عنصر من عناصره، وتدعم الأفراد حتى يتمكنوا من تطوير أنفسهم، مما ينعكس إيجابيا على مجتمعهم.

II. قياس صدق وثبات نموذج الدراسة:

1- قياس الصدق الظاهري لأداة الدراسة:

يقصد بها مدى قدرة الاستبيان على قياس ما صمم من أجله، وبعد الانتهاء من إعداد الصيغة الأولية للاستبيان فلا بد من قياس الصدق الظاهري لأداة الدراسة أو اختبارها، حيث أن أفضل وسيلة للتأكد من الصدق الظاهري لأداة القياس، هي أن يقوم عدد من الخبراء المتخصصين بتقرير فيما إذا كانت فقرات الاستبيان ممثلة للصيغة المطلوب قياسها أم لا.

وبناء على ما تقدم، فقد تم عرض الاستبيان على مجموعة من الأساتذة المحكمين، من ذوي الاختصاص والبالغ عددهم (08) لمعرفة آرائهم عن مدى وضوح وترابط فقرات الاستبيان، ومدى ملائمتها لقياس متغيرات

الفصل الخامس: التنمية المحلية وتوجه السياحة البيئية في الشرق الجزائري

الدراسة وشمولية متغيرات الاستبيان، وقد تم الأخذ إجمالاً بكل توجيهاتهم شكلاً وجوهراً، إذ أضيفت فقرات جديدة وحذفت فقرات أخرى واستبدلت بفقرات أكثر ملائمة بما يضمن الدقة في القياس.

1- نتائج اختبار معاملات الارتباط لعبارات مقومات السياحة البيئية:

يوضح الجدول الآتي معاملات ارتباط فقرات الجزء الثالث مع مقومات السياحة البيئية بمنطقة الشرق الجزائري للاستمارة الموجهة للإطارات في الولايات المبحوثة.

الجدول رقم(66): معامل الارتباط لعبارات "Pearson" مقومات السياحة البيئية

Sig	الارتباط	الفقرة
0.005	0.268 **	توفر ولايتكم على مقومات سياحية تجعل منها وجهة للسياحة البيئية.
0.000	0.454 **	تبي الثقافة السياحية البيئية مرتبط بشكل أساسي بالبيئة التي يعيش فيها المجتمع (ويتعايش فيها الفرد).
0.000	0.355 **	المحيط النظيف يلعب دورا كبيرا في زرع الثقافة السياحية البيئية.
0.000	0.462 **	للسائح الجزائري عادات وممارسات صديقة للبيئة، مما يجعله يأخذ صفة السائح الأخضر.
0.000	0.454 **	يملك السائح الجزائري ثقافة بيئية.
0.000	0.355 **	السائح مجبرا على تبني ثقافة بيئية في ظل بيئة نظيفة.
0.000	0.401 **	يوجد توجه إستراتيجي حقيقي على المدى المتوسط نحو السياحة البيئية في ولايتكم.
0.000	0.356 **	يوجد توجه إستراتيجي حقيقي على المدى الطويل نحو السياحة البيئية في ولايتكم.
0.000	0.450 **	تتبنى ولايتكم المشاريع القائمة أو قيد الاستغلال، ممارسات صديقة للبيئة.
0.000	0.379 **	توجد لجان مشتركة تعمل عمل الدوريات التفتيشية في المحافظة على البيئة.
0.000	0.402 **	تفرض وزارة السياحة شروط صارمة على الفنادق لمراعاة البيئة والمحافظة عليها.
0.000	0.349 **	تقدم وزارة السياحة تسهيلات لمستخدمي مصادر الطاقة البديلة.....
0.000	0.447 **	من الممكن جعل ولايتكم ساقية في الوطن بتوجهها نحو السياحة البيئية.
0.003	0.282 **	يمكن خلق ميزة تنافسية لولايتكم عن باقي ولايات الوطن.
0.000	0.335 **	من الممكن تعميم التجربة وطنيا لجعل الجزائر تمتلك ميزة تنافسية في مجال السياحة البيئية، تضاهي بها الدول المجاورة مثل (تونس، المغرب، مصر.....).
0.000	0.337 **	يعتبر السائح المسؤول الأول وبصفة مباشرة عن تطبيق ممارسات السياحة البيئية في ولايتكم.
0.000	0.437 **	تعتبر الجماعات المحلية المسؤولة الأولى عن نظافة المقصد السياحي.

دالة إحصائية عند* (0.01) / دالة إحصائية عند** (0.05)

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss 23

يلاحظ من الجدول أعلاه بأن هناك ارتباط موجب وقوي وذو معنوية إحصائية بين جميع العبارات تقريبا لمقومات السياحة البيئية، وذلك عند مستوى معنوية (0.05).

الفصل الخامس: التنمية المحلية وتوجه السياحة البيئية في الشرق الجزائري

يمكن الحكم على منطقة ما أنها تملك مقومات السياحة البيئية من خلال توفر بعض من العناصر كالتنوع البيئي للمناطق السياحية من حيث الحياة البرية أو التضاريس أو المناخات للمناطق السياحية واجتياز المناطق والتجول فيها بطرق بدائية مثل المشي أو استعمال الدرجات الهوائية، الوعي البيئي للسائح والذي يجعله أكثر تفاعلا مع قضايا وهموم المناطق التي يزورها، واحترام ثقافتها المحلية وعدم المساس بحقوق السكان أو بالمعايير والقوانين المتبعة في الدولة التي تقع المناطق السياحية ضمن حدودها، وهذا ما تم ملامسته من خلال ترابط فقرات الجزء الثالث من الاستمارة.

2- نتائج اختبار معاملات الارتباط لعبارات أبعاد تحقيق التنمية المحلية:

سنحاول من خلال الجدول الموضح أدناه نتائج اختبار الارتباط لعبارات تحقيق التنمية المحلية:

أ- معامل الارتباط Pearson لبعد الأداء الاقتصادي

الجدول أدناه يوضح نتائج اختبار الارتباط لعبارات بعد الأداء الاقتصادي

الجدول رقم(67): معامل الارتباط Pearson لعبارات بعد الأداء الاقتصادي

Sig	الارتباط	البعد
0.000	** 0.389	تساعد السياحة الدائمة على تطوير التشغيل المحلي.
0.000	** 0.525	تعمل السياحة الموسمية على تطوير التشغيل المحلي.
0.000	** 0.451	يقوم النشاط في النشاط السياحي وفي أعمال أخرى بشراء المواد الأولية المحلية.
0.037	0.173	يقوم المشاركون في النشاط السياحي وفي أعمال أخرى بشراء المواد الأولية المحلية.
0.000	** 0.552	يعتبر التنوع الاجتماعي، والجغرافي، وتشكيلات الإيواء، وعدد المواقع.... الخ عناصر مهمة في صنع جاذبية ولايتكم.
0.000	** 0.525	توجد هيئات مراقبة تجارية للمرافق السياحية.
0.000	** 0.461	توجد هيئات مراقبة مسيرة من طرف الفاعلين المحليين.
0.000	** 0.518	تحسين البنى التحتية والخدمات العامة في المجتمعات المضيفة، يسمح بارتقاء مستوى الترفيه وإتاحتها للسكان المحليين والسياح.
0.000	** 0.315	ينتج عن فرض ضرائب مناسبة على مختلف النشاطات السياحية، زيادة في مداخيل ولايتكم.
0.000	** 0.593	تحسين الشراكة والاستثمار الأخضر، من سبل تطوير المؤسسات والبنى التحتية.
0.000	** 0.545	يعد تحسين الشراكة والاستثمار الأخضر، يعد عنصر مهم في المحافظة على الموارد الطبيعية.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss 23 دالة إحصائية عند* (0.01) / دالة إحصائية عند** (0.05)

الفصل الخامس: التنمية المحلية وتوجه السياحة البيئية في الشرق الجزائري

يلاحظ من الجدول أعلاه بأن هناك ارتباط موجب وقوي وذو معنوية إحصائية بين جميع عبارات بعد الأداء الاقتصادي، وذلك عند مستوى معنوية (0.05).

يستخلص من الجدول أن البعد الاقتصادي المستدام يسمح بإنتاج السلع والخدمات لإشباع حاجات الأفراد وتحقيق الرفاهية بشكل مستمر دون أن يؤدي ذلك إلى الإضرار بالبيئة الطبيعية، وهذا يفرض تغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك للحد من هدر الموارد الطبيعية بوضع هيئات للمراقبة مسيرة من طرف الفاعلين المحليين والبحث عن الأساليب الفعالة لتلبية الحاجات الاقتصادية دون الإضرار بالبيئة، كتحسين الشراكة والاستثمار الأخضر، والذي يعد عنصرا مهما في المحافظة على الموارد الطبيعية.

ب- معامل الارتباط Pearson لبعد الأداء الاجتماعي

من خلال الجدول الموضح أدناه نتائج اختبار الارتباط لعبارات بعد الأداء الاجتماعي

الجدول رقم(68): معامل الارتباط Pearson لعبارات بعد الأداء الاجتماعي

Sig	الارتباط	البعد
0.000	0.631 **	توفر ولايتكم تربية تأهيلية تدعم النشاط السياحي البيئي.
0.000	0.414 **	تتباين أسعار الخدمات المقدمة حسب صفة الزبون (أطفال، ممتدرسون، نساء.....).
0.009	0.251 **	تجعل السياحة البيئية الزوار والمضيفين أكثر وعيا بكثير من القضايا البيئية مهما اختلفت الثقافات.
0.000	0.477 **	تمكن السياحة بالارتقاء بالمستويات المعيشية في ولايتكم.
0.000	0.635 **	تحقق السياحة العدالة بين أفراد الجيل الواحد وبين الأجيال المختلفة من حيث الحق في الاستفادة من الموارد البيئية.
0.000	0.652 **	يدمج سكان المجتمع المحلي، ويتم توعيتهم وتثقيفهم بيئيا وسياحيا في ولايتكم.
0.000	0.632 **	توفر المشاريع الاقتصادية الدخل من خلال تطوير صناعات سياحية .

دالة إحصائية عند* (0.01) / دالة إحصائية عند** (0.05).

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss 23

يلاحظ من الجدول أعلاه بأن هناك ارتباط موجب وقوي وذو معنوية إحصائية بين جميع عبارات مؤشر الأداء الاجتماعي، وذلك عند مستوى معنوية (0.05).

أما فيما يخص الاستدامة في بعدها الاجتماعي تعني العدالة في توزيع الثروة بين أفراد المجتمع وإيصال الخدمات الضرورية، والقضاء على الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين سكان الأرياف والمدن، وإتاحة مشاركة ودمج السكان المحليين في اتخاذ القرارات.

ج- معامل الارتباط Pearson لبعء الأداء البيئي

الجدول أدناه يوضح نتائج اختبار الارتباط لعبارات بعد الأداء البيئي

الجدول رقم(69): معامل الارتباط Pearson لعبارات بعد الأداء البيئي

Sig	الارتباط	البعء
0.000	0.579 **	توفر ولايتكم أنظمة مستمرة لإبلاغ المعلومات والرصد من أجل تحسين نوعية المكان والحفاظ عليه.
0.000	0.480 **	توجد قوانين محلية تعزز استدامة الموقع السياحي.
0.000	0.461 **	يتوافر عدد كبير من المواقع الثقافية مثل الآثار والمباني والمواقع التراثية التابعة لمنظمة اليونسكو في ولايتكم.
0.000	0.598 **	يتوافر عدد كبير من المواقع الطبيعية في ولايتكم مثل المحميات ومواقع Natura 2000.
0.000	0.696 **	توجد في ولايتكم المرافق البنية التي حصلت على العلامات البيئية دعما لتوجهاتهم.
0.000	0.706 **	تطبق ولايتكم خطط الإدارة البيئية (مثل EMAS أو إيزو 14000) شاملة الفنادق والمطاعم ومواقع معسكرات الإجازات أو أي خدمات سياحية أخرى.
0.000	0.669 **	تقل نسبة الضغط على المواصلات بفعل السياحة البيئية في ولايتكم.
0.000	0.537 **	ينتقل السياح إلى مقاصدهم السياحية باستخدام وسائل مواصلات أكثر استدامة في ولايتكم.
0.000	0.335 **	تتوقع حدوث تغيير نحو الأفضل وتطور مستقبلي باستخدام مواصلات أكثر استدامة في ولايتكم.
0.000	0.327 **	تحاول السلطات المعنية حماية المناطق الطبيعية والحفاظ عليها في ولايتكم.
0.000	0.444 **	تأثير الأنشطة السياحية بشكل إيجابي على التنوع البيولوجي في ولايتكم.
0.001	0.313 **	تأثير الأنشطة السياحية بشكل سلبي على التنوع البيولوجي في ولايتكم.

دالة إحصائية عند* (0.01) / دالة إحصائية عند** (0.05)

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج sps 23

يلاحظ من الجدول أعلاه بأن هناك ارتباط موجب وقوي وذو معنوية إحصائية بين جميع عبارات بعد

الأداء البيئي، وذلك عند مستوى معنوية (0.05).

والبعء البيئي يمثل ضرورة المحافظة على قاعدة ثابتة من الموارد الطبيعية بإتباع أنماط إنتاج واستغلال للموارد الطبيعية بشكل عقلاني لتجنب الاستنزاف الزائد للموارد المتجددة وغير المتجددة، لضمان التنوع الحيوي، ونقاء الهواء وخصوبة التربة والمحافظة على التنوع البيولوجي.

2- قياس ثبات أداة الدراسة:

لغرض التحقق من ثبات أداة الدراسة والاتساق الداخلي لفقرات النموذج، تم استخدام معامل ارتباط ألفا كرونباخ الذي يشير إلى قوة الارتباط والتماسك بين فقرات النموذج، وعلى الرغم من عدم وجود قواعد قياسية بخصوص القيم المناسبة لألفا كرونباخ لكن من الناحية التطبيقية يعد ($\text{Alpha} \geq 0,60$) مقبولا في البحوث الإدارية والاجتماعية. والجدول أدناه يبين النتائج النهائية المتحصل عليها: (Cronbach Alpha)

الجدول (70): اختبار ثبات نموذج الدراسة باستخدام معامل (Cronbach Alpha)

Cronbach Alpha	عدد الفقرات
0.797	47

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss 23

من خلال الجدول نلاحظ أن قيمة معامل (كرونباخ ألفا) الكلي قد بلغت (0.797) وهي قيمة تجاوزت الحد الأدنى المقبول إحصائيا (0.6) وقريبة من (1) وكنتيجة يمكن القول أن معاملات الثبات لمقاييس الدراسة والمتعلقة بمقومات السياحة البيئية ومؤشرات التنمية المحلية من وجهة نظر إطارات بمديرية السياحة ومديرية البيئة مقبولة بشكل كبير من الناحيتين الإحصائية والإدارية.

المبحث الثاني: وصف وتشخيص متغيرات الدراسة الميدانية

يتناول هذا المبحث وصفا طبيعيا للمتغيرين الرئيسيين للدراسة الميدانية والمتمثلين في السياحة البيئية كمتغير مستقل والتنمية المحلية كمتغير تابع، وقبل عرض وتحليل النتائج المتعلقة بالبيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة، وتحقيقا لذلك فقد تم استخدام الأساليب الإحصائية الوصفية كالتكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل متغير باستخدام برنامج (SPSS23).

المطلب الأول: وصف وتحليل خصائص عينة الدراسة:

I. وصف خصائص عينة إطارات مديريات السياحة والصناعات التقليدية ومديريات البيئة وتهيئة الإقليم، حيث يظهر الجدول الموالي وصفا لمختلف البيانات الشخصية والتعريفية لعينة إطارات مديريات السياحة والصناعات التقليدية ومديريات البيئة.

1- توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس:

يوضح الجدول التالي توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس:

الفصل الخامس: التنمية المحلية وتوجه السياحة البيئية في الشرق الجزائري

الجدول رقم(71): توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس

النسبة %	التكرار	الجنس
59.3	64	ذكر
40.7	44	أنثى
100	108	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss 23

تتكون عينة الدراسة من (108) فردا منهم (64) ذكور و (44) إناث، حيث يوضح الجدول أعلاه أن هنالك تقارب بين أفراد عينة الدراسة تعود لفئة الذكور بنسبة 59.3 % في حين قدرت نسبة الإناث 40.7 %.

2- توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير السن:

يوضح الجدول أدناه توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير السن:

الجدول رقم(72): توزيع أفراد العينة حسب متغير السن

النسبة %	التكرار	السن
2.8	3	أقل من 30
61.1	66	30 - أقل من 40
30.6	33	40 - أقل من 50
5.6	6	50 - أقل من 60
0	0	أكثر من 60
100	108	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss 23

نلاحظ من الجدول أعلاه أن أغلب الإطارات بالمديريات المبحوثة (عينة الدراسة) ينتمون إلى فئة الشباب (30 وأقل من 40) بنسبة 61.1 %، فيما حلت الفئة العمرية 40 وأقل من 50 المرتبة الثانية بنسبة 30.6 %، تليها الفئة العمرية 50 وأقل من 60 بنسبه 5.6 %، أما الفئة الأخيرة فهي أقل من 30 بنسبة 2.8 %.

3- توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المنصب:

يمثل الجدول أدناه توزيع أفراد العينة حسب المنصب.

الجدول رقم(73): توزيع أفراد العينة حسب المنصب

النسبة %	التكرار	المنصب
46.3	50	إطار بمديرية السياحة
53.7	58	إطار بمديرية البيئة
100	108	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss 23

الفصل الخامس: التنمية المحلية وتوجه السياحة البيئية في الشرق الجزائري

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن أكبر نسبة من أفراد العينة هم الإطارات بمديرية البيئة بنسبة 53.7%، أما الإطارات بمديرية السياحة تقدر بنسبة 46.3%، التقارب في عدد المبحوثين من عينة الإطارات تعتبر جانب إيجابي اجتنابا للتحيز قدر الإمكان ولإضفاء قيمة لهذه الدراسة.

4- توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية:

يتوزع أفراد العينة حسب متغير الخبرة وفق ما تقدمه نتائج الجدول أدناه

الجدول رقم(74): توزيع أفراد العينة حسب متغير الخبرة

النسبة%	التكرار	الخبرة
9	1	أقل من سنة
13	14	من 1- أقل من 5 سنوات
49.1	53	من 5- أقل من 10 سنوات
24.1	26	من 10- أقل من 15 سنة
4.6	5	من 15- أقل من 20 سنة
8.3	9	أكثر من 20 سنة
100	108	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss 23

من خلال الجدول المتعلق بتوزيع أفراد العينة حسب متغير الخبرة نجد أن (53) فردا لهم خبرة تفوق 5 سنوات بما يعادل (49.1%)، وهي نتائج كبيرة تتماشى مع نتائج الخاصية الثانية المتعلقة بالسن، ثم يأتي في المرتبة الثانية أفراد العينة من 10 وأقل من 15 سنة بنسبة مئوية قدرت ب (24.1%)، وهي نسبة كبيرة نوعا ما مما يدل على أن المستجوبين ذوي الخبرة في مجال وظائفهم، وبالتالي إجاباتهم تكون دقيقة في الاستبيان، يليها أفراد المجتمع من سنة وأقل من 5 سنوات بنسبة (13%)، وتليها في المرتبة القبل الأخيرة الفئة الأكثر خبرة أكثر من 20 سنة إذ تقدر بنسبة (8.3%)، وأخيرا أفراد المجتمع ذوي الخبرة الأقل أي أقل من سنة تقدر ب (9%).

5- توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي:

الجدول أدناه يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي:

الجدول رقم (75): توزيع أفراد العينة حسب متغير المستوى التعليمي

النسبة%	التكرار	المستوى التعليمي
1.9	2	ثانوي+ دبلوم
90.7	98	جامعي
7.40	8	دراسات عليا
100	108	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss 23

من الجدول أعلاه نلاحظ أن الغالبية العظمى من أفراد عينة الدراسة هم من الجامعيين بنسبة 90.7 % ، أما حملة شهادة الدراسات العليا فقد حلوا في المركز الثاني بنسبة 7.4 % ، في الأخير احتلت فئة المستوى التعليمي ثانوي+ دبلوم المرتبة الأخيرة بنسبة 1.9%. مما يدل على أن معظم أفراد العينة جامعيين، أي لديهم القدرة على فهم مصطلحات الدراسة وعلى النقاش والتحليل العلمي وإعطاء حجج وأدلة بالاعتماد على منهج علمي.

II. وصف وتحليل خصائص الطلب السياحي:

في هذا العنصر تم طرح مختلف الملاحظات التي تم استخراجها من الزيارة الميدانية والإستبانة لإطارات مديرية السياحة والصناعة التقليدية ومديرية البيئة في الولايات المبحوثة.

1- السؤال الأول: فيما يخص ترتيب الفصول من حيث توافد السياح في ولايتكم من 1 إلى 4.

أ. الولايات الساحلية:

أكد معظم المبحوثين أن فصل الصيف يحتل المرتبة الأولى من حيث توافد السياح في الولايات الساحلية، لتمتعها بشواطئ بديعة، وغابات كثيفة، وسلاسل جبلية ذات مناظر ساحرة على طول الشريط الساحلي، وبالرغم من انتشار الهياكل السياحية في المناطق الساحلية، إلا أن الإطارات بالمديريات المبحوثة أكدوا أن فاعليتها لا تزال دون المستوى المطلوب، وذلك لأسباب عديدة أهمها غياب الرؤية الواضحة اتجاه السياحة، وغياب المنافسة وتهميش القطاع الخاص، قلة الإعتمادات المالية المخصصة لهذا القطاع، وكذلك حدوث سلوكيات منافية للآداب العامة من السياح ومن عامة الناس عدم توفير محلات تجارية تعرض كل ما قد يحتاج إليه السائح خاصة الصناعات التقليدية، وعموما إذا ما تم توفير مثل هذه الأشياء سيجد كل سائح وطني أو أجنبي ضالته وهوايته المفضلة.

حيث يعرف الطلب السياحي الدولي في الولايات الساحلية تقلبات زمنية ملحوظة، يتركز خلال الربع الثالث من كل عام يبلغ الذروة خلال شهري جويلية وأوت مشكلا بذلك نمطا موسميا أحادي الذروة، يختلف باختلاف الجنسيات حسب ما وضحته مؤشرات الموسمية.

احتل فصل الربيع المرتبة الثانية، لما تتمتع بيه المدن الساحلية الشرقية المبحوثة (الطارف عنابة وجيجل)، بشواطئ، وغابات عذراء، وسلاسل جبلية ذات مناظر ساحرة على طول الشريط الساحلي، فإذا كانت السياحة الساحلية قادرة على جذب أعداد معتبرة من السياح، فإن الأمر نفسه بالنسبة للسياحة الجبلية خاصة في فصل الربيع، وفي ظل الظروف الأمنية الراهنة، ومن مميزات المناطق الجبلية في كل من عنابة، الطارف، وجيجل لا تقتصر على المغارات والكهوف فحسب، وإنما هناك ثروات أخرى لها أهميتها

الفصل الخامس: التنمية المحلية وتوجه السياحة البيئية في الشرق الجزائري

عند سائح مثل الحيوانات المتنوعة والطيور النادرة والينابيع المائية العذبة والتي تتميز بالبرودة صيفا والفتوة شتاء، وكل هذه تعتبر بمثابة عوامل جذب للسياح إذ تثير فيهم الفضول والرغبة في اكتشاف المكونات السياحية التي تتوفر عليها مختلف مناطق الساحلية في الوطن.

ثم يأتي فصل الخريف في المرتبة الثالثة حسب إجابات الباحثين، حيث أكد إطارات المديرية المبحوثة أن فصل الخريف أصبح يشهد إقبالا في السنوات الأخيرة، على "زيارات" سياحية واستكشافية، من قبل الشباب وأيضا المتزوجين حديثا درجة عالية من اهتمام السياح، حيث تصف هذه الرحلات بأنها أقل كلفة ماليا، وأكثر نشاطا وتتسم بأنها صحيا أفضل من رحلات الصيف التي تزداد فيها عوارض الإرهاق والتعب والإصابة بأمراض جلدية وصدفية بسبب الشمس وانخفاض الحرارة والاكتظاظ وزيادة نسب التلوث، ويفضل البعض فصل الخريف للقيام برحلاته، نظرا لانخفاض عدد زوار المدن والشواطئ، حيث بدأ الشباب يستكشف "متعة" السفر في الخريف، لتنفيذ هوايات رياضية، من أبرزها المشي وتسلق الجبال والسباحة وأيضا هواية التصوير الفوتوغرافي.

أخيرا فصل الشتاء فيه نصيب من توافد الزوار بفضل الطبيعة الخلابة الرائعة خاصة في مدينة عنابة وجيجل، والتي تتعاقب فيها المياه والثلوج خلال فصل الشتاء، فإن زيارة كل من عنابة وجيجل في شتاء يمنح السياح فرصة القيام التمتع المناظر رائعة في المرتفعات.

ب- المدن الداخلية:

يحتل فصل الربيع والخريف المرتبة الأولى حسب آراء الباحثين في المدن الداخلية لاعتماد درجة الحرارة، فالحمامات المعدنية في كل من سطيف وسوق أهراس، من بين هذه المواقع الطبيعية التي أصبح الكل ينادي بضرورة الاستثمار فيها، نظرا لعذوبة مياهها التي يعالج بها بعض الأمراض، وكذلك الجبال الشاسعة كجبل بابور بسطيف وجبال المشروحة بسوق أهراس، التي تبعدا عن مقر الولاية ببضع كيلومترات، ويقصدهم الكثير من السياح من داخل وخارج الولاية، فهي بحاجة ماسة إلى مرافق استقبال وتهيئة المكان حتى يتناسب مع طلبات الزوار، حتى يتمكن من استقبال السياح والزوار في ظروف أحسن خاصة من جانب الإيواء وتقديم خدمات أخرى، بهدف فتح مناصب شغل لأبناء المنطقة.

مساحات.. للراحة والاستمتاع في الولايات الداخلية، وهي من أجمل المناطق الطبيعية الخلابة يقصدها السياح للراحة والاستمتاع بالمناظر الخلابة، خاصة في الفترات المسائية، للتمتع بغروب الشمس، مما يستوجب الاستثمار في المنطقة.

بعدها يأتي فصل الشتاء في المرتبة الثالثة، حيث يتوافد الزوار الخاصة من الولايات المجاورة التي لا يتساقط فيها الثلج، فإن تشتهر الزيارة في السياحة الشتوية بالحمامات الحرارية وما أفضل قضاء وقت ممتع في زيارة هذه الحمامات الدافئة في منتصف فصل الشتاء، حيث تنعدم المنتزهات والمقاهي لمجرد قضاء وقت لطيف والاسترخاء.

ففي فصل الصيف تقل نسبة توافد السياح تقتصر عن زيارة الأقارب سواء من الولايات المجاورة ومن الأقارب المقيمين بخارج الجزائر، حتى السكان المحليين ينتقلون إلى المدن الساحلية وإلى خارج الجزائر.

2- السؤال الثاني: الخاص بأبرز غرض يدفع السياح لزيارة الولاية؟ (يمكنكم اختيار أكثر من إجابة).
الراحة والاستحمام حضور تظاهرات علمية وثقافية، زيارة الأهل والأقارب، أغراض أخرى.

حيث أكد 90 % من المبحوثين أن الغرض الأكثر طلبا من طرف السياح هو الراحة والاستحمام إذ يعتبر موعدا سنويا بالنسبة لهم، أي البحث عن كيفية قضاء العطلة بعد عام كامل من العمل والدراسة، إذ يفكر العديد من السياح في قضاء الوقت بعيدا عن روتين البيت والمدرسة والعمل، قد أصبح مطلباً ملحاً لدى العديد من الأسر التي اتجهت نحو التفكير الجدي في ادخار جزء من المرتب طوال العام وصرفه خاصة في فصل الصيف، حتى وإن لم تتجاوز مدة العطلة عشرة أيام، المهم بالنسبة لهم هو الترويح عن النفس ولو لأيام معدودات، أما بالنسبة للوجهة فتختلف من واحد إلى آخر، ففي فصل الصيف يقصد المواطنين الولايات الساحلية، وحسب إجابات المبحوثين فإن الأغراض الباقية في ترتب كالتالي زيارة الأهل والأقارب، حضور تظاهرات علمية وثقافية، أما أغراض أخرى فقد أجمع جل الإطارات على سياحة الأعمال حيث تتوافد جنسيات مختلفة من إسبانيا، تركيا، الصين.... لغرض العمل.

3- السؤال الثالث: والمتمحور حول وسيلة التنقل المعتمدة في زيارة ولايتكم؟

يتضمن هذا السؤال ثلاثة خيارات، كما يمكن للمبحوثين اختيار أكثر من إجابة وتحديد وسيلة أخرى إن وجد، وذلك لإعطاء إطلالة وجيزة على طبيعة تنقلات المعتمدة من طرف الزوار للولايات المبحوثة، ونتائج هذا السؤال كما يلي:

أجابت عينة الدراسة بنسبة 72.1 % أن الزوار يستعملون سياراتهم الخاصة، سواء كان في فالمناطق السياحية والشواطئ. وكذلك السياح من المناطق الداخلية يتميزون باستخدام وسائل النقل البرية بشكل كبير، لأنها تتطلب تنقلا أقل وتكاليف أقل، هذا ما يفسر استعمال الطائرة بنسبة 1%، أما وسائل النقل البرية فنسبتها تزيد 95% حسب إجابات المبحوثين.

إن استعمال الزوار لسياراتهم الخاصة بشكل كبير، قد يكون راجع إلى أن بعض العائلات يفضلون سياراتهم الخاصة لتمتع بالمناظر الخلابة خاصة لما تتمتع به الولايات المبحوثة بمناظر خلابة، من شواطئ جبال، حمامات،... والتوقف فيها حين يريدون بالإضافة إلى الراحة.

من خلال التقرب المباشر من المبحوثين قدموا بعض المشاكل التي يسببها التنقل بالسيارة الفردية:

- يكون تنقل معظم الوافدين بسيارات خاصة، وهذا يزيد من عدد المركبات الداخلة التي ترفع نسبة الازدحام في الولايات المبحوثة خاصة المدن؛

- تحتاج معظم السيارات إلى مواقف سيارات والتي تعتبر معدومة في وسط المدن، مما يؤدي إلى ركن السيارات على حافة الطرق الثانوية مما يقلص من سعتها ويحدث اختناقا على مستوى الأحياء التابعة لها؛

- استعمال المشاة للطرق المخصصة لسيارات في حالة الأرصعة ممتلئة مما يعرقل الحركة المرورية؛

- نقص الإشارات المرورية يزيد من التوترات، ونسبة حوادث المرور التي غالبا ما تعرقل السير لساعات.

4- السؤال الرابع: ما هو المكان الأكثر طلبا حسب هياكل الإيواء؟ فنادق، شقق، الأقارب والأصدقاء، أخرى (حدد ذلك)...

تتفق جميع إجابات مجتمع الدراسة على أن الطلب على الفنادق الجزائرية يبقى الخيار الأخير بسبب ارتفاع الأسعار المقدمة للزبائن، حيث يفضل السياح خاصة الجزائريين الإقامة عند الأقارب والأصدقاء المقيمين بالمنطقة المقصود زيارتها، أما الخيار الثاني من قبل السائح الجزائري هو المخيمات والنزل لأنها أقل تكلفة أما الخيار الثالث فيتمثل في كراء شقق.

5- السؤال الخامس: ما رأيك في الأسعار حسب هياكل الإيواء؟ الفنادق، الشقق، أخرى

حيث يؤكد المبحوثين أن الفنادق الجزائرية خاصة الفخمة الأعلى من حيث الأسعار، فالزائر لكل بلدان العالم يلاحظ الليونة الكبيرة في أسعار الفنادق التي تعتمد على معايير وقواعد معينة لتحديد الأسعار وتفتح دائما الباب للتفاوض مع الزبائن في سياق ضمان مداخل دائمة خاصة في الفصول التي تقل فيها السياحة. ويبقى الفندق أمرا ليس ميسورا بالنسبة للطبقة المتوسطة، في ظل الغلاء الكبير للأسعار والتي بقيت مرادفا للشراء والبذخ والمكانة الاجتماعية الراقية في الوقت الذي توفر فيه دول أخرى أسعار مناسبة لفنادق الخمس نجوم التي اكتشفها الجزائريون في تركيا وتونس والمغرب وماليزيا وبأسعار في متناولهم.

رغم اتساع السواحل وشواطئها المحروسة، إلا أن العثور على مكان شاغر في منتجع أو شقة للإيجار من أجل العطللة أمر يقلق الجزائريين، فيضطر كثيرون إلى دفع مبالغ باهظة كبدايات إيجار، تختلف باختلاف المكان والشقة وتجهيزاتها، حيث تفتح عائلات كثيرة بيوتها في فصل الصيف كاستثمار موسمي فتؤجرها للسياح من الداخل والخارج على مدى شهرين لقاء مبالغ مرتفعة تغنيها عن تأجير لمدة سنة أو سنتين كاملتين، خصوصا أن معظم طالبي الإيجار سوف يقيمون في تلك البيوت المجهزة لمدة لا تتعدى الأسبوع أو الأيام العشرة. وتبقى السياحة الداخلية بالنسبة لبعضهم صعبة المنال، بل هي مطلب غير متاح لمئات العائلات التي تفضل قضاء العطللة على البحر والتمتع به نهارا فقط، والعودة إلى منازلها مساء، لا سيما تلك التي تعيش في مناطق قريبة من البحر.

III. وصف وتشخيص مقومات السياحة البيئية

يبين الجدول أدناه مختلف الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية وترتيب الأهمية في إجابات عينة إدارات مديريات السياحة والبيئية في الولايات المبحوثة حول مقومات السياحة البيئية المطبقة فيها:

الفصل الخامس: التنمية المحلية وتوجه السياحة البيئية في الشرق الجزائري

الجدول رقم (76): وصف وتشخيص مقومات السياحة البيئية من وجهة نظر عينة إدارات مديريات السياحة والبيئة

في الولايات المبحوثة

المستوى	ترتيب الأهمية	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الإجابات	الفقرة
مرتفع جدا	3	0.67	4.37	108	تنوفر ولايتكم على مقومات سياحية تجعل منها وجهة للسياحة البيئية.
مرتفع جدا	2	0.56	4.44	108	تتبي الثقافة السياحية البيئية مرتبط بشكل أساسي بالبيئة التي يعيش فيها المجتمع (ويتعايش فيها الفرد).
مرتفع جدا	1	0.71	4.50	108	المحيط النظيف يلعب دورا كبيرا في زرع الثقافة السياحية البيئية.
مرتفع	16	1.09	3.06	108	للسائح الجزائري عادات وممارسات صديقة للبيئة، مما يجعله يأخذ صفة السائح الأخضر.
متوسط	17	0.98	2.84	108	يملك السائح الجزائري ثقافة بيئية.
مرتفع	5	0.80	4.10	108	السائح مجبرا على تبني ثقافة بيئية في ظل بيئة نظيفة.
مرتفع	10	0.71	3.80	108	يوجد توجه إستراتيجي حقيقي على المدى المتوسط نحو السياحة البيئية في ولايتكم.
مرتفع	11	0.61	3.78	108	يوجد توجه إستراتيجي حقيقي على المدى الطويل نحو السياحة البيئية في ولايتكم.
مرتفع	9	0.65	3.84	108	تتبنى ولايتكم المشاريع القائمة أو قيد الاستغلال، ممارسات صديقة للبيئة.
مرتفع	13	0.84	3.62	108	توجد لجان مشتركة تعمل عمل الدورات التفتيشية في المحافظة على البيئة.
مرتفع	8	0.67	3.84	108	تفرض وزارة السياحة شروط صارمة على الفنادق لمراعاة البيئة والمحافظة عليها.
مرتفع	14	0.79	3.58	108	تقدم وزارة السياحة تسهيلات لمستخدمي مصادر الطاقة البديلة.....
مرتفع	6	0.84	4	108	من الممكن جعل ولايتكم سياقة في الوطن بتوجهها نحو السياحة البيئية.
مرتفع جدا	4	0.69	4.25	108	يمكن خلق ميزة تنافسية لولايتكم عن باقي ولايات الوطن.
مرتفع	7	0.71	3.97	108	من الممكن تعميم التجربة وطنيا لجعل الجزائر تمتلك ميزة تنافسية في مجال السياحة البيئية، تضاهي بها الدول المجاورة مثل (تونس، المغرب، مصر.....).
مرتفع	12	0.99	3.72	108	يعتبر السائح المسؤول الأول وبصفة مباشرة عن تطبيق ممارسات السياحة البيئية في ولايتكم.
مرتفع	15	1.17	3.45	108	تعتبر الجماعات المحلية المسؤولة الأولى عن نظافة المقصد السياحي.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss 23

بناء على نتائج الجدول يتبين أن اتجاهات المجتمع المبحوث مرتفعة نحو جميع مقومات السياحة البيئية، وذلك لأن أوساطها الحسابية جميعها أكبر من الوسط الحسابي الفرضي البالغ (3) .

حيث نلاحظ أن المتوسطات الحسابية لعبارات مقومات السياحة البيئية كلها ايجابية ما عدا العبارة الخامسة، حيث تتراوح ما بين [2.84 - 4.50] لتكون ذات مستوى مرتفع. حيث تحصلت العبارة (03) على أكبر متوسط حسابي (4.50)، تليها العبارة (02) المرتبة الثانية بمتوسط حسابي قدر ب (4.44)، ثم نجد مباشرة العبارة (03) بمتوسط حسابي (4.37)، أما العبارة (14) فتحصلت على الرتبة الرابعة وتحصلت على متوسط حسابي قدر ب (4.25) ، والعبارة (06) فقد تحصلت على المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي قدر ب (4.10)،

والعبارة (13) فقد تحصلت على المرتبة السادسة لمتوسط حسابي قدر ب (4)، والعبارة (15) فقد تحصلت على المرتبة السابعة بمتوسط حسابي قدر ب (3.97)، والعبارة (11) فقد كانت في المرتبة الثامنة بمتوسط حسابي قدر ب (3.84)، أما العبارة (09) فقد تمومت في المرتبة التاسعة بمتوسط حسابي قدر ب (3.84)، والعبارات (07)، (08)، (16)، (10)، (12)، (17) (04)، (05) فقد تحصلت على متوسط حسابي قدر ب على التوالي (3.80)، (3.78)، (3.72)، (3.62)، (3.58)، (3.06)، (2.84).

وبالتالي ومن خلال إجابات الباحثين يتضح أن المديرات المبحوثة على اتصال دائم ببيئتها الخارجية، حيث هناك مستويات مرتفعة للتخطيط للسياحة البيئية في الولايات المبحوثة بإجماع الباحثين، ونفس ذلك باعتماد جملة من التدابير الرامية إلى حماية الموقع للحفاظ على عذريته وتأمين الأنظمة البيئية به عن طريق التخطيط في هذا المجال ومحاولة معرفة مختلف التأثيرات.

إن المحيط النظيف يلعب دورا كبيرا في زرع الثقافة السياحية البيئية، والتي ترتبط بشكل أساسي بالبيئة التي يعيش فيها المجتمع، كما يتفق الباحثين أن ولاياتهم تتوفر على مقومات سياحية تجعل منها وجهة للسياحة البيئية وأنها تزخر بنظام بيئي متميز يؤهلها لأن تكون مقصد سياحي بيئي بامتياز، ومن الممكن أن تكون سبابة في الوطن بتوجهها نحو السياحة البيئية، أما العبارة الخامسة فيتفق معظم الباحثين أن السائح الجزائري لا يملك ثقافة بيئية، وذلك بسبب عزوفهم عن التطوع لتنظيف مواقع تغزوها النفايات، فأجابوا بأنها مهمة البلدية، فهذه الذهنية الإتكالية تدفع بالمواطن إلى التهرب من مسؤولية المشاركة في نظافة المحيط، وليت المشكل يتوقف عند حدود عدم المشاركة في تنظيف المحيط، وإنما يتعداه نحو المساهمة في نشر النفايات في المواقع التي يزورها.

المطلب الثاني: وصف وتشخيص أبعاد تحقيق التنمية المحلية في بعض ولايات الشرق الجزائري

I. وصف وتشخيص أبعاد تحقيق بعد الأداء الاقتصادي من وجهة نظر إدارات مديريات السياحة

والبيئة في الولايات المبحوثة

يبين الجدول أدناه مختلف الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية وترتيب الأهمية في إجابات عينة إدارات

مديريات السياحة والبيئة في الولايات المبحوثة لبعء الأداء الاقتصادي المطبقة فيها.

الفصل الخامس: التنمية المحلية وتوجه السياحة البيئية في الشرق الجزائري

الجدول رقم (77): وصف وتشخيص بعد الأداء الاقتصادي من وجهة نظر عينة إطارات مديريات السياحة

والبيئية في الولايات المبحوثة

المستوى	ترتيب الأهمية	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الإجابات	البعد
مرتفع	4	0.77	4.13	108	تساعد السياحة الدائمة على تطوير التشغيل المحلي.
مرتفع	5	0.53	4.09	108	تعمل السياحة الموسمية على تطوير التشغيل المحلي.
مرتفع	10	0.77	3.57	108	يقوم النشاط في النشاط السياحي وفي أعمال أخرى بشراء المواد الأولية المحلية.
مرتفع	9	0.63	3.67	108	يقوم المشاركون في النشاط السياحي وفي أعمال أخرى بشراء المواد الأولية المحلية
مرتفع جدا	1	0.62	4.33	108	يعتبر التنوع الاجتماعي، والجغرافي، وتشكيلات الإيواء، وعدد المواقع.... الخ عناصر مهمة في صنع حاذية ولايتكم.
مرتفع	8	0.80	3.77	108	توجد هيئات مراقبة تجارية للمرافق السياحية.
مرتفع	11	1.04	3.24	108	توجد هيئات مراقبة مسيرة من طرف الفاعلين المحليين.
مرتفع	2	0.58	4.16	108	تحسين البنى التحتية والخدمات العامة في المجتمعات المضيفة، يسمح بارتقاء مستوى الترفيه وإتاحتها للسكان المحليين والسياح.
مرتفع	3	0.84	4.14	108	ينتج عن فرض ضرائب مناسبة على مختلف النشاطات السياحية، زيادة في مداخيل ولايتكم.
مرتفع	7	0.74	3.98	108	تحسين الشراكة والاستثمار الأخضر، من سبل تطوير المؤسسات والبنى التحتية.
مرتفع	6	0.78	4.05	108	يعد تحسين الشراكة والاستثمار الأخضر، يعد عنصر مها في المحافظة على الموارد الطبيعية.
		0.33	3.92	108	الأداء الاقتصادي

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss 23

بناء على نتائج الجدول يتبين أن اتجاهات المجتمع المبحوث مرتفعة نحو جميع أبعاد الأداء الاقتصادي،

وذلك لأن أوساطها الحسابية جميعها أكبر من الوسط الحسابي الفرضي البالغ (3).

حيث نلاحظ أن المتوسطات الحسابية لعبارات بعد الأداء الاقتصادي كلها ايجابية، حيث تتراوح ما بين

[4.33 - 3.24] لتكون ذات مستوى مرتفع. حيث تحصلت العبارة (05) على أكبر متوسط حسابي

(4.33)، تليها العبارة (08) المرتبة الثانية بمتوسط حسابي قدر ب (4.16)، ثم نجد مباشرة العبارة (09) بمتوسط

حسابي (4.14)، أما العبارة (01) فجاءت في الرتبة الرابعة بمتوسط حسابي قدر ب (4.13)، والعبارة (02)

فقد أخذت المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي قدر ب (4.09)، والعبارة (11) فقد تحصلت على المرتبة السادسة

بمتوسط حسابي قدر ب (4.05)، والعبارة (10) فقد تحصلت على المرتبة السابعة بمتوسط حسابي قدر ب

(3.98)، والعبارة (06) فقد تحصلت على المرتبة الثامنة بمتوسط حسابي قدر ب (3.77)، أما العبارة (04) فقد

تحصلت على المرتبة التاسعة بمتوسط حسابي قدر بـ (3.67)، أما العبارة (03) و (07) فقد تحصلتا على متوسطين حسابيين قدرتا بـ (3.57) و (3.24) على التوالي.

وبالتالي ومن خلال إجابات المبحوثين يتضح أن السياحة يمكن أن تساهم في زيادة الإيرادات من خلال تحصيل مجموعة معتبرة من الضرائب والرسوم كالرسوم على تأشيرات الدخول، الرسوم على تذاكر السفر وعلى فواتير الفنادق والمطاعم، تؤدي تنمية قطاع السياحة إلى زيادة الاستثمارات في البنى التحتية التي تتمثل في المطارات، الطرق، الموانئ، معامل تنقية المياه، المتاحف، المراكز الطبيعية وغيرها، وهو ما يعود بالنفع على السكان المحليين والسياح على حد سواء.

وفي حالة قيام الدولة باستثمارات سياحية متعددة في مناطق مختلفة، فإن هذا يؤدي إلى تنمية وتطوير هذه الأقاليم بشكل متوازن؛ كما يشجع على تطوير القطاعات الاقتصادية الأخرى، وهو ما يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة، تحسين مستوى المعيشة، استغلال الموارد الطبيعية المتوفرة في هذه الأقاليم، تنمية وخلق مجتمعات حضرية جديدة وإعادة توزيع الدخل بين كافة أفراد المجتمع.

أما فيما يخص السياحة الموسمية في أغلب الأحيان، فإن الطلب على المنشآت السياحية ينخفض خارج الموسم السياحي وبالتالي تضطر هذه المنشآت لتسريح عدد من العمال خلال فترات الركود وهو ما ينعكس سلبا على الاقتصاد وعلى استغلال هذه الطاقات.

II. وصف وتشخيص أبعاد تحقيق مؤشر الأداء الاجتماعي من وجهة نظر إدارات مديريات

السياحة والبيئية في الولايات المبحوثة

يبين الجدول أدناه مختلف الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية وترتيب الأهمية في إجابات عينة إدارات مديريات السياحة والبيئية في الولايات المبحوثة مؤشر الأداء الاجتماعي المطبقة فيها:

الفصل الخامس: التنمية المحلية وتوجه السياحة البيئية في الشرق الجزائري

الجدول رقم (78): وصف وتشخيص بعد الأداء الاجتماعي من وجهة نظر عينة إطارات مديريات السياحة والبيئية في

الولايات المبحوثة

المستوى	ترتيب الأهمية	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الإجابات	البعد
مرتفع	6	0.82	3.47	108	توفر ولايتكم تزيينات تأهيلية تدعم النشاط السياحي البيئي.
مرتفع	7	0.96	3.43	108	تتباين أسعار الخدمات المقدمة حسب صفة الزبون (أطفال، ممتدرسون، نساء....).
مرتفع	2	0.77	3.95	108	تجعل السياحة البيئية الزوار والمضيفين أكثر وعيا بكثير من القضايا البيئية مهما اختلفت الثقافات.
مرتفع	1	0.70	4.07	108	تمكن السياحة بالارتقاء بالمستويات المعيشية في ولايتكم.
مرتفع	5	0.84	3.71	108	تحقق السياحة العدالة بين أفراد الجيل الواحد وبين الأجيال المختلفة من حيث الحق في الاستفادة من الموارد البيئية.
مرتفع	4	0.75	3.79	108	يدمج سكان المجتمع المحلي، ويتم توعيتهم وتثقيفهم بيئيا وسياحيا في ولايتكم.
مرتفع	3	0.73	3.87	108	توفر المشاريع الاقتصادية الدخل من خلال تطوير صناعات سياحية .
		0.42	3.76	108	الأداء الاجتماعي

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss 23

بناء على نتائج الجدول يتبين أن اتجاهات المجتمع المبحوث مرتفعة نحو جميع أبعاد الأداء الاجتماعي، وذلك لأن أوساطها الحسابية جميعها أكبر من الوسط الحسابي الفرضي البالغ (3) .

حيث نلاحظ أن المتوسطات الحسابية لعبارات بعد الأداء الاجتماعي كلها ايجابية، حيث تتراوح ما بين [4.07 - 3.43] لتكون ذات مستوى مرتفع. حيث تحصلت العبارة (04) على أكبر متوسط حسابي (4.07)، تليها العبارة (03) المرتبة الثانية بمتوسط حسابي قدر ب (3.95)، ثم نجد مباشرة العبارة (07) بمتوسط حسابي (3.87)، أما العبارة (06) فتحصلت على الرتبة الرابعة وتحصلت على متوسط حسابي قدر ب (3.79) ، والعبارة (05) فقد تحصلت على المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي قدر ب (3.71)، أما العبارة (01) و (02) فقد تحصلتا على متوسطين حسابيين قدرا ب (3.47) و (3.43) على التوالي.

وبالتالي ومن خلال إجابات المبحوثين يتضح أن المديريات المبحوثة تتفق على أن السياحة أحد أهم أسباب التطور الاجتماعي، حيث تتاح الفرصة أمام الأفراد المحليين التعرف على الأفكار والاهتمامات والثقافات الأجنبية المختلفة من خلال تعاملهم واتصالهم المباشر مع السياح، وهو ما يساهم في انفتاحهم على العالم الخارجي، وتعمل كذلك على زيادة معدلات التبادل الثقافي بين السائحين من مختلف الجنسيات وبين شعوب الدول المستقبلية لهم حيث يتعرف السائح على ثقافات الشعوب المضيضة وعاداتهم، مما يؤدي إلى التقليل من الفوارق والاحترام المتبادل.

الفصل الخامس: التنمية المحلية وتوجه السياحة البيئية في الشرق الجزائري

أضف إلى ذلك إحياء العادات والتقاليد والحرف التقليدية والحفاظ عليها باعتبارها أحد أسس الجذب السياحي، وأن الاهتمام بالسياحة يساعد في القضاء على العديد من المشاكل كالبطالة والركود الاقتصادي كما يساهم في تنشيط القطاعات الأخرى وإعادة توزيع الدخل وهو ما يساهم في تحسين المستوى المعيشي للسكان، إذ تعتبر السياحة متنفس للإنسان من ضغوط العمل والحياة اليومية، إضافة لتنمية الوعي القومي والاعتزاز بالوطن وبالمرور الحضاري والثقافي، كما يؤكد المبحوثين على ضرورة توفير تربصات تأهيلية تدعم النشاط السياحي البيئي لتحقيق سياحة عادلة بين أفراد الجيل الواحد وبين الأجيال المختلفة من حيث الحق في الاستفادة من الموارد البيئية.

III. وصف وتشخيص أبعاد تحقيق بعد الأداء البيئي من وجهة نظر إطارات مديريات السياحة

والبيئية في الولايات المبحوثة

يبين الجدول أدناه مختلف الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية وترتيب الأهمية في إجابات عينة إطارات مديريات السياحة والبيئية في الولايات المبحوثة بعد الأداء البيئي المطبقة فيها:

الجدول رقم (79): وصف وتشخيص بعد الأداء البيئي من وجهة نظر عينة إطارات مديريات السياحة والبيئية

في الولايات المبحوثة

المستوى	ترتيب الأهمية	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الإجابات	البعد
مرتفع	6	0.85	3.67	108	توفر ولايتكم أنظمة مستمرة لإبلاغ المعلومات والرصد من أجل تحسين نوعية المكان والحفاظ عليه.
مرتفع	8	0.84	3.60	108	توجد قوانين محلية تعزز استدامة الموقع السياحي.
مرتفع	3	0.76	3.87	108	يتوافر عدد كبير من المواقع الثقافية مثل الآثار والمباني والمواقع التراثية التابعة لمنظمة اليونسكو في ولايتكم.
مرتفع	5	0.75	3.79	108	يتوافر عدد كبير من المواقع الطبيعية في ولايتكم مثل المحميات ومواقع Natura 2000.
مرتفع	10	0.85	3.46	108	توجد في ولايتكم المرافق البيئية التي حصلت على العلامات البيئية دعما لتوجهاتهم.
مرتفع	11	0.87	3.44	108	تطبق ولايتكم خطط الإدارة البيئية (مثل EMAS أو إيزو 14000) شاملة الفنادق والمطاعم ومواقع معسكرات الإجازات أو أي خدمات سياحية أخرى.
مرتفع	9	1.02	3.49	108	تقل نسبة الضغط على المواصلات بفعل السياحة البيئية في ولايتكم.
مرتفع	7	0.89	3.62	108	ينتقل السياح إلى مقاصدهم السياحي باستخدام وسائل مواصلات أكثر استدامة في ولايتكم.
مرتفع	4	0.74	3.80	108	تتوقع حدوث تغيير نحو الأفضل وتطور مستقبلي باستخدام مواصلات أكثر استدامة في ولايتكم.
مرتفع	2	0.77	4.03	108	تحاول السلطات المعنية حماية المناطق الطبيعية والحفاظ عليها في ولايتكم.
مرتفع	1	0.74	4.07	108	تأثير الأنشطة السياحية بشكل إيجابي على التنوع البيولوجي في ولايتكم.
متوسط	12	1.11	2.83	108	تأثير الأنشطة السياحية بشكل سلبي على التنوع البيولوجي في ولايتكم.
	0.43	3.64	108		الأداء البيئي

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss 23

بناء على نتائج الجدول يتبين أن اتجاهات المجتمع المبحوث مرتفعة نوعا ما نحو جميع أبعاد الأداء البيئي، وذلك لأن أوساطها الحسائية جميعها أكبر من الوسط الحسابي الفرضي البالغ (3). كما نلاحظ من الجدول أن المتوسطات الحسائية لعبارات بعد الأداء البيئي كلها ايجابية ما عدا عبارة واحدة، حيث تتراوح ما بين [2.83- 4.07] لتكون ذات مستوى متوسط نوعا ما. حيث أخذت العبارة (11) على أكبر متوسط حسابي (4.07) تليها العبارة (10) المرتبة الثانية بمتوسط حسابي قدر ب (4.03)، ثم نجد مباشرة العبارة (03) بمتوسط حسابي (3.87)، أما العبارة (09) جاءت في المرتبة الرابعة وتحصلت على متوسط حسابي قدر ب (3.80)، والعبارة (04) فقد تحصلت على المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي قدر ب (3.79)، والعبارة (01) فقد احتلت المرتبة السادسة بمتوسط حسابي قدر ب (3.67)، والعبارة (08) فقد تحصلت على المرتبة السابعة بمتوسط حسابي قدر ب (3.62)، والعبارة (02) فقد تحصلت على المرتبة الثامنة بمتوسط حسابي قدر ب (3.60)، أما العبارة (07) فقد تحصلت على المرتبة التاسعة بمتوسط حسابي قدر ب (3.49)، أما العبارة (05) و (06) و (12) فقد تحصلتا على متوسطين حسايبين قدرا ب (3.46) و (3.44) و (2.83) على التوالي.

وبالتالي ومن خلال إجابات المبحوثين يتضح أن إطارات المديرية المبحوثة تتفق على أن النشاط السياحي يؤثر بشكل ايجابي على التنوع البيولوجي، حيث تسعى السلطات المعنية جاهدة لحماية المناطق الطبيعية والحفاظ عليها، كما يؤكد المبحوثين على وجود عدد كبير من الآثار والمباني والمواقع الثقافية والمواقع التراثية التابعة لمنظمة اليونسكو في الولايات المبحوثة، كما اتفق معظم المبحوثين أن النشاط السياحي لا يؤثر بشكل سلبي على التنوع البيولوجي في الولايات المبحوثة.

إذ تعتبر العلاقة بين السياحة والبيئة علاقة وثيقة وتبادلية، فتطور وازدهار السياحة يعود بالدرجة الأولى لتفاعلها مع البيئة التي تضم العناصر الطبيعية، البيولوجية، الحضرية والتاريخية، أما بالنسبة للآثار الايجابية للسياحة على البيئة فتتمثل في الحفاظ على الموارد الطبيعية الهامة والحفاظ على الآثار والأماكن التاريخية والمعمارية وتحسين مستوى جودة البيئة من خلال محاولة الحد من التلوث المائي والهوائي وتخفيض الضوضاء، والرفع من مستوى الثقافة البيئية لدى أفراد المجتمع وذلك من خلال تحسيس السكان بضرورة الحفاظ على البيئة والمساهمة في تزيين المناطق السياحية والرفع من كفاءة البنى الأساسية، وتحقيق التعمير في بعض المناطق التي كانت مهملة وبفضل الحركة السياحية فيها تمت عملية إعادة إعمارها، بالإضافة إلى توجيه جزء من الإيرادات السياحية لحماية البيئة خاصة مع بروز أنواع جديدة من السياحة بالغابات والمناطق المفتوحة تعتمد

على البيئة الطبيعية كوسيلة جذب أساسية وعليه ظهر توجه جديد في الاهتمام بالبيئة تحت شعار حماية البيئة اليوم استثمار للغد.

المبحث الثالث: اختبار فرضيات الدراسة

يتناول هذا المبحث فرضيات الدراسة الميدانية، حيث سيتم فيه التحليل الإحصائي لمختلف فرضيات التباين، علاقات الارتباط، علاقات التأثير (الاتجاه) بين مختلف متغيرات الدراسة المستقلة السياحة البيئية ومتغير الدراسة التابع التنمية المحلية، وذلك وفقا للمطالب التالية:

المطلب الأول: التحليل الإحصائي لفرضيات الارتباط بين متغيرات الدراسة

المطلب الثاني: التحليل الإحصائي لعلاقات التأثير بين متغيرات الدراسة

المطلب الأول: التحليل الإحصائي لفرضيات الارتباط

بعد عرض وتحليل بيانات الدراسة الميدانية، لا بد من مناقشتها في ضوء فرضيات الدراسة للوقوف على مدى صحتها، من عدمه.

تنص الفرضية الرئيسية الأولى: "لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين السياحة البيئية والتنمية المحلية في الولايات المبحوثة".

وبغرض قياس علاقة الارتباط بين المتغيرين تم اعتماد الارتباط الخطي البسيط (Pearson) باعتباره مقياسا لاتجاه وقوة العلاقة الخطية بين المتغيرين،¹⁰ حيث تتراوح قيمة معامل الارتباط (R) بين الواحد الموجب والواحد الصحيح السالب $-1 \leq R \leq 1$ فإذا اقتربت القيمة من الواحد الصحيح فهذا يعني أن العلاقة بين متغيرات الدراسة قوية جدا والعكس صحيح، وإذا اقتربت من الصفر فهذا يعني أن العلاقة ضعيفة جدا. وقد تفرعت هذه الفرضية إلى ثلاثة فرضيات فرعية كالتالي:

I. اختبار ومناقشة الفرضية الفرعية الأولى

H0: "لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين السياحة البيئية والبعد الاقتصادي في الولايات المبحوثة".

H1: "توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين السياحة البيئية والبعد الاقتصادي في الولايات المبحوثة".

والجدول الموالي يبين نتائج علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين السياحة البيئية والبعد الاقتصادي في الولايات المبحوثة".

¹⁰ أبو زيد محمد خير سليم، التحليل الإحصائي باستخدام برمجية: spss(version 15-16)، دار جديد للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 396.

الجدول رقم(80): علاقة الارتباط بين السياحة البيئية والبعد الاقتصادي

السياحة البيئية	المتغير المستقل المتغير التابع
R= 0.15 Sig= 0.10	البعد الاقتصادي

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss23

وجود علاقة ارتباط ذات معنوية إحصائية ضعيفة بين السياحة البيئية والبعد الاقتصادي، إذ بلغ معامل الارتباط بينهما (0.15) عند مستوى معنوية (0.10) وهي دالة إحصائية إذ أن مستوى المعنوية المحسوب أقل من مستوى المعنوية (0.05)، ويمكن تفسير هذه العلاقة بعدم وجود إستراتيجية فعلية مجسدة على أرض الواقع للرفع بالسياحة، كذلك النقص الكبير الذي يعرفه الإقليم في مجال الهياكل السياحية، وضعف جودة العرض السياحي المتوفر كلما انعكس ذلك بشكل سلبي في تحقيق البعد الاقتصادي. وعليه رفض الفرضية البديلة القائلة: "توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية (0.05) بين السياحة البيئية والبعد الاقتصادي في الولايات المبحوثة"، وقبول الفرضية العدمية.

II. اختبار ومناقشة الفرضية الفرعية الثانية

H0: " لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين السياحة البيئية والبعد الاجتماعي في الولايات المبحوثة".

H1: " توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين السياحة البيئية والبعد الاجتماعي في الولايات المبحوثة".
والجدول الموالي يبين نتائج علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين السياحة البيئية والبعد الاجتماعي في الولايات المبحوثة".

الجدول رقم(81): علاقة الارتباط بين السياحة البيئية والبعد الاجتماعي

السياحة البيئية	المتغير المستقل المتغير التابع
R= 0.37 Sig= 0.000	البعد الاجتماعي

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss23

وجود علاقة ارتباط ذات معنوية إحصائية موجبة بين بعد السياحة البيئية والبعد الاجتماعي، إذ بلغ معامل الارتباط بينهما (0.37) عند مستوى معنوية (0.000) وهي دالة إحصائية إذ أن مستوى المعنوية المحسوب أقل من مستوى المعنوية (0.05)، ويمكن تفسير هذه العلاقة بأنها كلما زاد الاهتمام بالسياحة البيئية من طرف

الفصل الخامس: التنمية المحلية وتوجه السياحة البيئية في الشرق الجزائري

السلطات المعنية كلما انعكس ذلك بشكل إيجابي في تحقيق البعد الاجتماعي، فإن القطاع يوفر بالولايات المبحوثة وظائف مختلفة؛ تتمثل هذه المناصب عموماً في تلك التي توفرها هيكل الإيواء، الوكالات السياحية... ، والوظائف التي يؤمنها قطاع الصناعات التقليدية وغيرها، تعرف مناصب العمل التي يوفرها قطاع الصناعات التقليدية نمواً سنوياً، حيث يساهم في توفير عدد معتبر من الوظائف.

وعليه قبول الفرضية البديلة القائلة: "توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية (0.05)

بين السياحة البيئية والبعد الاجتماعي في الولايات المبحوثة"، ورفض الفرضية العدمية.

III. اختبار ومناقشة الفرضية الفرعية الثالثة

H0: " لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين السياحة البيئية والبعد البيئي في الولايات المبحوثة".

H1: " توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين السياحة البيئية والبعد البيئي في الولايات المبحوثة".

والجدول الموالي يبين نتائج علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين السياحة البيئية والبعد البيئي في الولايات

المبحوثة".

الجدول رقم(82): علاقة الارتباط بين السياحة البيئية والبعد البيئي

السياحة البيئية	المتغير المستقل
R= 0.49 Sig= 0.000	المتغير التابع البعد البيئي

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss 23 مستوى المعنوية $\alpha \leq 0.05$

وجود علاقة ارتباط ذات معنوية إحصائية موجبة بين بعد اليقظة التنافسية والإبداع في المنتج، إذ بلغ معامل الارتباط بينهما (0.49) عند مستوى معنوية (0.000) ، وهي دالة إحصائية إذ أن مستوى المعنوية المحسوب أقل من مستوى المعنوية (0.05) ، ويمكن تفسير هذه العلاقة بأنه كلما زاد الاهتمام بالسياحة البيئية من طرف السلطات المعنية كلما انعكس ذلك بشكل إيجابي في تحقيق البعد البيئي.

ويفسر ذلك بالاعتماد على جملة من التدابير الرامية إلى حماية المواقع والحفاظ على عذريتها وتشمين الأنظمة البيئية بها عن طريق تخطيط ولو محتشم في هذا المجال من خلال محاولة معرفة مختلف التأثيرات السلبية والإيجابية التي يتركها النشاط السياحي على المقاصد السياحية ومحاولة تصحيح الاختلالات.

وعليه قبول الفرضية البديلة القائلة: "توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية (0.05)

بين السياحة البيئية والبعد البيئي في الولايات المبحوثة"، ورفض الفرضية العدمية.

الفصل الخامس: التنمية المحلية وتوجه السياحة البيئية في الشرق الجزائري

ويمكن تفسير هذه العلاقة بأنه كلما زاد الاهتمام بتغيير السياحة البيئية كلما انعكس ذلك بشكل إيجابي في تحقيق التنمية المحلية. وعليه قبول الفرضية البديلة القائلة: "توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية (0.05) بين السياحة البيئية والتنمية المحلية في الولايات المبحوثة." - ورفض الفرضية العدمية.

**المطلب الثاني: التحليل الإحصائي لعلاقات التأثير بين متغيرات الدراسة
اختبار ومناقشة الفرضية الرئيسية الثانية:**

H0: " لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين السياحة البيئية والتنمية المحلية في الولايات المبحوثة."

H1: " توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين السياحة البيئية والتنمية المحلية في الولايات المبحوثة."

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط (Multiple Regressio) ونتائج تحليل التباين للانحدار (Analysis of Variance Annova) للتأكد من صحة النموذج المقترح لاختبار الفرضية الرئيسية الثانية أي علاقة تأثير السياحة البيئية كمتغير مستقل في التنمية المحلية كمتغير تابع، حيث ترفض الفرضية إذا كان مستوى المعنوية أقل من أو يساوي 0.05 وتم توضيح صحة ذلك في الجدول الآتي:

الجدول رقم(83): نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط لتأثير السياحة البيئية على التنمية المحلية

معامل الانحدار (R2)	(F) المحسوبة	(F) الجدولية	مستوى المعنوية (SIG)	النتيجة
0.489	33.337	2.161	0.000	قبول الفرضية البديلة

مستوى المعنوية $\alpha \leq 0.05$

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss 23

من خلال النتائج الواردة في الجدول (25) يتضح أن قيمة (F) المحسوبة أكبر من قيمة (F) الجدولية ومستوى المعنوية المحسوب (0.000) أقل من مستوى المعنوية المعتمد وبالتالي هي دالة إحصائيا عند مستوى معنوية (0.005) مما يعكس جودة النموذج وصلاحيته.

كما أن المتغيرات المستقلة مجتمعة تفسر ما نسبته (48.9%) من السياحة البيئية وهي نسبة تفسيرية مقبولة، أما بقية النسبة فتفسرها متغيرات أخرى لم تدخل بالنموذج وخارجة عن نطاق السياحة البيئية.

وفيما يلي معاملات الانحدار التي تشير إلى معنوية النموذج المقترح ووجود تأثير معنوي للسياحة البيئية عند مستوى معنوية أقل من أو يساوي (0.05) وهو ما يبينه (T) في دعم التنمية المحلية، وذلك وفقا لقيمة الجدول

الجدول رقم(84): نتائج تحليل اختبار الانحدار المتعدد

المتغير المستقل	A	الخطأ المعياري	Beta	قيمة المحسوبة t	قيمة الجدولية t	مستوى المعنوية Sig
السياحة البيئية	0.489	0.85	0.489	5.814	-	0.000

مستوى المعنوية $\alpha \leq 0.05$

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss 23

الفصل الخامس: التنمية المحلية وتوجه السياحة البيئية في الشرق الجزائري

إن النتائج الواردة في الجدول تؤكد رفض الفرضية الرئيسية الثانية العدمية وقبول الفرضية الرئيسة لتبني الثانية البديلة التي تنص على وجود علاقة تأثير ذات معنوية إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) السياحة البيئية في دعم التنمية المحلية من وجهة نظر الباحثين. وعليه قبول الفرضية البديلة القائلة: يوجد أثر لتبني السياحة البيئية في دعم التنمية المحلية ذو معنوية إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) في ميدان الدراسة في الولايات المبحوثة. ورفض الفرضية العدمية.

تلعب التنمية السياحية البيئية دورا أساسيا في التنمية المحلية حيث يؤثر رواج السياحة البيئية بشكل مباشر على رواج الصناعات والأنشطة المرتبطة بهذه السياحة، فالإنفاق على الخدمات والسلع المرتبطة بها يؤدي إلى انتقال الأموال من جيوب السائحين إلى جيوب أصحاب هذه الخدمات والسلع، كما يتفرع عن هذا الانتقال للأموال سلسلة أخرى من الإنفاق على الخدمات الملحققة بهذه السلع.

لذلك فإن زيادة تخصيص الموارد اللازمة لتطوير المناطق السياحية التي تتمتع بمزايا طبيعية ومناخية مثل المحميات الطبيعية والشواطئ والجزر والمناطق الجبلية ومناطق ينابيع المياه الحارة، إضافة إلى تحفيز القطاع الخاص المحلي والعربي والأجنبي على الاستثمار السياحي في هذه المناطق سوف يضاعف من فرص العمالة الجديدة وستتحول هذه المناطق النائية إلى مناطق جاذبة للعمالة لسكان المجتمعات المحلية في هذه المناطق.

وقد تم تقسيم الفرضية الرئيسية الثانية إلى ثلاثة فرضيات فرعية، كل فرضية مرتبطة بالسياحة البيئية وسنحاول التأكد من صحة كل واحدة على حدة.

I. اختبار ومناقشة الفرضية الفرعية الأولى لعلاقة التأثير بين السياحة البيئية والبعد الاقتصادي

H0: " لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين السياحة البيئية والبعد الاقتصادي في الولايات المبحوثة".

H1: " توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين السياحة البيئية والبعد الاقتصادي في الولايات المبحوثة".

الجدول رقم (85): نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط لتأثير السياحة البيئية على المؤشر الاقتصادي

معامل الانحدار (R2)	(F) المحسوبة	(F) الجدولية	مستوى المعنوية (SIG)	النتيجة
0.389	33.337	2.161	0.000	قبول الفرضية البديلة

مستوى المعنوية $\alpha \leq 0.05$

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss 23

من خلال النتائج الواردة في الجدول (27) يتضح أن قيمة (F) المحسوبة أكبر من قيمة (F) الجدولية ومستوى المعنوية المحسوب (0.000) أقل من مستوى المعنوية المعتمد وبالتالي هي دالة إحصائيا عند مستوى معنوية (0.005) مما يعكس جودة النموذج وصلاحيته.

الفصل الخامس: التنمية المحلية وتوجه السياحة البيئية في الشرق الجزائري

كما أن المتغيرات المستقلة مجتمعة تفسر ما نسبته (48.9%) من السياحة البيئية وهي نسبة تفسيرية مقبولة، أما بقية النسبة فتفسرها متغيرات أخرى لم تدخل بالنموذج وخارجة عن نطاق السياحة البيئية.

وعليه قبول الفرضية البديلة القائلة: "توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية (0.05) بين السياحة البيئية والبعد الاقتصادي في الولايات المبحوثة"، ورفض الفرضية العدمية.

II. التحليل الإحصائي لعلاقة التأثير بين السياحة البيئية والبعد الاجتماعي

H0: " لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين السياحة البيئية والبعد الاجتماعي في الولايات المبحوثة".

H1: " توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين السياحة البيئية والبعد الاجتماعي في الولايات المبحوثة".

الجدول رقم(86): نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط لتأثير السياحة البيئية على البعد الاجتماعي

النتيجة	مستوى المعنوية (SIG)	(F) الجدولية	(F) المحسوبة	معامل الانحدار (R2)
قبول الفرضية البديلة	0.000	2.161	33.337	0.489

مستوى المعنوية $\alpha \leq 0.05$

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss 23

من خلال النتائج الواردة في الجدول (28) يتضح أن قيمة (F) المحسوبة أكبر من قيمة (F) الجدولية ومستوى المعنوية المحسوب (0.000) أقل من مستوى المعنوية المعتمد، وبالتالي هي دالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.005) مما يعكس جودة النموذج وصلاحيته.

كما أن المتغيرات المستقلة مجتمعة تفسر ما نسبته (48.9%) من السياحة البيئية وهي نسبة تفسيرية مقبولة، أما بقية النسبة فتفسرها متغيرات أخرى لم تدخل بالنموذج وخارجة عن نطاق السياحة البيئية. تحقق تنمية القطاع السياحي في المجال البيئي تنمية كبيرة على المستوى الاجتماعي من خلال:

- العمل على رفع مستوى معيشة المجتمعات المحلية وتحسين نمط حياتهم؛
 - العمل على خلق وإيجاد تسهيلات ترفيهية وثقافية لخدمة المواطنين والزائرين؛
 - المساعدة على تطوير الأماكن والخدمات العامة بدولة المقصد السياحي البيئي؛
 - المساعدة على رفع مستوى الوعي بالتنمية السياحية البيئية لدى فئات واسعة من المجتمع؛
- تنمية الشعور بالانتماء إلى الوطن وزيادة فرص التبادل الثقافي والحضاري.

وعليه قبول الفرضية البديلة القائلة: "توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية (0.05) بين

السياحة البيئية والبعد الاجتماعي في الولايات المبحوثة"، ورفض الفرضية العدمية.

III. التحليل الإحصائي لعلاقة التأثير بين السياحة البيئية والبعد البيئي

H0: " لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين السياحة البيئية والبعد البيئي في الولايات المبحوثة".

الفصل الخامس: التنمية المحلية وتوجه السياحة البيئية في الشرق الجزائري

H1: " توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين السياحة البيئية والبعد البيئي في الولايات المبحوثة".

الجدول رقم(87): نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط لتأثير السياحة البيئية على البعد البيئي

النتيجة	مستوى المعنوية (SIG)	(F) الجدولية	(F) المحسوبة	معامل الانحدار (R2)
قبول الفرضية البديلة	0.000	2.161	33.337	0.489

مستوى المعنوية $\alpha \leq 0.05$

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss 23

من خلال النتائج الواردة في الجدول (29) يتضح أن قيمة (F) المحسوبة أكبر من قيمة (F) الجدولية ومستوى المعنوية المحسوب (0.000) أقل من مستوى المعنوية المعتمد، وبالتالي هي دالة إحصائيا عند مستوى معنوية (0.005) مما يعكس جودة النموذج وصلاحيته.

كما أن المتغيرات المستقلة مجتمعة تفسر ما نسبته (48.9%) من السياحة البيئية وهي نسبة تفسيرية مقبولة، أما بقية النسبة فتفسرها متغيرات أخرى لم تدخل بالنموذج وخارجة عن نطاق السياحة البيئية، فالتأثيرات البيئية التي تتولد عن السياحة البيئية تحدث تطورا كبيرا في العناصر البيئية المختلفة نتيجة الاهتمام بها وحمايتها والمحافظة عليها ضد التلوث، وذلك لتحقيق تنمية سياحية بيئية مستدامة كما تعمل الأنشطة السياحية البيئية على تحقيق التنمية المحلية المستدامة من خلال:

- المساعدة على إنشاء المنتزهات والعمل على المحافظة على البيئة وحمايتها؛
- تحقيق إدارة جيدة للنفايات للتخلص منها بشكل علمي سليم؛
- زيادة الوعي البيئي لدى أفراد المجتمع المضيف.

ويرجع الاهتمام الكبير بالبيئة والمحافظة عليها في ميدان السياحة البيئية إلى اعتبار عناصر البيئة الطبيعية جزء من العرض السياحي مما يتطلب المحافظة عليها وصيانتها ولذلك برز مفهوم السياحة المستدامة كمنهج يركز على جعل كل المتعاملين في حقل الخدمات السياحية أكثر محافظة على البيئة واستدامة الموارد الطبيعية لما تمثله من أهمية بالغة للقطاع السياحي.

وعليه قبول الفرضية البديلة القائلة: "توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية (0.05) بين السياحة البيئية والبعد البيئي في الولايات المبحوثة"، ورفض الفرضية العدمية.

خلاصة الفصل:

أصبح للسياحة البيئية أهمية متزايدة في وقتنا الراهن، بل إن ممارسة هذا النوع من السياحة أمر حيوي وضروري، وذلك من خلال الرسالة البيئية التي يحاول إيصالها للشعوب، وهي المحافظة على البيئة وتحقيق استدامتها، ولما لها من عوائد ومردود إيجابي على المجتمعات المحلية.

جاء الفصل الأخير ضمن قالب تحليلي ميداني تم من خلاله التحقق ميدانيا من الدور الذي تلعبه السياحة البيئية في تحقيق التنمية المحلية في بعض الولايات من الشرق الجزائري، وبذلك فقد تم تطبيق هذا الموضوع على عينة من الإطارات بمديريات السياحة والصناعات التقليدية ومديريات البيئة بالولايات المبحوثة.

وقد استهل هذا الفصل بعرض تفصيلي لطريقة ومنهجية هذه الدراسة الميدانية من إجراءات أدوات، أساليب، مجتمع، عينة، ونموذج الدراسة، وبعد ذلك تم التطرق إلى وصف وتشخيص متغيرات الدراسة (السياحة البيئية، التنمية المحلية) بالتفصيل من وجهة نظر كل من إطارات مديريات السياحة ومديريات البيئة، ليختتم هذا الفصل التطبيقي باختبار مختلف فرضيات الدراسة الميدانية عبر التأكد من التباين، علاقات الارتباط، وعلاقات التأثير بين مختلف عناصر السياحة البيئية وتحقيق التنمية المحلية في بعض ولايات الشرق الجزائري.

من خلال ما تم التعرض إليه خلال هذا الفصل، تم التوصل وفقا للمعطيات الراهنة إلى أن البعد الاقتصادي لا يساهم في تحقيق للتنمية المحلية، حيث تم ملامسة ذلك من خلال انخفاض المداخل السياحية، إضافة للعديد من العراقيل التي تحول دون التقدم في الاستثمارات السياحية، أما فيما يخص البعد الاجتماعي، فيمكن اعتبار أن للأنشطة السياحية تأثيرا إيجابيا في هذا المجال، حيث تساعد في القضاء على العديد من المشاكل كالبطالة والركود الاقتصادي، كما يساهم في تنشيط القطاعات الأخرى وإعادة توزيع الدخول وهو ما يساهم في تحسين المستوى المعيشي للسكان المحليين، وبالنسبة للبعد البيئي، رغم الضغط على المواقع الحساسة في الشرق الجزائري والتأثير على سلامتها، إلا أن السلطات المعنية تسعى جاهدة لتحسين مستوى جودة البيئة من خلال محاولة الحد من التلوث المائي والهوائي وتخفيض الضوضاء وتحسيس السكان بضرورة الحفاظ على البيئة والمساهمة في تزيين المناطق السياحية والرفع من كفاءة البنى الأساسية وتحقيق التعمير في بعض المناطق التي كانت مهملة وبفضل الحركة السياحية فيها تمت عملية إعادة إعمارها.

الأختام

الخاتمة:

أصبح القطاع السياحي من أهم القطاعات في التجارة الدولية، فالسياحة من منظور اقتصادي هي قطاع إنتاجي يلعب دورا مهما في زيادة الدخل الوطني وتحسين ميزان المدفوعات، ومصدرا للعمالات الصعبة وفرصة لتشغيل الأيدي العاملة، وهدفا لتحقيق برامج التنمية، من جهة أخرى فإنه مع زيادة الاهتمام بمبادئ التنمية المستدامة، إزداد الاهتمام بالآثار البيئية للسياحة على غرار الاهتمام بآثارها الاقتصادية والاجتماعية، فقد ظهرت عدة أصناف سياحية تتوافق ومبادئ التنمية المستدامة من خلال محاولة تقليص الآثار السلبية للنشاط السياحي وتعظيم الايجابية منها لتحقيق التنمية الشاملة.

من جهة أخرى، تعتبر التنمية المحلية قاعدة لتحقيق التنمية الشاملة في جميع المجالات السياسية الاجتماعية الاقتصادية والبيئية، وفي هذا الإطار سعت الجزائر منذ الاستقلال إلى تجسيد فكرة الديمقراطية التشاركية التي تسمح بإشراك قاعدة المجتمع المحلي إلى جانب الدولة في تخطيط وتنفيذ برامج التنمية المحلية، وهي من بين الركائز الأساسية التي ضمنها قانون البلدية بعد التحولات التي شهدتها النظام السياسي في هذا الاتجاه، إذ يعتبر العنصر البشري الركيزة الأساسية للإدارة الفعالة للتنمية المحلية بل يعتبر وسيلة وأساس التنمية المحلية في آن واحد وهو ما يحتم على المشرع وضع قواعد لتنظيمه بما يسمح للأفراد التكفل بالحاجيات المحلية دون استعانة من السلطة المركزية.

من جهة ثانية فقد شكلت السياحة البيئية محور اهتمام مختلف الدول، خاصة مع ظهور المشكلات والمخاطر البيئية نتيجة الممارسات السلبية لبعض الأنشطة السياحية، من هذا المنطلق قامت الجزائر بوضع إستراتيجية وطنية للسياحة المستدامة تستهدف حماية البيئة، والحفاظ على التنوع البيولوجي والمساهمة بشكل فعال في تحقيق التنمية الشاملة، في هذا الإطار فإن الشرق الجزائري، يتميز بثروات طبيعية وثقافية، ونظم معيشية فريدة من نوعها، كما يملك مقومات سياحية هامة من شأنها أن تؤهله بأن يكون وجهة للسياح الأجانب والجزائريين، غير أن النتائج المحققة لا ترقى لمستوى الآمال المنتظرة في المساهمة في تحقيق التنمية المحلية في الإقليم.

إن تحقيق تنمية محلية حقيقية يتطلب اعتماد نموذج السياحة البيئية الذي يساهم في خلق سياحة ذات مردود اقتصادي معتبر، يهتم بالبيئة والمجتمع وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة، لذا تتطلع معظم دول العالم إلى ترقيتها كفرصة إستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة.

من هذا المنطلق ومن خلال دراستنا تم التوصل إلى مجموعة من النتائج التي تعكس واقع السياحة والسياحة البيئية بالولايات الشرقية للجزائر محل الدراسة، كما تم بلورت مجموعة التوصيات التي من شأنها العمل على إقامة سياحة بيئية حقيقية للمساهمة في تحقيق التنمية المحلية لهذا الإقليم:

1- النتائج

- من خلال استعراض كل العناصر السابقة والمرتبطة بإشكالية الموضوع والتي تم محاولة الإلمام بكل جوانبها تم التوصل إلى نتائج ذات دلالات علمية وتطبيقية لعل أهمها:
- عرف القطاع السياحي تطوراً وانتعاشاً كبيرين، وهذا في جل أنحاء العالم خاصة الدول المتطورة اقتصادياً، أين يعتبر أحد مصادر الدخل وجلب العملة الصعبة وتبقى القارة الأوروبية الرائدة في هذا المجال، في حين أن التشخيص الأولي لقطاع السياحة بالجزائر، يبين ضعف النتائج المحققة في هذا القطاع، ويظهر ذلك من خلال مساهمته الضئيلة في الناتج المحلي الخام، ذلك نتيجة العجز في الهياكل الفندقية وضعف في جودة العرض السياحي المتوفر، فالشرق الجزائري يعتبر منطقة عذراء يجب استغلالها لجعل القطاع السياحي قطاعاً استراتيجياً وتنافسي على المستوى المحلي والدولي، وهو ما نلمسه من خلال التحدي الذي رفعته الجزائر بالاعتماد على المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، واستغلال المزايا التي يقدمها الاستثمار الأجنبي كفرصة لتطوير مختلف القطاعات المحلية بما فيها القطاع السياحي، باعتباره أحد مصادر التمويل الخارجي ويساهم في خلق فرص جديدة للعمل، ونقل التكنولوجيا الحديثة، والعمل على ترقية المنتج السياحي الجزائري؛
 - إن النظرة الجديدة للتنمية المحلية في الجزائر تستهدف تحسين مستوى المعيشة نحو الأفضل للمجتمع المحلي، من خلال عملية تتحد فيها جهود أفراد المجتمع المحلي والسلطات المحلية تهدف إلى شمول مناطق الدولة المختلفة بالمشاريع التنموية التي تضمن تحقيق العدالة الاجتماعية من دون تمركزها في مناطق دون أخرى أو في مراكز الجذب السكاني، عدم الإخلال بالتركيبة السكانية وتوزيعها بين أقاليم الدولة، كما تهدف إلى الحد من الهجرة الداخلية من الريف إلى المناطق الحضرية، ومحاولة جذب الصناعات الاقتصادية المختلفة لمناطق المجتمعات المحلية بتوفير التسهيلات الممكنة مما يساهم في تطوير تلك المناطق وبتيح لأبنائها مزيد من فرص العمل؛
 - وفي إطار البحث عن بديل مستدام وتشجيع الصناعات خارج قطاع المحروقات، تبنت الجزائر إستراتيجية تنموية مستدامة لزيادة حركية الأنشطة السياحية من خلال سن تشريعات وقوانين، تشجيع الاستثمار في القطاع السياحي، ووضع مخططات أعمال لآفاق مستقبلية 2030؛
 - لا يمكن تحقيق التنمية الشاملة إلا بعد تبنيتها على المستويات المحلية من طرف مختلف الأطراف، كل حسب مجاله، تخصصه وصلاحياته؛
 - تعتبر السياحة البيئية أحد الأنماط السياحية التي تعتمد بالدرجة الأولى على وسائل جذب طبيعية وثقافية، وتقتزن بعنصري المخاطرة والمغامرة؛

- تطبيق السياحة البيئية والمستدامة في الجزائر يتم خصوصا في مناطق التوسع السياحي (ZET)، ويتعلق بالمناطق الحساسة مثل المحميات الطبيعية، المناطق الرطبة، المناطق الجبلية إضافة إلى الحمامات المعدنية والتي يشكل تطويرها أهمية كبرى وأكيدة للصحة العامة وكذا السياحة البيئية؛
- تمتلك الولايات المبحوثة قاعدة مهمة من المؤهلات السياحية يمكن أن تدفعها لمستقبل سياحي واعد، غير أن الحركة السياحية بها، تبقى جد ضعيفة نظرا لضعف هياكل الاستقبال من جهة وغياب سياسة تنمية لقطاع السياحة من جهة أخرى، ويبقى العامل الأمني واستقراره من أهم العوامل المؤثرة في الحركة السياحية في الجزائر خاصة إذا تعلق الأمر بالسائح الأجنبي؛
- إن للمؤهلات والمقومات السياحية دورا مهما في النشاط السياحي فمن شأنها خلق مجال وفضاء سياحي متميز بالولايات المبحوثة، حيث أنها تزخر بالمؤهلات السياحية الطبيعية والبشرية والتي تخدم القطاع السياحي، وهذا إذا هيئت وسخرت لها مختلف الهياكل القاعدية والتجهيزات السياحية والتي من شأنها تلبية طلبات السياح؛
- الملاحظ من هذه الدراسة هو النقص والعجز في مختلف الهياكل السياحية من فنادق ومخيمات، بحيث يقتصر وجودها في وسط المدن وفي البلديات الكبرى، في حين تقل وتنعدم في البلديات الأخرى خاصة الريفية والجبلية بالرغم من كونها تملك نفس المؤهلات الطبيعية والتاريخية، وهذا يرجع إلى النقص الكبير في مختلف الهياكل القاعدية من شبكة الطرق والكهرباء والغاز والتي تعد من ضروريات النشاط السياحي؛
- يمتاز النظام البيئي الطبيعي للولايات المبحوثة باتساع المساحة والتي تتميز بالتضاريس المتنوعة خاصة السلاسل الجبلية، الشواطئ، الغابات، الحمامات معدنية، المحميات الطبيعية..، السهول والأحواض المائية، كما أن الولايات الساحلية (الطارف، عنابة، وجيجل) تعتبر من الولايات التي تتميز بمعدل عال لتساقط الأمطار على مستوى الوطن وعلى مستوى الإقليم الشمالي الشرقي، وبالمقابل تعرف الولاية الداخلية (سطيف، وسوق أهراس) بتساقط كميات كبيرة من الثلوج، إلا أن هذه الولايات تعاني من مشاكل عديدة أخطرها مشكل التلوث البيئي بنسب متفاوتة، والذي يعود بالدرجة الأولى إلى سوء التسيير وعدم مراعاة الجانب البيئي أو التأثير على البيئة وغياب الوعي البيئي لدى السكان وخاصة الذين يقطنون بالمناطق أو البلديات الحساسة للتلوث، حيث أن جل أنواع الملوثات الحضرية والصناعية توجد بالقرب من المياه خاصة الأودية، والذي تتركز حوله جل النشاطات الاقتصادية، وكل هذه الاختلالات أدت إلى اختلال التوازن البيئي والتقليل من الموارد الطبيعية؛
- تتطلب معالجة موسمية الطلب السياحي الدولي في الجزائر، تركيز مختلف الجهود وتطوير استراتيجيات خاصة الإستراتيجيات التسويقية، الموجهة في المقام الأول لجذب السواح الجزائريين المقيمين بالخارج

- في موسم الركود، وتعزز من حصص الدول العربية والأجنبية في مواسم ذروتها على اعتبار أنها تقدم فرصا جيدة للتخفيض من التركيز الموسمي الإجمالي بسبب تأثيراتها الهامشية السالبة؛
- اتضح من خلال التحليل الإحصائي لمتغيرات الدراسة بأن هناك وعي بضرورة السياحة البيئية من أجل تحقيق التنمية المحلية لدى أصحاب القرار وذلك من خلال مساهمتها في إدارة الموارد الطبيعية، الدمج بين عمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، حماية البيئة وتحسين إطار المعيشة وتثمين القدرات الطبيعية والتراث السياحي الوطني؛
 - قلة الوعي السياحي لدى المواطن الجزائري، وافتقاره للثقافة السياحية يزيد من عدم اختيار السياح الأجانب الجزائر كوجهة سياحية؛
 - أن السياحة البيئية في الشرق الجزائري تتميز بقلّة العرض السياحي، وذلك رغم ما تتوفر عليه من تراث مصنف عالميا، ومعالم تاريخية لعصور مضت تشكل لافته جذب سياحي هام؛
 - أظهرت نتائج التحليل الإحصائي أن القائمين على السياحة في الجزائر كانت موافقتهم متوسطة في مجملها على عبارات الإجراءات المنجزة في السياحة البيئية، حيث تم تسطير أعمال للشروع في إنجاز أشغال التهيئة القاعدية لمناطق التوسع والمواقع السياحية لتجهيزها للاستثمارات السياحية، والمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT 2030) يهدف إلى ترقية السياحة في الجزائر في إطار التنمية المستدامة، وتحقيق كافة الأهداف المسطرة في المخطط في الفترة الأولى.

2- التوصيات:

إن إشكالية السياحة وخاصة البيئية منها في الولايات المبحوثة هي جزء لا يتجزأ من إشكالية السياحة في الجزائر ككل، رغم بعض التمايز في المقومات السياحية من إقليم إلى آخر، فهي نتاج بالدرجة الأولى لسياسات السياحة المنتهجة في الجزائر، فإن اعتماد سياسات واقعية وصحيحة ومعالجة للاختلالات على المستوى الكلي وكذلك القطاع السياحي في الجزائر ككل من شأنه دفع النشاط السياحي وخاصة البيئي منه، وتحفيزه لتحقيق التنمية المحلية في الولايات محل الدراسة.

أ- على المستوى الوطني:

ولعل أهم التوجيهات التي يمكن تقديمها في هذا الصدد، تتعلق خاصة بدور الدولة حيث يتمحور تدخلها في الدعم الذي تقدمه خاصة والإمكانيات التي تخصصها لمساندة التنمية السياحية، وتحسين نوعية المنتج السياحي وترقيته وتصديره في الأسواق الخارجية وذلك من خلال:

التحكم في تسيير واستغلال العقار السياحي، في هذا الإطار يجب رفع هذا العائق الرئيسي في تهيئة العقار السياحي والذي يعيق أي إستراتيجية تنموية ولتحقيق ذلك لابد من:

- إعداد مخطط توجيهي وطني واقعي للتهيئة السياحية، هذا المخطط يأخذ بعين الاعتبار اختيار المنتج السياحي الذي يجب تنميته، توطينه وتوزيعه على المجال من جهة، وطبيعة وشكل المنتج من جهة

- ثانية. كما أنه يحدد جميع القوانين والمعايير الخاصة بالمظهر المعماري والعمراني ليكون بذلك مرشد ومرجع كل الاستثمارات السياحية وتكثيف آليات حماية وتسيير العقار السياحي؛
- الوكالة الوطنية للتنمية السياحية، باعتبارها أداة دعم تنمية السياحة، والتي يجب أن تلعب دورا مهما في حماية وتهيئة العقار السياحي مستقبلا ووضعها تحت تصرف المستثمرين في قطاع السياحة لكي تتمكن الجزائر من منافسة الدول المجاورة والمطللة على البحر المتوسط (تونس والمغرب خاصة)؛
 - الدعم المالي لتنمية القطاع السياحي وذلك من خلال الدراسات وأشغال التزويد بالهياكل القاعدية؛
 - إنشاء بنك مختص في تقديم قروض مالية خاصة بالقطاع السياحي؛
- واعتمادا على كل ما جاء في دراستنا سواء النظرية أو التطبيقية لأثر السياحة البيئية على التنمية المحلية في إقليم الشرق الجزائري والنتائج المتوصل إليها في هذا المجال، فإنه من الضروري تقديم مجموعة التوصيات التي من شأنها تحقيق تنمية سياحية مستدامة سواء على المستوى الوطني أو المحلي يكون أثرها ذا دلالة على التنمية المحلية المستدامة التي تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الثلاثة للاستدامة الاقتصادية الاجتماعية وكذا البيئية، ولعل أهم هذه التوصيات والاقتراحات ما يلي:
- لا بد من مراعاة النواحي الجمالية، والمعمارية في المدن الجزائرية، التي تمثل أهم عناصر السياحة البيئية، وفي الوقت نفسه تكون بمثابة عنصر جذب مهم للسائحين خاصة الأجانب؛
 - تهيئة وتهيئة الشريط الساحلي باعتباره أهم دعائم النشاط السياحي بالمنطقة؛
 - تشجيع السياحة الغايبية مع الحفاظ على الثروة الغايبية؛
 - تطوير شبكات خاصة بالمناطق الجبلية المعزولة؛
 - الاهتمام بالسكان باعتبارهم أهم عنصر في التنمية المحلية وذلك من خلال تحسيسهم، ونشر الوعي السياحي وسطهم وتوعيتهم بأهمية البيئة السليمة في ظل المشاكل البيئية التي يواجهها العالم اليوم، وذلك عن طريق سياسات إخبارية فعالة وتثقيف الجماهير بحملات إعلامية مركزة لإظهار أهمية السياحة؛
 - العمل على إتباع اللامركزية في إدارة البيئة في الجزائر، وذلك من أجل تحقيق المشاركة الفعلية من جميع الأطراف للقضاء على الاختلالات البيئية وإيجاد الحلول المناسبة لها في كافة بلديات الوطن؛
 - توعية المواطن بفصل النفايات عن بعضها بعض، وذلك بوضع الصلبة في أكياس منفردة عن السائلة تفاديا لتعفنها، بالإضافة إلى إمكانية الاستفادة منها؛
 - إنجاز هياكل استقبال ذات مستوى عالي وراقي خاصة الفنادق عالية التصنيف مع مراعاة مبدأ حماية البيئة، أي الأخذ بمبدأ التخطيط السياحي البيئي لتحقيق التكامل في التنمية بين كافة القطاعات والتطابق والتوافق بين الطلب السياحي والعرض السياحي المقدم؛

- إرساء معالم ثقافة المواطنة والإحساس بالمسؤولية الاجتماعية قصد المساهمة في تنمية، ترقية وتطوير السياحة بالجزائر.
- يعد قطاع السياحة أحد أهم القطاعات المعول عليها للمساهمة في تحقيق التنمية المحلية الاقتصادية والاجتماعية وكذا البيئية، غير أن ما يلاحظ بالنسبة للخدمات السياحية في الولايات محل الدراسة أنها لا ترقى للمستوى المطلوب على الأقل مقارنة بالموجود في دول الجوار، ولأجل معالجة الاختلالات التي يعاني منها هذا القطاع وإبقاء سياحة تنافسية فإنه من الضروري:
- إيجاد نظام للإعلام والاتصال من خلال التكنولوجيات الحديثة للمعلومات والاتصال، الصحافة إعداد أفلام وأشرطة وأقراص ومجلات متخصصة إعلامية... إلخ.
- تشجيع الاستثمار وتقديم كافة التسهيلات اللازمة لإقامة مشاريع سياحية من فنادق، ووكالات سياحية متطورة ومركبات، ترقى مستوى القدرات السياحية في الجزائر.
- الاهتمام بتنمية الوعي السياحي لدى أفراد المجتمع بشكل عام والعاملين في مجالات السياحة المختلفة والأجهزة الرسمية بشكل خاص، وذلك باستخدام مختلف الوسائل المتاحة بالإضافة إلى ضرورة إدخال الثقافة السياحية في المناهج التربوية والتعليمية بشرط أن يكون ذلك بشكل صحيح بحيث لا يتعارض مع ديننا وقيمنا.
- العمل على تدريب وتكوين رجال الأمن تكوينا سياحيا وثقافيا وتاريخيا وليس فقط أمنيا خاصة أولئك الذين يعملون في المواقع السياحية والأمنية حتى يحسنوا التعامل مع السياحة.
- حوصصة المؤسسات السياحية العمومية خاصة منها الفندقية حتى تكون وسيلة اقتصادية من أجل إعادة الاعتبار لهذا القطاع بخلق نوع من المنافسة إضافة إلى فتح الشراكة وتدعيمها خاصة الأجنبية ذات رؤوس الأموال الكبيرة.
- متابعة النشاطات التفتيشية الخاصة بنشاطات الأعمال السياحية.
- تكوين ورسكلة العمال في المجال السياحي من خلال عصرنة البرامج والأسس البيداغوجية الخاصة بالتعليم في المجال السياحي، إنشاء مدارس جديدة للتكوين لمواجهة الطلب المستقبلي على هذا القطاع وبعث التربصات والتكوينات للتعرف على التقنيات التكنولوجية الحديثة ، إضافة إلى خلق اختصاصات في التعليم العالي كفرع الاقتصاد السياحي.
- ضرورة استخدام السياحة كمحرك يحقق التنمية الإقليمية المتوازنة والنهوض بالمستوى المعيشي للمناطق الأقل نموا والتي تمتلك الموارد والمصادر السياحية.
- تبسيط الإجراءات الجمركية للسلع التي يحتاجها السياح أو السلع التي تحتاجها صناعة التنمية السياحية مثل الأجهزة في الفنادق والأثاث... وغيرها.

- تشجيع الاستثمار في صناعة السياحة والفنادق عن طريق وضع نظام لتشجيع الاستثمار السياحي توفير الحوافز لتشجيع الاستثمار السياحي، ووضع قانون لاستثمار السياحي والفندقي يكون مبسطا وواضحا وتحديد جهة مرجعية ورقابية واحدة مختصة منعا للازدواج والروتين والفساد.

ب- على المستوى المحلي:

- تتمثل في التوصيات الخاصة بالولايات المبحوثة، وذلك لمعالجة الاختلالات والمعوقات التي تحول دون تحقيق السياحة بالشرق الجزائري والنهوض بالتنمية المحلية على مستوى إقليم الدراسة وأهمها:
 - التوسيع في عدد هياكل الاستقبال في كل من ولاية الطارف، جيجل وسوق أهراس، لاسيما الفنادق ذات المستوى العالي والتي تقدم خدمات راقية إضافة إلى خدمات المبيت والإطعام؛
 - توفير أكبر عدد من مرافق التسلية والترفيه والراحة خاصة على مستوى البلديات الصغيرة والمناطق الريفية؛
 - بناء هياكل إيواء جديدة، وفقا للطابع المعماري لكل ولاية وبالاعتماد على المواد المحلية، دون الإخلال بمبادئ الجودة لتقديم خدمات تلقى قبول السياح وتحقق رضاهم، وتشيد ودعم البنى الأساسية، والخدمات المساندة؛
 - الاستفادة من تجارب بعض الدول في أنجاز الفنادق والمخيمات البيئية، بكل متطلباتها مع مراعاة الطاقة، النظافة والتخلص من النفايات)؛
 - مرافقة أصحاب الوكالات والهياكل السياحية في تبني ممارسات السياحة المستدامة، وتشجيع حصولهم على الشهادات الدولية التي تبرز التوجه البيئي للمؤسسات السياحية، إضافة لوضع مكافآت لأفضل الممارسات؛
 - الاعتماد على الإقامة عند الساكن كوسيلة للترويج لعادات الولاية، وتحقيق استفادة مباشرة للسكان المحليين من النشاط السياحي؛
 - ترقية السياحة بإدخال إقليم الشرق الجزائري ضمن الاتجاهات التجارية الوطنية والدولية من خلال تشكيل نظام إعلامي متعدد يبين المكونات السياحية والفرص الاستثمارية وتنوع المنتج السياحي المقدم ؛
 - دور الحركات الجمعوية في عملية الترقية السياحية خاصة المحافظة على المواضيع السياحية الأثرية والطبيعية؛
 - تكثيف المشاركة في الصالونات الوطنية والدولية المختصة ودعم التظاهرات المنظمة في الولاية ففي المرحلة الأولى يمكننا جلب السياح الوطنيين وذلك من خلال المشاركة في التظاهرات السياحية الوطنية والرياضية وإحياء حفلات محلية والإشهار بها ، ثم في المرحلة الثانية يمكننا أن نوجه اهتمامنا إلى الدول الأوربية القريبة من أجل جلب الجالية الجزائرية في المهجر بإقامة دورات رياضية بين الشباب ؛

- إنشاء بنك للمعلومات السياحية في كل ولاية يعمل على جمع وتصنيف وتحليل كافة البيانات والإحصائيات المتعلقة بالنشاط السياحي وذلك بصفة دورية منتظمة، كما يجب دراسة انطباق وأذواق السياح حتى نعرف متطلباتهم، ومحاولة تلبية حاجاتهم خاصة وأن السائح اليوم لم يعد يكتفي بجو من الطمأنينة والراحة بل تعدها إلى مراقبة مدى تطابق جودة الخدمات السياحية المقدمة إليه مع المبالغ المالية التي يدفعها وبالعملة الصعبة ومقارنتها بخدمات الدول السياحية المنافسة؛
 - الاهتمام بقطاع الصناعات التقليدية في الشرق الجزائري كوسيلة للترويج لعادات المنطقة وتشجيع الحرفيين والمستثمرين الصغار؛
 - خلق تكامل بين مختلف المتعاملين لنجاح الاستثمار في النشاط السياحي خاصة الاستثمار الأجنبي المباشر، والذي يستطيع بفضل المزايا النسبية التي يملكها في تمويل والإدارة وكذا في الجذب السياحي؛
 - تشجيع إقامة الملتقيات، المهرجانات والأحداث الرياضية الوطنية والدولية للتعريف بمقدرات المنطقة وتشجيع الأصناف السياحية المرتبطة بالسياحة الرياضية، العلمية، سياحة الأعمال... الخ؛
 - نشر الوعي السياحي بواسطة وسائل الاتصال الجماهيرية من تلفاز وإذاعة وصحف بهدف نشر السلوك الجماهيري السليم الذي يتفق مع متطلبات الترويج السياحي وحسن استقبال السياح ومعاملتهم، توجيه عناية للمواطنين للحفاظ على البيئة ومستوى النظافة في المناطق السياحية وكذلك حماية التراث السياحي الوطني من كل ما يتعرض له من سرقة وتدهور بالإضافة إلى تثقيف الجماهير بحملات إعلامية مركزة لإظهار أهمية السياحة اقتصاديا واجتماعيا وحضاريا وبيئيا وصحيا وسياسيا... الخ؛
 - يحتاج تطوير إستراتيجية للتعامل مع الموسمية إلى تفاعل جهود مختلف الفاعلين السياحيين لمعالجة العديد من القضايا الهامة كدراسة سياسة الإجازات في الدول المصدرة واتجاهات ودوافع السائحين في السوق السياحي اتجاه قضاء إجازاتهم المختلفة، تنوع المنتج السياحي، تطوير السوق، سياسة التسعير التفاضلي، فضلا عن التسهيلات الحكومية؛
 - التحضير لإنشاء عنقود للسياحة المستدامة، بإقليم الشرق الجزائري من خلال العمل على توفير المتطلبات اللازمة من هياكل استقبال وبنى تحتية وإطار للعمل المشترك.
- 3- آفاق الدراسة: يمكن تناول العديد من الدراسات ذات العلاقة بموضوع، أو تعتبر كتكملة له مثل:
- واقع السياحة البيئية في الحظائر الثقافية الجزائرية.
 - آثار النشاط السياحي البيئي في المناطق المحمية في الجزائر- دراسة مقارنة بين مجموعة من الحميات -
 - دور الوكالات السياحية في الترويج للسياحة البيئية.

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

أ- الكتب:

- 1- إبراهيم العساوي، التنمية في العالم المتغير: دراسة في مفهوم التنمية ومتغيراتها، الطبعة الثالثة، دار الشروق، القاهرة، 2003.
- 2- إبراهيم بظاظو، السياحة البيئية وأسس استدامتها، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق لنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
- 3- إبراهيم عبد الرحمن رجب وآخرون، تنمية المجتمع المحلي، الطبعة الأولى، مكتبة وهبة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1990.
- 4- إبراهيم مشورب، التخلف والتنمية دراسات اقتصادية، الطبعة الثانية، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، لبنان، 2009.
- 5- أحمد رشيد، التنمية المحلية، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، بيروت، 1986.
- 6- أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات الرعاية والتنمية الاجتماعية، الطبعة الأولى، دار الكتاب المصري، مصر، 1987.
- 7- أكرم عاطف رواشدة، السياحة البيئية: أسس ومركبات، الطبعة الأولى، دار البريد للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
- 8- إياد عبد الفتاح النسور، المفاهيم والنظم الاقتصادية الحديثة، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.
- 9- جمال حلاوة وعلي صالح، مدخل إلى علم التنمية، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع، رام الله، 2010.
- 10- جمال داود، سلمان الدليمي، التنمية الاقتصادية نظريات وتجارب، الطبعة الأولى المنظمة العربية للتنمية الإدارية، سلطنة عمان 2015.
- 11- جيمس جواتيني وريتشارد ستروب، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن وعبد العظيم محمد الاقتصاد الكلي: الاختيار العام والخاص، الطبعة الأولى، دار المريخ السعودية، 1999.
- 12- حربي محمد موسى عريقات، التنمية والتخطيط الاقتصادي (مفاهيم وتجارب)، الطبعة الأولى، دار البداية ناشرون وموزعون، الأردن، 2014.
- 13- حسن العيسوي، محاضرات في مفهوم التنمية ومؤشراتها، معهد التخطيط القومي القاهرة، 1998.

- 14- حسن كفاي، رؤية عصرية للتنمية السياحية، الطبعة الأولى، المؤسسة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1991.
- 15- حمزة عبد الحليم درادكه، وآخرون، السياحة البيئية، الطبع الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2014.
- 16- حمزه درادكه وآخرون، السياحة البيئية، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع الأردن، 2014.
- 17- حميد عبد النبي الطائي, أصول صناعة السياحة، الطبعة الثانية، الوراق للنشر والتوزيع الأردن.
- 18- خالد كواش، السياحة مفهوما، أركانها، أنواعها، الطبعة الأولى، دار التنوير، الجزائر 2007.
- 19- دوحلاس موسشيت، مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة بهاء شاهين ، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، 2000.
- 20- دوناتو رومانو، الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة ، المركز الوطني للسياسات الزراعية سوريا، 2000.
- 21- رشاد أحمد عبد اللطيف، التنمية المحلية، الطبعة الأولى، دار الوفاء لنديا الطباعة والنشر الإسكندرية، 2011.
- 22- زياد عيد الرواضية، السياحة البيئية المفاهيم الأسس والمقومات، الطبعة الأولى، دائرة المكتبة الوطنية، الأردن، 2013.
- 23- زيد منير سلمان، الاقتصاد السياحي، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن 2008.
- 24- سهير حامد، إشكالية التنمية في الوطن العربي، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 2007 .
- 25- عباس صلاح، التنمية المستدامة في الوطن العربي ، الطبعة الأولى، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2010 .
- 26- عبد الباسط محمد حسن، التنمية الاجتماعية، الطبعة الثانية، القاهرة، دار غريب للنشر والتوزيع، 1977.
- 27- عبد الجبار محمود العبيدي، خرافة التنمية والتنمية البشرية المستدامة (دراسات في إشكالية الفكر الاقتصادي)، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع عمان، 2012.

- 28- عبد الرحمان سيف سردار، اقتصاديات الفقر وتوزيع الدخل، الطبعة الأولى، دار الياض للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.
- 29- عبد القادر حماد، ناصر عيد، مدخل إلى الجغرافيا السياحية، الطبعة الأولى، دار اليازجي للطباعة والنشر والتوزيع، 2007.
- 30- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية الإسكندرية، 2003.
- 31- عبد المطلب عبد الحميد، التمويل المحلي والتنمية المحلية، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، مصر، 2001.
- 32- عبد المطلب عبد الحميد، التمويل المحلي والتنمية، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية 2001.
- 33- عبد المطلب عبد المجيد، التمويل المحلي والتنمية المحلية، الطبعة الأولى، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة، 2001.
- 34- عبد محمد فاضل الربيعي، الخصخصة وأثرها على التنمية بالدول النامية، الطبعة الأولى مكتبة مدبولي، القاهرة، 2004.
- 35- علي مكيد، عماد معوش، قياس أثر الإنفاق الحكومي الاستهلاكي النهائي على الناتج الوطني مع تحليل المصادر الأساسية للنمو الاقتصادي في الجزائر.
- 36- علي الشرفات، مبادئ الاقتصاد الزراعي، الطبعة الثانية، دار الزهران للنشر والتوزيع الأردن، 2008.
- 37- علي جدوع الشرفات، التنمية الاقتصادية في العالم العربي-الواقع..العوائق..سبل النهوض، الطبعة الأولى، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، الأردن.
- 38- علي غريب، أبجديات المنهجية في كتابة الرسائل الجامعية، مطبعة سيرتا، قسنطينة الجزائر، 2006.
- 39- فرهاد محمد الأهدن، التنمية الاقتصادية الشاملة من منظور إسلامي، الطبعة الأولى، دار التعاون، القاهرة، 1994 .
- 40- فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، الطبعة الأولى، عالم الكتاب الحديث عمان ، 2006.
- 41- كاتي ويليس، التنمية الاقتصادية، ترجمة عبد الله بن جمعان الغامدي، الطبعة الأولى النشر العلمي والمطابع، المملكة العربية السعودية، 2012.

- 42- ماهر عبد العزيز توفيق، صناعة السياحة، الطبعة الأولى، دار زهران، الأردن، 2008.
- 43- محمد عبيدات، التسويق السياحي، الطبعة الأولى، الدار وائل للنشر والتوزيع، الأردن 2005.
- 44- محمد أحمد الدوري، التخلف الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983.
- 45- حمد البشير شنيقي، التغيرات الاجتماعية في المغرب أثناء الاحتلال الروماني المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.
- 46- محمد الصالح الشيخ، الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها الطبعة الثانية، مكتبة ومطبعة الشعاع، الإسكندرية، 2002.
- 47- محمد الصيرفي، التخطيط السياحي، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، مصر، 2007.
- 48- محمد خميسي الزوكة، صياغة السياحة من المنظور الجغرافي، الطبعة الأولى، دار المعرفة الجامعية، 1996-
- 49- محمد شقيق، البحث العلمي-الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2001.
- 50- محمد صالح القريشي، علم اقتصاد التنمية، الطبعة الأولى، دار الإثراء للنشر والتوزيع الأردن، 2010.
- 51- محمد عبد العزيز عجمية ومحمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية مفهومها نظرياتها سياستها، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، مصر، 2004.
- 52- محمد عمر مؤمن، التخطيط السياحي، الطبعة الأولى، المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية، 2009.
- 53- محمد عمر مؤمن، التخطيط السياحي، الطبعة الأولى، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2009.
- 54- محمود محمد محمود، أحمد عبد الفتاح، التنمية في ظل عالم متغير، الطبعة الأولى، دار السحاب للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008.
- 55- محي محمد مسعد، الإطار القانوني للنشاط السياحي و الفندقية، المكتب العربي الحديث، مصر، 2008.
- 56- محيا زيتون، السياحة ومستقبل مصر بين إمكانيات التنمية و مخاطر الهدر، الطبعة الأولى، دار الشروق، القاهرة، 2002.

- 57- مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، الطبعة الأولى دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
- 58- مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية- نظريات وسياسات وموضوعات، الطبعة الأولى دار وائل للنشر، الأردن، 2007 .
- 59- مريم أحمد مصطفى، إحسان حفطي، قضايا التنمية في الدول النامية، الطبعة الأولى، دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2005.
- 60- مصطفى كافي وآخرون، السياحة البيئية، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2014.
- 61- ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، ترجمة حمود حسن حسين، الطبعة الأولى، دار المريخ للنشر، السعودية.
- 62- نائل، عبد الحفيظ العوامل، إدارة التنمية الأسس، النظريات، التطبيقات العلمية، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2009 .
- 63- نعيم الطاهر، سراب إلياس، مبادئ السياحة، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2007.
- 64- يسرى دعبس، السلوك الاستهلاكي للسائح في ضوء واقع الدول المتقدمة و النامية الطبعة الأولى، البيطاش للنشر والتوزيع مصر، 2002.

ب- الرسائل والأطروحات الجامعية:

- 1- حيزية حاج الله، الاستثمارات السياحية في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة سعد دحلب- البليدة، 2006 .
- 2- خيضر خنفري، تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق، أطروحة دكتوراه: تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير - جامعة الجزائر3- 2010/2011.
- 3- عامر عيسان، الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في علوم التسيير، تخصص: تسيير المؤسسات، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، السنة الجامعية 2009/2010.
- 4- عبد السلام محمول، دور السياحة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية علوم الاقتصاد وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف1، 2013/2014.

- 5- عبد القادر حسين, الحكم الراشد في الجزائر وإشكالية التنمية المحلية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية، جامعة تلمسان، 2011.
- 6- عبد القادر عوينان، السياحة في الجزائر الإمكانيات والمعوقات (2000-2025) في ظل الإستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2025 أطروحة دكتوراه علوم: تخصص نقد ومالية قسم الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، -جامعة الجزائر03-، السنة الجامعية 2012/2013.
- 7- عشي صليحة، الأداء والأثر الاقتصادي والاجتماعي للسياحة في الجزائر وتونس والمغرب، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد التنمية جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، السنة الجامعية 2010/2011.
- 8- كبداني سيدي أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان، 2012/2013.
- 9- محمد طاهر قادري، آليات تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة -الجزائر، 2006.
- 10- محي الدين حمداني، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية فرع-تخطيط، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008/2009.
- 11- ميلود وعيل، المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها. حالة: الجزائر، مصر، السعودية. دراسة مقارنة خلال الفترة 1990/2010، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة الجزائر3، 2013/2014.
- 12- نورة تلايحية، برامج التنمية المحلية ومشاركة المجتمع المدني في بلدية عنابة، مذكرة ماجستير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باجي مختار عنابة، 2005/2006.

ت- المجلات، جرائد والدوريات:

- 1- الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، تقرير الاجتماع السادس لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، لاهاي 2002.
- 2- أحلام خان، صورية زاوي، السياحة البيئية وأثرها على التنمية في المناطق الريفية، أبحاث الاقتصادية الإدارية، العدد السابع جوان 2010.
- 3- أحمد شريف، تجربة التنمية المحلية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، السنة السادسة، العدد 44، 2009.
- 4- أديب برهوم، تقييم كفاءة التسويق السياحي في سورية، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 29، العدد 2، سوريا، 2007.
- 5- أكرم عاطف رواشدة، السياحة البيئية في محمية غابات عجلون: "دراسة استطلاعية"، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، المجلد 5، العدد 2، الأردن، 2012.
- 6- الجريدة الرسمية 41، مرسوم تنفيذي رقم 05-216 مؤرخ في 4 جمادى الأولى عام 1426 الموافق 11 يونيو سنة 2005، يتضمن "إنشاء السياحة بالولاية" (مؤرخة في 12-06-2005).
- 7- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 62، 8 صفر عام 1440، 17 أكتوبر سنة 2018.
- 8- الجودي صاطوري، التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، عدد 16، 2016.
- 9- حسن العيسوي، محاضرات في مفهوم التنمية ومؤشراتها، معهد التخطيط القومي، القاهرة، 1998.
- 10- حسين توفيق، الدولة والتنمية في مصر (الجوانب السياسية دراسة مقارنة)، الطبعة الأولى، مركز الدراسات وبحوث التنمية، القاهرة، 2000.
- 11- خالد كواش، السياحة والأبعاد البيئية، جديد الاقتصاد، العدد 2، الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين، الجزائر، 2007.
- 12- رياض محمد علي عودة المسعودي، السياحة البيئية والأثرية في محافظة كربلاء واستثمارها في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة البحوث الجغرافية، العدد 18، العراق، 2013.
- 13- زمان كريم، التنمية المستدامة من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001 - 2009، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد السابع جوان 2010.

- 14- ساسية عناني، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية -دراسة حالة ولاية قالمة-، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 30 ، ديسمبر 2014.
- 15- سالم حميد سالم، طارق سلمان، الأصالة التفاعلية بين السياحة والسياحة المستدامة، المجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك، مجلد 1، العدد 2، 2009.
- 16- ساهل سيدي محمد، السياحة وأهمية التسويق السياحي حالة السياحة في الجزائر مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة، العدد 10 جوان 2004، الجزائر.
- 17- سعد الدين عشموي، الإدارة الأسس وتطبيقاتها في الأنشطة الاقتصادية والأمانة . الطبعة الأولى، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث الرياض، 2000.
- 18- سمير شرقرق، دور قطاع البناء و الأشغال العمومية في النمو والتشغيل في الجزائر خلال الفترة 2001 - 2013 ، ملفات الأبحاث في الاقتصاد والتسيير ، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - وجدة - المغرب، العدد 3 سبتمبر 2014.
- 19- سميرة العابد، زاهية عيان، ظاهرة البطالة في الجزائر بين الواقع والطموحات، مجلة الباحث، العدد 11، 2012.
- 20- السياحة الدولية في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي-الآفاق والتحديات- مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، 2015 .
- 21- عارف نصر، في مفاهيم التنمية ومصطلحاتها، مجلة ديوان العرب، القاهرة، عدد حزيران 2008.
- 22- عايد راضي خنفر، إباد عبد الإله خنفر، تسويق السياحة البيئية والتنوع الحيوي، جامعة أسيوط، العدد 9، مصر، 2006.
- 23- عبد الجليل هويدي، العلاقات التفاعلية بين السياحة البيئية والتنمية المستدامة، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، العدد 9 ، ديسمبر 2014.
- 24- عبد الرحمان أبو رياح، دراسة أولية لإستراتيجية العمل السياحي العربي المشترك، الاتحاد العربي للسياحة، القاهرة، 1989.
- 25- عبد الرحمن محمد الحسن، دور السياسات الوطنية في التنمية المحلية بالسودان، مجلة الباحث، عدد 13، 2013.
- 26- عبد الوهاب رزيق، منتدى الاستثمار في شمال افريقيا، المركز الإنمائي لشمال افريقيا، نشرة التنمية، العدد 8، اليونسكو، 2002.

- 27- عقون شراف، وآخرون، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال البرامج التنموية (2001-2019)، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد 2، أبريل 2018.
- 28- على مكيد، عماد معوش، قياس أثر الإنفاق الحكومي الاستهلاكي النهائي على الناتج الوطني مع تحليل المصادر الأساسية للنمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الدكتور يحي فارس، المدينة، العدد 13، 2013.
- 29- كمال رزيق، الجباية كأداة لحماية البيئة- حالة الجزائر-، الملتقى الوطني الأول حول اقتصاد البيئة والتنمية المستدامة، المركز الجامع لمدينة، 7/6 جوان 2006.
- 30- مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الدكتور يحي فارس، المدينة، العدد 13، 2013.
- 31- محمد الحسن خليفة، النمو الاقتصادي في الدول الإفريقية بين المتغيرات المحلية والعالمية، المجلة المصرفية واقتصادية، الإدارة العامة للبحوث والإحصاء بنك السودان المركزي- السودان، العدد 69، سبتمبر 2013.
- 32- محمد مسعي، "سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو"، مجلة الباحث (ورقلة)، عدد 10، 2012.
- 33- معاد خلف إبراهيم، السياحة البيئية مسار جديد في تعزيز مفهوم التنمية المستدامة مجلة تكريت للعلوم الإدارية والعلوم الاقتصادية، المجلد 9، العدد 28، 2013.
- 34- منور أوسرير، التنمية الاقتصادية في البلدان النامية الاستراتيجية والأبعاد، مجلة الإصلاح الاقتصادي والاندماج في الاقتصاد العالمي، العدد 03، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر 2007.
- 35- موسى رحمان، وسيلة السبتي، تمويل التنمية المحلية المستدامة من منظور إسلامي، مجلة العلوم الإنسانية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية. وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 23، نوفمبر 2011.
- 36- نبيل دبور، مشاكل وأفاق التنمية السياحية والمستدامة في البلدان الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، تركيا، 2004.
- 37- نظير صابر حمد المحمدي، صلاح عدنان مجول، السياحة البيئية في محافظة الأنبار دراسة تقييمية للإمكانيات الجغرافية وتحديد اتجاهات التنمية المكانية، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية، العدد 3، العراق، 2011.

- 38- نوال هاني ، تنافسية القطاع السياحي في الدول العربية، مجلة الباحث، العدد 13، ورقلة، 2013.
- 39- واحة كمال ليلي، خليج العقبة: بوابة الأردن الاستثمارية، مجلة Forbes Middle East، 2011.
- ث- الملتقيات والمؤتمرات:
- 1- أحمد نصير، رياض زلاسي، التحليل الكمي لأثر برامج الإنعاش ودعم النمو الاقتصادي على معدلات البطالة في الجزائر دراسة تطبيقية للفترة: 2001-2014، الملتقى الوطني الثالث حول: سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية والإنعاش الاقتصادي في الجزائر 2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - جامعة البويرة، 11-12 نوفمبر 2014.
- 2- أمينة عثمان، زوليخة الفرطاس، الحكم الراشد والتنمية المحلية المستدامة، ملتقى وطني حول إشكالية الحكم الراشد في إدارة الجماعات المحلية والإقليمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2010.
- 3- تومي ميلود، العمري أصيلة، متطلب أساسي لتأهيل مستدام لقطاع الصناعة التقليدية والحرف لتحقيق "SPL" نحو تفعيل دور أنظمة الإنتاج المحلية أهداف التنمية المحلية المستدامة في الجزائر" دراسة حالة: نظام الإنتاج المحلي لمشتقات النخيل بولاية بسكرة، الملتقى الدولي الثالث متطلبات تأهيل الاقتصاد الجزائري لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي-تبسة، 06-07 نوفمبر 2013.
- 4- جدو فؤاد، التنمية المستدامة بين متطلبات الحكم الراشد وخصوصية الجزائر، ملتقى التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات، كلية الحقوق والعلوم السياسية العلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2008.
- 5- جمعية الأنوار للأنشطة العلمية والثقافية، المركز الجامعي بالمدينة، 4/3 مارس 2008.
- 6- رحيم حسين، الحوكمة والتنمية المحلية: أي ارتباط فعال، الملتقى الدولي الثاني حول: الحوكمة والتنمية المحلية، كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي-برج بوعرييج، 7-8 ديسمبر 2015.
- 7- زايد مراد، السياحة كصناعة في الاقتصاد الوطني، حالة الجزائر، الملتقى الدولي حول اقتصاديات السياحة و دورها في التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 9 / 10 مارس، الجزائر، 2010.

- 8- زينا على أحمد، وجهات نظر الأطراف المعنية بتقارير أهداف الألفية للتنمية لتحضير التحليل والمضمون، المشاركة، الاستخدام، والمتابعة وتعزيز المساواة بين الجنسين والقضاء على الفقر، ورشة العمل الوطنية حول آليات متابعة الأهداف الألفية للتنمية في لبنان، بيروت، 2006.
- 9- سامي زعباط، عبد الحميد مرغيت، آليات حماية البيئة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، الملتقى الدولي الأول حول: علاقة البيئة بالتنمية: الواقع والتحديات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى-جيجل يومي 28/29 أبريل، الجزائر، 2015.
- 10- سعدو عادل، هارون أسماء، التكوين الجامعي ومتطلبات التنمية المحلية: دراسة تحليلية لواقع نظام LMD في الجزائر، الملتقى الوطني الأول تقويم دور الجامعة الجزائرية في الاستجابة لمتطلبات سوق الشغل ومواكبة تطلعات التنمية المحلية، جامعة زيان عاشور -الجلفة 2010/05/21-20.
- 11- سعيد رحيم، ليدية وزاني، التجارب التنموية الناجحة في مجال تطوير قطاع السياحة، الملتقى الوطني الرابع حول: القطاع الخاص ودوره في التنمية السياحية، بجامعة البويرة، 27 و 28 سبتمبر 2015.
- 12- شريف عمر، الإطار العام للجباية المحلية ودورها في دفع عجلة التنمية، الملتقى الوطني الأول حول التنمية بالجزائر، المركز الجامعي برج بوعريرج معهد علوم الاقتصاد وعلوم التسيير، 2008 .
- 13- شوقي جدي، صاطوري الجودي، نحو تمكين المجتمع المدني وإشراكه في تحقيق التنمية المحلية، مؤتمر "إشكالية التنمية في الوطن العربي في ظل المتغيرات العالمية، الأردن، 2013.
- 14- صليحة مقاوسي وهند جمعوني، نحو مقاربات نظرية حديثة لدراسة التنمية الاقتصادية، ملتقى وطني الأول حول الاقتصاد الجزائري: قراءات حديثة في التنمية كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر-باتنة، 2010/2009.
- 15- عبد الرزاق براهيم، عبد الحفيظ مسكين، أثر ممارسة الأنشطة التسويقية في دعم وتنمية القطاع السياحي في الجزائر، الملتقى الوطني حول السياحة في الجزائر الواقع والآفاق معهد العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي - البويرة، 11/12 ماي 2010.

- 16- عبد الصمد سعودي، مسعودة بن لخضر، مساهمة الحكومة المحلية في تجسيد مبدأ اللامركزية لتحقيق التنمية المحلية في ظل برامج الإنعاش والنمو الاقتصادي (2000-2014)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير-جامعة برج بوعريريج، الملتقى الدولي الثاني حول: الحكومة والتنمية المحلية، 7-8 ديسمبر 2015.
- 17- علام عثمان، واقع المناخ الاستثماري في الجزائر مع الإشارة لبرامج الإنعاش الاقتصادي 2001 - 2014، الملتقى العربي الأول لعقود الاقتصادية الجديدة بين المشروعية والثبات التشريعي، شرم الشيخ - جمهورية مصر العربية، 25-28 جانفي 2015.
- 18- قيطوني أحلام، بوراس نادية، مقارنة بين التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة، الملتقى الدولي الثالث حول متطلبات التأهيل الاقتصاد الجزائري لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - جامعة تبسة، 6/7 نوفمبر 2013.
- 19- كشيبي حسين، سعد الله عمار، انعكاسات سياسات الإنفاق العام على أداء القطاع الفلاحي في الجزائر خلال الفترة (2000-2009) -دراسة تحليلية تقييمية لبرنامجي الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو، الملتقى الدولي حول تقييم استراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البلدية للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة بالجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - جامعة مسيلة، 28-29 أكتوبر 2014.
- 20- المجلس الأعلى للتعليم ، التنمية المستدامة، ندوة حول رؤية دولة قطر الشاملة للتنمية المستدامة 2030 ، قطر، 2008.
- 21- ميلود ولد الصديق، لخضر بن دادة، إستراتيجية تطوير التعليم في سبيل تحقيق التنمية المحلية في الجزائر، الملتقى الدولي الثاني حول: الحكومة والتنمية المحلية، كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي-برج بوعريريج، 7-8 ديسمبر 2015.
- 22- نبيل بوفليح ، محمد قرورت ، دراسة مقارنة لواقع قطاع السياحة في دول شمال إفريقيا ، حالة الجزائر، تونس ، المغرب، الملتقى الوطني الأول حول السياحة في الجزائر - الواقع و الآفاق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة ، 11-12 ماي الجزائر، 2010.
- 23- نهي الغصيني، دور الوعي البلدي في التنمية المحلية، مؤتمر العمل البلدي الأول، مركز البحوث للمؤتمرات، بتاريخ 26-27 مارس 2006.

- 24- نورين بومدين، دور التنمية الريفية في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة، ملتقى الوطني حول التنمية المحلية المستدامة، المركز الجامعي بالمدية، جمعية الأدوار للأششطة العلمية والثقافية، 2008 .
- 25- هالة عبد الرحمان الرفاعي، التأثيرات الاجتماعية والثقافية للسياحة، الملتقى المصري للإبداع و التنمية، مصر، 1998.
- 26- وحيدة بورغدة ، تمثيلية الجماعات المحلية في الجزائر في ضوء معايير الحكم الراشد قراءة استشراف في قانوني الولاية والبلدية، الملتقى الوطني حول إشكالية الحكم الراشد في إدارة الجماعات المحلية والإقليمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 13/12 ديسمبر 2010 .
- 27- وسيلة سعود، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية المستدامة -دراسة حالة ولاية البويرة للفترة 2009-2013، الملتقى الدولي حول تقييم استراتيجيات وسياسات، الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في أفاق الألفية الثالثة، جامعة المسيلة، 28 و29 أكتوبر 2014.
- ج- مواقع الانترنت:**
- 1- البيئة مفهومها وعلاقتها بالإنسان، فلسطين، 2011، وثيقة متوفرة على الرابط:
<http://www.wildlife-pal.org>
- 2- جمال طاهر، النفط والتنمية المستدامة في الأقطار العربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت 2007 UNESCO، العولمة والتنمية المستدامة أي هيئات للضبط؟ الموقع:
<Http://www.unesco.org/sdarah/FICHE2AHTM>
- 3- لبنى نعيم، القانون الدولي للبيئة والاتفاقيات المنظمة لحماية البيئة، الرابط:
<http://kenanaonline.com/users/lobnamohamed/posts/345016>
- 4- ماهية التنمية المحلية، مقال منشور على موقع:
http://attzah.blogspot.com/2015/01/blog-post_31.html
- 5- المحميات الطبيعية والحفاظ على التوازن البيئي، الرابط:
<http://www.arsco.org/detailed/3911a101-b830-45df-bdc6-494fd86261ed>
- 6- المحميات الطبيعية، الرابط: <http://www.agr-karbala.com/print79.html>
- 7- المناخ والبيئة، الرابط: <http://www.diplomatie.gouv.fr>
- 8- ياسين موسى، دور منظمات المجتمع المدني في التنمية، 2002 ، الموقع : <http://www.zouba-arabic/articles/art%20260112-2htm-22>

ح- مواقع وهيئات رسمية:

- 1- البنك الدولي وآخرون، التنمية الاقتصادية المحلية دليل وضع وتنفيذ استراتيجيات تنمية الاقتصاد المحلي وخطط العمل به، سبتمبر 2004.
- 2- الديوان الوطني للإحصائيات
- 3- الشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية، <http://www.sntf.dz/home.php?in=fr>
- 4- اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة ، نحو إستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة ، مصر ، 2008.
- 5- مديرية السياحة والصناعة التقليدية، ومديرية البيئة لولاية الطارف.
- 6- مديرية السياحة والصناعة التقليدية، ومديرية البيئة لولاية جيجل.
- 7- مديرية السياحة والصناعة التقليدية، ومديرية البيئة لولاية سطيف.
- 8- مديرية السياحة والصناعة التقليدية، ومديرية البيئة لولاية سوق أهراس.
- 9- مديرية السياحة والصناعة التقليدية، ومديرية البيئة لولاية عنابة.
- 10- مرفا خاص للبواخر السياحية في ميناء العقبة، في صحيفة "العربية" الصادرة بتاريخ 28 نوفمبر 2012.
- 11- وزارة الاتصال، الرابط: <http://www.ministerecommunication.gov.dz>
- 12- وزارة الأشغال العمومية، خطة عمل وبرامج قطاع الأشغال العمومية، تقرير ملخص، حصيلة 2005-2009، نوفمبر 2009.
- 13- وزارة تهيئة الإقليم البيئية والسياحة، المخطط التوجيهي للتهيئة الإقليم، الكتاب الثالث: الأقطاب السياحية للامتياز (POT) والقرى السياحية للامتياز (VET)، جانفي 2008.

ثانيا: المراجع باللغات الأجنبية

a- Les ouvrages :

- 1- Alain Mespeler et pierre bloc duraffour , **le tourisme dans le monde** , 4^{ème} édition , breal , France 2000.
- 2- Alexis Papathanassis, **The long tail of tourism : holiday niches and thier impact on mainstream tourism**, Germany, 2011.
- 3- Andre joyal , **le développement local**, editions de liQrc, Paris, 2002.
- 4- Andrew, H., Environment And Tourism, Published In The Taylor and Francis E- Library, Second Edition, USA, 2008.
- 5- Andy.D alan M, **Ecotourism development : a manual for conservation planners and managers**, voll Arlington, virginia, USA, 2002.

b- Les articles scientifiques:

- 1- Ben Sander , **The Importance of Education in Ecotourism Ventures**, Substantial Research Paper American University, May 2010.

- 2- Bernard Schéou, **Du tourisme durable au équitable : quelle éthique pour le tourisme de demain ?**, first édition, édition de boeck université, Bruxelles, 2009.
- 3- Chucky Gee Dean, Eduardo fayos-sola, **Internaiona Tourism : a global perspective**, world tourism organization , Madrid, 1997.
- 4- David A . Fennell, Ross K.Dowling , **Ecotourism policy and planning**, Cromwell press, trombridge, UK,2003.
- 5- David A.Fennel, **Ecotourism : an introduction**, second edition, taylor & français e-library, Routledge, London, 2005.
- 6- **DEMARCHE AGENDA 21 : Aller vers un développement durable a Bessancourt**, France , novembre 2004, <http://www.agenda21france.orgdocpacommuneBessancourt.pdf>
- 7- Denis Maillat, **comportement spatiaux et milieux innovateurs in encyclopédie d'economie spatiale**, ED. economica, Parais, 1995.
- 8- Dominique Guellec , **les nouvelles théories de la croissance**, édition la découverte ,France,2001.
- 9- Eric Bousserelle,**Dynamique économique -Croissance,crises,cycles,Gualino** éditeur ,paris,2004.
- 10- G. Thomas . wiss covernance . **good Governance and Global Governance : conceptual challenger** .third world quarterly,2000.
- 11- Garrett Nagle, **Tourism, leisure and recreation**, Nelson Thorns, Cheltenham, Great Britain, 2011.
- 12- Graham Dann, **The Sociology of Tourism: European Origins and Development**, (London: Emerald Group Publishing, 2009.
- 13- Hernando Riveros, Marvin Blanco, **El agrotourismo, una alternativa para revalorizar la agroindustria rural como mecanismo de desarrollo local**, serie de documentos de trabajo prodar n 18, Lima, Peru, 2003.
- 14- Jean-Marie Breton, **Patrimoine, tourisme, environnement et développement durable**, édution Karthala Crejeta, Paris, France, 2010.
- 15- Joseph Lajugie, Pierre Delfaud et Claude Lacour, **Espace régional et aménagement du territoire**, édition dalloz, Parais,1979.
- 16- la 2 ème Conférence InternationaleSwiss Environmental Solutions for Emerging Countries, Suisse, 28 janvier 2003.
- 17- Lanquar Robert, **L'économie du tourisme, série que sais-je?** Puf, paris, france.
- 18- Laura Driscoll, Carter Hunt, **The Importance of Ecotourism as a Development and Conservation Tool in the Osa Peninsula ,Costa Rica**, center for resposible travel , April 2011.
- 19- Laurice Alexandre-Leclair, Zeting Liu, **Innovation et Entrepreneuriat, le cas du secteur du Tourisme a paris intramuros**, Innovations, n° 44, 2014, paris.
- 20- Lozato Giotart Jean Pierre, **Géographie du tourisme**, Pearson éducation, France, 2003.
- 21- Marc Boyer et philippe, **viallon : la communication touristique, que sais-je?** ,presses universitaire de France,1994.
- 22- Maré Nouchi , **croissance - histoire économique-** ,édition Hazan , paris , 1990.
- 23- Maria Gorettida Costa Tavares, **Tourisme, Développement Durable et Environnement: interfaces théoriques et méthodologiques entre la**

- Géographie brésilienne et française**, rapport de stage sur le Tourisme Développement Durable et Environnement , PARIS1, 2006.
- 24- Mbaye Fall Diallo, **Les études Quantitatives sue le tourisme durable: Une analyse des principaux travaux de remerc**, Management Prospective Ed, N° 69, France, 2014.
- 25- Mihoub mezouaghi, les territoires productifs en question,s: transformation occidentales et situation maghribines, maisonneuve et larose, 2007.
- 26- Mike J.stabler, Andreas Papatheodorou and M. thea Sinclair, **The economics of tourism**, second edition, taylor and francis e-library, UK, 2010.
- 27- Monica Pérez de la heras, **Manual del turismo sostenible**, ediciones Mundi-prensa libros, spain, 2004.
- 28- Mourad Kezzar, **Algérie a la recherche de son tourisme**, édition saec liberté, Alger, 2009.
- 29- Nadia Benyahia , Karim Zein, **L'écotourisme dans une perspective de développement durable**, Nait merzoug ml, kouadria noureddine ,amara fatah , << gouvernance urbaine et développement local en algérie quels enjeux pour les métropoles régionales : cas annaba>>, **revue des sciences humaines** ,université de mohamed khider biskra n24 , 2012.
- 30- Philippe Aydalot, **économie régionale et urbaine**. ED. economica, Parais, 1985.
- 31- Pierre py , **le tourisme un phénomène économique**, édition les études de la documentation française Paris,1996.
- 32- Prieur Michel , Droit de l'environnement, Presse Dalloz, 2eme édition, paris, 1991.
- 33- Richard T. Wright, **Environmental Science, Toward a sustunable future**, Ninth Edition printed in the United State of America, by pearson Education, INC, 2005.
- 34- Robert Lanquer, et Robert Hollier, **le marketing touristique**, série que je sais ? , paris, 1993.
- 35- Stephan Trembly, **Développement Local: Economie Social, et Démocratie**, presses de l'université du Québec, 2002.
- 36- Thamarasi Kularatn, Clevo Wilson, **Tourists' preferences for nature: do they change after their experience?**, Australia, 2015.
- 37- The United Nations, Conference on International Travel and Tourism, **the concept of international**Tim Gale, Jennifer Hill, Ecolourism and environmental Sustainability, Singapore journal of tropical geography, Volume 31, Issue 2,singapore,2010.
- 38- Véronique Petit –Uzac, Marc Cheylan, Les objectifs de gestion des espaces protaction, Mémento de terrain Gestion des milieux et des espèces, n°83, France, 2006 .Wiley and sons, **Tourism : principles, practice and philosophies**, New York, osh R and others Mc Int 1994.
- 39- Xavier Griffer , **Territoires de france: Les enjeux économiques sociaux de la décentralisation** , Edition Economique Paris ,1984.

e- Etudes et rapports:

- 1- Bernardo Duhá Buchsbaum, **Ecotourism and Sustainable Development in Costa Rica**, Major Paper Submitted to Virginia Polytechnic Institute and State University, May 3, 2004.

- 2- Brian Garrod, **Local pratique in the planning and management of ecotourism : a revised model approach**, Faculty of Economics and Social Science, University of the West of Engled, Frenchay Campus, Colodharbour Lane, Bristol, England, 2002.
- 3- Christian Baumgartner, **De l'écotourisme au tourisme durable dans les Alpes**, Ein Informationsdienst der CIPRA Le service d'information sur les Alpes, alpMedia rapport / décembre 2002.
- 4- Christian Chaboud, Philippe Méral, Djohary Andrianambinimina, **L'écotourisme comme nouveau mode de valorisation de l'environnement : diversité et stratégies des acteurs à Madagascar**, Papier présenté au XIXèmes journées du développement organisées par l'Association Tiers-monde et le Gemdev, Paris le 02-03-04 juin 2003.
- 5- Conseil national économique et social commission, perspectives de développement économique et Social, **avant projet de rapport contribution pour la redéfinition de la politique national du tourisme**, novembre 2000.
- 6- Conseil national econonique et social, commission de l'aménagement et du territoire de l'environnement, 25ème session, **rapport sur le développement de l'infrastructure routiere : nécessité de choix économiques et de meilleure sécurité des transports**, lundi 06 décembre 2004, Alger.
- 7- Eagles. P, B. Higgins, Ecotourism market and industry structure in ecotourism : a guide for planners and mangers, 1998.
- 8- Journal of Ecotourism, Social and environmental effects of ecotourism in the Osa Peninsula of Costa Rica: the Lapa Rios case, Vol. 9, No. 1, 02 February 2010.
- 9- Laurent Comeliau, et autres, **repère pour l'agenda 21 local : approche territoriale du développement durable**, approche territorial sur le développement durable.
- 10- Marie-Eve Yergeau, **Conservation, écotourisme et bien-être : un regard sur le Népal**, Groupe de Recherche en Économie et Développement International, Cahier de Recherche / Working Paper 14-01, université de Sherbrooke, canada, 20 février 2014.
- 11- Ministère de l'Aménagement du Territoire, de l'Environnement et du Tourisme, Schéma Directeur d'Aménagement Touristique "SDAT 2025" , Livre 1 Le diagnostic : audit du tourisme algérien, Janvier 2008.
- 12- Ministère de l'Aménagement du Territoire, de l'Environnement et du Tourisme, Schéma Directeur d'Aménagement Touristique "SDAT 2025" , Livre 1 Le diagnostic : audit du tourisme algérien, Janvier 2008.
- 13- O. Gélinier,O. Simon, et autres, **Développement durable : pour une entreprise compétitive et responsable**, 3^{ème} éd, édition ESF, Paris, 2005.
- 14- Organisation mondiale du tourisme (OMT-UNWTO), rapport 2014.
- 15- Organisation Mondiele du Tourisme,Faits Saillants du Tourisme,Édition 2010..
- 16- Programme des nations unies pour l'environnement, plan d'action pour la méditerranée, centre d'activité régionales pour les spécialement protégée, **impact des changements climatique sur la biodiversité en mer méditerranée**, Almeria, 15-18 janvier 2008.
- 17- **Rapport national sur l'état des ressources phylogénétiques pour l'alimentation et l'agriculture**, institut national de la recherche agronomique d'Algérie, Algérie, Juin 2006.
- 18- World Tourism Organization ,Tourism Highlights 2011.

- 19- World Tourism Organization ,Tourism Highlights 2012.
- 20- World Tourism Organization ,Tourism Highlights 2013.
- 21- World Tourism Organization ,Tourism Highlights 2014.
- 22- World Tourism Organization ,Tourism Highlights 2015

f- Références électroniques :

- 1- Hoornweg, D & Bhada-Tata, P. What a Waste: A Global Review of Solid Waste Management (World). Bank, 2012). <http://www.proparco.fr/>
- 2- Tourism and the Environment, le site : <https://portals.iucn.org/library/efiles/html/tourism/section5.html>
- 3- **Les Zones protégées en matière de débits de boissons**, le site : <http://www.entreprises.cci-paris-idf.fr/web/reglementation/activites-reglementees/metiers-de-la-restauration-et-hotellerie/zones-protegees-matiere-debits>.
- 4- Écotourisme et aires protégées :le site : <http://sdt.unwto.org/fr/content/ecotourisme-et-des-aires-protegees>
- 5- What is Ecotourism?,le site : <http://www.nature.org/greenliving/what-is-ecotourism.xml>
- 6- Glossaire et définition du tourisme durable, le site : <http://www.ecotourisme-magazine.com/glossaire-tourisme-durable>
- 7- Définition de l'écotourisme, site: <http://www.ecotourisme-magazine.com/ecotourisme/>

g - Sites des institutions officielles:

- 1- World Travel and Tourism Council Data, 2016.
- 2- World Travel & Tourism Council, **Navigating The Path Ahead**, The 2007 Travel & Tourism, Economic Research,. www.wttc.org/bin/pdf/original_pdf_file/world.pdf.
- 3- World Tourism Organization , le site: www.flickr.com/photos/unwto,
- 4- OECD Environmental outlook to 2050: the consequences of inaction, 2012 <http://www.oecd.org/>. le consulté
- 5- MINISTÈRE DE L'ÉCOLOGIE, DE L'ÉNERGIE, DU DÉVELOPPEMENT DURABLE ET DE LA MER en charge des Technologies vertes et des Négociations sur le climat, **Appel a reconnaissance des projets territoriaux de développement durable et agenda 21 locaux , France**, http://www.pays.asso.fr/IMGpdfAppel_a_reconnaissance_2010.pdf
- 6- World Development Indicators (WDI), November 2015.

الملاحق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة فرحات عباس - سطيف 1
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية
التخصص: إدارة الأعمال والتنمية المستدامة

استمارة موجهة للإطارات بمديرية السياحة والصناعات التقليدية ومديرية البيئة
بولاية بولايتكم.....

يسرنا أن تمنحونا جزءا من وقتكم الثمين، شاكرين لكم حسن تعاونكم لنضع بين أيديكم هذه الاستمارة المتعلقة بجمع المعلومات في إطار التحضير لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث ل م د، تخصص إدارة الأعمال والتنمية المستدامة، حول موضوع: "السياحة البيئية ودورها في تعزيز التنمية المحلية: دراسة لبعض ولايات الشرق الجزائري".
لذا نرجو من سيادكم أن تعبروا عن آرائكم حول كافة فقرات هذه الاستمارة بصدق وأمانة، فمصادقية وصلاحيه نتائجها يتوقف على مدى مطابقتها لأجوبتكم لحقيقة واقعكم المهني، وذلك بوضع العلامة (x) في الخانة المناسبة، كما نحيطكم علما بأنه سيتم التعامل مع هذه المعلومات بسرية تامة، شاكرين لكم مسبقا حسن تعاونكم معنا.

الأستاذ المشرف:

أ.د. عمار عماري

الباحثة:

كوثر جيلاني

معلومات خاصة بالمستقضي

رقم الاستبيان

--	--	--	--

التاريخ

--	--	--	--	--	--	--	--	--	--

الجزء الأول: معلومات عامة

يرجى من سيادتكم وضع العلامة (X) في الخانة المناسبة

1-الجنس:

	ذكر
	أنثى

2- السن:

--	--

3 - السن بالفئات:

	أقل من 30
	من 30 - أقل من 40
	من 40 -أقل من 50
	من 50-اقل من 60
	أكثر من 60

4- المنصب:

	إطار بمديرية السياحة
	إطار بمديرية البيئة

5- الخبرة المهنية:

	أقل من سنة
	من1- أقل من 5سنوات
	من5- أقل من 10سنوات
	من10- أقل من 15سنة
	من15- أقل من 20سنة
	أكثر من 20سنة

6- المستوى التعليمي:

	ثانوي+ دبلوم
	جامعي
	دراسات عليا

الجزء الثاني: خصائص الطلب السياحي في ولايتكم (يرجى وضع العلامة (x) في الخانة المناسبة)

1. رتب الفصول من حيث توافد السياح في ولايتكم من 1 إلى 4

الخريف	الشتاء	الربيع	الصيف

2. ما هو أبرز غرض يدفع السياح لزيارة الولاية؟ (يمكنكم اختيار أكثر من إجابة).

	الراحة والاستحمام
	حضور تظاهرات علمية وثقافية
	زيارة الأهل والأقارب
	أغراض أخرى (حدد ذلك).....

3. ما هي وسيلة التنقل المعتمدة في زيارة ولايتكم؟

	سيارة خاصة
	نقل عمومي
	السكة الحديدية
	وسيلة أخرى (حدد ذلك).....

4. ما هو المكان الأكثر طلبا حسب هياكل الإيواء؟

	فنادق
	شقق
	الأقارب والأصدقاء
	أخرى (حدد ذلك).....

5. ما رأيك في الأسعار حسب هياكل الإيواء؟

مرتفعة جدا	مرتفعة	مقبولة	منخفضة
			الفنادق
			الشقق
			أخرى

الجزء الثالث: مقومات السياحة البيئية في ولايتكم

فيما يلي مجموعة من العبارات والتي تتعرف من خلالها على مقومات السياحة البيئية في ولايتكم، فما مدى موافقتكم على هذه العبارات على مستوى ولايتكم؟ مع وضع العلامة (x) في الخانة المناسبة.

درجة الموافقة					العبارة	
غير موافق جدا	غير موافق	محايد	موافق	موافق جدا		
					تتوفر ولايتكم على مقومات سياحية تجعل منها وجهة للسياحة البيئية.	01
					تبني الثقافة السياحية البيئية مرتبط بشكل أساسي بالبيئة التي يعيش فيها المجتمع (ويتعايش فيها الفرد).	02
					المحيط النظيف يلعب دورا كبيرا في زرع الثقافة السياحية البيئية.	03
					للسائح الجزائري عادات وممارسات صديقة للبيئة، مما تجعله يأخذ صفة السائح الأخضر.	04
					يملك السائح الجزائري ثقافة بيئية.	05
					السائح مجبرا على تبني ثقافة بيئية في ظل بيئة نظيفة.	06
					يوجد توجه إستراتيجي حقيقي على المدى المتوسط نحو السياحة البيئية في ولايتكم.	07
					يوجد توجه إستراتيجي حقيقي على المدى الطويل نحو السياحة البيئية في ولايتكم.	08
					تتبنى ولايتكم المشاريع القائمة أو قيد الاستغلال، ممارسات صديقة للبيئة.	09
					توجد لجان مشتركة تعمل عمل الدوريات التفتيشية في المحافظة على البيئة .	10
					تفرض وزارة السياحة شروط صارمة على الفنادق لمراعاة البيئة والمحافظة عليها.	11
					تقدم وزارة السياحة تسهيلات لمستخدمي مصادر الطاقة البديلة.....	12
					من الممكن جعل ولايتكم سباقا في الوطن بتوجهها نحو السياحة البيئية.	13
					يمكن خلق ميزة تنافسية لولايتكم عن باقي ولايات الوطن.	14
					من الممكن تعميم التجربة وطنيا لجعل الجزائر تمتلك ميزة تنافسية في مجال السياحة البيئية، تضاهي بها الدول المجاورة مثل (تونس، المغرب، مصر.....).	15
					يعتبر السائح المسؤول الأول وبصفة مباشرة عن تطبيق ممارسات السياحة البيئية في ولايتكم.	16
					تعتبر الجماعات المحلية المسؤولة الأولى عن نظافة المقصد السياحي.	17

الجزء الرابع: بيانات حول مؤشرات التنمية المحلية في ولايتكم

أولاً: في مجال التنمية المحلية: تراعي ولايتكم مؤشرات التنمية المحلية من خلال العبارات التالية. فما مدى ممارسة ولايتكم لذلك؟

درجة الموافقة					العبارة
غير موافق جداً	غير موافق	محايد	موافق	موافق جداً	
أ- أبعاد الأداء الاقتصادي في ولايتكم					
					01 تساعد السياحة الدائمة على تطوير التشغيل المحلي.
					02 تعمل السياحة الموسمية على تطوير التشغيل المحلي.
					03 يقوم النشاط في النشاط السياحي وفي أعمال أخرى بشراء المواد الأولية المحلية.
					04 يقوم المشاركون في النشاط السياحي وفي أعمال أخرى بشراء المواد الأولية المحلية
					05 يعتبر التنوع الاجتماعي، والجغرافي، وتشكيلات الإيواء، وعدد المواقع..... الخ عناصر مهمة في صنع جاذبية ولايتكم.
					06 توجد هيئات مراقبة تجارية للمرافق السياحية.
					07 توجد هيئات مراقبة مسيرة من طرف الفاعلين المحليين.
					08 تحسين البنى التحتية والخدمات العامة في المجتمعات المضيفة، يسمح بارتقاء مستوى الترفيه وإتاحتها للسكان المحليين والسياح.
					09 ينتج عن فرض ضرائب مناسبة على مختلف النشاطات السياحية، زيادة في مداخيل الولايتكم.
					10 تحسين الشراكة والاستثمار الأخضر، من سبل تطوير المؤسسات والبنى التحتية.
					11 يعد تحسين الشراكة والاستثمار الأخضر، يعد عنصر مهم في المحافظة على الموارد الطبيعية.
ب- أبعاد الأداء الاجتماعي في ولايتكم					
					13 توفر ولايتكم تربية تأهيلية تدعم النشاط السياحي البيئي.
					14 تتباين أسعار الخدمات المقدمة حسب صفة الزبون (أطفال، متدرسون، نساء.....).
					15 تجعل السياحة البيئية الزوار والمضيفين أكثر وعياً بكثير من القضايا البيئية مهما اختلفت الثقافات.
					16 تمكن السياحة بالارتقاء بالمستويات المعيشية في ولايتكم.
					17 تحقق السياحة العدالة بين أفراد الجيل الواحد وبين الأجيال المختلفة من حيث الحق في الاستفادة من الموارد البيئية.
					18 يدمج سكان المجتمع المحلي، ويتم توعيتهم وتثقيفهم بيئياً وسياحياً في ولايتكم.
					19 توفر المشاريع الاقتصادية الدخل من خلال تطوير صناعات سياحية.

درجة الممارسة					العبارة
غير موافق جدا	غير موافق	محايد	موافق	موافق جدا	
ج- أبعاد الأداء البيئي في ولايتكم					
					20 توفر ولايتكم أنظمة مستمرة لإبلاغ المعلومات والرصد من أجل تحسين نوعية المكان والحفاظ عليه.
					21 توجد قوانين محلية تعزز استدامة الموقع السياحي.
					22 يتوافر عدد كبير من المواقع الثقافية مثل الآثار والمباني والمواقع التراثية التابعة لمنظمة اليونسكو في ولايتكم.
					23 يتوافر عدد كبير من المواقع الطبيعية في ولايتكم مثل المحميات ومواقع Natura 2000.
					24 توجد في ولايتكم المرافق البئية التي حصلت على العلامات البيئية دعما لتوجهاتهم.
					25 تطبيق ولايتكم خطط الإدارة البيئية (مثل EMAS أو إيزو 14000) شاملة الفنادق والمطاعم ومواقع معسكرات الإجازات أو أي خدمات سياحية أخرى.
					26 تقل نسبة الضغط على المواصلات بفعل السياحة البيئية في ولايتكم.
					27 ينتقل السياح إلى مقاصدهم السياحية باستخدام وسائل مواصلات أكثر استدامة في ولايتكم.
					28 تتوقع حدوث تغيير نحو الأفضل وتطور مستقبلي باستخدام مواصلات أكثر استدامة في ولايتكم.
					29 تحاول السلطات المعنية حماية المناطق الطبيعية والحفاظ عليها في ولايتكم.
					30 تأثير الأنشطة السياحية بشكل ايجابي على التنوع البيولوجي في ولايتكم.
					31 تأثير الأنشطة السياحية بشكل سلبي على التنوع البيولوجي في ولايتكم.

شكرا على تعاونكم



الملحق رقم (02): قائمة المحكمين

رقم	اسم الأستاذ	الرتبة	الجامعة
01	ساعد بن فرحات	أستاذ	سطيف 1
02	عمار عماري	أستاذ	سطيف 1
03	نصيب رجم	أستاذ	عنابة
04	عشي صليحة	أستاذ	باتنة
05	بو زيان إيمان	أستاذ محاضر أ	باتنة
06	خوالد أبو بكر	أستاذ محاضر ب	عنابة
07	حمدان نهاد	أستاذ مساعد ب	عنابة